

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ
(المائدة)

المَهْدِيُّ عكسي

لشيخ الاسلام

بُرْهَانَ الدِّينِ ابْنِ الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ ابْنِ بَكْرِ الْفَرغَانِيِّ الْمَرْغِينَانِيِّ

المتوفى ٥٩٣هـ

مع الدَّرَائِية

للعامة ابن الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني

متوفى ٨٥٢هـ

مع الحَاشِية

للعامة محمد عبد الحميد الكنتوي

متوفى ١٣٠٤هـ

قد بذلنا جهودنا في تصحيح هذا الكتاب عن الاغلاط
وان لا يتجاوز عن صفحة حاشيتها وتخرجه احاديثها

مكتبة رحمانية



MANTARA-E-BERHANIA

اقرأ سنة شرق سترية اذو بازار لاهور
هون: 042-372242283-7221395

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ
(المائدة)

المهديتہ (عکسی)

لشیخ الاسلام

برهان الدین ابی الحسن علی بن ابی بکر فرغانی المرغینانی

المتوفی ۵۹۳ھ

ح الدرایۃ

للعلمة ابي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني

متوفى ۵۵۲ھ

مع الحاشية

للعلمة محمد عبد الحميد الكنتوي

متوفى ۱۳۰۴ھ

قد بذلنا جهودنا في تصحيح هذا الكتاب عن الاغلاط

وان لا يتجاوز عن صفحة حواشيهما وتخريج احاديثها

اقر استرغزني ستره
أردو بازار - لاہور

مکتب رحمانیہ

اس کتاب کی کتابت کے جملہ حقوق محفوظ ہیں

فہرست جلد دوم

صفحہ	مطلب	صفحہ	مطلب	صفحہ	مطلب
۵۲۹	فصل فی الحوز والاخذ منہ	۳۳۱	باب النفقة	۳۳۵	کتاب النکاح
۵۳۲	فصل فی کیفیۃ القطع واثباتہ	۳۳۵	فصل فی نفقۃ الزوج علی الزوج	۳۳۷	فصل فی المحرمات
۵۳۸	باب ما یحدث السارق فی السرقة	۳۳۶	فصل فی نفقۃ المطلقة	۳۳۵	باب فی الاولیاء والاکفاء
۵۴۰	باب قطع الطريق	۳۳۷	فصل فی نفقۃ الاولاد الصغار	۳۳۱	فصل فی الکفایۃ
۵۴۳	کتاب السیر	۳۳۸	فصل فی نفقۃ المملوک	۳۳۳	فصل فی الوکالۃ
۵۴۳	باب کیفیۃ القتال	۳۵۰	کتاب العتاق	۳۳۵	باب المهر
۵۴۳	باب الموادعۃ	۳۵۱	فصل فی عتق المحرم	۳۵۸	فصل فی احکام النکاح وکفار
۵۴۷	فصل فی احکام الامان	۳۵۵	باب عتق البعض	۳۵۹	باب نکاح الرقیق
۵۴۹	باب الغنائم وقسمتها	۳۵۷	باب استحق احد العبدین	۳۶۳	باب نکاح اهل الشرك
۵۵۱	فصل فی کیفیۃ القسمة	۳۶۳	باب الحلف بالعتق	۳۶۸	باب القسم
۵۵۷	فصل فی التفصیل	۳۶۶	باب العتق علی جعل	۳۶۹	کتاب الرضاع
۵۶۳	باب استیلاء الکفار	۳۶۷	باب التذابیر	۳۷۳	کتاب الطلاق یا بطلاق لیسۃ
۵۶۶	باب المستامن	۳۷۰	باب الاستیلاء	۳۷۶	فصل
۵۶۹	فصل فی حکم المستامن	۳۷۱	کتاب الایمان	۳۷۸	باب ایقاع الطلاق
۵۷۰	باب العشر والخراج	۳۷۶	باب ما یكون یسیناً ولا یكون	۸۲	فصل فی اضافة الطلاق للزمن
۵۷۳	باب الجزیۃ	۳۷۷	فصل الکفایۃ	۳۸۳	فصل فی اضافة الطلاق للنسب
۵۷۷	فصل فی ما ینبغی لذمی	۳۷۹	باب الیمین فی الخوارج السکنی	۳۸۶	فصل فی تشبیه الطلاق وصفه
۵۸۱	فصل فی مضاری بقی تغلب و	۳۸۱	باب الیمین فی الخروج وغیره	۳۸۸	فصل فی الطلاق قبل الدخول
۵۸۳	مصارف بیت المال	۳۸۳	باب الیمین فی الاکل والشرب	۳۹۱	باب تفویض الطلاق لاختیار
۵۸۴	باب احکام المرتدین	۳۸۷	باب الیمین فی الکلام	۳۹۳	فصل فی الامر بالید
۵۹۱	باب البغایۃ	۳۸۹	فصل فی ما یتعلق بالزمن	۳۹۳	فصل فی المثنیۃ
۵۹۳	کتاب القیظ	۳۹۰	باب الیمین فی العتق والطلاق	۳۹۸	باب الایمان فی الطلاق
۵۹۶	کتاب اللقطة	۳۹۲	باب الیمین فی البیع والشراء	۴۰۱	فصل فی الاستثناء
۶۰۰	کتاب الایاق	۳۹۳	باب الیمین فی الحج والصلوة والصوم	۴۰۲	باب طلاق الریض
۶۰۲	کتاب المققود	۳۹۵	باب الیمین فی لبس الثیاب العلی	۴۰۵	باب الرجعة
۶۰۵	کتاب الشركۃ	۳۹۶	باب الیمین فی القتل وغیره	۴۰۹	فصل فی ما عمل به للطلقة
۶۰۸	فصل فی ما یقعده الشركۃ الا	۳۹۶	باب الیمین فی تقاضی الدرہم	۴۱۱	باب الایلاء
	بالدراہم وغیره	۳۹۷	مسائل متفرقة	۴۱۳	باب الخلع
۶۱۳	فصل فی الشركۃ الفاسدة	۳۹۷	کتاب الحدود	۴۱۷	باب الظہار
۶۱۴	فصل فی ما ینبغی للشریکین	۴۰۰	فصل فی کیفیۃ الحد واقامته	۴۱۹	فصل فی کفایۃ الظہار
۶۱۵	کتاب الوقف	۴۰۳	باب ما یوجب الحد ما لا یوجب	۴۲۲	باب اللعان
۶۲۱	فصل فی وقف المسجد	۴۱۱	باب الشهادة علی الزنء	۴۲۶	باب العنین وغیره
		۴۱۵	باب حد الشرب	۴۲۸	باب العدة
		۴۱۸	باب حد القذف	۴۳۲	فصل فی الحداد
		۴۲۲	فصل فی التعزیر	۴۳۵	باب ثبوت النسب
		۴۲۳	کتاب السرقة	۴۳۸	باب حضنة الولد
		۴۲۶	باب ما یقطع وہ وما لا یقطع	۴۴۰	فصل

تمت

اس کتاب کے جملہ حقوق کا پی راءٹ آفس میں رجسٹرڈ ہیں۔ اس کتاب کی کتابت، تدوین و ترتیب اور کسی بھی طریقہ سے کا پی کرنا کا پی راءٹ ایکٹ 1962 کے تحت قابل تعزیر جرم ہے اور اسکی خلاف ورزی کرنے والے کے خلاف بطور رجسٹرڈ کا پی راءٹ مالک (Owner) قانونی کارروائی کی جائے گی۔

كالنفقة والمنع والفراش والقاطع ^١ وتأخر عمله ولم هذا بقى القيد ^٢ والحد لا يجب على اشارة كتاب الطلاق وعلى
 عبارة كتاب الحد ^٣ ويجب لان المليك قد زال في حق المحل فيتمتع الزناء ولم يرتفع في حق ما ذكرنا فيصير جاعلاً
 ولا يتزوج المولى امته ولا المرأة بعد هالان النكاح ما شرع الا ممتراً بثمرات مشتركة بين المتناكحين والمملوكية
 تنافى بالمالكية فيمتنع وقوع الثمرة على الشركة ويجوز تزويج الكتابيات لقوله تعالى والحصنات من الذين اتوا
 الكتاب اي العقائف ^٤ ولا فرق بين الكتابية الحرة والامة على ما نبين ان شاء الله ولا يجوز تزويج المجوسيات
 لقوله عليه السلام ^٥ ستوا بهم سنة اهل الكتاب غير نالكي نسأهم ولا اكل ذبا عنهم ^٦ قال ولا الوثنيات لقوله
 تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ويجوز تزويج الصبايات ان كانوا يؤمنون بدين ويقرؤن بكتاب لانهم
 من اهل الكتاب وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجز ما كتبهم لانهم مشركون والخلاف المنقول
 فيه محمول على اشتباه مذهبهم فكل اجاب على ما وقع عنده وعلى هذا اجل ذبيحتهم ^٧ قال ويجوز للمحرمة المحرمة
 ان يتزوجا في حالة الاحرام وقال الشافعي لا يجوز تزويج الولي المحرم وليته على هذا الخلاف له قوله عليه
 السلام لا ينكح المحرم ولا ينكح ولنا ما روى انه عليه السلام تزوج بميمونة وهو محرم ^٨ وما رواه محمول على
^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

له قوله والمعنى اي منع الفروج عن بينة والعراش يعني اذا ولدت قبل مضي سنتين كان الولد ١٢ عهده
 قوله والحد الجناحان قاله الشافعي يجب عند اداها ما لا مسلم وجوب الحد كما هو مقتضى اشارة كتاب الطلاق من اليسر والاعلان
 من السبب ليعلم ان هذا امر من على الولي غير ان كان يلقى آثاراً ذكرنا فانها لا تملك باق من وجوبه باق الكاح من وجوبه انما
 الاختين في النكاح ولو كان ذلك كما في الجملة ١٢ عهده **قوله** على اشارة كتاب الطلاق وهو قولنا اذا كان الطلاق بائناً فلان تزويجها
 فنزل من المصلحة باق اشارة الى عدم وجوب الدرك في الحاشية وفيه نظر ان من المصلحة لا ياتي في وجوب الحد لوجوه في سائر الاجنبيات
 الطلاق من اشارة ما ذكر في ثبوت النسب للموتة اذا ماتت لولد لا من سنتين او لتماها فانها ما المطلق يثبت نسب من قبلها
 في الغنم ١٢ عهده **قوله** بقرات مشتركة هي مجموع قرأت يكون بعضها في حق الزوج كسج الخروج والولي ويكون بعضها في حق الزوجة
قوله والمملوكية التي لا يجوز ان يكون شخص مملوكاً لنفسه وما كان كذلك النفس وذلك لان المملوكية اثر التامورية
 شخص لان النوبة بالقياس الى اصول الولاية بالقياس الى آخر ان قيل قد يمتحن في شخص كما في كل واحد من الزوجين
قوله تنافي الويل فيكون لا بد كانت المملوكية تاتي في المملوكية بل يقع كسج المملوك اصلاً في الكاح لا يتلوهن مالكية احد المتناكحين
قوله اي العنقاف انما خبره يعلم ان ليس المراد من العنقاف السلمات كما خبره ابن عباس وذلك لان النساء اذا هن سلمات
 ما لجرته من خفية او جهر لفتحه او جهر بالجمع او تان ١٢ عهده **قوله** الصبايات الصابيات من صبا اذا خرج من الدين
 في الصراح انهم من جنس اهل الكتاب والتفصيل المذكور في حكمه يعني على مذهبين التفسير عن ١٢ عهده **قوله** والفتات
 محمول الى فتوح عبد بن حنيفة انهم من اهل الكتاب يعزون الزور ولا يعبدون الكواكب كمنهم يعظمونها تستظنون الغلبة في الاستقبال
 كعبدة الاوثان فاذن لا خلاف بينهم في الحقيقة اربع **قوله** وهو محرم فان قلت قلود هو محرم تحمل ايضا لانها تزويج
 بالاتفاق فان الشافعية ايضا جوزوا في نكاح النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يزل في الاحرام في الاصح وكذا مخصوص به عليه السلام
 في باب النكاح مثل قوله تعالى انكحوا ما طاب لكم وقرآنا في واخيرا الباطمي يوجب اباحة النكاح مطلقاً فمن شرط ان لا يكون
 محمول على الولي في حرة النكاح ظاهر وما في صورة النكاح فغناه المتكلمين على الولي ونظيره الالمام فان الالمام ان ياتي
^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

الدراية في خروج احاديث الهداية

حاديث ستوا بهم سنة اهل الكتاب غير اكل ذبا عنهم ولا نكح نسأهم لمر اجاباً هكذا ولكن روى عبدالرزاق وابن ابي شيبة عن طريق الحسن بن محمد بن الحنفية رفعه
 كتب الى محوس هو عرض عليهم الاسلام فمن اسلم قبل منه ومن لم يسلم ضربت عليه الجزية غير نالكي نسأهم لمر اجاباً ولما لك عن عبدالرحمن بن عوف رفعه
 ستوا بهم سنة اهل الكتاب وسياق في كتاب الجزية صلواتك للمحرم ولا ينكح المحرم ولا ينكح المحرم ولا ينكح المحرم ولا ينكح المحرم ولا ينكح المحرم
 يخطب عليه وروى مالك ان طريفا تزوج امرأة وهو محرم فزاد عليه عمر نكاحه حاديث ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج بميمونة وهو محرم متفق عليه عن ابن عباس
 زاد البخاري وروى بها وهو حلال وقد خرج الطبراني من خمسة عشر طريقاً عن ابن عباس ولداً تظن عن ابنة هيرة مثله وللبراء بن عازبة تزوج النبي صلى الله عليه وسلم
 هو محرم ولم يسم بميمونة وروى ابو داود من طريق سعيد بن المسيب قال وهو ابن عباس في قوله تزوج بميمونة وهو محرم ولمس من طريق يزيد بن ابي حمزة حاديث بميمونة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج بها وهو حلال قال وكانت خالقة وخالة ابن عباس وزاد ابو يعلى بعد ان رجعت من مكة وروى الترمذي من حديث ابى داود تزوج النبي
 صلى الله عليه وسلم بميمونة وهو حلال وروى بها وهو حلال وروى بها وهو حلال وروى بها وهو حلال وروى بها وهو حلال وروى بها وهو حلال وروى بها وهو حلال

الولد بالنفي من غير لعان فلا يعتبر ما لم يتصل به الحمل **قال** ومَنْ وطئ جاريته ثم زوجها حال النكاح لانها ليست بقراش لمولاهما فانها لو جاءت بولد لا يثبت نسبته من غير دعوة إلا ان عليه ان يستبرأها صيانةً لمائه واذا اجاز النكاح فللزواج ان يطأها قبل الاستبراء عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا أحب له ان يطأها قبل ان يستبرأها لانه احتل الشغل بماء المولى فوجب التنزه كما في الشراء وكما ان الحكم بجواز النكاح امانة الفراع فلا يؤمّر بالاستبراء لا استعباباً ولا وجوباً بخلاف الشراء لانه يجوز مع الشغل وكذا اذا ارى امرأة تزنى فتزوجها حل له ان يطأها قبل ان يستبرأها عند ما وقل محمد لا أحب له ان يطأها ما لم يستبرأها واملعتي ما ذكرنا ونكاح المتعة باطل وهو ان يقول لامرأة اتتمت بك كذا مائة بكذا من المال وقال مالك هو جائز لانه كان مباحاً فيبقى الى ان تظهر ناسخة قلنا ثبت النسب باجماع الصحابة وابن عباس وهو رجوعه الى قوله فتقرر الاجماع والنكاح

له قوله ومن دعي جارية المظاهرة فهو مراء اذا لم تكن ما ملأها منهم من قوله فاذا ابرأ النكاح فللزواج ان يطأها اذا لم يوطئ بمصر بغير الجلي ١٢ **عده** **له قوله** لانها ليست بقراش اي الفراع المستبرها وان كانت فزاشا كره ضعيف ولا يستبرأ الفراع الضعيف بهن ١٢ **عده** **له قوله** لان الان يلدن ان يستبرأها اي ينسل النكاح اراؤه الاستبراء لا الوجوب كما هو المتعارف ١٣ **عده** **له قوله** ان يستبرأها مائة فزاشا فزاشا في النكاح حتى تحيض ثلث حيض وعندنا شافعي ١٤ يجوز حتى يستبرأها بمحضته ١٥ **عده** **له قوله** لا أحب له المراد من الخى العرنى اي المحبوب والستبرأ والمجاهدة اقال لا أحب او ادب في معاملة فقيد يروى في الم ١٢ **عده** **له قوله** لا احتل المزدومكمن الاشتغال بما ذكرنا في النكاح ١٦ **عده** **له قوله** فلا يزول الاستبراء اذا لم يثبت طاسب واما قدم الاستبراء لان الفهم يقول به وكان فيه ١٢ **عده** **له قوله** مع الشغل اي من غير المولى بالنكاح ١٧ **عده** **له قوله** والنعى اي الدليل ما ذكرنا من ان جواز النكاح امانة الفراع ودين هذا الفاعل مع عدم الفراع مع اجازة كافر في الجلي من الزنا ولعاقب ان يقول ان جواز النكاح امانة الفراع يمكن من طئ لم يمتحنها بالوجود المصروف ١٨ **عده** **له قوله** وجمان قال شيخنا زين الدين العراقي في شرح جامع الترمذي نكاح المنة حرام اذا ذكر التوقيت فيه واذا كان في نية الزواج اذ لا يمتحنها الاستبراء او نحو ذلك ولم يشترط ذلك فاذا نكح صح ١٩ **عده** **له قوله** كراهة غاير التفسير يدل على ان المدة مستهتر فيها ويدل عليه ايضا قوله الاتي اي لان التوقيت هو المنة ومن الهية عليهم ان تعيين الوقت ليس ما هوذا فيه لانه مطلقا باطل ١٢ **عده** **له قوله** وقال مالك هو جائز نسبة المالك فقط ولا اختلاف فيه بين المنة والماء الاصغار لان المنة من الشريعة ١٢ **عده** **له قوله** هو ما نكح في وقت ليس ما هوذا فيه لانه مطلقا باطل ١٢ **عده** **له قوله** وقال مالك هو جائز نسبة المالك فقط ولا اختلاف قول مالك في جوازها قلت لم يذكر في كتاب من كتب الكفاية انها تزوج ان ما كروى في المواظ حديث م ١٢ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج مائة من النساء يوم خيبر ومائة من لاروسه مدينا في المواظ الا وهو يذهب البيهقي على ١٣.

له قوله باجماع الصحابة اي ثبت كونه زوجا باجماع وليس معناه ان الاجماع تام نحو قولنا صح ١٢ **عده** **له قوله** وابن عباس الجواب سوال مقدر وهو ان لا تسلمن الاجماع ثابت ان ابن عباس تزوج في وقت الاجماع وهو من ثلث مائة كوكيت مع القول باجماع على التزويج يوم الامتداد بالانزال بسبب اتفاق الكل ١٣ **عده** **له قوله** مومر جومر الخ فان مياومر اثنتا عشرة سال لاما است ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم التزويج بغير فرج مع ما كان يلقدهه بالانزال وكان يقول اللهم اني اكتب فيك من قولي في المنة والعرف ١٢ **عده** **له قوله** وانكح في الوقت الماعرف بغيره من المنة ان النكاح الموقت لفظ التزويج في وقت تعيين الوقت في كفاية ١٢ **عده**

الدرية في تخرج احاديث الهداية

قوله ثبت النسب باجماع الصحابة يعنى نكاح المتعة مسلم من طريق ابى نضرة كنت عند جابر فأتته آت فقال ابى عباس وابن الزبير اختلفا في المتعتين فقال جابر فلعلنا هم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نهانا عنهما عوفلم نعد لها ومن طريق عطاء قدم جابر معتق خالوه عن المتعة فقال استمعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وعمر وله في رواية حتى في عمر في شان عمر وبن حريث وروى مسلم ايضا عن طريق الزهري عن عروة ان ابى عبد الله بن الزبير خطب فعاب من يقضى بالمتعة فقال له رجل لقد كانت تفعل في عهد ام المومنين فقال له ابى الزبير وغريب بنفسك والله لئن فعلت الا ذمك قال الزهري فاخبرنا خالد بن المهاجر بن سيف الله انه بيته هو جالس عند رجل جاءه رجل فاستفتاه في المتعة فامره بها فقال له ابى بن عمرة الانصاري ملاقا قال والله لقد فعلت في عهد ام المومنين فقال ابى بن عمرة انها كانت رخصة في اول الاسلام لمن اضطر اليه كالميتة ثم احكم الله الدين وهي عتق ورحى الدار رضى من طريق ياس ابن عامر عن علي بن ابى طالب قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة قال وانما كانت لمن لم يجد قلدا انزل النكاح والطلاق والعدة والميراث بين الزوج والمرأة تسعت في الباب عن ابى هريرة اخبرنا الدار رضى ايضا بلفظ هدم المتعة النكاح والطلاق والعدة والميراث واسناده حسن وحديث على بن الصحيبين بلفظ هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن متعة النساء يوم خيبر وعن جومر الجهمي الهلبي وروى مسلم عن الربيع ابن سبرة عن ابى بن عمرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفقة فان لهم في متعة النساء في رواية له انما بالمتعة علم الفتح حتى خذلنا مكة ثم لم يخرج حتى نهانا عنها وفي لفظ انه قال اني كنت اذ نت لكم في الاستماع من النساء وان الله تعالى قد حرم ذلك لي يوم القيمة وفي لفظ انها حرام من يومك هذا لي يوم القيمة واخرجه ابوداود ومن حديث الربيع بن سبرة عن ابى بن عمرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انكحوا النساء اللواتي كانوا يتبعواهن عند العقبة فمن يومئذ سميت ثنية الرواد ولمسلم عن ياس بن سلمة عن ابى رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام لوطاس في المتعة ثلاثا ثم سمى عنها **قوله** وهو رجوع ابى عباس الى قوله قلت يشترى الى ما اخرج الترمذي عن يمين من كتب عن ابى عباس انما كانت للمتعة في اول الاسلام وكان الرجل يقدر البلدة ليس له ما يعرفه فتزوج المرأة بقدر ما يري انه يقيم فحفظه لمتاعه وتعلم له شيئا حتى اذا نزلت الالية الاعلى ازدجها وما ملكك ايها نعم قال ابى عباس فكل فرج سراها فهو حرام قلت ولا يصح هذا عن ابى عباس فان من رواية موسى بن عبيدة وهو ضعيف جدا وروى الخطيب من طريق سعيد بن جبير قلت لابى عباس لقد سارت بفتياك الزكبان وقالت فيها الشعراء واشدته عن قد قلت للشجر الماطل عجبته: يا صاح

الموقت بأطل مثل ان يتزوج امرأة بشهادة شاهدين عشرة ايام وقال زفر هو صحيح لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة ولنا انه اتى بمعنى السعة والعبارة في العقود المعاني ولا فرق بين ما اذا طالت مدة التاقيت او قصرت لان التاقيت هو المعين لجهة السعة وقد وجد ومن تزوج امرأتين في عقدية واحدة واحدهما لا يجعل له نكاحها صح نكاح التي حل نكاحها وبطل نكاح الاخرى لان المبطل في احدهما بخلاف ما اذا جمع بين حر وعبد في البيع لانه يبطل بالشروط الفاسدة وقبول العقد في الحر شرط فيه ثم جميع المسمى للتي حل نكاحها عند ابي حنيفة وعندهما يقسم على مهر مثلها وهي مسألة الاصل ومن ادعت عليه امرأة انه تزوجها واقامت بيئته فجعلها القاضى امرأته ولم يكن تزوجها وشعبها المقام معه وان تدعيها مجامعها وهذا عند ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف اولاً وفي قوله الاخر وهو قول محمد لا يسعها ان يطأها وهو قول الشافعي لان القاضى اخطأ المحجة اذا الشهود كذبوا فصار كما اذا ظهر نهم عبيد او كفار ولا يبي حنيفة ان الشهود صدقة عند ابي حنيفة وهو المحجة لتعدا الوتوف على حقيقة الصديق بخلاف الكفر والرق لان الوتوف عليهما متيسر واذا ابنتي القضاء على المحجة وامكن تنفيذها باطناً بتقدير النكاح نفذ قطعاً للمنازعة بخلاف الاملاك المرسله لان في الاسباب نزاحماً فلا مكان الله علمه

بذا يبطلان بطلان ما يتبادر ان ثبت لا يتبادر استثناء الشهادة ويصح ذلك خلاف زفر فاذا يجوز صحتها اذا كان بينك شاهدين ١٢ عهده قوله ان ابي حنيفة انما يصدق عليه التبر بطل والنكاح الموقت ليس من افرا النكاح بل هو من افرا التمتع اذ ما صلح في التمتع في مدة كذا كليل التاقيت لان النكاح لا شرط فاسد كذا ذهب اليه زفر ١٢ عهده قوله طالت مدة النكاح قال الفسنة لا خلاف ان يبقى الزمن في ذلك اما اذا قال مدة سوا في فليس ذلك تاييداً باطلا اذ النكاح لا يكون الا في البرة ولا يمتد عنها ١٢ عهده قوله لا يبطل بالشروط الفاسدة بخلاف النكاح فاذا يبطل ١٢ عهده قوله ويقول الحسين ان البالغ اذا جمع بين الحر والعبد في ابياب البيع فله شترتي ان يتيقنها او يتركها وليس لان يقبل في بعض البيع دون بعض اذ فيه تعزق الصفقة وفيه مزاج لا يقع فانما من ادعهم المبرود والردى فصار قبول العقد في الحر شرطاً لقبول العقد في العبد ولما كان الحر شرطاً للبيع فقبول غير البيع شرطاً للبيع وبذا شرطاً فاصلاً لا يقبله العقد فيفسد البيع مطلقاً ولا يتقبل في كتاب البيع ١٢ مولانا محمود عبد المليم لولا ان شرطه في العقد في النكاح من كل موعده المتبادر والقابل بالاطل في حق من ليست يقابلته فلفت الاضافة اليها فصار الحكم بعدم ستره وصار ينادى قوله تزوجت هذه المرأة بالف وهذا لا يتفق كما بينا ١٢ عهده قوله يقسم المهران الزوج جعل المهر مقابلاً ببعضها لا يمتنع احدهما فلا يخلع مقابلاً باجرهما ١٢ الهاديه قوله ومن ادعت الخلق المسالك يقسم القاضى بشهادة الزور في العقود والفسوخ فعدا في حقيقة حر يتفقد ظاهره او باطنه والحق من النفاذ باطنه يثبت المحل فيها بينهما وبين المتزوجة ١٢ نهاية قوله وسبها الإنان حكم القاضى بمنزلة انشاء النكاح او حكم القاضى بحمل النكاح ثانياً في المسمى من الزمان بحكم الاقتضار ١٢ عهده الغفور قوله فصار في الخطأ في المخرج مع من التزوج باطناً اذا اظهرتهم جميعاً وكفار ١٢ عهده قوله لتعدا الوتوف في الجنبى الامر على كون الشهود صدقة عنده بخلاف الكفر والرق لا يفرق بين شهادة الزور وجمهور الرق والكفر في الشاهد يمين على ان يسقط من القاضى ما لا طريق له الى معرفة حقيقة ولا يسقط عن معرفته ما يمكن الوتوف عليه ١٢ عهده قوله وامكن تنفيذه اما بان يجعل هذا القول من القاضى انشاء للنكاح او ثبتت بالاقتضار اذا كان محمولاً على الجزء ١٢ عهده قوله بتقديم النكاح وذلك ان القاضى ما حرم القضاء بان في وسع عند قيام الجزاء الذي في وسع ان يجعلها زوجاً له بطريق الظاهر ان كان بينهما عقد سابق وبطريق الانشاء ان لم يكن فان قيل لو كان قضاءه انشاء العقد لا يشترط حضرة الشهود عنده فلنا عند البعض يشترط واليهما ان شمس التمز عند البعض لا يشترط لان انشاء العقد لا يثبت مقصودا بل مقتضى من تعاقبه في الباطن وما يثبت مقتضى للبر في شرائط كذا في الشرح ١٢ الهاديه قوله الاملاك المرسله اي المطلقة عن اثبات سبب الملك بان ادعى ملكاً مطلقاً في الجارية او اطعمها من غير تعيين شرار ادرت حيث ينفذ القضاء ظاهره الا بانها لا يوافق على كل المقتضى لوطيها ١٢ نهاية قوله لان في الاسباب تزواى انما لا يوجب الملك الباطني هو لانا وجود الملك الذي هو السبب بدون السبب ممال والسبب متقدماً كالمهر والارث والشرط والاعمال تختلف ولا يجوز ان يثبت سبب ما يقتضاه حكم القاضى لمعارضه بعض الاسباب ايضا فيزوم الترجيح من غير مرجع ولما لم يكن تفرده السبب لم يكن تفرده السبب بحسب الواقع ١٢ عهده قوله فلما كان بينك ثلاث النكاح فان طريقه يثبت من الوجه الذي قال يمكن اثباته وتنفيذه ١٢

الدراية في خروج حديث الهداية بقيه ٣٣٣

هل لك في فتوى ابن عباس هل لك في رخصة الاطراف اربعة تكون متواكفة حتى مصدر الناس فقال سبحان الله والله ما هذا اذ ثبتت وما هي الا كالبينة والدم لا تحمل الا للمضطر واخرجه محمد بن خلف وكيع في كتاب الغرر من الاخبار ومن وجه اخر عن سعيد بن جبيرة وفيه الشرح فقد قال المازني لم يلبثوا باحة للتمتع لهم في بيوتهم واوطأهم ولذلك اباهم المهر في اوقات مختلفة بحسب الضرورة قلت فيه نظر لما تقدم من حديث جابر ولبا في الصحيحين عن ابن مسعود كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولنا نساء قتلنا لا نستضي فيها ناعن ذلك ثم رخص لانا نكح المرأة بالثوب الى اجل ثم قرأ عبد الله ايها الذين امنوا لا تحرموا طيبات ما احل الله لكم الاية

باب في الاولياء والاكفاء

وينعقد نكاح الحرة العاقلة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولي بكر كانت او ثيبا عند ابي حنيفة ^{والبويوسف} في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لا ينعقد الابوي وعند محمد ينعقد موقفا وقال مالك والشافعي لا ينعقد النكاح بعبارة النساء اصل لان النكاح يراد لمقاصده ^{والتفويض اليهن مغل بها الا ان محمد يقول يرتفع الخلل} باجازة الولي ووجه الجواز انها تصرفت في خالص حقهما وهي من اهله لكونها عاقلة مميزة ولهذا كان لها التصرف في المال ولها اختيار الازواج ^{وانما يطالب الولي بالتزويج كيلا تنسب الى الوقاحة ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين الكفو وغير الكفو ولكن الولي الاعتراض في غير الكفو وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه لا يجوز في غير الكفو لانه كرم من واقع لا يرفع ويروى رجوع محمد الى قولهما ولا يجوز للولي اجبار البكر البالغة على النكاح خلافا للشافعي له الاعتبار بالصغيرة وهذا انها جاهلة بامر النكاح لعدم التجربة ولهذا يقبض الاب صديقا بغير امرها ولنا انها حرة فلا يكون للغير عليها ولاية الاجبار والولاية على الصغيرة لقصور عقلمها وقد كمل بالبلوغ بدليل توجه الخطأ}

له قوله باب المفسر من المهرات التي كان غلو المرأة منها شرط جواز النكاح شرع في بيان اب الاولياء والاكفاء التي هي احد شرائط النكاح تقدم بيان المهرات بالان ما شيا نابتة بكتاب اولان من المصلحة شرط جواز النكاح بالانما في مختلف الاولياء والاكفاء ^{بما في} له قوله في الاولياء الخ الخ من الولاية وهي تنفيذ الامر على الغير والاكفاء جمع كفوء وهو الشرف والساوي ^{الخ}

له قوله لان النكاح يراد المذهب فنادا لا يستتبع عدم ائتمار العبادة مطلقا بل يجوز ان يتوقف من اذن الولي ^{١٢} عمده ^{١٣} قوله ان عمدا تقر بما قال محمد ان العسر المبرح ينقض باجازة الولي ولا يخل في نفس العقد فيصح موقفا ^{١٤} بانه ^{١٥} قوله ولها اختيار الازواج بان تقول لا يريد بها بل يريد ذلك ^{١٦} عمده ^{١٧} قوله وانما يطالب الولي بالتزويج اي ضمرا او ظاهرا فنادا ما يتعد العوت لا يتبادر السائل في بعض المواضع وهو جواب سوال ^{١٨} عمده ^{١٩} قوله اني الازواج تزويج الرجل اذا ما راى كميل الجاه بالفارسي الوقاد شروع فيهم ^{٢٠} عمده ^{٢١} قوله لانه من واقع لا يرتفع فليس كل ولي يحسن المرافعة الى القاضي ولا كل قاض يبدل ^{٢٢} له قوله ويروى رجوع الخ يعني ينعقد نكاحا منه ايضا بل اولد ولا يتوقف على ابازة ^{٢٣} عمده ^{٢٤} قوله رجوع محمد الى قولها اي في اصل السادة وليس المراد من ما روى عنها بقوله وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه لا ينفذ القول بالي من فان التبادر منه اصل المسألة ^{٢٥} عمده

الدرادية في تزويج احاديث الهداية

باب في الاولياء والاكفاء - احاديث الابلح بنعها من ولها وبكر تستاذن في نفسها واذهاصاتها مسلمة والاربعة من حديث ابن عباس وفي الباب عن ابي ملة جاء امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابني اكنى رجلا ناكها فاعجبني فاكفى من شئت اخرجني سعيد بن منصور حدثنا ابو الاحوص عن عبد العزيز بن ربيع عنه بهذا وهذا امر سهل جيد يعارض ذلك حديث لا نكاح ابوي اخرجها صاحب السنن من طريق اسرائيل عن ابي اسحق عن ابيرة عن ابي موسى قال الترمذي تابعه شريك وابوغرانة وزهير وقيس بن الربيع وردا يونس بن ابي اسحق عن ابيرة عن ابي موسى ومنهم من ادخل بين يونس وابي بودة ابا اسحق قال وردا وشعبة وسفيان عن ابي اسحق عن ابيرة مرسلا ورواية من وصله اصحان سماهم عن ابي اسحق في اوقات مختلفة وسما ع شعبة وسفيان له في مجلس واحد ثم ردوى عن الطيالسي عن شعبة سمعت الثوري يال ابا اسحق سمعت ابيرة فذكره مرسلا قال الترمذي واسرائيل ثبت في ابي اسحق وقد روى عن الثوري وشعبة موصولا اخرجها الحاكم من طريق نعمان بن عبد السلام واخرجها الحاكم من طريق رقية بن مصقلة وابي حنيفة ومطرف بن طريف وزهير بن معاوية واعلان وزكريا بن ابي زائدة وغيرهم كلهم عن ابي اسحق موصولا قال وفي الباب عن علي ومعاذ بن عباس وابن عمرو وابي زرد المقداد بن مسعود وجابر واهي هيرة وعمر بن حصين والمسور وبن عمرو وبن عايشة مرفوعا ايضا امرأة تحت بغيراذن ولها ففكاحها باطل ففكاحها باطل الحديث حسة الترمذي وصححه ابن حبان ^١ ابن عدى كلهم من طريق سليمان بن موسى عن ابن جريح عن الزهري عن عروة عن عايشة قال في رواية ابن عدى قال ابن جريح فليقت الزهري فسالته فقال قلت ان يكون سليمان وهم واخرجني احمد لكن قال فيه لقيت الزهري فسالته فلم يعرفه وذكر الترمذي ان ابن معين طعن في هذا الكلام للحكي عن ابن جريح وقال لم يذكره عن ابن جريح الا بن علي وسماع ابن علي عن ابن جريح فيه شيء لا يصح كونه على كتب ابن ابي رواد قال الترمذي وضعف يحيى بن معين رواية المجهول هذه وقال ابن حبان ليس هذا مما يقدر في صحة الخبر لان الصابط قد يحدث ثم ينسى فاذا سئل عنه لم يعرفه فلا يكون نسبته ولا على بطلان الخبر وقال الحاكم نحو ذلك ثم استند عن ابي حاتم الرازي عن احمد انه ذكر هذه الحكاية فقال ابن جريح لم كتب مدونة ليس هذا فيها وذكر اليه في المعرفة عن بعض الناس انما عمل هذا الحديث هذه الحكاية ثم رد عليه بتوهين احمد وابن معين وهما المحدثين بها قال واعلم ايضا بان عايشة زوجت حفصة بنت عبد الرحمن ايجها من المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب فلما قدم غضب ثما جاز ذلك اخرجته مالك باسناد صحيح واهاب اليه في عن ذلك بان قوله في هذا الاثر زوجت ابي مهدت استيا التزويج لهما وليت عقدة النكاح واستدل لتاويله هذا بما استدل عن عبد الرحمن بن القاسم قال كانت عايشة تحب اليه المرأة من اهلها فتشهد فاذا بقيت عقدة النكاح قالت لبعض اهلها زوج فان المرأة لا تلى عقدة النكاح قال اليه في وقد تابع سليمان بن موسى عن الزهري الحجاج ابن اريطة عن الزهري وكذلك ابن لهيعة عن

له قال ابوداود بعد ان اخرجها بلفظ وبكر يستامر ابوها غير محفوظ وهو من قول سفيان بن عيينة ^{١٢} تليخيص.

فصار كالأغلام وكالتصرف في المال وإنما يملك الأب قبض الصداق برضاها دلالة ولهذا الإيلاء مع غيرها
قال فإذا استأذنها الولي فسكتت وضمت فهو إذن لقوله عليه السلام البكر تستأمر في نفسها فإن سكنت فقد
 رضيت ولأن جهة الرضاء فيه راحة لأنها تستقي عن اظهار الرغبة لاعتن الرد والضحك أدل على الرضاء من السكوت
 بخلاف ما ذابكت لأنه دليل السخط والكراهة وقيل إذا ضحكت كالمتستهزية بما سمعت لا يكون رضا وإذا ذابكت بلا
 صوت لم يكن ردًا **قال** وإن فعل هذا غير الولي يعني استأمر غير الولي أو ولي غيره أولى منه لم يكن رضا حتى تنكح
 به لأن هذا السكوت لقلة الالتفات الى كلامه فلم يقع دلالة على الرضاء ولو وقع فهو محتمل والاكتفاء بمثل الحاجة
 ولا حاجة في حق غير الأولياء بخلاف ما إذا كان المستأمر رسول الولي لأنه قائم مقامه وتعتبر في الاستيثار تسمية

له قول فصار كالغلام فإنه إذا كان له المال كان له الولاية ١٢ عهد ٢٠ قوله دلالة على ظاهر المال
 بان يأخذ المال له ١٢ عهد ٢٠ قوله لقول عبد السلام في الرواية الثانية في صحيح مسلم والبيهقي والترمذي والنسائي وما في في الموطأ الإيلاء حتى بنفسها من وليها والبكر تستأذن
 في نفسها وإذا استأذنها والابن من لا يزوج لها بكرا كانت أو ثيباً ١٢ عهد ٢٠ قوله تستأمر أي يطلب في حق نفسها الاموال والابنة من نفسها هو النكاح وإنما في حق نفسها المال
 فلما عاينها الى العزيم لا لا تدخل لولي بنك بخلاف النكاح فان الناس يظنون من الولي ١٢ عهد ٢٠ قوله ادل على الرضاء لان دلالة نظرية وهي اقوى من الظنية ١٢ عهد ٢٠
 قوله السخط أي سخط الحكم بمثل هذه العكالات لا سخط النكاح اذ لم يقع نكاح حتى يسخط ١٢ عهد ٢٠ قوله وقيل الإيلاء ان عداة محمد بن ابي ابي الطلاق العنك واليكابا وبغيره خص بغير
 المستهزى واليكابا بان لا يكون مع موت اذ لو كان من المستهزى اوج الصوت يدل على عدم الرضاء اذ اذا كان من غير الشبهة او لا موت فيدل على الرضاء ١٢ عهد ٢٠ قوله لم يكن
 رضا أي لم يكن رضا حتى ينكح ١٢ عهد ٢٠ قوله فلهذا الالتفات المؤدك لانه لا يتحقق امر الخطاب بطلاقها بل يكلم امر فيدل سكوتها على عدم الميالات ولا يدل على الرضاء اصلا
 ١٢ عهد ٢٠ قوله ولودع الإيلاء ولم يزوج الدلالة على الرضاء فهو محتمل أي يتكلم الدلالة على عدم الرضاء وانما يتكلم ما يتكلم الوجهين اذا كان بنك محزونة ولا تزوجة بهذا اذ غير
 الأولياء غير اثنين للخطا وليس من شأن الغير رجوع الناس اليه فلا يثبت في حق السكوت ١٢ عهد الغفور

الدراية في تخريج احاديث الهداية

بقعه ٣٢٥

بحفرين ربيعة عن الزهري قال والحاجر وابن لهيعة وان كانا لا يجتنبهما الا ان الخالف يجتنبهما في غير موضع مع الافراد ويرد روايتهم مع الاتفاق قال واخر بقصة عمر
 بن ابي سلمة انه زوج امه امرسلة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولوصل لم يكن فيه حجة لانه لو كان جائزا لغيرولى لوجب العقد بنفسها ولم ترم غيرها
 انتهى ورواية ابن لهيعة عند ابي داود ورواية الحجاج عند ابن ماجة قال البيهقي وقد رواه ايضا بقصة ابن عبد الرحمن وعمر بن اسحق عن الزهري ورواه عن هشام بن
 عروة عن ابيه عن عائشة جماعة عند الدارقطني ومثي شواهدا ما اخرج ابن ماجة عن ابن عباس رفعه لانه نكاح الابوي والسلطان ولى من لا ولي له واخرجه
 ايضا الطبراني والدارقطني من طرق عنه اكثرها ضعيف والمشهور عنه موقوف واخرجه الدارقطني من حديث ابي هريرة رفعه لانه تزوج المرأة وان الرضا هي
 التي تزوج نفسها ورجح وقف الكلام الاخر منه ايضا والله اعلم وعن جابر بن جهم رواه الطبراني في الوسط في ترجمة علي بن سعيد وعن عمران بن حصين اخرجه
 الدارقطني والطبراني وعن ابن عمر اخرجه الدارقطني وعن علي بن ابي رباح رواه الطبراني في الأوسط في ترجمة علي بن سعيد وعن عمران بن حصين اخرجه
 اسنادها واهية **حديث** ابن عباس ان جارية بكرا التي صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباهان وجها وهي كراهة في غيرها النبي صلى الله عليه وسلم لخرجه
 احمد عن حسين بن محمد بن جرير بن حازم عن ايوب عن عكرمة عنه ورجاله ثقات لانه قيل ان جريرا خطأ فيه على ايوب والصاب ارساله كما اخرجه ابو
 من حديث حماد بن زيد عن ايوب قال ابن ابي حاتم عن ابيه هو خطأ قلت له ممن قال من حسين فانه تقرب به عن جرير وتعبه الخليل بان اخرجه من طريق
 سليمان بن ابي حرب عن جرير ومثله وقد تابعه زيد بن حبان عن ايوب واخرجه ابن ماجة واخرجه ايوب بن سويد عن الثوري عن ايوب موصولا قال ابن القطان
 حديث ابن عباس صحيح وليس هذه المرأة خنساء بنت خدام التي اخرج حديثها البخاري فانها كانت ثيبا وهذه كانت بكرا قال والدليل على التدة ما رواه الدارقطني
 في حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم رد نكاح بكر وثيب الكعها ايوبها وهما كاهنات انتى هو باسناد ضعيف والصاب مرسل وقد اخرج النسائي في
 حديث خنساء بنت خدام انها كانت بكرا وفي الباب عن ابن عباس رفعه البكر تستأمر في نفسها اخرجه مسلم وعن جابر بن جهم رواه ابنه وهي بكر من غير امرها
 ففرق بينهما النبي صلى الله عليه وسلم اخرجه الدارقطني وضعف بان الاوزاعي انما رواه عن ابراهيم بن مرة عن عطاء عنه وابراهيم ضعيف وله طرق اخرى من
 طريق ابي الربيع عن جابر بن جهم عن ابن عمر مثله اخرجه الدارقطني ورواها ثقات لكن قيل لم يسمعه ابن ابي ذؤيب عن نافع وهو مردود فقد صرح بالاختيار وثبت
 الدارقطني وقد رواه يونس بن بكير عن ابن اسحاق عن نافع ولم يسمعه ابن اسحاق عن نافع بينهما محرمين نافع بن حسين وعن عطاء ثمة جاءت فتاة لى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابى زوجى ابن اخيه ليرفع في خبيسته فجعل الامر اليها اخرجه النسائي من طريق كهس عن عبد الله بن بودة عن عائشة واخرجه
 ابن ماجة من وجه اخر عن كهس فقال عن ابن بريدة عن ابيه وياض ذلك كله حديث ابن عباس رفعه النبي الحق بنفسها من وليها والبكر تستأمرها ابوها اخرج
 مسلم ووجب بعض من لا يقول بالاختيار بان الدلالة منه بطريق المفهوم وفي الاحتجاج به اختلاف وعلى تقديره فالمنه لا عمل به فيحصل على من دون البلوغ وايضا
 فقد خالفه المنطق فانه قال ابن البكر تستأذن فلوكنت تحتلر لم يجتمه لا سبتة انها محتمل ان يكون التعريف بينهما بسبب ان النبي تحطبت الى نفسها فنام ولبها وانفعا
 والبكر تحطبت الى ابوها فاتجيم الى استيذانها من ابن وقع لهما ان التفرقة لاجل الاجبار وعدهم ١٢

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث البكر تستأمر في نفسها فان سكنت فقد رضيت لمرارة هذه اللفظ وفي الصحيحين والسنن حديث ابي هريرة رفعه لانه لا يتكلم الا بمحتمل تستأمر ولا تنكح
 البكر حتى تستأذن وعن عائشة قلت يا رسول الله تستأمر النساء في ابضاعهن قال نعم قلت فان البكر تستقي فسكت فقال سكوتها ذانها اخرجها واللفظ
 البخاري وعن ابن عباس رفعه لانه محتمل بنفسها والبكر تستأمر في نفسها واذا نصحها ما نصحها اخرجها مسلم كما تقدمت ١٢

الزوج على وجهه تقع به المعرفة لتظهر رغبتها فيه من رغبتها عنه ولا تشتط تسمية المهر هو الصحيح لان
النكاح صحيح بدونه ولو زوجها قبلها الخبر فسكت فهو على ما ذكرنا لان وجه الدلالة في السكوت لا يختلف ثم
المخبر ان كان فضوليا يشترط فيه العدد والعدالة عند ابى حنيفة خلافا لها ولو كان رسولا لا يشترط ابصاعا وله
نظائر ولو استاذن الثيب فلا بد من رضاها بانقول لقوله عليه السلام الثيب نشأ وروان النطق لا يعد عيبا
منها وقل الحياء بالممارسة فلا مانع من النطق في حقها واذا زالت بكارتها بوثبة او حصة او جراحة او تغيب
فهي في حكم البكر لانها بكر حقيقة لان مصيبتها اول مصيب لها ومنه الباكورة والبكرة ولانها تستغنى لعدم المباشرة
ولو زالت بكارتها بزنا فهي كذلك عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف وعدهم والشافعي لا يكتفي بسكوتها لانها ثيب
حقيقة لان مصيبتها عاذا لها ومنه المثوبة والمثابة والتثويب والابى حنيفة ان الناس عرفوها بكرافيغيبونها
بالنطق فمتنع عنه فيكتفي بسكوتها كيلا تتعطل عليها مصالحها بخلاف ما اذا وطئت بشبهة او نكاح فاسد لان
الشرع اظهره حيث علق به احكاما الزناء فقد تدب الى ستره حتى لو اشتهر حالها لا يكتفي بسكوتها واذا قال
الزوج بلغك النكاح فسكت وقالت يردك فاقول قولها وقال زفر القول قوله لان السكوت اصل والرد عارض
فصار كالشرط له الخيار اذا دعي الرد بعد مضي المدة ونحن نقول انه يدعي لزوم العقد وتملك البضع و
المرأة تدفعه فكانت منكرا كالمودع اذا دعي رد الوديعة بخلاف مسألة الخيار لان الزوم قد ظهر بمضي المدة
وان اقام الزوج البينة على سكوتها ثبت النكاح لانه نور دعواه بالحجة وان لم تكن له بينة فلا يمين عليها عند

له قول على وجهه برأى على وجهه متنازع فيه وانما ابيح ليراد النكاح لا يقع الا بعد سنين ولا يتحقق بغير نكاح ١٣ عهده ٢٥ قوله هو الصحيح ارضين قولين قال
من الثابتين لانه من تسمية المهري الاستيمار لان رغبتهما تختلف باختلاف الصداق في القلة والكثرة ١٣ عتايه ٢٥ قوله صح بدونه لان تيمين المهري من مزويات النكاح ١٣ عهده
له قوله فهو على ما ذكرنا ان كان الجوزو ليا وسور ليعبر السكوت والا فلا ١٣ عهده ٢٥ قوله ثم الجوزو الخ اصل ان هذا القول بخلافه يشبه الشهادة فمن حيث انه خبر يفتي ان لا يثبت
ما يثبت في الشهادة ومن حيث انه يشهد في الشهادة فيمنع ان يثبت فيه ما لا يثبت في الشهادة وهو اعدا المهر من العدالة والعدد واما ما يقولان انه خبر فاعادته الى اشتراطها الامر ١٣ عهده ٢٥ قوله وله
نظائر اي لا يفتي في هذا من قول الوكيل وجزم الماخذ فانه يشترط في اقرار العزل والرجوع اعتبار اعدا المهر ولما بها فلا يفتي بان ١٣ عهده ٢٥ قوله نشأ وللشادة مناعلة من الشهادة وهي
طلب الرأس بالقول فوجب ان يكون من اعدا المهر قولها والفاطر لفتحة ان يحون من طرف آخر ايضا كذلك فتعين من الجانب الآخر ايضا القول فيفتي هو النكاح وهو الاصل ولا يول
عنه العزوة ولا مزورة بهنا بملات البكر لو رددت السكوت ١٣ عهده ٢٥ قوله ولان النطق انما حاصله بالبكر حيا لان النكاح يبعد فيها وليس في الثيب النكاح ولا الحياء مانع
عن النطق ولما رتب المانع وكان المقتضى موجودا وهو افعال النطق اعتبره بالاصل ١٣ عهده ٢٥ قوله لو ثبت هي الحركه من فرق والطفرة الحركه الى فرق والتفتس طول الكسب حتى يزول
بكارتها ١٣ عهده ٢٥ قوله فهي في حكم البكر المراد من الايكار والبكر العرفي وفي قوله بركا البكر العرفي ١٣ عهده ٢٥ قوله لو ثبت هي الحركه من فرق والتفتس طول الكسب حتى يزول
رطل كل اول مسيب لها والبكر انما سببت بهذا الاعتبار ١٣ عهده ٢٥ قوله ومنه الباكورة والبكرة وهما مشتقان من البكر لا اشتراكها في اللفظ والحسنه لا يشتملها على الاولية
فان الباكورة اول فائزته يقال بالفارسية فبواحدة وبالسكة اول الصباح ١٣ عهده ٢٥ قوله لان مصيبتها الخ يفتي انها بحيث لو اصابها رجل لعادت الاصابه وفي الشهادة ادنى شئ وجوان
المصيب الاول لا يراى ان يجوز فعل المراد ومضى المصيب لا يشتمل المراد وهو كذا مما عاينته ١٣ عهده ٢٥ قوله ومنه الشهادة في المهر بجزء العمل وانما سببت لانها لا تترتب الجرازة ما
العمل وانما سببت العمل العرفي مرة بمره ولها في كونه بمثابة ان الناس يوردون اليد والتثويب اعلام ليد اعلام كى على الصلوة ١٣ عهده ٢٥ قوله بخلاف الخ متصل بقوله يكتفي بسكوتها
يعني ان من وثقت بشبهة او نكاح فاسدا لا يكون لانها بسكوتها عدم اليقين لان الشرع اظهره حيث ملق به احكاما من ادم العدة والمهر وانما ثبت النسب بالانزاع فقد تدب الى ستره حتى
اشتهر ما لا ياتى له الحد عليها ولا يبرهنه مادام لا يكتفي بسكوتها ١٣ عتايه ٢٥ قوله لان السكوت اصل الخ فيكون الزوج عدى عليه والزوج مدعيه لان المدعي عليه من يتكس بالاصل والمدعي من
يتكس بخلاف الاصل والقول قول المدعي عليه الم يثبت ودليل ١٣ عهده ٢٥ قوله كالنظر ولا الهى لا يثبت قوله بل العول قول من يدعي لزوم العقد بالسكوت بالامام لان السكوت هو الاصل
والمدعى في ذلك القول قول من يدعي السكوت ١٣ عتايه ٢٥ قوله ونحن نقول ان هذا حاصل ان ظاهر الامران لفتحة ان يكون الزوج عدى عليه والزوج مدعيه من سبب المعنى يكون الامر بالعكس و
ذلك لان الزنا دوى النكاح وتلك المصلحة والزوج متكررك حسب المعنى والاصل عدم النكاح وتلك المصلحة والتثويب في المداونة المعاني لا لا لا ولا الظاهر بالمراد ولما اذ دوى المودع لعود كان
القول قوله لا قول صاحب الوديعة لانه يكره المعنى وصاحب المال يرد منه الثمن ١٣ عهده ٢٥ قوله بخلاف مسألة الخيار لانها يفتي انها لظاهرها بغيرها عدم معارض بل بوجودها بقوله وهو منتهى المدة
بمستلذات مسألة النكاح فانه عارض المعنى والمصلحة راجع ١٣ عهده ٢٥ قوله ثبت النكاح فان قيل بذه الشهادة على النكاح يجب بان السكوت امر وجودي وهو من مقتضى عدم النكاح من
لا يزوم لمن علم بالشهادة على النكاح فيحده علم الشاهد مقبوله والسكوت كذلك وفيه نظر للفتح فانح الهم اذ لم يكن ناقضا لشيء كان ساكنا من عدمه من مقتضى العلم ان السكوت عبارة عن عدم الحكم
عما من شأنه من الحكم كمرح به في المعارف شرح الصعائف وسمايك في الايمان معمران الشهادة على النكاح غير مقبوله وان كان مما يحيط به علم الشاهد وذكرنا ذلك قبل كتاب
النكاح ايضا ١٣ عهده

الدراية في تخریج احاديث الهداية حديث الثيب تشاور لمراره بهد اللفظ واما جمعا فقتداهم ١٣

ابن حنيفة وهي مسألة الاستتلاف في الاشياء الستة وسياتي في الدعوى ان شاء الله ويجوز نكاح الصغير الصغير
 اذ ازوجها الولي بركا كانت الصغيرة او ثيبا والولي هو العصبة ومالك يخالف في غير الاب الشافعي وغيره والجد والاب والوثيب
 الصغير ايضا وقيل مالك ان الولاية على الحرّة باعتبار الحاجة ولا حاجة لانعدام الشهوة الا ان ولاية الاب ثبتت نصا
 بخلاف القياس والجد ليس في معناه فلا يلحق به قلنا لا بل هو موافق للقياس لان النكاح يتضمن المصالح
 ولا تتوفر الا بين المتكافئين عادة ولا يتفق الكفو في كل زمان فاثبتنا الولاية في حالة الصغار احراز الكفو
 قول الشافعي ان النظر لا يتم بالتفويض الى غير الاب والجد لقصور شفتيه وبعد قرابته ولهذا لا يملك
 التصرف في المال مع انه ادنى تبة فلان لا يملك التصرف في النفس وانه اعلى اولي ولنا ان القرابة داعية
 الى النظر كما في الاب والجد وما يه من القصور اظهرناه في سلب ولاية الالزام بخلاف التصرف في المال انه
 يتكرر فلا يمكن تدارك الخلل فلا تفيد الولاية الامتزمة ومع القصور لا تثبت ولاية الالزام وجه قوله
 في المسألة الثانية ان الثبابة سيد لحدوث الراي لوجود الممارسة فادركنا الحكم عليها تيسيرا ولنا ما ذكرنا
 من تحقق الحاجة وفور الشفقة ولا ممارسة تحدث الراي بدون الشهوة فيدار الحكم على الصغير ثم الذي
 يؤيد كلامنا فيما تقدم قوله عليه السلام النكاح الى العصبات من غير فصل والرتيب في العصبات في
 ولاية النكاح كالترتيب في الارث والا بعد محجوب بالا قرب فان زوجها الاب والجد يعني الصغير والصغيرة
 فلا خيار لهما بعد بلوغهما لانهما كاملا الراي وافرا الشفقة فيكفر العقد بمباشرتهما كما اذا باشره برضاهما
 بعد البلوغ وان زوجها غير الاب والجد فلكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ
 وهذا عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا خيار لهما اعتبارا بالاب والجد ولهما ان قرابة الاخ ناقصة النقصا
 يشتر بقصور الشفقة فيتطرق الخلل الى المقاصد عسى والتدارك ممكن بخيار الادراك واطلاق الجواب
 في غير الاب والجد يتناول الام والقاضي وهو الصحيح من الرواية لقصور الراي في احدى او نقصان الشفقة

له قوله نعم لنا الذي قال مالك وليها الاب ليس الاحت لزوجها الجيد عند عدم الاب لا يجوز ذوال الشافعي وليها الاب والجد لا يجوز اذ كانت الصغيرة بكران كان ثيبا فلا ولاية عليها حتى
 لزوجها الا ان لو ازوج النكاح الصغيرة الاب او الجد بركا لا ينفذ النكاح ١٢ عايد له قوله ثبتت نصا لفران ابكلمة زوج ما نشتره من الثمن من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 وهي ستين ومصح النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ١٢ عايد له قوله وبعد قرابته لا يقال الا ان اقرب من الجد لا يقال الا ان يتصور هذا الكلام في الصغير لمن يستعمل الكلام
 محمول على التوزيع فان غير الاب والجد لا ينفذ في بعضها الشفقة في بعض الاقراب ١٣ عايد له قوله ان القرابة الجرمين ان الولاية للفظ وهو موجود في كل قريب لان القرابة واجبة اليها
 في الاب والجد فان النظر فيها لم يثبت الا ان القرابة غاية في الاب ان متفاوتة كما لا تصور بالقرب القرابة وبعد ما يمكن في البعيدة من التصور يمكن التارك فانه ما في سلب ولاية الالزام فعملنا
 للصغير والصغيرة خيار البلوغ فاذا بلغنا وجد الامر على ما يشتره من النكاح وان وجد اذ واقع خلا بقصور الشفقة والنظر في النكاح ١٤ عايد له قوله لا يتكرر لان التصرف يتكرر لانه
 يد الولي بل في اليد مطلقا فاذا اذ انصب المال من يده الى يد الشترى ثم من الى آخره كما في احتمال الغيبة والوث فالمال في معرض الفناء يترك فله غير ممكن وحسب ولا يمتنع القول ببيده عدم
 جواز صرف الشترى اذا انا في الشراخ ١٢ عايد له قوله ان الثبابة الثبابة مستعمل في كلام العلما وليس من كلام ابن حنيفة وكذا الثبابة كما في المغرب ١٢ عايد له قوله فادركنا الحكم
 لثبوت الولاية وهدمها بسبب الراء اذ اراى ارمحي ناتيهم بسبب المقام المسبب ١٢ عايد له قوله ولا ممارسة الجلمة لا سلم حصول الراي للصغيرة بسبب الممارسة لان الراء
 والعلم انكسرت بما شتره من شهوة لها ولم توجد ١٢ عايد له قوله بويدي كلامنا انما قال بويدي ولم يقل ثبتت بجواز ان ينقص الحديث بالبر ١٢ عايد له قوله فيما تقدم يعني من
 المطلق الولي في قوله ويجوز نكاح الصغير والصغيرة اذا زوجها الولي ١٢ عايد له قوله عليه السلام روى عن علي بن مرقوم وادركه مبط ابن الجوزي بلفظ النكاح ١٢ عايد له قوله
 النكاح ذكره الحديث السنخسي وسبب ابن الجوزي ولم يحجزه احد ولا يثبت ١٢ عايد له قوله عسى على كتمه وحققت بهنا محجوزة عن الاسم والجواز والتمه عسى الخلل الى المقاصد يتطرق واهل العربية يابون ذلك كذا قال النبي في كتاب الاجارات ١٢ عايد له قوله والمطابق
 الجواب ان اطلاق الجواب قوله فان زوجها غير الاب والجد فلكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ١٢ عايد له قوله وهو الصحيح الجواز ان عماد بن خالد بن مبيح المروزي عن ابن حنيفة
 ان لا يثبت الثبابة انما اذا كان القاضي هو الذي زوج في غير ان القاضي هو الذي زوج في الولاية تامة تثبتت في المال والنفس جميعا فيكون ولاية في القوة كولاية الاب والجد ١٢ عايد له

لا يملك من الاطلاق ولا يملك من الاطلاق اليها وكذا بخيار العتق لما بيننا بخلاف المخيرة لان الزوج هو الذي ملكها و هو مالك للطلاق وان مات احدها قبل البلوغ ورثه الاخر وكذا اذا مات بعد البلوغ قبل التفريق لان

اصل العقد صحيح والمالك الثابت به انتهى بالموت بخلاف مباشرة الفصولي اذا مات احد الزوجين قبل الاجازة لان النكاح شبه موقوف فيبطل بالموت وههنا فاذا فقرر به **قال** ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا

لا يمنون لانه لا ولاية لهم على انفسهم فالولى ان لا يثبت على غيرهم ولا هذه ولاية نظرية ولا نظر في التفويض الى هؤلاء ولا ولاية لكافر على مسلم لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا

ولهذا لا تقبل شهادته عليه ولا يتوارثان اما الكافر فيثبت له ولاية الاتكاح على ولده الكافر لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء بعض ولهذا تقبل شهادته عليه ويجرى بينهما التوارث وغير العصابات من

الاقارب ولاية التزويج عند ابي حنيفة معناه عند عدم العصابات ولهذا استحسان وقال محمد لا تثبت وهو القياس وهو رواية عن ابي حنيفة وقول ابي يوسف في ذلك مضطرب والاشهر انه مع محمد لهما ما روينا

ولان الولاية انما تثبت صوتا للقرابة عن نسبة غير الكفو اليها والى العصابات الصيانة ولا يثبت ان الولاية نظرية والنظر يتحقق بالتفويض الى من هو المختص بالقرابة الباعثة على الشفقة ومن لا يولى لها يعنى العصابة

من جهة القرابة اذا زوجها مولاه الذي اعتقها جاز لانه اخر العصابات واذا عدم الاولياء فالولاية الى الامام والحاكم لقوله عليه السلام السلطان ولى من لا ولى له فاذا غاب الولي الاقرب غيبة منقطعة جاز لمن هو

ابعد منه ان يزوج وقال زفر لا يجوز لان ولاية الاقرب قائمة لانها تثبت حقا لم صيانة للقرابة فلا تبطل بغيبته ولهذا الزوجها حيث هو جاز ولا ولاية للابعد مع ولايته ولنا ان هذه ولاية نظرية وليس من النظر التفويض الى من لا ينتفع برايه ففوضناه الى الابعد وهو مقدم على السلطان كما اذا مات

الاقرب ولو زوجها حيث هو فيه منع وبعد التسليم نقول لا يبعد بعد القرابة وقرب التدبير ولا اقرب له قوله لما بيننا من انها تقع من الاثنى عشر عهده قوله هو الذى ملكها بنى ثمانية

بانيات الزوج فكانه طلقها اربع عهده قوله انتهى بالموت فان الموت من لا تطلع اى الموت لا يبيح عمل الملك بتملات الطلاق نازح تطلع اذ يستعمل الملك اربع عهده قوله ولا ننظر في التوفيق الى بولاد انا الى الصبي والجنون فلقبح من تحصيل الكفر وما الى العبد فكذلك لا تستعمل بغيره المولى اربع عهده قوله ولا يزوجها من سبيل تعرف شرعى اربع عهده قوله ولا يتوارثان اى لا يرث الا من اقرضه السلم ولا بالنكاح والتزويج ههنا ما يفتاى بالاربع اربع عهده قوله وبذات الشان اى يدين فحقه بولاد اى بالعصابات لوجود معنى الشفقة وذوات معلنة الصغير والصغيرة اربع عهده قوله والا لشهره بل محمد والجمهور على مزاج

ابى حنيفة اربع عهده قوله ما روينا يريد به قوله عليه السلام الاتكاح الى العصابات عرف الاتكاح بالامام في تزويجهم فكان معناه هذا الجنس ممنوع من هذا الجنس فلا يكون لغیره غير مدغم اربع عهده قوله

له قوله الى الامام والى من يولى له قوله عليه السلام الاتكاح الى العصابات عرف الاتكاح بالامام في تزويجهم فكان معناه هذا الجنس ممنوع من هذا الجنس فلا يكون لغیره غير مدغم اربع عهده قوله

له قوله الى الامام والى من يولى له قوله عليه السلام الاتكاح الى العصابات عرف الاتكاح بالامام في تزويجهم فكان معناه هذا الجنس ممنوع من هذا الجنس فلا يكون لغیره غير مدغم اربع عهده قوله

له قوله الى الامام والى من يولى له قوله عليه السلام الاتكاح الى العصابات عرف الاتكاح بالامام في تزويجهم فكان معناه هذا الجنس ممنوع من هذا الجنس فلا يكون لغیره غير مدغم اربع عهده قوله

له قوله الى الامام والى من يولى له قوله عليه السلام الاتكاح الى العصابات عرف الاتكاح بالامام في تزويجهم فكان معناه هذا الجنس ممنوع من هذا الجنس فلا يكون لغیره غير مدغم اربع عهده قوله

له قوله الى الامام والى من يولى له قوله عليه السلام الاتكاح الى العصابات عرف الاتكاح بالامام في تزويجهم فكان معناه هذا الجنس ممنوع من هذا الجنس فلا يكون لغیره غير مدغم اربع عهده قوله

له قوله الى الامام والى من يولى له قوله عليه السلام الاتكاح الى العصابات عرف الاتكاح بالامام في تزويجهم فكان معناه هذا الجنس ممنوع من هذا الجنس فلا يكون لغیره غير مدغم اربع عهده قوله

له قوله الى الامام والى من يولى له قوله عليه السلام الاتكاح الى العصابات عرف الاتكاح بالامام في تزويجهم فكان معناه هذا الجنس ممنوع من هذا الجنس فلا يكون لغیره غير مدغم اربع عهده قوله

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث السلطان ولى من لا ولى له هو في حديث عائشة المذكور والى السلطان

الكفاء لبعض قبيلة بقبيلة والموالي بعضهم الكفاء لبعض رجل ولا يعتبر التفاضل فيما بين قریش
 لثأروينا وعن محمد الان يكون نسباً مشهوراً كاهل بيت الخلافة كانه قال تعظيماً للخلافة وتسيكناً للفتنة و
 بنو باهلة ليسوا بالكفاء لعامة العرب لانهم معروفون بالخساسة واما الموالى فمن كان له ابوان في الاسلام
 فصاعدا فهو ممن الكفاء يعنى لمن له اباؤه فيه ومن اسلم بنفسه اوله ابك واحداً في الاسلام لا يكون كفواً لمن
 له ابوان في الاسلام لان تمام النسب بالاب والجد وابويوسف الحق الواحد بالمشى كما هو مذهبه في التعريف
 ومن اسلم بنفسه لا يكون كفواً لمن له اب واحد في الاسلام لان التفاخر فيما بين الموالى بالاسلام والكفاءة
 في الحرية نظيرها في الاسلام في جميع ما ذكرنا لان الرقي اثر الكفر وفيه معنى الذل فيعتبر في حكم الكفاءة

قال وتعتبر ايضاً في الدين اى الديانة وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف وهو الصحيح لانهم من اعلى المفاخر
 والمرأة تعتبر بفسق الزوج فوق ما تعتبر بصحة نسبه وقال محمد لا يعتبر لانهم من امور الاخرة فلا تنبئ احكام
 الدنيا عليه الا اذا كان يصفق ويضح منه او يخرج الى الاسواق سكران ويلعب به الصبيان لانه مستخف به
قال وتعتبر في المال وهوان يكون مالاً للمهر والنفقة وهذا هو المعتبر في ظاهر الرواية حتى ان من لا يملكها
 او لا يملك احد جهل لا يكون كفواً لان المهر بدل البضع فلا بد من ايفائه وبالنفقة قوام الازواج ودوامه والمراد
 بلهم قد رما تعارفوا بجعلها لان ما وراءه مؤجل عرفا وعن ابى يوسف انه اعتبار القدرة على النفقة دون المهر لانه
 تجرى المساهلة في المهور ويعد المرء قادراً عليه بيسار ابيه فاما الكفاءة في الغنى فمعتبرة في قول ابى حنيفة
 ومحمد حتى ان الفائقة في اليسار لا يكافئها القادرة على المهر والنفقة لان الناس يتفاخرون بالغنى ويتعبدون

بجمع القبيلة والقبيلة العمارة والعمارة البطن والبطن الغنى والقبيلة فقيلت القبيلة وقيلت عمارة وقيلت قبيلة فاشبهت
 الموالى بالاولاد الموالى الاعتقاد ولما كانت طبر عرب في الاكثر غلبت على الامام ١٢ عن ابيه **قال** رجل رجل اى كل رجل باخرساو وذلك لعدم حفظ النسب في الاما جم اذان
 يزدج كل رجل بنت رجل آخر ١٢ عن ابيه **قال** لا يورث من قوله عليه السلام قریش بعضهم الكفاء بعض قابل البعض من غير اعتبار القبيلة بين قبائلهم الا ترى ان
 النبي صلى الله عليه وسلم اكد لمزوج ابنة عثمان رضى الله عنه وكان من بني عبد شمس ١٢ عن ابيه **قال** وعن محمد الجني قال محمد لا يعتبر التفاضل فيما بين قریش لان يكون النسب
 نسباً مشهوراً في الحرمه كاهل بيت النبوة فيعتبر التفاضل حتى لو تزوجت قریشية من اولاد النخلة قریشية ليس من اولادها كان لا اولادها من الاعراس قال المصنف كان يصفى محمد فقال
 ذلك تعظيماً لهم ١٢ عن ابيه **قال** للفتنة على المفتى او على الناس العظامين لتزوج بنات الخلفاء ١٢ عن ابيه **قال** وجوب الاله ١٢ استثناء من قوله والعرب بعضهم
 الكفاء بعض وبابها في الاصل اسم امرأة من بهدان نسب اولادها اليها ومعرفة فون بانها سقت لاولادها عظام الميتة وطبختها وبأخضون وسوماها ١٢ **قال**
 جنون الكفار يصفون من له ابوان في حكم لربا ١٢ عن ابيه **قال** بالاب والجد يعني اذا اراد تعريف نفسه كان في الشهادات يجب ذكر اجدته لانه يسب نفسه الى ابيه
 وبعده فاذا كان الامرك يجب ذكر الجده فلم يكن سلس العار به ١٢ عن ابيه **قال** كما هو مذهبه في التعريف اى في تعريف الشخص في الشهادة فان الشهود اذا ذكروا اسم
 الغائب واسم ابيه يحصل به التعريف فتد ابى يوسف ولا ما جرت اى ذكر اجدته بها لانه من ذكر الجده ١٢ عن ابيه **قال** فيج ما ذكرنا لانه من اوقات والنفقات فان
 العبد لا يكون كفو المرأة حرة الاصل وكذلك المستحق لا يكون كفو المرأة الحرة الاصلية والمستحق الوه لا يكون كفو المرأة لها ابوان في المهر ١٢ عن ابيه **قال** اى الديانة ذمى
 الحقوس والصالح وانما فسره بالديانة لان المطلق الدين الاسلام ولا كلام فيرلان اسلام الازوج شرط جواز نكاح المسلمة انما الكلام في متى اعراض الاولاد بعد انعقاد
 العقد وذلك لا يكون الا في الدين يعني الديانة ١٢ عن ابيه **قال** بوجع اى قرآن قول ابى حنيفة قول ابى يوسف والصحيح فاذا روى عن ابى حنيفة رواية اخرى اى مزج
 محمد في انه يترجمه لكذا وجدت بخط شمسى ١٢ عن ابيه **قال** بضعه بضع الضاد الجوز والعين الهبة الملهو وضعة واليا عرض من الواو دها بحر العناد ايضا ومنه الوضوح وهو الد في
 من الناس في النسب **قال** الا اذا كان يصفق له يعزب على فقاه بعض المكف ويضجر من اذ يخرج الى الاسواق سكران فيلعب به الصبيان فان زج لا يكون كفواً
 لامرأة مسلمة من اهل البيوتات وقيل عليه الفتوى ١٢ عن ابيه **قال** ما كان لا يورث من الموالى كالمهر ملك ما تمارقوا بجعلها وان كان كل ما لا يورث من الموالى كالمهر ملك النفقة
 اختلف فيه فقيل المهر ملك النفقة شهراً وتيسر النفقة ستة اشهر وفي ما بين شمس الا ستة وفي المجتبى الصحيح انه اذا كان قادراً على النفقة عمل
 طريق المكسب كان كفواً ١٢ فسح القدير **قال** يسار ابيه وامر وبعده ولا بد من كفاؤه على النفقة يسار الابان والباة في العادات يتحلون المهور من الاولاد دون النفقة الدراية
 ١٢ عن ابيه

له قوله قبيلة قال اليزير ابن بكار العرب است لقبات شعب وقبيلة وعمارة وطبن وقته وصيلة فاشبهت
 الموالى بالاولاد الموالى الاعتقاد ولما كانت طبر عرب في الاكثر غلبت على الامام ١٢ عن ابيه **قال** رجل رجل اى كل رجل باخرساو وذلك لعدم حفظ النسب في الاما جم اذان
 يزدج كل رجل بنت رجل آخر ١٢ عن ابيه **قال** لا يورث من قوله عليه السلام قریش بعضهم الكفاء بعض قابل البعض من غير اعتبار القبيلة بين قبائلهم الا ترى ان
 النبي صلى الله عليه وسلم اكد لمزوج ابنة عثمان رضى الله عنه وكان من بني عبد شمس ١٢ عن ابيه **قال** وعن محمد الجني قال محمد لا يعتبر التفاضل فيما بين قریش لان يكون النسب
 نسباً مشهوراً في الحرمه كاهل بيت النبوة فيعتبر التفاضل حتى لو تزوجت قریشية من اولاد النخلة قریشية ليس من اولادها كان لا اولادها من الاعراس قال المصنف كان يصفى محمد فقال
 ذلك تعظيماً لهم ١٢ عن ابيه **قال** للفتنة على المفتى او على الناس العظامين لتزوج بنات الخلفاء ١٢ عن ابيه **قال** وجوب الاله ١٢ استثناء من قوله والعرب بعضهم
 الكفاء بعض وبابها في الاصل اسم امرأة من بهدان نسب اولادها اليها ومعرفة فون بانها سقت لاولادها عظام الميتة وطبختها وبأخضون وسوماها ١٢ **قال**
 جنون الكفار يصفون من له ابوان في حكم لربا ١٢ عن ابيه **قال** بالاب والجد يعني اذا اراد تعريف نفسه كان في الشهادات يجب ذكر اجدته لانه يسب نفسه الى ابيه
 وبعده فاذا كان الامرك يجب ذكر الجده فلم يكن سلس العار به ١٢ عن ابيه **قال** كما هو مذهبه في التعريف اى في تعريف الشخص في الشهادة فان الشهود اذا ذكروا اسم
 الغائب واسم ابيه يحصل به التعريف فتد ابى يوسف ولا ما جرت اى ذكر اجدته بها لانه من ذكر الجده ١٢ عن ابيه **قال** فيج ما ذكرنا لانه من اوقات والنفقات فان
 العبد لا يكون كفو المرأة حرة الاصل وكذلك المستحق الوه لا يكون كفو المرأة لها ابوان في المهر ١٢ عن ابيه **قال** اى الديانة ذمى
 الحقوس والصالح وانما فسره بالديانة لان المطلق الدين الاسلام ولا كلام فيرلان اسلام الازوج شرط جواز نكاح المسلمة انما الكلام في متى اعراض الاولاد بعد انعقاد
 العقد وذلك لا يكون الا في الدين يعني الديانة ١٢ عن ابيه **قال** بوجع اى قرآن قول ابى حنيفة قول ابى يوسف والصحيح فاذا روى عن ابى حنيفة رواية اخرى اى مزج
 محمد في انه يترجمه لكذا وجدت بخط شمسى ١٢ عن ابيه **قال** بضعه بضع الضاد الجوز والعين الهبة الملهو وضعة واليا عرض من الواو دها بحر العناد ايضا ومنه الوضوح وهو الد في
 من الناس في النسب **قال** الا اذا كان يصفق له يعزب على فقاه بعض المكف ويضجر من اذ يخرج الى الاسواق سكران فيلعب به الصبيان فان زج لا يكون كفواً
 لامرأة مسلمة من اهل البيوتات وقيل عليه الفتوى ١٢ عن ابيه **قال** ما كان لا يورث من الموالى كالمهر ملك ما تمارقوا بجعلها وان كان كل ما لا يورث من الموالى كالمهر ملك النفقة
 اختلف فيه فقيل المهر ملك النفقة شهراً وتيسر النفقة ستة اشهر وفي ما بين شمس الا ستة وفي المجتبى الصحيح انه اذا كان قادراً على النفقة عمل
 طريق المكسب كان كفواً ١٢ فسح القدير **قال** يسار ابيه وامر وبعده ولا بد من كفاؤه على النفقة يسار الابان والباة في العادات يتحلون المهور من الاولاد دون النفقة الدراية
 ١٢ عن ابيه

فلا يجوز والله اعلم **فصل في الوكالة بالنكاح وغيرها ويجوز لابن العمان يزوجه بنت عمه من نفسه وقال**

زفر لا يجوز واذا اذنت المرأة للرجل ان يزوجهما من نفسه في عقد بخصرة شاهدين جاز وقال زفر والشافعي لا يجوز

لهم ان الواحد لا يتصور ان يكون مملكا ومتملكا كما في البيع الا ان الشافعي يقول في الولي ضرورة لانه لا يتولاه

سواه واضرورة في الوكيل ولنان الوكيل في النكاح معبر وسفير والتامع في المحقوق دون التعبير ولا ترجع

الحقوق اليه بخلاف البيع لانه مبأ شرح حتى رجعت الحقوق اليه واذا تولي طرفيه فقوله زوجت يتضمن الشطرنج

ولا يحتاج الى القبول **قال وتزويج العبد والامة بغير اذن مولاهما موقوف فان اجاز المولى جاز وان اذ بطل**

وكذلك لو زوج رجل امرأة بغير رضاها او رجلا بغير رضاها وهذا عندنا فان كل عقد صدر من الفضولي وله

جيز العقد موقوفا على الاجازة وقال الشافعي تصرفات الفضولي كلها باطلة لان العقد وضع لحكمة والفضول لا يقيد

على اثبات الحكم فتلغو ولنان ركن التصرف صدر من اهله مصافا الى عمله ولا ضرر في انعقاد فينقده موقوفا على

اذا ارى المصلحة فيه يقبده وقديرا حتى حكم العقد عن العقد ومن قال اشهد واني قد تزوجت فلانة فبلغها الخبر

فاجازت فهو باطل وان قال اخر اشهد واني زوجتها منه فبلغها الخبر فاجازت جاز وكذلك ان كانت المرأة هي

التي قالت جميع ذلك وهذا عندنا في حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا زوجت نفسها غائبا فبلغه فاجاز جاز و

حاصل هذا ان الواحد لا يصلم فضوليا من الجانب واصيلا من جانب عندها خلافا

له ولو جرى العقد بين الفضوليين او بين الفضولي والاصيل جاز بالاجماع هو يقول لو كان ما مور من الجانبين

ينفذ فاذا كان فضوليا يتوقف وصار كالحلم والطلاق والاعتاق على مال ولهما ان الموجود شرط العقد لانه شرط

له قوله فصل لما كانت الوكالة نوعا من الولاية من حيث ان فعل الوكيل ينفع على الموكل كفعل

الولي على الوجه المتباين الكفاية التي طلبها للاداء ١٢ نبيه **قوله** وغيرهما يشر الوكيل ككناح الفضولي ١٢ نبيه **قوله** ويجوز لابن العم الهل على الولي اذا

كان تصرفه سوا كان ابن عم وغيره ان يتوجه الى الطرفين سواء تزوج لغيره او لغيره كما اذا زوج من ابن اخ لولا بان يكون البنت مضمرة عنه يظهر التولي من الجانبين اوله من صفة يمين

من قبيلها اذا لم يكن برضاها بالافضوية ١٢ عهد **قوله** بجمرة شاهدين تذكره لما تقدم اوله واجتهاد في ذكره لما تقدم ١٢ عهد **قوله** لها المجمع بين ديسل

زفر والشافعي لا يشرها في معنى ثم استثنى الشافعي ١٢ **قوله** مزودة وفيه ان غير الاب والجد لم يكن وليا فخر اعمده ك نقله فيما سنده ويكن ان يقول

ان هذا القول مبنى على رواية غير مذكرة في عدم التخصيص بالاب والجد ١٢ عهد **قوله** في النكاح له عقدا لا يستثنى من الاماظة في الخبر ١٣ **قوله** في المتوفى

كالعقد وقوله والرد باليب لانه غير ذلك ١٢ عهد **قوله** ودون التعبير لا تابع في التعبير بان يقول تزوجت بنت عمي فلانة على صدق كذا ١٢ نبيه

قوله يتضمن الشطرنج اذ يفهم من القبول منها وبها يكتفى ١٢ عهد **قوله** وتزوج المهور كان الزوج العبد والامة او غيرها كالابنة والبن من التزوج جفت ساقته

١٢ عهد **قوله** وله خبر في المال ان للعقد مال اليجاب مجز للعقد سواء كان ذلك الجزئا ثابتا وقت القبول ولو لم يبق كما اذا بلغ السن ولم يكن له موجود اما الزبول

كأن موجودا له صدوره والعقد اذ انما قال ذلك ليجوز ما اذا كان الولد مخرول لم يكن له ١٢ عهد **قوله** صدر من المراهي المراهات بل البالغ معانها على حملها والسنه من

بنات آدم طلبة السلام وليست من المراهات ١٢ نبيه **قوله** وقدرت في اليجاب عن قول له العقد وضع فكره وقهره القول بالوجوب يعني سلنا ذلك لكن الحكم بهنالم بصدك

على تارة والاجازة والحكم قدرت عن العقد كما في البيع بشرط الميار فان لودم يرتد له سقوطه لينا ١٢ نبيه **قوله** فهو باطل اذا كان اليجاب بدون صفة القبول اما اذا كان

بعد القبول لانه زوجت من نفسه فليس باطلا ١٢ عهد **قوله** وان قال آخر اليبنة اذا قال تزوجت فلانة وكان هناك شخص ما من فضال زدجهما من يمينك في هذه الصورة متافون

فصح بمنح سلاف العودة الودس اوله لم يوجد هناك متافقان لا حقيقة وهو ظاهرا ولا حكما اذا لم يكن اذ كان شخص ما مور من اب نين اما من جانب الشرع كانه

الولي من الطرفين لو ما مور من الجانبين فانما يشتمل العقد اليها ١٢ عهد

قوله قالت يبع ذلك بان قالت زوجت نفسي من فلان ولم يقبل فضولي من جانب بطل اوقات وقيل فضولي من جاز ١٢ عهد **قوله** ودامل برهان الولى ما صل هذا

المراف مندود في تلك المسئلة والباس في عدم قلن با نحن ذيم مجموع للسائقين وذلك تسلفه بالاخير ١٢ عهد **قوله** لا يصح فضوليا من الجانبين لانه اذا لم يبعثه واحدة

اما اذا قدمت العينة بان قال زوجت وتزوجت فصح ١٢ عهد **قوله** لو كان ما مور الينا شخص الذي هو اصل فضولي من جانب آخر الشخص الودس هو فضولي من الطرفين كما لو مور

من اب نين حكما جاز في الواض الذي له جتان جاز أيضا وكذا ١٢ عهد **قوله** ومارك الفلح الين ان قال الزوجت فلانة قلت على كذا من المال ولو اعتقت

على كذا من المال فهم متفقون على ان يبع ويختر واحدة مع عدم تعدد الطرف فكذا ما نحن فيه ١٢ عهد **قوله** لا شرطه المتعفة من تلك الزوجت قبل قول الآخر وبطل

بالتيم قبل قبول الآخر ولو كان مقداما لم يكن كذلك فكذا من العينة لان الدال على ذلك الية هو العينة وهي المتعفة وشطر العقد لا يتوقف على اوارا المجلس ١٢ نبيه

١٢ نبيه

حالة الحضرة فكذا عند الغيبة وشطر العقد لا يتوقف على ما دراء المجلس كما في البيع بخلاف الما جور من الجانبين
 لانه ينسقل كلامه الى العا قدين وما جرى بين الفضوليين عقد تام وكذا الخلع واختاره لانه تصرف مبدى
 من جانبيه حتى يلزم قيمته به ومن امر رجلا ان يزوجه امرأة فزوجها اثنتين في عقدة لم تلزمه واحدة
 منها لانه لا وجه الى تنفيذها المخالفة ولا الى التنفيذ في احدها غير عين الجبالة ولا الى التعيين لعدم الاولوية
 فتعين التفريق ومن امر امير بان يزوجه امرأة فزوجها ائمة لغيره جاز عند ابي حنيفة رجوعا الى اطلاق اللفظ
 وعدم التهمة وقال ابو يوسف وهن لا يجوز الا ان يزوجه كقولان المطلق يتصرف الى المتعارف
 وهو التزوج بالكفاءة قلنا العرف مشترك او هو عرف عملي فلا يصح مقيدا وذكر في الوكالة ان اعتبار الكفاءة
 في هذا الاستحسان عندهما ان كل احد لا يجوز عن التزوج بطلاق الزوج فكانت الاستعانة في التزوج بالكفاءة والله اعلم

باب المهر

قال ويصح النكاح وان لم يسلم فيه مهر لان النكاح عقد انضمام وازدواج لغته قيمته بالزوجين ثم المهر واجب
 شرعا بائنة الشرف المحل فلا يحتاج الى ذكره لصحة النكاح وكذا اذا تزوجها بشرط ان لا مهر لها بل بئنا وقه خلاف
 مالك واقل المهر عشرة دراهم وقال الشافعي ما يجوز ان يكون ثمنا في البيع يجوز ان يكون مهر لها لانه يحقها
 فيكون التقدير لها ولنا قوله عليه السلام ولا مهر اقل من عشرة ولا لله حق الشرع وجوبا اظهار الشرف المحل فيقول

له قوله كما في البيع اذا قال بنت مهدي من فلان ولم يقبل من المشتري امداء قال بنت فلان من فلان ولم يقبل من المشتري امداء يقبل ١٣
 لا يشغل الزوجان العاقد متدا بمشكلات الغضول الواعد نانه لا يتقبل مال العقد اليها ١٢ مده قوله لا تعرف الزوجا مطلقا قال الزوج فالتبا على الف بيع
 لا يجوز مطلقا من ما ينفوسيا من جانب المرأة بل ان المصلحة تعرفت بين من قبل الزوج حتى لا يبيع وجره ولا يقبل بالقياس من الجانبين تعرفت بين يتم الى الف
 فلا يباح الى جعله فضوليا من قبل المرأة ثم هو ما دونه من جانب المرأة وكمن اذا بدت المرأة وقالت قد عالت نفس من بالغ وهو غائب فبلغ فاما لم يبيع لان التلغ مساوية من جانبها
 فلا يتوقف على ما دراء المجلس وكذا الحكم في المطلق والفتا على مال فاذ بين من جانب الزوج والمولى مساوية من قبل المرأة والعهد ١٣ السادة قوله من ما ينفوسيا من جانبها
 ولا ما ينفوسيا من الجانبين على ما في النكاح في المهر ١٤ قوله من يزوج من قبلها ابتداء فيجب دفع ماله او منى الزوج او لا يزوج حتى لو لم لا ينفخ ١٤ مده قوله لم تزمر الزوج لم يقبل
 لم يزوج الا ان لا يزوجه من غير ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج
 نفس لا يجوز ما كان المهر ١٢ ما بالبراد ١٤ قوله العرف مشترك له التاوت واقت في نكاح المرأة ولا يزوج على السواد من سلتنا ان التاوت انما يجوز في
 المرأة فنكاحها لان ذلك تعارف على ان لغة المرأة مارة فانه لا يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج
 متبرك او نفسا للنفقة ١٣ مده قوله استمان فان التيسر كما ذكر يقتضيه عدم التخصيص بالفقو كمن الريل يقتضى التخصيص ١٣ مده قوله باب المهر لا ذكره
 النكاح شرط وما هو من شرطه في نكاحه مكره بوجود المهر في المهر في النكاح وجوب المهر الكاح لان المهر ما لمسه او بهر المثل يجب بالعقد فكان مكره ١٢ نهيا
 له قوله لان النكاح عقد انضمام وازدواج يعني ان سنه العزى هو الازدواج يعني جفت سائمتن للاسار ولا مال بمال حتى يقتضيه المال ان يقبل فله هذا يقتضيه ان يكون ميميا
 بدون الشهود مع الازدواج بل قلنا الاصل يقتضيه ذلك لكن جعل الشارع منه موقفا على الشهود فغيره بالزوجين المهرمان في بيتي لاما مائة الى المهر ١٣ مده قوله قيمه بالزوجين فلو شرطنا
 نسبة المهر لهما على النسب كذا في الكافي ١٣ بالبراد ١٤ قوله لم يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج
 بين وكذا كناية ١٢ مده

له قوله ما بينا من ادواج معا لشرع بائنة لشرع المحل ١٣ بالبراد ١٤ كله قوله وفي خلاف ماك اي فيما اذا تزوجها بشرط ان لا مهر لها فان هذا النكاح لا يجوز منه فقال
 لا يزوجه مساوية ملك تنزهه بغيره بشرطه عونه كما يبيع بغيره ان الحسن الا ان تقول ان النكاح لا يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج
 ترك ذكره وبينه فله ذكره كما يبيع الا ان يبيع الا ان يبيع الا ان يبيع الا ان يبيع الا ان يبيع الا ان يبيع الا ان يبيع الا ان يبيع الا ان يبيع الا ان يبيع الا ان يبيع الا ان يبيع
 والفتا لا يشرون قير الحما والقران والنس شيرات والبر من العشرة العزوي ١٢ مده قوله ملها السلام ولا مهر الا تزوجه جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج الا ان يزوج
 في تزويج احاديث الهداية

باب المهر لا مهر اقل من عشرة دراهم تقدم من حديث جابر وانه ضعيف وعن علي مثله موقفا اخرجه الدارقطني من وجهين ضعيفين وبخارسته حديث
 سهل بن سعد في الراهبة التمس ولو خاتما من حديد متفق عليه وعن جابر رفته من اعطى في صداق امرأة مملوكه سويقا او تبرقا من اسقل لشرع
 ابو داود ورج دقعه وعن عبد الله ابن عامر بن ربيعة عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز صداق امرأة على نعلين اخرجه الترمذي وابن ماجه واخرجه
 الدارقطني من حديث ابي سعيد لا يهنر احدكم بقليل من ماله تزوج امره بكثر بعد ان يشهد واستاده ضعيف ١٣

قوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ثم هي لا تتراد على نصف مهر مثلها ولا تنقص عن خمسة دراهم ويعرف ذلك في الاصل وان تزوجها ولم يسم لها مهرًا ثم تراضيا على تسميته فهي لها ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بها فلها الممتعة وعلى قول ابي يوسف الاول نصف هذا المفروض وهو قول الشافعي لانه مفروض فيتنصف بالتصه ولان هذا الفرض تعيين للواجب بالعقد وهو مهر المثل ذلك لا يتنصف فكذا ما نزل منزلته والمعاد بما تلا الفرض في العقد اذ هو الفرض المتعارف قال فان زادها في المهر بعد العقد لزمته الزيادة خلافا للزور وسنذكره في زيادة الثمن والمتمن انشاء الله واذا صحت الزيادة تسقط بالطلاق قبل الدخول وعلى قول ابي يوسف اولاً لا تتنصف مع الاصل لان النصف عندها يختص بالمفروض في العقد وعندة المفروض بعده كالمفروض فيه على ما مر وان حطت عنه من مهرها صحت الحطان المهر حقه والمخطي يلاقيه حالة البقاء واذا خلا الرجل بامرأته وليس هناك مانع من الوطى ثم طلقها فلها كمال المهر وقال الشافعي لها نصف المهر لان المعقود عليه انبا يصير مستوفى بالوطى فلا يتأكد المهر دونه ولنا انها سلمت المبدل حيث رقت الموانع وذلك وسعها فيتأكد حقه في البذل اعتبارا بالبيع وان كان احدهما مريضاً او صائماً في رمضان او عرجاً ما يحجر فرض او نفل او بعمرة او كانت حائضاً فليست الحلوه صحيحة حتى لو طلقها كالمفروض في المهر لان هذه الاشياء موانع اما المرض فالمراد منه ما يمتنع الجماع او يلحقه به ضرر وقيل مرضه لا يعبر عن تكسر وقتور وهذا التفصيل في مرضها واما صوم رمضان لما يلزمه من القضاء والكفارة والاحرام

له قوله ثم هي لا تتراد على نصف مهر مثلها ولا تنقص عن خمسة دراهم ويعرف ذلك في الاصل وان تزوجها ولم يسم لها مهرًا ثم تراضيا على تسميته فهي لها ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بها فلها الممتعة وعلى قول ابي يوسف الاول نصف هذا المفروض وهو قول الشافعي لانه مفروض فيتنصف بالتصه ولان هذا الفرض تعيين للواجب بالعقد وهو مهر المثل ذلك لا يتنصف فكذا ما نزل منزلته والمعاد بما تلا الفرض في العقد اذ هو الفرض المتعارف قال فان زادها في المهر بعد العقد لزمته الزيادة خلافا للزور وسنذكره في زيادة الثمن والمتمن انشاء الله واذا صحت الزيادة تسقط بالطلاق قبل الدخول وعلى قول ابي يوسف اولاً لا تتنصف مع الاصل لان النصف عندها يختص بالمفروض في العقد وعندة المفروض بعده كالمفروض فيه على ما مر وان حطت عنه من مهرها صحت الحطان المهر حقه والمخطي يلاقيه حالة البقاء واذا خلا الرجل بامرأته وليس هناك مانع من الوطى ثم طلقها فلها كمال المهر وقال الشافعي لها نصف المهر لان المعقود عليه انبا يصير مستوفى بالوطى فلا يتأكد المهر دونه ولنا انها سلمت المبدل حيث رقت الموانع وذلك وسعها فيتأكد حقه في البذل اعتبارا بالبيع وان كان احدهما مريضاً او صائماً في رمضان او عرجاً ما يحجر فرض او نفل او بعمرة او كانت حائضاً فليست الحلوه صحيحة حتى لو طلقها كالمفروض في المهر لان هذه الاشياء موانع اما المرض فالمراد منه ما يمتنع الجماع او يلحقه به ضرر وقيل مرضه لا يعبر عن تكسر وقتور وهذا التفصيل في مرضها واما صوم رمضان لما يلزمه من القضاء والكفارة والاحرام

المفروض في المهر لان هذه الاشياء موانع اما المرض فالمراد منه ما يمتنع الجماع او يلحقه به ضرر وقيل مرضه لا يعبر عن تكسر وقتور وهذا التفصيل في مرضها واما صوم رمضان لما يلزمه من القضاء والكفارة والاحرام

لما يلزمه من الدم وفساد النُسك والقضاء والحيض ما نعت طبعاً وشرعاً وان كان احدها صائماً تطوعاً فلها المهر
كله لانه يباح له الافطار من غير عذر في رواية المنتقى وهذا القول في المهر هو الصحيح وصوم القضاء والمنذور
كالتطوع في رواية لانه لا كفارة فيه والصلوة بمنزلة الصوم فرضها كفرضه ونقلها كنفله واذا اخلا الحبوب
بامرأته ثم طلقها فلها كمال المهر عند ابى حنيفة وقال عليه نصف المهر لانه يحجز من المريض بخلاف العييين
لان الحكم ادير على سلامة الالة ولا بى حنيفة ان المستحق عليها التسليم في حق السحق وقد اتت به قال و
عليها العدة في جميع هذه المسائل احتياطاً استعساناً التوهم الشغل والعدة حق الشرع والوليد فلا يصدق
في ابطال حق الغير بخلاف المهر لانه مال لا يحتاط في ايجابه وذكرا القدر وري في شرحه ان المانح ان كان شريعياً
تجب العدة لثبوت التمكن حقيقة وان كان حقيقياً كالمريض والصغر لا تجب لعدم التمكن حقيقة قال واستحب
المتعة لكل مطلقة الامتلاحة واحدة وهي التي طلقها الزوج قبل الدخول بها وقد سمي لها مهرًا وقال
الشافعي يجب لكل مطلقة الالهذه لانها وجبت صلة من الزوج لانه واحشها بالفراق الا ان في هذه الصورة
نصف المهر طريقة المتعة ان الطلاق فسخر في هذه الحالة والمتعة لا تتكرر ولتان المتعة خلف عن مهر المثل
في المفوضة لانه سقط مهر المثل ووجبت المتعة والعقد يوجب العوض فكان خلفاً والخلف لا يباح الاصل
والاشياء منه فلا يجب مع وجوب شئ من المهر وهو غير جان في الايشاش فلا تلحقه الغرامة به فكان من باب
الفضل واذا زوج الرجل بنته على ان يزوجه المتزوج بنته واخته ليكون احد العقدين عوضاً عن الآخر

١٤ قوله من الدم بدين غم اذ ابل مطلقاً ١٢ عهده قوله طبعاً ما طبعاً فان غير التورث بالدم واما شرعاً فتقول قال لا تزويج حتى يبرهن ١٣
١٤ قوله في رواية الشفة اما في غير اصلها بيان لا الاطوار من غير عذر ١٢ عهده قوله وهذا القول في المهر انما يملك بهذه الرواية في باب المهرود غيره وذلك لانه مسلك مجتهد فيها
دور ان يملك بسبب المسئلة المتبذ فيها اذ ادى في حق شخص وبنها في جانب المرأة وما على رواية غير المنتقى بل في الاطوار ما فاذا عمل بمقتضى هذه الرواية لم ان لا يثبت النصف المهر
١٢ عهده قوله لا لا لكافة الما صل اذ لكافة كمن في اثم فمن نظر الالم لم يحد في عموم التطوع ومن اخص عند نظر لان لا كفارة في جعل في مع عموم التطوع ١٣ عهده
١٤ قوله ينزل الصوم الشريفي في الحكم لا في غيره بل فان الدليل مختلف وذلك لعدم الكفارة بينها والمراد من الفرض اعم من الفرض الافتقاري والعمل فيفضل الوتر ١٢ عهده قوله
كفتل وقد يقال كيف يكون نفلها كفتل وقد جازفت نفلودن نفلها فالتا ماسان ١٢ الهدا ١٤ قوله غلانا التبتية فيه تسليم حتى يجب على الشريفي الثمن كذا بينا ١٣ عهده
١٤ قوله تخلف العيين العيين من لا يندرم على الجماع مطلقاً مع وجود الالة او يقدرم على الشيب دون السكر ١٢ عهده قوله في صحيح هذه المسائل اي سواء
كانت النسوة جميعاً او ناسدة كمنسوة الجبوب او غير ١٢ عهده قوله حق الشرع اما اناب حق الشرع فيدل عليه ان الزوجين لا يمكن ان استقالها واما انجاب حق الولد فتقول
عليه السلام ان كان يوس باشر واليوم الاثر فلا يبقى ماه ذرع غيره والمقصود من رواية نسب الولد هو حقه فلا تصدق المرأة في ابطال حق الغير فقولها لم يبطأ في قبيل معناه
فلا يصدق الزوج في ابطال حقها بقولهم اما با بنسلاف البهرا فلا يجب بالثلثة الفاسدة لان مال لا يتطاول في ايجابه ١٢ عهده قوله قد سمي لها مهر ليس المراد
به التزوية في صلب العند حتى يشكلا ما ذكر في السوط وغيره وان التزوية تستحب في حق طلقها قبيل الدخول وقد سمي لها مهر اذ لا يباح الاستنساخ بل المراد التزوية بعد العقد بان تزوجها ولم يمس لها
مهر اذ انشأ من نسبية والمتعة لانه ليست بمسحوبة بل واجبة ثم لا استثنى هذه مارت التي تزوجها ولم يمس لها مهر الا في صلب العقد ولا يبد منه متنة بطريق الدلالة فلا يشك العود ولا
الاستنساخ ١٢ الهدا ١٤ قوله يجب لكل مطلقة يقول تمالى وللطلقات نتائج بالعدوت فتدوجب المتعة لكل مطلقة ١٣ عهده قوله الالهذه اي التي طلقها
زوجها قبل الدخول وقد سمي لها بعد النكاح اما التي سمي لها في صلب العقد وقد طلقها قبل الدخول فتستأهه ولا ١٣ الهدا ١٤ عهده

١٥ قوله طريقة التزوية الجين ان نصف المهر يجب بطريق التزوية لان الطلاق فسخته وفي هذه الرواية لا يجوز لها الياسا مال وذلك يقتضيه سقوط المهر لكان في فسخ الحق بين المشرع
اوجب نصف المهر بطريق التزوية والمتة لا يتكرر فلا يجب المتعة لانه المطلقة ويجب لغيره ١٢ عهده قوله ان المتعة الجين ان المتعة خلف عن مهر المثل في المتوعدة لوجودهم
الغلب لان مهر المثل سقط بالطلاق قبل الدخول ووجبت المتعة والمال ان العقد يوجب العوض لا يتكف عن القول تمالى ان يتقوا بما سواكم على ما عرفت في الاصول وكان وجوب المتعة مستقلاً
الى العقد بعد مهر المثل ولا يفتى بالغلب الا لا يجب بسقوط طمخ متعائله بسبب ذلك الشئ كما يتعمم في الوعد فثبت انها خلف لا يباح الاصل فالمتعة لا يباح مع مهر المثل
ولا يتبين منه ١٣ عهده قوله وهو غير مانع من وجوب من قولها زوجها بالفراق وتفرقة سلتا ان اوشنها بالفراق كذا لم يكن في الامامش ما ياله في مثل ماخذ باذن الشارع فلا يفتى بمرارة
لوجوب المتعة فكان المتعة يتناول الشارع من سبب الفسخ اي الاستحباب ١٢ عهده قوله ولذا اذن الرجل بهذا النكاح يسمى نكاح الشغار من الشغور وهو الرخ والاطار وهو من
انكحة الالهذه ١٣ عهده قوله يكون احد العقدين في الوتال احد البضعين عوضاً عن الآخر ان اوله ذلك بان يزوج الرجل بنته او اخته على ان يزوج الآخر بنته او اخته على
ان يكون بضع كل منهما كذا في الهدا ١٢ عهده

فالعقدان جائزان ولكل واحدة منهما مهر مثلها وقال الشافعي بطل العقدان لانه جعل نصف البضع صدقا
والنصف منكوحة ولا اشتراك في هذا الباب فبطل الايجاب ولنا انه سمي مالا يصلح صدقا فيصم العقد ويجب
مهر المثل كما اذا سمي الخمر والخزير ولا شركة بدون الاستعاق وان تزوج حراً امرأة على خدمته اياها سنة
او على تعليم القرآن فلها مهر مثلها وقال محمد بن قيس لهما قيمة خدمته وان تزوج عبداً امرأة باذن مولاه على خدمته
سنة جاز ولها خدمته وقال الشافعي لهما تعليم القرآن والخدمة في الوجهين لان ما يصلح اخذ العوض عنه بالشرط
يصلح مهرها عنده لانه بذلك تتحقق المعاوضة وصار كما اذا تزوجها على خدمة حراً اخر برضاة وعلى رعي الزوج
غناها ولنان العشر وعانها هو الايتعاه بالمال والتعليم ليس بمال وكذلك المنافع على اصلنا وخدمة العبد ابتغاء
بالمال لتضمنه تسليم رقبته ولا كذلك الحر لان خدمة الزوج الحر لا يجوز استحقاقها بعقد النكاح لما فيه من
قلب الموضوع بخلاف خدمة حراً اخر برضاة لانه لا مناقضة وبخلاف خدمة العبد لانه بخدم مولاه معنى
حيث يتخذ ما ياذنه وبخلاف رعي الاغتنام لانه من باب القيام بامور الزوجية فلا مناقضة على انه ممنوع
في رواية ثم على قول محمد بن قيس قيمة الخدمة لان السمي مال الا انه يجوز عن التسليم لمكان المناقضة فصارت الزوجة
على عبد الغير وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف يجب مهر المثل لان الخدمة ليست بمال اذا يستحق فيه بحال
فصار كتسمية الخمر والخزير وهذا لان تقوم بها بالعقد الضرورة فاذا لم يجب تسليمه في العقد لا يظهر تقومه فيبقى
الحكم على الاصل وهو مهر المثل فان تزوجها على الف فقضتها وهبتها له ثم طلقها قبل الدخول بهما رجع عليها
بخمسائة لانه لم يصل اليه بالهبة عين ما يستوجبه لان الدرهم والدنانير لا تتعينا في العقود والفسوخ و

له قوله لا بد من الاصل والقبول ان يسلم لها اجماعاً استدل بالقبضة مولى وشيخ عليها السلام وخرجه من قبلنا ثم اذا قص الله رسول بل انكارنا
لزوج بمهر النكاح والنصف بغيره بمهر المثل لا بد من الاصل والقبول ان يسلم لها اجماعاً استدل بالقبضة مولى وشيخ عليها السلام وخرجه من قبلنا ثم اذا قص الله رسول بل انكارنا
يبع المرأة لا تسع ان تكون مملوكة لاسرة اخرى فيبقي هذا شرطاً فانه لا يجلب بالشرط الفاسدة ١٢ مناه **له قوله** وقال محمد بن قيس لهما قيمة خدمته وان تزوج عبداً امرأة باذن مولاه على خدمته
الغنية ابو جعفر فيسئله ان يكون قول ابي يوسف مثل قول محمد بن قيس انما يقول ابي حنيفة ١٢ مناه **له قوله** لها تسليم القرآن والعزيمة في الوجهين اى جاز اذا كان الزوج حراً
او عبداً كل ما باءت العوض منه فان يكون له زوجاً فخذ العوض عن تعليم القرآن والامانة والاذان عنه فيجوز ان يكون مهره كذا منة الفران فخذ العوض عنه فخذ العوض بالاجماع فيصنع مهر
١٢ مناه البيان **له قوله** وذلك النافع على اصلنا لانها لا تسع زانين والتول يمتد بالعقابين من مال يكون الابتداء به شرعاً وله هذه الكثرة فيجوز النكاح على مندره من آخر
وروي الغنم ١٢ مناه **له قوله** بعقد النكاح قيده لانه يجوز استحقاقها بعقد الاجارة فان المرأة لو استاجرت زوجها ليخدمها جاز في ظاهر الرواية ولكن لان يراعى
الامر على القاطن فيفسد ١٢ الهدى

له قوله على ان يتزوج في رواية اى رواية الاصل والقبول ان يسلم لها اجماعاً استدل بالقبضة مولى وشيخ عليها السلام وخرجه من قبلنا ثم اذا قص الله رسول بل انكارنا
تقبل وجوبه ان الشرائع لا يشرع الا بالقبضة مولى وشيخ عليها السلام وخرجه من قبلنا ثم اذا قص الله رسول بل انكارنا
الرجل لا يستحق العزيمة في النكاح بحال ولو كان لا لا لا استتقت لزوجته المتفق وجوب العقد للمعاذ من اهل العتق والاصل العتق بالمال وبقوله لا يستحق فيه بحال وليس على وجوب مهر المثل ويكون الاول
في هذا المكان كونه او كذا الاول لا يستحق فيه بحال وهو من العتقين احد سان يكون كل واحد من قول ان العزيمة ليست بمال وقوله لا يستحق فيه بحال وليس على وجوب مهر المثل ويكون الاول
اشارة الى قوله وان المشروع هو الايتعاه بالمال والاشارة الى قوله وان خدمة الزوج الحر لا يجوز استحقاقها بعقد النكاح والاشارة الى قوله ان لا يستحق فيه بحال لانه لا بد من
ان العزيمة ليست بمال الا بالقبضة مولى وشيخ عليها السلام وخرجه من قبلنا ثم اذا قص الله رسول بل انكارنا
المهر في مال يقول المانع فيرخص في ذلك على كونه منفي الى الناقصة ما عدا عن الاستعاق كمن سعى بكلمة ١٢ مناه **له قوله** لا بد من الاصل والقبول ان يسلم لها اجماعاً استدل بالقبضة مولى وشيخ عليها السلام وخرجه من قبلنا ثم اذا قص الله رسول بل انكارنا
عليها الرجوع بغير ما قبضت بهما بالطلاق قبل الدخول فانه يستتف الصداق بالنص ولم يصل اليه من مال يستوجبها ليهب لان الدرهم والدنانير لا تتعينا في التيقن في العقود والفسوخ
فكانت بغيره الا النسب كغيره العتق الاخرى واذا لم يصل اليه من مال يستوجبها ليهب لان الدرهم والدنانير لا تتعينا في التيقن في العقود والفسوخ
عليها بغيره ذلك لعدم التيقن ولغيره ما يجب عليها رد من قبضت ١٢ مناه **له قوله** بين ما يستوجب اى بالطلاق قبل الدخول فانه يستتف الصداق بالنص ولم يصل اليه من مال يستوجبها ليهب لان الدرهم والدنانير لا تتعينا في التيقن في العقود والفسوخ
على بوضوح من لان المهرودين في الذمة والمقبوض بين كان مثلاً بينه وبينه والابن ما هو بين ما قبضتها بالطلاق قبل الدخول فصارته بهيمة المقبوض كغيره مال استحق في نصف في سلاته نصف الصداق
دم بسم فلا رجوع كذا في ١٢ الهدى **له قوله** لا تتعينا في العقود والفسوخ واما في العقود كذا اذا اشترى شيئاً به درهم ما حرمها لغيره اى على من غير الشارعية واما في
الفسوخ على ان قال ابي عبد الله ما حرمها ان يسلم من غير الشارعية واذا عرضت ذلك فاذا وهبت الالف لم تعط ما يستوجبه لان مستوجبها هو النصف المطلق اعم من ان يكون
في من هذه الدرهم ولو غيرها فذلك الصبي فيرضى لان ما استوجبه ١٢ عهد

كذا اذا كان المهر ميكلا او مؤزونا اخر في الذمة لعدم تعيينها فان لم تقبض الالف حتى وهبتها له ثم طلقها قبل

الدخول بهالم يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ وفي القياس يرجع عليها بنصف الصداق وهو قول زفر لانه سلم للمهر له بالابراء فلا تدرى عما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وجه الاستحسان انه وصل اليه عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو براءة ذمته عن نصف المهر ولا يبالى باختلاف السبب عند حصول المقصود ولو

قبضت خمسمائة ثم وهبت الالف كلها المقبوض وغيره او وهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول بهالم يرجع

واحد منهما على صاحبه بشئ عند ابي حنيفة وقال لا يرجع عليها بنصف ما قبضت اعتبارا للبعض بالكل ولا رغبة البعض حظ فيحق باصل العقد ولا ي حنيفة ان مقصود الزوج حصل وهو سلامة نصف الصداق بلا عوض فلا يستوجب الرجوع عند الطلاق والحط لا يمتنع باصل العقد في النكاح الا ترى ان الزيادة فيه لا تلحق حتى

لا تنصف ولو كانت وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي فعنده يرجع عليها تمام النصف وعندهما بنصف المقبوض ولو كان تزوجها على عرض فقبضت او لم تقبض فوهبت له ثم طلقها قبل الدخول بهالم يرجع عليها

بشئ وفي القياس وهو قول زفر يرجع عليها بنصف قيمته لان الواجب فيه رد نصف عين المهر على ما امرت بقره وجه الاستحسان ان حقه عند الطلاق سلامة نصف المقبوض من جهتها وقد وصل اليه ولهذا لم يكن لها دفع شئ اخر مما كانه بخلاف ما اذا كان المهر دينيا وبخلاف ما اذا باعت من زوجها لانه وصل اليه ببديل ولو تزوجها

على حيوان او عرض في الذمة فكذلك الجواب لان المقبوض متعين في الرد وهذا لان الجمالة التي تحملت والنكاح

له قوله او مؤزونا اخر في غير المراد والذمات يرد المراد به المد والراما من اداها ١٢ عهده قوله في الذمة وانما يقيد به اذ لو كان المكيل او الموزون من المشار اليه يرد ١٢ عهده قوله او وصل الى ما سلم ان المقصود ومول حقه اليد وقيل لا سبب له في استمارة

بناهما حتى يراعى ما جاز ١٢ عهده قوله ولا يبالى في الذمات من اذ لم يقبضت الا عين المهر على ما امرت بقره وانما يقيد به اذ لو كان المكيل او الموزون من المشار اليه يرد ١٢ عهده قوله او وصل الى ما سلم ان المقصود ومول حقه اليد وقيل لا سبب له في استمارة

بناهما حتى يراعى ما جاز ١٢ عهده قوله ولا يبالى في الذمات من اذ لم يقبضت الا عين المهر على ما امرت بقره وانما يقيد به اذ لو كان المكيل او الموزون من المشار اليه يرد ١٢ عهده قوله او وصل الى ما سلم ان المقصود ومول حقه اليد وقيل لا سبب له في استمارة

بناهما حتى يراعى ما جاز ١٢ عهده قوله ولا يبالى في الذمات من اذ لم يقبضت الا عين المهر على ما امرت بقره وانما يقيد به اذ لو كان المكيل او الموزون من المشار اليه يرد ١٢ عهده قوله او وصل الى ما سلم ان المقصود ومول حقه اليد وقيل لا سبب له في استمارة

بناهما حتى يراعى ما جاز ١٢ عهده قوله ولا يبالى في الذمات من اذ لم يقبضت الا عين المهر على ما امرت بقره وانما يقيد به اذ لو كان المكيل او الموزون من المشار اليه يرد ١٢ عهده قوله او وصل الى ما سلم ان المقصود ومول حقه اليد وقيل لا سبب له في استمارة

بناهما حتى يراعى ما جاز ١٢ عهده قوله ولا يبالى في الذمات من اذ لم يقبضت الا عين المهر على ما امرت بقره وانما يقيد به اذ لو كان المكيل او الموزون من المشار اليه يرد ١٢ عهده قوله او وصل الى ما سلم ان المقصود ومول حقه اليد وقيل لا سبب له في استمارة

بناهما حتى يراعى ما جاز ١٢ عهده قوله ولا يبالى في الذمات من اذ لم يقبضت الا عين المهر على ما امرت بقره وانما يقيد به اذ لو كان المكيل او الموزون من المشار اليه يرد ١٢ عهده قوله او وصل الى ما سلم ان المقصود ومول حقه اليد وقيل لا سبب له في استمارة

بناهما حتى يراعى ما جاز ١٢ عهده قوله ولا يبالى في الذمات من اذ لم يقبضت الا عين المهر على ما امرت بقره وانما يقيد به اذ لو كان المكيل او الموزون من المشار اليه يرد ١٢ عهده قوله او وصل الى ما سلم ان المقصود ومول حقه اليد وقيل لا سبب له في استمارة

بناهما حتى يراعى ما جاز ١٢ عهده قوله ولا يبالى في الذمات من اذ لم يقبضت الا عين المهر على ما امرت بقره وانما يقيد به اذ لو كان المكيل او الموزون من المشار اليه يرد ١٢ عهده قوله او وصل الى ما سلم ان المقصود ومول حقه اليد وقيل لا سبب له في استمارة

فأذاعتين يصير كان التسمية وقعت عليه وإذا تزوجها على الف على أن لا يخرجها من البلدة وعلى أن لا يتزوج عليها
 أخرى فان وفي بالشرط فلها المسمى لانه صلح مهر او قد تم رضاها به وان تزوج عليها أخرى او اخرجها فلها مهر
 مثلها لانه سمى ما لها فيه نفع فعند فواته ينعقد مهر رضاها بالالف فيكمل مهر مثلها كما في تسمية الكرامة والهدية
 مع الالف ولو تزوجها على الفين ان اخرجها فان اقامها فلها الالف وان اخرجها فلها مهر المثل
 لا يزداد على الفين ولا ينقص عن الالف وهذا عند ابي حنيفة وقال الشيطان جميعاً جائزاً حتى كان لها الالف ان
 اقامها والالف ان اخرجها وقال زفر الشيطان جميعاً فاشدان ويكون لها مهر مثلها لا ينقص من الف ولا يزداد
 على الفين وأصل المسألة في الاجازات في قوله ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غداً فلك نصف درهم و
 سببها فيه ان شاء الله ولو تزوجها على هذا العبد او على هذا العبد فاذا احدثها او كس والآخر ارفع فان كان مهر مثلها
 اقل من او كسها فلها الاوكس وان كان اكثر من ارفعها فلها الالف وان كان بينهما فلها مهر مثلها وهذا عند ابي حنيفة
 وقالها الاوكس في ذلك كله فان طلقها قبل الدخول بها فلها نصف الاوكس في ذلك كله بالاجماع لها ان المصير
 الى مهر المثل لتعد رايحاً المسمى وقد امكن ايجاب الاوكس اذا اقل متيقن وصار كالحلح والاعتناق على مال لا يبي
 حنيفة ان الموجب الاصل مهر المثل اذ هو الاعدل والعدول عنه عند صحة التسمية وقد فسدت لمكان الجمالة
 بخلاف الحلح والاعتناق لانه لا موجب له في البدل الا ان مهر المثل اذا كان اكثر من الالف فالمرأة رضية بالمخط وان
 كان نقص من الاوكس فالزوج رضى بالزيادة والواجب في الطلاق قبل الدخول في مثله المتعة ونصف الاوكس
 يزيد عليها في العادة فوجب لاعترافه بالزيادة اذا تزوجها على حيوان غير موصوف بصحة التسمية ولها الوسط
 متمم والزوج محيتران شاء اعطاها ذلك وان شاء اعطاها قيمته قال معني هذه المسألة ان يسمى جنس الحيوان

له قوله على ان اى شرط النكاح بالالف على ما لا يرفع فالتام ومرة ان رضاها بالالف بسنة على هذا التبع في ينظر ان كان برائش
 مساوياً للذى هو الالف مثلاً او اقل كان لها المسمى وذلك الشرط بنوعه وان كان مهر المثل ازيد كان لها مهر المثل اذ لم يرفع به ١٣ عهده قوله لا يسمى اى لان الزوج ذكر ما لها فيه
 نفع فالطهران نقصان المهر سنة مقابلته ذلك النفع ١٤ عهده قوله كما في تسمية الزهراء كما ذكر في الالف انى الكرم او اعطيك بديته فاذا لم يرفع به كان مهر المثل ١٢ عهده
 له قوله وانه اذا في حنيفة لان الشرط الاول ندرج وموجبه مهر المثل اذ لم يرفع به فيصير هو بالشرط انى في ثانياً موجب الشرط الاول وغيره والعلف للفقهاء في ارض الشرط انى في ثانياً فيقبل كذا في
 الشاشية ١٣ عهده قوله جاز ان لان في كل من الشرطين مرفوعاً قد سمى بازاره بدل ان يوجب اعتبار كل منهما تحقيقاً لغرضه قال عليه السلام المسلمون عند شروطهم ١٣ عهده قوله
 فاسدان فان المسمى بمثل اقل يدري ان يقيم بها فوجب الف او لا فوجب الفان وجها لتزوج مهر المثل ١٢ عهده قوله
 عهده قوله لها ان الاصل انها يجهلان التسمية اصلاً والامام يجعل مهر المثل اصلاً ١٣ عهده قوله اذا اقل متيقن فيه ان الاقل متيقن اذا كان من جنس غير الاقل و
 ليس كذلك لان مودة الاوكس حقا لضعف الالف وانما يجمع ذلك في الدرهم ولذا تارة فان الاصل منها مندرج في الاكثر منها نعم لو قيل بغيره الاوكس يجمع ذلك كلها لا يقلن ذلك ١٣ عهده
 له قوله وصار كالحلح والاعتناق فان ذلك على هذا العبد فان تبيين الاوكس وكذا اذا اقل اقل عهده قوله هذا العبد اعطى هذا العبد تبيين الاوكس ١٣ عهده قوله اذ هو الاول
 لانه لا يقبل الزيادة والنقصان لانه لا يرفع من الف والقبول بالزيادة والنقصان يخلط التسمية لانها تقبلها ١٢ عهده قوله والعدول عن الزوجين ان الامام يجعل مهر المثل لصفته
 النكاح فلا يجوز العدول منه بل ضرورة واذا عرفت ذلك فكان الاصل مهر المثل وانما يعدل عن هذا الاصل لغيره التسمية لانه لا يرفع من الاصل ١٣ عهده قوله بخلات الطلق
 التي بين من الشارع لم يجعل للطلاق والاعتناق شيئاً حتى لو قال فانك اذ او متيتك بلاشئ كان جميعاً بخلات ما اذا تزوج ١٣ عهده قوله ان مهر المثل للزوج عمائيل اذا كان
 مهر المثل هو الالف كان المصير اليه ووجب في الاحوال التسمية ووجه ان ذلك لان الزوج ١٣ عهده قوله والواجب للزوج عمائيل اذا كان كذلك كان الواجب ان يوجب نصف
 الالف فيها رضية فيه بالاربع مهر المثل الواجب في الطلاق قبل الدخول نصف المسمى ووجه ان الواجب في الطلاق قبل الدخول في مثله وهو ما يكون التسمية فيه رتبة المتعة ونصف الالف
 ١٣ عهده قوله ونصف الاوكس الزوجين ان نصف الاوكس يجب على تقدير مصادقته لثمنه او نزيارته على التسمية اما اذا كان من المنة فينبغي وجوب المتعة وانما علينا بنصف الاوكس
 لمجرى تجري الغالب فان الغالب زيادة نصف الاوكس على المنة ١٣ عهده قوله على حيوان بالتمسك او لوانات المنة نفسه كما اذا اقل على فرس لم يكن لها الوسط فهو بمنزلة احد
 الحيوان لانه نوعه والمراد نوع الحيوان معنى يشترك فيه اذ لا يكون المقصود الاصل منها واحداً فلفظ هذا الذكر والاشئ من الانسان نوعان لتفاوت التامد منها واما الذكر والاشئ من غيره
 فانقصوا منها الاوكس او اقل الم منها وهو احد ١٣ عهده

أحياء الولد فيتزوج الثابت من وجهه وتعتبر مدة النسب من وقت الدخول عند عهد^{١٣} وعليه الفتوى لان النكاح
 الفاسد ليس بدارع اليه والاقامة باعتبارها **قال** ومهر مثلها يعتبر بأخواتها وعماتها وبنات اعمامها لقول
 ابن مسعود^{١٤} لها مهر مثل نسائها ولا وكس فيه ولا شطط^{١٥} وهن اقارب الاب ولان الانسان من جنس قوم ابيه
 وقيمة الشيء انما تعرف بالنظر في قيمة جنسه ولا يعتبر بماها وخالها اذ الم تكونا من قبيلتها ما بيننا فان كانت الام
 من قوم ابيها بان كانت بنت عمه فيعتد باعتبار مهرها لما اغما من قوم ابيها ويعتبر في مهر المثل ان تتساوى المثلان
 في السن والجمال والمال والعقل والدين والبلد والعصر لان مهر المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف وكذا
 يختلف باختلاف الدار والعصر والواو يعتبر التساوي ايضا في البكارة لانه يختلف بالبكارة والشبهة واذا ضمن الولي
 المهر ضمنه لانه اهل الالتزام وقد اضافه الى ما يقبله فيصير ثم المرأة بالخيار في مطا البتة تزوجها ووليها
 اعتبارا بسائر الكفالات ويرجع الولي اذ ادعى على الزوج ان كان يامر بما هو الرسم في الكفالة وكذلك هذا الضمان
 وان كانت الزوجة صغيرة بخلاف ما اذا باع الاب مال الصغير وضمن الثمن لان الولي سفير ومعبّر في النكاح
 وفي البيع عاقد ومباشر حتى ترجع العهدة عليه والحقوق اليه ويصير ابرأه عند ابي حنيفة ومحمد ويملك قبضه
 بعد بلوغه فلو ضمن الضمان يصير ضمنا لنفسه وولاية قبض المهر لابن عمه لا ابوة لا باعتبار انه عاقد الاترى
 انه يملك القبض بعد بلوغها فلا يصير ضمنا لنفسه **قال** وللرأة ان تمنع نفسها حتى تأخذ المهر وتنبه
 اي تمرد في المهر الصغير^{١٦} دخل بها المهر^{١٧} اي المهر^{١٨}

قوله له قوله احياء الولد لا يلزم قبضه لانه لم يكن له قبض المهر فيصح الولد ويوت^{١٩} بعد
 قوله مندهم وقال ابو منصور والبولي سبقت من وقت النكاح كافي النكاح الصحيح لان حكم الفاسد يوفى من الصحيح^{٢٠} ما يات به عليه الفتوى حتى يولدت بعد ستة اشهر بعد
 الدخول كان الولد لان قبل ذلك فلا نفي في النكاح الفاسد ولما في النكاح الصحيح فالابتداء من وقت النكاح وانما كان كذلك لان النكاح الصحيح دارع الولى شرافا فمقام
 الولي بمثل النكاح الفاسد فانه يزوج الولد بغيره^{٢١} بقدم مقامه^{٢٢} **عنه** قوله يعتبر باخواتها من جانب الاب وهي مقدمة على العمات وبنات العمات لانها اذا كانت
 منسوبة الى من هو منسوب الى ابيه ولذا بنات بنات الاعمام^{٢٣} **عنه** قوله يقول ابن مسعود قلت اخبرني الترمذي قال سئل ابن مسعود عن رجل تزوج امرأة
 لم يفرس لها صدا قادم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود لها مثل صدق نساها لا كس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث^{٢٤} **عنه** قوله ومن ليس من كلام
 ابن مسعود تصير نساها من المصنف بنار على ابن الظاهر من امانة النساء اليها بما فيها قرابة الاب لان الانسان من جنس قوم ابيه ولذا سمحت خلافة ابن الامة اذا كان الولد قرشي^{٢٥}
عنه قوله ومن اقارب الاب وبنا تفسير من ابن مسعود فانه فهم من الاجماع من ابني عمي الترمذي وعلى كل مسلم ان لها مهر مثل نساها وذلك لاجل اراد تفسيره
 بذلك وكان ذلك التفسير لعلم من العرب^{٢٦} **عنه** قوله من جنس قوم ابيها ينسب اليه وهذه مقدمة مشهورة لا يقال في غير من جانب الام كافي في السيادة فان
 السيادة انما هي باختيار فاعلمت وهي الشريعة لانها لا تفعل اختيارا جانب الام بنكاح كمال شرها^{٢٧} **عنه** قوله ما بيننا انشاء له قوله وقيمة الشيء انما تعرف بالنظر في قيمة
 خلق وعدم ولد في العلم ايضا فان كانت من قوم ابيها لم يكن مختلفا منها اذ نساها لا يعتبر بها لان البلد يختلف مادة اليها في الهرق فلهذا رخصه^{٢٨} **عنه** قوله ان تتساوى المراتبان
 فان لم تكن من الجانب التي لو غيرت بانك الادمات وان اختلفت الجانب فانظر الوسط ويشي ان يعتبر الاقل لانه يتيقن^{٢٩} **عنه** قوله والبلدان المسلمة وتتفاوت حالها
 في اعتبار المهر وكذا الفادات فلهذا قال ابو العاصم^{٣٠} **عنه** قوله وكذا يختلف الحكم لانه يكون من الادمات اذ يذكر لا يفتل المال ليست منها فينفي ان لا يعتبر لانها تقول المال وفت
 قوله واذا ضمن الولي له ولصغيرها ان زوجة امرأة ومن المهر والرد ولي البنت الكبيرة ثم يقول فيها بعد ثم المرأة التي تعلم ان المردو الثاني فيمكن الحد وهو من الضمان لا يتفاوت بين العورين كذا
 في الشرح^{٣١} **عنه** قوله في ضمها زوجه امرأة ومن المهر والرد ولي البنت الكبيرة ثم يقول فيها بعد ثم المرأة التي تعلم ان المردو الثاني فيمكن الحد وهو من الضمان لا يتفاوت بين العورين كذا
 والولاية كان اميلا في ذلك العقد والوكيل في حق العدم فاذا اعتبر الضمان لازم اجتماع امرين متقابلين يشي واحد^{٣٢} **عنه** قوله ان كان باهره اذ الم يكن باهره فكذلك تبرع
 ليس الرجوع^{٣٣} **عنه** قوله العهدة بلا حظها حال الزوج من السلامة من العيب ومن التسليم له في ذلك^{٣٤} **عنه**

قوله يصير ضمنا لنفسه هذا لا يمكن اذ الضمان عبارة عن ضم ماله الى ذمته في المطالبة وهذا لا يتحقق اذ ضمن لنفسه^{٣٥} **عنه** قوله ولاية الرهن اذا كان المولية مفخرة بما زله
 ان يقبض المهر لانه باختياره ما قد ستمت يكون اميلا بل باختياره لولا التي هي نشاء الولاية فلا كان اخذه بهذا الاعتبار كان اخذه بطريق النية فلم يلزم حضوره وكذا^{٣٦} **عنه**

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث لها مهر مثل نسائها وهو طرف من حديث ابن مسعود في قصة يزوج بنت واشتق وقد تقدم وان الاربعة اخرجوه من حديث معقل بن مسعود

ان يخرجها أي يسافر هاليتعين حقها في البديل كما تعين حق الزوج في المبدل وصار كالبيع وليس للزوج ان يمنعها من السفر والمخروج من منزله وزيارة أهلها حتى يوفيه المهر كله أي المفضل لان حق الحبس لا يستيفاء المستحق وليس له حق الاستيفاء قبل الريقاء ولو كان المهر كله مؤجلا ليس لها ان تمتع نفسها بسقاطها حقها بالتأجيل كما في البيع وفيه خلاف في يوسف وان دخل بها فكذلك الجواب عند أبي حنيفة وقال ليس لها ان تمتع نفسها والخلاف فيما اذا كان الدخول برضاها حتى لو كانت مكرهة او كانت صبينة او مجنونة لا يسقط حقها في الحبس بالاتفاق وعلى هذا الخلاف الخلوثة بها برضاها ويبتني على هذا استحقاق النفقة لها ان المعقود عليه كله قد صار مسلما اليه بالوطية الواحدة أو بالخلوة ولهذا يتأكد بها جميع المهر فلم يبق لها حق الحبس كالبائع اذا سلم المبيع وله انما امتعت منه ما قابل بالبديل لان كل وطية تصرف في البضع المحترم فلا تخلل عن العوض ابانة لخطوة والتأكد بالواحدة لجملة ما وراءها فلا يصلح مزاحمة المعلوم ثم اذا وجد وطى اخر وصار معلوما متحققة المزاحمة وصار المهر مقابلا بالكل كالبيد اذا جنى جنائية يدفع كله بها ثم اذا جنى اخرى ويدفع جميعها واذا وفاها مهرها نقلها الى حيث شاء لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم وقيل لا يخرجها الى بلد غير بلدها لان الغربية تؤذى وفي قري المصر القريبة لا تتحقق الغربية قال ومن تزوج امرأة ثم اختلفا في المهر فالقول

ليستون متهمة بغير حقة خصوصا كان البعد مشكوكا وانما كان البعد مشكوكا وان كان البعد ميقنة هو النفقة وكان البعد مشكوكا ولا تشخص المبدل لزم تشخص البديل لان عقد النكاح لا يشخص الشاوي فان كان من احد الجانبين ميثاقا لزم ان يكون من الجانب الاخر ايضا وتعين البديل فيما اذا كان البديل في الزمة لا يحصل الا بالقبض لكن سبق ما اذا كان يعمل عرض مدين هرازان شيتين بدون القبض فلا يلزم تقدم القبض بل يكون البديل والبذل شيتين ١٣ عهد له قوله ومدار بيع في ان البائع لان يحبس البئس من يافذا ضمن تسوية بين البديلين في الشيتين ١٢ عناه ١٣ عهد له قوله وفي خلاف الى يوسف قال ان موجب النكاح عند الطلاق تسليم المهرين كان او دينا فحين قبض الزوج الاجل مع طهره موجب العقد فقد رتبته بتاخر حقة الة ان يوفى المهر بعد حصول الال به بقرقق البيع لان تسليم الضمن لولا ليس من موجبات البيع لان المهر لو كان مقابله لا يجب تسليم احد البديلين اولاهم يكن المشتري راضيا بتاخر حقة في البيع الة ان يوفى الضمن وجعل المشتري على قول الى يوسف ١٢ عناه ١٣ عهد له قوله فكذلك الجواب في الوعد الاول بين المرأة ان تمتع نفسها حتى تافد المهر المجل ١٢ عناه ١٣ عهد له قوله وعلى هذا الخلاف اي انكالت النفقة برضاها ففضل الاختلاف وان كانت بغير رضاها لم يقم حقا بالاتفاق ١٢ عناه ١٣ عهد له قوله استحقاق النفقة يستحقها مدة النسخ وعنده لا يزمن مع ولا يفتقها عندها لانها مشرفة ١٣ عناه ١٣ عهد له قوله ولهذا يتأكد الجواب في ان البديل في مقابل الوطية الاخرى لم يجب الكل بل تجزئة بتاويلات ١٣ عهد له قوله بجملة ما وراءها بالة دارا بما يزعمون بل جهول المتفق ١٣ عهد له قوله فلا يصلح ارجاعها لقابل ان يتولى اذ لم يكن المعدوم مزاحمة المزاحمة انما تتحقق حال الوجود فينبغي ان لا ينسخ لها النسخ اذ بالمعدوم لا يحصل المعارضة وتجب بان ما يوجد الوجود بتمام مقام الوجود فاما من سئل الوطية فتمتقت لا يقال اذا عزم الوطية لم يطلق بعد ذلك فينبغي ان يشك كالمواحدة لان العزم تام مقام العزم انما يتحقق من تمامه المهر كما يتحقق بهما في النكاح وبقائه في النكاح فتمتقت لا يقال تمتقت المزاحمة والا لا يتحقق في مقابل الوطية ان ينسخ من المهر وليس بالامعارج ١٣ عهد له قوله يدفع كل الال من ان عهد شخص اذ ينسخه في جنائز كان عليه تسليم المهر او اعطاه موجب البسامة فقبل ان يسلم البديل في جنائز افسه سئل ان يواخذ بها يتزوجها ان العهد صار من مقابلة تجازية واذ ينسخه افسه يوفد من شئ آخر ١٣ عهد له قوله لقول تعالى اسكنوهن في البلد التي يرضين في المطلقات بل قيل سابقا لا يرد سابقا في حج بل طارذا في وجوب النفقة للمتوفى لا يشخص وليه لا يجوز نقل المكنة حيث شاء ١٣ عهد له قوله من حيث سكنتم من يرضي في وجوب التخصيص قبل ذلك فبما نزلت من صرف عقابها لا يام يسهل ما اذا ارسلت كذا ليرتد كذا مخصوص بما اذا ارسلت ١٣ عهد له قوله ان يلدن بغيره بالانظار اذ اراد البلد البعيد من بلده في سائر القصر بغيره قوله في قرعة الخدام لم يتيد بالسير لان الغالب تمامه الجبلان ١٣ عهد له قوله ثم اختلفوا في الاختلاف في الرها في قرعة او اصل وكل بهما في حال الجيرة او بعد موتها او موت احد هما وكل منهما اذ قبلت ان اختلفا في حال الجيرة في قرعة بعد الدخول قبيل الطلاق او بعده حكم به الرشل من كان جنة كان القول قوله من يرضون لم يكن من جهة احد بان كان بين العوتين تماثلا ويحل مهر الرشل يرضي قول ابي حنيفة ومحمد في تزويج الاري وقيل في تزويج الاري في الرشان في الفصول كسب ومكسب مهر الرشل وقال ابو يوسف القول للزوج مع يمينته في الكل الا ان ياتي بشئ قليل وضرب السنن وجماعة ما ينكر ما لا ياتسدت مهرها بالادعوى الصحيح اثران من قول من قال ان يذكر ما لا يبلغ مهرها شرعا من ان يذكر ما دون العشرة لانه كذا اللفظ في البيع في ما اذا اختلفا في النسخ ناقول المشتري الا ان ياتي بشئ مستكبر وليس في النسخ تقديري فخرم وقد قيل ان ذلك شقين كون الاستسكار بذلك الطريق عدم تصور المستكبر بطريق آخر اما بيننا فكما يتصور المستكبر فربما يتصور المستكبر شرعا ويحب بان المستكبر شرعا مستكبر فربما فيست احترناه احترناه فصارنا مسلم من قولنا ان ما يستكبر مطلقا لا يكون القول قوله مع يمينته في سواه كان مستكبرا عرفا او شرعا ولا ان كان شرعا لم يتحقق لان اذا اراد ان يخرجه من كسبت مشرة ولما كان الال المشرة في كونه مهر الال تجزئة وتسمية بعض ما يتجزئ شرعا مستكبرا لا فلا يتصور ان ياتي بالمستكبر شرعا وليس بنا يشئ له ان عدم نفع المهر وجعل القول قوله وكيلها عشرة هولاء ثبات بها ليس مستكبرا فتقوم وتزوج الورثة تغييره ولا البعض يذكر في الرجوع من الشهادة لو ادعى ان تزوجها على ما تدعى النكاح مستكبرا ولا ان كان مستكبرا مستكبرا على التفصيل المذكور في تعليم مهر الرشل على رواية ابي حنيفة ولا يصح الصغير ويجب نصفه لانه الشهادة كان القول قوله ولو لم يجعل المارة مستكبرا في مقابله اختلفا بعد الطلاق قبيل الدخول حكم منه شها على التفصيل المذكور في تعليم مهر الرشل على رواية ابي حنيفة ولا يصح الصغير ويجب نصفه ما يرضي الرجل بعد يمينته على ما في الاصل وقال ابو يوسف القول للزوج الا ان ياتي بشئ قليل على ما مر ١٣ عناه ١٣ عهد له قوله ثم اختلفا في ان كان الاختلاف حال تيب ام النكاح او بعد القرعة بعد الدخول او بعد موت احداهما فان قول الرجل للمرأة لے تمام مهرهنا اودرتنا والقول قول الزوج اودرتنا في الزيادة ١٣ عناه ١٣ عهد له قوله

له قوله
ليستون متهمة بغير حقة خصوصا كان البعد مشكوكا وانما كان البعد مشكوكا وان كان البعد ميقنة هو النفقة وكان البعد مشكوكا ولا تشخص المبدل لزم تشخص البديل لان عقد النكاح لا يشخص الشاوي فان كان من احد الجانبين ميثاقا لزم ان يكون من الجانب الاخر ايضا وتعين البديل فيما اذا كان البديل في الزمة لا يحصل الا بالقبض لكن سبق ما اذا كان يعمل عرض مدين هرازان شيتين بدون القبض فلا يلزم تقدم القبض بل يكون البديل والبذل شيتين ١٣ عهد له قوله ومدار بيع في ان البائع لان يحبس البئس من يافذا ضمن تسوية بين البديلين في الشيتين ١٢ عناه ١٣ عهد له قوله وفي خلاف الى يوسف قال ان موجب النكاح عند الطلاق تسليم المهرين كان او دينا فحين قبض الزوج الاجل مع طهره موجب العقد فقد رتبته بتاخر حقة الة ان يوفى المهر بعد حصول الال به بقرقق البيع لان تسليم الضمن لولا ليس من موجبات البيع لان المهر لو كان مقابله لا يجب تسليم احد البديلين اولاهم يكن المشتري راضيا بتاخر حقة في البيع الة ان يوفى الضمن وجعل المشتري على قول الى يوسف ١٢ عناه ١٣ عهد له قوله فكذلك الجواب في الوعد الاول بين المرأة ان تمتع نفسها حتى تافد المهر المجل ١٢ عناه ١٣ عهد له قوله وعلى هذا الخلاف اي انكالت النفقة برضاها ففضل الاختلاف وان كانت بغير رضاها لم يقم حقا بالاتفاق ١٢ عناه ١٣ عهد له قوله استحقاق النفقة يستحقها مدة النسخ وعنده لا يزمن مع ولا يفتقها عندها لانها مشرفة ١٣ عناه ١٣ عهد له قوله ولهذا يتأكد الجواب في ان البديل في مقابل الوطية الاخرى لم يجب الكل بل تجزئة بتاويلات ١٣ عهد له قوله بجملة ما وراءها بالة دارا بما يزعمون بل جهول المتفق ١٣ عهد له قوله فلا يصلح ارجاعها لقابل ان يتولى اذ لم يكن المعدوم مزاحمة المزاحمة انما تتحقق حال الوجود فينبغي ان لا ينسخ لها النسخ اذ بالمعدوم لا يحصل المعارضة وتجب بان ما يوجد الوجود بتمام مقام الوجود فاما من سئل الوطية فتمتقت لا يقال اذا عزم الوطية لم يطلق بعد ذلك فينبغي ان يشك كالمواحدة لان العزم تام مقام العزم انما يتحقق من تمامه المهر كما يتحقق بهما في النكاح وبقائه في النكاح فتمتقت لا يقال تمتقت المزاحمة والا لا يتحقق في مقابل الوطية ان ينسخ من المهر وليس بالامعارج ١٣ عهد له قوله يدفع كل الال من ان عهد شخص اذ ينسخه في جنائز كان عليه تسليم المهر او اعطاه موجب البسامة فقبل ان يسلم البديل في جنائز افسه سئل ان يواخذ بها يتزوجها ان العهد صار من مقابلة تجازية واذ ينسخه افسه يوفد من شئ آخر ١٣ عهد له قوله لقول تعالى اسكنوهن في البلد التي يرضين في المطلقات بل قيل سابقا لا يرد سابقا في حج بل طارذا في وجوب النفقة للمتوفى لا يشخص وليه لا يجوز نقل المكنة حيث شاء ١٣ عهد له قوله من حيث سكنتم من يرضي في وجوب التخصيص قبل ذلك فبما نزلت من صرف عقابها لا يام يسهل ما اذا ارسلت كذا ليرتد كذا مخصوص بما اذا ارسلت ١٣ عهد له قوله ان يلدن بغيره بالانظار اذ اراد البلد البعيد من بلده في سائر القصر بغيره قوله في قرعة الخدام لم يتيد بالسير لان الغالب تمامه الجبلان ١٣ عهد له قوله ثم اختلفوا في الاختلاف في الرها في قرعة او اصل وكل بهما في حال الجيرة او بعد موتها او موت احد هما وكل منهما اذ قبلت ان اختلفا في حال الجيرة في قرعة بعد الدخول قبيل الطلاق او بعده حكم به الرشل من كان جنة كان القول قوله من يرضون لم يكن من جهة احد بان كان بين العوتين تماثلا ويحل مهر الرشل يرضي قول ابي حنيفة ومحمد في تزويج الاري وقيل في تزويج الاري في الرشان في الفصول كسب ومكسب مهر الرشل وقال ابو يوسف القول للزوج مع يمينته في الكل الا ان ياتي بشئ قليل وضرب السنن وجماعة ما ينكر ما لا ياتسدت مهرها بالادعوى الصحيح اثران من قول من قال ان يذكر ما لا يبلغ مهرها شرعا من ان يذكر ما دون العشرة لانه كذا اللفظ في البيع في ما اذا اختلفا في النسخ ناقول المشتري الا ان ياتي بشئ مستكبر وليس في النسخ تقديري فخرم وقد قيل ان ذلك شقين كون الاستسكار بذلك الطريق عدم تصور المستكبر بطريق آخر اما بيننا فكما يتصور المستكبر فربما يتصور المستكبر شرعا ويحب بان المستكبر شرعا مستكبر فربما فيست احترناه احترناه فصارنا مسلم من قولنا ان ما يستكبر مطلقا لا يكون القول قوله مع يمينته في سواه كان مستكبرا عرفا او شرعا ولا ان كان شرعا لم يتحقق لان اذا اراد ان يخرجه من كسبت مشرة ولما كان الال المشرة في كونه مهر الال تجزئة وتسمية بعض ما يتجزئ شرعا مستكبرا لا فلا يتصور ان ياتي بالمستكبر شرعا وليس بنا يشئ له ان عدم نفع المهر وجعل القول قوله وكيلها عشرة هولاء ثبات بها ليس مستكبرا فتقوم وتزوج الورثة تغييره ولا البعض يذكر في الرجوع من الشهادة لو ادعى ان تزوجها على ما تدعى النكاح مستكبرا ولا ان كان مستكبرا مستكبرا على التفصيل المذكور في تعليم مهر الرشل على رواية ابي حنيفة ولا يصح الصغير ويجب نصفه لانه الشهادة كان القول قوله ولو لم يجعل المارة مستكبرا في مقابله اختلفا بعد الطلاق قبيل الدخول حكم منه شها على التفصيل المذكور في تعليم مهر الرشل على رواية ابي حنيفة ولا يصح الصغير ويجب نصفه ما يرضي الرجل بعد يمينته على ما في الاصل وقال ابو يوسف القول للزوج الا ان ياتي بشئ قليل على ما مر ١٣ عناه ١٣ عهد له قوله ثم اختلفا في ان كان الاختلاف حال تيب ام النكاح او بعد القرعة بعد الدخول او بعد موت احداهما فان قول الرجل للمرأة لے تمام مهرهنا اودرتنا والقول قول الزوج اودرتنا في الزيادة ١٣ عناه ١٣ عهد له قوله

قول المرأة الى تمام مهر مثلها والقول قول الزوج فيما زاد على مهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها فالقول قولها

في نصف المهر وهذا عند ابي حنيفة وعمر وقال ابو يوسف القول قوله بعد الطلاق وقيله الا ان ياتي بشيء

قليل ومعناه ما لا يتعارف مهرها هو الصحيح لاني يوسف ان المرأة تدعى الزيادة والزوج ينكر والقول قول

المنكر مع يمينه الا ان ياتي بشيء يكذب به الظاهر فيه وهذه لان تقوم منافع المصنع ضروري فمضى امكر ليجاب

شيء من المسمى لا يصار اليه ولما ان القول في الدعوى قول من يشهد له الظاهر والظاهر شاهد لمن يشهد

له مهر المثل لانه هو الموجب الاصل في باب النكاح وصار كالصباغ مع رب الثوب اذا اختلفا في مقدار الاصل يحكم

فيه قيمة الصبغ ثم ذكر ههنا بعد الطلاق قبل الدخول القول قوله في نصف المهر وهذا رواية الجامة

الصغير والاصل وذكر في الجامة الكبيرانه يحكم متعة مثلها وهو قياس قولها لان المتعة موجبة بعد الطلاق

كمهر المثل قبله فتحكم به ووجه التوقيع انه وضع المسألة في الاصل في الالف والالفين والمتعة لا تبلغ هذا

المبلغ في العادة فلا يفيد تحكيمها ووضعها في الجامة الكبير في المائة والعشرة ومتعة مثلها عشرة ون يفيد

تحكيمها والمذكور في الجامة الصغير ساكت عن ذكر المقدار فيحتمل على ما هو المذكور

في الاصل وشرح قولها فيما اذا اختلفا في حال قيام النكاح ان الزوج اذا ادعى الالف والاربعين فان كان مهر

مثلها الفاقول قوله وان كان الفين واكثر فالقول قولها وايها اقل البينة في الوجهين تقبل وان اقام

ان لا يزيد ما في الزيادة والقول قول الزوج حين عدم الزيادة فيكون مهر المثل هو المثل فان كان موافقا لاثبات الزوجة ناقول قولها وان كان ما قال الزوج ناقول قوله

ما بعد الغنود ٤ قوله قبل الدخول بها انا قيد قبل الدخول اي بعد الدخول يلزم تمام المهر ١٢ عند ٣ قوله ناقول قوله لغير المثل ليس حكما بيننا ازيد الطلاق لم يكن المثل

فلا يصح انتصار كونه حكما بخلات نادا لم يطلع ١٣ ما شيهه على عبد الغنود ٤ قوله الا ان ياتي بشيء يكذب به الظاهر فيه وهذه لان تقوم منافع المصنع ضروري فمضى امكر ليجاب

شيء من المسمى لا يصار اليه ولما ان القول في الدعوى قول من يشهد له الظاهر والظاهر شاهد لمن يشهد له مهر المثل لانه هو الموجب الاصل في باب النكاح

وصار كالصباغ مع رب الثوب اذا اختلفا في مقدار الاصل يحكم فيه قيمة الصبغ ثم ذكر ههنا بعد الطلاق قبل الدخول القول قوله في نصف المهر وهذا رواية الجامة

الصغير والاصل وذكر في الجامة الكبيرانه يحكم متعة مثلها وهو قياس قولها لان المتعة موجبة بعد الطلاق كمهر المثل قبله فتحكم به

ووجه التوقيع انه وضع المسألة في الاصل في الالف والالفين والمتعة لا تبلغ هذا المبلغ في العادة فلا يفيد تحكيمها ووضعها في الجامة الكبير في المائة

والعشرة ومتعة مثلها عشرة ون يفيد تحكيمها والمذكور في الجامة الصغير ساكت عن ذكر المقدار فيحتمل على ما هو المذكور في الاصل وشرح قولها فيما اذا

اختلفا في حال قيام النكاح ان الزوج اذا ادعى الالف والاربعين فان كان مهر مثلها الفاقول قوله وان كان الفين واكثر فالقول قولها وايها اقل البينة في

الوجهين تقبل وان اقام ان لا يزيد ما في الزيادة والقول قول الزوج حين عدم الزيادة فيكون مهر المثل هو المثل فان كان موافقا لاثبات الزوجة ناقول قولها وان كان ما قال الزوج ناقول قوله

ما بعد الغنود ٤ قوله قبل الدخول بها انا قيد قبل الدخول اي بعد الدخول يلزم تمام المهر ١٢ عند ٣ قوله ناقول قوله لغير المثل ليس حكما بيننا ازيد الطلاق لم يكن المثل

لها القيمة في الوجهين وجه قولهما ان القبض مُؤكِّد للملك في المقبوض فيكون له شبهة بالعقد فمتنع بسبب الاسلام كالعقد وصار كما اذا كانا بغير اعياتهما واذ التفت حالة القبض بحالة العقد فابو يوسف يقول لو كانا مسلمين وقت العقد يجب مهر المثل فكذا اهمنا وعهد يقول صحته التسمية تكون المسمى ما اعندهم الا انه امتنع التسليم للاسلام فوجب القيمة كما اذا هلك العبد المسمى قبل القبض ولا يخفى ان الملك في الصداق المعين يتم بنفس العقد ولهذا اتمك التصرف فيه وبالقبض ينتقل من ضمان الزوج الى ضمانها وذلك لا يمتنع بالاسلام كاسترداد الخمر المنصوب وفي غير المعين القبض موجب ملك العين فمتنع بالاسلام بخلاف المشترى لان ملك التصرف انما يستفاد بالقبض واذ تعذر القبض في غير المعين لا يجب القيمة في الخنزير لانه من ذوات القيم فيكون اخذ قيمته كاخذه عينه ولا كذلك الخمر لانها من ذوات الامثال التي لا يوجد لها قيمة قبل الاسلام تُجبر على القبول في الخنزير دون الخمر ولو طلقها قبل الدخول بها فمن اوجب مهر المثل اوجب المتعة ومن اوجب القيمة اوجب نصفها

باب نكاح الرقيق

لا يجوز نكاح العبد والامة الا باذن مولاهما وقال مالكٌ يجوز للعبد ان يملك الطلاق فيملك النكاح ولنا قوله عليه السلام اياها عز وجل تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر وان في تنفيذ نكاحها تعيبها اذ النكاح عيب فيها فلا يملك

١ قوله قوله مالك الربيع ان القبض ياكيد للملك كما في البيع فان البيع يملك بالقبض ليس له التصرف فيا لقبض يملك الملك وكل ما هو موكر لشيء كان له في ذلك الشيء فالقبض بمنزلة الملك لقبض المزداد بغيره ما لا اسلام بمنزلة عقد النكاح عليها حاله الاسلام وهو متنع بحال كذا القبض واذ الم زوج القبض فابو يوسف الم ١٣ عيه **٢** قوله يكون له شبهة ان من حيث ان له مثل في النكاح لا يملك لان كذا قبضه ولم يشهر من وجه آخر في الامثلة يلاحظ الشبان يشفق ان يلاحظ الشبان ههنا لا تا تقول جانب الرهن من زوج احتيا لهما **٣** عيه **٤** قوله وصار كما اذا كان لهما الم القبض فيه كالتبضع في اذ كانا بغير اعياتهما في افادة الم يكن والقبض في اذ كانا بغير اعياتهما من تسليم نفسها كذا في اذ كانا بغير اعياتهما **٥** قوله والقبض المعين بما زاد التصرف فان تارة القبض وتعلق ان يقول فان تارة املك في يده اذ قد قبل قبضها كان عليه الضمان بخلاف ما اذا قبضت **٦** عيه **٧** قوله وذلك الاشارة الى الانتقال من ضمان الزوج الى ضمان الزوجة لان الانتقال المطلق من يد ابي يزوج القياس على استرداد الخمر في لسان الاسلام اذ كان له في بالارتفاق وقه من ان لان يرتد الا اذا تم في يد الغائب ليس له التصرف من حيث سلب الغائب لا يتقل بض من المثل ان من مسلف من ذي من الذي ان ياتخذ الضمان من السلم لانما يقول ان الذي الضمان واسترده من السلم ليس الا كونه ذميا والتصور بان ان الاسلام لا يمتنع من الاضطرار ووجه للاشارة اشارة الى مطلق الانتقال صحيح **٨** عيه **٩** قوله بخلاف المشترى تشمل بقوله ان الملك في الصداق المعين الجزئية بخلاف ما اذا باع الخمر او الخنزير او اشبه ثم سلم قبل القبض فانه لا يجوز له القبض بل يفسخ العقد لان البيع يستفاد بحكم الشترق في غير القبض لا قبله والاسلام ما ع من **١٠** عيه **١١** قوله فمن لوجب الحرفي العين الواجب نصف العين في قول ابي حنيفة في دين غير العين في الزرع نصف القير وفي النذر لانا المتعلقان به المثل لا يتصرف بالطلاق قبل الدخول بل في كل موضع كان الواجب مهر المثل قبل الطلاق فالواجب النصف في نكاح الرقيق الا في حاله **١٢** عيه **١٣** قوله باب نكاح الرقيق اخر هذا الباب من فصل التفرقة في الفرقة ان الرق من آثار الكفر الا لا يستمر ان استدار لا يرده على الكفر والشك ان الارتباط والفرقة المذكور في الصحاح الرقيق المملوك وقد يطلق على الواحد والجمع **١٤** عيه **١٥** قوله لعبد الا لا اذ في نكاحها نكاح من نكح البيع التي هي حق الفروع **١٦** عيه **١٧** قوله لا يملك الطلاق فيملك النكاح لانها لا تكون الا بالاذن من المولى او بوجوبه او بالطلاق بين ملك النكاح وذلك الطلاق اذا نكح بغير مهر المولى حيث يستحب ويرقبه او اكسبه او اطلقه لا يتبينه زمان نكاح ولا يملك النكاح ولا يشره لانه اول المسائل بين النكاح ولا شيء من ذلك لا ينفع في المصلحة **١٨** عيه **١٩** قوله وان قولنا ان هذا ليس للمصنف في معنى العبد واما الامة فتشقق عليها اذا لا يجوز نكاحها **٢٠** عيه **٢١** قوله اذا امكن يجب فيها للولم اشتقاقها لاشك الا ان الزوجة التي ازاها اشتري فبها اركان من زوجها ولم ما لا جاز لان يرده **٢٢** عيه

الدرية في تصحيح احاديث الهداية باب نكاح الرقيق حديث اياها عز وجل تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر الترمذي من حديث جابر وجهه وكذا الحكم اخرها من طريق ابن جرير عن ابن عقيل عنه وتابعه زهير بن محمد عن ابن عقيل وخالفه القاسم بن عبد الواحد عن ابن عقيل فقال عن ابن عمر يهدل جابراخرجه ابن ماجه ورواه مندل وميحيى بن سعيد عن ابن جرير عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قاله البارقي قال والصلاب ما قال ابيوب عن نافع عن ابن عمر قوله وكان قال عبد الرزاق عن ابن جرير انتهى ورواية ابيوب عند عبد الرزاق والحديث ابن عمر طريق اخر عند ابي داود عن رواية عبد الله العمري عن نافع عن ربيعة قال ابو داود والصلاب من قول ابن عمر **١٢**

نذكره والنكاح لا يلاقى حق الغرماء بالابطال مقصود الا انه اذا صح النكاح وجب الدين بسبب امره له
 فشأ به دين الاستهلاك وصار كالمرضى المديون اذا تزوج امرأة فبمهر مثلها أسوة للغرماء ومن زوجه أمه
 فليس عليه ان يزوجها بيت الزوج ولكنها تحدم المولى ويقال للزوج متى ظفرت بها وطمئنتها لان حق المولى
 في الاستخدام باق والتبوية ابطال له فان بؤأها معه بيتاً فلها النفقة والسكنى والا فلان النفقة تقابل
 الاحتباس ولو بؤأها بيتاً ثم بداله ان يستغمد مهاله ذلك لان الحق باق لبقاء الملك فلا يسقط بالتبوية كما لا
 يسقط بالنكاح قال رضى الله عنه ذكر تزويج المولى عبده وامته ولم يذكر رضاهما وهذا يرجع الى مذهبهنا
 ان للمولى اجبارهم على النكاح وعند الشافعي لا اجبار في العبد وهو رواية عن ابى حنيفة لان النكاح من خصائص
 الأدمية والعبد داخل تحت ملك المولى من حيث انه مال فلا يملك النكاح بخلاف الامة لانه مالك منافع
 يضعها فيملك تملكها ولنا ان النكاح اصلاح وملكه لان فيه تخصيصه عن الزناء الذى هو سبب المهلاك و
 النقصان فيملكه اعتباراً بالامة بخلاف المكاتب والمكاتبه لانها التحق بالاحرار تصرفاً فيشترط رضاهما قال
 ومن زوجه امته ثم قتلها قبل ان يدخل بها زوجها فلا مهر لها عند ابى حنيفة رحمه الله وقال عليه المهر لها
 اعتباراً باموتها حنفياً وهذا لان المقول ميت باجله فصار كما اذا قتلها اجنبياً وله انه منع البديل قبل
 التسليم فيجأزى بمنع البديل كما اذا ارتد المحرم والقتل في احكام الدنيا جعل اتلافاً حتى وجب القصاص والدية
 فكذا في حق المهر وان قتلت حرة نفسها قبل ان يدخل بها زوجها فلها المهر خلافاً لفر رحمه الله هو يعتبره
 بالردة وبقتل المولى امته والحامع ما بيناه ولنا ان جنائية المرء على نفسه غير معتبرة في حق احكام الدنيا
 فتشابه موتها حتف انفها بخلاف قتل المولى امته لانه يعتبر في احكام الدنيا حتى تجب الكفارة عليه واذا تزوج
 امة فالاذن في العزل الى المولى عند ابى حنيفة رحمه الله وعن ابى يوسف وعمر رحمهما الله ان الاذن اليه لان
 الوطى حقها حتى ثبت لها ولاية المطالبة وفي العزل تنقيص حقها فيشترط رضاهما كما في الحرة بخلاف الامة
 المملوكة لانه لا مطالبة لها فلا يعتبر رضاهما وجه ظاهر الرواية ان العزل يخل بمقصود الولد وهو حق المولى

له قوله بانكره له بعد هذه المسئلة يقول ولنا ان النكاح اصلاح ملكه لا فيه تخصيصه من الزناء الذى هو سبب الاهلاك ١٣ ب له قوله مقصود انما قال
 مقصود لان الامة انما تحقق برك واما اذا كان منها فلا يعتبر بهن كما كذلك لان عليه النكاح بالادوية وحق الزنا لا يلاقيها ١٢ عن ايه له قوله فبمهر مثلها لانه اذا كان اكثر
 من ثلاث سادسهم بل تزوجت واستيفاهم منهم كبرن الصريح ومن الرهن ١٣ عن ايه له قوله ان يزوجها يقال بؤت للرجل منزلاً ولوأت من لاى يسأت وركنت له فيه ١٢ عن ايه
 له قوله وفتها فليس للسيدة ولاية المتخ الا قبل ان يعمل وليس للزوج ان يزوج من ان يستنهد بها لان المتخ لا يزوج ملك الخ لا يزوج ١٣ عن ايه له قوله اعتبار الامة
 والحامع قيام سبب الولاية وهو ملك الرقبة وتعيين ملكه من الزنا الموجب للمهلك او النقصان ١٣ عن ايه له قوله اعتباراً باموتها المولى ويشكل عليه اذا قتل الشفعية
 البيع ويشك لا يبيع بنقصان العيب في ظاهر الرواية فلو كان القتل كالوعدت حقت الغدو جب ان يزوج كما هو رواية عن ابى يوسف و ١٣ البسداد له قوله حقت حقت
 بالمتزوجة مات فلان حقت الغدو يبيع برك خود مرد وجم زم حبس آب است ك برك برك خود مرد وجم اواز يبيى بمردى آيد ١٣ له قوله كما اذا ارتدت الحرة تجأزى بمنع البديل
 منذم تسليمها البديل ١٣ عن ايه له قوله الميرة بما فخره لان الامة اذا ارتدت ادقبت ابن الزوج فبهم من قال بعدم سقوطه الهلان التما جارد من قبل من الحق وهو الولد ومنهم من قال
 بسقوطه لانه لا يجب لها ثم يشك الى الوعدت اذ افرغ من ما يتأبى حتى لو كان ملبداً من يعرف الة وفتها ١٣ البسداد له قوله والقتل الجزاوب من قولها لان الميت مستول
 باط ١٣ عن ايه له قوله فتشأ به الإزالة يمكن اعادة القتل ايها حنيفة لان تمام القتل بالموت ولا يتم الا عند سقوطه اليه الفصل فلما يبيع تحقيق القتل منها ١٣ البسداد له قوله من
 تجب الكفارة عليه فيما اذا كان قتل المولى خطأ وكذلك يجب العتقان على المولى ان كان ملبداً من ١٣ ايه

فيعتبر برضاها وهذا فارق الحرة وان تزوجت بأذن مولاهم أعتقت فلهما الخيار حرًا كان زوجها وعبدًا ^{قوله}
 عليه السلام لبريرة حين أعتقت ملكك بضعك فاختارى فالتعيل بملك البضع صدره مطلقا فينتظم ^{قوله}
 الفصلين والشا في رحمه الله يخالفنا فيما إذا كان زوجها حراً وهو محجوب به ولأنه يزداد الملك عليها عند العلق ^{قوله}
 فيملك الزوج بعدة ثلث تطبيقات فتملك رفاع اصل العقد فعلا للزيادة وكذلك المكاتبية يعني اذا تزوجت ^{قوله}
 بأذن مولاهم أعتقت وقال زفر رحمه الله لاخير لهما لان العقد نفذ عليها برضاها وكان المهر لها فلا معنى لثبات ^{قوله}
 الخيار بخلاف الامة لانه لا يعتبر برضاها ولأن العلة ازداء بالملك وقد وجدناها في المكاتبية لان عدتها قران و ^{قوله}
 طلاقها اثنتان وان تزوجت امة بغير اذن مولاهم أعتقت صم النكاح لانها من اهل العبارة وامتناع النفوذ ^{قوله}
 لحق المولى وقد زال ولاخير لهما لان النفوذ بعد العلق فلا تتحقق زيادة المملك كما اذا زوجت نفسها بعد العلق ^{قوله}
 فان كانت تزوجت بغير اذنه على الف ومهر مثلها مائة قد دخل بها زوجها ثم أعتقتها مولاهم فأمر المولى لانه استوفى ^{قوله}
 منافع مملوكة للمولى وان لم يدخل بها حتى أعتقها فأمر لهما لانه استوفى منافع مملوكة لها والمراد بالمهر الالف ^{قوله}
 المسمى لان نفاذ العقد بالعتق استند الى وقت وجود العقد فصحت التسمية ووجب المسمى ولهذا المرحوم ^{قوله}
 مهرا خرا بالوطى في نكاح موقوف لان العقد قد اتحد باستناد النفاذ فلا يوجب الامهرا واحدا ومن وطى امة ابنه ^{قوله}
 فولدت منه فمى ام ولد له وعليه قيمتها ولا مهر عليه ومعنى المسألة ان يدعيه الاب ووجهه ان له ولاية تملك مال ^{قوله}
 ابنه للحاجة الى البقاء فله تملك جاريتها للحاجة الى صيانة الماء غير ان الحاجة الى ابقاء نسله دونها الى ابقاء ^{قوله}

١٢ عن ابي قوله لقوله عليه السلام الحرة مسل من نفسها من ما نكحت قال كان في بريرة ثلث خصال ارادها بهي ان يسويها ويشترطها واما فكرت ^{قوله}
 ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اشترىها وعتقها فان الولا من اتمن وعتقت فبزى رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها فانما تره نفسها ^{قوله}
 وكان الناس ينصفون قلبها ويهدون لنا فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وعنه انه لم يزوجها من زوجها فانما تره نفسها ^{قوله}
 والزوجات اختلفت الروايات في زوج بريرة بل كان حراً ومهاجرين فبترت فان اسمها لا يفرق بين الحرة والعبد في ثبوت النكاح بل لا يثبت ^{قوله}
 انما قال فالتعيل لانه من باب قول سبي نكحته ١٢ عن ابي قوله صدر مطلقا يعني ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل ملة ثبوت النكاح مطلقا ^{قوله}
 بين ما اذا كان الزوج حراً ومهاجرين ١٢ بنى له يعني ^{قوله}
 وان يجب بان كونه متبركة بالنكاح ثابت بدليل قوي من اهل العلم لانها من اهل النكاح مطلقا وان كان حراً ١٢ عن ابي قوله وضا للزيادة له دقا لعز زيادة ملك ^{قوله}
 يشيت للزوج عليها ونها لعز عليها فصار مختلفا من اهل العلم لانها من اهل النكاح مطلقا وان كان حراً ١٢ عن ابي قوله وضا للزيادة له دقا لعز زيادة ملك ^{قوله}
 قوله وكذلك المكاتبية سواء كان الزوج حراً ومهاجرين ١٢ عن ابي قوله لانها من اهل النكاح مطلقا وان كان حراً ١٢ عن ابي قوله وضا للزيادة له دقا لعز زيادة ملك ^{قوله}
 من اهل العبارة وانتفاء المانع لان امتناع الزوج ١٢ عن ابي قوله وقد زال فان قلت هذا يشكل بالشرعي فانها اذا اشترت ثم أعتقتها المولى فان الشرع بطلت امة ان كان ^{قوله}
 كذلك لان الشرعي عقد موجب للملك للمولى من اشترت فلو نكحت غيره كان موجب للملك لا يفتقر حكم من المهر والماهي بالافقة العقد موجباً لبايتها وانها ١٢ عن ابي ^{قوله}

١٣ قوله على الف الزم انما يصح في صورة المسئلة بان المسمى الف وهو الفل ما يصح من المولى وان زاد على مهر الفل فهو للمولى اذا كان المولى قبل العلق وكان يشيخ ان يكون ما ^{قوله}
 يوازي مهر الفل للمولى وما زاد نظراً لان مهر الفل قيمة البضع من كل وجه ودون الاصل عليه والبضع ملك المولى فكان قيمة له الا انه على قيمة ملكه وجاهاً ما ذكر في الكتاب بقوله والارواح ١٢ بنى له ^{قوله}
 الماد كمتار النفس لا واجب عليه الفينترتك في العلم آيات منه بقوله غير ان الزوج ١٢ عن ابي قوله فغير ان المولى ان كان حراً ومهاجرين ١٢ بنى له ^{قوله}

الدرية في تزويج احاديث الهداية

قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم لبريرة حين أعتقت ملكك بضعك فاختارى ابن سعد من موصل ^{قوله}
 الشعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة لما أعتقت قد عتق بضعك معك فاختارى واصله لدا لدا فظني من حديث عائشة بلطف ادهي فقد عتق معك ^{قوله}
 بضعك دقي الصحيحين عن عائشة ان بورية عتقت فبخرها النبي صلى الله عليه وسلم من زوجها واختلفت الروايات في زوجها هل كان حراً وعبدًا ام خيراً ^{قوله}
 عن الاسود كان حراً وابنه عن ابن عباس كان عبدًا قال وهذا وهم وروى مسلم عن طريق هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة في قصة بورية وكان زوجها عبدًا ^{قوله}
 فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان حراً فخيرها وبين النساء في رواية ان هذا كلام عروة وروى البيهقي باسناد صحيح عن صفية بنت ابي عبيد ان ^{قوله}
 زوجها بورية كان عبداً ١١

نفسه فلهذا يتمك الجارية بالقيمة والطعام بغير القيمة ثم هذا الملك يثبت قبل الاستيلاء بشرط أنه
 إذا المصحح حقيقة الملك اوحقته وكل ذلك غير ثابت للاب فيها حتى يجوز له التزوج بها فلا بد من تعدد فتيين
 ان الوطى يلاقى ملكه فلا يلزمه العقر وقال زفر والشافعي رحمهما الله يجب المهر لانهما يتبتان الملك
 حكما للاستيلاء كما في الجارية المشتركة وحكم الشيء يعقبه والمسألة معروفة قال ولو كان الابن
 زوجها اياه فولدت لم تصير أم ولد له ولا قيمة عليه وعليه المهر وولدها حر لانها صحته التزوج عندنا خلافا
 للشافعي تخلوها عن ملك الاب الا يرى ان الابن ملكها من كل وجه فمن المحال ان يملكها الاب مزوجه
 وكذا يملك من التصرفات ما لا يبقى معها ملك الاب لو كان قد دل ذلك على انتفاء ملكه الا انه يسقط الحد
 للشبهة فاذا اجاز النكاح صار ماؤه مصوناً به فلم يثبت ملك اليمين فلا تصير ام ولد له ولا قيمة عليه
 فيها ولا في ولدها لانه لم يملكها وعليه المهر لان التزامه بالنكاح وولدها حر لانه ملكه اخوه فتق عليه بالقرآن
 قال واذا كانت الحرّة تحت عبد فقالت لمولاه اعتقته عني بالف ففعل ففسد النكاح وقال زفر رحمه الله
 لا يفسد واصله انه يقع العتق عن الامر عندنا حتى يكون الولاء له ولو نوي به الكفارة يخرج عن عهدتها و
 عنده يقع عن المامور لانه طلب ان يعق المامور عبداً عنه وهذا محال لانه لا يعتق فيما لا يملكه ابن ادم فلم
 يصح الطلب فيقع العتق عن المامور ولنا انه امكن تصحيحه بتقدير ملك بطريق الاقتضاء اذ الملك
 شرط لصحة العتق عنه فيصير قوله اعتق طلب التملك منه بالالف ثم امره باعتاق عبد الامر عنه وقوله
 اعتقت تملكه منه ثم الاعتاق عنه واذا ثبت الملك للأمر ففسد النكاح للتناق بين المالكين ولو قالت اعتقه
 عني ولم تسم مالا لم يفسد النكاح والولاء للمعتق وهذا عند ابي حنيفة وعهد رحمهما الله وقال ابو يوسف
 رحمه الله هذا والاول سواء لانه يقدم التملك بغير عوض تصحيحاً لتصرفه ويسقط اعتبار القبض كما
 قاله سبيلهما واقترع

له قوله اذا المصحح انتم ان المصحح للاستيلاء حقيقة الملك كما هو ظاهر
 الدراية اوصقك ابو عمرو بن ابي يوسف فان ما للمولى من حق الملك في مال كالتبريد لعمدة الاستيلاء في رواية عن حماد بن عيسى لعمدة الاستيلاء في مال كالتبريد
 له قوله حتى يجوز الزنا بماله استدلالاً لان الغنم لا يسلطن ان الشافعي لا يجوز تزوج جارية الابن للاب وكان ذكره تفرغنا لاننا نرى ان العمل على التبريد
 ١٢ البدر استله قوله المعرفي استيلاء الجارية المعترفة في المرازمة الثلث وفي الامار مشقة البكر ونصف عشر قيمة الثيب وقيل في الجارية ينظر الى مثل
 ملك الجارية بما لا يملكه من غير تزوج وهو التنازل ونقل في رد المحتار ١٢ له قوله لانها يتبتان الملك كما للاستيلاء ففسد النكاح لانه ملكه
 الوطى ولو كان في الملك لا يسقط وصحة الزواج ان تقدم الملك اجتهادى وكان فيه شبهة بتدري بها المحدث ١٢ له قوله كما في الجارية اي بين الاب
 والابن فاذا ولدت ولداً فادامه الاب يثبت النسب ويجب العقر حتى قيام نوع ملك وذلك يدل على ان الملك لم يثبت سابقاً على الوطى والجواب
 ان تقدم الملك احرازاً من وقوع الاستيلاء في غير الملك كما في تلك المسئلة لزوم من الملك تام فلا يحتاج الى تقديره ١٢ عن ابي حنيفة
 قوله والمسألة معروفة يعني في مشروع المباح الصغير وغيرها ان الملك عندنا يثبت قبل الاستيلاء بشرط وعنده بعده ملكاً له ولذو له هذا اليه هو العواجب
 لاننا نعتقد على ان الاستيلاء للاب جارية ولده مباح ومن شرط وقوع الوطى في الملك من قبله من اسلام لم ينجح كما في جارية الامميين فلا بد من تقديره
 صيانة لفظ عن الحرمة وصيانة للولد من الرق ١٢ عن ابي حنيفة قوله خلافاً للشافعي قال الشافعي لا يبيع لان للاب حق الملك في مال ولده حتى لو طلع جارية
 ماله بغيره لم يلزم المدرك من حق الملك في جارية لا يجوز تزوجها اياها كقولنا اذا تزوج امرء من كسبة ١٢ عن ابي حنيفة قوله من المبالاة لانه اذا ثبت
 لمن وجب لا يثبت للابن من ذلك الوجه ١٢ البدر استله قوله من التصرفات كايح والابن وابنته والعتق ١٢ له قوله الا انه يسقط الجواب من قول الغنم ولو طلى
 جارية ماله بغيره المردم يذكره في الكتاب ١٢ عن ابي حنيفة

له قوله ائتمنته من تقديره ائتمنته فذلك الذي هو ملك في المال بغيره اياه بطريق الوكالة لانه ١٢ عن ابي حنيفة قوله تملك من فيكون بغيره قوله
 بعت ملك وائتمنته ملك ١٢ عن ابي حنيفة قوله فحسبنا لقرض ان تصح كلام العاقل واجب بها امكن وقد امكن علينا باستعانة اعتبار القبض لانه شرط وقد امكن
 ذلك باستعانة الجواب الذي هو الركن فلا يمكن استعانة الشرط اذ كان عليه كفارة لغيره ان يعلم عنه ففعل سقط الكفارة ١٢ عن ابي حنيفة

لان نكاح المحارمه حكم البطلان فيما بينهم عندهما كما ذكرنا في المعتدة ووجب التعرض بلا سلام
 فيفرق وعنده له حكم الصحة في الصيغ الا ان المحرمية تنافي بقاء النكاح فيفرق بخلاف العدة لانها لا
 تنافي في ثمه باسلام احدها يفرق بينها و بمرافعة احدها لا يفرق عندها خلافا لها والفرق ان استحقاق
 احدها لا يبطل بمرافعة صاحبه اذ لا يتغير به اعتقاده اما اعتقاد المصير بال كفر يعارض اسلام المسلم
 لان الاسلام يعلو ولا يعلى ولوترافعا يفرق بالاجماع لان مرافعتها تكفيهما ولا يجوز ان يتزوج المرتد
 مسلمة ولا كافرة ومردة لانه مستحق للقتل والامهال ضرورة التامل والنكاح يشغله عنه فلا يشترع
 في حقه وكذا المرتدة لا يتزوجها مسلم ولا كافر لانها محبوسة للتامل وخدمة الزوج تشغلها ولانه لا
 ينتظم بينهما المصالح والنكاح ما شرع لعينه بل لمصلحه فان كان احد الزوجين مسلما فالولد على دينه
 وكذلك ان اسلم احد هما وله ولد صغير صار ولده مسلما باسلامه لان في جعله تبعاله نظرا له ولو كان احدهما
 كتابيا والاخر مجوسيا فالولد كتابي لان فيه نوع نظره اذ المجوسية شرمنه والشافعي يخالفنا فيه للتعارض ونحن
 اشتتنا الترجيح واذا اسلمت المرأة وزوجها كافر عرض القاضي عليه الاسلام فان اسلمت في امرته وان ابى
 فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عند ابى حنيفة ومحمد وان اسلم الزوج وتحتته مجوسية عرض عليها الاسلام فان
 اسلمت في امرته وان ابى فرق القاضي بينهما ولم تكن الفرقة بينهما طلاقا وقال ابو يوسف لا يكون الفرقة
 طلاقا في الزوجين اما العرض فذهبنا وقال الشافعي لا يعرض الاسلام لان فيه تعرضا لهم وقد ضمنا
عنه عرض الاسلام ١٣ عنه العرض ١٣

له قوله فيما بينهم اي في حقهم منه بما حتى لا يترتب عليه ارث ولا يتردك
 من الاحكام لكن انما لم نترحمهم لبعده المدة فان ما شرع من فاذا اسلم بطل عقد الذمة فنترحمهم ١٣ عهده قوله رحمه الله في البيع بما لم يذكرنا ان الحرة اما ان يكون
 للشرع او للازوج الى آخرة وقوله في البيع المزارع من قول شاذ العراق ان لرحم العسافر عنده لان لو كان لرحم العسافر لما نزل في البقار وقوله لان الحرة المخرجة من حرمها
 التشكيك ١٢ عهده قوله تنافي بقاء النكاح كما انها تنافي في مدونه مثل ذلك انه تزوج مضمرة فبطلت انبها شريكه المين فانها تميز اختار معا عيال فيبطل
 نكاحها ١٣ عهده قوله خلافا لها فان بالسلام احدها يفرق بينهما بالانفاق وكذلك بمرافعة احدها بطلب حكم الاسلام فمدها لان اسلام احدها بالسلامها
 في جواز التفريق فكذلك ربح احدها يكون كغيبها لانه بغير اختيار الحكم الاسلام كما اذا اسلم اعنابه ١٤ عهده قوله ان استحقاق احدها اي استحقاق الثابت لربا عقده لا يبطل للفرقة
 ما حصره بل اعتقاده صار محارما لا اعتقاده الا في شئ من حكم العسافر على ما كان كذا في ١١٢ ايه قوله لان مرافعتها تكفيهما ولو حارمها رجلا وطلبها منه حكم الاسلام
 لان يفرق بينهما فانما هي اولى به ذلك لعدم ولا يترد ١٢ عهده قوله كتمتكمها وليس تخليا حقيقة اذ ضمن المرافعة عرض من الاحوال لا لاجل الحكم فليس المرافعة
 تخليا ثم يلاهما الحكم ١٣ عهده

له قوله لا يستحق للقتل ينتقض بالزاني المصن الذي طهر زمانه بالبيعة او بالانكاح وانما يستحق القتل مع ان نكاحه صحيح ١٣ عهده قوله مستحق للقتل من حيث انه مرتد بطلات
 ما اذا حكم بقتل امه للقتل من المصن فانما يجوز التفريق في العورة الا اذ لا يجوز ان يربح الشهود من الشهادة ١٣ عهده قوله والامهال الا ان يجوز لهما من الامهال فاذا اهل يجوز ان
 يترتب عليه مصادق النكاح قلنا ايهال للثالث في الدلائل والنكاح ما شرع من التمس ١٣ عهده قوله ولا كافر لم يترحم لغيره لان لا راجع في الكافر ولا من السابق لانه
 لا يجوز لغيره ان يتزوج ١٣ عهده قوله لانها مجوسية ولا تقتل بل تحبس حتى يظهر عليها الدليل او تموت في السجن ١٣ عهده قوله فان كان احد الزوجين
 اذا كان الزوج سالما والزوجة كاتبة او كانت الزوجة مسلمة والا زوج كافر او صورتها كافر ان اسلمت ثم اسلمت الزوجة بعد الاسلام قبل التفريق وولدت و
 انما يندب انبها كافر ان اسلمت او لا يجوز ان تكون الزوجة مسلمة والا زوج كافر ١٤ عهده قوله ان اسلم احد هما اي حدث اسلام احدهما ولا يخفى اي كان له ولا يخفى
 ١٣ عهده قوله والشافعي يخالفنا في اي في جعل المرتدة تبع ملك في النكاح لان جعله تبع ملك في يوجب حل الزينة والنكاح وجعله تبع ملك للموسس يوجب
 حرمة ذلك فرغ التعارض اذا كفرت واحدة والزوج للمحرم ونحن اشتنا الترجيح وهو قوله لان فيه نوع نظر لان كملت على ما ذكرت كل واحد من ادوات
 الحكم ذهب الى نوع ترجيح فمن اين يقوم الية فكلت ترجيحنا به في المصاحف وترجمته برخصه وقدمه والاشد اول من الرخ لان من داخ لا يرفع ١٣ عهده
 ١٤ عهده قوله وتحت مجوسية قبه الزوجة بالمجوسية لانها ان كانت كاتبة فلا عرض ولا تفريق ١٣ عهده

الدراية في تخریج احاديث الهداية

قوله لان الاسلام يعلو ولا يعلى هو حديث مرفوع اخرجه الطبراني في الاوسط والبيهقي في الدلائل من حديث عمر بن الخطاب واخرجه
 الدارقطني من حديث عائشة بن عمرو واخرجه اسلم بن سهل في تاريخه واسط من حديث معاذ بن جبل ١٣

ببقدر الذمة ان لا تعرض لهم لان ملك النكاح قبل الدخول غير متأكد فينقطع بنفس الاسلام وبعده
متأكد فينتجحل الى انقضاء ثلث حيض كما في الطلاق وكذا ان المقاصد قد فأتت فلا يد من سبب يبتنى
عليه الفرقة والاسلام طاعة لا يصلم سبباً لها فيعرض الاسلام ليحصل المقاصد بالاسلام ويثبت الفرقة
بالاباء وجه قول ابى يوسف ان الفرقة بسبب يشترك فيه الزوجان فلا يكون طلاقاً كالفرقة بسبب الملك
وكما ان بالاباء ممنوع عن الامساك بالمعروف مع قدرته عليه بالاسلام فينوب القاضي منابه في التسريح
كما في الحب والعنة اما المرأة فليست باهل للطلاق فلا ينوب منها عند اباءها ثم اذا فرق القاضي بينهما
بابا فمهما قلها المهران كان دخل بها لتاكده بالدخول وان لم يكن دخل بها فلا مهر لها ان الفرقة من قبلها
والمهر لم يتأكد فاشبه الكردة والمطوعة واذا اسلمت المرأة في دار الحرب وزوجها كافراً واسلم الحرب وتحتة
مجوسية لم يقع الفرقة عليها حتى تحيض ثلث حيض ثم تبين من زوجها وهذا ان الاسلام ليس سبباً
للفرقة والعرض على الاسلام متعذر لقصور الولاية ولا بد من الفرقة فعلاً الفساد فاقبنا شرطها وهو مضى
الحيض مقام السبب كما في حفر البير ولا فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها والشافعي يفصل كما مر
له في دار الاسلام واذا وقعت الفرقة والمرأة حربية فلا عدة عليها وان كانت هي المسلمة فكذلك عند ابى حنيفة
خلافها ونسأيتك انشاء الله تعالى واذا اسلم زوج الكتابية فمأ على نكاحها لانه يصح النكاح بينهما ابتداء
فلان يبقى اولى قال واذا خرج احد الزوجين اليئامن دار الحرب مسلماً وقعت البيونة بينهما وقال الشافعي
لا تقع ولو سبى احد الزوجين وقعت البيونة بينهما بغير طلاق وان سبياً معاً لم يقع البيونة وقال الشافعي
وقعت فالحاصل ان السبب هو التباين دون السبى عندنا وهو يقول بعكسه له ان التباين اثره في انقطاع
الولاية وذلك لا يؤثر في الفرقة كالحربي المستامن والمسلم المستامن اما السبى فيقتضى الفناء للسبى ولا
يؤثر في الفرقة

لم قوله ثلث حيض قال الشراح هذا خطأ والصواب
ثلاثة ايام لان العدة عنه بالاظهار وتيسر معناه كان الشافعي يقول يشغ ان يتامل منكم الى انقضاء ثلث حيض ١٢ بناه **٢** قوله ان الطلاق من
الطلاق فتمل الدخول لا يخرج بالانقضاء العدة ١٢ بناه **٣** قوله لا يصح سبباً لانه بسبب لاجبات العصمة وتأكيد الملك به ١٢ بناه **٤** قوله ان الفرقة
الجزئية ان سبب هذه الفرقة يشترك فيه الزوجان من معنى ان يتحقق بينهما وهو الاباء والردة مثل هذه الفرقة يحون بغير طلاق كالفرقة الواقعة بالمهرية وملك احد الزوجين صاحب
١٢ بناه **٥** قوله ان الجلب الجب المنقطع ومنه الجوب المعنى السبى استعمل ذكره وضحاها ١٢ بحرف
٦ قوله فاقبنا شرطها لان انقضاء ثلث حيض شرط البيونة في الطلاق لا في سببها كما هو في سببها من طاعة ١٢ بناه
في الطلاق البائن ١٢ **٧** قوله كما في حفر البير فان الاصل ان يضاد التبع في الوقوع ان النقل لانه هو العلة للسقوط والمحر شرط لان الارض كانت مسكنة
ما نزل على النقل فبالمحرز ان المانع فعل النقل فعمل فعمله باء شرطه لكن العلة ليست بعلة له بل هي العلة لان النقل طبعى لا تعمدى فيه والمنع مباح لا يشبهه فيه فلم يعلم المنع عليه
بواسطة النقل واذا لم يمس الارض الشرط ما هو ملزم وللشرط غير باع لعل لا يتعلق به من رجوع الحكم اقيم مقام العلة في ضمان النفس والاموال جميعاً كما ذكره فسر الاسلام
في اصول الفقهاء ١٢ بناه **٨** قوله والشافعي يفصل اى بين الدخول بها وغير المدخول بها حيث يقول ان كان قبل الدخول يقع الفرقة باسلام احدهما وان كان بعد الدخول
توقفت على انقضاء العدة وهذا الحكم منه ولا يختلف بهما الحرب وادار الاسلام كما مر لى للشافعي وهو قوله ان ملك النكاح قبل الدخول فمهرتها ١٢ بناه **٩** قوله
وسببها نكح اى في مسئلة المراجعة وقال الزايزي عشر خفاً وقال الكاكي في باب العدة والاول هو الاموب ١٢ بناه **١٠** قوله اولى لان البتداء اسهل من الابداء ١٢ بناه
١١ قوله كما للحربي الذي كافرني اودخل ولنا ما بان فان ولا يترتبه سقطت اذا المراد بانقطاع الولاية سقوط ما كان من نفسه وانه ولا يترتبه سقطت اذا دخل والاعراب بلان فان
ولانها سقطت ولم يؤثر في العسرة وهذه البطلان دليل الحتم ١٢ بناه

يتحقق الا بنقطاع النكاح ولهذا يسقط الدين عن ذمة المسبي ولنا ان مع التباين حقيقة و حكماً لا ينظم
 المصالح فشا به المحرمية والسبي يوجب ملك الرقبة وهو لا ينا في النكاح ابتداءً فكذا بقاء قضاء كاشراء
 ثم هو يقتضي الصفاء في محل عمله وهو المال لا في محل النكاح وفي المستامن لم يتباين الدار حكم لقصد
 الرجوع واذا خرجت المرأة اليها حرة جازان تزوج ولا عدة عليها عند ابي حنيفة وقالا عليها العدة ان الفرق
 وقعت بعد الدخول في دار الاسلام فيلزمها حكم الاسلام ولا يبي حنيفة انها اثر النكاح المتقدم وجبت اظها ل

لخطره واخطر يملك الحرفي ولهذا الاجتناب العدة على المسبية وان كانت حامل لم تزوج حتى تضع حملها
 وعن ابي حنيفة انه يصح النكاح ولا يقرها زوجها حتى تضع حملها كما في الجمل من الزنا وجه الاول انه ثابت
 النسب فاذا ظهر الفراش في حق النسب يظهر في حق النكاح احتياطاً قال واذا ارتد احد الزوجين

عن الاسلام وقعت الفرقة بغير طلاق وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ان كانت الردة من الزوج
 في فرقة بطلاق هو يعتبر بالاباء والجامع ما بيناه وايوسف مر على ما اضلنا له في الاباء وابو حنيفة فرق
 بينهما وجهه ان الردة متافية للنكاح لكونها بمنافاة العصمة والطلاق رافع فتعدان تحجلاً طلاقاً بخلاف الابه
 لانه يفتوت الامساك بالمعروف فيجب التسريح بالاخصان على ما مر ولهذا اتتوقف الفرقة بالاباء على القضاء و

لا تتوقف بالردة ثم ان كان الزوج هو المرتد فلها كل المهران دخل بها ونصف المهران لم يدخل بها وان كانت
 هي المرتدة فلها كل المهران دخل بها وان لم يدخل بها فلامهر لها ولا نفقة لان الفرقة من قبلها قال واذا

ارتد اعانها اسلمها ما عافها على نكاحها استحسننا وقال زفر يبط لان ردة احد هما متافية وفي ردتهما ردة احدهما
 ولنا ما روى ابن بنى حنيفة ارتدوا ثم اسلموا ولم يأمرهم الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين بتجديد النكحة
 والارتداد ثم وقع معالجها للتاريخ ولو اسلم احدها بعد الارتداد فسد نكاح بينهما لانهما ارتدا على الردة لان من كابدتها

له قوله مع التباين حقيقة ومك المراد بالحققة سبب عدمها تخمساً ولكن لا يكون في الدار التي وصلها
 على سبيل الرجوع بل يكون على سبيل القرار السكنى وفي قوله على جواب من قوله كالحرفي المتسام والمسلم المتسام لان الحرفي المتسام وان كان في دار الاسلام فحققت
 ولكن جز في دار الحرب مكاله لا في دار الإسلام وكونه يترتب عليه حكم التباين وكذلك المسلم المتسام منى وانفلتت منه الرجوع كان حكم التباين كما في حق ١٢ عن قوله فسار الى بسى
 كما في النكاح لان النكاح لا يفسد بالشر فكذا كما بسى لعدم النكاحات ١٢ عنه قوله ثم هو الم سلمنا ان بسى يقتضى الصفاء لكن في محل مملد وهو المال منه يثبت الملك
 في رتبة المسى لسا في على النكاح ولا يفسد النكاح وهو مانع البغض لان ذلك ليس في محل عدلان ذلك من خصائص الادمية لا المادية وقد اندرج في هذا الجواب من قوله ولهذا يسقط الدين
 من ذمة المسب لان الدين في الردة من محل عدلانها بسى الرقبة ١٢ عن قوله وفي المتسام من الجواب عن قوله كالحرفي المتسام والمسلم المتسام ١٢ عنه -

فه قوله ان كانت اى وان كانت من المرأة فبغير طلاق بويتر بالاباء والاح ما بيناه ليعني قوله اشتر من الامساك بالمعروف ١٢ عنه قوله مر على ما اصلنا وهو ان
 الفرقة بسبب يشترك فيه الزوجان والطلاق ما يتشربون ١٢ عن قوله **قولوا بغيره** الى الابد يفرق بين الابد والارتداد فعمل العزة ابايد الزوجية طلاقاً دون الردة وجهان الردة
 منافية للنكاح كونها منافية للعصمة لانها تبغ النفس والمال وتبطل الملك والنكاح والطلاق ليس بمانع للنكاح لان رافع له بغير تحققه مسبباً عنه والمسبب عن الشيء الراجع اليه فلا يكون
 الردة طلاقاً بطلاناً بالاباء لا يفتوت الامساك بالمعروف وليس بمانع للنكاح فيجوز التسريح بالاسان ١٢ عنه قوله ولهذا اى تكون الردة منافية للنكاح دون الابه
 ١٢ عنه قوله ولا نفقة لان قبيل فلا مهر مستقيم فاقانته ذكر ولا نفقة اذا المسلمة اذا كانت غير مملولة بها ودفعت العزة لا تجب النفقة على زوجها في لا يرتاب
 احد من دم وجوب النفقة في الردة اذا كانت غير مدخول بها تملك قوله ولا نفقة راجع الى ما ذكره في ردته وهو قول وان كانت بسى المرتدة فلها كل المهران دخل بها اى يمكن لان نفقة لها
 لان العزة من قبلها ١٢ عنه قوله ان بسى مبنية هم من العرب ارتدوا يبيع الكوفة وليست اليهم اليوكر العربي المجبور فاسلموا ١٢ عنه قوله والارتداد الى جواب سوال
 وهو ما ذكره في الاسلام في سبوط بقوله ان تبطل ان ارتدادهم ما كان جملة بالاجماع فكيف يستقيم الاستدلال به قلنا عند جالته التاريخ بالتقدم وانها غير يجعل في
 الحكم كانه وجه جملة ١٢ نه -

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله روى ابن بنى حنيفة ارتدوا ثم اسلموا ولم يأمرهم الصحابة بتجديد النكحة قلت هو ماخوذ بالاستقراء ١٢

باب القسم

واذا كان لرجل امرأتان حرتان فعليه ان يعدل بينهما في القسم بكرين كانتا او ثيبين او احدهما بكرًا والاخرى

قال شيخنا في ذكر ان كان مستتر ان الوست الحقيق وقوع العسل ٢
انما صاحب السنن لا يرد في البرورة وما ذكره في السنن ٢

ثيباً لقوله عليه السلام من كانت له امرأتان ومال الى احدهما في القسم جاء يوم القيمة وشقه ماثل وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام كان يعدل في القسم بين نسائه وكان يقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا

تواخذني فيما املك يعني زيادة المحبة ولا فصل فيما روينا والقديمة والجديدة سواء لاطلاق ما روينا ولان

من البر والقبيل ٢
لغير تزويج من البرورة والله عز وجل

القسم من حقوق النكاح ولا تفاوت بينهما في ذلك والاختيار في مقدار الدور الى الزوج لان المستحق هو التسوية

دون طريقها والتسوية في البيوتة لاقى الجامعة لانهما تتبني على النشاط وان كانت احدهما حرة والاخرى امة

فلهجرة الثلثان من القسم وللامة الثلث بذلك ورد الاثر ولان حل الامة انقص من حل الحرة فلا بد من اظهار

النقصان في الحقوق والمكاتبه والمدبره وام الولد بمنزلة الامة لان الرق فيهن قائم قال ولا حق لهن في القسم

الامة ذهب لزومات ١٢

حالة السفر فيسافر الزوج بمن شاء منهم والاولى ان يقرب بينهما فيسافر بمن خرجت قرعتها وقال الشافعي

القرعة مستحقة لما روي ان النبي عليه السلام كان اذا اذ سفر القرع بين نسائه الا ان تقول ان القرعة لتطيب

ما جازن خروج امها من بهامه ١٢

قلوبهن فيكون من باب الاستحباب وهذا لانه لا حق للمرأة عند مسافرة الزوج الا يري ان له ان لا يستصحب

واحدة منهم فكذلك ان يسافر بواحدة منهم ولا يكتسب عليه بتلك المدة وان رضى احدى الزوجات بترك

قسمها لصاحبها جاز لان سورة بنت زعفة رضي الله عنها سألت رسول الله عليه السلام ان يراجعها وتجعل

له قوله باب القسم لما ذكر في نكاح عدلين من النكاح والورود في الشارع في حقهن وهذا به ولكن اعتراض ما هو اعم منه من بيان جواز النكاح وعدمه

الراجح ان النكاح واجب وانما هو واجب تاخيرها والقسم بائع مصدر قسم انقسام المال بين الشركاء فزعمهم وبين انفسهم ومنه انما قسم بين النساء والقسم بالكره النكاح مثل نكحت فلطافا لظن الرقبة

والقسم اسم لقسا وسوا والقسم كذا في الصحاح والغريب ١٢ نهيته قوله القسم مال الانزاري فيخرج القات مصدره هو الرواية عن شيوخنا قلت هذا عجيب لا يتاح الى روايته

عن شيوخنا لان كل واحد من ان القسم في باب التعديل بالبعث ١٢ نهيته قوله سواء وقال الشافعي ان كانت المديرة بكرًا فبعضها يسقط لسان وان كانت ثيباً فبعضها يتم

الشرعية بعد ذلك ١٢ نهيته قوله ان الزوج ان يجعل لكل واحدة منها ليلة او ليلتين او ليلتين او اكثر نهيته قوله دون طريقها اي ليس للمرأة ان تقول

ليلتي وليلته لغيري ولا يجوز ان تبيعت عندى ليلتين وعند بائنتين ١٢ نهيته قوله لا يفتي على النشاط فلا يقدر الزوج على السادة فيده ونظره اليه بالقلب ١٢ نهيته

قوله بذلك ورد الاثر في البيوتة نهيته عن ابن السيب ومن سليمان بن يسار ان المرأة ان اقامت على مرات فلها ليمان ولا لانه يوم انتهى ١٢ نهيته قوله انفس الزوجي

عليه لا يسقط النكاح الا مع الحرة ولا يسهل تبليها ١٢ نهيته قوله فلا بد من الرجوع الى سبب استحقاق القسم لعل الشك بالنيكاح ومنع الامة من

النفق من حل المرأة فقد اعتذر الجاهل التعسف في حق من الفعل فانه في الحقوق كذا في الكافي ١٢ نهيته قوله ولا يكتسب عليه الا ان يكون ملك الامة محرمه من نكحتها

١٢ نهيته قوله سألت رسول الله الزهراء البيوتة في سنة من مريث احمد بن عبد الجبار العطاردي ثنا حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن عروة ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم سلم سورة فلما خرج الى العلاء اسكت بخبره فقالت والشر ما لي في الرجال من عابرة وكفى اريد ان اشتر في اذوا بك قال فراجعها وجعل

الدراية في تزويج احاديث الهداية

باب القسم حديث من كانت له امرأتان فمال الى احدهما في القسم جاء يوم القيمة وشقه ماثل اصحاب السنن والبخاري عن ابي هريرة

مرفوعاً من كان له امرأتان فمال الى احدهما جاء يوم القيمة وشقه ماثل ومرجاله ثقات وصححه ابن حبان والحاكم الا ان البخاري

صوب انه من رواية حماد عن ايوب عن ابي قلابة مرسلاً وفي الباب عن انس عند ابي نعيم في تاسمخ اصبهان في ترجمة محمد بن احمد

ابن حشيش المعدل قال فكان ثقة حديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعدل في القسم بين نسائه ويقول اللهم هذا قسمي

فيما املك فلا تلبيني فيما لا املك يعني القلب احمد والاربعه واسحق والبخاري وابن حبان والحاكم من حديث حماد بن سلمة عن ايوب عن

ابن علية عن عبد الله بن يزيد عن عائشة بهذا قال الترمذي اسلمه حماد بن زيد وهو اصح وقال الدارقطني اسلمه ايضاً عبد الوهاب

عنها سيباً وعن امرسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها اقام عندها ثلاثاً فالحديث اخرجه مسلم قوله للهجرة الثلثان من

القسم وللامة الثلث بذلك ورد الاثر تقدم من قول علي بن ابي طالب في حديث كان صلى الله عليه وسلم اذا اراه سفا قرع بين نسائه

متفق عليه عن عائشة حديث ان سورة سألت النبي صلى الله عليه وسلم ان يراجعها وتجعل يوم نوبتها لعائشة لم اجدها هكذا

ولما اتمت في خير قط ان سورة طلق الاما مرواة العطاردي في زيادة السيرة عن حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن ابيه ان

يوم نوبتها لعائشة عنها ولمهان ترجع في ذلك لانها اسقطت حقا لم يجب بعد فلا يسقط

كتاب الرضاع

قال قليل الرضاع وكثيرة سواء اذا حصل في مدة الرضاع يتعلق به التحريم وقال الشافعي لا يشبث التحريم
 الابن خمس رضعات لقوله عليه السلام لا تحرم المصّة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجاتن وكنا قوله
 تعالى وامها تكمل الاق ارضعتمك الآية وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من غير فصل لان
 الحرمة وان كانت لشبهة البهنية الثابتة بنشور العظم وانبات اللحم لكنه امر مبطن فتعلق الحكم بفعل الارضاع
 وما رواه مردود بالكتاب او منسوخ به وينبغي ان يكون في مدة الرضاع لما تبين ثم مدة الرضاع ثلاثون
 شهرا عند ابي حنيفة وقال استناب وهو قول الشافعي وقال زفر ثلثة احوال لان الحول حسن التحول من
 حال الى حال ولا يد من الزيادة على الحولين لما تبين فيقدر به ولها قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا
 ومدة الحمل ادناها ستة اشهر يبقى للفصل حولان وقال النبي عليه السلام لا رضاع بعد حولين وله هذه

١ له قوله فلا يسقط لان الاستسقاء انما يتحقق في التام فيكون رجوعها اثناء ما مضى من مدة العارية والمبر من اربع سنين شارسا لاننا قلنا في كتابنا في مسرور لا يرضع الا سلام ١٢ نهاية
٢ له قوله كتاب الرضاع لم يذكر ما سئل الامناع في فضل الحلمات وان يكتب له على عدة لان له اكلها بمجرده فموسمه به لا يشارك غيرها في الرضاع بفتح الراء وهو الامل
 وكبر باد بولنه فيمن اللبن من الشدي وفي الشريفة عبارة من صم مخصوص ويوان يكون مياضا من ثدي مخصوص ويهودي الاودي في وقت مخصوص على ما يذكر ١٢ نهاية
٣ له قوله لا يشبث الخلد يشبث ما شرب من اللبن في وقتها كانت في القران عشر رضعات معلومة يحرم منهن خمس رضعات معلومة يحرم
 وكان ذلك مما يتلى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على آله وسلم وهو ضعيف لان نسخ السلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز ١٣ البواد
٤ له قوله لتول عليه السلام الخدم الترك لهذا الحديث انهم بعد ذلك يذهبوا ويحرمون الرضاع وان قل الارضاع لكن لما استنبه به نذهبنا ثبت مذمبه مزودة
 لعدم القائل بالفضل اي بين القليل وبين خمس رضعات ١٢ نهاية **٥** له قوله لا تحرم الام ارضعها ابن حبان في مجموع عمداش بن الزبير بن ابي مرزوقا كذا قال الزبيدي في
 تزويره والمعتد من فضل الرضيع والاملاجة مثل من المرض يبتال اجمعت المرأة العصى اي ارضعته كذا في النهاية ١٢ لعن المواشي له قوله من يرضع لبن في الكتاب والسنة
 والزيادة على ذلك كتاب بنجر الواسع لا يجوز ١٢ نهاية **٦** له قوله وان كانت الرجاء سوال مقدر بان يقال ينبغي ان لا يشبث الرضاع بالقليل لان تحريم الرضاع انما
 كان لا يشاره العظم وانما العلم كما جاز في الحديث وفي القليل لا يشبث ذلك فضلا لوجب الحرمة فما جاب عن بقوله كذا اي انتشار العظم وانبات اللحم المرسل الخ
 والانتشار الارامل البلاء الاحياء في التزويل اذا اشار انشره ومن لا رضاع الا ما انشر العظم وانبات اللحم في قوله قراه وشده كانه اياه ١٢ نهاية **٧** له قوله مردود بالكتاب لان العمل
 به اقوى على تقدير ان يكون قبله او منسوخ ان كان بعده ١٢ نهاية **٨** له قوله للفصال فضال بكسر فاء فارتدت واذا شربا يانه واشتن كوكوك ١٣ فثبت له قوله لا رضاع
 بعد حولين اخرجه الرازي في سنة عن النبي بن ميمون بن ابي عبيدة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رضاع الا ما كان في
 الحولين ودواه ماك في العرمان ثم يد من زيد بن ابي عاصم موقرفا وقال الشافعي والنسب من ابي جليل وثقة الامام احمد والعمى وابن حبان وغير واحد وكان من الحفاظ الا انه وهم في دفع هذا
 الحديث والشيخ وقته على ابن عباس بكبر رواه سعيد بن منصور بن ابن عيينة موقرفا ١٣ تخرج زبيدي

الدراية في تخرجه احاديث الهداية متعلقه ص ٣٩٨

رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق سودة فلما خرج الى الضلوة امسكت بشويه فقالت والله مالي في الرجال من حاجة ولكني اريد ان
 احشر في ازاوجك قال فراجعها وجعلت يومها لعائشة وهذا امرسل اخرجه البيهقي والذهي في الصحيحين عن عائشة ما رايت امرأة احب
 الي ان اكون في مسلاخها من سودة فلما كبرت قالت قد جعلت يومى منك يا رسول الله لعائشة فكان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقسم لعائشة يومين يومها ويوم سودة ورواه الحاكم من وجه اخر عن عائشة قالت لما اسنت سودة وقربت ان يقامر بها النبي
 صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله يومى لعائشة فقبل ذلك منها:

الدراية في تخرجه احاديث الهداية

كتاب الرضاع ٢٤ ، حديث لا تحرم المصّة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجاتن مسلم عن عائشة مرفوعا لا تحرم المصّة ولا
 المصتان وله من حديث ام الفضل لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجاتن وفي لفظ الرضعة والرضعتان واخرجه ابن حبان من حديث عبد
 الله بن الزبير عن ابيه بلفظ الباب وفي الباب عن عائشة قالت انزل في القران عشر رضعات معلومة فتسخر من ذلك خمس وصار الى
 خمس رضعات فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك اخبره مسلم حديث يعهم من الرضاعة ما يحرم من النسب متفق
 عليه من حديث عائشة حديث الارضاع بعد الحولين الدار قطي من حديث ابن عباس بلفظ الارضاع الا ما كان في الحولين واخرجه ابن
 عمير وقال ان الميثم بن جميل تقدر برقه عن ابن عيينة وان اصحاب ابن عيينة وقوه وهو الصواب وكذلك اخرجه ابن ابي شيبة و
 عبد الرزاق وسعيد بن منصور واخرجه ابن ابي شيبة موقرفاعن علي وابن مسعود وروى الدار قطي عن عمر الارضاع الا في الحولين في الصغر

الاية ووجهه انه تعالى ذكر شيئين وضرب لهما امدة فكانت لكل واحد منهما بما كالا لاجل المضروب للدينين
 الا انه قام المنقص في احدهما بقى الثاني على ظاهره ولا نه لا يد من تغير الغذاء لينقطع الانبات باللبن ذلك
 بزياة مدة يتعود الصبي فيها غير فقدرت با دى مدة الحمل لانها مغيرة فان غذاء الجنين يغير غذاء الرضيع
 كما يغير غذاء الفطيم والحديث محمول على مدة الاستحقاق وعليه يحمل النص المقيد بحولين في الكتاب
 قال واذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم لقوله عليه السلام لا رضاع بعد الفصال ولا في الحومة
 باعتبار النشو وذلك في المدة اذ الكبير لا يتربى به ولا يعتبر الفطام قبل المدة الا في رواية عن ابي حنيفة اذا استغف
 عنه ووجهه انقطاع النشو بتغير الغذاء وهل يباح الارضاع بعد المدة قد قيل لا يباح لان اباحتها ضرورة لكونه
 جزءا لادمي قال ويجرم من الرضاع ما يجرم من النسب للحديث الذي روينا الاما اخته من الرضاع فانه يجوز
 ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج امراخته من النسب لانها تكون امته او موطوءة ابيه بخلاف الرضاع ويجوز تزوج
 اخت ابنه من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانه لما وطئ امها حرمت عليه ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع
 وامرأة ابيه وامرأة ابنه من الرضاع لا يجوز ان يتزوجها كما لا يجوز ذلك من النسب لما روينا وذكر الاصطلاح في
 النص لا سقاط اعتبار التبني على ما بناه ولبن الفحل يتعلق به التحريم وهوان ترضع المرأة صبية فحرم هذه
 الصبية على زوجها وعلى اباؤه وابنائهم ويصير الزوج الذي نزل لها منه اللبن ابا للرضعة وفي احد قولي الشافعي
 لبن الفحل لا يجرم لان الحرمة لشبهة العضية واللبن بعضها لا بعضه ولنا ما روينا والحرمة بالنسب من الجنابيين
 له قوله كالا لاجل المعروف للدينين مثل ان يقول لفلان على العت درهم خمسة

اقفة حمله الا شهرين يكون الشهران اجلا لكل واحد من الدينين بحال ١٢ عتايه **له قوله** الا ان قام النقص وهو حريث ما شئت من الشد منها الولد لا يستحق به بلن امره اثنتين
 ولو بغيره مفرق ١٢ عتايه **له قوله** ولا لا لابر الحى لان لا بد من تغير الغذاء لينقطع الانبات باللبن ويحصل بغيره بقاريا وكذلك اى التغير يكون بزيادة مدة يتجود الصبي فيها
 غيره لان القطع من اللبن وفتر من غيران يتجود بغيره مهلك وهذا هو الذى وعده المصنف لا فركه قدره بسنته كما في العتتين وقدرناه في مدة الحمل لانها مفرقة فان غذاء الجنين يغير غذاء
 الرضيع فان غذاء الجنين كان غذاء امه حاربا خلاصا كان غذاء الرضيع يغير غذاء الفطيم لان غذاء الرضيع اللبن وغذاء الفطيم اللبن مرة والطعام اخرى لا يظلم تدريجا
 فكان الحامل لا بد من تغير الغذاء وتغير الغذاء يستمر شهر فلا بد من ستة اشهر **له قوله** محمول على مدة الاستحقاق فالاولاد من الرضاع لا رضاع بعد الفصال ولا في الحومة
 بعد الحولين وقال بعضهم المراد من الحديث نفي استحقاق الاجرة وقال في الحديث لا يرضع الا بالرضع لا رضاع بعد الفصال ولا في الحومة
 لا يرضع الا بالرضع لا رضاع بعد الحولين بالاجماع واستحقاق الحولين بالاجماع ١٢ نهاية **له قوله** وعليه اى على الاستحقاق يحمل النص المقيد بحولين في
 الكتاب يمين قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حولين كالمين بدليل قوله لبيده فان ارادوا خلاصا من نراضه فان ذكر حرمت الفاد مطلقا بالراضى ولو كان الرضاع
 بعده حراما لم ينعق به لانه لا اثر للراضى في ازالة الحرم شرعا ١٢ عتايه

له قوله ولا يتزوجها ولا يتزوج امراخته من النسب اذا علم قبل المدة لا يجزم الرضاع الا في بداية من ابي حنيفة رضى وحمل من قبل الحولين او قبل ثلثين شهرا عن ابي حنيفة ثم رضعت امرأته قيل ان يحض عليها مدة
 الرضاع لتنعق به التحريم في حال الرضعة ولا يرضع الا بالرضع ١٢ عتايه **له قوله** من الرضاع ما يباح للنسب بالرضاع وانما يتبع بالارضع مثل ان يكون للرجل ارضع من الرضاع دلها من النسب وجازان
 يتعلق بالارضع ان يكون للرضع من النسب دلها من الرضاعة وجازان يتبع بها جميعا مثل ان يجتمع العت والعتبة الاجنبيا على ثمرى المرأة اجنبية وللعتبة ١١ اخرى من الرضاع ١٢ عتايه
له قوله ولا يجوز ذلك من النسب لان اخف ابناء من النسب ان كانت من جنس بنته او من جنس ابنته من كان من ابي حنيفة والرضع بالرضع ولم يوجبه المنة في الرضاع حتى
 لو لم يوجد بعد هذه المنة في النسب بان كانت امره مشتركة بين اثنين فارتدت بولده فادعيها حتى يشهد النسب منها ومثل منها بنت من امرأة اخرى جاز لكل واحد من الحولين ان
 يتزوج بنت شريكه وان كان كل من الحولين تزوجا بانث ابنه من النسب ١٢ الهداد **له قوله** لما روينا اشارة الى قول عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
 ١٢ عتايه **له قوله** لا سقاط الوفا من ميلة الابن لسقطه كانت حراما على الابنة وما حرمة عليه ابن الرضاع نشأ بها بالحديث المشهور هو قوله عليه السلام يحرم من الرضاع
 المحدث ١٢ عتايه **له قوله** ولبن الفحل من باب امتانة الشئ الى سبيل ان سبب اللبن انما هو الفعل ١٢ عتايه **له قوله** وهو ان انا ذكرتها على ابي ليس
 المراد لبن الفحل وهو ان ينزل اللبن فارضع مية لان بارضاعا لا يتنعق التحريم بالا جماع ١٢ الهداد

الدرية في تزويج احاديث الهداية

حديث لامرءاء بعد الفصال الطبراني في الصغير من حديث علي بلفظ لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد حلم واخرجه عبد الرزاق وايسر
 عدى من وجه اخر عن علي وهو ضعيف وفي الباب عن جابر اخرجه ابو داود الطيالسي باسناد واه ١٢

فكذا بالرضاع وقوله عليه السلام لعائشة رضی الله عنها ليلى عليك افلم فانه عمك من الرضاعة ولانه سبب لنزول اللبن منها ايضا فاليه في موضع الحرمة احتياطاً ويجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه من الرضاعة لانه يجوز ان يتزوج باخت اخيه من النسب وذلك مثل الاخ من الاب اذا كانت له اخت من امه تجاز اخيه من ابية ان يتزوجها وكل صبيين اجتماعاً على ثدى امرأة واحدة لم يجز لاحدهما ان يتزوج بالاخرى هذا هو الاصل لان امهما واحدة فما اخ واخت ولا يتزوج المُرْضِعَةُ احدًا من ولد التي ارضعت لانه اخوها ولا وليد ولد هالانه ولدا اخيهما ولا يتزوج الصبي المُرْضِعُ اخت زوج المُرْضِعَةِ لانهما عمته من الرضاعة واذا اختلط اللبن بالماء واللبن هو الغالب تعلق به التحريم وان غلب الماء لم يتعلق به التحريم خلا للشاقي هو يقول انه موجود فيه حقيقة ونحن نقول المغلوب غير موجود حكماً حتى لا يظهر بمقابلة الغالب كما في اليمن وان اختلط بالطعام لم يتعلق به التحريم وان كان اللبن غالباً عند ابي حنيفة وقالوا اذا كان اللبن غالباً يتعلق به التحريم قال قولهم فيما اذا لم تمسه النار حتى لو طبخ بها لا يتعلق به التحريم في قولهم جميعاً ان العبرة للغالب كما في الماء اذا الرغيف في شئ عن حاله ولا في حنيفة ان الطعام اصل واللبن تابع له في حق المقصود فصراً كالمغلوب ولا معتبر بتقاطر اللبن من الطعام عنده هو الصحيح لان التغذية بالطعام اذ هو الاصل وان اختلط بالداء واللبن غالب تعلق به التحريم لان اللبن يبق مقصوداً فيه اذ الداء والتغذية على الوصول واذا اختلط اللبن بلبن الشاة وهو الغالب تعلق به التحريم وان غلب لبن الشاة لم يتعلق به التحريم اعتباراً للغالب كما في الماء واذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم باغلبهما عند ابي يوسف لان الكل صار شيئاً واحداً فيجعل الاقل تابعا لاكثر في بناء الحكم عليه وقال محمد وزفر يتعلق التحريم بهما لان الجنس لا يغلب الجنس فان الشئ لا يصير مستهلكاً في جنسه لا اتحاد المقصود وعن ابي حنيفة في هذا روايتان واصل المسألة في الايمان واذا نزل البكر لبناً فرضعت صبياً تعلق به التحريم لاطلاق النص ولانه سبب النشوة ثبتت به شبهة

له قوله وقول عليه السلام لعائشة انك ترضعني من لبنك قال قلت لابي حنيفة انك ترضعني من لبنك قال قلت لابي حنيفة انك ترضعني من لبنك قال قلت لابي حنيفة انك ترضعني من لبنك قال قلت لابي حنيفة انك ترضعني من لبنك قال قلت لابي حنيفة انك ترضعني من لبنك

قوله لا يرضع من لبنك قال قلت لابي حنيفة انك ترضعني من لبنك قال قلت لابي حنيفة انك ترضعني من لبنك قال قلت لابي حنيفة انك ترضعني من لبنك قال قلت لابي حنيفة انك ترضعني من لبنك

حديث ليلى عليك افلم فانه عمك من الرضاعة متفق عليه من حديث عائشة ١٣٤ - الدراية في تزويج احاديث الهداية

البعضية واذا حلب لبن المرأة بعد موتها فأجر الصبي تعلق به التحريم خلافاً للشافعي وهو يقول الاصل في ثبوت
 الحرمة انها هو المرأة ثم تعدى الى غيرها بواسطتها وبالموت لم يتبق محلاً لها ولهذا لا يوجب وطئها حرمة المصاهرة
 ولتان السبب هو شبهة الجزئية وذلك في اللبن لمعنى الانشاء والانبات وهو قائم باللبن وهذه الحرمة تظهر
 في حق الميتة دفناً وتيمماً أما الجزئية في الوطئ لكونه ملائماً محل الحث وقد زال بالموت فأفتقراً واذا احتقن الصبي
 باللبن لم يتعلق به التحريم وعن محمد انه ثبت الحرمة كما يفسده الصوم ووجه الفرق على الظاهر ان المفسد في
 الصوم اصلاح البدن ويوجد ذلك في الدواء فأما المحرم في الرضا معنى النشو ولا يوجد ذلك في الاحتقان لان الغذاء
 وصوله من الاعلى واذا نزل للرجل لبن فأرضع صبياً لم يتعلق به التحريم لانه ليس بلبن على التحقيق فلا يتعلق به
 النشو والنمو وهذا لان اللبن انما يتصور منه الولادة واذا شرب صبيان من لبن شاة لم يتعلق به التحريم لانه لا يشبه
 بين الادمي والبهاكم والحرمة باعتبارها واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج
 لانه يصير جامعاً بين الام والبنت رضاعاً وذلك حراماً كالجحم بينهما نسباً ثم ان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها لان
 الفرقه جاءت من قبلها قبل الدخول بها وللصغيرة نصف المهر لان الفرقه وقعت لامن جهتها والارتضاع وان كان
 فعلا منها لكن فعلها غير معتبر في اسقاط حقه كما اذا اقتلت مورثها ويرجع به الزوج على الكبيرة ان كانت تعدت به
 الفساد وان لم تتعد فلا شيء عليها وان علمت بان الصغيرة امرأته وعن محمد انه يرجع في الوجهين والصحيح ظاهر الرواية
 لانها وان كذبت ما كان على شرف السقوط وهو نصف المهر وذلك يجري مجرى الاتفاق لكنها مسببة فيه اما الارضاع
 ليس بافساد النكاح وضعاً وانما يثبت ذلك باتفاق الحال اولان فساد النكاح ليس بسبب الارضاع المهرول هو سبب
 لسقوطه لان نصف المهر يجب بطريق المتعة على ما عرف لكن من شرطه ابطال النكاح واذا كانت مسببة يشترط
 فيه التعدى كحفر البئر ثم انما تكون متعدية اذا علمت بالنكاح وقصدت بالارضاع الفساد اما اذا تعدت بالنكاح او

له قوله بعد موتها قبل الموت لانه لو حلب قبل الموت واوجر بعد الموت كان قوله كقولنا في الامه ١٢ عن ابي **له قوله** فاد جربس الوجود الروايات
 يبس في وسط الظم يقال اوجرت ووجرت ١٢ انها يه
له قوله وهو قائم باللبن لان الموت لم يحرم من كونه متقدماً كما لم يبرح محرماً من ذلك والقائمة لم تحرم من ظهور الحرمة فيها بل تظهر في الميتة وفناء تيمماً بان كان لبنة المرصعة التي
 اوجر لبن هذه الميتة فان هذا الزوج فان لبنة الازواج ان يرضع بها الميتة لانه صادر عما بالحيث صادت امه ١٢ عن ابي **له قوله** اما الجزئية الجواب من قوله ولبنه الازواج وطئها
 حرمة المصاهرة ليعتد حرمة المصاهرة بالوطئ انما ثبتت بما تارة لم يمل الحث ثبتت به الجزئية ومحل الحث زوال بالموت فافتقراً ١٢ عن ابي **له قوله** ليس بلبن على التحقيق ثم تيسر
 لبنا القول واذا نزل للرجل لبن لتقوده بصوتة اللبن كما يقال دم السمك من ارض ليس يد على التحقيق تقوده بصوتة الدم ١٢ عن ابي **له قوله** لم يتعلق الذكر في السقوط به الاحتكاك وهي
 ان محمد بن اسمعيل التمارس صاحب الاخبار كان يقول به يثبت حرمة الارضاع فاذا دخل الجبارى في زمن الشيخ ابي طه الكيز وجعل يفتي فقال لا يشخ لا تقتل نكحت هناك
 قال ان يقتل نصيحتي استغنى عن هذه المسئلة ما فتح ثبوت الحرمة نكحتوا فخرجوه من بلادنا ١٢ عن ابي **له قوله** فارضعت الكبيرة تيمم بلبن هذا الزوج او بلبن زوج آخر ما شرت
 طاب البراءة **له قوله** حرمتا على الزوج اما الكبيرة فان رضعتا مبرورة وكذلك الصغيرة ان كان دخل بالكبيرة وان لم يدخل بها جازا تزوج بالصغيرة لانه يرضع بل يدخل بها ١٢ عن ابي **له**
قوله والارضاع الجزل فان قبل العدل المرصعة الانشاع وهي فعلها لم تنصف الفرقه اليها عاب عنه بقوله والارضاع ١٢ عن ابي **له قوله** وان لم تنصف بان قصدت فملكها بها ما ١٢ عن ابي
له قوله يرجع في الوجهين لان من اسلمن المسبب كما اشرع لهذا من فتح باب القصاص والاصطبل واصل تيد الاتق موبيا لعفان على ما عرفت في الاعول وفي البشارة المتدى
 وخير المتدى سواد فكذلك في التسيب ١٢ عن ابي **له قوله** ليس بسبب الازواج غير معنون بالامالات يكون غير متقوم في نفسه آه لانه ليس ملك ميم ولا منصفه على التحقيق
 لانه لا يقد على بيده وبهت وابتهاه واما جوب ملك مژوي يظهر في حق الاستيفاء بل هو بسبب سقوطه لان ما يمتون به ابدل يوت به ابدل ايها فان قيل اذا لم يكن سببا
 لاراضه كيف وجب على الزوج نكاحها عن قولنا ان نصف المهر يجب بطريق المتعة على ما عرفت في باب المهر المتعة يجب بالنكاح ابتداء بقوله تاتي ومضمون لان
 المعقود عليه عاد اليها ما لم يكن من شرط وجوب له وجوب نصف المهر بطريق المتعة ابطال النكاح كانت صاحبة شرط فهي مسببة ١٢ عن ابي **له قوله** كغيره فان الما فر صيب
 لسقوط من سقطت في غير ذلك العرفه الشارع العام بقوله في غير هذا التسيب ويجب الضمان وان كان في ارضه فليس يتعد ظاهراً لانه التسيب ١٢

علمت بالنكاح ولكنها قصدت دفع الجوع والمهلك من الصغيرة دون الافساد لا تكون متعدية لانها ما مورثة بذلك ولو علمت بالنكاح ولم تعلم بالفساد لا تكون متعدية ايضاً وهذا مأثور الجمل لدفع قصد الفساد لدفع الحكم ولا يقبل في الرضاع شهادة النساء منقررات وانما ثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وقال مالك ثبت بشهادة امرأة واحدة اذا كانت موصوفة بالعدالة لان الحرمة حتى من حقوق الشرع فيثبت بخبر الواحد كمن اشترى لحماً فلخبره واحدة انه ذبيحة الجوسى ولنا ان ثبوت الحرمة لا يقبل الفصل عن زوال الملك في باب النكاح ابطال الملك لا يثبت الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين بخلاف الحملان حومة التناول ينفك عن زوال الملك فاعتبر امرأتين والله اعلم

كتاب الطلاق باب طلاق السنة

قال الطلاق على ثلاثة اوجه حسن واحسن وبدعى فالحسن ان يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه ويتركها حتى تنقضى عدتها ان الصحابة كانوا يستحبون ان لا يزيدوا في الطلاق على واحدة حتى تنقضى العدة وان هذا افضل عندهم من ان يطلق الرجل ثلاثاً عند كل طهر واحدة ولانه ابعد من النكاح واقل ضرراً للمرأة واخلاف الاحدى في الكراهة والحسن هو طلاق السنة وهو ان يطلق المدخول بها ثلاثاً في ثلاثة اطهار وقال مالك انه بدعة ولا يباح الا واحدة لان الرهمل في الطلاق هو المحظر والاباحة لمحااجة الخالص قد اندفعت بالواحدة ولنا قوله عليه السلام في حديث ابن عمر عن النبي ان يستقبل الطهر استقبالا فيطلقها

له قوله وهذا الجزء فان قيل الجمل حكم الشرع في دار الاسلام ليس بعد تركه قيل جعل المرأة بفساد النكاح عدداً في حق عدم وجوب الضمان عليها انما يتكلم بقوله وهذا ما اثير الجمل لدفع الفساد لا دفع الجوع وتقريره ان الحكم شرعي وهو وجوب الضمان فيتمتع التقدي والتدري انما يعمل بقصد الفساد لا القصد الى الفساد انما يتحقق عند العلم بالفساد فاذا اتفق قصد الفساد كان اعتبار الجمل لدفع قصد الفساد لا دفع الجوع فان قلت ودفع قصد الفساد يستلزم دفع الحكم كان اعتبار الجمل لدفع الحكم فقلت لزم ذلك من غير خلاف متجبر به **له قوله** منقولات اى من الرجال اجنبيات من ادبها من المدركين واحدة كانت او اكثر **١٣** عاير **له قوله** فافتره واحداً لانه لا يشيئ المسلم ان ياكل ويطلع غيره من البراءة بجرمة العين وطلان الملك فيثبت الحرمة مع بقا الملك ثم لا يثبت الحرمة حينئذ بقا الملك لا يكون الرد منه بالرد ولا ان يجلس الشئ من الباش كذات في ادى تايمين **١٤** عاير **له قوله** لا يقبل الزنا بقا النكاح لا يتصور مع ثبوت الحرمة البودية فاذا المرسل النكاح بخبر الواحد لا يثبت الحرمة **١٥** عاير **له قوله** كتاب الطلاق الزنا لان الطلاق شائراً من النكاح طبعاً اذرة عنه ومعنا ليدقق الوضع الطبع فالطلاق في اللغة عبارة عن رفع العقد في عرف الفقهاء عبارة عن حكم شرعي يرفع العقد النكاحي بالغاظ مغموسة وسبب الحاجة الموجبة الرد فيكون المطلق مطلقاً لثبوت العقد في النكاح او في العدة التي تعلم بها محل الطلاق وعكس زوال الملك عن المل **١٦** عاير **له قوله** باب طلاق السنة وهو كذا وما ذكره الهمداني لان الاشياء تتبين باعدادها **١٧** عاير **له قوله** لان العواير المقتل اخرجه ابن ابي شيبه في مضمون ابراهيم الغنى قال كانوا يستحبون ان يطلقها واحدة ثم يركبها حتى يثبت حينئذ **١٨** عاير **له قوله** وان هذا اللفظ البهزة عطف على ان في قوله لان العواير **١٩** عاير **له قوله** داخل ضرباً للمرأة حيث لا يطول عليها العدة بحال ما لو طلقها اكثر من واحدة فاعادة ربما تطول بان يطلقها ثم يركبها ثم يطلقها **٢٠** عاير **له قوله** ودخلات لامرئ الكرا برك في عدم الكرا برك لم يقبل احد بركامة بخلاف الحسن فان فيه خلقات ماكس **٢١** عاير **له قوله** هو طلاق السنة انما سببه من حق القسم الاول ايضا سببه بل الاول متفق عليه وكان ذلك سنة اوله للرد على مالك **٢٢** عاير **له قوله** المدخول بها انما فيه لان غير المدخول بها لا يتصور في حقها التعريف **٢٣** عاير **له قوله** ما مشير ملا عبد الغفور رحمه الله

له قوله وقد اختلفت بالواحدة از لفظي والسننة العدة جعل التصود **٢٤** عاير **له قوله** وان قوله السلام الخ زواه الدار لظني في سنن من حديثه مطبوع منصور بن عازلة بن عمارة طلق امرأته تطليقة وهي ما نفض ثم اراد ان يتبعها تطليقتين اثنتين عن القريش فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال يا ابن عمرك انك الشقة اخطأت السنة والسنة ان تستقبل الطهر فطلق لكل قرنة في فراجهما فقال اذا هي ظهرت فطلق عند ذلك اذ مك فقلت يا رسول الله ارايت لو طلقتهما ثلاثا كانا كل في ان ارجعهما فقال لا كانت تيمين مك وكانت عمية انتهى **٢٥**

الدرارية في تخريج احاديث الهداية

كتاب الطلاق قوله صلى الله عليه وسلم ان لا يزيدوا في الطلاق على واحدة حتى تنقضى العدة ابن ابي شيبه باسناد صحيح عن ابراهيم كانوا يستحبون ان يطلقها واحدة ثم يتركها حتى تحيض ثلاثاً حيض - قوله قال عليه الصلوة والسلام لا يبين عمر من السنة ان يستقبل الطهر استقبالا فطلقها لكل قرنة تطليقة الدائم قطني والطبراني من حديث ابن عمر في قصة تطليقة امرأته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم السنة ان تستقبل الطهر فطلق لكل قرنة وقال البيهقي في عطاء الخمر اساني في هذه الحديث بزيادات لم يتابع عليها وهو ضعيف **٢٦**

لكل قرء تطليقة ولأن الحكم يدار على دليل الحاجة وهو الاقدام على الطلاق في زمان تجدد الرغبة وهو الطهر
فالحاجة كالمكررة نظراً الى دليلها ثم قيل الاول وان يؤخر الايقاع الى اخر الطهر احترازاً عن تطويل العدة والظاهر
ان يطلقها كما ظهرت لانه لو اُخِّرَ ربما يجامعها ومن قصده التطليق فيستل بالايقاع عقيب الوقاء وطلاق البدعة

ان يطلقها ثالثاً بكلمة واحدة وثلاثاً في طهر واحد فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان عاصياً وقال الشافعي كل طلاق
مباح لانه تصرف مشروع حتى يستفاد به الحكم والمشروعية لا تجامع الحظر بخلاف الطلاق في حالة الحيض لان
الحرم تطويل العدة عليها لا الطلاق ولتان الاصل في الطلاق هو الحظر لما فيه من قطع النكاح الذي تعلقت به

المصالح الدينية والدنيوية والراحة للحاجة الى الخلاص والحاجة الى الجمع بين الثلث وهي في المقرق على اظهار
ثابتة نظراً الى دليلها والحاجة في نفسها باقية فمكن تصوير الدليل عليها والمشروعية في ذاته من حيث انه ازالة
الرق لا تتأق الحظر لمعنى في غيره وهو ما ذكرناه وكذا ايقاع الثنتين في الطهر الواحد بدعة لما قلنا واختلفت

الرواية في الواحدة البائنة قال في الاصل انه اخطأ السنة لانه لا حاجة الى اثبات صفة زائدة في الخلاص وهي البينة
وفي رواية الزيادات انه لا يكره للحاجة الى الخلاص نأجزوا السنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت وسنة في
العدد فالسنة في العدد يستوي فيها المدخول بها وغير المدخول بها وقد ذكرناه السنة والوقت ثبتت والمدخول بها خاصة و

هوان يطلقها في طهر لم يجامعها فيه لان المراعى دليل الحاجة وهو الاقدام على الطلاق في زمان تجدد الرغبة و
هو الطهر الخالي عن الجماع اما زمان الحيض زمان النفرة وبالجماع مرة في الطهر فتفر الرغبة وغير المدخول بها يطلقها
في حالة الطهر والحيض خلافاً لفرقوه وهو يقبسها على المدخول بها ولتان الرغبة في غير المدخول بها صادقة لا تنقل

له قوله ولان الحكم الحاكم ان الحاجة امرين وفي الامر البيِّن يتسام الدليل مقامه والرسيل بيننا
الاقدم على الطلاق في وقت الرتبة وذلك الوقت وقت الطهر وما وقت الحيض فوقت الرتبة عنها فاطلاق برح لتفرغها على الاندماج حصول النكاح ١٣ عبد الله قوله
احترازاً عن تطويل العدة لوجوبها كان يتاخر معها لان هذا العذر ينضم الى ايام العدة وهي ايام الحيض ١٢ عبد الله قوله لانه لو اُخِّرَ الزمان قلت مره تطويل العدة بالتبديل ممتنع
والاستلاء بالوقوع هو يوم والا حرام من العذر الممتنع او من الاحتراز من الحيض وواحد من الحيض وواحد من الطهر معا في ١٢ عبد الله قوله تعرفت مشروع الشرع منه الماخوذ من الشارع
واستدل عليه بترتب اثر شرعي فهو مشروع عليه فان كل ما يترتب عليه اثر شرعي فهو مشروع ودينا ترتيب امر شرعي وهو وقوع الطلاق ١٣ عبد الله قوله يستفاد بهم السداد
لان حال اى يستفاد من الطلاق الحكم ١٣ ب عبد الله قوله بثلاث الطلاق المبرج سوا وهو ان الطلاق ماله الحيض غير مشروع مع اذ ترتب عليه حكم شرعي وتجواب ان الطلاق
مشروع والمهر فعل لان لم هو تطويل العدة وفيه ان القول بوجوه فعل دارا الظنين عيظاً طاهر ١٢ عبد الله قوله في مال الحيض بثلاث ما لو طهرت في طهرها مسا في مال لا يلودى الى
تلبس امر العدة عليها لا لا يدرى انها هل فقتت بوضع الحمل او هل فقتت بالارادة كذا في الكافي ١٤ عبد الله قوله هو المحظور لان من قطع النكاح الذي تعلقت به الملامدة
من تعيين العز من الزنا المحرم لجميع الاديان والدنيوية من المسكن والا ازدواج والكنسب والولان وكل ما يولدك فينبغي ان لا يجوز وقوعه في الشرع الا بالبراع لعمامة الى التسلسل ما
تقدم ولا حاجة الى الجمع بين الثلث فان قيل وكالما جاء في الجمع بين الثلث كذلك كما جاء في الفرق على الابدان عاب بقلوبهم الى الحاجة في الفرق على الابدان ثابتة
نظراً الى دليلها وهو الاقدام على الطلاق في زمان تجدد الرغبة وهو الطهر كما تقدم والحكم يدار على دليل الحاجة فلو كانا مبرجاً من السداد كان قيل دليل الحاجة انما تقام مقام الابدان فيصور وجوبها
وبيننا لا يتصور لان الحاجة الى التسلسل من عبادة النكاح في الابدان في ذلك الوقت مع ارتفاع النكاح بالاول غير متصور ما يجب بقوله الحاجة في نفسها باقية فينبغي لاستمرار النكاح
سيئة الاطلاق في ذمة اللسان فيحتاج الازواج الى السكن والتعاكس من ضرورة عن عروم من قول فخر الاسلام عليه السلام في نكاح النكاح في نفسه كما تبين من النكاح فتم
توزون اذ اربابا نفس قوله تعالى الطلاق مرتان فانه يدل على انه مفروق ويجوز ان يراد قوله عليه السلام لابن عمر رضي الله عنهما ان يستقبل الطهر استقبالات الحديث ١٣ من ايه
له قوله باقية اى مكنته البقاء وانما قال ذلك اذ جرد الدليل والعلة لا يستلزم تجوز المدلول ما لم يكن المدلول ممن الوقوع ١٢ عبد الله قوله اخطأ السنة اى جماد
السنة وحفظ لانه ان يقول برهنة انه بدعة ١٣ عبد الله قوله رواية الزيادات قال الزائرس فينبغي ان يقول في زيادات الزيادات لان جماد كذا السنة في الا زيادات
فيحصل اذ وقع سهوان الكاتب او يحتمل ان اذ اتاها كذلك لان زيادات الزيادات من تنمة الزيادات ١٣ ب عبد الله قوله في طهر لانه لا بد من قيود آخر بان يقال يطلقها في طهر لم
يجامعها فيه ولم يطلقها في حال الحيض التي عليه ١٢ الهاد ٢٦

له قوله في زمان تجدد الرغبة الراوي بتجدد الرغبة مع شئ نفس الرغبة وتجدد ١٣ عبد الله قوله عن الجماع وعن الطلاق لا تتفرغ الحاجة بالطلاق الا بالظن
الحاجة الى ان في التجدد والمان ولم يوجب ١٣ الهاد ٢٦

بالحيض مالم يحصل مقصودة منها وفي المدخول بها تتعد بالظهر **قال** واذا كانت المرأة لا تحيض من صغرها وكبرها فإردان يطلقها ثلاثا السنة طلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها أخرى لان الشهر في حقها قائم مقام الحيض **قال** الله تعالى واللائئ ينس من الحيض الى ان قال واللائئ لم يحضن والاقامة في الحيض خاصة يقدر بالاستبراء في حقها بالشهر وهو بالحيض لا بالطهر ثمان كان الطلاق في اول الشهر يثبت بالشهر وبالاهلة وان كان في وسطه فيأبى ايامه في حق التفريق وفي حق العدة كذلك عند ابى حنيفة وعندهما يكلل الاول بالاخير والمتوسطان بالاهلة وهي مسألة الاجارات **قال** ويجوز ان يطلقها ولا يفصل بين وطيها وطلقها بزمان **وقال** زفر بن يوسف بينها بشهر لقيامه مقام الحيض لان بالجماع تفتقر الرغبة وانما يتعد بزمان وهو الشهر ولنا انه لا يتوهم الحبل فيها والكراهية في ذوات الحيض باعتبار ان عند ذلك يشبهه وجه العدة والرغبة وان كانت تفتقر من الوجه الذي ذكر لكن نكثرت من وجه اخر لانه يرغب في وطئ غير معلق فزارع مؤن الولد فكان الزمان زمان الرغبة فصار كزمان الحبل وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع لانه لا يؤدي الى اشتباه وجه العدة و زمان الحبل زمان الرغبة في الوطئ لكونه غير معلق او فيها لمكان ولذمها فلا يقل الرغبة بالجماع و يطلقها السنة ثلاثا يفصل بين كل تطليقتين بشهر عند ابى حنيفة وابى يوسف **وقال** محمد لا يطلقها السنة الا واحدة لان الاصل في الطلاق الحظر وقد لله الشرع بالتفريق على فصول العدة والشهر في حق الحامل ليس من فصولها فصار كالممتدة طهرها ولمه ان الاباحة لعلة الحاجة والشهر دليلها كما في حق الائمة والصغيرة وهذا لانه زمان تجدد الرغبة على ما عليه الجملة السلية **وهي** علماء وديلا بخلاف الممتدة طهرها لان العلم في حقها انما هو الطهر وهو مرجو فيها في كل زمان ولا يرجح مع الحبل واذا اطلق الرجل امرأته في حالة الحيض وقهر الطلاق لان النبي عنه لمعنى في غيره وهو ما ذكرنا فلا يعدم مشروعيته ويستحب

الشهر لا يباران بعض اجزاء الحيض لان الكل حيض فدام الاحتياح الى ذلك الامتناع بل هو محل من وجدا وحصل الكل ايضا الزمان ان يكون الطلاق فيه بدعة وليس كذلك **قوله** ان اشتغال والى ينس من الحيض من سائرها ان يتم تعدد شهرين ثلثة اشهر والى لم يحض يعني ان اشكل عليك مال ازعدادا بين الطالقين فلهن هذا وقوله والى لم يحضن مبتدأ خبره مخدوف اى والى لم يحضن فحدثن ثلثة اشهر **قوله** والاقامة الجواب سوال ما سأل السؤال ان اتي اشهر اشهر باثباتها المباركة حسب اية الشافعية لا باعتبار انها حيض فلا يثبت المدعى اتي اشهر اياما وما سأل الجواب ان اشهر اشهر بالاشهر ليس الا بالاشهر اياما **قوله** في الايام الما بين النكاح والاشهر من العدة **قوله** يدى سالت قال صاحب البردية في الاجارات ثم ان كان العقد بين ميل الهلال فشهر السنة كلها بالايام وان كان في اثنا الشهر فانكل بالايام عز بن ابي حنيفة وهو رواية عن ابى يوسف و قد صح وهو رواية عن ابى يوسف الاول بالايام والى بالايام **قوله** ان يطلقها امرأة لا تحيض من صغرها وكبرها **قوله** بقائه الجارية اذا لم يدان من الفصل بين الوطئ والطلاق بالحيض واقام مقام الحيض الشهر عد الغفوري **قوله** يشبهه وجه العدة وغيره اقرار بان في الكسفات وجه العدة متنفذة باعتبار تسكين المناسبات والاشهر من العدة لا يزوج زوج آخر على حسب ما سأل من اقتدار العدة فلا اشبهت الامرا لا تقطع عهد العدة ولكن من امره **قوله** فصار كزمان الحيض من طلاق الحامل بانه يتعقب الجماع لا لا يؤدي الى ينس وجه العدة ولا زمان لفترة لا يتم معلق لكونه بطيه غير معلق لعمول الحيض **قوله** اذنها علق على الوطئ لانه الرغبة في المرأة لانها عادت ام دله وهذا زاد المحبة وزيادة المحبة تفضي الى الوطئ **قوله** وتعدو الشرع بالتفريق على فصول العدة يعني قوله تعالى لا تطوقون عهدتهن قال ابن عباس لانه لما ردهن ففي ذوات الاقرار فرق على العدة في الائمة والصغيرة على الاشهر لانه في حقهن كالزنا في حق ذوات الحيض والنسب من الحامل ليس من فصول العدة لانه مدة الحمل وان طالت فهو طهر واحد حقيقة وكلما اتت ان اقتضت العدة لا تتصل به فصار الحمة لها وان اشهر اشهرها واصلها يتفرق الخطاقت فبه **قوله** في الحيض من فصول العدة لان مدة الحمل وان طالت فهو طهر واحد حقيقة وكلما اتت ان اقتضت العدة لا تتصل به فصار الحمة لها وان اشهر اشهرها واصلها يتفرق الخطاقت فبه **قوله** في الحيض من فصول العدة لان مدة الحمل وان طالت فهو طهر واحد حقيقة وكلما اتت ان اقتضت العدة لا تتصل به فصار الحمة لها وان اشهر اشهرها واصلها يتفرق الخطاقت فبه **قوله** في الحيض من فصول العدة لان مدة الحمل وان طالت فهو طهر واحد حقيقة وكلما اتت ان اقتضت العدة لا تتصل به فصار الحمة لها وان اشهر اشهرها واصلها يتفرق الخطاقت فبه **قوله** في الحيض من فصول العدة لان مدة الحمل وان طالت فهو طهر واحد حقيقة وكلما اتت ان اقتضت العدة لا تتصل به فصار الحمة لها وان اشهر اشهرها واصلها يتفرق الخطاقت فبه **قوله** في الحيض من فصول العدة لان مدة الحمل وان طالت فهو طهر واحد حقيقة وكلما اتت ان اقتضت العدة لا تتصل به فصار الحمة لها وان اشهر اشهرها واصلها يتفرق الخطاقت فبه

له ان يراجعها لبقوله عليه السلام لعمر بن الخطاب في راجعها وقد طلقها في حالة الحيض وهذا يفيد وقوعه والحث
 على الرجعة ثم الاستصحاب قول بعض المشايخ والاصح انه واجب عملاً بحقيقة الامر ورفعاً للمعصية بالقد الممكّن
 برفع اثره وهي العدة وفعالصر تطويل العدة **قال** فاذا طهرت وحاضت ثم طهرت فان شاء طلقها وان شاء لم يسلمها

قال وهكذا ذكر في الاصل وذكر الطحاوي انه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة الاولى قال ابو الحسن الكرخي ما ذكر
 الطحاوي قول ابى حنيفة وما ذكر في الاصل قولهما ووجه المذكور في الاصل ان السنة ان يفصل بين كل طلاقين

بحيضة والفصل ههنا بعض الحيضة فتكفل بالثانية ولا تجزئ فتكامل واذا تكاملت الحيضة الثانية فالطهر
 الذي يليه زمان السنة فامكن تطليقها على وجه السنة وجه القول الاخر ان الطلاق قد انعدم بالمراجعة فصلاً
 كانه لم يطلقها في الحيض فيسن تطليقها في الطهر الذي يليه ومن قال لامرأته وهي من ذوات الحيض وقد دخل

بها انت طالق ثلث السنة ولا نية له في طالق عند كل طهر تطليقة لان الامر فيه للوقت ووقت السنة طهر اجماع فيه
 وان نوى ان تقع الثلث الساعة او عند رأس كل شهر واحدة فهو على ما نوى سواء كانت في حالة الحيض او في حالة
 الطهر وقال زفر لا تصح نية الجمع لانه بدعة وهي ضد السنة ولنا انه محتمل لفظه لانه سني ووقوعاً من حيث ان

وقوعه بالسنة لا يبقا فلم يتأوله مطلق كلامه ويتنظيمه عند نيته وان كانت أئمة او من ذوات الاشهر وقعت
 الساعة واحدة وبعد شهر اخرى وبعد شهر اخرى لان الشهر في حقها دليل الحاجة كالطهر في حق ذوات الاقراء

على ما بينا وان نوى ان يقع الثلث الساعة وقعن عندنا لما قلنا بخلاف ما اذا قال انت طالق السنة ولم ينص
 على الثلث حيث لا تصح نية الجمع فيه لان نية الثلث انما صحبت فيه من حيث ان الامر فيه للوقت فيفيد تعميم الوقت من ضرورته

تعميم الواقع فيه فاذا نوى الجمع بطل تعميم الوقت فلا تصح نية الثلث **فصل** ويقع طلاق كل زوج اذا كان اقلاً
 من الزوجين

له قوله قول بعض المشايخ ووجه ادسن الاطلاق استصحاب نيمت اليربعة ان الرجعة حتى لو اذ وجب على الانسان نيسا هو
 حق ١٢ نساء **له قوله** والوجه الاول في الرجعة ان الرجعة لا تكون الا في طهر ولو طهرت في الحيض لم ينعى ان يرجع
 نفساً ولا ميم دفعاً كان المناسب ان يرجع اثره الى العدة وذلك ان اثره في طهرت في الحيض لم ينعى ان يرجع
 ظلتها واهية قبل الباع وبذلك على ان الطهر الذي يقع فيه الطلاق هو الطهر الذي بعد حيضه اخرى لا الطهر بعد حيضه
 الواقع فيها الطلاق ١٢ نساء **له قوله** وقد دخل بها لانه لوقال غير الدخول به انت طالق ثلث السنة يقع في المال واحدة سواء كانت مائة او اربعة او اربعة وعشرون
 المربع في حق غير الدخول بها لا يتصور الا على هذا الوجه ١٢ نساء في ما البعد ورجع الله تعالى

له قوله لو تعدد ذلك لان القياد من السنة الطلاق الذي في مقابلة العدة واذا اتياد من ذلك قياد اول الوقت ولان حمل الام على الحمل تكلف بحسب المعنى ١٢
له قوله حمل نطفه في حاله جرموا لما اذا احتمال مرجوح وحين معوية حمل على ما هو المتبادر وما اذا فسد معروض جانب الفضة لئلا يلغوا ١٢ عمده **له قوله** بالسنة
 اي بالحيض او بطلاق ثابت عند اهل السنة فيكون الامر ١٢ حمل انا طلقنا لا يقع عند اهل السنة او بالحيض فخلات للروض فانهم يتكلمون لا يقع الثلث
 ١٢ عمده **له قوله** ومن ذوات الاشهر عطف الاسم على الاسم وان كان يجوز بحسب الوقت والوقت اذ يقال جاز في زيادته لان الحمل ينعى الواو ١٢
 قوله على ما بينا اشارة الى ما ذكر قبل ووجه قولنا ان الشهر في حقها تام مقام الحيض ١٢ **له قوله** ومن ضرورية تعميم الواقع في كل وقت
 فنكرد المظروف واذا نوى اهل طهرت في وقتها تام مقام الحيض ١٢ **له قوله** ومن ضرورية تعميم الواقع في كل وقت فنكرد المظروف واذا نوى اهل طهرت في وقتها تام مقام الحيض ١٢
 فيصح نية ١٢ نساء **له قوله** فعل ما ذكر في الطلاق السنة لان الاصل في شرعية الطلاق طلاق السنة وذكر ايضا ما قبل من طلاق البتة تحقيقاً للمقابلة لا اصله
 في بيان انواع الطلاق التي تقع اولاً تقع ويملك بكل العدة وما يملك ١٢ نساء **له قوله** قولنا ان كان ما قلنا المراد بالاعاقل من يرتب على عقلا اثره لولا قوة التمييز فخرج
 العام ١٢ عمده

الدراية في توجيه احاديث الهداية

قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في راجعها وكان قد طلقها في حالة الحيض متفق عليه من حديث ابن عمر مطولاً ١٢
 له واللفظ البخاري قال ابو داود الاحاديث كلها على خلاف هذا يعني انها حسبت عليه تطليقة وقد رواه البخاري مصححاً بذلك ولمسلم نحوه
 لكن لم ينفرد ابو الزبير فقد رواه عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله عن نافع بن ابن عمر قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال ابن عمر
 لا يعتد بذلك اخرجاه محمد بن عبد السلام الخشني عن بنداه عنه واسناده صحيح لكن يجعل قوله لا يعتد بذلك على معنى اذته
 خالفت السنة لا على معنى ان الطلقة لا تحسب جميعاً بين الروايات القوية والله اعلم ١٢ تلخيص ١٢ -

بالغا ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والنائم لقوله عليه السلام كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والمجنون ولا زاهلية
 بالعقل المميز وهما عديم العقل والنائم عديم الاختيار وطلاق المكره واقعه خلافاً للشافعي هو يقول ان الاكره لا يجام
 الاختيار وبه يعتبر التصرف الشرعي بخلاف الهائل لانه مختار في التكلم بالطلاق ولنا انه قصد ايقاع الطلاق في
 منكوته في حال اهليته فلا يعرى عن قضيته دفعا لما جتته اعتبارا بالباطن وهذا لانه عرف الشرع واختار
 هو بها وهذا الآية القصد والاختيار لانه غير ارضى بحكمه وذلك غير محل به كالهائل وطلاق السكران واقعه اختيار
 الكرخي والطي اوى انه لا يقع وهو احد قول الشافعي لان صحة القصد بالعقل وهو زائل العقل فصار كزواله
 بالبخر والداء ولنا انه زال بسبب هو معصية فجعل باقيا حكما جزا له حتى لو شرب فصداً وزال عقله بالصداع
 نقول انه لا يقع طلاقه وطلاق الخرس واقعه بلاشارة لانها صارت معهودة فاقامت مقام العبارة دفعا للحاجة و
 ستأتك وجوه في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى وطلاق الامة ثنتان حرا كان زوجها او عبدا وطلاق الحره ثلثان
 كان زوجها او عبدا وقال الشافعي عدد الطلاق معتبر بحال الرجال عليه السلام الطلاق بالرجال والعدة
 نفلان الخرف وطلاق العريان

له قوله كل طلاق انزلت حديث عريب واماده المصنف في الجربلظ المعنوه عوض المجنون واخرج الترمذي عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كل طلاق جائز الا طلاق المعنوه الغلوب على عقله حتى ذال بذهمه من الاذن حديث عطاء بن يمان وهو ضعيف ذاب الحديث حتى وروى
 ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابن عباس قال لا يجوز طلاق البصير ابي ١٢ تحريمه يظن **له قوله** باخره نافع واخره نافع ما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابن
 قولة وهذا ما جرد في النفس من العقل اختلف المعنوه ١٣ عبد الغفور **له قوله** وطلاق السكران المروان السكران في هذا المقام من له نهاية السكودي ان لا يعرب
 الارض من السماء ١٤ عبد الغفور **له قوله** فصار كذال بالشيخ هذا معنى ما ذهب اليه المتقدمون من ان الاليس معصية ولكن الشاخرين ذبوا الة حرمت من لوكبر
 عز ١٣ ما شئيه عبد الغفور رحم الله تعالى
له قوله بالشيخ بالفتح مغرب برك كرمي درخت خراساني اجواين ست واكر جرتا س بنوا كرج مغرب برك كرمي ميگو بند باشد مگو بنين نيسبت
 در استعمال الجيا: نج اجواين خراساني ست واين برك واكر بنين مرد باب سايمه مي نوشند اطبار وفتها ب ميگو بند بنج از ساله مرعات صاحب رشيدية ١٢ عنيان
له قوله ان لا يقع طلاق لان الصداق ليس من لوازمه ١٣ عبد **له قوله** الطلاق بالرجال قلت عريب مرفوعا رواه ابن ابي شيبة في مصنفه مرفوعا على
 ابن عباس رواه الطبراني في معجم مرفوعا على ابن مسعود ١٤ **له قوله** بالرجال ولا يخفى ان المتبادر من اصله ان المتبادر يكون ما حملت مراتب الطلاق فتقادت بتقدير
 الرجال ولم يرد من ايقاع الطلاق والا كان للرجال بدل بالرجال كما لا يخفى على المتدرب في التراكي ١٥ عبد

الدراية في تخریج احاديث الهداية

حديث كل طلاق واقعه الاطلاق الصبي والمجنون لم اجده وانما روى ابن ابي شيبة عن ابن عباس موقوفا لا يجوز طلاق الصبي واخرجه
 عن علي باسناد صحيح كل طلاق جائز الاطلاق المعنوه وروى هذا مرفوعا عن ابي هريرة اخبره الترمذي وفي اسناد عطاء بن عجلان
 وهو متروك وروى عبد الرزاق من وجه اخر عن علي لا يجوز طلاق حتى يحتلم وفي الباب عن عائشة مرفوعا الاطلاق وكا
 عتاق في اغلاق اخرجه ابو داود وصححه الحاكم وفي المطاوع ابن عمرو وابن الزبير اتهما قالا في الاكراه ليس يطلق وروى البيهقي عن عمران
 مرد طلاق المكره ولا بن ابي شيبة عن ابن عباس ليس للمكره طلاق واخرجه عن علي وعمرو ابن الزبير وعمر بن عبد العزيز والحسن وعطاء و
 الضحاك ويعارضه ما روى العقيلي عن صفوان ابن عمران الطائي ان رجلا كان نائما فقامت امرأته فاخذت سكيناً فجلست على صدره
 فقالت لتطلقني ثلاثاً اولاً ذبحتك فطلقها ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال لا تقول في الطلاق واخرجه من وجه
 اخر عن صفوان الطائي عن رجلا من الصحابة ان رجلاً كان نائماً قال البخاري صفوان في طلاق المكره منكر الحديث وروى عبد الرزاق
 عن ابن عمر انه طلق المكره وعن الشعبي والنخعي وابي قلاية والزهرى وقاتدة انهم اجامروا واخرجه ابن ابي شيبة عن الثلاثة
 الاولين وابن المسيب وفصل اخرجه ابن ابي شيبة ان عمرا جاز طلاق السكران بشهادة نسوة واخرجه عن عطاء ومجاهد وابن سيرين
 والحسن وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار والنخعي والشعبي والزهرى قالوا لا يجوز طلاقه وعن الحكم ان كان في سكر
 من الله فليس طلاقه بشيء وان كان من الشيطان فطلاقه جائز وعن عثمان انه كان لا يجوز طلاق السكران
 وعن جابر بن زيد وعكرمة وطاوس نحوه ١٦

حديث الطلاق بالرجال والعدة بالنسبة لواجده مرفوعاً واخرجه ابن ابي شيبة عن ابن عباس باسناد صحيح واخرجه الطبراني عن ابن
 مسعود موقوفا واخرجه عبد الرزاق موقوفا ايضاً على عثمان بن عفان ومزيد بن ثابت وابن عباس وروى عبد الرزاق والطبراني عن اقر
 سلمة ان غلاماً طلق امرأة له حره تطليقتين فقد حرمت عليه وعدة الحره ثلث حيض والامة حيضتان اخرجه مالك عن نافع
 عنه
 له وخرج البخاري في تعليقاته عن علي وروى ايضاً عن عثمان انه قال ليس لمجنون ولا
 لسكران طلاق ١٧ فتم القدير له اخرجه الحاكم من طريق محمد بن عبيد بن ابي صالح وقال علي شرط مسلم قال الذهبي كذا ومحمد لم
 يحتج به مسلم وقال ابو حاتم ضعيف واخرجه ايضاً من طريق نعم بن حماد قال الذهبي نعيم صاحب متكبير ١٨

العدد به فيكون تصاعلي التفسير ولنا انه نعت فردحتي قيل للمثني طالقان ولثلث طواق فلا يحتمل العدد لانه
 ضده وذكر الطالق ذكر الطلاق هو صفة للمرأة لا لطلاق هو تطبيق والعدد الذي يقترن به نعت لمصدر
 محذوف ومعناه طلاقا فلانك قولك اعطيتته جزيلاً ولو قال انت الطلاق او انت طالق الطلاق
 او انت طالق طلاقاً فان لم تكن له نية او نوى واحدة او اثنتين فهي واحدة رجعية وان نوى ثلثاً فثلث ووقوع
 الطلاق باللفظة الثانية والثالثة ظاهر لانه لو ذكر النعت وحده يقع به الطلاق فاذا ذكره وذكر المصدر معه وانيزيد
 وكادة اولى واما وقوعه باللفظة الاولى فلان المصدر يذكر ويراد به الاسم يقال رجل عدل اي عادل فصار بمنزلة
 قوله انت طالق وعلى هذا الوقال انت طالق يقع الطلاق به ايضاً ولا يحتاج فيه الى النية ويكون رجعيماً ببناءه
 صحيح الطلاق لغلبة الاستعمال فيه وتصح نية الثلث لان المصدر يحتمل العموم والكثرة لانه اسم جنس فيعتبر
 يسائر اسماء الاجناس فتتناول الادنى مع احتمال الكل ولا تصح نية الثلثين فيها خلافاً لفرقوه يقول ان الثلثين
 بعض الثلث فلما صح نية الثلث صح نية بعضها ضرورة ونحن نقول نية الثلث انما صححت لكونها جنسياً حتى
 لو كانت المرأة تصح نية الثلثين باعتبار معنى الجنسية اما الثلثان في حق الحرة عدداً واللفظ لا يحتمل العدد وهذا
 لان معنى التوحيد مرعياً في الفاظ الوحدان وذلك بالفردية والجنسية والشئ بعزل منهما ولو قال انت طالق الطلاق
 وقال اردت بقولي طالق واحدة ويقولى الطلاق اخرى يصدق لان كل واحد منهما صالح للايقاع فكانه قال انت طالق
 وطاق فقطم رجعتان اذا كانت مَدْخُولاً بها واذا اضاف الطلاق الى جملة ما الى ما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق لانه
 اضيف الى محله وذلك مثل ان يقول انت طالق لان التاء ضمير المرأة او يقول رقبتيك طالق او عنقك طالق او ارسلك
 طالق او روحك او بدنك او جسديك او فرجك او وجهك لانه يعبر بها عن جميع البدن اهما الجسد والبدن فظاهر و
 اما حقيقة تسمية ادرية نادراً كما هو مذكور في

له قوله فلا يحتمل العدد ولا يصلح دليلاً على نفي ارادة الثلث بقول انت طالق لما سيأتي ان الثلث في حق
 الحرة والثلثين في حق الارث كل الجنس وكل الجنس فلو اعدت حتى صحمت نية الثلث من طلق نفسك ١٢ البهادر **قوله** لا يطلق الا اذا احتمل التعدد واما
 هو الطلاق الذي هو فعل الزوج وهو التطلق وانه غير مذكور بل هو ثابت مقتضى والثابت بالاقتضاء لا يثبتل البية لا يثبت لميلق فيها وادار تجميع الكلام والنية مانع في اللفظ واما
 الطلاق الذي هو صفة المرأة يعني الاطلاق فهو لا يحتمل التعدد لان الطلاق انما يكون عن التيد ولا يقيد في المرأة الا اذا حذفتا يتصور فيه الاطلاق واحده بهذا البناء في نطقت فان
 المذكور في التطبيق الذي هو فعل الزوج وانه يحتمل التعدد ١٢ البهادر **قوله** فصار بمنزلة التجميع قولنا انت الطلاق اما بارادة الاسم من المصدر اي انت طالق واما بحدت
 المشاف اي ذات طلاق واذا نوى الثلث حمل على الشئ في تجميعنا لوني والاشغل الاول انما هو زاهر من المنفذ ١٢ البهادر **قوله** وعلى هذا الوقال الا اى جعل
 المصدر بمعنى الثلث كما في صورة المعرف يقع في صورة المكررا لان التجمع ١٢ عيده **قوله** فتتناول المثلث نعم ولكن المصدر الذي هو صفة الزوج بمعنى التطبيق لا المصدر
 الذي هو صفة المرأة المذكور في انت الطلاق محققاً لا مضافاً فيحتمل في العموم كيف دلوح نية جنسنا يصح في قولنا انت طالق ايضاً لانه اذا ذكر الطلاق الذي هو صفة المرأة ١٢ البهادر **قوله**
 قوله صح نية بعضها لان صحيح ارادة الكل وهو صفة صديق الجنس وهو موجود بالنسبة الى الثلثين ١٢ ماضية ملاعبه الغفور رحمة الله تعالى .

قوله ذلك بالضرورة ان النية في حق الحرة عدداً واللفظ لا يحتمل العدد وهذا لان معنى التوحيد مرعياً في الفاظ الوحدان وذلك بالفردية والجنسية والشئ بعزل منهما ولو قال انت طالق الطلاق وقال اردت بقولي طالق واحدة ويقولى الطلاق اخرى يصدق لان كل واحد منهما صالح للايقاع فكانه قال انت طالق وطاق فقطم رجعتان اذا كانت مَدْخُولاً بها واذا اضاف الطلاق الى جملة ما الى ما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق لانه اضيف الى محله وذلك مثل ان يقول انت طالق لان التاء ضمير المرأة او يقول رقبتيك طالق او عنقك طالق او ارسلك طالق او روحك او بدنك او جسديك او فرجك او وجهك لانه يعبر بها عن جميع البدن اهما الجسد والبدن فظاهر و اما حقيقة تسمية ادرية نادراً كما هو مذكور في

له قوله فلا يحتمل العدد ولا يصلح دليلاً على نفي ارادة الثلث بقول انت طالق لما سيأتي ان الثلث في حق الحرة والثلثين في حق الارث كل الجنس وكل الجنس فلو اعدت حتى صحمت نية الثلث من طلق نفسك ١٢ البهادر **قوله** لا يطلق الا اذا احتمل التعدد واما هو الطلاق الذي هو فعل الزوج وهو التطلق وانه غير مذكور بل هو ثابت مقتضى والثابت بالاقتضاء لا يثبتل البية لا يثبت لميلق فيها وادار تجميع الكلام والنية مانع في اللفظ واما الطلاق الذي هو صفة المرأة يعني الاطلاق فهو لا يحتمل التعدد لان الطلاق انما يكون عن التيد ولا يقيد في المرأة الا اذا حذفتا يتصور فيه الاطلاق واحده بهذا البناء في نطقت فان المذكور في التطبيق الذي هو فعل الزوج وانه يحتمل التعدد لان الطلاق انما يكون عن التيد ولا يقيد في المرأة الا اذا حذفتا يتصور فيه الاطلاق واحده بهذا البناء في نطقت فان المشاف اي ذات طلاق واذا نوى الثلث حمل على الشئ في تجميعنا لوني والاشغل الاول انما هو زاهر من المنفذ ١٢ البهادر **قوله** وعلى هذا الوقال الا اى جعل المصدر بمعنى الثلث كما في صورة المعرف يقع في صورة المكررا لان التجمع ١٢ عيده **قوله** فتتناول المثلث نعم ولكن المصدر الذي هو صفة الزوج بمعنى التطبيق لا المصدر الذي هو صفة المرأة المذكور في انت الطلاق محققاً لا مضافاً فيحتمل في العموم كيف دلوح نية جنسنا يصح في قولنا انت طالق ايضاً لانه اذا ذكر الطلاق الذي هو صفة المرأة ١٢ البهادر **قوله** قوله صح نية بعضها لان صحيح ارادة الكل وهو صفة صديق الجنس وهو موجود بالنسبة الى الثلثين ١٢ ماضية ملاعبه الغفور رحمة الله تعالى .

قوله ذلك بالضرورة ان النية في حق الحرة عدداً واللفظ لا يحتمل العدد وهذا لان معنى التوحيد مرعياً في الفاظ الوحدان وذلك بالفردية والجنسية والشئ بعزل منهما ولو قال انت طالق الطلاق وقال اردت بقولي طالق واحدة ويقولى الطلاق اخرى يصدق لان كل واحد منهما صالح للايقاع فكانه قال انت طالق وطاق فقطم رجعتان اذا كانت مَدْخُولاً بها واذا اضاف الطلاق الى جملة ما الى ما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق لانه اضيف الى محله وذلك مثل ان يقول انت طالق لان التاء ضمير المرأة او يقول رقبتيك طالق او عنقك طالق او ارسلك طالق او روحك او بدنك او جسديك او فرجك او وجهك لانه يعبر بها عن جميع البدن اهما الجسد والبدن فظاهر و اما حقيقة تسمية ادرية نادراً كما هو مذكور في

له قوله فلا يحتمل العدد ولا يصلح دليلاً على نفي ارادة الثلث بقول انت طالق لما سيأتي ان الثلث في حق الحرة والثلثين في حق الارث كل الجنس وكل الجنس فلو اعدت حتى صحمت نية الثلث من طلق نفسك ١٢ البهادر **قوله** لا يطلق الا اذا احتمل التعدد واما هو الطلاق الذي هو فعل الزوج وهو التطلق وانه غير مذكور بل هو ثابت مقتضى والثابت بالاقتضاء لا يثبتل البية لا يثبت لميلق فيها وادار تجميع الكلام والنية مانع في اللفظ واما الطلاق الذي هو صفة المرأة يعني الاطلاق فهو لا يحتمل التعدد لان الطلاق انما يكون عن التيد ولا يقيد في المرأة الا اذا حذفتا يتصور فيه الاطلاق واحده بهذا البناء في نطقت فان المذكور في التطبيق الذي هو فعل الزوج وانه يحتمل التعدد لان الطلاق انما يكون عن التيد ولا يقيد في المرأة الا اذا حذفتا يتصور فيه الاطلاق واحده بهذا البناء في نطقت فان المشاف اي ذات طلاق واذا نوى الثلث حمل على الشئ في تجميعنا لوني والاشغل الاول انما هو زاهر من المنفذ ١٢ البهادر **قوله** وعلى هذا الوقال الا اى جعل المصدر بمعنى الثلث كما في صورة المعرف يقع في صورة المكررا لان التجمع ١٢ عيده **قوله** فتتناول المثلث نعم ولكن المصدر الذي هو صفة الزوج بمعنى التطبيق لا المصدر الذي هو صفة المرأة المذكور في انت الطلاق محققاً لا مضافاً فيحتمل في العموم كيف دلوح نية جنسنا يصح في قولنا انت طالق ايضاً لانه اذا ذكر الطلاق الذي هو صفة المرأة ١٢ البهادر **قوله** قوله صح نية بعضها لان صحيح ارادة الكل وهو صفة صديق الجنس وهو موجود بالنسبة الى الثلثين ١٢ ماضية ملاعبه الغفور رحمة الله تعالى .

قوله ذلك بالضرورة ان النية في حق الحرة عدداً واللفظ لا يحتمل العدد وهذا لان معنى التوحيد مرعياً في الفاظ الوحدان وذلك بالفردية والجنسية والشئ بعزل منهما ولو قال انت طالق الطلاق وقال اردت بقولي طالق واحدة ويقولى الطلاق اخرى يصدق لان كل واحد منهما صالح للايقاع فكانه قال انت طالق وطاق فقطم رجعتان اذا كانت مَدْخُولاً بها واذا اضاف الطلاق الى جملة ما الى ما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق لانه اضيف الى محله وذلك مثل ان يقول انت طالق لان التاء ضمير المرأة او يقول رقبتيك طالق او عنقك طالق او ارسلك طالق او روحك او بدنك او جسديك او فرجك او وجهك لانه يعبر بها عن جميع البدن اهما الجسد والبدن فظاهر و اما حقيقة تسمية ادرية نادراً كما هو مذكور في

له قوله فلا يحتمل العدد ولا يصلح دليلاً على نفي ارادة الثلث بقول انت طالق لما سيأتي ان الثلث في حق الحرة والثلثين في حق الارث كل الجنس وكل الجنس فلو اعدت حتى صحمت نية الثلث من طلق نفسك ١٢ البهادر **قوله** لا يطلق الا اذا احتمل التعدد واما هو الطلاق الذي هو فعل الزوج وهو التطلق وانه غير مذكور بل هو ثابت مقتضى والثابت بالاقتضاء لا يثبتل البية لا يثبت لميلق فيها وادار تجميع الكلام والنية مانع في اللفظ واما الطلاق الذي هو صفة المرأة يعني الاطلاق فهو لا يحتمل التعدد لان الطلاق انما يكون عن التيد ولا يقيد في المرأة الا اذا حذفتا يتصور فيه الاطلاق واحده بهذا البناء في نطقت فان المذكور في التطبيق الذي هو فعل الزوج وانه يحتمل التعدد لان الطلاق انما يكون عن التيد ولا يقيد في المرأة الا اذا حذفتا يتصور فيه الاطلاق واحده بهذا البناء في نطقت فان المشاف اي ذات طلاق واذا نوى الثلث حمل على الشئ في تجميعنا لوني والاشغل الاول انما هو زاهر من المنفذ ١٢ البهادر **قوله** وعلى هذا الوقال الا اى جعل المصدر بمعنى الثلث كما في صورة المعرف يقع في صورة المكررا لان التجمع ١٢ عيده **قوله** فتتناول المثلث نعم ولكن المصدر الذي هو صفة الزوج بمعنى التطبيق لا المصدر الذي هو صفة المرأة المذكور في انت الطلاق محققاً لا مضافاً فيحتمل في العموم كيف دلوح نية جنسنا يصح في قولنا انت طالق ايضاً لانه اذا ذكر الطلاق الذي هو صفة المرأة ١٢ البهادر **قوله** قوله صح نية بعضها لان صحيح ارادة الكل وهو صفة صديق الجنس وهو موجود بالنسبة الى الثلثين ١٢ ماضية ملاعبه الغفور رحمة الله تعالى .

قوله ذلك بالضرورة ان النية في حق الحرة عدداً واللفظ لا يحتمل العدد وهذا لان معنى التوحيد مرعياً في الفاظ الوحدان وذلك بالفردية والجنسية والشئ بعزل منهما ولو قال انت طالق الطلاق وقال اردت بقولي طالق واحدة ويقولى الطلاق اخرى يصدق لان كل واحد منهما صالح للايقاع فكانه قال انت طالق وطاق فقطم رجعتان اذا كانت مَدْخُولاً بها واذا اضاف الطلاق الى جملة ما الى ما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق لانه اضيف الى محله وذلك مثل ان يقول انت طالق لان التاء ضمير المرأة او يقول رقبتيك طالق او عنقك طالق او ارسلك طالق او روحك او بدنك او جسديك او فرجك او وجهك لانه يعبر بها عن جميع البدن اهما الجسد والبدن فظاهر و اما حقيقة تسمية ادرية نادراً كما هو مذكور في

كذا غيرها قال الله تعالى فخير برقة وقال فظلت اعناقهم وقال عليه السلام لعن الله الفروج على السروج ويقال
 فلان رأس القوم ووجه العرب وهلك روجه بمعنى نفسه ومن هذا القبيل الدم في رواية يقال دمه هدر ودمه
 النفس وهو ظاهر وكذلك ان طلق جزء شاعرا مثل ان يقول نصفك او ثلثك طالق لان الجزء الشائع على سائر
 التصرفات كالبيع وغيرها فكذا يكون على الطلاق الا انه لا يتجزى في حق الطلاق فيثبت في الكل ضرورة ولو قال يدك
 طالق او رجلك طالق لم يقع الطلاق وقال زفر الشافعي يقع وكذا الخلاف في كل جزء معين لا يعبر به عن جميع
 البدن لهما انه جزء متمتع بعقد النكاح وما هذا حاله يكون على الحكم النكاح فيكون على الطلاق فيثبت الحكم
 فيه قضية للاضافة ثم يسرى الى الكل كما في الجزء الشائع بخلاف ما اذا اضيف اليه النكاح لان التعدي متمنع
 اذ المحرمة في سائر الاجزاء تغلب الحل في هذا الجزء وفي الطلاق الامر على القلب ولنا انه اضاف الطلاق الى
 غير محله فيلغو كما اذا اضافة الى ريقها وظفرها وهذا ان عمل الطلاق ما يكون فيه القيد لانه يمتنع عن رفع القيد
 لا يقيد في اليد ولهذا لا تصح اضافة النكاح اليه بخلاف الجزء الشائع لانه عمل للنكاح عندنا حتى تصح اضافته اليه
 فكذا يكون على الطلاق واختلفا في الظهر والبطن والظهار لانه لا يعبر بهما عن جميع البدن وان طلقها
 نصف تطليقة او ثلث تطليقة كانت طالقا تطليقة واحدة لان الطلاق لا يتجزى وذكر بعض ما لا يتجزى كذا

نصف تطليقة او ثلث تطليقة كانت طالقا تطليقة واحدة لان الطلاق لا يتجزى وذكر بعض ما لا يتجزى كذا
 الكل وكذا الجواب في كل جزء سواء لم يباين ولو قال لها انت طالق ثلثة اضاف تطليقتين فهي طالق ثلثة لان نصف
 التطليقتين تطليقة فاذا جمع بين ثلثة انصاف تكون ثلث تطليقات ضرورة ولو قال انت طالق ثلثة انصاف
 تطليقة قيل يقع تطليقتان لانها طلقة ونصف فتكامل وقيل يقع ثلث تطليقات لان كل نصف يتكامل في نفسها
 فيصير ثلثا ولو قال انت طالق من واحدة الى ثنتين او مابين واحدة الى ثنتين فهي واحدة وان قال من واحدة
 قوله فظلت اعناقهم لهما فاضين ولم يرد الاعتاق بينهما حيث لم يزل مانعة ١٢ اعنابه ٢٤ قوله لعن الله الفروج على السروج قلت غرهب مبادواخرج ابن عرى في الكلام عن
 ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ذات الفروج ان يركبن السروج ١٢ است ٣٣ قوله فلان رأس القوم زيادة تفسير لم يخلف في معناه الحقيقي ولكن سلم فتشبه في
 اللامع فيمكن من باب استعمال الجزء في الكل او جعل القوم بمنزلة البدن وذلك الشخص بمنزلة رأسه ١٣ عهد ٣٤ قوله في رواية وهي رواية كتاب الكفاة فانه لو كفل بدم انسان يبيع و
 اشار في كتاب العتاق ان اضافة الطلاق الى المملوك لا يبيح فانه لو قال ذلك حر لا يبيح وانما قال من هذا القبيل لان القودى لم يذكر هذا ١٣ است ٣٥ قوله ودمه هدر اي لا يرتب عليه
 قصاص ولا يذبح ليقال يجوز ان يراد معناه الحقيقي لا تقول يبيح في العنق فيما لم يكن هناك دم كما قيل بالخنق ١٢ عهد ٣٦ قوله عمل الخ والمرفزة ان الجزء الشائع في حكم الكل لثلاثهما
 وجودهما ١٢ عهد الغفور ٣٧ قوله ولو قال يدك الخ لا يقال يقال على اليد ذلك ويراد نفسه لانا نقول لانا نقول الاستاذ مجازي كما في كسبت ايدهم او مجاز بالخنق اي صاحب اليد
 ١٣ عهد ٣٨ قوله لم يقع الطلاق لان لا يبرهن عن جميع البدن حتى لو عبر باليد من الثابت عند قولهم يقع الطلاق بالانسان ابراه ١٤ عهد ٣٩ قوله يكون حكم النكاح وهو الاستمتاع فيكون
 على الطلاق اي كقران الطلاق والنكاح انا ليصدق ان آثاره ١٣ عهد ٤٠ قوله قضية لا مانعة اي مقضى لاضافة الطلاق اليه ١٣ عهد ٤١
 قوله تغلب لان الحرمة في اكثر الاجزاء وفيه ان لو ذكر اكثر الاجزاء كان يشيخه ان يبيح النكاح ١٣ عهد ٤٢ قوله الامر على القلب لان جزء واحد اصابه اماراد الشان في حال
 وهي الصبي المسائل والحرام غلب الحلال ١٣ عهد ٤٣ قوله ولا يقيد في اليد على القيد في المخرج وذلك القيد مثل عدم الفروج وغيره من الاحكام ١٣ عهد ٤٤ قوله كذا
 الكل ميانة الكلام العاقل عن النكاح وتطبيقا للحرم على البيع واعمالا للدليل بالقدرة الممكنة لان اذا اتام الدليل على بعض وهو لا يتجزى فلو كان على ابطال الدليل ١٣ العهد ا
 ٤٥ قوله حتى لو طلق ثلثا وهو ظاهر ولو عدل ذكره لم يقابل له لانه حتى يبرأ ١٣ عهد ٤٦ قوله لا يباين طلقة ونصف لان كل نصف تطليقة تطليقة فكان ثلث انصاف تطليقات
 طلقة ونصف فكانت طلقة ونصف ١٣ العهد ا
 ٤٧ قوله او مابين واحدة الى ثنتين او مابين واحد الى ثنتين فيمنع من ثلث يكون هذا اللفظ مفيدا لانه الاول ليسه والتا يربك اللفظ ١٣ العهد الغفور

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث لعن الله الفروج على السروج ثم اجداه والمصنف استدله به على الفرجه عن الاعضاء التي يعبر بها عن جملة الشخص كالوجه
 والذي وجدناه من حديث ابن عباس مرفعه هي ذوات الفروج ان يركبن السروج اخيرة ابن عدى باسناد ضعيف وليس في لفظه
 المقصود ١٢

الى ثلث او مابين واحدة الى ثلث فهي ثنتان وهذا عند ابى حنيفة وقال في الاولى هي ثنتان وفي الثانية ثلث وقال
 زفر في الاولى لا يقع شئ وفي الثانية تقع واحدة وهو القياس لان الغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية كما لو
 قال بعث منك من هذا الحائط الى هذا الحائط وجه قولها وهو الاستحسان ان مثل هذا الكلام متى ذكر في العرف
 يراد به الكل كما تقول لغيرك خذ من مالي من درهم الى مائة ولا بي حنيفة ان المراد به الاكثرون من الاقل والاقل
 من الاكثر فانهم يقولون ستي من ستين الى سبعين ومابين ستين الى سبعين ويريدون به ما ذكرناه و
 ارادة الكل فيما طريقه طريق الاياحة كما ذكرنا او الاصل في الطلاق هو المحظر ثم الغاية الاولى لا بد ان تكون موجودة
 لترتب عليها الثانية وجودها بوقوعها بخلاف البيع لان الغاية فيه موجودة قبل البيع ولو نوى واحدة يد يتزديت
 لاقتضاء لانه محتمل كلامه لكنه خلاف الظاهر ولو قال انت طالق واحدة في ثنتين ونوى الضرب والحساب اولم تكن
 له نية في واحدة وقال زفر تقع ثنتان لعرف الحساب وهو قول حسن بن زياد ولنا ان عمل الضرب في تكثير الاجزاء
 لافي زيادة المضروب وتكثير اجزاء التطبيق لا يوجب تعددا فان نوى واحدة وثنيتن فهي ثلث لانه يحتمل فان
 حرف الواو الجمع والظرف يجمع الى المضروف ولو كانت غير مدخول بها يقع واحدا كما في قوله واحدة وثنيتن وان
 نوى واحدة مع ثنتين يقع الثلث لان كلمة في تأتي بمعنى مع كما في قوله تعالى فادخل في عبادي اى مع عبادي
 ولو نوى الظرف يقع واحدة لان الطلاق لا يصلح ظرفا فيلغو ذكر الثاني ولو قال اثنتين في اثنتين ونوى الضرب و
 الحساب فهي ثنتان وعند زفر ثلث لان قضيتها ان يكون اربعا لكن لا مزيد للطلاق على الثلث وعندنا الاعتبا للمذكور
 الاول على ما بيناه ولو قال انت طالق من ههنا الى الشام فهي واحدة يملك الرجعة وقال زفر هي بائنة لانه وصف

له قوله وقال زفر

الم قال فراسلام ان اصحبه هو الذي ج فرس على باب الرشد قال ما تقول فبين قال لا امراته انت طالق مابين واحدة الى ثلث قال تطلق واحدة لان كلتاه مابين لا تتناول المدين
 فتعلم ما تقول في الرجل قبل له كس فقال مابين ستين الى سبعين ويكون ابن تسعة فغير زفر ١١ عاير ٢٤ قوله لان الغاية اى الغائتين جميعا يمين مدخل من والى ١٣ عبد الغفور
 ٣٥ قوله كما تقول الجزان القائمة الكلا لا تثبت بالجزئي الا ان على العمل بالتفصيل ١٣ عبد الغفور ٣٦ قوله ان المراد به الاكثر من الاقل الجزا استعمال التفضيل من والام غير
 صحيح لان يتكلف بتقدير اكثر في ظاهر الاستدلال بحث اذ هو لا يجزى فيما قال من واحدة الى ثنتين اذ ليس هناك اكثر من الاقل ١٣ عبد ٣٥ قوله الاكثر من الاقل منته انه اذا كان
 بينهما عددا في قول من واحدة الى ثلث وقوله من ستين الى سبعين والاقل من الاكثر منته اذا لم يكن بينهما ذلك كما في قول من واحدة الى ثنتين وعلى هذا الاصح ساقط ١٢ عاير ١١
 ٤٦ قوله ما ذكرناه اى الاكثر من الاقل يمين الستين الاقل من الاكثر اى السبعين يمين ما بيننا ١٢ ٤٦ قوله لترتب الجزا اذ وقع الثانية ولا تانية قبل الاولى فلهذه العزوة قلت
 الغاية الاولى ولا ضرورة في الغاية الثانية لان ايقاع الثانية يصح بلا ايقاع الاول فانها تارة بالقياس كذا في الا ١٢ ٤٦ قوله ولو نوى المولى في قول من واحدة الى ثنتين او مابين واحدة
 الى ثنتين واشياها واحدة صدق ديانة لا يدخل ككلام لاقتضاء لا دخلات الظاهر لاذ كان مثل هذا الكلام يراد به الاكثر من الاقل والاقل من الاكثر ١٢ عاير ١٩ قوله نوى واحدة
 فان قيل وجب ان يستعار كل في معنى مع كما في قوله انت طالق في دخولك الدار لصيا نة الكلام من الالعاب فتح الله علينا اسم الله تعالى نوى نوى من الكلام على الالفراد من عمل المحظور ولا يلزم
 المحظور قولنا في دخولك الدار ليس فيها نة الكلام الخبير الذي يواشئ من التعلين ١١ ٤٧ ٤٦ قوله صرف الحساب وبذا العلم هو المتبادر وليه ما يقال في المقادير مثل عشرة اذ عرف في
 عشرة اذ عرف ١٣ عاير ٤٦ قوله على الضرب يمين فليس لطلول وعرض امان في الموسومات يمين بالطلول وعرض وعق يكون ليمان بكنزة المضروب ١٣ ٤٦ قوله في تكثير
 الاجزاء اصلان اقل العودين بجزى بعد اجزاء الاكثر فاذا قيل مثلا واحد في اثنتين كان اليا هو الواحد بجزى بجزى يمين اى نصفين وكل منهما واحد اعتباريا واذا قيل واحد في عشرة كان معناه
 ان الواحد بجزى بعشرة اجزاء كل جزء منها واحد اعتباريا ١٣ عاير ٤٦ قوله لافي زيادة المضروب اذ حصل من الضرب الزيادة لزم من ضرب درهم في مائة العت درهم ثم نعم يلزم تصوره
 والتصور لا يستلزم الوجود ١٣ عاير ٤٦ قوله اجزاء التطبيق كما لو قال انت طالق طلقة ونفسها وربعها وثلثها لم ينع الواحدة ١٣ ٤٦ قوله يوجب ليس المراد من المقارنة
 بل الجمعية في الحكم والمطوف يقارن المطوف لوزع مقارنته جمعية فكان لفظه في مقارنته يمين الواو ١٣ عاير ٤٦ قوله منع الثلث سوا كانت مدخولا بها ولا بد ان احد العددين
 لا يصلح ظرفا لآخر من الظروف من الميزة فاستعمل ١٣ عاير ٤٦ قوله مع قال صاحب الكشاف ليس بهتاسف يمين مع اولها كان كذلك لا قيل ودخلت يمين بل يمين على
 المقيدة اى او على في جملة عبادي ١٣ ٤٦ قوله على ما بيناه من ان عمل الضرب في اكثر الاجزاء لافي زيادة المضروب ١٣ عاير ٤٦ قوله اى الشام قال الازاري اى الشام يسكنون
 الجزيرة اسم لبلد فقلت ليس كذلك بل هو اسم لبلد يقع بلاد كثيرة واعلمها دمشق ١٣ ٤٦ قوله لانه ضعف الطلاق بالطلول يترجم اذ لو قال طاق طويل يكون رجعا عنه
 فاقاب بعضهم بان المقصود من تلك العبارة ليس الطول فقط بل الطول والعرض فكذلك اذا وطسنا تاملنا يوجب الكسنة الواقعة من ههنا الى الشام ولا يلزم من وقوع الطلاق بوصف الطول
 والعرض وقوعه بوصف الطول ١٣ عاير

الطلاق بالطول قلنا لا بل وصفه بالقصر لانه متى وقع وقع في الامكان كلها ولو قال انت طالق بمكة او في مكة ففي

طالق في الحال في كل البلاد وكذلك لو قال انت طالق في الدار لان الطلاق لا يتخصص بمكان دون مكان ان

عنى به اذا تيتت مكة يصدق ديانة لا قضاء لانه نوى الاظهار وهو خلاف الظاهر ولو قال انت طالق اذا دخلت مكة

لم تطلق حتى تدخل مكة لانه علقه بالدخول ولو قال في دخولك الدار يتعلق بالفعل لمقارنة بين الشروط والظرف

فحمل عليه عند تعذر الظرفية فصل في اضافة الطلاق الى الزمان ولو قال انت طالق غدا او وقع عليها الطلاق بطول

الاجر لانه وصفها بالطلاق في جميع الغد وذلك بوقوعه في اول جزء منه ولو نوى به اخر النهار صدق ديانة لا قضاء

لان الله نوى التخصيص في العموم وهو محتمل وكان محالفا للظاهر ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم فإنه

يؤخذ باول الوقتين الذي تقوّه به فيقع في الاول في اليوم وفي الثاني في الغد لانه لما قال اليوم كان تبيخرا والمخبر

لا يحتمل الاضافة ولو قال غدا كان اضافة والمضاف لا يتجزأ فيه من ابطال الاضافة فلغا اللفظ الثاني والفصلين

ولو قال انت طالق في غد وقال نويت اخر النهار ديتن في القضاء عند ابي حنيفة وقال لا يدين في القضاء خاصة

لانه وصفها بالطلاق في جميع الغد فصار بمنزلة قوله غدا على ما بينا ولهذا يقع في اول جزء منه عند عدم النية

وهذا لان حذف في واتبائه سواء لانه ظرف في الحالين ولا في حنيفة لانه نوى حقيقة كلامه لان كلمة في للظرف و

الظرفية لا تقتضى الاستيعاب وتعين الجزء الاول ضرورة عدم المزاحم فاذا عين اخر النهار كان التعين القصدى

اولى بالاعتبار من الضروري بخلاف قوله غدا لانه يقتضى الاستيعاب حيث وصفها بهذه الصفة مضافا الى جميع

الغد نظيرة اذا قال والله لا صوم من عمري ونظير الاول والله لا صوم من عمري وعلى هذا الدهر وفي الدهر ولو قال

انت طالق امس وقد تزوجها اليوم لم يقع شيء لانه استندة الى حالة معهودة منافية لما لكية الطلاق فيلغو كما

اذا قال انت طالق قبل ان اخلق ولانه يمكن تصحيحه اخبارا عن عدم النكاح او عن كونها مطلقة بتطبيق غيره

من الازواج ولو تزوجها اول من امس وقع الساعة لانه ما استندة الى حالة منافية ولا يمكن تصحيحه اخبارا

ايضا فكان انشاء والانشاء في الماضي انشاء في الحال فيقع الساعة ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك لم يقع

له قوله لا يتخصص بمكان دون مكان فؤوعه في بعض الاجزاء مستلزم لوقوعه في الكل ١٢ عميد

له قوله لمقارنة الزمان اصل هو الظرف والدخول لا يبلغ ان يكون ظرفا والشرط مناسب له فحمل عليه فصار قوله في وجوبك بمن الشرح وتوقف

على الدخول ١٣ ما الهاد ١٤ قوله فحمل الزمان في باب الطلاق اورده في فصول اخر من اضافة الطلاق وتوعد وتبشير ١٥ نهايه ١٦ قوله لانه نوى الاذنية

التخصيص في العموم محتمل كما لو قال لا اكل طعاما ونوس طعاما دون طعاما ١٧ كان في ١٨ قوله فلغا اللفظ الثاني في اعراضه بان لا يجعل فظا لطلاق آخر اجيب بان يستباح الى

تقدير انت طالق والاصل خلافه فلا يصاد اليه في غير موضع الضرورة ١٩ عناه ٢٠ قوله على ما بينا الشارة الى قولنا نوى التخصيص في العموم وهذا محتمل مما لفظا للظاهر ٢١ نهايه

له قوله بخلاف قوله هذا الا لفظه فيه ان الظرفية تثبت فيه لا بلفظ يدل عليها وفي قوله في غد بلفظ يدل عليها فيحمل اللفظ لا ما ثبتت به وذلك استند

الشرح وفيه ان يقتضى ان لا يبلغ نية آخر النهار في قوله هذا في بينه وبين الله تعالى ايضا لان ما ثبتت بدون اللفظ لا يحل اللفظ الا في نية التخصيص في المقضى لادبائه ولا قضاء

لانه ليس بلفظ الهاد ٢٢ قوله الى حاله معهودة الجدة يشك بان المذكور ههنا اما هو امس والامسية لانه في ما لكية الطلاق انما الثاني لها لكونه قبل الزمان وانه غير مكر

٢٣ الهاد ٢٤ قوله ولانه يمكن تصحيحه اخبارا لانه هذا خبره بيمينته وانما جعل النشاء لتقدر جمل خبرا فاذا كان تحقيقه اخبارا لا يجعل النشاء كانه في الكافي ٢٥ ما شيرا الهاد

٢٦ قوله ولا يمكن تصحيحه اخبارا لانه في حق نفسه ولا في حق غيره ٢٧ الهاد

شئى لانه اسنده الى حالة منافية فصار كما اذا قال طلقك وانا صبي وانا ثمة ويصح اخبارا على ما ذكرنا ولو قال انت تطلق
 مالما اطلقك او متى لم اطلقك او متى مالما اطلقك وسكت طلقته لانه اضاف الطلاق الى زمان حال عن التطلق
 وقد وجد حيث سكت وهذه الان كلمة متى ومتى ماصريه في الوقت لانها من ظروف الزمان وكذا كلمة مال الوقت
 قال الله تعالى مادمت حياى وقت الحيوة ولو قال انت طالق ان لم اطلقك لم تطلق حتى يموت لان العهدة لا يستحق
 الابالياس عن الحيوة وهو الشرط كما في قوله ان لم ات البصرة وموتها بمنزلة موته هو الصحيح ولو قال انت طالق
 اذا لم اطلقك او اذا مالما اطلقك لم تطلق حتى يموت عند ابى حنيفة ووقالا تطلق حين سكت لان كلمة اذا الوقت قال
 الله تعالى اذا الشمس كورت وقال قائلهم **شعر** واذا تكون كرهية ادعى لها: واذا جاس الحيس يدعى جندب
 فصار بمنزلة متى ومتى ما ولهذا قال امراته انت طالق اذا اشئت لا يخرج الامر من يدها بالقيام من المجلس كما في
 قوله متى شئت ولاي حنيفة انه يستعمل في الشرط ايضا قال قائلهم **شعر** واستغن ما عنك ربك بالغنى: واذا
 تصبك خصاصة فتجعل: فان اريد به الشرط لم تطلق في الحال وان اريد به الوقت تطلق بالشك و
 الاحتمال بخلاف مسألة المشية لانه على اعتبار انه للوقت لا يخرج الامر من يدها وعلى اعتبار انه للشرط يخرج
 والامر صار في يدها فلا يخرج بالشك والاحتمال وهذه الخلاف فيما اذا الم تكن له نية اما اذا نوى الوقت يقع في
 الحال ولو نوى الشرط يقع في اخر العر ان اللفظ يحتملها ولو قال انت طالق مالما اطلقك انت طالق فربى طالق هذه
 التظليقة معناه قال ذلك موصولا به والقياس ان يقع المضاف فيقعان ان كانت مدخولا بها وهو قول زفر لانه
 وجد زمان لم يطلقها فيه وان قل وهو زمان قوله انت طالق قبل ان يفرغ منها وجه الاستحسان ان زمان المرستنة
 عن اليمين بدلالة الحال لان البرهوا المقصود ولا يمكنه تحقق البر لان يجعل هذا القدر مستثنى واصله مزحلف
 لا يسكن هذه الدار فاشتغل بالثقله من ساعته واخواته على ما ياتيك في الايمان ان شاء الله تعالى ومن قال المرأة

له قوله اربع اخبارا لانه ان لم ينعج وجب ان لا ينعج فحين الوجد انى وهو الصحيح
 احيانا قلت قولنا انت طالق انشاء عرفا اختيار صيغة فاللغاد بالنظر في الاخبار ١٢ الهداية **له** قوله مادمت حيا قال الشرح حكاية عن عيسى وادمانى
 بالصلوة والركاة مادمت حياى مدة ودوامي حياى **اب** **له** قوله الابالياس عن الحيوة وهو في زمان لا يسع غير تمام انت طالق ١٢ عبد **له** قوله وموتها بمنزلة
 موتى يقع الطلاق قبل موتها ايضا هو الصحيح اجزاء عن رواية النوادر فانه قال في النوادر لا يقع الطلاق بموتها لان الزود تاد على الايقاع كما اذا قال ان لم ادخل
 المرافنة طالق يقع الطلاق بموتها ولم يقع بموتها لان بردها يمكن دخول الدار فلا يتحقق الياس فلا ينعج ١٢ نهاية **له** قوله اذا انفس كودت السكوير
 درهم يجبره ن ديراد به حاله منه وهو ذاب منوبه بالقرينة ما بعد ما ينعج قوله واذا انفس كودت ١٢ عبد **له** قوله وقال قائلهم انما اناف القائل الى ضمير العرب
 ليبرضا بها ١٢ عبد **له** قوله واذا تكون من يمين المصنف قائله وقال الكافي ناظر غزوة العيسى وليس ينعج وعزاه سجيور الى رجل من درج وقال البورباش قائله
 بسا ١٢ من مرة اخو جاس من مرة قائله كليب وذكهم ابن العربي ان لم يصل من بنى عيديات قبل الاسلام بحسب ما تاد عام وتحقيق هذا البيت مع بيان لفظة واعزاه ذكره
 في الكتاب الذى صنفه ويسمى بالمقاصد النورية في شرح شواهد الغيبة ١٢ نهاية **له** قوله لا يخرج الامر من يدها ولو كان بمنى ان يخرج الامر من يدها بالقيام عن
 المجلس كما في ١٢ مناه **له** قوله واستغن الاستغناء من الغنى بالقتل والقرى ودرستگاه ما عنك ربك بالغنى متعلق بقوله عنك والاصالة رسيدين والخصاصة
 بالغنى ردوي وقوله تجعل اما بالقيام كما اختاره صاحب التوضيح فالحق الهم الغنى من نفسك بالشرين والكلف الجليل كيبق على احوالك ان س وادكل الجليل وهو التسم للذباب
 تمنعنا ان قال على التادى والما بالجار الممله فهو من التحمل اى احتمال المشية كذا في العرائح ١٢ قوله ان لم ات البصرة والاحتمال لان الطلاق
 غير واقع وما هو غير واقع لا يقع بالشك لان الثابت باليقين لا يرتفع بالشك بخلاف مسألة المشية فان امرها فوض اليها ثبت التوفيق قطعا لفا لشك لا يردول ١٢ عبد الغفور
له قوله لا يخرج الامر من يدها بالقيام عن المجلس لان جرح توكيد وموتها ويولا يبطل بالقيام وعلى اعتبار انه للشرط يخرج بالقيام عن المجلس لان جرح توكيد مطلقا عن
 الوقت والحلق يتقيد بالمجلس والامر صار بيدها فلا يخرج بالشك ١٢ طاه الهداية ودرهم الشرح تعالى
له قوله موصولا بلا لانه اذا قال ذلك مضمولا وقتا قيا واداستحسانا لاد وجرالان الحسا عن السطين ١٢ عناه **له** قوله واخواته وبى نحو قوله لا ينعج بهذا النوب وهو
 لا يسر ادلا ربك هذه الامة وهو اكلها فنزعه في الحال وتزل منها لا ينعج وان كان الياس الثقيل والركوب الثقيل لوجوه وقت اشتغالها بالزعة ١٢ نهاية

لتنوع البيوتنة على ما مر والواقع بها بائن **فصل** في الطلاق قبل الدخول واذا طلق الرجل امرأته ثلثا قبل الدخول
بها وقعن عليها لان الواقع مصدر محذوف لان معناه طلاقا ثلثنا على ما بيناه فلم يكن قوله انت طالق ايقاعا على

حدوة فيقعن جملة فان فرق الطلاق بانت بالاولى ولم تقع الثانية والثالثة وذلك مثل ان يقول انت طالق
طالق طالق لان كل واحد ايقاع على حدوة اذ لم يذكر في الخبر كلامه ما يغير مصدره حتى يتوقف عليه فتقع الاول
في الحال تصادفها الثانية وهي مبانة وكذا اذا قال لها انت طالق واحدة واحدة وقعت واحدة كما ذكرنا انها

بانت بالاولى ولو قال لها انت طالق واحدة قامت قبل قوله واحدة كان باطلا لانه قرن الوصف بالعدد فكان
الواقع هو العدد فاذا ماتت قبل ذكر العدد فات المحل قبل الايقاع فبطل وكذا اذا قال انت طالق ثنتين او ثلثا لها
بيننا وهذه تجانس ما قبلها من حيث المعنى ولو قال انت طالق واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة وقعت واحدة

والاصل انه متى ذكر شيئين وادخل بينهما حرف الظرف ان قرنها بهاء الكناية كان صفة للمذكور اخر اقوله جاء في زيد
قبله عمر وان لم يقربها بهاء الكناية كانت صفة للمذكور ولا اقوله جاء في زيد قبل عمر وايقاع الطلاق والماضي
ايقاع في الحال لان الاستاد ليس في وسعه فالقبلية في قوله انت طالق واحدة قبل واحدة صفة للاولى فتبين
بالاولى فلا تقع الثانية والبعدي في قوله بعدها واحدة صفة للخيرة فحصلت الابانة بالاولى ولو قال انت طالق

واحدة قبلها واحدة تقع ثنتان لان القبلية صفة للثانية لاتصالها بحرف الكناية فاقضى ايقاعها في الماضي وايقاع الاول في الحال
ان ايقاع في الماضي ايقاع في الحال ايضا فتقتربان فتقعان وكذا اذا قال انت طالق واحدة بعد واحدة تقع ثنتان
لان البعدية صفة للاولى فاقضى ايقاع الواحدة في الحال وايقاع الاخرى قبل هذه فتقتربان ولو قال انت طالق واحدة

مع واحدة او معها واحدة تقع ثنتان لان كلمة مع القران عن ابي يوسف في قوله معها واحدة تقع واحدة لان الكناية تقتضي سبق
المكني عنه للحالة وفي المدخول بها تقع ثنتان في الوجوه كلها لقيام المحلية بعد وقوع الاولى ولو قال لها ان دخلت الدار
فانت طالق واحدة واحدة فدخلت وقعت عليها واحدة عند ابي حنيفة وولا تقع ثنتان ولو قال لها انت طالق

له قوله ما مر اشار به الى قوله ليس مصدره وقع واحدة بانته اذ لم يكن له ان يرد او يوشى الشئين اما اذا اوى الثلث ثلث ١٣ به قوله
فصل في الما كان النكاح لا يدخل كان الطلاق بعده على الاصل لان حصول عزم الشئ بعد وجوده وقيل بالعروض تقدم ما بالاصل على ما بالعروض ١٤ **له قوله** لان الواقع الم

وذلك لان العدد واقرن بالكلام ان هو التصور بالنظر فلا يجزئ اللفظ الكلاما قبل النكاح ١٥ **له قوله** مصدره محذوف عن المصدر الذي يستعمله في ذلك
انما ذكره بناروا يقول من يقول ان قولك انت طالق ما مل بنفسه يقع والمرأة غير مدخولة فيلزم ذلك الثلث لانها بانت لا في مرة فقال لا بل الواقع ذكر العدد اذا كان العدد مقرونا بقوله انت
طالق ١٦ **له قوله** ايقاع على صفة وذلك لان الاولى مل الكلام على اننا سيس دون التاكيد احاطة على ما في القواعد من قوله تعالى .

له قوله كان ما طحا اي لا يقع شئ تجلت ما اذا مات الرجل بعد قولك انت طالق قبل قرينة شئ طالق واصلان الزوج ومن لغة الطلاق بذكر العدد فيما اذا ماتت المرأة فكان العامل هو العدد
وذكر العدد بعد موتها فاذا مات الرجل فلنقع الطلاق بهننا يتصل بذكر العدد فتقول انت طالق وهو ما بنفسه يقع ١٧ **له قوله** لان قرن الوصف الاول لا يتصل
انت لما وقع مستقل في تعلقه واحدة تجيب ان تقع واحدة لاننا نقول انت طالق انما يفيد ذلك اذا لم يتبين فاما اذا بين بقوله طلاقا واما اذا لم يقع بالبين لا بلين لا يتصل ان
قوله واحدة ليس مستورا وانما يستعمل الكلام انما كانا مستورا لاننا نقول لا سلم الحصر ١٨ **له قوله** وبه تجانس اي به المسائل الثلث وهي قوله انت طالق واحدة
فانت تبين قوله واحدة وكذا لو ماتت قبل قولك ثنتين او ماتت قبل قولك ثلثا او في ما قبلها وهو قوله ولذا طلق امرأته ثلثا قبل الدخول بهن بيت الدرسيل وهو ان الواقع لهما جميعا
ذكر العدد لا ذكر الوصف وعده الا ان الحكم اختلف بينهما لان ذكر العدد الذي هو الواقع في به المسائل صادف المرأة وهي مبيضة فلم يقع الطلاق بذكر الوصف فنفسه بل بالعدد وفيها
تبين صادف المرأة العدد هي مكرهه فوقع الثلث تكون الواقع بوجهه فكان الاستبراء الصريحين للعدد لا الوصف ١٩ **له قوله** وايقاع الطلاق في الإحصاء ان وقع
الطلاق في الماضي وليس ذلك في مسرفنا لانه لا يرد وقوع الطلاق في الحال سلا بل هو كلامه ٢٠ **له قوله** تستحق سبع المكني عند قولك انت طالق
منه الذكر في الوجوه ٢١ **له قوله** ما مر اشار به الى قوله ليس مصدره وقع واحدة بانته اذ لم يكن له ان يرد او يوشى الشئين اما اذا اوى الثلث ثلث ١٣ به قوله

فصل في الما كان النكاح لا يدخل كان الطلاق بعده على الاصل لان حصول عزم الشئ بعد وجوده وقيل بالعروض تقدم ما بالاصل على ما بالعروض ١٤ **له قوله** لان الواقع الم

واحدة وواحدة ان دخلت الدار فدخلت طلقت ثنتين بالاجماع لهان حرف الواو والجمع المطلق فتعلقن جملة كما
 اذا نفض على التنتين او اخر الشرط وله ان الجمع المطلق يحتمل القران والترتيب فاعلى اعتبار الاول تقع ثنتان وعلى اعتبار
 الثانى لا تقع الواحدة كما اذ ايجز هذه اللفظة فلا يقع الزائد على الواحدة بالشك بخلاف ما اذا اخر الشرط لانه مغير
 صدر الكلام فيتوقف الاول عليه فيقعن جملة ولا مغير فيما اذا قدم الشرط فلم يتوقف ولو عطف بحرف الفاء فهو على هذا
 الخلاف فيما ذكر الكرخي وذكر الفقيه ابو الليث انه يقع واحدة بالاتفاق لان الفاء للتعقيب وهو الاصح وماما الضرب الثانى
 وهو الكليات لا يقع بها الطلاق الابالنية او بدلالة الحال لانها غير موضوعة للطلاق بل تحتمله وغيره فلا بد من التعيين
 او دلالتهم قال وهي على ضربين منها ثلثة الفاظ يقع بها طلاق رجعى ولا تقع بها الواحدة وهي قوله اعتدى استبرأ
 رجلك وانت واحدة اما الاولى فلانها تحتمل الاعتداء عن النكاح وتحتمل اعتداء نعم الله تعالى فان نوى الاول تعيين نية
 فيقتضى طلاقا سابقا والطلاق يعقب الرجعة واما الثانية فلانها تستعمل بمعنى الاعتداء لانه تصير بمها هو المقصود
 منه فكان بمنزلة وتحتمل الاستبراء ليطبقها واما الثالثة فلانها تحتمل ان تكون نعتا لمصدر محذوف ومعناه تطلقه
 واحدة فاذا نواه جعل كانه قاله والطلاق يعقب الرجعة وتحتمل غيره وهو ان تكون واحدة عنده وعند قومه لما احتملت
 هذه الالفاظ الطلاق وغيره يحتاج فيه الى النية ولا يقع الواحدة لان قوله انت طالق فيها مقتضى او مضم ولو
 كان مظهر الاتقع بها الواحدة فاذا كان مضمرا اولى وفي قوله واحدة ان صار المصدر مذكورا لكن التخصيص على الواحد
 ينافى نية الثلث ولا معتبر باعراب الواحدة عند عامة المشائخ وهو الصحيح لان العوار لا يميزون بين وجوه الاعراب
 قال وبيقة الكليات اذا نوى بها الطلاق كانت واحدة بائنة وان نوى ثلثا كان ثلثا وان نوى ثنتين كانت واحدة
 بائنة وهذا مثل قوله انت بائن وثبته وخرامه وجبلك على غاربك والحقى باهلك وخليتة وبرية ووهبتك

له قوله بهان حوت المني ان الواو المني المطلق وتفظت بين الازمة فيجب بينها فحقن جملة ووزن ملة كما اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلث لان الجمع لو ادى الجمع بالجمع لم يفظ
 الجمع كما لو اخر الشرط فان تاخره لا يغير موجب الكلام ١٢ اعبار **له** قوله بلع المطلق اى من غير تعرض للترتيب والقران فيثبت ما هو موجب كلامه فتعلقن جملة ١٣ اله سر اورد
له قوله كما اذا جازع المني كما لا يغير من وجود الشرط كما لا يغير من وجود الشرط فمما فى مقدم الشرط تعلق التاى بواسطة الاول فنزل عند وجود الشرط كذلك بخلاف صورة تاخر
 الشرط فان الجموع المقدم ملحق بالشرط ابتداء ١٢ اعبار **له** قوله فيذا ذكر الكرخي فان جعل العطف بالواو والفاء سوار فان حوت العطف بجملها كلاما واحدا فعلقا كانه صورة الواو
 سوارا قدم الشرط واخره ما خلفا قال ١٢ اعبار **له** قوله وهو الاصح لان الفاء تدل على ترتيب الجمع ١٢ اعبار **له** قوله ولما العزب الشاى فى الزكوى ان ايقاع الطلاق
 الطلاق على من بين مزرع وكما يفرغ من بيان انواع العزج ثم شرع بهنا فى بيان انواع الكناية وانا قد ذكر العزج لما ان الاصل فى الكلام هو العزج اذا الكلام وضع لانها م
 والقيام الكلام فى العزج واما الكناية فيها ضرب تصور حتى ذهب اثرها في يد بها الشبهات من الحدود ١٢ نهاية **له** قوله وهو الكليات المتكناية ما استر الماورى وكلما ان لا يجيب
 العمل بالنية لوما يقوم مقامه من دلالة الحال ١٢ اعبار **له** قوله لانها غير موضوعة للنسب ان يقول انها غير ظاهرة فى الطلاق اذ بما يكون اللفظ موضوعا للطلاق
 ولم يكن عامرا مع اذ كناية ويراى كون اللفظ ما خلفا من اذ مزرع ١٢ اعبار **له** قوله او دلالاتى دلالة التعيين كالغضب وعند مذاكرة الطلاق وان لم تبين فى الواقع ١٢
 اعبار **له** قوله فيفتى الانسان الامر بالاعتدال بغير طلاق فيخرج طلاقه من تقدير الطلاق سابقا ١٢ اعبار **له** قوله لا تعرض بها بالمقصود من لان المقصود
 من الاعتداء استبرأه يحصل لزود آخر ١٢ اعبار **له** قوله وتحتمل الاستبراء عن البيض ليطبقه تطبيقه سنة ١٢ اعبار **له** قوله مقتضى وكون الاول من قبيل مقتضى
 بحيث وهو انما يقع فى المدخول بها اذها اعتدالها فى غير المدخول بها فالتابع فلان يعرف الاعتدال الى الطلاق بطريق الجواز لان الطلاق سبب الاعتداء ولا يخفى ان ذاك مبنى على
 اذ يحتمل الطلاق على السبب فى الجملة كما يقال فى رعيها النيت ١٢ اعبار **له** قوله ان صار المصدران للوصل بغير الواو ١٢ اعبار
له قوله ينا فى الزبير ان الواو كما يكون حقيقيا يكون اعتبارا وادها من اعادة جموع الطلقات الثلث من الطلاق ١٢ اعبار **له** قوله ولا معتبر باعراب الواحدة
 عند ما من الشاى بين سوارا قال انت واحدة بالنسب او ارباى او بالسكون وقوله وهو الصحيح احتراز عن قول بعض الشاى ان يقع الطلاق اذا نصب الواحدة وان لم يتوكلون
 صفة المطلقة لما اذ رعاها فلا يقع وان نوى وانها هى تكون صفة وان سكن فهو محتاج الى النية والصحيح ان الكل سوار ١٢ اعبار **له** قوله لا يميزون فى النواص يميزون فالناس
 ان لا يقع بالرجع منهم ١٢ اعبار **له** قوله وبقية الكليات يعنى ان الكليات المشهورة ثلثت منها يقع بها الطلاق الرجعى وما عداهما يقع بها البائى والام يقع القول بان
 ما عداهما الثلثة يقع به البائى لولا لا يسهل عليه ١٢ اعبار **له** قوله وجمادى انما يقع به البائى لان الرجعى لم يكن من ١٢ اعبار **له** قوله جيك على غاربك الغارب
 بين كونه وانا نيتك ال اذ ارباى ارسال ال ارباى بجماله ١٢ اعبار **له** قوله وخليتة اى من السكاك اذ شئ آخر وكذا البرية ١٢ اعبار

مع الإيهام ولو قال اختارى نفسك فقالت اخترت تقم واحدة بأئمة لان كلامه مفسر وكلامها خروج جوابا له فيتضمن
عادته وكذا لو قال اختارى اختياراً فقالت اخترت لان الهاء في الاختيار تبي عن الاتحاد والانفراد واختيارها لنفسها
هو الذي يتحد مرة ويتعداخرى فصار مفسرا من جانبه ولو قال اختارى فقالت اخترت نفسى يقع الطلاق اذا نوى

الزوج لان كلامه مفسر وما نواه الزوج من محتملات كلامه ولو قال اختارى فقالت انا اختارت نفسى فمى طالق والقياس
ان لا تطلق لان هذا مجرد وعدا ويحتمل فصار كما اذا قال لها طلقى نفسك فقالت انا طلقى نفسى وجه الاستحسان
حديث عائشة رضي الله عنها فانها قالت لابل اختار الله ورسوله واعتبره النبي عليه السلام جوايا منها ولان هذه
الصيغة حقيقة في الحال وتجزؤ في الاستقبال كما في كلمة الشهادة واداء الشهادة بخلاف قولها اطلق نفسى لانه تعد رحمله
على الحال لانه ليس بحكاية عن حالة قائمة ولا كذلك قولها انا اختارت نفسى لانه حكاية عن حالة قائمة هو اختيارها

نفسها ولو قال لها اختارى اختارى فقالت اخترت الاولى والوسطى والاخيرة طلقت ثلثا في قول ابي حنيفة ولا
يحتاج الى نية الزوج وقال تطلق واحدة وانما يحتاج الى نية الزوج لدلالة التكرار عليه اذا الاختيار في حق الطلاق هو
الذي يتكرر لهما ان ذكر الاولى وما يجرى مجراه ان كان لا يفيد من حيث الترتيب ولكن يفيد من حيث الافراد فيعتبر
فيما يفيد وله ان هذا وصف لغو لان المجتمع في الملك لا ترتيب فيه كالجمعة في المكان والكلام للترتيب والافراد من
ضوراته فاذا الغافى حق الاصل لغا في حق البناء ولو قالت اخترت اختياراً فمى ثلث في قولهم جميعا لانها المرة فصارت

كما اذا صرحت بهما ولان الاختيار للتأكيد وبدون التأكيد يقع الثلث فمع التأكيد اولى ولو قالت قد طلقت نفسي او
كلاما اخرت ما عادت اى العادة كلامها قالت اخترت ما مررتي باختياره وهو النفس ١٢ عناه ٢ قوله ان الهاء اى التاء في الاختيار ينبى عن الاتجار بكون المرة

الاختار اى يكون في اختيارها نفسها لا يتعدا غيره بان قال لها اختارى نفسك بتطليقة ويتعداخرى بان قال لها اختارى نفسك بما شئت او بثلثت فصار مفسرا من جانبها
اختيارها بالزوج فانه لا يتعدا بكونه عيادة من ابقاء النكاح وهو غير متعد ١٣ عناه ٢ قوله حديث عائشة الخمر البخارى وسلم عن عائشة قالت لما امر رسول الله
صلى الله عليه وعلى آله وسلم بتغيير ادمه بى فى فقال انى ذاك امر اذ اعليك ان لا تعلمى حتى تسامى اليوك وقد علم ان البوى يكونا امرى بغيره ثم قال ان الله تعالى قال لى يا ايها النبي قل
لازواجك ان كنتم ترون الحيوة الدنياى قول اجرا عظيما فقلت نعم هذا ما استامر البوى خاى اريد الله ورسوله والدار الآخرة ثم فعل ازواج النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مثل الذى فعلت
ابنتى وفى لفظ السلم بل اختار الله رسول ١٢ است ٢ قوله حقة فى الال والحقيقة يكن ان يكون مرادة كما في كلمة الشهادة فان الرجل اذا قال اشهدان لاله الا الله واشهدان محمدا عبده
ورسوله يشترط ذلك ايا ما لا عددا لايمان وكذا الشهادة اذا قال اشهد بكذا يصار الى الهماز ١٣ عناه ٢ قوله وتجوزا لكتب الخوضونة بان فيه ثلاث اقول قيل هو مشرك وقيل
هو حقة فى المال بما جازت الاستقبال وقيل بالعكس والاصح هو القول الثانى ولذا اختاره المحققون ١٤ عناه ٢ قوله لانه ليس بحكاية الهاء التلخيص فعل اللسان دون القلب
ولا كذلك اختاران الاختيار مثل القلب فيكون الذكر باللسان عبارة عن امر قائم فى القلب كقول اشهد لكانى فى الكاف ١٥ عناه ٢ قوله ان كان لا يفيد الجزا فان الاولى والاخرى
كل منهما اسم لغو ترتيب وليس العمل على ترتيب بل هو الترتيب وينبى الافراد كما قالت اخترت التلخيص الاول لان معنى قولها اخترت التلخيص الاول اخترت ما سار الى بالكلية
الاولى والذى سار اليها بالكلية الاولى تطليقة كما صرحت بذلك وفى ذلك يقع واحدة فكذا ههنا ١٢ عناه ٢ قوله ولان هذا الهاء لاى لاى في حقة ان هذا وصفت لغو لان المجتمع فى
الملك لا ترتيب فيه كالجمعة فى المكان فان العوم اذا اجتمعوا فى مكان لا يقال هذا اول وهذا اخر وانما الترتيب فى مثل الاعيان يقال هذا اول وهذا جاء آخر وكل بالالتزام فيه
يلغويه الكلام الذى هو الترتيب وهو اللادى واخرها واذا لقي اللفظ من حيث الترتيب يلغون من حيث الافراد ايضا لان الترتيب فيه اصل بدلالة الاشتقاق والافراد من مزورة ولذا
لغى فى حق الاصل لغى فى حق البناء واذا لغى فى مقها لقي قولها اخترت وهو يصح جوابا لكل يقع الثلث ١٢ عناه ٢ قوله لان المجتمع فى الملك الجزاى ان الطلقات
الثلاث قد اجتمعت فى كلها حتى يقع الثلث جملة باختيارها ١٣ عناه ٢

الدراية فى تخرج احاديث الهداية

حديث قالت عائشة لابل اختار الله ورسوله متفق عليه من حديث عائشة لما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتغيير
انواجه بدأى الحديث وفيه وانى امر الله ورسوله والدار الآخرة ١٢

فقد مر فلان ولم تعلم بقدمه حتى جئ الليل فلا خيار له لان الهجر باليد مما يمتد فحمل اليوم المقرون به على بياض النهار وقد حققناه من قبل فنتوقت به ثم ينقضى بانقضاء وقتها اذ جعل امرها بيدها وخيرها فمكنت يوما ولم تقم فالامر في يدها

مالم تأخذ في عمل اخر لان هذا تمليك التطلق منه لان المالك من يتصرف برأى نفسه وهي هذه الصفة والتمليك يقتصر على المجلس قد بيناه من قبل ثم اذا كانت تسمح يعتبر مجلسها ذلك وان كانت لا تسمح فمجلس عملها او بلوغ الخبر

اليه لان هذا تمليك فيه معنى التعليق فيتوقف على ما وراء المجلس لا يعتبر مجلسه لان التعليق لازم في حقه بخلاف البيع لانه تمليك محض ولا يشوبه التعليق واذا اعتبر مجلسها فالمجلس تارة يتبدل بالتعول مرة بالخذ في عمل اخر على ما بيناه في

الخيار ويخرج الامر من يدها بمجرد القيام لانه دليل الاعراض اذ القيام يفرق الراى بخلاف ما اذا مكنت يوما لم تقم لم تأخذ في عمل اخر لان المجلس قديطول وقد يقصر فيبقى الى ان يوجد ما يقطعه او يدل على الاعراض وقوله مكنت يوما ليس

للتقدير به وقوله مالم تأخذ في عمل اخر يرد به عمل يعرف انه قطع لما كانت فيه لامطلق العمل ولو كانت قائمة فجلست في على خيارها لانه دليل الاقبال فان القعود اجمع للراى وكذا اذا كانت قاعدة فانكأت او مكنته ففعدت لان هذا انتقال من

جلسة الى جلسة فلا يكون اعراضا كما اذا كانت محتبئة فتربعت قال عنه وهذا رواية الجامع الصغير وذكر في غيرها انها اذا كانت قاعدة فانكأت اخيار له لان الامتلاء اظهر التهاون بالامر فكان اعراضا والاول هو الاصح ولو كانت قاعدة فاضطجعت ففبه

رويتان عن ابى يوسف ولو قالت ادعواي استشير او شهوا شهدهم ففى على خيارها لان الاستشارة للتحرى الصواب والاشهاد للتحريز عن الانكار فلا يكون دليل الاعراض وان كانت تسير على داية او في محل فوقف ففى على خيارها وان سارت بطل خيارها

لان سير الدابة ووقوفها مضاف اليها والسفينة بمنزلة البيت لان سيرها غير مضاف الى رايها الا ترى انه لا يقدر على ايقافها وراكب الدابة يقدر فصل في المشية ومن قال لامرأته طلقى نفسك ولانية له او نوى واحدة فقالت طلقت نفسى

فى واحدة رجعية وان طلقت نفسها ثلثا وقد اراد الزوج ذلك وقع عليها وهذا لان قوله طلقت معناه اضل فعل الطلاق وهو اسم جنس فيقع على الاذن مع احتمال الكل كسائر اسماء الاجناس فلها ان تعمل فيه نية الثلث وينصرف الى واحد عند عدمها

له قوله من الليل اى اعلم يقال من غير جونا وجزء الليل واكثر ١٢ ب ٤ قوله وقد حققناه من قبل اى فى آخر فصل امانته الطلاق ١٢ عن ايه ٣ قوله فالامر فى يدها الخ حمل فيه نظر لانه قال قيل بذا اذا قال امرك بغيرك اليوم وقد اعترض الليل في ذلك وهذا يقتضى ان الامر يهدى بالليل لا يويمن وان نامت عن المجلس لانه لو طبلت بالقيام

من المجلس لما كان للتقدير يويمن فانه ان الرضا اذا لم تقم عن مجلسها ولو اذ لم يجزج الامر من يدها فبذا يقتضى ان يتصرف على المجلس وبهنا تناف ١٣ عن ايه ٤ قوله وقد بيناه من قبل اى فى فصل الافتقار من قوله والتمسك كاستفتى جوابا فى المجلس كفى البيع ١٢ عن ايه ٥ قوله فيتوقف على ما وراء المجلس كقولنا ان دخلت الدار فانت طالق

وهذا ان معنى امرك بغيرك ان ادوت طلائك فانت طالق ١٣ عن ايه ٦ قوله ولا يجزى مجلسه حتى لو قام اى جازت له ان يراى بان لان التعليق لازم حتى لا يقدر على الرجوع كونه تصرف يمين من جاز به مكنت البيع حيث يجزى مجلسها جميعا فبها ما قام من المجلس قبل قول الاخر طبلت البيع لا تمسك بمن لا يشوبه التعليق ولهذا الوضع احد ما عن كلامه قبل قول الخوارج عن ايه ٧ قوله ليس التقدير به اى بايوم لانه لو ادعى ذلك ولم يرد منها ما يدل على الاعراض فبها اى ١٢ قوله حبيزة يقول اى انتهى الرضا اذا جمع ظهره وساقه لهما من اديه

١٣ ب ٩ قوله جوالا مع من جاز به امر قد يستند المتك لان الاستناد سبب للازمة كالنعوذ من حق القام ١٢ عن ايه ٨ قوله فغير روايتان عن ابى يوسف فى رواية الحسن عزلا بيطل فى رواية بيطل وهو قول زفره ووجه الروايتين مندوخ فيما ذكرنا قبل ١٢ عن ايه ٩ قوله بمنزلة البيت بريد به ان السفينة متى سارت لا يبطل الخواجات والحالات

الداية اذا سارت حيث يبطل الخواجات ١٢ عن ايه ١٠ قوله فصل فى المشية قد تقدم وجه تقديم الافتقار وبيده السؤال عن تقدم الامر باليرود المشية دورى فيسقط ١٣ عن ايه ١١ قوله ومن قال لامرأته تزمت الفصل بفضل المشية كان الاثر بيه بمنزلة فيها ذكر المشية اولى ١٣ عن ايه ١٢ قوله وقمن عليها سوا طلقت جملة او شترق ١٢ عن ايه

الدراية فى تزويج احاديث الهداية قوله ١٤ وان الصحابة اجمعوا على ان المخيرة لها الخيام ما دامت فى مجلسها عبيد الرزاق عن ابن مسعود واخرجه الطبرانى والبيهقى من طريقه ورجاله ثقاة الا ان فيه انقطاعا ولفظه اذا ملكها امرها فتنفقا قبل ان يقضى بشىء فلا امر لها وعن جابوا اذا اخير الرجل امرأته فلم تختار فى مجلسها ذلك فلا خيار لها اخرجه عبيد الرزاق باسناد صحيح وروى عبد الرزاق وابن ابي شيبة عن عمرو عثمان نحوه

فى اسناده ضعف وروى ابن ابي شيبة عن عبد الله بن عمرو ونحوه ١٢ -

وتكون الواحدة رجعية لان المقوض اليها صريح الطلاق وهو جعي ولونوى الثنتين لا يصح لانه نية العدة اذا كانت
المنكحة امة لانه جنس في حقاها وان قال لها طلقي نفسك فقالت ابنت نفسي طلقت ولو قالت قد اخترت نفسي لم تطلق
لان الابانة من الفاظ الطلاق الا ترى انه لو قال ابنتك ينوي به الطلاق او قالت ابنت نفسي فقال الزوج قد اجزت ذلك
بانته فكانت موافقة للتفويض في الاصل لانها اذ ادت فيه وصفا وهو تعجيل الابانة فيلغو الوصف الزائد ثبت الاصل كما
اذ قالت طلقت نفسي تطليقة بائنة وتبني ان يقع تطليقة رجعية بخلاف الاختيار لانه ليس من الفاظ الطلاق الا ترى
انه لو قال امرأته اخترتاك واخترتيني الطلاق لم يقم ولو قالت ابتداء اخترت نفسي فقال الزوج اجزت لا يقع شيء الا انه
عرف طلاقا بالاجماع اذا حصل جوابا للتغيير وقوله طلقي نفسك ليس بتغيير فيلغو وعن ابي حنيفة انه لا يقع شيء بقولها
ابنت نفسي لامه انت بغير ما فوض اليها اذ الابانة تغاير الطلاق وان قال طلقي نفسك فليس له ان يرجع عنه لان فيه
معنى اليقين لانه تعليق الطلاق بتطليقتها واليمين تصرف لا تزك ولو قامت عن مجلسها بطل لانه تمليك بخلاف ما اذا قال
لها طلقي صرتك لانه توكيل وانا بة فلا يقتصر على المجلس ويقبل الرجوع وان قال لها طلقي نفسك متى شئت فلها ان
تطلق نفسها في المجلس وبعدها لان كلمة متى عامة في الاوقات كلها فصار كما اذا قال في اي وقت شئت واذا قال لرجل طلق
امرأتك فله ان يطلقها في المجلس وبعدها وله ان يرجع لانه توكيل انه استعانة فلا يلزم ولا يقتصر على المجلس بخلاف قوله
لامرأته طلقي نفسك لانها عاملة لنفسها فكان تمليكا لا توكيلا ولو قال لرجل طلقها ان شئت فله ان يطلقها في المجلس خاصة
وليس للزوج ان يرجع وقال زفر رحمه الله هذا والاول سواء لان التصريح بالمشية كعدمه لانه يتصرف عن مشيئته
فصار كالوكيل بالبيع اذ قيل له بعه ان شئت ولنانه تمليك لانه علقه بالمشية والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته
والطلاق يحتمل التعليق بخلاف البيع لانه لا يحتمله ولو قال لها طلقي نفسك ثلثا فطلقت واحدة فمى واحدة لانها ملكة
ايقاع الثلث فملك ايقاع الواحد ضرورة ولو قال لها طلقي نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلثا لم يقع شيء عند ابي
حنيفة وقال لا يقع واحدة لانها اتت بملكته وزيادة فصار كما اذا اطلقها الزوج الفاولا في حنيفة انها اتت بغير ما فوض
اليها فكانت مبتدأة وهذا لان الزوج ملكها الواحدة والثلث غير الواحدة لان الثلث اسم لعدد مركب مجتمعه والواحد فرد

١٥ قوله لا رجوع لانه انما يفسخ كل البس في حق الامة فانها تكون منقظة بالاثنتين ١٢
١٣ الهداية قوله وبنيت الاصل فيه نوع اشكال لا تقدم في كتابات ان اجوز الطلاق في انت بائن مثلا بناء على زوال الوصلة فيجب ان لا يثبت ههنا لانه لا يزول الوصلة
قوله بخلاف الاختيار مشتق بوجه لان الابانة من الفاظ الطلاق الى اخره ١٤ قوله اذ الابانة تغاير الطلاق حقيقة وحكما فكان هذا اعراضا فلا يقع شيء وخرج الامر من يد ابي
لا شقها بالابانيتها ١٥ الهداية قوله ان شئت والمراد بالمشية في قوله طلقها ان شئت هو المشية بمعنى ردية العلية في الفعل والترك اي طلق ان رايت الكسوة
فيه ١٦ الهداية قوله والمالك الزوجان تمليك الطلاق في معنى اليقين وفي قوله طلقها ان شئت تمليك في تعليق الطلاق بالمشية والطلاق يحتمل ذلك والبيع
لا يحتمل ذلك التعليق بالشرا فينبغي ذكر المشية فيه ١٧ نفس النواحي ١٨
١٩ قوله والطلاق الجواب من تيسر زخمورة النزاع على البيع فان قيل هذا توكيل البيع لنفسه والتوكيل في قابل التعليق اي يجب بان اعير التوكيل بالبيع اصل البيع اعنائه
قوله فنحك ايقاع الان ملك لكل اجزاء المالك اجزاء المالك هذه المسألة مذكرة من غير خلافات وهو يشكك بما ذهب اليه ابو يوسف ومحمد واذا قال اشترى ثيابا واشترى
فكانت اجزت الاولى والى الوصل في البيع شيء عندها لا رجوع اليها اختيارا وقرائن واختار واحدة فلا يقع شيء عندها كذا في الكفا في فصل الامر باليعد وجه الاشكال ظاهر الهداية
٢٠ قوله ولا يمين في الجاهل لانه لا يفتلغ بغير ما فوض اليها اعرضت عن فتوى ايراد التوفيق والمرددة خرج الامر من يده بالحق ما ملكه للطلاق فلا يمنع ايقاعها لاقتصد اولاً
منها ١٣ الهداية قوله فكانت مبتدأة كما لو قال لها طلقي نفسك فطلقت مرتها فيتوقف على ايمانها ١٤

لا تركيب فيه فكانت بينهما مغايرة على سبيل المضادة بخلاف الزوج لانه يتصرف بحكم الملك وكذا هي في المسئلة
 الاولى لانها ملكت الثلث اما ههنا لم تملك الثلث وما اتت بما قوض اليها فلغا وان امرها بطلاق يملك الرجعة فطلقت بائنة
 او امرها بالبائن فطلقت رجعية وقم ما امر به الزوج فمعتى الاول ان يقول لها الزوج طلق نفسك واحدة ام ملك الرجعة
 فتقول طلقت نفسي واحدة بائنة فتقع رجعية لانها اتت بالاصل وزيادة وصف كما ذكرنا فيلغو الوصف ويبقى الاصل مفع
 الثانية ان يقول لها طلق نفسك واحدة بائنة فتقول طلقت نفسي واحدة رجعية فتقع بائنة لان قولها واحدة رجعية
 لغومها لان الزوج لما عيّن صفة المَقْوُض اليها فاجتهد بعد ذلك الى ايقاع الاصل دون تعيين الوصف فصار كأنها اقتصرت
 على الاصل فيقع بالصفة التي عيّن بها الزوج بائنا ورجعيا وان قال لها طلق نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة لم يقع
 شئ لان معناه ان شئت الثلث وهي بايقاع الواحدة ما شاءت الثلث فلم يوجد الشرط ولو قال لها طلق نفسك واحداً ان
 شئت فطلقت ثلاثا فكذلك عند ابى حنيفة لان مشية الثلث ليست بمشية للواحدة كما يقاها
 وقال يقع واحدة لان مشية الثلث مشية للواحدة كما ان ايقاعها ايقاع للواحدة فوجد الشرط و
 لو قال لها انت طالق ان شئت فقلت شئت ان شئت فقال شئت ينوى الطلاق بطل الامر لانه علق طلاقها بالمشية
 المرسلة وهي انت بالمعلقة فلم يوجد الشرط وهو اشتغال بالامر يعنيها فخرج الامر من يدها ولا يقع الطلاق بقوله شئت
 وان نوى الطلاق لانه ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليصير الزوج شائياً طلاقاً والنية لا تعمل في غير المذكور حتى لو قال
 شئت طلاقك يقع اذ النوى لانه ايقاع مبتدأ اذ المشية تنبئ عن الوجود بخلاف قوله اردت طلاقك لانه لا ينبئ عن الوجود
 وكذا اذا قالت شئت ان شاء ابى او شئت ان كان كذا الامر لم يجز بعد لما ذكرنا ان الماتى به مشية معلقة فلا يقع الطلاق
 وبطل الامر وان قالت قد شئت ان كان كذا الامر قد مضى طلقت لان التعليق بشرط كائن تمييز ولو قال لها انت طالق اذا
 شئت او اذا ما شئت او متى شئت او متى ما شئت فردت الامر لم يكن ردّاً ولا يقتصر على المجلس اما كلمة متى ومتى ما فلا نهى
 للوقت وهي عامة في الاوقات كلها كانه قال في ابى وقت شئت فلا يقتصر على المجلس بالاجماع ولوردت الامر لم يكن ردّاً لانه
 ملكها الطلاق في الوقت الذي شاءت فلم يكن تملكاً قبل المشية حتى يترد بالرد ولا تطلق نفسها الا واحدة لانها تعمل الا زمان
 دون الافعال فتملك التطبيق في كل زمان ولا تملك تطبيقاً بعد تطبيق واما كلمة اذا اذا ما فهي متى سوء عند هما وعند ابى
 حنيفة ان كان يستعمل بشرط كما يستعمل للوقت لكن الامر صار بيدها فلا يخرج بالشك وقد مر من قبل ولو قال لها انت طالق
 وهو صريح

له قوله لا يتصرف الزوج اذ يتكلم بالطلاق
 وهو من حيث ان مالك الطلاق يملك ما شاء من العدة الا لا ينفقه الا بقدر العمل فان العمل شرط الغا فلا يشترط الاجاب واذا كان كذلك صح اجاب الالب ذبثت فان منها
 من اجاب الثلث ايضا وينفذ بقدر العمل كذا في الكافي ١٢ ما مشية طاه البهادر وجره الشر **له قوله** فمعتى الاول ان يقول انما اتى بالطلاق يملك الرجعة فطلقت بائنة
 نفسي يقع رجعية لان فيه اختلاف الرواية وعن ابى حنيفة ١٦٧ وقال ابنت نفسي في جواب قوله طلق نفسك لم يقع شئ والاختلاف فيما اذا امر بالطلاق يملك الرجعة وطلقت بائنة
 فلا بد ان يفسرها الا اختلاف غير كذا قيل وفيه نظر لانه اذا قال طلق نفسك فطلقت نفسي بالرجعية بانها قالوا بانها الاختلاف فيما اذا قال في جواب طلق ابنت
 نفسي ١٢ البهادر **له قوله** لان معناه ان الخ فان الشرط لا يدر من جزا فاما ان يكون المقدم عليه او يقدر شرطاً فمعتى الاول ان يقول طلق نفسك فطلقت بائنة
له قوله يقع اذ النوى لانه ايقاع مبتدأ اذ المشية تنبئ عن الوجود بخلاف قوله اردت طلاقك لانه لا ينبئ عن الوجود بخلاف قوله اردت طلاقك لانه لا ينبئ عن الوجود
 وجوده واما ما فلا بد من الزينة لتعيين جهة الوجود وقوما **له قوله** اذا المشية بمعنى من الوجود فيقول لان المشية هي الاصل بالتحذير من الشئ وهو موجود فيكون قوله شئت بمعنى اوجد حسبت
 واليجاد الطلاق بايقاعه بنفسه الابداء فانها في اللغة عبارة عن الطلب قال صلى الله عليه وآله وسلم الخي رانه الموت اى طالبه فان قيل ذهب علان انه في اصول الدين الى ان
 الابداء والمنية واحدة فما به التفرقة فالجواب انه يجوز ان يكون بينهما تفرقة بالنسبة الى العباد وتوسية بالنسبة الى الله تعالى لان ما شاء الله تعالى كان لا محالة وكذا ما يريه بخلاف
 البهادر ١٢ **له قوله** فلا يخرج الشك مني ونظره الى كون للوقت لا يخرج فلا يخرج بالشك ١٢ عتاه **له قوله** وقد مر من قبل بين في فصل امانته الطلاق الى الزمان ١٢ عتاه

كلما شئت فله ان تطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها ثلاثا لان كلمة كل ما توجب تكرار الافعال الا ان التعليل ينصرف الى الملك القائم حتى لو عادت اليه بعد زواج اخر وطلقت نفسها لم يقع شيء لانه ملك مستودع وليس لها ان تطلق نفسها ثلاثا في كلمة واحدة لانها توجب عمود الافراد لا عموم الاجتماع فلا تملك الايقاع جملة وجمعا ولو قال لها انت طالق حيث شئت واوين شئت لم تطلق حتى تشاء وان قامت من مجلسها فلا مشية لها لان كلمة حيث واوين من اسماء المكان والطلاق لا تعلق له بالمكان فيبلغو ويبقى ذكر مطلق المشية فتقتصر على المجلس بخلاف الزمان لان له تعلقا به حتى يقع في زمان دون زمان فوجب اعتبارها خصوصا وعموما وان قال لها انت طالق كيف شئت طلقت تطليقة يملك الرجعة معناه قبل المشية فان قالت قد شئت واحدة بائنة او ثلاثا وقال الزوج ذلك نويت فهو كما قال لان عندك تثبت المطابقة بين مشيتها وارادتها اما اذا اردت ثلاثا والزواج اراد واحدة بائنة وعلى القلب تقع واحدة رجعية لانه لا تناصر فله لعدم الموافقة فيقوى ايقاع الزوج وان لم تحضر النية يعتبر مشيتها فيما قالوا اجرا على موجب التغيير قال رضي الله عنه قال في الاصل هذا قول ابى حنيفة وعندنا ما لا يقع ما لم توقع المرأة رجعية او بائنة او ثلاثا وعلى هذا الخلاف العتاق لهما انه فوض التطلق اليها على اي صفة شاءت فلا بد من تعلق اصل الطلاق بمشيتها ليكون لها المشية في جميع الاحوال اعني قبل الدخول بعدها ولا يبي حنيفة ان كلمة كيف للاستبصار فيقال كيف اصيبت والتفويض في وصفه يستدعي وجود اصله ووجود الطلاق بوقوعه وان قال لها انت طالق كوشئت وما شئت طلقت نفسها ما شاءت لانها يستعملان للعدو فقد فوض اليها اي عد شاءت فان قامت من مجلس بطل وان ردت الامر كان رد الا ان هذا امر واحد وهو خطاب في الحال فيقتضي الجواب في الحال وان قال لها طلق نفسك من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق نفسها واحدة او اثنتين ولا تطلق ثلاثا عند ابى حنيفة وقال لا تطلق ثلاثا ان شاءت لان كلمة ما يحكم في التعميم وكلمة من قد تستعمل للتمييز فيحمل على تمييز الجنس كما اذا قال كل من طعمني ما شئت او طلق من نسائي من شاءت ولا يبي حنيفة ان كلمة من حقيقة للتبعيض مما التعميم فيعمل بهما وفيما استشهدا به ترك التبعيض للدلالة اظهار السماحة او لعموم الصفة وهي المشية حتى لو قال من شئت كان على الخلاف

له قوله فلا تملك الايقاع بجملة ومما تبطل منهاها وادعوى الجهره ان يقول طلقت نفسي ثلثا والجمع ان يقول طلقت واحدة وواحدة وواحدة وهذا الظاهر اعياه ...
 له قوله فيلونها قيل لا تناظر الكان يعني قولها انت طالق شئت فليقع ان يقع في الحال كما لو قال انت طالق دخلت المراكمة تحملها على الشرط لتساق بين الشرط والنظر لان كل ما يميزها من التفرقة عليه مما من اولي من جعلها مما من اذا وصي لان حوت الشرط بخلاف غير ما فيك الجاه عز اولي كذا في الاصل في هذا القول كان قوله فيلونها فيجعل بما را من الشرط وكان الابدال قوله لان لا اله الا لان المطلاق تعلقها بوقوعه في زمان دون زمان واقفا في مكان كان واقفا في جميع المراكمة فوجب اعتبارها اعتبارا من خصوصها كما لو قال انت طالق هذا وعموما كما لو قال انت طالق في اي وقت شئت ١٣ ع ٤ قوله حال رضى الله عنه قال في الاصل الخ انما قال في الكتاب قال في الاصل بذا قول ابى حنيفة لان ما اودعه من سائل الها مع الصغر وليس فيه ذكر قولها وانما ذكر الرواية فيه على قول ابى حنيفة من فكره ليعين ان ما ذكره في الها مع الصغر انما هو قوله يدل ما ذكر في الاصل ١٣ ع ٥ قوله لا يقع الخ الا ليقع شيء قبل الدخول ولا بعده شيء فاشارة او وقت ما شئت من الرجعي والباين والثالث ١٢ ع ٦ له قوله وعلى هذا الختاق يعني اذا قال العبد انت حر كيف شئت متى عند ابى حنيفة ولا على الختاق بغيره وعنده ابى حنيفة ستة يشاهد ١٣ ع ٦ قوله ولا يبي حنيفة ان الرجعي سؤال مشهوره ان الفوض لا يحتاج الى نية الزوج لانه لا فوض للزوج ان تستقبل بائنا من فوض اليها اعتبارا بعامته فتوجبها وتجرأ به انه فوض اليها حال الطلاق وهو مشترك بين الحكم واليكف يعني العدم والبيوت فيحتاج الى النية ليعين احد ١٣ ع ٨ قوله لانها يستعملان الخ فان قيل بطلت سلمت كمالا في ما هي مستعملون لانه تفويض الامة نفسها والتمليكات تنقصر على المجلس وذلك انما يكون ان لو كانت محولة بمعنى العدم ولا يبي الوقت ١٣ ع ٩ قوله بطل ما ذكرنا ان تمليك والتمليك يقتصر على المجلس ١٣ ع ١٠ قوله قد يستعمل للتمييز لبيان كمال قوله تعالى فانما جنبتوا الرجس من الاوثان وقد يكون التبعيض وقد يكون في نفسها كما عرفت بانك ما جمع في كمال الحكم والمحل فيعمل المتمثل على الحكم ويجعل بيان ١٣ ع ١١ له قوله لانه لان في العرف يراد بثلث في الكلام الخ البارحة ١٣ ع ١٢ له قوله لا عموم الصفة وهي المشية فان الشك اذا تعسف بصفة عامة تعركا عرفه وبنها كذلك حتى لو قال من شئت كان على الختاق ١٣ ع ١٣ له قوله كان على الختاق فان قلت كما ان صفة الفاعلية مارة في قولنا من شئت وقد اعتبر جوابا فيتم حكمة من الغلوية مارة في قولنا من شئت فحين يغير في غير ما عرفت لان من الغلوية مارة وانما هي ان الغلوية مارة في قوله ١٣

عنوانها فيتم حكمة من الغلوية مارة في قولنا من شئت فحين يغير في غير ما عرفت لان من الغلوية مارة وانما هي ان الغلوية مارة في قوله ١٣

قالت طلقتي الرجعة فطلقها ثلثاً وثبتلان الطلاق الرجعي لا يزول النكاح فلم تكن بسواها راضية ببطان حقها وان
 قال لها في مرض مرتبه كنتك طلفتك ثلثاً في صحتي وانقضت عدتك فصدقته ثم اقر لها يدين او اوصى لها ابووصية فلها
 الاقل من ذلك ومن الميراث عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف وعمر بن محمد يجوز اقراره ووصيته وان طلقها ثلثاً في مرضه بامرها ثم
 اقر لها يدين او اوصى لها ابووصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث في قولهم جميعاً الا على قول زفر كان لها جميعاً اوصى
 وما اقر به لان الميراث لما بطل بسواها زال لما منع من صحة الاقرار والوصية وجه قوله ما في المسألة الاولى انها لما تصادقا
 على الطلاق وانقضت العدة صارت اجنبية عنه حتى جازله ان يتزوج اختها فانعدمت التهمة الا ترى انه تقبل شهادته لها
 ويجوز وضع الزكوة فيها بخلاف المسألة الثانية لان العدة باقية وهي سبب التهمة والحكم يدار على دليل التهمة ولم يدار على
 النكاح والقربة والعدة في المسألة الاولى ولا في حنيفة في المسألتين ان التهمة قائمة لان المرأة قد تختار الطلاق لينفتح
 باب الاقرار والوصية عليها فيزيد حقها والزوجان قد يتواضعا على الاقرار بالفرقة وانقضت العدة ليرها الزوج بماله
 زيادة على ميراثها وهذه التهمة في الزيادة فردناها ولا تهمه في قدر الميراث فصحناه ولا مواضعه عادة في حق الزكوة
 والتزويج والشهادة فلا تهمه في حق هذه الاحكام قال ومن كان محصوا او في صف القتال فطلق امرأته ثلثاً لم تثر
 وان كان قد بارز رجلاً او قد ملققت في قصاص او رجمو ورثت ان مات في ذلك الوجه وقتل اصله ما بين ان امرأته الفار
 تثر استحسنات وانما يثبت حكم الفرار بتعلق حقها بماله وانما يتعلق بمرض يخاف منه الهلاك غالباً كما اذا كان صاحب
 الفراش وهو ان يكون بحال لا يقوم محارجه كما يعتاده الاصحاء وقد يثبت حكم الفرار بما هو في معنى المرض في توجه
 الهلاك الغالب ما يكون الغالب منه السلامة لا يثبت به حكم الفرار بالمحصو والذي في صف القتال الغالب منه السلامة
 لان الحصن لدفع بأس العدو وكذا المنعة فلا يثبت به حكم الفرار والذي بارز او قد ملققت الغالب منه الهلاك فحقق
 به الفرار ولهذا انحوت تخرج على هذا الحرف وقوله اذ مات في ذلك الوجه وقتل دليل على انه لا فرق بين ما اذا مات بذلك

له قوله الاقل من ذلك الخ من لبيان والواو يعنى اولان الاقل احدهما ويجوز ان يكون الواو
 بمعنى على القسم اى الاقل قد يكون بذا قد يكون ذلك ١٢ عبد **له قوله** فانعدمت التهمة اى تهمة تفصيل اهدا الورثة على الاخر ١٢ عبد **له قوله** وبى سبب التهمة
 اى السرة سبب تهمة اشارة الزوج الزوجه على سائر الورثة بزيادة نصيب لها كما في حقيقة الزوجية والحكم وهو عدم حصة الاقرار والوصية يدار على دليل التهمة ولهذا يدار الحكم
 المذكور على النكاح والقرابة حيث لا يجوز وصيته ولا اقراره لمحوه وذو قرابة وتحقيق هذا ان الانسان قد يختار الطلاق ليضع عليه باب الوصية والاقرار وكذا قد يتواضع
 مع بعض قرابة يدين اشارة على غيره كسائر المسلمين ولرب سبب ظاهر وهو النكاح والعقبة فاقامة الشرع مقامه ولم يجوز الاقرار والوصية لمحوه وذو قرابة تفصيل المنة لان السرة
 من اسباب التهمة ولا عدة في المسألة الاولى تصادقها على افتقارها ١٢ عبد **له قوله** ولذا يدار على النكاح والقرابة وان لم يكن المقصود تفصيل بعض الورثة بل ليس المقصود
 الاقرب الزوج الا لا يخفى ذلك لان السبب قائم مقام السبب كما في السفر والمثقة ١٢ عبد **له قوله** في الزيادة لانه لا تهمه في وصية قران في قدر الميراث واما
 في الاقل فما لا دلل ١٢ عبد **له قوله** ولا مواضعه الخ جواب عما يقال في التهمة غير متبررة الا ترى انه يقبل شهادته ليرها ويحل وضع الزكوة فيها ولها ان تتزوج في المال
 ولو غيرت التهمة شرعاً لا تعتبر في حق هذه الاحكام ١٢ طاب السداد رحمة الله عليه ١

له قوله فلا تهمه الخ فان من اراد ان يتزوج بمن لا يجوز جمعه مع الزوجه فليس انها ينفقان في الطلاق فان ذلك نادر وقس على هذا ١٢ طاب **له قوله** ان مات في ذلك الوجه اى
 بسبب ذلك الوجه وهو البارزة والتقدم ومن او قتل او قتل بسبب آخر ١٢ عبد الغفور **له قوله** ان امرأة الغادى من يفرغ من اطار الميراث الزوجية ١٢ عبد **له قوله**
 نالباى وصفا نالباى وانا قال ذلك لجواز ان يخاف من مرضه الغلبة الكثرة الحقيقية لا المانية ١٢ **له قوله** كما يتبادر الاسماء بالنسب ان يقول كما هو في حال صحت لعدم اشتراط
 ان يكون كالا صغار ١٢ عبد **له قوله** ولهذا اخوات الزوج من ارباب السفينة بمنزلة الصبيح فان تلاطمت الامواج وجف الغرق صار كالرغيف في هذه الحالة ومنها المرأة الحامل
 فانها لا يصح فاذا اخذها اطلق فهي كالمريض ومنها المتعد والمطوون مادام يزاد في فلولها لمريض فان كان يحتمل لا يزيدا كان بمنزلة الصبيح في الطلاق وغيره لان مادام يزاد في ملتغالب
 ان آخذها الموت واذا صار بحال لا يزداد فلهذا مات من فلولها لمريض كوك ١٢ طاب **له قوله** اى قول محمد في البع الصغير ١٢ طاب **له قوله** على انه لا فرق في الجوار اذا اذنتها
 في مرض موته ثم تسئل اذ ماتت من غير ذلك المرض لان لم يصح فيها الميراث ١٢ طاب

السبب او بسبب الخوك صاحب الفراش بسبب المرض اذا قتل اذا قال للرجل لامرأته وهو صحيح اذا جاء رأس الشهر او اذا دخلت الدار واذا صلى فلان الظهر واذا دخل فلان الدار فانت طالق فكانت هذه الاشياء والزوج مريض لم تترت وان كان القول في المرض رثت الا في قوله اذا دخلت الدار وهذا على وجوه امان يعلق الطلاق بمجيء الوقت او يقبل الاجتنبي او يفعل نفسه او يفعل المرأة وكل وجه على وجهين امان كان التعليق في الصحة والشرط في المرض او كلاهما في المرض اما الوجهان الاولان وهومان كان التعليق بمجيء الوقت بان قال اذا جاء رأس الشهر فانت طالق او يفعل الاجنبيان قال اذا دخل فلان الدار او صلى فلان الظهر وكان التعليق والشرط في المرض قلها الميراث لان القصد الى الفرار قد تحقق منه بمباشرة التعليق في حال تعلق حقها بما له ان كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لم تترت وقال زفر تترت لان المعلق بالشرط ينزل عند وجوب الشرط كالمنجز فكان ايقاعا في المرض لذات التعليق السابق يصير تطبيقا عند الشرط حكما لا قصدا ولا ظلم الا عن قصد فلا يرد تصرفه فاما الوجه الثالث وهو اذا علقه بفعل نفسه فسواء كان التعليق في الصحة والشرط في المرض او كاتا في المرض والفعل مما له منه بد او لا بد له منه فيصير فالوجود قصد الابطال ما بالتعليق او بمباشرة الشرط في المرض ان لم يكن له من فعل الشرط بد فله من التعليق الفبد فيرد تصرفه دفعا للضرر عنها واما الوجه الرابع وهو ما اذا علقه بفعلها فان كان التعليق والشرط في المرض الفعل مما لها منه بد ككراهية ونحوه لم تترت لانها راضية بذلك وان كان الفعل لا بد لها منه كاكل الطعام وصلوة الظهر وكلام الايوين تترت لانها مضطرة في المباشرة لمالها في الامتناع من خوف الهلاك في الدنيا وفي العقبي لراضاء مع الاضطرار واما اذا كان التعليق في الصحة والشرط في المرض ان كان الفعل مما لها منه بد فلا اشكال انه لاميراث لها وان كان مما لا بد لها منه فكذلك الجواب عند محمد وهو قول زفر لانه لم يوجد من الزوج صنم بعد ما تعلق حقها بما له وعند ابى حنيفة وابى يوسف تترت لان الزوج الجاهل الى المباشرة فينتقل الفعل اليه كاتها لله كما في الاكراه قال واذا طلقها ثلثا وهو مريض ثم صرح ثم مات لم تترت وقال زفر تترت لانه قصد الفرار حين اوقع في المرض قديمات وهي في العدة ولكنها تقول المرض اذا تعقبه بركفه فهو بمنزلة الصحة لانه

عنايه **قوله** هذه الاشياء هي مجيئ رأس الشهر ودخول المرأة الدار وصلوة فلان الظهر ودخول فلان الدار بمعنى الشهر اربعة اشهر على كل واحد وعلى كل واحد من الشهرين **قوله** في حال تعلق الزوج بحال المرض الذي يرافت من الهلاك ولهذا لا يجوز ان يوصى بالزوج من الثلث الا بما جازت به **قوله** يصير تطبيقا لا يطبقه من السنين احدهما ان لم يعلق غلطان امرأته بالشرط ثم وجوده يومئذ فان يقع مع ان الطلاق الجنون جزوا تقع قول على ان ليس بتطبيق تصد اذ ان كان الرجل اذا علق طلاق امرأته بشرط ثم طلق ان لا يطبق امرأته بعد الشرط لا يثبت ولو كان تطبيقا فنفسه الحث **قوله** عنايه **قوله** كما بين من حيث الحكم لان حيث التصديق يسلم قول زفر لا يصير كالمنجز كما لا تصدق **قوله** فلله وتعرض لادخلت ولم يتحقق حقها بالشرط لم يوجد من جهة منع وجود الشرط فيرد تصرفه على ابطال التعليق ولا على منع الميراث **قوله** اولها بد منه كاكل والصلوة ونحو ذلك **قوله** عنايه **قوله** لا لها ما يثبت ذلك بين صار كان علقها بسواها لان الرضا بالشرط رضى بالشرط **قوله** عنايه **قوله** اي باسقاطها حقها حيث بالشرط **قوله** عنايه **قوله** لان لا يوجد الا في ارضين علق الزوج الطلاق لم يكن في مالها حتى تطلقها بالفقيد ان الفرار لم يوجد بعد ذلك من صنع نايه ما في الباب ان يخدم رضا او فعلها بما يشاء ان يخدمه يدو فيكون هذا كالتعليق اجنبى او بجنى الشهر وقد بينا ان هناك لارتث اذا كان التعليق في الصحة فكذلك بينا ان الزوج لم يباشرة العدة ولا الشرط في مرضه فيكون ثارا فان قيل في هذا تصدق من جانب زفر لان قال ما تصدق من العلق بالشرط كالمنجز وكان العلق ما في المرض فالجواب ان من قول لم يوجد من الزوج صنم بعد ما تعلق حقها بالشرط لان كان فعلها جعل صنم مع الزوج كمن علقها ما تصدق من ان الشرط لم يكن فعلها فلم يخرج خلع عن جزا الميراث **قوله** الى المباشرة اي الى جعل فعلها الذي لا بد لها منه لا باسقاطها **قوله** عنايه **قوله** فينتقل الإضطرار كمن فعل الشرط في مرضه فترثت كونه خلا **قوله** عنايه **قوله** كما في الاكراه يعني اذا كره زيد على الطلاق مال الغير فاتفق عمر بن زيدان المكره بفتح الاراء كان لا بد للمكره بكر الاراء فينتقل فعل المكره الى المكره **قوله** عنايه **قوله** قال اي قال محمد في الياسم والمريض في غير من النسخ لفظ قال **قوله** عنايه -

يعدم به مرض الموت فبين انه لا يحق لها يتعلق بماله فلا يصير الزوج فاراً ولو طلقها فارتدت والعياذ بالله ثم اسلمت
 ثم مات من مرض موته وهي في العدة لم ترث وان لم ترث بدل طاعت ابن زوجها في الجماع ورثت وجه الفرق انها بالارث
 ابطلت اهلية الارث اذ المرتد لا يرث احدًا ولا بقاء له بدن الاهلية وبالطاعة ما بطلت الاهلية لان المحرمية لا يتنافى
 الارث وهو الباقي بخلاف ما اذا طاعت في حال قيام النكاح لانها تثبت الفرقة فكون راضية ببطان السبب بعد الطلقة
 الثلث لا تثبت المحرمية بالطاعة لتقدمها عليها فاتفقوا ومن قذف امرأته وهو صحيح ولا عن في المرض رثت وقال
 محمد لا ترثت وان كان القذف في المرض ورثت عن قولهم جميعاً وهذا المصحح بالتعليق بفعل الابدالها منه اذ هي ملجأة الى
 الخصومة لدفع عار الزنا عن نفسها وقد بينا الوجه فيه وان الى امرأته هو صحيح ثم رأيت بالايلاء وهو مريض لم ترث وان
 كان اليلاء ايضاً في المرض ورثت لان اليلاء في معنى تعليق الطلاق بمضى اربعة اشهر خال عن الوقاع فيكون ملحقاً
 بالتعليق مجع الوقت وقد ذكرنا وجهه قال رضي الله تعالى عنه والطلاق الذي يملكه فيه الرجعة ترث به في جميع
 الوجوه ما بينا ان لا يزول النكاح حتى يحل الوطى فكان السبب قائماً وكلما ذكرنا انها ترث انما ترث اذا مات هي في العدة وقد بيناه
 في الطلاق الرجعي

باب الرجعة

واذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية او تطليقتين فله ان يراجعها في عدتها ضمت بذلك اوله وترض لقوله تعالى
 فامسكوهن بمعروفٍ من غير فصل ولا بد من قيام العدة لان الرجعة استئمان الملك الاتري انه سمي مسياً كاهو الابقاء
 وانما يتحقق الاستئمان في العدة لانه املك بعد انقضاءها والرجعة ان يقول راجعتك او راجعت امرأتى وهذا صريح في الرجعة
 واختلف بين الائمة قال او يطأها ويقبلها او يمسها بشهوة وينظر الى فرجها بشهوة وهذا عندنا وقال الشافعي لا تصم الرجعة
 الا بالقول مع القدرة عليه لان الرجعة بمثالة ابتداء النكاح حتى يحرم وطئها وعندنا هو استئمان النكاح على ما بيناه وسنقره
 في العدة في الرجعة بالقول

القول ولو طلقها او باطنها فان لم يظهر اثر الثلث والبيوتة في الابدان يظهر فيها ذكره بمقابلة من مسالة المطاوعة بعد البيوتة وما اذا طاعت ابن زوجها حال قيام
 النكاح او بعد الطلاق الرجمي طاعت في وقوع العدة بالمطاعة ١٢ عتاره **له** قوله لم ترث لان الردة شاذية لا تراث ١٢ عتاره **له** قوله لانا في الالفة بين بل ينافى كالعلاج ١١١ واثبت ١٢
 عتاره **له** قوله لا ترث قيل لان الطلاق انما يقع بلما نها لا اثر للعائنين وكان آخر المدونين ووجه قولها ان العدة وان كانت تقع عليها انها ماضية في ذلك لاستفاد العار عن
 نفسها فكان ملتبس بفعل لا بد لها منه ١٣ عتاره **له** قوله وقد بينا الوجه في ما في الفعل الذي لا بد لها منه وهو قوله لا لها مضطرة في البشارة ١٣ عتاره **له** قوله لم ترث لان البيوتة
 مسننة الى اطلاق الزوج وقد وقع ذلك في حال العدة ولم يوجد من الزوج في المرض شيء آخر من مباشرة عليه او شرط فلا يكون فاما ١٢ عتاره **له** قوله فيكون الجنان قيل لا تسلمن الا بالار
 نفي تعليق الطلاق مجع الوقت ان كان الاطلاق في العدة لا من ضمن ابطال الاطلاق بل في حال المرض صار كانه انشاء الاطلاق في المرض وبنكاح ترث كذلك هنا كان
 نفي عن كل وسيلا بالطلاق في حتمه وطلقتها الوكيل في المرض كان فاما المنكح من العزل فاذا لم يزل حمل كان انشاء كذلك هنا الجيب بان الفرق بينهما ثابت وهو لا يملك ابطال الاطلاق
 الا بغير يلازم فلم يكن ممكناً مطلقاً بخلاف مسالة الوكالة ١٣ عتاره **له** قوله وقد ذكرنا وجه برهيد به قوله ولان الشقيق السابق يصير تطليقا ١٣ عتاره **له** قوله في جميع الوجوه بين
 سوارك ان الطلاق بسواها او بغير سواها وسواء كان التعليق بقوله او بغيره وسواء كان الفسخ مما لها منه بدوام يكن ١٣ عتاره **له** قوله وقد بينا في اول الباب بقوله واذا طلق الرجل
 امرأته من مرض موته هل تراثا فان ماتت وهي في العدة وشرط ان مات بعد انقضاء العدة فلا يرث ١٣ عتاره **له** قوله باب الرجعة لما كانت الرجعة شاذية عن الطلاق طبعاً اخرها
 وضحا ليناسب الوضع ١٣ عتاره **له** قوله تقول تراثا فانما سكو من بين قوله واذا اطلقتم النساء فبلغن اجلسن فاسكو من معروف يعني اذا قرأ انقضاء عدته من فاسكو ممن غير فصل
 بين الرضا ودمعرا في بشرط دفع المرأة ١٢ عتاره **له** قوله استدامة الملك والدليل على بقاء الملك بعد الطلاق الرجمي انما ما ملك
 الامتياز لا يجوز الا بعد دفع اصل الملك ١٢ عتاره **له** قوله راجعتك ان كان في حضرتها او راجعت امرأتى في الغيبة بشرط الاعلام وفي العدة ايضاً ١٣ عتاره **له** قوله مع القدرة عليه اي على القول بان لم يكن اخرس او متعقل اللسان
 اما اذا كان كذلك فيصح بالاشارة ١٣ عتاره **له** قوله مسننة ابتداء النكاح بثبوت الحمل بهاد ابتداء النكاح لا يشبهها في دوامه وان كان حراما كما في ابتداء النكاح ١٣ عتاره **له** قوله على ما بيناه وهو ان
 الى قول الدرري ان سمي اسماً كاد به الا بقاء ١٣ عتاره **له** قوله وسنقره اشارة الى ما ذكر في آخره الباب وهو قوله تراثا انها قائدة حتى ملك مراجعتها ١٣ عتاره

ان شاء الله تعالى والفعل قد يقع دلالة على الاستقامة كما في اسقاط الخيار والدلالة فعل مخلص بالنيكاح وهذه الافاعيل
تخص به خصوصاً في حق الحرة بخلاف المس والفرج ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

النظر الى غير الفرج قديقم بين المساكين الزوج يساكنها في العدة فلو كان رجعة أطلقها فيطول العدة عليها قال ويستحب
ان يشهد على الرجعة شاهدين فان لم يشهد صحت الرجعة وقال لسأخفي في احد قوليه لا يصح وهو قول مالك لقوله تعالى
واشهدوا بانهم ابتاعوا ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

واشهدوا بانهم ابتاعوا ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

فصدقته فمى رجعة وان كذبته فالقول قولها لانه اخبر عملا يملك ان شاء في الحال فكان منهما الا ان بالتصديق ترتفع
التهمة ولا يمين عليها عند ابى حنيفة وهي مسألة الاستحلاف في الاشياء الستة وقد مر في كتاب النكاح واذا قال الزوج قد اجعتك
فقالت مجيبة له قد انقضت عدتي لم يصح الرجعة عند ابى حنيفة وقال تصح لانها صادفت العدة اذ هي باقية ظاهرا الى ان تحبر
وقد سبقته الرجعة ولهذا قال لها طلقك فقالت مجيبة له قد انقضت عدتي يقم الطلاق ولا بى حنيفة لانها صادفت حالة
الانقضاء لانها امينة في الاخبار عن الانقضاء فاذا اخبرت دل ذلك على سبق الانقضاء واقرب احواله حال قول الزوج ومسألة
الطلاق على الخلاف ولو كانت على الاتفاق فالطلاق يقم باقراره بعد الانقضاء والمراجعة لا يثبت به واذا قال زوج الامه
بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعتها وصدت له المولى وكذبته الامة فالقول قولها عند ابى حنيفة وقال القول قول المولى لان
بضعها مملوك له فقد اقر بما هو خالص حقه للزوج فشابها الاقرار عليها بالنكاح وهو يقول حكم الرجعة يبتنى على العدة والقول
في العدة قولها فكذا فيما يبتنى عليها ولو كان على القلب فعندها القول قول المولى وكذا عند ابى حنيفة لانها منقضية العدة
في الحال قد ظهر ملك المتعة للمولى ولا تقبل قولها في ابطاله بخلاف الوجه الاول لان المولى بالتصديق في الرجعة مقر

بضعها مملوك له فقد اقر بما هو خالص حقه للزوج فشابها الاقرار عليها بالنكاح وهو يقول حكم الرجعة يبتنى على العدة والقول
في العدة قولها فكذا فيما يبتنى عليها ولو كان على القلب فعندها القول قول المولى وكذا عند ابى حنيفة لانها منقضية العدة
في الحال قد ظهر ملك المتعة للمولى ولا تقبل قولها في ابطاله بخلاف الوجه الاول لان المولى بالتصديق في الرجعة مقر

بضعها مملوك له فقد اقر بما هو خالص حقه للزوج فشابها الاقرار عليها بالنكاح وهو يقول حكم الرجعة يبتنى على العدة والقول
في العدة قولها فكذا فيما يبتنى عليها ولو كان على القلب فعندها القول قول المولى وكذا عند ابى حنيفة لانها منقضية العدة
في الحال قد ظهر ملك المتعة للمولى ولا تقبل قولها في ابطاله بخلاف الوجه الاول لان المولى بالتصديق في الرجعة مقر

بضعها مملوك له فقد اقر بما هو خالص حقه للزوج فشابها الاقرار عليها بالنكاح وهو يقول حكم الرجعة يبتنى على العدة والقول
في العدة قولها فكذا فيما يبتنى عليها ولو كان على القلب فعندها القول قول المولى وكذا عند ابى حنيفة لانها منقضية العدة
في الحال قد ظهر ملك المتعة للمولى ولا تقبل قولها في ابطاله بخلاف الوجه الاول لان المولى بالتصديق في الرجعة مقر

بضعها مملوك له فقد اقر بما هو خالص حقه للزوج فشابها الاقرار عليها بالنكاح وهو يقول حكم الرجعة يبتنى على العدة والقول
في العدة قولها فكذا فيما يبتنى عليها ولو كان على القلب فعندها القول قول المولى وكذا عند ابى حنيفة لانها منقضية العدة
في الحال قد ظهر ملك المتعة للمولى ولا تقبل قولها في ابطاله بخلاف الوجه الاول لان المولى بالتصديق في الرجعة مقر

بضعها مملوك له فقد اقر بما هو خالص حقه للزوج فشابها الاقرار عليها بالنكاح وهو يقول حكم الرجعة يبتنى على العدة والقول
في العدة قولها فكذا فيما يبتنى عليها ولو كان على القلب فعندها القول قول المولى وكذا عند ابى حنيفة لانها منقضية العدة
في الحال قد ظهر ملك المتعة للمولى ولا تقبل قولها في ابطاله بخلاف الوجه الاول لان المولى بالتصديق في الرجعة مقر

بضعها مملوك له فقد اقر بما هو خالص حقه للزوج فشابها الاقرار عليها بالنكاح وهو يقول حكم الرجعة يبتنى على العدة والقول
في العدة قولها فكذا فيما يبتنى عليها ولو كان على القلب فعندها القول قول المولى وكذا عند ابى حنيفة لانها منقضية العدة
في الحال قد ظهر ملك المتعة للمولى ولا تقبل قولها في ابطاله بخلاف الوجه الاول لان المولى بالتصديق في الرجعة مقر

بضعها مملوك له فقد اقر بما هو خالص حقه للزوج فشابها الاقرار عليها بالنكاح وهو يقول حكم الرجعة يبتنى على العدة والقول
في العدة قولها فكذا فيما يبتنى عليها ولو كان على القلب فعندها القول قول المولى وكذا عند ابى حنيفة لانها منقضية العدة
في الحال قد ظهر ملك المتعة للمولى ولا تقبل قولها في ابطاله بخلاف الوجه الاول لان المولى بالتصديق في الرجعة مقر

بضعها مملوك له فقد اقر بما هو خالص حقه للزوج فشابها الاقرار عليها بالنكاح وهو يقول حكم الرجعة يبتنى على العدة والقول
في العدة قولها فكذا فيما يبتنى عليها ولو كان على القلب فعندها القول قول المولى وكذا عند ابى حنيفة لانها منقضية العدة
في الحال قد ظهر ملك المتعة للمولى ولا تقبل قولها في ابطاله بخلاف الوجه الاول لان المولى بالتصديق في الرجعة مقر

بضعها مملوك له فقد اقر بما هو خالص حقه للزوج فشابها الاقرار عليها بالنكاح وهو يقول حكم الرجعة يبتنى على العدة والقول
في العدة قولها فكذا فيما يبتنى عليها ولو كان على القلب فعندها القول قول المولى وكذا عند ابى حنيفة لانها منقضية العدة
في الحال قد ظهر ملك المتعة للمولى ولا تقبل قولها في ابطاله بخلاف الوجه الاول لان المولى بالتصديق في الرجعة مقر

بضعها مملوك له فقد اقر بما هو خالص حقه للزوج فشابها الاقرار عليها بالنكاح وهو يقول حكم الرجعة يبتنى على العدة والقول
في العدة قولها فكذا فيما يبتنى عليها ولو كان على القلب فعندها القول قول المولى وكذا عند ابى حنيفة لانها منقضية العدة
في الحال قد ظهر ملك المتعة للمولى ولا تقبل قولها في ابطاله بخلاف الوجه الاول لان المولى بالتصديق في الرجعة مقر

بضعها مملوك له فقد اقر بما هو خالص حقه للزوج فشابها الاقرار عليها بالنكاح وهو يقول حكم الرجعة يبتنى على العدة والقول
في العدة قولها فكذا فيما يبتنى عليها ولو كان على القلب فعندها القول قول المولى وكذا عند ابى حنيفة لانها منقضية العدة
في الحال قد ظهر ملك المتعة للمولى ولا تقبل قولها في ابطاله بخلاف الوجه الاول لان المولى بالتصديق في الرجعة مقر

بضعها مملوك له فقد اقر بما هو خالص حقه للزوج فشابها الاقرار عليها بالنكاح وهو يقول حكم الرجعة يبتنى على العدة والقول
في العدة قولها فكذا فيما يبتنى عليها ولو كان على القلب فعندها القول قول المولى وكذا عند ابى حنيفة لانها منقضية العدة
في الحال قد ظهر ملك المتعة للمولى ولا تقبل قولها في ابطاله بخلاف الوجه الاول لان المولى بالتصديق في الرجعة مقر

بقيام العدة عندها ولا يظهر ملكه مع العدة وان قالت قد انقضت عدتي وقال الزوج والمولى لم تنقض عدتك قال قولها
 لانها امينة في ذلك ادعى العالمه به واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة لعشرة ايام لم تنقض الرجعة وان انقطع
 لاقل من عشرة ايام لم ينقطع الرجعة حتى تغسل ويبضى عليها وقت صلوة كامل لان الحيض لا يزيد له على العشرة فيجوز
 الانقطاع خرجت من الحيض فانقضت العدة وانقطعت الرجعة وفيما دون العشرة يحتمل عود الدم فلا بد ان يعتصمنا الانقطاع
 بحقيقة الغتسال اويلزوم حكمه من احكام الطاهرات بمضى وقت الصلوة بخلاف ما اذا كانت كتابية لانه لا يتوقع وقوعها
 اماره زائفة فاكفى بالانقطاع وانقطع اذ اتممت وصلت عند ابى حنيفة و ابى يوسف وهذا استحسان وقال عمر اذ اتممت
 انقطعت وهذا قياس لان التيمم حال عدم الماء طهارة مطلقة حتى يثبت به من احكامه ما يثبت بالغتسال فكان بمنزلة
 ولها انه مكوث غير مطهر وانما يعتد بطهارة ضرورة ان اتمتضاعف الواجبات وهذه الضرورة تتحقق حال اداء الصلوة لا فيما قبلها
 من الاوقات والاحكام الثابتة ايضا ضرورة اقتضائية ثم قيل تنقطع بنفس الشرع عنها وقيل بعد القراء ليتهاقركم
 جواز الصلوة واذا اغتسلت ونسيت شيئا من بدنها لم يصبه الماء فان كان عضوا فما فوقه لم تنقطع الرجعة وان كان اقل
 من عضو انقطعت قال وهذا استحسان والقياس في العضو الكامل ان لا تبقى الرجعة لانها غسلت الاكثر والقياس في ما دون
 العضوان تبقى لان حكم الجنابة والحيض لا تجزى ووجه الاستحسان وهو الفرق ان ما دون العضو يتسارع اليه الحفا
 لقلته فلا يتيقن بعدم وصول الماء اليه فقلنا انه تنقطع الرجعة ولا تحل لها التزويج اخذ ابا احتياط فيها بخلاف العضو
 الكامل لانه لا يتسارع اليه الجفوف ولا يغفل عنه عادة فافترقا وعن ابى يوسف ان ترك المضمضة والاستنشاق كترك
 عضو كامل عنه وهو قول عمر بمنزلة ما دون العضوان في فرضيته اختلافاً بخلاف غيرها من الاعضاء ومن طلق امرأته
 وهي حامل اولد منه وقال لما اجامها فله الرجعة لان الحمل متى ظهر في مده يتصور ان يكون منه جعل منه لقوله
 عليه السلام الولد للفراش وذلك دليل الوطى منه وكذا اذا ثبت نسب الولد منه جعل واطيا واذا ثبت الوطى
 انما هو الاكثر المستند من حديثي الحديثين المبيين

له قوله كامل باربع لاصفة الوقت ١٢ مائة ٢٥ قوله مائة وقت الصلوة يعني الوقت اذا مضى صارت

الصلوة بنا في ذمتها وجرم احكام الطاهرات ١٢ عن اية ٢٣ قوله نكفته بالانقطاع اي مجرد الانقطاع لانها لا تتكلف بالانقطاع ولا تجب عليها الصلوة ١٢ مائة ٢٤
 له قوله من الاحكام يرد به رد دخول المسجد والوضوء وقراءة القرآن واما الصلوة وسجدة السلاوة ١٢ عن اية ٢٤ قوله انطوت نكف الغالب وان كان يجوز
 بالجزء الا من غلبت به والرأى بالانقطاع ولا عار له ولا تلويث ١٢ مائة ٢٥ قوله مزورة ان لا تتضاعف الواجبات لانها لو لم يجز حتى يجرد المار كان بعض اوقات
 صلوات متوحد يحصل الغمز ١٢ مائة ٢٦ قوله والاحكام الجزاواجب عن طرف النعم لقوله حتى يثبت من الاحكام ١٢ مائة ٢٧ قوله مزورة ان بعض ثبوت
 هذه الاحكام من ضرورة حراز الصلوة باجتمه واما قراءة القرآن فلا يهاك من الصلوة والاسجد فلا مكان التسلاوة فليس من لوازم القنولة فانه يجوز ان يقرو في صلاتها
 آية السجدة ١٢ عن اية ٢٨ قوله والقياس ان العلم ان مجرد لم يذكر في موضع القياس بل هو معوضوفا فقرأ وما دونه ودوى از عند ابى يوسف في الصلوة فترقا فان
 القياس ان تنقطع الرجعة لانها ضلت اكثر البدين ولا تفرح اكل فكذا اجاب المار وجميع البدين وفي الاستحسان لا تنقطع لان العدة باقية لعدم الطهارة وعند عمر لم يرد في حضان
 القياس ان تبقى الرجعة بقراءة الحمد والاستحسان ان تنقطع لان ما دون العضو يتسارع اليه الجنان فقلنا فلا يتيقن بعدم وصول الماء اليه ١٢ عن اية ٢٩ قوله فلا يتيقن في
 حتى لو تمقتت بعدم دخول المار اليه بان منعت قسدا لم تنقطع الرجعة ١٢ عن اية ٣٠ قوله لان لا يتسارع اليه الخ لم يكن مسلوفا لم يدخله الماء لعدم الغفلة عن اية ٣١ قوله فلا تنقطع
 الرجعة ١٢ عن اية ٣٢ قوله كركم عضو كل ذلك لان كل الحيض باق في كونه فرضيين في الجنابة ١٢ عن اية ٣٣ قوله لان في فرضيته اختلافاً فان المضمضة والاستنشاق سنتان
 في الغسل من مارك وانما كان كالميتا في انقطاع الجنابة بخلاف الجنابة في الجنابة الصلوة في فرضية ١٢ عن اية ٣٤ قوله اولدت من الخ اي ولدت من غير منتم فلما وقال لم اجامها ثم اراد
 الرجعة فلذلك ولا يصح بقوله لم اجامها ١٢ عن اية ٣٥ قوله فلو اجامها مخرج في عدم الجماع ولا لا تجوز النسب لم يكن مخرجاً في وجود الجماع والعرض ١٢ اذا
 اجتمع مع عرض اول ولد من الفراع اوى من العرض الصادر من العبد فما كان الكذب من العبد ومع احتمال الشرع ١٢ عن اية ٣٦ قوله متى لم تلها لانها اذا كانت حراما
 يوم الطلاق ظهر ذلك بان ولدت لائل من سنة اشهر فصار النسب ثابتا عن ١٢ مائة ٣٧

الدراية في تزويج احاديث الهداية

باب الرجعة حديث الولد للفراش متفق عليه من حديث ابى هريرة وماد والعاهر الحجر ومن حديث عائشة وفي روايتها قصة عاتكة
 سودة بنت زمعة ولان داود عن عمرو بن شعيب عن ابية عن جداه رفعه لادعوة في الاسلام ذهب امر الجاهلية الولد للفراش
 وللعاهر الحجر ومن حديث علي بن ابي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضي ان الولد للفراش وفيه قصة قتلة قريظة من احاديث ابى امامة

انقضت المداظرته لاجل حجة قتيبن ان المبطّل عمل عمله من وقت وجوده ولهذا تحتسب الاقرار من العدة فلم يملك
 الزوج الخروج الا ان يشهد على رجعتها فبطل العدة ويتقرر ملك الزوج وقوله حتى يشهد على رجعتها معناه الاستيعاب على
 ما قدمناه والطلاق الرجعي لا يخرج الموطى وقال الشافعي يحرمه لان الزوجية زائلة لوجوه القاطم وهو الطلاق ولما انها
 قائمة حتى يملك مراجعتها من غير رضا لان حق الرجعة ثبت نظر الزوج ليملكه التدارك عند اعتراض الندم وهذا المعنى
 يوجب استبداد به وذلك يؤذن بكونه استلاما لا انشاء اذ الدليل ينافية والقاطم اخر عمله الى مدة اجساما ونظرا له
 على ما تقدم **فصل** فيما تحل به المطلقة واذا كان الطلاق بائنا دون الثالث فله ان يتزوجها في العدة وبعد انقضائها
 لان محل الحلية باق لان زواله معلق بالطبقة الثالثة فيستعدم قبله من غير العدة لا اشتباه النسب ولا اشتباه في اطلاقه وان
 كان الطلاق ثلثا في الحرة او ثنتين في الامه لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا او يدخل بها ثم يطلقها ويبوت عنها
 والاصل فيه قوله تعالى فان طلقها فلاتحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والمراد المطلقة الثالثة والثنتان في حق الامه
 كالثلث في حق الحرة لان الرق منصف محل الحلية على ما عرف ثم الغاية نكاح الزوج مطلقا والزوجية المطلقة انما تثبت
 بنكاح صحيح وشرط الدخول ثبت باشارة النص وهوان يحل النكاح على الوطى حملا للكلام على الافادة دون الاعادة اذ العقد
 استنفيد باطلاق اسم الزوج او يزاود على النص بالحديث المشهور وهو قوله عليه السلام لا تحل الاول حتى تدق عسيلة الاخرى
 بروايات واخلاف لاحد فيه سوى سعيد بن المسيب رضى الله عنه قوله غير معتبر حتى لو قضى به القاضي لا ينفذ والشرط
 الا يلازم دون الانزال لانه كمال المبالغة فيه والكمال قيد زائد والصبي المراهق في التحليل كالبالغ لوجوه الدخول في نكاح صحيح

له قوله ولهذا لا يلازم ان عمل المبطّل من وقت
 وجود المبطّل يحتسب الاقرار الحاضر قبل انقضائه العدة من المرة فلو كان عمل المبطّل مستقرا على انقضائه العدة لما احتسب الاقرار الماضية من العدة ١٢ يعني **له قوله** فلم يملك
 الخ اي ان عمل المبطّل لم يكن مستقرا على الانقضاء كانت المرأة كالبنوتة تقدر برافلا يملك اخراجها كالبنوتة تحققت ١٢ عن **له قوله** لم يملكها حتى في اول الباب حيث
 قال ويستحب ان يشهد ان الرجعة ١٢ عن **له قوله** حتى يملك مراجعتها من غير رضا بالاتفاق ولو كانت زائلا كانت اجنبية فلم تنص الرجعة بدون زمان ١٢ عن **له قوله**
 قوله يوجب استبداده في الاول لم يكن مستديرا لأم النظر اذ قلنا في المرأة بالرجعة فتح الرجعة لوجب استبداد الزوج بالرجعة واستبداده بذلك يؤذن بجواز استمراره لانشاء
 اذ الدليل الدال على الاستبداد هو ذكرنا من القياس ينشأ في ان تكون الرجعة انشاء لان الرجعة لا يستبدد الاستدانة لا يتحقق الا في القائم فكانت الرجعة قائمة ١٢ عن **له قوله**
 والقاطم الرجوع من دليل النكاح وهو قوله الرجعة زائلا وجود القاطم ١٢ كفاية **له قوله** وانظر الاى على اعتبار الخصال على ما تقدم وهو قوله لان حق الرجعة
 حيث نظر للزوج ١٢ كفاية **له قوله** فصل فيما تحل له المرافع من بيان ما يتدارك به الطلاق الرجعي ذكر ما يتدارك به غيره من الطلقات في فصل على حدة ١٢
 عن **له قوله** منق بالطلاق الرجعي لانه فان طلقها فلا تحل له ١٢ عن **له قوله** وضع الفرج المرفوع دخل مقدر تقربه ان النكاح والرجوع من عزم نكاح الحرة مطلقا قال
 الش تسمي ولا تعزبها عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اطلاقك ما لا يلحق ان يزوجه في السنة ١٢ مولانا محمد عبدالمسلم نورالاشرف مرقد **له قوله**
 ولا اشتباه في المداظره في تجوز نكاح المعترة به اذ الاشتباه انما يكون عند اختلاف المياه وذلك انما يكون في مدة الفرج ١٢ عن **له قوله**
له قوله منصف الممانعة التصفية التي ممازجت ان الرجعة سبب لتصفية العمل الحلية لكونه العزم والطلقة الواصلة لا تجزى فتمت ١٢ عن **له قوله** نكاح الزوج
 مطلقا حيث لم يقيد بغيره ولا منادى المطلق يعرفه الى الكمال على ما عرف في الاصول والزوجية المطلقة اي الكسالة انما ١٢ عن **له قوله** وهو قوله عليه السلام ان الرجعة
 رواه الائمة السنة في تبهم من حديث عائشة رضي الله عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق زوجته فترت زوجا غيره ثم طلقها فهل ان يزوجها
 انحل لزوجها الاول قال لا حتى يدق الاخر من عسلتها ما اذا كان الاول ١٢ عن **له قوله** فيزولان مخالف للحديث المشهور ١٢ عن **له قوله** فيزولان لا يثبت الا بدليل ولا دليل
 عليه من الدليل يدل على عدمه لانه لا يثبت على غير العسلة وهي تعبير العسلة وهي كناية عن امارة حلاوة الجماع وهي تحصل بالايلاج فكان التصغير والاعلى عدم الشئ بالانزال ١٢ عن

الدراية في تخریج احاديث الهداية

حديث العسيلة متفق عليه من حديث عائشة في قصة فاعة القرظي وامراته وسهاها مالك في المؤطا تميمية بنت وهب من رواية
 الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير وهو مرسل وللطبراني في الاوسط من حديث عائشة مثله في التسمية لكنه قلبه جعلها كانت عند عبد الرحمن
 ثم صارت لرفاعة قوله ولا خلاف فيه لاحد سوى سعيد بن المسيب ١٢ عن سعيد بن منصور من طريق ابن المسيب انه قال الناس يقولون
 حتى يجامعها واما انا فانقول اذا تزوجها نكاحا صحيحا فانها تحل للاول

وهو شرط بالنص مالك يخالفنا فيه والحجة عليه ما بيناه وقس في الجامع الصغير وقال غلام لم يبلغ ومثله يجامع جامع
 امرأة وجب عليها الغسل أهلها على الزوج الأول معنى هذا الكلام ان يتحرك الته ويشترط انما وجب الغسل عليها لا لتقاء
 المختارين هو سبب لنزول ماؤها والحاجة الى الايجاب في حقها ما لا يغسل على الصبي ان كان يومه به تخلفا قال وطى المولى

امته لا يحلها لان الغاية نكاح الزوج واذا تزوجها بشرط التحليل فالتكاح مكروه لقوله عليه السلام لعن الله المحلل المحلل وهذا
 هو عمله فان طلقها بعد وطئها حلت للاول لو جرد الدخول في نكاح صحيح اذ النكاح لا يبطل بالشروط وعن ابي يوسف انه يقصد
 النكاح لانه في معنى الموقت فيه ولا يحلها على الاول لفساده وعن محمد انه يصح النكاح لها بيا ولا يحلها على الاول لانه يستعمل

ما اختره الشرع فيجازى بمنع مقصوده كما في قتل المورث واذا طلق المحرقة تطليقة وتطليقتين وانقضت عدتها وتزوجت بزوج
 اخر ثم عادت الى الزوج الاول عادت بثلاث تطليقات ويهدم الزوج الثاني مادون الثلث كما يهدم الثلث وهذا اعتدالي حنيفة

وابن يوسف وقال محمد لا يهدم مادون الثلث لانه غاية للحرمه بالنص فيكون متهيبا ولا انهاء الحرمه قبل الثبوت ولما قوله عليه
 السلام لعن الله المحلل المحلل له ساءه محلا وهو الثبوت للحل اذ طلقها ثلثا فقالت قد انقضت عدتي وتزوجت ودخل بي

الزوج وطلقني وانقضت عدتي والمدة تحتك لك جاز للزوج ان يصدقها اذا كان في غالب ظنه انها صادقة لانه معاملة وامر
 ديني لتعلق الحل به وقول الواحد فيها مقبول وهو غير مستنكر اذ كانت المدة تحتك له اختلفوا في اذهاب المدة وسببها في باب العدة

له قول
 بما لنا فيه اي في اشتراط الاطلاق دون الزوال وشرط الزوال وهو انما يتحقق من الباطن فلا يكون الصبي المراهق كالباطن في اعادة التحليل ١٢ عتاه ٢٥ قوله ما بيناه من ان
 الزوال كمال ومباين فيه هو تيميد لا واصل ١٤ عتاه ٣٣ قوله ودولى المولى امته الجاذ طلق امرأتين وهى امته الفخرو وطئها المولى بعد انقضائه العدة لم تحل للزوج الاول لان غاية
 الحرمه نكاح الزوج والمولى لا يسمى زوجا ١٢ عتاه ٣٤ قوله واذا تزوجها الابن قال تزويجك على ان اعطاك اذ قالت المرأة ذلك ١٣ عتاه ٣٥ قوله وبنها بجملاي محمد
 اشتراط التحليل في العقد كما ذكرنا اولها من ذلك في قلمه يستعمل اللحن وتقبل سنى قوله هو محمد الكراهية عمل الجعريف لانساه ١٢ عتاه ٣٦ قوله ما بينا ان النكاح لا يبطل بالشرط ١٣
 عتاه ٣٧ قوله لانه يستعمل ما اخره الشرع لان النكاح عقد العرف يقتضى الحل للاول بعد موت الثاني في شرط التحليل ليس يستعمل الحل ١٣ عتاه ٣٨ قوله كما في نكاح المورث
 اي كما اذا نكح شخص مورثا فان نكح الميراث لانه يستعمل ما اخره الشرع ١٢ عتاه ٣٩ قوله ويهدم الزوج الثاني مادون الثلث لانه يستعمل ما اخره الشرع لان النكاح كان
 لم يكن ولا تحرم الحرمه الغليظة اذا اطلقها ثلثا جميعا او فرادى ١٢ عتاه ٤٠

٤١ قوله لا يهدم مادون الثلث ويتبقى الزوج ما لا يتبقى من الاول وتحرم الحرمه الغليظة اذا اتى ذلك ١٢ عتاه ٤٢ قوله لانه غاية للثبوت ان في غاية الحرمه بالنص قال
 الشرح تالي فان طلقها فلا تحل لمن بعد حتى تنكح زوجا غيره على ما تقدم وكل ما كان نايظ حرمته فهو منه لان الغيا يتبين بالغاية فيكون الزوج ان في منها الحرمه ولا انها لحرمه قبل تنكحها
 ليست بثابتة تبطل وقوع الثلث ١٣ عتاه ٤٣ قوله وهو الثبوت للحل ثم اللحن الذي يثبت به اما ان يكون الحل السابق او ما يدر الايسل الى الاول لاستدراجه فيحل المامل تقين
 ان في العزوة يكون غير الاول والاول هل ناقص كان الجريد كما هو ما يكون بالطلاق الثلث ١٢ عتاه ٤٤ قوله لانه لا يولى لان النكاح مصادرة يكون لبعض متقرا من هذا الخول
 واذا كان مصادرة فغير الواضد مقبول فيها بشرط كالاتيات والمضاربات والاذن في التجارة ١٢ عتاه ٤٥ قوله او امر من نكح الحن على اي بالنكاح وتقبل قولها فيه ايضا كما اذا اضررت
 بنها ستمه المادرة دوت هدينا ١٢ عتاه ٤٦ قوله وسببها في باب العدة وعدم يذكها في باب العدة داد في هذه المدة عدتي فيفترق شهر ان اقرت بمعنى الاقره ومنها
 تسعة وثلاثون يوما كما نطقها في الطهر وجبها ثلثة وطرها ثمنه عشر نفوس عدتها بغير ثلثين يوما وثلاثة افرار تسعة ايام لا كان ١٢ كساء

الدرية في تدحيح احاديث الهدية

حديث لعن الله المحلل والمحلل له الترمذي والنسائي عن ابن
 مسعود ورواته ثقات ولابي داود والترمذي وابن ماجه واحد عن علي بن خوخة وفيه الطرث الاعور وعن جابر وفيه مجالدين السعيد ولابن
 ماجه عن عتبة ابن عامر، فعه الا اخبركم بالنسب المستعارة قالوا بلى قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له ورواته موثقون وقت
 الباب عن ابن عباس اخرجه ابن ماجه وعن ابي هريرة نوعة اخرجه احمد والبخاري وابويعل وساخق وابن ابي شيبة في مسانيدهم ورجاله
 موثقون وعن عمرو بن نافع عن ابيه جاء رجل الى ابن عمر فساله عن رجل طلق امرأته ثلاثا فتزوجها اخره هل يحلها لغيره هل يحل للاول
 قال لا الا نكاح سبعة كنا نعد هذا اسقاها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صحه الحاكم وتروى محمد بن الحسن في الاثر عن ابي
 حنيفة عن حماد عن سعيد بن جبيل قال كنت عند عبد الله بن عتبة فجاء اعرابي فقال رجل طلق امرأته تطليقة او اثنتين شرعا فنقضت
 عدتها فتزوجت زوجا غيره فدخل بها ثم مات عنها او طلقها ثم انقضت عدتها واراها الاول ان يتزوجها على كم هي عندك فالتفت الى
 ابن عباس فقال ما تقول قال يهدم الزوج الثاني والثلاث واسأل ابن عمر قال فليقتل ابن عمر فقال مثل ما قال وتروى
 الشافعي من طريق البيهقي ومن طريق الزهري عن حميد بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله وسليمان بن يسار انهم سمعوا ابا هريرة
 قال سالت عمر بن رجل طلق امرأته تطليقة او تطليقتين ثم انقضت عدتها فتزوجها غيره شرعا فما نكحها فتزوجها الاول فقال هي عندك
 على ما بقى ومن طريق الحكيم بن عتيبة عن يزيد بن جابر عن ابيه انه سمع عن ابي طالب يقول هي على ما بقى ١٢

باب الايلاء

واذا قال الرجل لامرأته والله لا اقربك او قال والله لا اقربك اربعة اشهر فهو مؤل لقوله تعالى الذين يؤلون من نسائهم

ترخص اربعة اشهر الية فان وطئها في الاربعة الاشهر حنت في يمينه ولزمته الكفارة ولا الكفارة حجب الحنت وسقط الايلاء عن اليمين

ترفع بالحنت وان لم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بانت منه بتطبيقه وقال الشافعي تبين بغيره القاضى لانه لم يحقها

في الجماع فينوب القاضى منابيه في التسريح كما في الحديث العنة ولنا انه ظلمها بمنع حقها في اراه الشرع بزوال نعمة النكاح عند

مضى هذه المدّة وهو الماتور عن عثمان وعلى العبدالة الثلاثة وزيد بن ثابت رضوان الله عليهم اجمعين وكفى بهر قدرة ولانه

كان طلاقا في الجاهلية فحكم الشرع بتاجيله الى انقضاء المدّة فان كان حلف على اربعة اشهر فقد سقطت اليمين لانها كانت

موقوتة به وان كان حلف على الابد فاليمين باقية لانها مطلقة ولم يوجد الحنت لترفع به الا انه لا يتكرر الطلاق

قبل التزوج لانه لم يوجد منع الحق بعد البيتونة فان عاد فزوجها عاد الايلاء فان وطئها والا وقعت بمضى اربعة

اشهر تطبيقه اخرى لان اليمين باقية لا طلاقا فبالزوج ثبت حقها فتمحق الظلم يعتبر ابتداء هذا الايلاء من وقت التزوج

فان تزوجها ثلثا عاد الايلاء ووقعت بمضى اربعة اشهر اخرى ان لم يقربها بما بيناه فان تزوجها بعد زوج اخر لم يقع

بذلك الايلاء طلاقا لتقيده بطلاق هذا الملك وهي فرع مسألة التجيز الخافية وقد مر من قبل اليمين باقية الاطرافها

وعدم الحنت فان وطئها كفر عن يمينه لوجوه الحنت فان حلف على اقل من اربعة اشهر لم يكن مؤليا لقول ابن عباس لا

ايلاء فيما دون اربعة اشهر ولان الامتناع عن قربانها في اكثر المدّة بلا مانع وبمثلها لا يثبت حكم الطلاق فيه ولو قال الله

له قوله باب الايلاء قال الانزاري كان القياس

ان يذكر الخلع قبل الايلاء لان الخلع نوع من الطلاق الا انه لا كان بغرض تبادله عن الطلاق فاخرج عن الايلاء وقدم الخلع على النكاح لان الظاهر ان النكاح من القول وذو ريب الخلع كذلك ثم قدم

النكاح على العتاق لان الظاهر قرب اليمين من اللعان بدليل ان سب اللعان وهو العتاق بالزنا لا يفي الى غير الزوجه بسب البدن الموجب للمصحة خمسة عشر سنة قوله

ايلاء بوقوع العتاق عن اليمين يقال ان اليمين يلا اذ اخلت وفي التزوية عبارة عن منع النفس عن قربان المكوته اربعة اشهر فضا عدنا مؤكدا باليمين ١٢ ع ١٢ قوله وسقط الايلاء

على منى اذ لو مضت اربعة اشهر لا يقع الطلاق ١٢ ع ١٢ قوله تبين اليمين الا في التعلق العتاق بغير المدّة ولكنه لو توفقت بعد المدّة على ان يقضى اليمين فان ان يقضى تبين

بغيره القاضى منها وكان التسريح تطبيقه باثني عشر ١٢ ع ١٢ قوله كما في الجب والعتق اى يوجب القاضى منابيه في التعريف فيما اذا وجدت زوجها مجموعا او نبينا ودبر القياس

في العتق ومنها عند فوات الاساك بمردود ١٢ ع ١٢ قوله والعبارة المشاهرة عند الفقهاء عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر عند المحدثين ثم

اربعين ابن عمرو بن عباس وابن الزبير وابن عمرو بن يزيد وانهم بعد الله بن مسعود ومن الله بن مسعود ١٢ ع ١٢ قوله ولا يذكار طلاقا في الالباب على الفور بحيث لا يقربها الشخص بعد

الايلاء اذ يرفع الشرع بتاجيله الى انقضاء المدّة فترتفع فيه الابا كما قيل فلا يتوقف عن تطبيقه او تفريق القاضى ١٢ ع ١٢ قوله فان كان حلف اليمين اذا مضت اربعة

اشهر ولم يقربها فلا ينعون ان كان حلف على اربعة اشهر او على الابد فان كان الاول فقط سقط اليمين ١٢ ع ١٢ قوله لانه لم يوجد له اذ لا حق لها في الجماع بعد ١٢ ع ١٢

١٢ قوله فزوجها اى بعد البيتونة بمعنى اربعة اشهر بعد اعتقادها ١٢ ع ١٢ قوله لما بيناه ان اليمين باقية لا طلاقا وبها التزوج ثبت حقا فتمحق الظلم ١٢ ع ١٢

١٢ قوله لتقيده بالما لا ذكرا ان ينزله التلويح بعد القربان وتعليق الطلاق فيحرف في طلاق ذلك الملك الذي يصل فيه التطبيقين ١٢ ع ١٢ قوله مسألة التجيز الخافية

في البسوط واذا قال الرجل من امرأته لا يقربها ثم طلقها ثلثا بطل الايلاء عندنا خلافا لافروم لان الايلاء غلط في مؤجل فخرنا يمتنع على التطبيقات المملوكة ولم يمت شي منها بعد وروى الثلث

طها وكذلك لو بانست بالايلاء ثلث مرات ثم تزوجها بعد زوج اخر لم يكن مؤليا الا عند زوجه ١٢ ع ١٢ قوله وان الامتناع المؤقت منه ان الامتناع عن قربانها عن قربان من آلى نها زوجها شرافا اكثر المدّة وهو ثلثه اشهر ما لم يلا لانه لا يفسر في يمينه وبمثلها يثلث به الحلف العتق على شهر لا يثبت حكم الطلاق بمضى اربعة اشهر لولا ان مر عن اليمين فكان من لم يقربها اربعة اشهر او اكثر بلا يمين فانه اربعة اشهر لا يقع شئ ١٢ ع ١٢

الدراية في تخريج احاديث الهداية

باب الايلاء حديث عن عثمان وعلى والعبادة الثلاثة في الايلاء يقع به تطبيقه بمضى اربعة اشهر اما عثمان فاخرجه عبد الرزاق من طريق ابى سلمة بن عبد الرحمن ان عثمان بن عفان وزيد بن ثابت كانا يقولان في الايلاء اذا مضت اربعة اشهر فهي تطبيقه واحدة وهي احق بنفسها وتعد عدة المطلقة وهو الدارقطني عن احمد انه قال لا اعرف هذه الحديث وقد سرى عن عثمان خلافا ثم سرى عنه انه نال بوقته واما على والعبادة فقال عبد الرزاق اخبرنا معمر بن قتادة ان عليا وابن مسعود وابن عباس قالوا اذا مضت اربعة اشهر فهي تطبيقه وهي احق بنفسها وهو ابن ابى شيبه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس وابن عمرو قالوا اذا الى فلم يرفى حتى اذا مضت اربعة اشهر فهي تطبيقه باثني عشر وقد حولت على ابن عمر اخبره البخاري قال بوقت ١٢ - حديث ابن عباس لا ايلاء فيما دون اربعة اشهر من ابى شيبه عن طريق عطاء عن ابن عباس اذا الى من امرأته شهرا او شهرين او ثلاثا ما لم يبلغ الحد فليس بالايلاء واسناده صحيح ١٢ -

وقيل لا يصدق والقضاء لانه مبين ظاهر وان قال اردت الطلاق فهي تطليقة بائنة الا ان يتوى الثلث وقد ذكرناه في الكنايات
 وان قال اردت الظهار فهو ظهار وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد ليس بظهار لان عدم التشبيه بالحرمه وهو الركن
 فيه ولهما انه اطلق الحرمه وفي الظهار نوع حرمه والمطلق يحتمل المقيد ان قال اردت التحريم ولم ارد به شيئاً فهو يمين بغير
 به موليا لان الاصل في تحريم الحلال انما هو يمين عندنا وسنذكره في الايمان ان شاء الله ومن المشائخ من
 يصر في لفظه التحريم الى الطلاق من غير نية بحكمه العرف والله اعلم بالصواب

بصرف لفظه التحريم الى الطلاق من غير نية بحكمه العرف والله اعلم بالصواب

باب الخلع

بهرى الشريعة جارة من تعدد المرأة بالملك النكاح بالخط المثلج ١٣

واذا اتشاق الزوجان وخافان لا يقيا عن داء الله فلا يأس بان تفتدى نفسها منه بمالٍ يخلعها به لقول تعالى فلا جناح عليهما
 فيما افترقا به فاذا فعل ذلك وقع بالخلع تطليقة بائنة ولمزها المال الخلع تطليقة بائنة ولا ينعقد الطلاق
 حتى صار من الكنايات والواقع بالكنايات بائن الا ان ذكر المال غنى عن النية هنا ولا ينعقد الا تسلم المال لا تسلم لها نفسها و
 ذلك بالبيئونة وان كان الشور من قبله يكره له ان ياخذ منها عوضاً لقوله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج الا ان قال فلا
 تاخذن مما عطاها و لانه وحشها بالاستبدال فلا يزيد في وحشها باخذ المال ان كان للشور منها كرهنا له ان ياخذ منها اكثر
 مما عطاها وفي رواية الجاهم الصغير طاب الفضل ايضاً لطلاق ما تلونا بدأ ووجه الاخرى قوله عليه السلام في امرأة ثابت
 وهو قوله لارها

له قوله جنى تطليقة بائنة ان لم يرضها من العمد او نوى واحدة او اثنتين ١٢ عن ابيه **قوله** اطلق الحرمه و هي ترضى الوامد او الظهار نوع منها تكون من محرمات مطلق الحرمه ومن لوى
 محتمل كالمصدق ١٢ عن ابيه **قوله** فهو يمين الخمان فرمها كفرها لم يقر بها حتى مضت اربعة اشهر بائنة من الاطلاق ١٣ عن ابيه **قوله** انا يمينين فزنا لقول تعالى
 يا ايها النبي اقمها اصل الشرك ال قوله قد فرض الله عليكم تحلة ايمانكم ١١ عن ابيه **قوله** من يعرف الخان العادة جرت من الناس في زماننا هذا انهم يرون الطلاق بهذا قال الفقيه ابو
 الليث و بناه ١٢ عن ابيه **قوله** باب الخلع الخلع من قبل الاطلاق لعينيه امرهما ان الاطلاق تجزوه عن المال كان اقرب الى الطلاق بخلات الخلع فان فرضت العادة من جانب المرأة
 وان في من الايا والشور من قبل الزوج والخلع نشور من قبل المرأة فاقدم ما بالمرء على بالمرأة ١٣ عن ابيه **قوله** الخلع الثلج بالفتح الثلج يقال خلع ثوب عن بدنه
 فزاعه وقالعت زدوها اذا اذنت من باها والاسم الثلج بالفتح ١٤ عن ابيه **قوله** فلما جناح على الرجل فيما اخذوا على المرأة فيما اعطت كسى الشرف قال ما اعطت فزار من
 نراه من الامرازا يستفقه لمان الشار عوان عند الزواج بالمرث كان الال السرى يطل في تخليصه فزار ١٣ عن ابيه **قوله** حتى صار من الكنايات فاذا قال فانك
 لم يترك العوض ونوى به الطلاق وق ١٣ عن ابيه **قوله** الا ان الرأى ان قيل لومار من الكنايات كانت الية شرطاً وليست بشرط الاجاب عند بقوله الا ان ١٣ عن ابيه
قوله وان كان الشور في افعال نفرت المرأة على زوجها فمما ناشرة اذا استصمت عليه والنفقة من الزواج الشور يكون من الزوجين و يجوز له كل واحد منهما صاحب ١٣
 عن ابيه **قوله** لا طلاق ما تلونا بدأ لى اولها قيل قولته في طلاقها عليها فمما اذنت به ناز لا ينعزل بين الفضل وغيره ١٢ عن ابيه **قوله** عليه السلام الا اخرج
 الرزق في سنه من عجب ابن جرج قال اخبرني ابو الزبير بن ثابت بن عيسى بن شماس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن ابي سؤل وكان صداقها مديقة فمما فزال
 التي صل الشريفة و سلم آرد وسلم آرد بن مديقة التي اعطاك قالت نعم و زيادة فضال الجنى صلى الشريفة و على آرد وسلم اما الزيادة فلا وكن مديقة فاخذ با و على سبيلها انتهى
 ١٣ بنين

الدراية في تخریج احاديث الهداية

باب الخلع حديث الخلع تطليق بائنة الدار قطنى وابن عدى من حديث ابن عباس قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الخلع تطليقة بائنة وفيه عباد بن كثير الثقفي وهو واه وقد صح عن ابن عباس الخلع فرقة وليس بطلاق اخرجته الدار قطنى واخرجه عبد
 الرزاق عنه اذا طلق امرأته تطليقتين شراختلت منه حل له ان يتكحها وتعد الى داود والترمذى من وجه اخر عن ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وسلم امر امرأته ثابت بن قيس ان تعتمد بحضة وهذا يدل على ان الخلع ليس بطلاق وفي الباب عن سعید بن المسيب مثل
 الاول اخرجته عبد الرزاق بسند صحيح وفي مؤطا ان عثمان قال هي تطليقة الا ان تكون سميت شيئاً وفيه جمهان الاسلمى وهو مجهول وفيه
 ان ابن عمرو قال عدة المختلعة عدة المطلقة **قوله** وكان الشور من امرأته ثابت بن قيس ولذلك قال لها اما الزيادة فلا ابوداؤد في المراسيل
 وعبد الرزاق وابن ابى شيبة عن عطاء جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم تشكى زوجها فقال اتريدين عليه حد يقتصه التمي
 اصداق قالت نعم و زيادة قال اما الزيادة فلا واصله الدار قطنى يذكر ابن عباس فيه وقال المرسل اصبح واخرجه ابن ملجة والطبراني
 من وجه اخر صحيح عن ابن عباس ان جميلة بنت سلول فذكر القصة وفيها فامر ان ياخذ منها حد يقتصه ولا يزيد اذ اصله في البخارى
 بدون الزيادة واخرجه الدار قطنى من طريق ابى الزبير ان زينب بنت عبد الله ابى كانت عند ثابت بن قيس فذكره نحوه كما اسماها
 بنين ١٣

ثلاثة وكلمة من ههنا للصلة دون التبويض لان الكلام يختل بدونه وان اختلعت على عبد لها ابترق على انها بريئة من ضمانه
 لم تبرأ وعليها تسليم عينه ان قدرت وتسليم قيمته ان عجزت لانه عقد المعاوضة فيقتضى سلامة العوض واشترط البراءة
 عنه بشرط فاسد فيبطل الا ان الخلع لا يبطل بالشروط الفاسدة وعلى هذا النكاح واذا قالت طلقي ثلثا بالف فطلقها واحدا
منه ١٢ لان لا يقتدر العبد ١٣
 فعليها ثلث الالف لانها ما طلبت الثلث بالف فقد طلبت كل واحدة بثلث الالف وهذا لان حرف الباء تصعب الاعواض و
 العوض ينقسم على المعوض والطلاق بائن لوجوب المال وان قالت طلقي ثلثا على الف فطلقها واحدا فلا شيء عليها
 عند ابي حنيفة ويملك الرجعة وقالاهي واحدة بائنة ثلث الالف لان كلمة على بمنزلة الباء في المعاوضات حتى ان
 قولهم احمل هذا الطعام بدرهم او على درهم سواء وله ان كلمة على للشرط قال الله تعالى **يَا بَعْتُكَ عَلَىٰ أَنْ لَا يَبْسُوكَ بِاللَّهِ**
سَيِّئًا ومن قال لامرأته انت طالق على ان تدخل الدار كان شرطا وهذا الالف للزوم حقيقة واستبعاد الشرط لانه يلازم
 الجزاء واذا كان للشرط فلا يشرط ولا يتوزع على اجزاء الشرط بخلاف الباء لانه العوض على ما مر واذا لم يجب المال كما هو مبتدأ
 فوقع الطلاق ويملك الرجعة ولو قال الزوج طلقي نفسك ثلثا بالف او على الف فطلقت نفسها واحدا لم يقع شيء لان الزوج
 ما رضى بالبيتونة الا ليسلم الالف كلها بخلاف قولها طلقي ثلثا بالف لانها ما رضىت بالبيتونة بالف كانت ببعضها
 ارضى ولو قال انت طالق على الف فقبلت طلقت وعليها الالف وهو كقوله انت طالق بالف ولا بد من القبول في الوجهين لان
 معنى قوله بالف بعوض الف يجب لي عليك ومعنى قوله على الف على شرط الف يكون لي عليك والعوض لا يجب بدونه
 والمعلق بالشرط لا ينزل قبل جوزه والطلاق بائن لما قلنا ولو قال لامرأته انت طالق عليك الف فقبلت او قال لعبده
 انت حر عليك الف فقبل عتق العبد وطلقت المرأة ولا شيء عليهما عند ابي حنيفة وكذا اذا امرت بالقبول وقال على كل واحد منهما
 الالف اذا قبل واذا الحريق قبل لا يقع الطلاق والعتاق لهما ان هذا الكلام يستعمل للمعاوضة فان قولهم احمل هذا
 المتاع ولك درهم بمنزلة قولهم بدرهم وله انه جملة تامة فلا ترتبط بما قبله الا بدلالة اذا الاصل فيها الاستقلال لا دلالة
 لان الطلاق والعتاق ينفكان عن المال بخلاف البيع والهبة لانها لا يوجدان دونه ولو قال انت طالق على الف على اني بالخيار
 او على انك بالخيار ثلثة ايام فقبلت فانت بالخيار باطل اذا كان للزوج وهو جائز اذا كان للمرأة فان ردت الخيار في الثلث بطل
١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

له قوله و

كلمة ههنا للصلة اي البيان دون التبويض لان الكلام ينكس بدونه اي بدون من لانها لو قالت فانس على ما في يدي دراهم كان الكلام مختلا وكان صلا ويصح لفظ الجمع فيلزمها ثلثة دراهم ١٣
 يعني **له قوله** للصلة كان اراد بخود صلا ان يكون للبيان على اصطلاح النخوين ١٢ عناه **له قوله** يمثل بدو كل موضع بيع الكلام بدو زيون للتبويض كما في مسألة
 حوت في كل موضع ينكس الكلام بدو زكا في
 مسألة الجاهع ان كان في يدي من الدراهم فمعدى...
 مسألة الجاهع يكون صلا لان قوله فانس على ما في يدي دراهم بدون من يكون مختلا لان الموضع للتعيين فحدث من ههنا ينكس بالمتعود بخلاف مسألة الجاهع فان الكلام
 فيها لا ينكس بدو زكا فاذا كرر يجعل للتبويض فيصعب فائدة صلا ١٢ عناه **له قوله** على انها بريئة من ضمانه يعني ان لا تطلب تبصيله وتبصيله بل حصل البراءة فلا شيء
 عليها ١٢ عناه **له قوله** وعلى هذا النكاح يعني اذا تزوج امرأة على بئق...
 قوله بمنزلة الهبة او اذا كان معاوضة وكلمة بمنزلة الهبة في تقسيم اجزاء العوض على اجزاء العوض ١٢ عناه **له قوله** كلمة على للشرط اي يستعمل للشرط لان اصله اللزوم
 فاستعمل للشرط لا يلازم الاجزاء ١٢ عناه **له قوله** ومن قال هذه المسألة لاستصحابه على ان على للشرط وليس بي بما انه ابتداء ١٢ عناه
له قوله لا يجوز على ميمنه الجهر بل يقال تزاد عوا اذا اتسروا على اجزاء الشرط لان الشرط لا يوجد الا بعد وجود الشرط والشرط عبارة عن جميع الاجزاء فلا يقع جزء من الشرط لوجود
 جزء من الشرط لعدم وجود الشرط ١٢ عناه **له قوله** على ما مر اراد به قوله لان حرف الهبة تصحب الاعاين ١٢ عناه **له قوله** واذا لم يجب المال اي في مسألة
 المذكورة دس قولها طلقي ثلثا على الف ١٢ عناه **له قوله** لا تلتا يعني في اول هذا الباب من الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم على التلع طليقة بائنة دس
 المعقول وبقرولها انها لا تسلم المال الا تسلم لانها ١٢ عناه **له قوله** للمعاوضة والخلع معاوضة فيعمل الواو على معنى الهبة بدلالة مال المعادفة كما قال انت طالق
 بالف درهم فقبلت ١٢ عناه **له قوله** لانها لا يوجدان دونها اي دون المال كونها معاوضة فيصنع ان يكون حال المعادفة بدلا ١٢ عناه

اشترط بدل الخلع على الإجنبي صحيح فاعلى الاب اولى ولا يسقط مهرها لأنه لم يدخل تحت ولاية الاب ان شرط الالف
 عليها توقف على قبولها ان كانت من اهل القبول فان قبلت وقم الطلاق لوجوه الشرط ولا يجب المبالا لانها ليست من اهل القبول
 فان قبله الاب عنها فقيه روايتان وكذا ان خالها على مهرها ولم يضمن الاب المهر توقف على قبولها فان قبلت طلقت الاستسقط
 المهر وان قبل الاب عنها فاعلى الرايتين وان ضمن الاب المهر وهو الف درهم طلقت لوجوه قبوله وهو الشرط ويلزمه خمسمائة
 استسقطانا وفي القياس يلزمه الالف واصله في الكبيرة اذا اختلعت قبل الدخول على الف ومهرها الف ففي
 القياس عليها خمسمائة زائدة وفي الاستحسان لاشئ عليها لأنه يراد به عايدة حاصل ما يلزم لها

باب الظهار

واذا قال الرجل لامرأته انت على كظهر امي فقد حرمت عليه لا يحل له وطئها وامسها ولا تقبيلها حتى يكفر عن ظهاره لقوله
 تعالى والذين يظاهرون من نسائهم حتى ان قال فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا والظهار كان طلاقا في الجاهلية فقرا للشرع
 اصله ونقل حكمه الى تحرير صوتها بالكفارة غير مزيل للنكاح وهذا لأنه جنابة لكونه منكرا من القول وزورا فينا سب الجأزة
 عليها بالحمة وارتقا عما بالكفارة ثم الوطى اذا حرم وبدوا عليه كيلا يقع فيه كما في الاحرام بخلاف الحائض الصائم لانه
 يكثر وجوها فلو حرم الواجب الى الحرج ولا كذلك الظهار والاحرام فان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله تعالى واشئ
 عليه غير الكفارة الاولى ولا يعاد حتى يكفر لقوله عليه السلام للذي اقع في ظهاره قبل الكفارة استغفر الله ولا تعد حتى
 تكفر ولو كان شئ اخر واجبا لبيته عليه السلام قال وهذا اللفظ لا يكون الاظهار لانه صريح فيه ولو نوى به الطلاق لا يصح

له قوله اول فان النكح تعرفت دائرين النكح والعزراء نكحوا كقول البيهقي على ما قيل
 فاذا كان الزمان بدلا من النكح صح قصور الشفعة فلان يصح من الاب ح وذورا اولى ١٢ عتاه **له قوله** فغير روايت ان نكح نكح لان نكح نكح لان النكح
 تنكح من مبهمة غير مال يصح من الاب كقول البيهقي لان هذا القبول بمعنى قول البيهقي وذلك مما لا يملك النية ١٣ عتاه **له قوله**
 فعلى الرايتين في رواية يصح وفي اخرى لا يصح ووجه الروايتين ما ذكرناه ١٤ عتاه **له قوله** استسقطانا لان فرض المسألة فينا اذا كانت غير مملوكة كان المهر النكاحا فانما الخ الخ
 جهرا ما يجب لها بالنكاح والواجب لها بالنكاح في الطلاق قبل الدخول نصف المهر بوجه من ما ذكرناه فاعلمنا على خمس مائة ١٥ عتاه **له قوله** عليها خمس مائة زائدة لان
 خمس مائة من المهر سقطت بالطلاق قبل الدخول وقد التزم المرأة الالف ونصف الالف سقطت عن ذمها بطريق المقام لانها على الزوج خمس مائة بقية بسقوط نصف
 المهر فيجب عليها خمس مائة زائدة على الالف تيسيرا للالف التي لزمتها ١٦ عتاه **له قوله** زائدة بالبر لان الشفعة تتبع الصفات اليه في الاعراب كما في قوله تعالى في سبع بقرات
 سان كذا في النية وقال بكذا الخاندق من اراء ١٧ عتاه **له قوله** لاشئ عليها لان مقصود الزوج سقوط كل المهر من ذمته وقد حصل فلا يلزمها شئ زائد على ذلك ١٨ عتاه **له قوله**
 قوله لانه يرويه الحال تاج الشريعة وجه الاستحسان انهم يريدون ما ينفع على المهر يلزمها وهو خمس مائة بالطلاق قبل الدخول فيكون النكح على مهرها في الحقيقة خلا على
 خمس مائة وقد سقط من الزوج خلا شئ لعلها ناهم ١٩ عتاه **له قوله** باب النكاح تقدمت ودم ترتيب الحرمان المتقدم في اول كل باب منها ويتباح التقدّم الظهار على الاعسان
 وجهه ان القرب الى الاب من سب الاعسان فان سب الاعسان عند ما نكحته الى غير مكملة لوجوب عد القذف وموجب المدعيمة محضه بغير شأية الاباحة والظهار في اللتة قول
 الربيل لانه اذ اتت على كظهر امي في اصطلاح الفقهاء تشبه المكملة بالحرمه على سبيل ان يبد اتفاقا بسبب اودعها ١٢ عتاه **له قوله** كان طلاقا في الجاهلية يعني ان احد
 في الجاهلية اذا اراد ان يطلق امرأته جعلها في التمسك على نفسك كما لو اضع الشئ لا يطلع عليها من امره كالغزاة والظهر والبطن والعصر ١٣ عتاه **له قوله**
 كونه منكر المنكر ينكر الحقيقة والشرع والادور وهو الكذب والباطل والباطية ١٣ عتاه -
له قوله غير الكفارة الاولى اي الكفارة الواجبة بالظهار على الترتيب المتعوض ١٣ عتاه

الدراية في تخريج احاديث الهداية

باب الظهار حديث قال للذي واقع في ظهاره قبل الكفارة استغفر الله ولا تعد حتى تكفر لم اجد في شئ من طرقه ذكر الاستغفار
 وقد اخرجها اصحاب السنن والبراه من طريق ابن ابيان عن عكرمة عن ابن عباس ان رجلا ظاهرا من امراته فوقف عليها قبل ان يكفر
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم فاعتزلها حتى تكفر صحح الترمذي وواجه النسائي اسأله واخرجه الحاكم من وجه اخر عن ابن عباس
 وفيه استئصال بن مسلم وهو ضعيف وفي الباب عن سلمة بن صخر عن النبي صلى الله عليه وسلم في المظاهر يواقع قبل ان يكفر قال كفاية
 واحدة اخرجها الترمذي وابن ماجه -

منهن جميعاً لانه اضاف الظهار اليهن فصار كما اذا اضاف الطلاق وعليه لكل احدى كفارة لان الحومة تثبت في حق كل واحدة
والكفارة لانها الحومة فيتعداها بخلاف الايلاء منهن لان الكفارة فيه لصيانة حرمة الاسم لم يتعد ذكر الاسم **فصل**
في الكفارة قال وكفارة الظهار عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكيتاً
للنص الوارد فيه فانه يفيد الكفارة على هذا الترتيب **قال** وكل ذلك قبل الميسر وهذا في الاعتاق المصوغ للمصير
عليه وكذا في الاطعام لان الكفارة فيه مبهمة للحومة فلا بد من تقديمها على الوطى ليكون الوطى حلالاً **قال** وتجوز العتق
الرقبة الكافرة والمسلمة والذكر والانثى والصغير والكبير لان اسم الرقبة يطلق على هؤلاء اذ هي عبارة عن الذات الملقوق
الملك من كل وجهه والشافعي يخالفنا في الكافرة ويقول الكفارة حتى الله تعالى فلا يجوز صرفه الى عد الله كالركبة ونحن
نقول المنصوص عليه اعتاق الرقبة وقد تحقق وقصد من الاعتاق التمكن من الطاعة ثم مقارنة المعصية بحال به الى
سوء اختياره ولا تجزى العمياء ولا المقطوعة اليدين والرجلين لان الفأنت جنس المنفعة وهي البصر والبطش والمشى
وهو لما تم اما اذا اختلت المنفعة فهو غير مانع حتى يجزى العوراء ومقطوعة احد اليدين واحدى الرجلين من خلاف لانه ما
فات جنس المنفعة بل اختلت بخلاف ما اذا كانت مقطوعتين من جانب واحد حيث لا يجزى لفوات جنس منفعة المشى
اذ هو عليه متعذر ويجزى الاصم والقياس ان لا يجزى وهو رواية النوادر لان الفأنت جنس المنفعة الا انا استحسنا الجواز لان
اصل المنفعة باق فانه اذا صبح عليه ليسمع حتى لو كان يحال لا يسمع صلابان ولداصم وهو الاخرس لا يجزى به ولا يجزى مقطوعاً **بها**
اليدين لان قوة البطش بها يفوت جنس المنفعة ولا يجزى المحنوب الذي لا يعقل لان الانتقاء بالجوارح لا يكون الا بالعقل
فكان فائت المنافع والذي يجزى ويفيق يجزى لان الاختلال غير مانع ولا يجزى عتق المدبر وراو الولد الاستحقاقهما **الحية**
بجبهة فكأن الرق فيها ناقصا وكذا المكاتب الذي ادى بعض المال لان اعتاقه يكون ببدل وعن ابي حنيفة يجزى به لقيام
الرق من كل وجه ولهذا تقبل الكتابة الانفساخ بخلاف اموية الولد التدبير لانها لا يحتمل ان الانفساخ فان اعتق
مكاتب لم يرد شيئاً بخلاف الشافعي له انه استحق الحرية بجبهة الكتابة فاشبه المدبر ولان الرق قاصر من كل وجه على

له قوله بحالات الايلاء منهن يعني بان يقول بين والشر لا اتركين فاذا زال الميقين من حنى مستأر اربعة اشهر للمتن
جميعاً ان قرب لكل قبل المعنى تجب عليه كفارة واحدة ١٢ عتاقه **له** قوله فصل في الكفارة وذكر حكم الظهار وهو حرمة الوطى ودوا جبراً الى نهاية ذكر في هذا الفصل ما ينبغي عليك الحرمة
ومكافاة ١٢ يعني **له** قوله عتق رقبة الرادب اعتاق رقبة فان استحققت لا يتوب من الكفارة للبرى لا يورث اباه دون الكفارة لا يخرج عن عهدتها ١٢
عتاقه **له** قوله للنص الوارد فيه وهو قوله تعالى والذين يظنوا هم من نساءهم ان قولهم ثلثين مسكيتاً ١٢ يعني
له قوله الرق وق اعترض بان تدبير الفأنت لا يجوز فالصواب ذات مرققة ملوكة واييب بان الذات تستعمل استعمال النفس والشئ فتذكر الذات باعتبار المعنى الشافعي
١٢ عتاقه **له** قوله من كل وجهه مشتق بالمرقوق دون المملوك لان الكمال في الرق شرط لدون الملك ولينا ولاعتق المكاتب الذي لم يؤذ شيئاً عن الكفارة ولو اعتم المدبر عنها
لم يصح ١٢ عتاقه **له** قوله كالكفارة والجواب ان القياس جواز صرف الزكوة اليه ايصالاً فيرمساة عبادته تعالى لكن قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم هذا من
انها يتم ردوبا في فقرتهم اخرجهم من العتق ١٢ عتاقه **له** قوله وقصد الإجماع عن قول الكفارة حتى الشدة تتعالى وتقره ان قصد الكفارة بالانفاق هو ان يتمكن المتعق من العتاق
بتكليفه من عدمه الولد ثم مقارنة المعصية اى بقاؤه على ما كان عليه من الكفر بحال به الى سودا اعتقاده واختياره ١٢ عتاقه **له** قوله وهو الاخرس انا ذكره الفظن لان الاسم
المولود لا يعرف الا ان يكون اخرس ١٢ عتاقه **له** قوله لان قوة البطش بها يعيد ان ما تزول به تلك القوة كان ما نافعاً قطعاً اكثر مما يحل كل يد قطعاً جميعاً ١٢ عتاقه **له** قوله
والاجرة الا ان الشئ يطرحه رتبة مطهرة والطق يضره المكالم دون المدبر واما الولد ليس بكافلاً لاستحقاقها ١٢ عتاقه **له** قوله وكان الرق فيها ناقصاً فاذا ثبت في شئ من القوة الحية زال في
مقابلته شئ من العتق الكسبي ١٢ عتاقه **له** قوله يكون مبدل لى بوضوح والوضوح يبطل معنى العتق ١٢ يعني **له** قوله من كل وجهه لا يقتضى بما ادى من قبل
١٢ يعني **له** قوله ولهذا لا يحل قيام الرق من كل وجهه تقبل الكتابة الانفساخ سواء كان بعد استيفاء اموه او قبله ١٢ عتاقه
له قوله فاشبه المدبر بالانفساخ ان الشافعي يبين ان المدبر لا يجوز عتاقه من الكفارة عند ايهما الفدية لان كل من استحق العتق بجبهة فينبغي ان لا يجوز عتاق المكاتب ايضاً لان استحقاقه بجبهة
وهو باطل لانه يشترط وذلك ١٢ يعني

الشهرين ليلاً عامداً او نهراً كائناً سناً صوم عند ابي حنيفة وعنه وقال ابو يوسف لا يستأنف لانه لا يمنع التبايع اذا ايسر
 به الصوم وهو الشرط وان كان تقديماً على المسيس شرطاً فيما ذهبنا اليه تقديماً البعض فيما قلنا تأخير الكل عنه ولهما
 ان الشرط في الصوم ان يكون قبل المسيس ان يكون خالياً عنه ضرورة بالنص وهذا الشرط يعد مره في ستانف وان افطر
 منها يوماً بعد راي وغيره راي ستانف لقوات التتابع وهو تاذر عليه عادة وان ظاهر العبد لم يجز في الكفارة الا الصوم الا ملك
 له فلم يكن من اهل التكفير بالمال ان اعق المولى او اطعمه عنه لم يجزه لانه ليس من اهل الملك فلا يصير مالكاً بتملكه
 واذا لم يستطع المظاهر الصيام اطعمه ستين مسكينا لقوله تعالى فمن لم يستطع فاطعم ستين مسكينا ويطعم كل
 مسكين نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير او قيمة ذلك لقوله عليه السلام في حديث اوس بن الصامت و
 سهل بن صخر لكل مسكين نصف صاع من بر ولان المعتمد دفع حاجة اليوم لكل مسكين فيعتبر بصدقة الفطر وقوله
 اوقية ذلك مذهبنا وقد ذكره في الزكوة فان اعطي مئاً من بر ومئاً من تمر او شعير جاز لحصول المقصود الجبس
 متحد ان امر غيره ان يطعمه عنه من ظهارة ففعل اجزاه لانه استقرض معي والفقير قابض له اولاً ثم لنفسه فتحقق
 تملكه ثم تملكه فان غدا هم عشاهم جاز قليلاً كان ما اكلوا او كتبروا وقال الشافعي لا يجزيه الا التملك اعتباراً بالزكوة وصدقة
 الفطر وهذا لان التملك اذ دفع الحاجة فلا يتوب متابحة ولان المنصوص عليه هو الاعطام هو حقيقة في التمكن من
 الطعم في الاباحة ذلك كما في التملك اما الواجب في الزكوة الايتاء وفي صدقة الفطر الاداء وهما التملك حقيقة ولو كان فيمن
 عشاهم صبي فطم لا يجزيه لانه لا يستوفي كلاً ولا يد من الاداء في خبر الشعير لم يمكنه الاستيفاء الى الشبع وفي خبر الخنطة
 لا يشترط الاداء وان اعطي مسكينا واحداً استين يوماً اجزاه وان اعطاه في يوم واحد لم يجزه الا عن يومه لان المقصود

له قوله اذا ايسر به الصوم والجواب ان عدم الفساق في النسيان ثبت بالنص عن
 خلاف النجاس فلا يتجدي الى عدم قطع التبايع وفي الحمد لعمد انما على الفصل ١٢ عن ابي
 خالبا عن المسيس والشرط الثاني من ضرورة الاول ان تقدره على المسيس يستلزم فعل الصوم عند الشرط الى الشرط الثاني وهو الخلو عنه بعدم ابراهي المسيس فيصدم الشرط ويجب
 الاستيناف لان من ججز عن الايتان بن قبل المسيس فهو تاذر عنه الايتان بن خالياً عن المسيس ١٢ عن ابي
 القتل والظنار يذرا الجبس فانها لا تستأنف لانها مستزودة عادة لا تجز شهرين متتابعين لاجب فيها ١٢ عن ابي
 صلح الى قوله او شعير وليس تحصيل لقوله او شعير ذلك ١٢ عن ابي
 ردوا اليه ابو داود ١٣ عن ابي
 سهل بن محمد مات يتيم بالقرابود في البسوط سلم بن محمد بن بوسل بن محمد بن سليمان بن عازنة الانصار ثم اليها حتى مدني وهو الذي ظهر من امرته ثم وقع عليها فامر رسول الله
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان يكفر ١٢ مولداً ثم بعد العلم لولا ان شره
 فقبر اثنتان حفنة ومنا آخر فخر آخر لا يجوز لان الواجب اطعام ستين مسكينا فكان العدد مستجاباً المقادير حتى لم يوجد الاطعام المتعارف للنكاح وانما في صدقة الفطر ما يفتقر فيها
 القدر دون العدد لكونه مستجاباً في التفرقة جاز فاعلم ١٤ قوله وقوله لعمري ان الله لا يهدي القوم الضالين في القدر والى المسئلة المذكورة في القدر وهي كذا ١٤ عن ابي
 يعني من حيث الاطعام وسد الجوز لان المقصود من البر والتمو والشرع الاطعام فيجوز تملك احداهما بالآخر وانما اذا اختلف الجنس كما اذا اطعم خمسة سائين في كفارة اليمين بطريق الاباحة وكفى غنمة
 والكسرة لخص من الطعام فلم تجز لان المقصود بالكسرة في المقصود بالطعام الا يري ان الاباحة لا تكون الا بالتمتع بها بالحق نصف ريتين بان كان يذبحهن شريكه عبدان
 فامتنع تعبيرهما عن الكفارة لا يجوز عنها وان اتم الجبس من حيث الاتفاق واديب باذنا لا يجوز ان نصف الرتين ليس بقرينة والشركة في كل رتبة فخره انكفر بها عن ابي
 له قوله فان نذام وعشام الرواية بالاولا بانها فان القدر الوعدة دون التعيين من غير التعدي لا يجوز ذكره في البسوط حتى ان يفيضه لوفدي ستين مسكينا وعشاً آخر من لا يجوز ان يمتن
 له قوله وفي الاباحة ذلك اي التمكن كما في التملك فينادى الواجب بكل واحد منها اما التمكن فالمرأة عين النص واما التملك فلا يشترط على المنصوص عليه الا اذا كان ما ان يطعمه
 او يجره الى ما عداه اخرى فذلك يقام التملك مقام المنصوص عليه ١٢ عن ابي

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حدايث لكل مسكين نصف صاع قاله في قصة اوس بن الصامت وسهل بن صخر اما قصة اوس بن الصامت فاخرجه ابو داود من
 طريق خولة بنت ثعلبة قالت طاهر متى زوجي اوس بن الصامت فذكر الحديث وفيه والفرق ستون صاعا وفي ١٣ رواية والفرق مئتين
 يسع ثلاثين صاعا وفي اخرى الفرق من بنبل ياخذ خمسة عشر صاعا وهذه الاخيرة توافق الترجمة لكن عند الطبراني ما يرجع الترجمة و
 لفظه قال فاطم ستين مسكينا ثلاثين صاعا واما قصة سهل بن صخر فلا توجد وانما هو سلمة بن صخر ولم اقف في شي من طرقه على
 مضمون الترجمة -

سدَّخَلَةَ المحتاج والحاجة تتجدد في كل يوم فالدفع اليه في اليوم الثاني كالدفع الى غيره وهذا في الاباحة من غير خلاف واما

التملك من مسكين واحد في يوم واحد بدفعات فقد قيل لا يجزيه قديلا يجزيه لان الحاجة الى التملك تتجدد في يوم

واحد بخلاف ما اذا دفع بدفعة واحدة لان التفريق واجب بالنص وان قرب التي ظاهرها في خلال الاطعام لم يستأنف لان

تعالى ما شرط في الاطعام ان يكون قبل المسيس لانه يمنعه من المسيس قبله لانه بما يقدر على الاحتياج والصوم فيقعان بعد

المسيس المنع ليعنى في غيره لا يعد المشروعية في نفسه اذا اطعم عن ظهاريين ستين مسكينا لكل مسكين صاعا من

بر لم يجزه الا عن واحد منها عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يجزيه عنهما وان اطعمك عن افطار وظهر اجزاه عنهما

له ان بالمؤدى وفاء بهما والمصرف اليه محل لهما فيقع عنهما كما لو اختلف السبب او فرق في الدفع ولهما ان النية في

الجنس الواحد لغو وفي الجنسين معتبرة واذا ذلت النية والمؤدى يصلح كفارة واحدة لان نصف الصاع ادنى المقادير فينبغ

النقصان دون الزيادة فيقع عنهما كما اذا نوى اصل الكفارة بخلاف ما اذ فرق في الدفع لانه في الدفعة الثانية في حكم مسكين

اخر ومن وجبت عليه كفارة تظاهرا فاعتق رقبتين لا ينوي عن احدهما بعينها جاز عنها وكذا اذا صار اربعة اشهر واطعم

مائة وعشرين مسكينا جاز لان الجنس متعدد فلا حاجة الى نية معينة وان اعتق عنهما رقبة واحدة واصام شهرين كان له

ان يجعل ذلك عن ايها شاء وان اعتق عن ظهاري وقتل لم يجز عن واحد منهما وقال زفر لا يجزيه عن احدهما في الفصلين و

قال الشافعي له ان يجعل ذلك عن احدهما في الفصلين لان الكفارات كلها باعتبار اتحاد المقصود جنس واحد جه قول زفر

انه اعتق عن كل ظهاري نصف العبد ليس له ان يجعل عن احدهما بعد ما اعتق عنهما الخروج الامر من يده ولنا ان نيته التمييز في

الجنس المتميز غير مفيد فتلغو وفي الجنس المختلف مفيد اختلف الجنس في الحكم هو الكفارة فهنا باختلاف السبب نظير

الاول اذا صار يؤك وقضاء رمضان عن يومين يجزيه عن قضاء يوم واحد نظير الثاني اذا كان عليه صوم القضاء الذي فاته لا بد فيه من القيمة والله اعلم

له قوله وهذا الاشارة الى قوله لم يجز الا عن يومين يعني اذا اذخ الى مسكين واحد في يوم واحد ستين مرة

بطريق الاباحة فاختلاف واحد في عدم جواره واما اذا كان بطريق التملك فقد اختلف المشايخ فقال بعضهم لا يجوز لان المقصود سد الحاجة ولما لا يجوز الصرف الى الغنى ويعود ما استوفى

وظيفة اليوم لاما جاز في السنة المخرجة بدفعات في يوم واحد جاز كما في الايام بخلاف حاجته بالاطعام فانه اذا استوفى حاجته منها في يوم يتبقى حاجته الى الطعام ولا يتجدد الا بتجدد الايام ١٢ عن ابي

قوله واجب بالنص وهو قوله تملكنا فاعلم ستين مسكينا ولم يوجد لا حقيقة ولا تقديرا فلا يجوز الا لاجل اذ ارمى الحصى بسبع دفعات واحدة ١٢ عن ابي

قوله لا يعد المشروعية في نفسها كبيع وقت التدار والصلوة في الدقات المذكورة ١٢ عن ابي له قوله محل لهما لان الفيل لا يخرج بافهامه القين عن كونه صرفا ليقار الخنزير والذئبة مشتمية ١٢ عن ابي كة قوله اذ فرق في الدفع

بان اتمى مسكينا نصف الصاع عن امرى الكفارين ثم اقطع النصف الاخرى عن الكفارة الاخرى ما بالاتفاق ١٢ عن ابي هة قوله لولا ان النية التمييز بين الاجناس

المختلفة والفرق عنهما فتلغو النية ١٢ عن ابي هة قوله من كان عليه قضاء ايام من رمضان فحوى صوم القضاء جاز ولا يجب فيه نية التمييز وفي قضاء

رمضان وصوم التدار يقتضى ان تمييز النية لا يختلف جنبها ١٢ عن ابي هة قوله كان لان يجعل الجواب الاستحسان والقياس ان لا يجوز وهو قول زفر وهو خروج الامر من يده ١٢ عن ابي هة قوله منس واعدت النية في الجنس الواحد غير مفيدة

فنبقت نية اصل الكفارة ولو نوى اصل الكفارة كان لان يجعل ذلك عن ايها شاء فلما ١٢ عن ابي هة قوله تلغو تملك مناه نوى التوزيع في الجنس الواحد كانت لغوا والذات

صار كما اعتق زفر عن الظهارين ولم يزوجها وذلك جاز ولان بغيرها الى ايها شاء فلذلك جاز بخلاف ما اذا كانت الكفارتان من جنسين مختلفين لا نوى التوزيع في الجنس

المختلف فكانت معتبرة فلا يكون عن واحد منها ١٢ عن ابي هة قوله واعتلافت الراجح ان قيل لا نسلم اختلاف الجنس فان الحكم وهو الكفارة بالاتفاق في العقل والظهور

واحد اجاب عن بقوله واختلاف الجنس في الحكم وهو الكفارة فهنا باختلاف السبب فان العقل يخالف الظاهر لانه اذا كانت اختلاف السبب يدل على اختلاف الحكم لان الحكم ملازم

السبب واختلاف اللوازم يدل على اختلاف اللوازم ولا يختلف الجنس محتمل النية فكان اعتاق رقبة واحدة عن كفارتين مختلفتين فيكون لكل منهما نصف الرقبة فلا يجوز

١٢ عن ابي هة قوله يجزىه الزبار على ما ذكرناه من الفاء نية التوزيع ويتبادر اصل النية اذا جئنا محمد ١٢ عن ابي هة قوله لا بد فيه من التمييز فان نوى من السيل ان يعوم نزلها

كانت النية معتبرة فلا يصير صاعا اذا اتمى الجنس محمد تمييز النية لا بد منه ولا لا يقع من واحد منها ١٢ عن ابي

باب اللعان

قال اذا قذف الرجل امرأته بالزنا وهما مع اهل الشهادة والمتركة من بعد قاذفها ونفى نسبه ولدها وطلبته بموجب القذف فعليه اللعان والاصل ان اللعان عندنا شهادات مؤكدة باليمين مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف وحقه ومقام حد الزنا في حقها لقوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم الاستثناء انما يكون من الجحس قال الله تعالى فشهادة ائدهم اربع شهادات بالله نصح على الشهادة واليمين فقلنا الركن هو الشهادة المؤكدة باليمين ثم قرن الركن في جانب باللعن لو كان كذلك وهو قائم مقام حد القذف وفي جانبها بالغضب هو قائم مقام حد الزنا اذا ثبت هذا نقول لا بد ان يكون من اهل الشهادة لان الركن فيه الشهادة ولا بد ان تكون هي بمنزلة قاذفها لانه قاذف في حقه مقام حد القذف فلا بد من انحصارها ويجب بنفي الولد لانه لما نفى ولدها صار قاذفا لها ظاهرا ولا يعتبرا احتمال ان يكون الولد من غيره بالوطى من شبهة كما اذا نفى اجنبي نسبه عن ابيه المعروف وهذا الاصل في النسب الفرائض الصحيح والفاقد ملحق به فنفيه عن الفرائض الصحيح قذف حتى يظهر الملحق به ويشترط طلبها لانه حقه فلا بد من طلبها كسائر الحقوق وان امتنع منه حبسه الحاكم حتى يلائم او يكذب بنفسه لانه حتى مستحق عليه هو قاذف على ايقافه فيحبس به حتى ياتي بما هو عليه او يكذب نفسه ليرتفع السبب ولولا ان وجب عليها اللعان لما تلوا من النص لانته يتبدل بالزوج لانه هو المدعى فان امتنعت حبسها الحاكم حتى تلحق او تصدقه لانه حتى مستحق عليها هو قادر على ايقافه فيحبس فيه واذا كان الزوج عبدا او كافرا ومعدودا في قذف فذف امرأته فعليه الحد لانه تعذر اللعان لعني من جهته فيصير الى الموجب الاصل وهو الثابت بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الاية واللعان خلف عنه وان كان من اهل الشهادة وهي امة او كافرة او معدودة في قذف او كانت ممن لا يحسد قاذفها بان كانت صبيبة او مجنونة او زانية فلا حد عليه ولا لعان لانعدام اهلية الشهادة وعدم الاحصان في جانبها

له قوله باب اللعان قد تقدم وجه التماسه في اول الظهار واللعان في الغتة الطرود والاجاد ونسب الشريعة شهادت تجري بين الزوجين مقرونة باللعن والغضب ثم لقب الباب باللعان دون الغضب وان كان فيه الغضب ايضا لان اللعن من جانب العمل وبمقدمه ١٢ عن ايه **١** قوله من اهل الشهادة اي من اهل ادائها ولبها لا يجري بين الملوكين ١٢ عن ايه **٢** قوله والمرأة ممن يرد قاذفها حتى لو لم تكن من ذلك بان تزوجت بملك فاسد ودخل بها او كان لها ولد يحمل النسب لا يجري بينها ١٢ عن ايه **٣** قوله او نفى نسبه ولدها بان قال هذا الولد من الزنا او قال ليس من حمل الاقرار بالولد ويحمل معنى التنبية التي هي قائم مقام الاقرار اي معنى **٤** قوله والاصل ان اللعان الاصل ان موجب قذف الزم زوجة كان عد القذف في الاستبراء كما في الاجنبية عموم قوله والذين يرمون المحصنات الاية ثم نسخ ذلك باللعان فنظرنا في آية اللعان فوجدنا ما دل على ان الاصل في اللعان ان تكون شهادت مؤكدة باليمين مقرونة باليمين ١٢ عن ايه **٥** قوله عندنا مما يقبله عندنا لان عندنا شاشي ١٢ اللعان انما يكون بامارات مؤكدة بالشهادة فمن كان اهل اليمين كان لهن اللعان ١٢ عن ايه **٦** قوله ولا استثناء لليمين ان الشترتالي قال والذين يرمون اذواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم والشترتالي استثنى الاذواج من الشهادة والاصل في الاستثناء ان يكون من الجبس ولا شهداء الا بالشهادة ولا شهادة في حق الكلمات اللعان ذلك ان شهادت مؤكدة باليمين نافية للشيء ١٢ عن ايه **٧** قوله وفي جانبها بالغضب لانها ليس يسلطن اللعن في كل ما بين كبر على ما ورد به الحديث ولكن يكتفون باللعن ويكفون العيظ ومطلعت حرمه اللعن من اعمين نفسا من تجر من على اللعنة كذرة جرى اللعن على السنن وسقطوا وقدرت من قولهم فنحن الركن في جانبها بالغضب ودعا لمن من الاقرار بان قيل ما سمى قاتمة الشهادة مقام الذي الطرفين وما التماسه بين الحد والشهادة بالشرع بان الحد اجرو الشهادة بالشرع كما مقرونا باللعن على نفسه سبب الهلاك وفي ذلك جزم الاقرار على سببه ١٢ عن ايه **٨** قوله اذا ثبت هذا اي ان الاصل ان اللعان عندنا شهادت مؤكدة باليمين ١٢ عن ايه **٩** قوله كما اذا نفى الجنبي الزنا كما اذا نفى الجنبي نسب ولعن ابيه السموت فانه يكون تزنا للمرأة كذلك هذا ١٢ عن ايه **١٠** قوله ويشترط طلبها بموجب القذف لانه حقه لانه باللعن يرد على ما ارادنا عنها ١٢ عن ايه **١١** قوله وهو قاذف على ايقافه فيحبس به حتى ياتي بما هو عليه او يكذب نفسه ليرتفع السبب من اهل اللعان انما يجب اذ كذب كل واحد منها الآخر فيما يدينه بعد قذف الزوج امرأته بالزنا ولما اذا كذب نفسه بل من الكاذب بل وافق المرأة في انها لم تزنا ولا يجري اللعان بعد ذلك ١٢ عن ايه **١٢** قوله كما تلوا من النسخ وهو قوله تملك الشهادة اعمد من اربع شهادت بالشرع ١٢ عن ايه **١٣** قوله لانه هو الذي ينادى على اللعان شهادت والمطالب بها هو المدعى ١٢ عن ايه **١٤** قوله او كان ابا ان كانا كاذبين فاسلمت المرأة وقذفها الزوج قبل ان يرض عليه الاسلام ١٢ عن ايه **١٥** قوله الى الوجوب الاصل فان كان جوا مشروعا اولا ثم صار اللعان خلفا عنه في قذف الزوج عند وجود الشرط فاذا قدمت بهير الاصل ١٢ عن ايه

متلاخنين ولم يبق التلاعن ولا حكمه بعد الاكد اب فيجتمعان ولو كان القذف بنفى الولد نفى القاضى نسبه والحقه بامه
 صورة العان ان يامر الحاكم الرجل فيقول اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما امرتك به من نفى الولد وكذا اني جاني المرأة و
 لو قذفها بالزنى ونفى الولد ذكر في العان الا امرين ثم ينفى القاضى نسبه الولد بالحقه بامه لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 نفى لدا امرأة هلال بن امية عن هلال والحقه بما اولان المقصود من هذا اللعان نفى الولد فيوفى عليه مقصوده فيتضمنه القضاء
 بالتفريق وعن ابن يوسف ان القاضى يفرق وقد الرتمته امه واخرجته من نسب الابل لانه ينفك عنه فلا يد من ذكره فان
 عاد الزوج واكد بنفسه حدة القاضى لا قرارة بوجوب الحد عليه محل له ان تزوجها وهذا عندنا لانه لما حد لم يبق اهل العان
 فارقم حكمه المنوط به هو التحريم كذلك ان قذف غيره محتمل به لما بينا وكذا اذا زنت فحدت لانتفاء اهلية العان من جانيها واذا
 قذف امراته وهي صغيرة او مجنونة فلا عان بينهما لانه لا يحتمل قاذفها لو كان اجنبيا فكذلك لا يلاعن الزوج لقيامه مقامه كذا اذا كان
 الزوج صغيرا او مجنونا لعدم اهلية الشهادة وقذف الاخرس لا يتعلق به اللعان لانه يتعلق بالصبر لم يحكم القذف وفيه خلاف للشافعي
 وهذا لانه لا يعرى عن الشبهة والحد تدنى بها واذا قال الزوج ليس حملك مني فلا لعان وهذا قول ابي حنيفة ورفرا لانه لا يتيقن
 بقيام الحمل فلم يصير قاذفا وقال ابو يوسف محتمل العان يجب بنفى الحمل اذا جازت به لاقول من ستة اشهر وهو معنى ما ذكر في الاصل
 لا يتيقنا بقيام الحمل عندنا فيتحقق القذف قلنا اذا لم يكن قذفا في الحال يصير كالملحق بالشرط فيصير كانه قال ان كان بك حمل ليس مني
 والقذف لا يصح تعليقه بالشرط فان قال لها زيتيت وهذا الحمل من الزناء تلاعننا لوجوه القذف حيث ذكر الزناء صريحا ولم ينف القاضى
 الحمل قال للشافعي ينفيه لانه عليه السلام نفى الولد عن هلال قذفا حاملة ولان الاحكام لا ترتب عليه الاصل **الطلاق**
 قوله الامري لو بها الزنا دفع الولد ١٢ معنى **له قوله** يستنزه اي يستغن نفى الولد قضاء القاضى بالتعزير يعني اذا قال لزوجت جنيها يكن فلا يتجاح ان ينفى القاضى نسبه
 ويلحق بامر ١٣ معنى **له قوله** ويقول الحق لم يشك ذلك لم يشك النسب عن ١٢ عن ابي حنيفة **له قوله** لا يلاعن ان يلاعن الولد يملك عزاي عن التعزير اذ ليس من مزودة
 التعزير باللعان نفى الولد لو مات الولد لم يفرق بينها باللعان ولا ينفى النسب عن ظاهرها يبرح القاضى ينفى النسب ١٢ عن ابي حنيفة **له قوله** وحمل الزنا محرم ولو حاسب
 اذا كذب نفسه به وجوز ان يقال ذكر جنك تعزيرا وتقتل بهنا نقطة التعزير ١٣ عن ابي حنيفة **له قوله** لما بيننا بعد قولنا ان اللعان نافذ في حكر الزوج به ١٣ عن ابي حنيفة
قوله وكذا اذا زنت فرقت فان قيل ما جرى اللعان منها لم ينهازها بان على صفة الاحصان والمرأة والمرء اذا زنت بعد الاحصان كان حراما لانه لا يملكه دون الرجم لانها
 ذلك ان يتحقق كلا الزوج ابي حنيفة بان متى قولها حرمت وطهرت وتصوم امر المسان ان يتلاعنا بعد التزوج قبل الدخول ثم ينهاز زنت بعد اللعان وكان حراما لانه لا يملكه دون الرجم لانها
 ليست بمحصنة لان من شرط احصان الرجم الدخول بعد النكاح الصحيح ولو لم يزوج ١٣ عن ابي حنيفة **له قوله** لا يلاعن الجاهل لعدم احصانها لان من شرط البلوغ والعقل ١٣ عن ابي حنيفة
قوله لا يلاعن الجنى لانها تام مقامه القذف وهذا القذف لا يثبت الا بالعرض كذا في اللعان وفيه خلاف الشافعي وهو يقول اشارة الاخرس كبادرة التامخ ولسان
 الاشارة لا تعرى عن الشهرة لو كانت محتملة والمرود تتدقق بالاشهاد واللعان في معنى الرجم ١٣ عن ابي حنيفة **له قوله** اذا جهات به الزنا فانه لا يلاعن لانه لا يملكه
 العان لان لا يتيقن بوجود الحمل عند التعزير ١٣ معنى **له قوله** وهو سنة ما ذكر الراجح في حقه بجمي الولد لا تل من سنة اشهر ما ذكره محمد بن ابي حنيفة
له قوله لا يصح تعليق الا لعان القذف مما لا يعلق به لان القذف لا يثبت الا بالعرض وفي ذلك امتثال للنيات ما يندفع بالاشهاد ١٣ عن ابي حنيفة
قوله نفى الولد الزنوي ان سلم عليه وعلى اكد وسلم قال ان مائة اصبغ الريح حمض الساقين فهو مال وفي رواية اصبغ الريح مائة من اوسود جمعا اياها فهو شريك
 في مائة من عمل الغنم المكروه فقال من الله عليه وعلى اكد وسلم لولا الايمان التي سبقت كان له ولها شان كذا في النصارى والاصبغ تعزير الاصبغ وهو الذي يبولونه جهمت
 وهي كاشفة والاربع تعزير الاربع وهو الناق المايين والحش الرقيق والبعده هو التعزير المتردد الخنزير والجمالي الضخم الاعتناء التام الا لعمال كذا في المعنى ١٣ مولانا عبد العظيم قوله المترده

الدرادية في تخريج احاديث الهداية

قوله انه صلى الله عليه وسلم نفى ولدا امرأة هلال بن امية عن هلال والحقه بها ابوداؤد واحمد من حديث ابن عباس قال جاء هلال
 ابن امية وهو واحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم عشاء فوجد عند اهله ر جلا الحديث ففرق بينهما وقضى ان لا يدعى ولداها لابل ولا تترمي
 ولا يرمى ولداها وقضى ان لا بيت لها عليه ولا قوت من اجل انها يتفرقتان من غير طلاق ولا موت في عنها وفي الصحيحين عن ابن عمر را
 عن رجل امراته في من النبي صلى الله عليه وسلم وانتق من ولداها ففرق بينهما والحق الولد بالمرأة قوله انه صلى الله عليه وسلم
 نفى الولد عن هلال وقد قذفها حاملا هو في حديث ابن عباس المذكور قيل عند اسحق بن را هو يه تراه فيه وكانت حاملا ولعبد الزنا
 من وجه اخر عن ابن عباس لاعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بين العجلاني وامراته وكانت حبلى - ١٢

الاحتمال فيك العتق بمشعول على انه عرف قيه الحبل بطريق الوحي واذا نفى الرجل لدا مراهه عقيب الولادة وفي الحالة التي تقبل التهنية
وتبتناك الة الولادة صح فيه ولا يمكن بان نفاه بعد ذلك لان ويثبت النسب هذا عندنا بن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يصح فيه
في مدة النفاس لان التقى يصح في مدة قصيرة ولا يصح في مدة طويلة ففصلنا بينهما بمدة النفاس

لانه اثر الولادة وله انه لامع للتقدير لان الزمان للتامل احوال الناس فيه مختلفة فاعتبرنا ما يدل عليه وهو قوله
التهنية او سكوتها عندنا التهنية وابتيا عه متاع الولادة او مضى ذلك الوقت وهو متمتع عن التقى لو كان غائباً ولم يعلم بالولادة ثم قدما
تعتبر المدة التي ذكرناها على الصلين قال واذا ولدت ولدين في بطن واحد فنفي الاول واعترف بالثاني يثبت نسبه الا انها لو اتان

خولها من ماء واحد حتى الزوج لانه كذب نفسه بدعوى الثاني وان اعترف بالاول نفى الثاني يثبت نسبه المأذون ولو اعترف لانه
قاذف بنفي الثاني ولو يرجع عنه الاقرار بالبعفة سابق على القذف فصار كما اذا قال انها عفيفة ثم قال هو زانية وفي ذلك التلاعن كذا هذا

باب العتقين وغيره

واذا كان الزوج عتيقاً اجله الحاكم سنة فان وصل اليها فيها والافرق بينهما اذا طلبت المرأة ذلك هكذا روى عن عمر وعلى ابن
مسعود وان الحق ثابت لها في الوطى ويحتمل ان يكون الامتناع لعلة معترضة ويحتمل الافتصالية فلا بد من يد معرفة ذلك قد اتاهما
بالسنة لاشتمالها على الفصول الاربعة فاذا مضت المدة ولم يصل اليها بتبين ان العجز باقية اصلية فغابت الهساك بالمعروف ويجب
عليه التبريح بالاحسان فاذا امتنع ناب القاضي مائة ففرق بينهما وابد من طلبها لان التقريق حقها وتلك الفرقة تطليقة بائنة

له قوله على ان عرف النبي صلى الله عليه وسلم قال ان جادت به كذا كان كذا مثل ذلك لا يعرف الا بطريق الوحي ١٢ عن ابن عباس ٢٠ قوله تقبل التهنية
قال في النهاية على بن ابي عمير ان النكاح لا يقع الا بالاب التهنيتة ثم نفى ما لا يقع فيه ١٢ عن ابن عباس ٢٠ قوله وتبتناك الة الولادة وفي الحالة التي تقبل التهنية
تحت الولد من يوطى والاشياء التي يوطى فيها الولد من تقعره ١٢ عن ابن عباس ٢٠ قوله وهو يقول التهنية الزانية ذلك اقراره من بان الولد كذلك ابتيا عه بما يحتاج اليه
لاصلاح الولادة ١٢ عن ابن عباس ٢٠ قوله او مضى ذلك الوقت الواو اذ اوجده من دليل القول لا يصح التقى بعده ١٢ عن ابن عباس ٢٠ قوله تقبل التهنية لان فل
التقى عند ابن حنيفة في مقدار ما يقبل فيه التهنية وعندنا في مقدار مدة النفاس بعد القدر لان النسب لا يلزم الا بعد العلم بفضاوت حال القدر كحال الولادة ١٢ عن ابن عباس ٢٠
قوله والقرار بالعضة الجواب سوال تقريه بنفي ان يجب عليه الحد الكذب ففسر بعد القدر لان الاقرار الاول بثبوت النسب بان بعد نفى الثاني فيجب تحريم الاقرار بالعضة
بابتداء الاقرار ولو وجد الاقرار بعد التقى ثبت الاكذاب ووجب الحد كذا بينا وتقريرا للجواب ان الاقرار بالعضة سابق على القدر حقيقة والا اعتبارا بالتحقق ١٢ عن ابن عباس ٢٠ قوله
باب العتقين الخ لما فرغ من وجوه احكام الاصهار المتعلقة بالنكاح والطلاق ذكر في هذا الباب احكام من بر نوع مرض لها تعلق بالنكاح والطلاق لان محم من ير العوارض بعد ذكر حكم الاصهار والعتق
هو الذي لا يقدر على اتيان النساء ولا فرق بين ان تقوم الزواجر فقومين ان يبطل الى التيب دون البكر والى بعض النساء دون بعض وبين ان يكون مرض به او لضعف في خلقه
او كبر سنه او لسوا غير ذلك فانه عتق في حق من لا يصل اليها لعضوات المقصود في نفسها ١٢ عن ابن عباس ٢٠ قوله هكذا روى عن عمر الخ اما الرواية عن عمر بن الخطاب فخرجه عبد الرزاق
في مصنف عن سعيد بن السبب والرواية عن علي فاخرجه ابن ابي شيبة في مصنف عن الضحاك عن علي واما الرواية عن ابن مسعود فاخرجه ابن ابي شيبة ايضا
عن حسين بن قبيصة عن عبد الشمد بن مسعود ١٢ مولانا محمد عبد الحليم نور الشمد مرمره ٢٠ قوله لاشتمالها على الفصول الاربعة لان العجز قد يكون لفرط رطوبة
فيتهادى ما يفاده من اليوسفة او بالعكس من ذلك كذلك بقية الطابع ١٢ عن ابن عباس ٢٠

الدراية في تخرجه احاديث الهداية

باب العتقين قوله روى عن عمر وعلى ابن مسعود يوجب العتقين سنة اما عمر فعند عبد الرزاق والداري قطعي من رواية سعيد بن
المسيب قال قضى عمر في العتقين ان يوجب سنة واخرجه ابن ابي شيبة من وجه اخر عن سعيد واخرجه محمد بن الحسن في الاثنا عشر
ابن حنيفة عن اسمعيل بن مسعود عن عمر قال اتته امرأة فلما ذكر القصص فلما مضى الحول خيرا فاختمها ففرق بينهما واخرجه ابن
ابن شيبة من وجه اخر احسن منه عن الحسن بن عمر يوجب العتقين سنة فان وصل اليها والافرق بينهما ومن طريق الشعبي عن عمر كتب
الى شريح ان يوجب العتقين سنة من يوم يرفع اليه فان استطاعها والاخيها وآما على فاخرجه عبد الرزاق من طريق يحيى بن الجراح عنه و
اخرجه ابن ابي شيبة من طريق الضحاك عنه والاسناد ان ضعيفان واما ابن مسعود فاخرجه عبد الرزاق وابن ابي شيبة والداري قطعي من
طريق حماد بن ابي قبيصة عنه قال يوجب العتقين سنة فان جامع والافرق بينهما وفي الباب عن المغيرة بن شعبه انه اجل العتقين سنة
اخرجه ابن ابي شيبة والداري قطعي واما ابن مسعود فاخرجه عبد الرزاق وابن ابي شيبة والداري قطعي من طريق الشعبي والنخعي وابن المسيب وعطاء والحسن قالوا يوجب
العتقين سنة ١٢

باب العدة

وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً أو رجعيّاً أو وقتت الفرقة بينهما بغير طلاق وهي حرّة من تميّض فعدتها ثلاثة أقرء لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء والفرقة إذا كانت بغير طلاق فهي في معنى الطلاق لان العدة وجبت للتعرف عن براءة الرحم في الفرقة الطارئة على النكاح وهذا يتحقق فيها والأقرء الحيض عندنا وقال الشافعي الأظهار واللفظ حقيقة فيهما اذ هو من الاضداد كما قال ابن السكيت ولا ينظمها جملة للاشتراك والحمل على الحيض ولو اما عملاً بلفظ الجم لا يه لوجه حمل على الأظهار والطلاق يوقع في طهره لم يبق جمعاً ولأنه معرّف لبراءة الرحم هو المقصود لقوله عليه السلام وعدة الامة حيضتان فيلحق بياباً بان كانت ممن لا تبيض من صغيراً وكبر فعدتها ثلاثة أشهر لقوله تعالى واللاتي يئسن من الحيض من نساءكم الآية وكذا التي بلغت بالسّن ولم تحض باخر الألية وان كانت حاملاً فعدتها ان تضع حملها لقوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن ان كانت امة فعدتها حيضتان لقوله عليه السلام طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان ولان الوضائف والحيضة لا تجزى فكملت فصارت حيضتين واليه اشار عمر بقوله لو استطعت لجعلتها حيضة ونصفاً وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف لانه مقيز فامكن تنصيفه عملاً بالرق وعدة الحرّة في الوقات اربعة اشهر وعشرا لقوله تعالى وَيَذُرُونَ اَرْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ اَرْبَعَةَ اَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَعِدَّةُ الِامَةِ شَهْرَانِ وَخَمْسَةَ اَيَّامٍ لَئِنْ رُجِيَ مَنُصَّفٌ وَاِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا اِنْ تَضَعَ حَمْلَهَا لِطُلُقِ قَوْلِهِ تَعَالَى هَلَا وَاُولَاتِ الِاحْمَالِ اِنْ اَجَلُهُنَّ اِنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ مَنْ شَاءَ بِأَهْلَتِهِ اِنْ سَوَّرَ النِّسَاءَ الْقَصْرَى نَزَلَتْ بَعْدَ الْاِيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ الْبَقْرَةِ وَقَالَ عُمَرُ بْنُ

له قوله باب العدة لما كانت العدة اثر الفرقة بالطلاق ويخبر عنها بذكر وجه التحريق في باب ملهدة لان اثره يقب المؤثر ١٢ عتايه **٢** قوله العدة هي في اللغة الام اقرء المرأة في الشريعة تربص بيلام المرأة عند ذوال ملك المتعة مؤكداً بالذخول او الخلو او الوت ١٢ عتايه **٣** قوله اودجيا ولم يقبل وضد عمل بالان قوله رجعيان يعني عند اذ العدة لا يحون الا في الذخول بها ١٢ ع **٤** قوله بغير طلاق كينار العتق وخيار السلوغ وعدم الكفاة وكل احد الزدين الاخر والعدة في النكاح الفاسد ١٢ عتايه **٥** قوله لا شتر اك فان اللفظ اواحدة لنا لا يدل على منتهين فمقتضى حقيقة اجمازا على ما عرفت في الاصول فلا بد من الحمل على اهرها داخل ال١٢ عتايه **٦** قوله لا زال عمل الإرجع ان اقل الجمع ثلاثة وذلك انا نتحقق عند العمل على الحيض لا على الطهر لان الطلاق يوقع في طهره واما السنة ثم محسوب من الاقرار عند من يقول بالاطهر فيكون ح مرة عدتها ثريين وبعض الثالث ولفظ الثلثة في قوله تعالى نلتة قروء خاص كونه موضع لعمى معلوم على الاضداد وحوالاً بحمل النصفان وهذا ايضا ما عرفت في الاصول فملاّت بالوارد بالقرء والحيض فانه بكل ثلث ١٢ ع **٧** قوله معرف براءة الام لان ابرائها انما نظر بالبين لا بالطهر لان الحمل لم يمتد فيجتمعا فلا يحصل الترتب بانها على اواعل ١٢ عتايه **٨** قوله وعدة الامة حيضتان والرق انما يترتب في النصف لان النقل من الطهر الى الحيض فيلحق اي بذا المد يشهد به اي بالمشرك من اكلت اب بيانا ١٢ عتايه **٩** قوله آخر الآية وهو قوله تعالى واللاتي يئسن من الحيض من نساءكم الآية لم يكن على الا يئسن وجعل لها خبرا واحدا ١٢ عتايه **١٠** قوله منصف بديل قوله تعالى فليبين نصف ما على المحضات من العتبات ١٢ عتايه **١١** قوله والايه الى ال عدم تجزى الحيضة اشار عمر على الشدة تعالى في قوله لو استطعت لجعلتها ابيعت اي جعلت هذه الامة حيضة ونصف حيضة ولكن جعلها حيضتين كالمين لعدم الاستطاعة على تجزى الحيضة لانها تختلف قلة وكثرة ودخا ١٢ عتايه **١٢** قوله وقال عبد الله الخ ١٢ كان على رضى الله عنه يقول قتلها باله المعلن اما يوضع الحمل او براءة الشهر وعشر ايها كان اعلان قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن الآية فيقتضى الاعتداد بموضع الحمل وقوله تربصن بانفسهن لوجب الاعتداد ببراءة الشهر وعشر فيخرج بينها امضاها وتلقاها قال عبد الله بن مسعود ١٢ عتايه **١٣** قوله باله من المبالغة اي المماثلة من البهين وهو اللعن وكذا لا يقولون اذا اختلفوا في شيء بهله الشدة على الكاذب منا قالوا بس سنة في ذواتنا ايضا ١٢ عتايه **١٤** قوله سورة النساء القصرى يئس سورة بها ايها النبي اذا فلقم النساء الخ ١٢ عتايه **١٥** قوله بعد الآية التي الخ يريان قوله تعالى واولات الاحمال ستخرجن قوله تعالى يتربصن بانفسهن فيكون ناسما في ذوات الاحمال ١٢ ع

الدراية في تخریج احاديث الهداية

باب العدة ، حديث عدة الامة حيضتان تقدم في الطلاق ١٢ - حديث عمر لو استطعت لجعلتها حيضة ونصفاً فعلت فقال له س ج لوجعلتها شهراً ونصفاً فسكت واخرجه الشافعي وابن ابي شيبة من هذا الوجه حديث ابن مسعود من شاء باهله ان سورة النساء القصرى بعد الام اربعة اشهر وعشراً والبراء من شاء حالفته وهو في البخارى بلفظ جعلها ماجة بلفظ من شاء لاعنته لا نزلت سورة النساء القصرى بعد الام اربعة اشهر وعشراً والبراء من شاء حالفته وهو في البخارى بلفظ جعلها عليها التعليل ولا تجعلون بها الرخصة لانزلت سورة النساء القصرى بعد الطولي واولات الاحمال اجلهن ويقوى قول ابن مسعود ماجاء

وضعت وزوجها على سريرة لانقضت عدتها وحل لها ان تزوج واذا ورثت المطلقة في المرض فعدتها ايصالها الى
 وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ثلث حيض ومعناه اذا كان الطلاق بائناً وثلثا ما اذا كان رجعياً فعليها عدة
 الوكيل بالاجماع ابي يوسف ان النكاح قد انقطع قبل الموت بالطلاق ولزمته ثلث حيض وانما تجب عدة الوفاة اذا زال
 النكاح في الوفاة الا انه بقى في حق الارث لاني حق تغيير العدة بخلاف الرجعي لان النكاح باق من كل وجه ولهما ان
 لما بقى في حق الارث يجعل باقيا في حق العدة احتياطاً فيجمع بينهما ولو قُتل على زوجته حتى ورثته امرأته فعدتها على هذا
 الاختلاف وقيل عدتها بالحيض بالاجماع لان النكاح حينئذ ما عُدَّ باقياً الى وقت الموت في حق الارث لان المسئلة
 لارث من الكافر فان اعتقت الامة في عدتها من طلاق رجعي انتقلت عدتها الى عدة الحرائر لقيام النكاح من
 كل وجه وان اعتقت وهي مبتوتة او متوفى عنها زوجها لم تنتقل عدتها الى عدة الحرائر لزال النكاح بالبينونة
 والموت وان كانت النسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها وعليها ان تستأنف العدة
 بالحيض ومعناه اذا رأت الدم على العادة لان عودها يبطل الاياس هو الصحيح فظهر انه لم يكن خلفاً وهذا الاقتراب
 الخلفية تحقق الاياس ذلك باستدامة الجزالي المات كالفدية في حق الشيخ الفاني ولو اوضحت حيزتين ثم ايسرت
 تعدت بالثبوت حيزتين الجمع بين البدل والمبدل المتكوه نكاحاً فاسداً والموطوءة بشبهة عدتها المحيض في
 الفرقة والموت لانها للتعريف عن براءة الرحم لا القضاء حق النكاح والمحيض هو المعروف واذا مات مولى اهل الولد عنها

١٤ قوله واذا ورثت المطلقة الإراة بمرأة العار يعني المربع من الموت اذا هلكت
 امرأة ثلث ادوامة بائنة ثم ماتت في العدة ثلث باقيا اصحابنا ومن في العدة اختلاف بينهم ٢٤ يعني ٤ قوله البعد الابلين اي تعدد اربعة اشهر وعشرا اي ثلث حيض حتى لو
 امتدت اربعة اشهر وعشرا فلم تحض كانت في العدة بالمحض ثلث حيض ولو امنت ثلث حيض قبل تمام اربعة اشهر وعشرا انتقض عدتها حتى تم اربعة اشهر وعشرا
 ايمان الكلام في الطلاق الابن وهو خارج في النكاح باطلاً ٤١٣ يعني ٤ قوله الازد ان هذا جواب عما يقال لو كان كذلك لما بقى في حق الارث واهاب بقوله الازد ان النكاح
 بقى في حق الارث بالادلل الدال على تورطها بسبب الغرر لاني حق تورط العدة ١٢ يعني ٥ قوله ولو نقل الجواب عما استدل به ابو يوسف فقال الازد ان المراد اذ مات او نقل على
 ردة تورطه بين المسلمة وليس عليه عدة الوفاة بالاجماع لان زوال النكاح كان ردة لا بمرته فكذلك زوال النكاح بينا بالطلاق البائن لا بالولت وتقريره ان ذلك اعطى هذا الاختلاف
 عند ما تعدت بايمد الابلين فلا يشترط ولذا قيل عدتها بالحيض بالاجماع ونحوه من ذلك كما ذكر في الكتاب ان النكاح حينئذ ما عُدَّ باقياً الى وقت الموت في حق الارث لانها عنه مسلمة
 والمسلمة لارثت الكافر ولكن يستأنف استحقاق الارث الى وقت الردة وبذلك السبب لثبوت العدة بالحيض فلا يلزمها عدة الوفاة وبهذا استحقاق الارث عند الموت
 لاعة الطلاق فخرت ان النكاح كالنائم بينها الى وقت الموت على ١٢٤ يعني ٥

١٥ قوله فان اعتقت المهور الامة المتكوه طلقها زوجها رجعياً ثم اعتقها مولها في مدينتها تحولت عدتها لعدة الارز من وقت الطلاق فليسان تعدت ثلث حيض ان كانت من حيض وبشاشة
 اشهر ان كانت من الحيض ١٢ يعني ٦ قوله وليسا ان تشاف ايمان الشهور في الاشتهر يدل عن الحيض ولا يعتبر باليدل مع القدرة على الحمل فلو رأت الدم من الياض عن الحمل
 لم يكن حقيقاً والشرا هو الياض الى الموت ١٢ يعني ٧ قوله وبناته اي حتى ما ذكره القدرى لان المسئلة من مسائل القدرى اذا رأت الدم على العادة التي كانت قبل الاياس
 في نكاحها ما اذا كانت بلا سريرة لا يكون حياضاً كان ذلك من متن الرم ١٢ يعني ٩ قوله هو الصحيح احتراز عن قول محمد بن مفلح الرادى فان كان يقول بهذا اذا لم يكن لياضها
 فاما اذا انقطع الدم منها ناساً حتى يابها وكان بنت تسعين سنة ادخولها بزوجها ثم رأت الدم بعد ذلك لم يكن خصا ١٢ يعني ١٠ قوله كالفدية في الحيض ان شرط التفرقة في النكاح الثاني
 احترازاً عن قوله بالمرأة ١٢ يعني ١١ قوله نكاحاً فاسداً اذا كان النكاح الفاسد النكاح بغير شهود نكاح الاخت في عدة الاخت ونكاح الخامسة في عدة الرابعة ١٢ يعني
١٢ قوله والموطوءة بشبهة وهي التي زنت او غير زوجها فطها ١٢ يعني ١٢ قوله لا لقضاء النكاح اذا لاحق للنكاح الفاسد الوطئ بشبهة ١٢ يعني ١٣
 قوله والمحيض هو المعروف ولا تفرقة في ذلك بين الفزرة والموت فان قيل فلي بزوج ان يمكنه بجمعة واحدة اشهر واحد كما في الاستبراء وليس كذلك ابي بنانا فان كانت ثلثت
 حيض الما الفزرة بالحيض فان احكام العقد الفاسد لا تفرق من حكم الصحيح كما في البيع الفاسد الاجارة الفاسدة فانها بغير ان اعادة البيع بغير ثبوت الملك يتوقف على القبض لو اذ فيه
 وكذلك ثبت ان الفل دون المسئلة لذلك وبها عيننا لم تنته عدة الوفاة لزيادة الهلات سف لغوت نكاح النكاح لا تغتفر في النكاح الصحيح دون الفاسد فذلك انقضت بالبيع ولكن لما
 كان فيه نكاح النكاح الحي بالبيع في اعتبار عدة احتياطاً ١٢ يعني متعلقه ٢٢٥

الدراية في تخریج احاديث الهداية متعلقه ٢٢٥
 عن ابى بن كعب ان ثبت عنه فعند عبد الله ابن احمد والطبراني وابن ابى حاتم من رواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمر عن
 ابى بن كعب قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم اولاد الاحمال اهلهم ان يضع حملهم للمطلقة ثلاثاً او للمتوفى عنها قال هي للمطلقة
 ثلاثاً ولم يتوفى عنها حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو عند عبد الرزاق من رواية سالم سمعت ارجلا من الانصار يحدث ابن عمر قال سمعت
 اباك نحوه وفي الباب قصة سبعة اسلمية متفق عليها عن امر سلمة ومن طرق سبعة نفسها وعن الزبير بن العوام انه كان تحتها ام كلثوم
 وطلقها واحدة فوضعت فقال خد عتي الحديث اخرجه عبد الرزاق وابن ابى شيبة ١٢

ومعنى العادة تابع الا ترى انها تنقض بدون علمها ومع تركها الكف والمعتة عن وفاة اذا وطئت بشبهة تعدد بالشهرو
تحتسب بما تراه من الحيض فيها تحقيق التلاخل بقدر الامكان وابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة
عقيب الوفاة فان لم تعلم بالطلاق او الوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها لان سبب وجوب العدة الطلاق
او الوفاة فيعتبر ابتداءها من وقت وجوب السبب ومما نحن ابفتون في الطلاق ان ابتداءها من وقت الاقرار فعلياً لثمة
المواضعة والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق وتقوم الواطى على ترك وطئها وقال زفر من اخر الوطيات لان الوطى
هو السبب الموجب لئنان كل وطى وجد في العقد الفاسد يجرى مجرى الوطية الواحدة لاستناد الكل الى حكم عقد
واحد ولهذا يكتفى في الكل بهر واحد فقبل المتاركة والعزم لا تثبت العدة مع جواز وجوب غيره ولا ان التمكن على وجه الشبهة
اقوم مقام حقيقة الوطى لحفاؤه ومسأس الحاجة الى معرفة الحكم في حق غيره واذا قالت المعتدة انقضت عدتي وكذبها
الزوجه كل القول قولها مع اليمين لانها امينة في ذلك وقد اتهمت بالكذب فتحلف كالموعو^١ واذا طلق الرجل امرأته طلاقاً
بائناً تزوجها في عدتها وطلقتها قبل الدخول بها فعليه مهر كامل وعليها عدة مستقلة وهذا عند ابي حنيفة وابو
وقال محمد عليه نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى لان هذا طلاق قبل المسيس فلا يوجب كمال المهر ولا استيناف
العدة وكما لعدة الاولى انما يجب بالطلاق الاول الا انه لم يظهر حال التزوج الثاني فاذا ارفع بالطلاق الثاني ظهر
حكمه كما لو اشترى امرؤا ثم اعتمها ولهما انهما مقبوضه في يد حقيقه بالوطية الاولى وبقي اثره وهو العدة فاذا جدد
النكاح وهي مقبوضه نأب ذلك القبض المستحق في هذا النكاح كالغاصب يشترى المغصوب الذي في يده

له قوله ومع تركها الكف عن الزوج والزوج حتى اذا تزوجت بزوج آخر لا تبطل العدة ولو كان معنى العادة فيها كما مقصود لم تنقض بدون الكف لان العادة لا تحقق
بل انك ١٢ معنى له قوله وتحت الحال في البسوط للزوج في مدة الوفاة فعمل بها النش في حفرة بينها فخطبها بغيره من هاتين الاول تاما اربعة اشهر وعشرون مليها
ثلاث جين لا آخر وتحت بما مضت بعد التفريق من مدة الوفاة ايضا ١٢ عتار له قوله وشنا الحال انما اذ انزل الرجل امرأته زمانا ثم قال بالنت ملتفت شكك لا المرأة لا تعلم
بذلك لبا ان تصدق وتعتبر من هاتين ذلك الوقت وشنا الحال ١٢ عتار له قوله نفا لثمة المواضعة لجزان يواضع على الطلاق وانقضاء العدة يسع اقرار الرين لبا بالدين ودسية لبا
بشئ ليو تراض على انقضاء العدة لان يتزوج اختيارا او باسواها ١٢ عتار له قوله عقيب التفريق بان يحكم الحاكم بالتفريق بينها ١٢ عتار له قوله او عزم الاهد العزم امر ايا طين
لا يلحق عليه ولد بل ظاهر هو الا اختيار بذلك بان يقول تركت وطئها وما ليغيبه معانا فيقام مقام فيسدار الحكم ١٢ عتار له
له قوله ودان كل دوى لا تقدره القول بالموجب وهو ان يقال لئنان الوطى هو السبب الموجب لكن يسع الوطيات التي تجوزها العقد الفاسد منزلة وطية واحدة لا ستنادا لكل
الى حكم مقدر واحد ولذا يستكتفى في الكل بهر واحد واذا كان كذلك لم يثبت آخر وطية ترتب عليها العدة الا بالتفريق او العزم لا قبل ذلك باذان يودع غيره فلا يكون ما فرضناه آخر الوطيات
آخر با تزوج به النكاح ان العدة لا تثبت الا بالآخر وطية لا توجبها الا بتبث الا بالآخر وطية فبالا اتفاق بيننا وبين نعمه وان آخر وطية لا توجبها الا بالتفريق او العزم
فلما قال مع جواز وجود غيره ١٢ عتار له قوله ولان التمكن للزوج والزوج له حقيقة الوطى امر حتى لرسيب فلا هو التمكن من الوطى على وجه الشبهة وكل امر حتى لرسيب
ظاهر لقيام السبب مقامه ويدل الحكم على فائمن من الوطى على وجه الشبهة بيقوم مقام حقيقة الوطى واذا اتام مقامها لها التمكن باقيا كان الوطى باقيا فلا يتبين اخر الوطيات اذا تمكن بان بعد
كل وطية تزوجت فلا بد من التاركه او العزم بل يقع التمكن فحين آخر الوطيات فان كانت لا تسلم ان حقيقة الوطى امر حتى لان الحامية الى معرفة العدة انما هي للزوجين وحقيقة الوطى ليست تحققت
بالشبهة بها لثمة وقد اشار الى الجواب بقوله وساس الحامية بل عزم الحكم في حق غيره اى غير الوطى وهو الذي يردان يتزوج ويؤجل وكذا انت الموطوءة واربع سواها ١٢ عتار له
له قوله كما لو دعى حتى اذا قال بكت الوداية اذ قال رددها واخر الموعود ذلك فان القول قوله مع يمينه لانه من دعى الامن الى الامن ١٢ عتار له قوله واذا سلق
الزينة لئلا يثبت عليه اصل واحد وهو ان الدخول في النكاح الاول بل يكون دخولا في النكاح اثنى في اوله فندم ثم لا يكون وعنده يكون ١٢ عتار له قوله فاذا اذنت الحامية
فاذا اخطبها ثانيا لم يدخل صداق اثنى كالعزم فيجب عليها اكمال العدة الاو ١٢ عتار له قوله كما لو اشترى ام ولد له المشكوة التي ولدت عنتم اعتقها فاجب عيبا
ثلاث جين حيفضان من النكاح يكتسب فيها ما يكتسب المشكوة من المزوج والزوجين وحيفضته من التلق لا يكتسب فيها لانه لما اشترى ام ولد له المشكوة العدة المارى اذ لا يجوز ان
يزوجها وانما يلزم العدة في حقها لا بد من التمكن فاذا زال الماخ فخرج العدة عن حقه ايضا فوجب حيفضان للمساودة لثمة لثمة ثانيا فيجب
من التمكن فانه فلا يلزمها الحلا ١٢ عتار له قوله تاب ذلك التيقن انفا اخطبها ما كان طلقتها بعد الدخول في النكاح اثنى في نكاح فيجب عليه مهر كامل وعليا عدة مستقلة ١٢ عتار له

الدراية في تصحيح احاديث الهداية

قوله زوى عن علي وابن مسعود وابن عباس ان ابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة عقيب الوفاة اما حديث علي فاخرجه البيهقي
بلفظ العدة من يوم يموت او يطلق واما ابن مسعود فاخرجه ابن ابي شيبة وابن المنذر ومن طريق ابن عمر نحوه واخرجه عن جماعة من
التابعين مثله باسنان جيدة ١٢

يصير قابضاً صحيح العقد فوضه بهذا انه طلاق بعد الدخول وقال زفر اربعة عليها اصلاً لان الاولى قد سقطت بالتزوج
فلا تعود والثانية لم تحب جوابه ما قلنا واذا اطلق الذمي الذميمة فلا عدة عليها وكذا اذا خرجت الحريمية الينامسلة فان

تزوجت جازا لان تكون حلالاً وهذا كله عند ابي حنيفة وقال عليه ما وعلى الذميمة العدة اما الذميمة فالاختلاف فيها نظير
الاختلاف في نكاحهم محارمهم وقد بيناه في كتاب النكاح وقول ابي حنيفة فيما اذا كان معتقدهم انه احد عليهما واما
المهاجرة فوجه قولهم ان الفرقة لو وقعت بسبب اخرجت العدة فكذا بسبب التباين بخلاف ما اذا اهاجر الرجل
وتركها لعدم التبليغ وله قوله تعالى اجناح عليكم ان تنكوهن ولان العدة حيث وجبت كان فيها حق بني ادم والحرق
ملحق بالجماد حتى كان محل التملك الا ان تكون حاملان في بطنها ولذا اثابت النسب وعن ابي حنيفة انه نحو نكاح اولاد

يطأها كالجمل من الزناء والاول اصح **فصل قال** وعلى المبتوتة والمتوفى عنها زوجها اذا كانت بالغة مسلمة الحداد
اما المتوفى عنها زوجها فلقوله عليه السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تتحد على ميت فوق ثلاثة ايام الا على
زوجها اربعة اشهر وعشراً واما المبتوتة فمذنباً وقال الشافعي لاحد اربعة ايام وجب اظهار اللتاسف على فوت زوج
وفي بعد هالي مائة وقد اختلفت بالاباثة فلا تاسف بفوته ولنا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم في المعتقات
تختضب بالحناء وقال الحناء طيب لانه يجب اظهار اللتاسف على فوت نعمة النكاح الذي هو سبب لصونها وكفالة مؤنثها

له قوله ما قلنا اشارة الى قوله والى قوله ولها اربعة اشهر فبيده الـ١٢٠٠ ع ٢٠ قوله مسلمة والاسلام ليس يشترط في عدم وجوب العدة بل الشرط هو الخروج
على سبيل المراجعة اي النكاحية وهي تامة لان العدة لا تعود له ولا للعرب ابا ذكرو الترتاشي وقال نوح احمد الزومين الزنا مسلماً او ذمياً او مسلماناً ثم اسلم او صار ذمياً بالانتماء حرة ثم فقد زالت
البرية ١٢٠ ع ٣٠ قوله في نكاحهم محارمهم يعني ان نكاح العلمان فيما بينهم صحيح عندنا اذا كان معتقدهم ذلك حتى لا يتعزب لهم نكاح الذميمة الملتصقة لعدة لسان الكافر اذا كان معتقدهم ذلك ١٢٠ ع
٤٠ قوله لا جناح عليكم الا في الفواحج وكما ان نكاح المهاجرات مطلقاً فتقديره بما بعد انقضاء العدة زائدة على النسخ ١٢٠ ع ٥٠ قوله كان فيها حق بني آدم لانها تحب حياتها لما
حرم ولها العتق قبل الدخول والحق لعزها لانها في حق النكاح ١٢٠ ع ٦٠ قوله الا ان تكون حاملان لانها لا تكون امرأة حاملان
في بطنها ولذا ثابت النسب والحمل ثابت النسب من احتمال اللامري ان ام الولد اذا كانت حامل لا يزوجها مولاها واذا كانت حاملها ما يولد ذلك وهذا لان الولد اذا كان ثابت
النسب كان الفرائض تاماً فنكاحها يسلم المصحح بين الفرائض ولا ذلك اذا لم يكن ولها قلن قوله ثانياً لا جناح عليكم ان تنكوهن مطلقاً لا يقتصر بين الحمل والى المثل فتغيره
بالفعل زيادة على النص فلا يجوز نكاح البتة الى العدة فالجواب ان قوله صلى الله عليه وسلم على اكد وسلم ان كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليست له ما ذرع فيه فهو مشهور تلقته
المهاجرة الا ان يكون نسب الولد غلطاً الجلي من الزنا لانه لا نسب له ١٢٠ ع ٦٠ قوله فضل لانه كرس وجوب العدة وكيفية الوجوب وعلى من تحب وعلى من لا تحب
ذكرني هذا الفعل ما يجب على المعتقات ان يعفلن ما لا يجب ١٢٠ ع ٦٠ قوله وعلى المبتوتة المراجعة المبتوتة من قطع عنها حق الرجعة وهي تقع على ثلث المنكحة والمطلقة ثلثاً والمطلقة
تلقية بانتة ١٢٠ ع ٦٠ قوله لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تتحد على ميت فوق ثلاثة ايام الا على زوجها اربعة اشهر وعشراً ان كان نكاحها باحد المتوفى عنها زوجها فكان واجبا لان اخبار الشارع اكد من الـ١٢٠ ع ٦٠ قوله نهي
المعتدة اعم من ان تكون معتدة الوفاة او معتدة الطلاق وتام الحديث الحناء طيب فالمرثية واهلها من النبي في كتاب العزوة في الحج قوله ثبت عليكم ان لسان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا تجبي وانت حرة ولا تسمى الحناء فان طيب ١٢٠ ع ٦٠ قوله وكفاية مؤنثها بزوج مؤنث من نفقتها وسوتها ١٢٠ ع

الدرية في تخريج احاديث الهدية

فصل حديث لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تتحد على ميت فوق ثلاثة ايام الا على زوجها اربعة اشهر وعشراً متفق عليه من
حديث ام عطية وام حبيبة وزيين بنت جحش وعن حفصة وعائشة عند مسلم واخرج ابوداؤد في مراسيله عن عمرو بن شعيب ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم رخص للمرأة ان تتحد على زوجها حتى تنقض عداتها وعلى من سواه ثلاثة ايام وفي التعبير بالرخصة في ذلك نظر
فلا احاديث الصحيحة صريحة في تحريم ذلك واصرح من حديث ام سلمة في الصحيحين ايضا في قوله صلى الله عليه وسلم للمرأة التحريم
اشكتك عنها فتكحل قال لا حتى تنقض اربعة اشهر وعشراً حديث النبي ان تختضب المعتدة بالحناء وقال الحناء طيب هما حديثان
فحديث الحناء طيب تقدم في الحج والحديث الاخر اخرج ابوداؤد من حديث ام سلمة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اناني
عدتي من وفاة ابني سلمة لا تمتشط بالطيب بالحناء فانه خضاب الحديث وروى النسائي بلفظ نفى المعتدة عن الكحل والدهن والخضاب بالحناء
وقال الحناء طيب كذا اعتراه السروحي في الغاية ولم اجده فليتامل

والايانة اقطع لها من الموت حتى كان لها ان تغسله ميتا قبل الايانة لا بعد ها والحداد ويقال لاحلاد وهما الغلن ان تزك
الطيب والزينة والكحل والدهن المطيب وغير المطيب الامن عذرو في الحامع الصغير الامن وجع والمعنى فيه بها
احدهما ما ذكرناه من اظهار التأسف والثاني ان هذه الاشياء عذروا على الرغبة فيها وهي ممنوعة عن النكاح فقتتها
كيداً تصير ذريعة الى الوقوع في المحرم وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأذن للمعتدة في الاكفال والدهن لا يعر
عن نوع طيب وفيه زينة الشعر ولهذا يمنح المحرم عنه قال الامن عذرا لأن فيه ضرورة والمزاد الداء لا الزينة ولو
اعتادت الدهن في اذنت جفا فان كان ذلك امرا ظاهرا يباح لها لان الغالب كالواقع وكذا البس الحرير اذا احتاجت اليه
لعذر لا يباس به ولا تخضب بالحناء لماروبنا ولا تلبس ثوبا مصوغا بصفرو ولا بزعفران لانه يفوح منه رائحة
الطيب قال واجلاد على كافتة لانها غير مخاطبة بحق الشرع ولا على صغيرة لان الخطاب موضوع عنها وعلى
الامة الاحلاد لانها مخاطبة بحق الله تعالى فيما ليس فيه ابطال حق المولى بخلاف المنع من الخروج لانها ابطال
حقه وحق العدم مقدم لحاجته قال وليس في عدا ام الولد لا ذريعة النكاح الفاسد احلاد لانها ما فاتتها عن النكاح لظهور
التاسف والاباحة اصل لا يتبعني ان تخطب المعتدة ولا يباس بالتعرض في الخطبة لقوله تعالى واجلاد عليكم فيما
عرضتم به من خطبة النساء الى ان قال ولكن لا تواعدهن سرا الا ان تقولوا قولا معروفا قال عليه السلام السر النكاح و
قال ابن عباس التعريض ان يقول اني اريد ان اتزوج وعن سعيد بن جبيرة في القول المعروف اني فيك لراغب و
اني اريد ان نجتحم ولا يجوز للمطلقة الرجعية والبتوتة الخروج من بيتها ليلا ولا نهارا والمتوفى عنها زوجها يخرج نهارا
اي من المنزل الذي كانت تزوجت الفاتحة

له قوله اقطعها الخ
لان علم النكاح باق بعد الوفاة الى ان تستحق العدة ١٢ مسمى ٢ قوله وفي الجاه العسر التي ان يلفظ الجاه الصغير لان لفظ مخالف لفظ القدر في الوجح إشارة الى العذر وهو الاستدراي
اللا يبره ١٢ ع ٣ قوله ودواعي الحلال المرأة اذا كانت منزنية مطيعة يزيد فيستره الرجل بها ١٣ عن ايه ٤ قوله والدين الاشارة الى ان الدين ممنوع مطلقا لانه في ذاته لا يحري
عن نوع طيب وان لم يلق فيه الطيب ولهذا قال من نوع طيب وفيه زينة الشعر لا يحسنه ولا يبره بهجته . ولها اي لا جعل كونه زينة للتشريع المحرم عرضا لا يجوز
استعماله ١٢ مسمى ٥ قوله لان فيه ضرر في يجوز الابدان والاحتمال لا على وجه الازمنة كما اذا كان بها صراع فهدنت راسها واشتكت عيها فاكتمت ١٣ مسمى ٤ قوله
والمراد بالدواعي يشيخ ان يكون مرادها بالاستعمال الدواعي لا الزينة ١٢ عن ايه ٦
٦ قوله بحق الشرع والمراد من حقوقه اشار الى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا يعمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ١٢ عن ايه ٧ قوله والاباحة اصل الجاهي الاصل
هو الاباحة في الزينة لا في النكاح والاشتمال على فعل من حرمة زينة الشرع التي افزع العبادة ١٢ عن ايه ٨ قوله ولا يشيخ الخ قوله الثاني ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ اكلت اب
١٢ عن ايه ٩ قوله ولا يباس بالشرع الا الذي ذلك مثل ان يقول انك لجملة ذلك ونشأته وان النساء من حاجتي وما شئت ذلك من الاشارة دون التعرض بالنكاح فانه لا
يجوز ان يقول مرادها اريد ان نجتحم او انكلمت او تزوجت او اخطبت لان الخطبة التزوج والتعرض ان يذكر شيئا يدل على شيء لم يذكره ١٢ مسمى ١٠ قوله ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة
السلف في مدتهن من غير تعرض او انكلمت في الفسك اي ستم في قولكم فلم تذكره بالسلف لا معروضين ولا معروضين علم الشرائع مستدركه وهن ناذر من ولكن لا تواعدن من سراي وطيا لانه مسا
يسر لان تقولوا قولنا محرفا بمراد نكاحها قوله الاستثناء يتعلق بالواقعة من قوله تواعدن من موادة قط الموادة معروفة كما في الكشاف ١٢ ع ١١ قوله سرا تخرج من المنزلة
ابن جرير وابن ابى حاتم من ابن عباس في قوله تعالى لا تواعدن من سرا قال لا يقول لاني ما شئت واخرج ابن جرير عن قتال السر الزنا ان كان الرجل يدخل من اجل الزنا ويخرج من النكاح واخرج
الطبي في مسانله عن ابن ابي عمير قال لا تواعدن من سرا قال ابن عباس في قوله تواعدن من سرا قال ابن عباس في قوله تواعدن من سرا قال ابن عباس في قوله تواعدن من سرا قال ابن عباس في قوله تواعدن من سرا
اريد التزوج ولو ددت ان تجتسرى امرأة صالحة ١٢ مسمى ١٢ قوله ولا يجوز الا اذا اضطررت فخران فانت سقوطوا اي يار فيه على نفسها او ابائها او اخراجها الى المنزل بان كانت تكن
لمرأه كان زوجها نائبا والواقعة ١٢ عن ايه

الدرية في تخريج احاديث الهدية

قوله لم ياذن صلى الله عليه وسلم للمعتدة في الاكفال والدهن اما الاكفال والدهن فم سلمة واما الدهن فلم اجده
حديث السر النكاح لم اجده واختلف السلف في المراد بقوله ولكن لا تواعدن وهن سرا فعن الشعبي لا تاخذن عليها عهدا اخبره ابن ابي شيبة
وعبد الرزاق عن ابن عباس قال يقول انك من حاجتي وعن مجاهد كالشعبي ونزاد ان تحبس نفسها ولا تنكح غيرها قلت وقال البخاري قال
الحسن سرا الزنا ووصله قوله حديث ابن عباس موقوف التعريض ان يقول اني اريد ان اتزوج وحديث سعيد بن جبيرة موقوف اني فيك
لراغب واني اريد ان نجتحم اما ابن عباس فاخرجه البخاري مثله ونزاد ولو ددت انه تيسر لي امرأة صالحة واما سعيد بن جبيرة فاخرجه
البيهقي ١٢

وبعض الليل ولا تبیت في غير منزلها أما المطلقة فلقوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين
 بفاحشة مبينة قيل الفاحشة نفس الخروج وقيل الزنا ويخرجن لاقامة الحد اما المتوفى عنها زوجها فانه لانفقة
 لها فيحتاج الى الخروج نهارا لطلب المعاش وقد يمتد الى ان يحجم الليل وكذلك المطلقة لان النفقة دائمة عليها من
 مال زوجها حتى لو اختلعت على نفقة عدتها قيل انها تخرج نهارا وقيل لا تخرج لانها اسقطت
 حقها فلا يبطل به حق عليها وعلى المعتقة ان تعتد في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة والموت
 لقوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن والبيت المضاف اليها هو البيت الذي تسكنه ولهذا لو زارت اهلها وطلقها
 زوجها كان عليها ان تعول منزلها فتعند فيه وقال عليه السلام التي قتل زوجها اسكنى في بيتك حتى يبلغ الكتاب
 اجله وان كان نصيبها من دار البيت لا يكفيها فاخرجها الورثة من نصيبهم من ثمنها لان هذا الانتقال بعد زوال العبادات
 تؤثر فيها الاعذار وصار كما اذا خافت على متاعها وخافت سقوط المنزل او كانت فيها باجرا ولا تجد ما تؤديه ثمان
 وقعت الفرقة بطلاق بائن او ثلث لا بد من سترة بينهما ثم لا بأس لانه معترف بالحزمة الا ان يكون فاسقا يخاف
 عليها منه فيخذه تخرج لانه عذر ولا تخرج عما تنقلت اليه والاولى ان يخرج هو ويتركها وان جعل بينهما امرأه نفقة
 تقدر على الحيلولة فحسن وان ضاق عليها المنزل فلتخرج والاولى خروجها واذا خرجت المرأة مع زوجها الى مكة
 فطلقها ثلثا او مات عنها في غير مصر فان كان بينهما وبين مصرها اقل من ثلاثة ايام رجعت الى مصرها لانه ليس بابتلاء
 الخروج معنى بل هو بناء وان كانت مسيرة ثلثة ايام ان شاءت رجعت وان شاءت مضت سواء كان معها ولي او
 لم يكن معناها اذا كان الى المقصد ثلثة ايام ايضا لان المكث في ذلك المكان اخوف عليها من الخروج الا ان الرجوع
 اولى ليكون الاعتداد في منزل الزوج قال الا ان يكون طلقها او مات عنها زوجها في مصر فانها لا تخرج حتى تعتد ثم
 تخرج ان كان لها محرم وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف وعمران كان معها محرم فلا بأس بان تخرج من المصر

له قوله نفس الزوج يكون معناها الا ان يكون زوجها فاحشة كما يقال لا يسب النبي الا كفر ولا يرد في امره الا ان يكون فاسقا ١٢ عناه :-
 له قوله من يوتهن نسب البيوت اليهن متى سكنوا وما البيوت الا زواج ١٢ عني ٣٥ قوله تسكنه والسكنى عام يشمل البيت السلوك والمستاجر والمستعمر جميعا
 عني ٣٥ قوله ولهذا لا يخل وجوب اعتداده في المنزل الذي يضاف اليهن بالسكنى ١٢ عني ٣٥ قوله التي قتل الحد من فريضة مالك بن سنان اخت ابي سعيد
 الخدري خرج زوجها في طلب اعدله بقوا فلقمته يقتلوه ١٢ له قوله كما اذا خافت على متاعها اي في ذلك المنزل من سرقة او نهب ١٢ عني ٣٥ قوله ثم لا بأس اي بوجه
 وجود السترة لا بأس ان يسكنها في بيت واحد ١٢ عني ٣٥ قوله والاولى ان يخرج هو الخان لكثافي في منزل الزوج واجب ومكث فيه مباح ودعواه الواجب اولى ١٢ عناه ٣٥
 قوله فلتخرج لا يشترط ان يمتنع المنزل من جملته الا عندا فاذا خرجت فالي الزوج تعيين الموضع الذي تستقل اليه بملفات المتوفى عنها زوجها اذا خرجت بعذر فان العيين اليها لا يستلزمها في امر
 السكنى ١٢ عناه ٣٥ قوله لا بد ليس بان يتدار الزوج معنى اي من حيث المعنى لان خروج المعتقة بدون السفر مباح بل هو ينادى على الزوج الاول ١٢ عني ٣٥ قوله اخوف عليها
 لان وضع السكنى في الزوج الى مكثه ومالها طريقا مفاداة وعطش فلا بد من الزوج ١٢ عناه ٣٥ قوله الا ان الرجوع الى المقصد انما هو المقصد انما هو المقصد
 لانها اذا مضت لا يكون مشيه سفر ولا سارة في العدة مدة السفر وان رجعت كان مشيه سفر فلها ما مضت اليه المقصد باول يتركه المصنف في الكتاب بهذا الشأن اعتدادا على ان ينظم من السكنى
 الاولة لانها اذا كان الايامين متدا وبين كانت باختيارا فاذا كان احد هاتين لثلاثين ١٢ عناه ٣٥ قوله الا ان يكون الاستئذان من قولها ان شاءت رجعت وان شاءت مضت
 يعني ان ليس لها خيار في ذلك اذا كانت المفارقة في مصر ١٢ عناه

الدرية في تخرجه احاديث الهداية

حدايث اسكنى في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله قاله للتي قتل زوجها اصحاب السنن واحمد واسحق والشافعي والطحاوي وابو يعلى عن
 فريضة بنت مالك اخت ابي سعيد ان زوجها خرج في طلب اعدله له ابقوا فقتلوه فاستاذنت ان ترجع الى اهلها قال امكثي في بيتك حتى يبلغ
 الكتاب اجله صححه الترمذي وابن حبان والحاكم ونقل عن الذهلي تصحيحه وجاء عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم امر المتوفى عنها
 زوجها ان تعتد حيث شاءت اخرجه الدارقطني وضعفه ١٢ -

من اهل الشهادة يثبت لقيام المحجة ولهذا قيل تشترط لفظة الشهادة وقيل لا تشترط لان الثبوت في حق غيرهم
 تبخ للثبوت في حقهم باقرارهم ومأثبت تبعاً لبراعى فيه الشرائط واذا تزوج الرجل امرأة فجاءت بولد لاقول من مسته
 اشهر منذ يوم تزوج لم يثبت نسبه لان العلوق سابق على النكاح فلا يكون منه وان جاءت به ستة اشهر فصاعداً
 يثبت نسبه منه اعترف به الزوج او سكنت لان الفراش قائم والمدة تامة فان حجد الولادة يثبت بشهادة امرأة واحدة
 تشهد بالولادة حتى لو نفاة الزوج يلاعن لان النسب يثبت بالفراش القائم واللعان انما يجب بالقذف وليس من ضروره
 وجود الولد فانه يصح يدونه فان ولدت ثم اختلفا فقال الزوج تزوجتك منذ اربعة وقالت هي منذ ستة اشهر فالقول
 قولها وهو ابناء لان الظاهر شاهد لها فانها تلد ظاهراً من نكاح لا من سبها ولم يذكر الاستخلاف وهو على الاختلاف
 وان قال لامرأته اذا ولدت ولدا فانك طالق فتشهدت امرأة على الولادة لم تطلق عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف وعهد
 تطلق لان شهادة واحدة في ذلك قال عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه ولا نهالها قيلت
 في الولادة تقبل فيما يبتنى عليها وهو الطلاق ولا يبي حنيفة انها ادعت الحنث فلا يثبت الابحجة وهذا لان شهادتهم
 ضرورية في حق الولادة فلا تظهر في حق الطلاق لانه ينفك عنها وان كان الزوج قد اقر بالحبل طلق من غير شهادة
 عند ابى حنيفة وعندهما تشترط شهادة القابلة لانه لا بد من حجة لدعواها الحنث وشهادتها حجة فيه على ما بينا وله
 ان الاقرار بالحبل اقرار بما يفرض اليه وهو الولادة ولانه اقر بكونها مؤتمنة فيقبل قولها في رد الامانة قال واكثر المدة
 الحمل سنتان لقول عائشة الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين ولو بطل مغزلاً واقلة ستة اشهر لقوله تعالى و

له قوله يثبت النسب في حق غيرهم حتى يشارك الولد المذكور ايضا في الارث ويطلب غيرهم الميت بدعيه ١٢ يعني
 قوله واللعان الزوجان عما يقال اللعان بهذا انما يجب بنفي الولد والولد يثبت بشهادة القابلة يكون اللعان ثابتاً بشهادة القابلة وهي لا تجوز لان اللعان في حق الميت يثبت بشهادة النساء ويجوز ان اللعان
 يجب بالقذف والقذف موجود وان قوله ليس من شرطها بانها لا تارة من القذف لا يستلزم وجود الولد فان يبيع بولد فلم يبيتر الولد انما تب بشهادة القابلة ١١ عن ابيه
له قوله شاهد بها اعترض بان الظاهر شاهد لان النكاح عادت والاصل في الحولوت ان تعاضت الى اقرب الاوقات واجيب بان النسب مما يجتاز في غاية
 فاذا تعاضت الظاهر ان غير تزوج الميت ١٢ **له قوله** ولم يذكر ابى حنيفة استحلحلت اي ان المرأة تسحلحلت اولاد دهره الا اختلاف المذكور في الاشياء التي تسحلحلت
 عندها فلان ابى حنيفة ٦٦ لان الاختلاف وقع في النسب والنكاح ١٢ يعني .

له قوله شهادة النساء الجاهل بغير حيز فذلك يتركه اكثر الشرائع ودوى ابن ابي شعبة في مصنف عن الزهري قال مضت السنة ان يجوز شهادة النساء وما لا يطلع عليه
 غيرهم ١٢ يعني **له قوله** فيما يقتضى الجبني ان الطلاق حكم يتعلق بالولادة وشهادة القابلة حيز في اثبات الولادة وكذلك فيما يتعلق بها ضامن ومن شئ يثبت ضمناً لا يثبت قصداً
 ١٢ **له قوله** ولا في حنيفة ١٢٦٦ ودعواها ليست الطلاق حتى يثبت في ضمن الولادة لشهادتها وانما دعواها من غير يبيد والمنف ليس من ضرورات الولادة فلا يثبت الابحجة كما لم يثبت
 سلطان دعواها الطلاق لمن لا يمكن اثباته بشهادتها من لان شهادتها ضرورية في حق الولادة لعدم حضور الرجال عندها فلا تطرف في حق الطلاق لانه يتكك عنها ولقائل ان يقول كلانا في
 الطلاق العسق بالولادة والعسق بالولادة والعسق بالولادة والعسق بالولادة يثبت بغيره من ضرورة في حق الطلاق لانه يتكك عنها ولقائل ان يقول كلانا في
 اذا اقر الزوج بالحبل لم يثبت بغيره من ضرورة في حق الطلاق لانه يتكك عنها ولقائل ان يقول كلانا في
 والقول قول الركن في دعوى رد الامانة ١٣ **له قوله** لقول ما نشتت الخرج الرافعي عن ما نشتت قالت لا يبيد المرأة في حملها على سنتين تدخل المغزل ١٢ يعني **له قوله** ولو بطل
 مغزلاً اي بقدره من منزل ماله الدوران والغرض تقليل مدة فاعل المغزل ماله الدوران اسرع زوالا من سائر المظلال ودراية البسوط والابيض وبعض نسخ الكتاب ولو بطل مغزلاً اي ولو بيدر
 فلكه مغزلاً والمعنى هو ان الراد في الاثر والظاهر ان ما نشتت رضى الشهادتها لانه ما لان العقل لا يبيد الى معرزة المقادير ١٢ **له قوله** مغزلاً ثلثة ايام دونك قال الفرار بومن مغزلاً
 اي اوفر فاصلا الضم ١٢ من **له قوله** واقلة ايامنا قد علم ان اكثر المدة على اقلها انهما يذكره كونه مختلفاً فيه ١٢

الدراية في خروج احاديث الهداية

باب ثبوت النسب ، حديث شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه له اجده لكن عند ابن ابي شعبة وعبد الرزاق عن
 الزهري مضت السنة ان تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادات النساء وعيوبهن وسيات شيعن من ذلك في الشهادات قوله
 قالت عائشة الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين ولو بطل مغزلاً اسقط من طريق جديلة بنت سعد عنها ما تزويد المرأة في الحمل على
 سنتين قد ما يتحول ظل عمود المغزول واخرج من طريق الوليد بن مسلم قال سألت مالكاً عن هذا الحديث فقال من يقول هذا هذه جارتنا
 امرأة محمد بن عجلان تحمل كل بطن اربع سنين قال البيهقي ويؤيده قول عبرت ربيص امرأة المفقود اربعة عوام ١٢

حمله وفصاله ثلثون شهراً ثم قال وفصاله في عامين فبقى للحمل ستة أشهر والشافعي يقدر الأكثر بأربع سنين والحجة عليه ما روينا والظاهر أنها قالته سماعاً إذ العقل لا يهتدي إليه ومن تزوج امرأة فطلقتها

ثم اشتراها فان جاءت بولدٍ لاقل من ستة أشهر من يوم اشتراها لزمه واللام يلزمه لانه في الوجه الاول وولد المعتد فان العلق سابق على الشراء وفي الوجه الثاني ولد المملوكة لانه يضاف الحادث الى اقرب وقته فلا بد من دعوة وهذا اذا كان الطلاق واحداً بابتناً وخلقاً او رجعيّاً اما اذا كان اثنتين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق لانها حرمت عليه حرمة غليظة فلا يضاف العلق الا الى ما قبله لانها لم تخل بالشراء ومن قال اهتته ان

كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة امرأة فمى امرؤ له لان الحاجة الى تعيين الولد ويثبت ذلك شهادة القابلة بالاجماع ومن قال لغلالي هو ابني ثم مات فجاءت ام الغلام وقالت انا امرؤ فمى امرؤ فهو ابني ترثانه وفي النولد جعل هذا جواب الاستعسان والقياس ان لا يكون لها الميراث لان النسب كما يثبت بالنكاح الصحيح يثبت بالنكاح

الفاسد وبالوطني عن شبهة ويملك اليمين فلم يكن قوله اقراراً بالنكاح وجه الاستعسان ان المسألة فيما اذ كنت معروفة بالحرية وبكونها ام الغلام والنكاح الصحيح هو المتعين لذلك وضعا وعادة ولم يعلم بانها حق فقلت الورثة انت ام ولد فلا ميراث لها لان ظهور الحرية باعتبار الرد ارجحة في دفع الرق لاني استحقاق الميراث

باب حضنة الولد ومن احق به

واذا وقعت الفرقة بين الزوجين فالاحق بالولد كما روى ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاءً وحجراً له وحوى وثديني له سقاءً وزعم ابوه انه ينزعه مني فقال عليه السلام انت احق به ما لم تتزوجي ولان الام اشفق واقدار على الحضنة فكان دفع اليها نظراً اليه اشار الصديق رقيقها خير له من شهده غسل عندك

بجنان مولى فانه يثبت الولد من معتقته يعني في بطن امه اربع سنين وكذلك برم بن حبان فهي برما لذلك والنعك من مزاج مكره الخسنة كما لا يخفى من ولد امه ثمانية اقل من العلق سابق على الشراء لانها ولدت لائل من ستة اشهر من وقت الشراء ونسب ولد المعتق يثبت بلا دعوة لقيام الفرض حكاه ع ٣٠ قوله لانها لا تخل بالشراء لان الام تزوجت غليظة بتطلعتين فخال لسان يطأ بملك اليمين واذا لم تحمل للعتق بالعلق من اقرب الاوقات بل من بعد ما حمل الامور المسلمين على الصلاح والعدل الا انان يوماً قبل الطلاق فيولد الولد اجماعت بر لائل من سنتين من وقت الطلاق واما اذا كان الطلاق واحداً لم يلزمه بل يضاف الولد الى اقرب الاوقات فح كان ولد الامه فلا يثبت نسبه بغير دعوة ١٢ عليه

اشهر فضاء الام يلزمه لانها حملت بعد عقلة المولى فلم يكن المولى ميرداً بهذا الولد بخلاف الاول فانما يفتقنا بقيام الولد في البطن وقت القول نعمت الدعوى ١٣ ع ١٠

هـ قوله فمى ام ولد له لان سبب ثبوت النسب وبوالد دعوة تدعيه من المولى بقوله فمى وانا الهابة الجوزي هذا اذا ولدت لائل من ستة اشهر من وقت الاقراران ولدت لستة اشهر فضاء الام يلزمه لانها حملت بعد عقلة المولى فلم يكن المولى ميرداً بهذا الولد بخلاف الاول فانما يفتقنا بقيام الولد في البطن وقت القول نعمت الدعوى ١٣ ع ١٠

هـ قوله فمى ام ولد له لان سبب ثبوت النسب وبوالد دعوة تدعيه من المولى بقوله فمى وانا الهابة الجوزي هذا اذا ولدت لائل من ستة اشهر من وقت الاقراران ولدت لستة اشهر فضاء الام يلزمه لانها حملت بعد عقلة المولى فلم يكن المولى ميرداً بهذا الولد بخلاف الاول فانما يفتقنا بقيام الولد في البطن وقت القول نعمت الدعوى ١٣ ع ١٠

هـ قوله فمى ام ولد له لان سبب ثبوت النسب وبوالد دعوة تدعيه من المولى بقوله فمى وانا الهابة الجوزي هذا اذا ولدت لائل من ستة اشهر من وقت الاقراران ولدت لستة اشهر فضاء الام يلزمه لانها حملت بعد عقلة المولى فلم يكن المولى ميرداً بهذا الولد بخلاف الاول فانما يفتقنا بقيام الولد في البطن وقت القول نعمت الدعوى ١٣ ع ١٠

هـ قوله فمى ام ولد له لان سبب ثبوت النسب وبوالد دعوة تدعيه من المولى بقوله فمى وانا الهابة الجوزي هذا اذا ولدت لائل من ستة اشهر من وقت الاقراران ولدت لستة اشهر فضاء الام يلزمه لانها حملت بعد عقلة المولى فلم يكن المولى ميرداً بهذا الولد بخلاف الاول فانما يفتقنا بقيام الولد في البطن وقت القول نعمت الدعوى ١٣ ع ١٠

الدرية في تزويج احاديث الهداية

باب حضنة الولد ومن احق به ، حديث ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاءً وحجراً له وحوى وثديني له سقاءً وزعم ابوه انه ينزعه مني فقال صلى الله عليه وسلم انت احق به ما لم تتزوجي ابوداؤد وعبد الرزاق والدارقطني واسحق بن حديث عبدالله بن عمره وصححه الحاكم قوله واليه اشار ابو بكر الصديق بقوله رقيقها خير له من شهده غسل عندك يا عمر قاله حين

وحدة وفي الجامع الصغير حتى يستغنى فيأكل وحدة ويشرب وحدة ويلبس وحدة والمعنى واحد لان تمام الاستغناء بالقدرة
 على الاستيحاء ووجهه انه اذا استغنى يحتاج الى التاديب والتحقق بأداب الرجال واخلاقهم والاب اقدر على التاديب
 والتثقيف والخصاف قد لا يستغنى بسبع سنين اعتبارا للغالب والام والجدة احق بالجارية حتى تبيض لان بعد
 الاستغناء يحتاج الى معرفة اداب النساء والبرأة على ذلك اقد وبعد البلوغ يحتاج الى التخصيص والحفظ والاب فيه اقوى
 واهدى وعن محمد بن عمار قال بلغ حد الشهوة فتحقق الحاجة الى الصيانة ومن سوي الام والجدة احق بالجارية
 حتى تبيض حد تشمتي وفي الجامع الصغير حتى تستغنى لانها لا تقدر على استخدامها ولهذا الاتواجرها النعمة فان يحصل
 المقصود بخلاف الام والجدة لقد تهما عليه شرعاً قال والامة اذا اعتقها مولاها وافر الولد اذا اعتقت كالحرة في حق الولد
 لانها حرتان وان ثبوت الحق وليس لهما قبل العتق حق في الولد لبعزهما عن الحضانة بالاشتغال بخدمة المولى
 والذمية احق بولدها المسلم ما لم يعقل الاديان او يخاف ان يالف الكفر للنظر قبل ذلك واحتمال الضرر بعدة ولا خيار
 للغلام والحارية وقال الشافعي لهما الخيار لان النبي عليه السلام خير ولنا انه لقصوه عقله يختار من عند الله لثقلته
 بينه وبين اللعب فلا يتحقق النظر وقد ضمن الصباية لم يخيرها واما الحد يث فقلنا قد قال عليه السلام اللهم هذه
 فوق اختياره الا نظر بدعائه عليه السلام ويحمل على ما اذا كان بالغاً فصل واذا ارادت المطلقة ان تخرج بولدها

قوله وفي الجامع المذكور رواية الجامع الصغير لزيادة لفظ يستغنى وحذف لفظ يستغنى وذكر ان المعنى واحد وهو ظاهر ١٣ ع ٢ قوله بالقدرة على الاستيحاء وهو ان يكون ان يتبع سر او يلغى
 الاستيحاء ويشهده عند الفراع ١٣ ع ٣ قوله والتثقيف قال في النارية في شرح كتاب القسيط التثقيف تعويد العوج بالثقات بكسر هاء وسوى به الراح ويستعمل للتصحيح
 والبهديب لثمة ١٣ ع ٤ قوله اعتبار الغالب يعني ان الصبي في الغالب لا يبلغ سبع سنين يستغنى عن الحضانة والمرتببة في فتاوى جده ١٣ ع ٥ قوله اقوى واهدى لان
 الرجال من الخبرة ما ليس بالناس فيمكن الاب من حفظها على وجه لا يمكن الام من ذلك ١٣ ع ٦ قوله وعن محمد بن ابي نعيم الفتي الاعتماد على رواية بن شام لفساد الزمان ١٣ ع ٧
 قوله اذا بلغت الحزمو الشهوة ان يتبع احد عشر سنة في قولهم كذا في البهية وقال الفقيه الحديث الشهوة ان يبلغ سبع سنين ١٣ ع ٨ قوله ومن سوي الام والجدة احق بالجارية فان كانت
 الصغيرة عند اللغات او اللغات او اللغات فها تترك ومنه ان يتبع حد الشهوة حتى يرواية القدوري وهي تستغنى من روية الجامع الصغير في كل حد وادبها واهلها وان
 كانت تستحق ان تعلم اداب النساء لكن في نوع الاستمرار الصغيرة وليس لغير الام والجدة ولا في الاستمرار فلا يحصل المقصود وهو التخصيم ١٣ ع ٩ قوله ولها اي لا يملك
 عدم قدرة من سوي الام والجدية على استخدامها ١٣ ع ١٠
 قوله والام والجدية بان زوجهما مولاها ثم ولد لها ثم متفتاناً لانهما احق بالولد من مولاها لان الموصومة بينها انما يكون مع المولى لان المزدوج لا يحل له في الولد الا ما يحل للمولى
 في الملك وما ملك المملوك احق به من غيره وكذا في الكافي ١٣ ع ١١ قوله بالبرهان الايمان فان عقل الايمان يوضع فتاوى من ادب الام ١٣ ع ١٢ قوله اذ كانت فانصب على تقديره
 الى ان يخاف كما في قولنا لا نركب او نطوي حتى اى الى ان نطوي ١٣ ع ١٣ قوله لنظر الخواص لان الدخيل بها قبل ذلك النظر للصبي وغيره كمثل الضمير بانقاش احوال الكفر
 في ذنبه ١٣ ع ١٤ قوله قبل ذلك اي قبل ان يقبل الاديان وقبل ان يتبع من غفلة الكفر ١٣ ع ١٥ قوله لها اليد اي اذا بلغ سن التمييز فحسب الى من اختاره فان
 اختار الاب لا يثبت من الزيارة فان اختار الام على الاب مراعاة وتيسر الى الملك والحرة ١٣ ع ١٦ قوله لان النبي عليه السلام خير استدلال الشافعي بحديث رافع بن سنان
 وهو الذي ذكره المصنف واجاب عنه على ما في اخره ابو داود والنسائي عن عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن جده رافع بن سنان ان السهري امر ان تسلم فنادى ابا عن له ما يسلم فربط
 فاجلس النبي صلى الله عليه وسلم على آرد وسلم الاب بينها والام بينها ثم قرء وقال اللهم اهدنا صراطك المستقيم فهدى الله رافعاً فهدى الله رافعاً فهدى الله رافعاً فهدى الله رافعاً فهدى الله رافعاً
 روي مالك والبيهقي عن ابن ابي عمير في قوله وقال في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصباية لم يخيرها واما الحد يث فقلنا قد قال عليه السلام اللهم هذه
 وكل اخي فارقت ولدها فجمه والبر ١٣ ع ١٧ قوله او يحل الخ هذا جواب ثان عن حديث الشافعي ولكن ليس بوجوه ولا يرضى به لغيره من غير جماد ابا بن ماصير يبلغ ١٣ ع ١٨
 قوله فصل لما فرغ من بيان من ل الحفانة بين ما يفعله من الخواص الى القرى وخبره في فصل على مدة ١٣ ع

الدراية في تخریج احاديث الهدية

قوله ١٣ ع ١٩ صلى الله عليه وسلم خير ابوداؤد والنسائي والحاكم من حديث ابي ميمونة عن ابي هريرة سمعت امرأة جاءت الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وانا قاعد عندها فقالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان زوجي يريد ان يذهب بابني وقد سقاني من بئر
 ابي عتبة وقد نفعني فقال استهما عليه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا ابوك وهذا ابوك فخذني بيد ابهما فشدت فخذت بيد امها
 فانطلقت به واخرجه الترمذي وابن حبان مختصراً ان النبي صلى الله عليه وسلم خير غلاماً بين ابويه وامه واخرجه ابن ابي شيبة من وجه
 اخر عن ابي ميمونة وصححه ابن القطان وقال عبد الرزاق اخبرنا ابن جريج سمع عبد الله بن عبيد بن عمير يقول اختصم اب وام الى عمر
 في ابن لهما فخيرته قوله وقد صح ان صحابة لم يخيروا واقتدم عن ابي بكر الصديق انه دفع الولد لأمه قوله قال صلى الله عليه وسلم اللهم
 اهده فوق اختياره الا نظر بدعائه صلى الله عليه وسلم ابوداؤد والنسائي والحاكم والدارقطني من طريق عبد الحميد بن جعفر عن ابيه

من المصرف ليس لها ذلك لما فيه من الاضرار بالاب الا ان تخرج به الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه لانه التزم المقام فيه عرفا وشرعا قال عليه السلام من تاهل ببلدة فهو منها لهذا يصير الحربي به ذميا وان ارادت الخروج الى مصر غير وطنها وقد كان التزوج فيه اشارة في الكتاب الى انه ليس لها ذلك وهذا رواية كتاب الطلاق وذكر في الجامع الصغير ان لها ذلك لان العقد متى وجد في مكان يوجب احكامه فيه كما يوجب البيع التسليم في مكانه ومن جملة ذلك حق امساك الاولاد وجه الاول ان التزوج في دار الغربة ليس التزاما للمكث فيه عرفا وهذا اصح والحاصل انه لا بد من الامرين جميعا الوطن ووجه النكاح وهذا كله اذا كان بين المصريين تفقا وتماذا ان تقار بالمحيط يمكن للوالدان يطالعه ولده وسيت في بيته فلا يأس به وكذا الجواب في القريتين ولو انتقلت من قرية مصر الى مصر لا بأس به لان فيه نظر الصغير حيث يتخلق باخلاق اهل مصر وليس فيه ضربا بالاب في عكسه ضربا بالصغير لتخلقها باخلاق اهل السودان وليس ذلك

باب النفقة

قال النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة كانت او كافرة اذا سكنت نفسها الى منزله فعليه نفقتها وكسوتها وسكنها والاصل في ذلك قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته وقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقوله عليه السلام في حديث حجة الوداع ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ولان النفقة جزء الاحتباس لكل من كان محبوسا بحق مقصودا لغيره كانت نفقته عليه اصله القاضى العام في الصدقات وهذه الدلائل لا فصل فيها فتستوى فيها المسلمة والكافرة وتعتبر في ذلك حالها جميعا قال العبد الضعيف وهذا اختيار المحصنات وعليه الفتوى

له قوله ولذا يصير الحربي اي الشنن الحربي ذكر اكان لو اتى به اي بالتزويج في بلدة وهداوت عطلان المصنف ذكر في السير وذكر ايضا في ساير اكتاب اذا تزوج المسلم ذميا لا يصير ذميا لان يملكه ان يطلقها فخرج وقال الا تزاري ونقل عن الامام عاقل الدين الكبير ان هذه الجملة ليست في نسخة التي قولت مؤخره المصنف فلي يذكيون اليهود من الكتاب كذلك التي ١٣ **له** قوله حتى امساك الاولاد لا يولد من ثمرات النكاح فيوجب امساكها في موضع العقد ١٢ يعني **له** قوله تفاوت ادوية البعيد بحيث لا يمكن للاب مطالعة الاولاد في يومه فلها ذلك والا لانا ١٣ **له** قوله فليس لها ان تستقل الصغار للمصر الى القرية الا اذا وقع العقد فيها في ذلك وفي فتاوى القائل ليس لها ذلك بحال وقع العقد هناك اول ١٢ يعني **له** قوله باب النفقة لما فرغ من بيان حق حفنة الولود من لها النفقة استاج الى بيان النفقة ومن يجب عليه ثم استشهد بذكر ما يحتاج اليه من السكنى وغيره والنفقة استحقاق الاتفاق وهو عبارة عن الاداء على الشئ بما يقوم بقاؤه ١٣ **له** قوله اذا سلمت الختان في النهاية هذا الشرط ليس بلازم في ظاهر الرواية بعد صمدية العقد النفقة واجبة لها وان لم تستقل الى بيت الزوج ١٢ **له** قوله بالمعروف اي بالوسط وقال الزمخاري في تفسيره ما يعرفون انه العمل على قدر الامكان وكلمة على اللوجوب ١٢ **له** قوله كانت نفقة عليه فترض بالهن نازح جوس بن مقصور للزمن وهو الاستيثاق ونفقة ليست عليه بل على الابن واجيب بان الابن مجوس بن الابن ايضا وهو كونه موفيا بدينه عند المالك فلها لم يجب النفقة على الزمن ١٢ **له** قوله اصل من ان مجوسا نفقة ترجع الى غيره القاضى والاصل في الصدقات لانها مباحة انفسها لمعالم المسلمين فيجب كفايتها ١٣ **له** -

الدرية في تخريج احاديث الهداية متعلقه ص ٢٣٣
 عن جد ١٢ اقر بن سنان انة اسلم وايت امرأة ان تسلم ففاجء باين لهما صغير لم يبلغ فقيرة فقال اللهم اهداه فذهب الى ابيه وفق رواية للدارقطني شبهه بالظلم وكله ان الجارية اسمها عميرة وصححه ابن القطان واخرجه النسائي وابن ماجة واحمد واسحق والبخاري من طريق عبد الحميد بن سلمة عن ابيه عن جداه ان ابوين اختصما في ولد فقيرة النبي صلى الله عليه وسلم فتوجه الى الكافر فقال اللهم اهداه فتوجه الى المسلم ففضى له به وفق لفظ لاحد في ولد صغير

الدرية في تخريج احاديث الهداية
 فصل حديث من تاهل ببلدة فهو متهم من ابي شيبة وابويعل من حديث عثمان مرفوعا اذا تزوج الرجل ببلدة فهو من اهلها واحمد يلفظ من تاهل في بلدة فليصل صلوة مقيم ١٢ -
 باب النفقة، حديث في حجة الوداع ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف هو في حديث جابر الطويل قوله قال صلى الله عليه وسلم لامرأة اني سفيان تحذي من مال زوجك ما يكفيك وولدك بالمعروف متفق عليه بنحو ١٢ -

الاول لان فوت الاحتباس ليس منه يجعل باقياً تقديره واذا اذا حجت مع محرمر لان فوت الاحتباس منها وعن ابي يوسف
 ان لها النفقة لان اقامة الفرض عذر ولكن يجب عليه نفقة المحضرون السفر لانها هي المستحقة عليه ولو سافر معها
 الزوج تجب النفقة بالاتفاق لان الاحتباس قائم لقيامه عليها وتجب نفقة المحضرون السفر ولا تجب الكراء لها قلنا
 وان مرضت في منزل الزوج فلها النفقة والقياس ان لان نفقة لها اذا كان مريضاً يمنع من الجماع لفوات الاحتباس
 للاستمتاع وجه الاستحسان ان الاحتباس قائم فانه يستأنس بها ويمسها وتحفظ البيت والمأتم يعارض فاشبه
 الحضي وعن ابي يوسف انها اذا سلبت نفسها ثم مرضت تجب النفقة لتحقق التسليم ولو مرضت ثم سلمت لا تجب
 لان التسليم لم يصح قالوا هذا حسن وفي لفظ الكتاب ما يشير اليه قال وتفرض على الزوج النفقة اذا كان موسراً

نفقة خادمها والمراد بهذا بيان نفقة الخادم لها ذكر في بعض النسخ وتفرض على الزوج اذا كان موسراً نفقة خادمها
 ووجهه ان كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها لا يبدلها منه ولا يفرض لاكثر من نفقة خادم واحد هذا عند ابي حنيفة
 ومحمد وقال ابو يوسف تفرض لخادمين لانها محتاج الى احد هما لمصلحة الداخل والى الاخر لمصلحة الخارج ولهما ان
 الواحد يقوم بالامرين فلا ضرورة الى اثنين ولا يوتى كفايتها بنفسه كان كافياً فكذا اذا قام الواحد مقام نفسه وقالوا
 ان الزوج الموسر يلزمه من نفقة الخادم ما يلزم المعسر من نفقة امرأته وهو وادى الكفاية وقوله في الكتاب اذا كان موسراً

اشارة الى انه لا تجب نفقة الخادم عند عساية وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وهو الاصح خلاف ما قاله محمد لان
 الواجب على المعسر ادى الكفاية وهي قد تكفي بخدمة نفسها ومن اعسر بنفقة امراته لم يفرق بينهما وقال الاستاذ
 عليه وقال الشافعي يفرق لانه يجوز عن الامساك بالمعروف فينوب القاضى منابه في التفريق كما في الحب والعتة بل ولي
 لان الحاجة الى النفقة اقوى ولنا ان حقه يبطل وحقيقتها تأخر والاول اقوى في الضرر وهذا لان النفقة تصير لنا بقض
 القاضى فنستوفى في الزمان الثاني وقوت المال وهو تابع في النكاح لا يلحق بما هو المقصود وهو التنازل وفائدة الامر

له قوله على الاول اى على ظاهر الرواية وهو ان لا نفقة
 المقصود به فيما مضى ١٢ عناية ٢٠ قوله يجعل باقياً لانه ان النفقة عوض عن الاحتباس في بيته فاذا كان الغواص لعين من جته جعل ذلك الاحتباس باقياً ما اذا كان الغواص
 لا لعين من جته فلا يمكن ان يجعل ذلك الاحتباس ثانياً تقديره وبدونه لا تجب النفقة ١٢ عناية ٢٠ قوله دون السفر لان المأمور بهو النفقة بالمعروف وهو عبارة عمالا
 اسراف فير ولا تقصر وفي نفقة السفر اسراف نكاح السفر فلا يكون معروفاً فلا تجب ذلك ١٢ عناية ٢٠ قوله وان مرضت في منزل الزوج لا نفقة لانها سلمت نفسها الى الزوج في منزل
 ثم مرضت فيه ١٢ عناية ٢٠ قوله وتقرن على الاول لان ظاهره انكرا لانه قال في اول الباب النفقة واجبة للزوج على زوجة عسرته المصنف بقوله المراد بهذا اى بقوله وتفرض
 للزوج على الزوج النفقة ان كان موسراً ونفقة خادها بيان نفقة الخادم وبيان ان النفقة واجبة للزوج على زوجة عسرته المصنف بقوله المراد بهذا اى بقوله وتفرض
 وان كان لها خادم على ما روي الحسن عن ابي حنيفة ثم تختلف المشايخ في الخادم قيل المملوك لها حتى لو كانت حرة واخر مملوك لها لا تسقط وقيل كل من يخدمها حرة كانت او مملوكة لها
 او غيرها ١٢ عناية ٢٠ قوله وان الزوج الموسر ليس له نفقة خادها بيان نفقة الخادم وبيان ان النفقة واجبة للزوج على زوجة عسرته المصنف بقوله المراد بهذا اى بقوله وتفرض
 لكن في حق اللادام دون الخبز وعلى اللادام العم والمواسط الزيت ولزناه والطح واللين ١٢ عناية ٢٠ قوله وهو وادى الكفاية الصريح على ان قولها ما يلزم والى اصل النفقة اللادام في المكاتب
 وهو ما يلزم المعسر نفقة امرأته ١٢ عناية ٢٠ قوله لانها خادمة يجب عليه نفقة لانها اذا كان لها خادم فانه نفقة المرأة لم تكن بخدمتها نفسها
 تجب عليه النفقة كما لو كان موسراً ١٢ عناية ٢٠ قوله واستدعي عليه اى استدعي الطعام نسبه من اى يقضه الثمن من مال الزوج ١٢ عناية ٢٠ قوله اقوى من الجماع
 لان انقطاع الاول مدة هيك دون الثاني ١٢ عناية ٢٠ قوله ان حق بطلان التفريق اذ لا يصل اليراسبب مبيد وحقيقتها خزان النفقة تصيرها بغيره فانما نفقة فيستوفى في
 الزمان الثاني والاول اقوى في العز فتمثل ادى العزورين لدفع الامل وهما باق في باب النكاح والعجز عن الوصول الى المرأة بسبب الحب والعتة وتفرضه ان بذات قيس مع الغافل
 وهو باطل وذلك لان العجز عن النفقة انما يكون من المال وهما باق في باب النكاح والعجز عن الوصول الى المرأة بسبب الحب والعتة وتفرضه ان بذات قيس مع الغافل
 ولا يلزم من جواز العز بغيره من المقصود وجوابه من الامل ١٢ عناية ٢٠ قوله وفائدة الامر اى فان قيل لانه فائدة في الذن لها بالاسمارة لها بغيره فانما نفقة لها
 لانها صادرة عنها بغيره اجاب بان فائدة الامر ١٢ عناية ٢٠

بالاستدانة مع الفرض ان يبكنها بحالة الغريم على الزوج فاما اذا كانت الاستدانة بغير امر القاضى كانت المطالبة عليها دون الزوج واذا قضى القاضى لها بنفقة الاعسار ثم ايسر فخاصته تم لها نفقة المولى لان النفقة تختلف بحسب اليسار والاعسار وما قضى به تقديراً لنفقة لم تجب فاذا تبدل حاله لم تجب لها المطالبة بتام حقه واذا امتدت مدة كميته الزوج عليها وطالبت به بذلك فلا شيء لها الا ان يكون القاضى فرض لها النفقة واصلاحت الزوج على مقدار نفقتها فيقضى لها بنفقة ما مضى لان النفقة صلة وليست بعوض عندنا على ما مر من قبل فلا يستحكم الوجوب فيها الا بقضاء كالهبة لا توجب الملك الا بمؤكّد وهو القبض والصلح بمنزلة القضاء لان ولايته على نفسه اقوى من ولاية القاضى بخلاف المهر لانه عوض وان مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضى شهر وسقطت النفقة وكذا اذا ماتت الزوجة لان النفقة صلة والصلات تسقط بالموت كالهبة تبطل بالموت قبل القبض وقال الشافعي تصديدينا قبل القضاء ولتسقط بالموت لانه عوض عندنا فصاركسائر الديون وجوابه قد بيناه وان اسلمها نفقة السنة اى عملها ثم مات لم يسترجع منها شيء وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يحتسب لها نفقة ما مضى وما بقى للزوج وهو قول الشافعي وعلى هذا الخلاف الكسور لانهما استجلت عوضاً عما تستحقه عليه بالاحتباس وقد بطل الاستمقا بالموء فيبطل العوض بقده كرزق القاضى وعطاء المقاتلة ولهما انه صلة وقد اتصل به القبض ولا رجوع في الصلابة الموت لانهما حكمها كما في الهبة ولهذا لو هلكت من غير استهلاك لا يسترد شيء منها بالجماع وعن محمد انها اذا قبضت نفقة الشهر وما دونه لا يسترجع منها شيء لانه يسير فصار في حكم الحال واذا تزوج العبد حرّاً فنفقة ادين عليه يبايع فيها ومعناه اذا تزوج باذن المولى لانه دينٌ وجب في ذمته لوجوب سببه وقد ظهر وجوبه في حق المولى فينتقل برقبة كدين التجارة في العبد التاجر وله ان يقتدى لان حقه في النفقة لاق عين الرقبة ولومات العبد سقطت وكذا اذا اقل في الصحيح لانه صلة وان تزوج الحرة فبواها مولاها معه منزلة نفقة لانه تحقق الاحتباس وان لم يبوأها

له قوله وما مضى به الجواب عما يقال ينبغي ان لا يتم لها نفقة اليسار لان نفقته القصد الاول وتقريره ما مضى به تقدير نفقة لم تجب لان النفقة تجب شيئاً فشيئاً وتقدر ما ليس بواجب لا يكون لازماً يجوز تبدل السبب الموجب قبل وجوبه واذا لم يكن لازماً لم يستحكم فيه حكم الحاكم عتاه له قوله على ما مر من قبل مراده قوله ان المهر عن الملك ولا يجمع العوضان عن العوض الا بعد عتاه له قوله اقرى لان يلزم بالنفقة فوق ما يلزم القاضى بالمعروف وكان صلح بمنزلة القضاء اولى بل عتاه له قوله بعد ما مضى عليه بالنفقة وما كان امرها بالاستدانة عليه وانما تبعدنا بقوله وما كان امرها بالاستدانة عليه لانه اذا امرها بذلك لم تسقط بموت احد هلالان القاضى لا امرها بذلك لان الاستدانة استدانة الزوج عموم ولا يثمة عليها ولو استدان بنفسه لم تبطل فكله اذا استدانته حكم القاضى عتاه له قوله كاهية الزنان قيل القياس على الهبة قبل القبض غير الصلوة ان يجب المال بمقابلته ما ليس بمال وبه ذلك فقلنا يسقطها بعد القضاء بالموت عتاه له قوله وجوابه قد بيناه اشارة الى ما تقدم من قوله وان المهر عن الملك ولا يجمع العوضان عن موهن واحد فلو كان النفقة عوضاً عن البضع عتاه له قوله لانها استعملت الاى زن مذكرة باستعماله كغنائم عوض حبس راكوا مستحق ان است بر شهر بسبب يموس يردن او زرد شهر عتاه له قوله كرزق القاضى اى اخذ القاضى رزق عدة ثم مات قبل تمام المدة يرد فيها بقى بحسب ذلك عتاه له قوله ومطلب المضاطر اذا تزوج الرزاق عدة ثم مات قبل تمام المدة يسترد منها بقا بقى من المدة عتاه له قوله نفقة الشهر الجردان كان الزن من شهر ترك منها مقدار نفقة شهر استدان واسترد من تركتها ما زاد على ذلك عتاه له قوله خضاني حكم المال يعني اذا افذت النفقة الواجبة في الحال لا يسترد بالموت فكله لا يسترد ما اذا اجمل لها نفقة الشهر عتاه له قوله حرة انما تبعد بالحره لان المرأة اذا كانت امته لا تستحق النفقة قبل التبريد على ما بينى عتاه له قوله يبايع فيها قال شمس الاثره الرضى فان يبيع ثم يجمع عليه النفقة مرة اخرى يبيع ثانياً وليس في شيء من ديون العبد ما يبايع فيه مرة اخرى الا النفقة وهذا لان النفقة تجرد وجودها بمعنى الزمان فذلك في محكمين من عاتد ذلك كرسائر الديون عتاه له قوله ومعناه الخ انما ضره بهذا التغيير لانه اذا تزوج بغير ان مولاها لا يصح العقد عتاه له قوله تسقطت النفقة ولا يوافق المولى بشئ لغوات حمل الاستيفاء عتاه له قوله في الصحيح احتراز عن قول الكوفي انها تكون في تيسر قال الشيخ ابو الحسن القدوري الصحيح ان تسقط لانها صلة والصلات تبطل بالموت قبل القبض عتاه له

الله عليه السلام يقول للمطلقة الثلث النفقة والسكنى ما دامت في العدة ورواه أيضاً زيد بن ثابت وأسماء بنت زيد
 وجابر وعائشة ولا نفقة المتوفى عنها زوجها ان احتباسها ليس لحق الزوج بل لحق الشرع فان التبرص عبادة منها الا ترى
 ان معنى التعرف عن براءة الرحم ليس بمرأى فيه حتى لا يشترط فيه الحيض فلا تجب نفقتها عليه ولان النفقة
 تجب شيئاً فشيئاً ولا ملك له بعد الموت فلا يمكن ايجابها في ملك الورثة وكل فرقة جاءت من قبل المرأة بمعصية مثل
 الردة وتقبيل ابن الزوج فلا نفقة لها لانها صارت حابسة نفسها بغير حق فصارت كما اذا كانت ناشئة بخلاف المهر
 بعد الدخول لانه وجد التسليم في حق المهر بالوطى وبخلاف ما اذا جاءت الفرقة من قبلها بغير معصية كخيار العتق وخيل
 البلوغ والتفريق لعدم الكفاية لانها حبست نفسها بالحق وذلك لا يسقط النفقة كما اذا حبست نفسها لاستيفاء المهر وان
 طلقها ثلث ثمر ارتدت والعياذ بالله سقطت نفقتها وان مكنت ابن زوجها من نفسها فلها النفقة معناه مكنت الطلاق
 لان الفرقة تثبت بالطلقات الثلاث ولا عمل فيها للرددة والتكبير لان المرتدة تجبس حتى تتوب ولا نفقة للمحبوسة و
 المكنته لا تجبس فهذا يقع الفرق **فصل** نفقة الاولاد الصغار على الاب لا يشاركه فيها احد كما لا يشاركه في نفقة الزوجة
 لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن والمولود له هو والاب وان كان الصغير رضيعاً فليس على امه ان ترضعه لمباينات
 الكفاية على الاب واجرة الرضاع كالنفقة ولانها عسها لا تقدر عليه لعذر بها فلا معنى للبر عليه وقيل في تاويل قوله تعالى
 ولا تضاروا والدة بولدها بالرضاع مع كراهتها وهذا الذي ذكرنا بيان الحكم ذلك اذا كان يوجد من ترضعه اما اذا
 كان لا توجد من ترضعه تجبر الام على الارضاع صيانة للصبي عن الضياع **قال** ويستاجر الاب من ترضعه عندها
 اما استيجار الاب فلان الاجر عليه وقوله عندها معناها اذا ارادت ذلك لان الحجر لها وان استاجرها وهي زوجته او
 معتدته لترضع ولدها لم تجز لان الارضاع مستحق عليها ياتنه قال الله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن لانها
 عذرت لاحتال تجزها فاذا اقدمت عليه بالاجر ظهرت قدرتها فكان الفعل واجباً عليها فلا يجوز اخذ الاجر عليه وهذا
 في المعتدلة عن طلاق رجعي رواية واحدة لان النكاح قائم وكذا في المبتوتة في رواية وفي رواية اخرى جار استيجارها

قوله ورواه اي روجه يث فاطمة بنت عيسى زيد بن ثابت انصارى وقال جرح العارفين حديث زيد بن ثابت قريب واسانيد زيد بن ثابت مائة رواه الحمادي ان اساتذته مثل ماكر عن الخطاب وجابر بن عبد الله
 روى الدارقطني عن جابر بن عبد الله بن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للمطلقة الثلث السكنى والنفقة وما نكته اخرجه البخاري ان عائشة قالت بانفاضة الامتنع الشرفي قولها لا سكنى ولا نفقة ١٣ عن
قوله فلا نفقة لها انما لم يرض سكنى لانها واجبة باى فرقة كانت لان الضرر في البيت مستحق عليها فلا يسقط بمعصيتها ما اال نفقة فواجبة لها يسقط ذلك بمعصية من قبلها ١٣
 عن ابي **قوله** كذا العتق تحريم الولد اعقتت وهما عند الزوج قد يولد المولى لها بما ناختارنا الفرقة فلها النفقة ونحو المولود غير النفقة ادركت واختارت نفسها فلها النفقة ١٣ عن
قوله فصل لما فرغ من بيان نفقة الزوجات شرع في بيان نفقة الاولاد ١٣ عن ابي **قوله** لقوله تعالى لم يجز لغيره الاستدلال ان رزق الوالدة لا واجب
 على الاب بسبب الولد جب عليه رزق الولد بالطريق الاولى ويان ذلك ان وجوب نفقتين عليه كان بسبب الولد لان الحجر ترتب على مشتق وترتب على المشتق دليل على اشتق
 مثل ذلك كما في السارق والراعي ويجوز ان يقال استدلال بالآية على نفقته اذ اعدت نفقة الزوجة بتقدم الظروف وقاس عليه نفقته لولده لان كل منهما لا يقبل
 الاشتراك فكذلك النفقة التي تلتها ١٣ عن ابي **قوله** كالنفقة فلما اوجب عليه نفقة اذا فطم يجب عليه ان يستاجر من ترضعه اذا وجدت ١٣ عن ابي **قوله** عن
 الضياع فيخرج العتاد مصدر من ضاع ويضغ واما الضياع بالكره فهو جمع نفقة ١٣ عن ابي **قوله** يررضن الم امرئ على وجه التذرع او على وجه الوجوب اذا لم يقبل الاثني امر ١٣
 مني

الدراية في تخریج احاديث الهداية

قوله ورواه ايضا حميد بن ثابت واسامة بن حميد وجابر وعائشة اصاحديث حميد بن ثابت واسامة بن زيد
 فلما جدا واما حديث جابر فاخرج الدارقطني عن جابر قال المطلقة ثلثا لها السكنى والنفقة واما حديث عائشة فاخرجه مسلم انها
 قالت ما لفاطمة خير ان تذكر هذا ولتخبأها من لفاطمة الا تمنى الله ولتطرباني من طرفين ابراهيم ان ابن مسعود وعمر قالوا المطلقة ثلاثا
 السكنى والنفقة ١٣
 ابن ابي مسعود

لان النكاح قد زال وجهه الاولى انه باق في حق بعض الاحكام ولو استاجرها وهي منكوتة او معتدته لارضاع ابن له من غيرها جاز لانه غير مستقيم عليها وان انقضت عدتها فاستاجرها يعنى لارضاع ولدها جاز لان النكاح قد زال بالكلية وصارت كالاجنبية فان قال الاب لا استاجرها وجاء بغيرها فرضيت الام بمثل اجر الاجنبية ورضيت بغير اجر كانت احق لانها اشفق فكان نظر اللبصى في الدفع اليها وان التمست زليدة لم يجبر الزوج عليها فاعال للضرر عنه واليه الاشارة بقوله تعالى ولا تضاروا ولدكم بولدها ولا مولود له بولدها اي بالزمام لها كما ترم من اجرة الاجنبية ونفقة الصغير واجبة على ابيه وان خالفه في دينه كما تجب نفقة الزوجة على الزوج وان خالفته في دينه اما الولد فاطلاق ما تلونا وعلى المولود زوجهن الآية ولا نه جزؤه فيكون في معنى نفسه واما الزوجة فلان السبب هو العقد الصحيح فانه بازاء الاحتباس الثابت به و قد صرح القعد بين المسلم والكافرة وترتب عليه الاحتباس فوجب النفقة وفي جميع ما ذكرنا انما تجب النفقة على الاب اذا الميرك للصغير مال اما اذا كان فالاصل ان نفقة الانسان في مال نفسه صغيرا كان او كبيرا **افضل** وعلى الرجل ان ينفق على ابويه واجلاد و جداته اذا كانوا فقراء وان خالفوه في دينه اما الابوان فلنقله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا

نزلت الآية في الابوين الكافرين وليس من المعروف ان يعيش في نعم الله تعالى ويترك ميموتان جورا واما الاجداد والجدات فلانهم من الاباء والامهات ولهذا يقوم الجهد مقام الاب عند عدمه ولا نهم سببوا لاجبائه فاستوجبوا عليه الاحية بمنزلة الابوين بشرط الفقر لانه لو كان ذاملا فيجب نفقته في ماله اولى من ايجابها في مال غيره ولا يمنع ذلك باختلاف الدين لما تلونا ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين الالزوجة والابوين والاجداد والجدات والولاء والولاء اما الزوجة فلما ذكرنا انها واجبة لها بالعقد لاحتباسها الحق له **مقصود** هذا لا يتعلق باتحاد الملة واما غيرها فلان الجزئية ثابتة وجزء المرء في معنى نفسه فكما لا يمنع نفقة نفسه بكفره لا يمنع نفقة جزئه الا انهم اذا كانوا حربيين لا تجب نفقتهم على المسلم وان كانوا مسلمين لاننا همتنا عن البري في حق من يقاتلنا في الدين لا تجب على النصراني نفقة اخيه المسلم وكذا لا تجب

له قوله في حق بعض الامام دعي العدة ودرج النفقة والسكنة ودمدخ وكذا العباد وشهادته باخلا بجز استيثارها كما في مال قيام النكاح ١٢ يعني **له قوله** لم يجبر الزوج عليها بل لم يدرن الصغير العنز صغر عن الام لان العنائة لها ١٢ يعني **له قوله** وان خالفني في دينه هذا الا سلم الصغير العائل وابوه كافر او ادتدوا العياذ بالشر تسلا وابوه مسلم لان ارتداده والاسلم يبرح عنه ١٢ يعني **له قوله** يكون في معنى نفسه وكهول ابواثر في نفقته نفسا وكذا في نفقة جزءه ١٢ عن ابيه **له قوله** وفي جميع ما ذكرنا اي من نفقة الولد مع موافقة الدين واما نفقة ١٢ عن ابيه **له قوله** اذا لم يكن للصغير مال يتكبر بالبير الى عمومه بل يقرعني سياق النفي سواء كان من جنس النفقة او من غير جنسها او دورا او عقارا او ثيابا فان في النفقة اذا كان للصغير عقارا او ثيابا وانما في النفقة لان الاب ان يبيع ذلك كل و ينفق عليه لان الاصل ان نفقة الانسان الزاد عثر على عائلها نفقة المرأة على زوجها وان كان مالها من ماله مستمرة لا تستير الا بالامور ضرورية وقد تحقق في نفقة المرأة امر ضروري فينفق وذلك ان نفقة المرأة في مقابلته الاحتباس فادام الاحتباس قائما كانت النفقة واجبة تحقيقا للمعاودة ونفقة الولد للمعاودة والامام يبرح الغناء ١٢ عن ابيه **له قوله** فصل لما فرغ من بيان نفقة الاباء والامراء والامام ١٢ عن ابيه **له قوله** لما تلونا الاباء فخرنا على وصاحبها في الدنيا معروفا ١٢ عن ابيه **له قوله** ثمانية انا في حق الولد فلما فرغ من غيره لشول الولاد ايام ١٢ يعني **له قوله** لاننا نبتنا الى حال الشريقات لاننا نبتكم الشرح الذي قاتلوكم في الدين واخرجكم من دياركم ودفنوا على اخرجكم ان تولوهم ومن يتولهم فاولئك هم الظالمون واستشكل بقوله تعالى وما جبهنا في الدنيا معروفا فانه بالطلاق وجب النفقة للوالدين وان كانا حربيين واجيب بان العمل باطلا لا يرضى الى التضامن المفضى الى الشرك المتفق على ذلك على اهل السنة ونبأ اهل المل الحرب ١٢ عن ابيه **له قوله** ولا تجب الزمن خروج قوله ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين شتمنا للفرق بين عدم وجوب النفقة وقوع الشتم عند الشتم ١٢ عن ابيه

الدراية في خروج احاديث الهداية

قوله ولا تجب على النصراني نفقة اخيه المسلم ولا على المسلم نفقة اخيه النصراني لان النفقة متعلقة بالامارت بالنص بخلاف العتق عند الملك لانه متعلق بالقرابية والمحرمية بالحديث وكأنه امراد بالنص قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وبالحدديث قوله من ملك ذا رحم محرمة عتق وسياتي في العتق قوله ولا يشارك الولد في نفقة ابويه احد لان لهما تاويل في مال الولد بالنص كأنه يشير الى حدديث انت ومالك الا بيك وسياتي في الحدود وعن عائشة مرفوعا ان اطيب ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه وهو في السنن واخرج ابو داود واحمد من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ٤ نحوه ١٢

على المسلم نفقة اخيه النصراني لان النفقة متعلقة بالارث بالنص بخلاف العتق عند الملك لانه متعلق بالقرابة والحرة
 بالحديث ولان القرابة موجبة للصلة ومع الاتفاق في الدين اكد ودوام ملك المين اعلى في القطيعة من حوزان النفقة
 فاعتبرنا في الاعلى اصل العلة وفي الادنى العلة المؤكدة فلهذا افتراقا ولا يشارك الولد في نفقة ابويه احدا لان لها تاييلا ومال
 الولد بالنص ولا تاييل لهما في مال غيره ولانه اقرب الناس اليهما فكان اولى باستحقاق نفقتهما عليه وهي على الذكور الاثنا
 بالسوية في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان المعنى يشتمل على النفقة لكل ذى رحم محرر اذا كان صغيرا فقيرا او كانت امرأة بالغة
 فقيرة او كان ذكرا بالغاً فقيرا زماما واعلى لان الصلة في القرابة القريبة واجبة دون البعيدة والفصل ان يكون ذاهم
 محرم وقد قال الله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وفي قراءة عبد الله بن مسعود وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك ثم
 لا يد من الحاجة والصغر والاثوثة والزمانة والعهي امانة الحاجة لتحقق العجز ان القادر على الكسب غنى بكسبه بخلاف
 الايوان لانه يلحقه لم تعب الكسب والولد ما مورث دفع الضر عنهما فوجب نفقتهما مع قدرتهما على الكسب قال ومحمد الك
 على مقدار الميراث ويجبر عليه لان التصييص على الوارث تنبيهه على اعتبار المقدار ولان الغرم بالغنم والجبر لا يفاء حق
 مستغنى قال وتجب نفقة الابنة البالغة والابن الزمن على ابويه اتلا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث لان الميراث لهما
 على هذا المقدار قال العبد الضعيف هذا الذي ذكره رواية الخصاف والحسن وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الاب لقوله
 تعالى وعلى المولود رزقهن وكسوتهن وصار كالولد الصغير ووجه الفرق على الرواية الاولى انه اجتمعت للاب في الصغير
 ولاية وموئنة حتى وجبت عليه صدقة فطر فاخص بنفقته ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية فيه فتشاركه الام وفي
 الولاية وموئنة حتى وجبت عليه صدقة فطر فاخص بنفقته ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية فيه فتشاركه الام وفي

وهو قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك ولارث بين المسلم والذمي فلا يجب نفقة احدهما على الآخر ٣٣٣ معنى ٤هـ قوله بخلاف العتق عند الملك اي بخلاف ما اذا ملك
 احدهما الاخر حيث يفتق مله لان العتق مرتب على ملك القريب المحرم وقد وجد فيتمثال عليه السلام من ملك ذاهم محرر من مائة ١٢ معنى ٥هـ قوله اعلى في القطيعة الا مامل
 معناه ان قطع ذات الرحم في قضاء ملك المين اعلى واكثر من قطع الرحم المامل من حرمان النفقة ١٢ معنى ٤هـ قوله فاعتبرنا في الاعلى اصل العلة وهو نفس ملك
 القريب لقوة معنى قطع الرحم عن عتق القريب الملوك سواد وجد الامتداد في الملة اولم يوجد في الادنى اي اعتبرنا في الادنى وهو النفقة العلة بالموكدة وهي القرابة مع الاتحاد
 في الملة فلهذا لا يخلل كون حرمان النفقة انصاف من قطع الرحم انقراض العتق ووجوب النفقة ١٢ معنى ٥هـ قوله اهدن من النخوة والاثوثة والاعام وغيرهم ١٢ اعنايه
 ٤هـ قوله بالنص وهو قوله على الشئ عليه وعلى آله وسلم انت وما لك لا ليك فكانا اثنين بالرد والتمسك لتجب نفقته على غيره ١٢ اعنايه ٤هـ قوله فكان اول
 الام لانا ملة وجبت بالقرابة فمن كان اقرب جوارا بالاشقاق ١٢ اعنايه ٥هـ قوله في ظاهر الرواية احتراز عما ذكره شمس المائتة الرضوي في شرح الكافي عن الحسن بن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة ان النفقة بين الذكور والامات لا تدر مثل حظ الاثنين على قياس الميراث وعلى قياس نفقة ذوى الارحام ١٢ معنى ٩هـ قوله لان المين يشتملها بيان ان
 استحقاق الايوان انما هو باعتبار التاديل وحق الملك لهما في مال الولد لقوله على الشئ عليه وعلى آله وسلم انت وما لك لا ليك وهذا المعنى يشتمل الذكور والامات فيكونان سواء
 ولهذا ثبت لهما بالاشقاق مع اختلاف الملة وان اقدم الوارث ١٢ اعنايه ٦هـ قوله لكل ذى دم محرم الزد وكان رعا غير محرم نواب العم او محرر غير ذى دم نحو الام من الرضاغ
 او الاخت من الرضاغ او محرر مالا من قرابة نوابين ثم بالارث من الرضاغ لا تجب النفقة ١٢ معنى ٧هـ قوله اذا كان صغيرا فقيرا قيده الصغر بالغنم لان الصغير الغنم
 ما جاز عن الكسب والغنى يجب نفقته في ماله ١٢ معنى ٨هـ

٩هـ قوله وعلى الوارث مثل ذلك فان ذلك للاشارة الى العبد فيكون اشارة الى اول الآية وهو قوله تعالى وعلى المولود رزقهن وكسوتهن فيدل على ان على الوارث النفقة
 وتقييده بذي الرحم المحرم لقراءة ابن مسعود في الشئ عليه وعلى آله وسلم ١٢ اعنايه ٩هـ قوله وفي قراءة الجولاش ان قرارت كانت سموعة من النبي صلى الشئ عليه وعلى آله وسلم وقراءته
 مشهورة فصارته بمنزلة جبر مشهور على ما عرفت فجاز تقييدها على الكتاب بها ١٢ معنى ١٠هـ قوله بخلاف الايوان الخ اي فان قيل ما بال الايوان لم يهد اثنين بقدرتهما
 على الكسب اجاب بقوله فكلت ١٢ اعنايه ١٠هـ قوله لان التصييص الخ يعني ان العتق يرفع نص على الوارث بقوله وعلى الوارث مثل ذلك تنبيه على اعتبار القدر
 لا ترتيب الحكم على المشتق فيكون المشتق من هو العلة فيثبت الحكم بقدر ملة ولذا الواسع لورثة فلان ولد بنون وبنات كانت الوصية لهم على قدر الميراث وعلى هذا اذا كان الرجل زنا
 مسرورا ابن مغير محرر او كبر زمن وللرجل ثلث اوجة مشقوقون موسرون خففة الرجل على اقراره وام على اقراره اسداسا حسب ميراثها واما نفقة الولد فله على الاغ لاب وام
 فاهل من ميراث الولد لانه من عدم الاب فاهم فانه عم لاب وام فلارث مع المرع لاب ولا العلم ام ١٢ اعنايه ١١هـ قوله ولان الغرم بالغنم اي الغرم الذي هو الاتفاق في
 مقابل الغنم الذي هو الميراث ١٢ معنى ١٢هـ قوله وعلى المولود الخ اعنايت الولد اليه يخرجه الام نذل على خصمه بهذه النسبة والنفقة تجب على هذه النسبة ١٢ معنى ١٢هـ
 قوله ودم العرق اي بين نفقة الولد الصغير حيث وجبت بجهلها على الاب فاهم وبين نفقة الولد الكبير الزمن حيث وجبت بشنا على الاب والشئ على الام كما في الارث
 ١٢ اعنايه ١٣هـ قوله فاهم بنفقة فان كان الصغير بمنزلة نفسه وغيره لا يشارك في نفقته على نفسه هكذا في النفقة على الصغير واما الكبير فليس لهاب عليه ولا يلوغ في كان كسائر
 الامام نفقة معتبرة ميراثا ودميرة يكون بينهما اثنا فلذلك نفقة ١٢ اعنايه

غير الوالد يُعتبر قدر الميراث حتى تكون نفقة الصغير على الام والجد اثلاثاً ونفقة الاخر المعسر على الاخوات المتفوتات الموسرات
 اخصاً على قدر الميراث غير ان المعتبر اهلية الارث في الجملة لا احراراً فان المعسر اذا كان له خال وابن عمه تكون نفقته على
 خاله وميراثه يحوزها ابن عمه ولا يجب نفقتهم مع اختلاف الدين بطلان اهلية الارث ولا بد من اعتباره ولا يجب على
 الفقير لانها تجب صلة وهو يستحقها على غيره فكيف تستحق عليه بخلاف نفقة الزوجة وولده الصغير لانه التزمها باقلام
 على العقيد المصالح لا تنتظم دونها ولا يعمل في مثلها الا معسر ثم اليسار مقدراً بالنصاب فيما روى عن ابى يوسف عن
 محمد انه قد ربه بما يفضل عن نفقة نفسه وعياله شهراً او بما يفضل عن ذلك من كسبه الا تمكّل يوم لان المعتبر بحقوق
 العبادات ما هو القدر دون النصاب فانه للتيسير والقنوى على الاول لكن النصاب نصاب حرمان الصدقة واذا كان للابن
 الغائب مال قضى فيه بنفقة ابويه وقد بينا الوجه فيه واذا باع ابوه متاعه في نفقته جار عند ابى حنيفة وهذا استحسن
 وان باع العقار لم يحز وفي قوله لا يجوز في ذلك كله وهو القياس لانه لا ولاية له لا لقطعها بالبلوغ ولها لا يملك حال حضر
 ولا يملك البيع في دين له سوى النفقة وكذا الاتمك الارث في النفقة ولا ابى حنيفة ان الاب ولاية الحفظ في مال الغائب
 الا ترى ان الوصى ذلك فالاب اولى لو فور شفقتة وبيع المنقول من ابى الحفظ ولا كذلك العقار لانها حصنة بنفسها
 ويخلاف غير الاب من الاقارب لانه لا ولاية لهم اصلاً في التصرف حالة الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر واذا جاز بيع الاب
 والتمس من جنسه حقه وهو النفقة فله الاستيفاء منه كما لو باع العقار والمنقول على الصغير جاز لكل الولاية ثم له ان
 يأخذ منه بنفقته لانه من جنس حقه وان كان للابن الغائب مال في يدا بويه وانفقاً منه لم يضمن لانها استوفيت حقا
 لان نفقتها واجبة قبل القضاء على ما مر وقد اخذ اجنس الحق وان كان له مال في يدا جنبي فانفق عليه ما يغير اذن
 القاضي ضمن لانه تصرف في مال الغير بغير ولاية لانه نائب في الحفظ لا غير بخلاف ما اذا امره القاضي لان امره
 ملزم لعموم ولايته واذا ضمن لا يرجع على القابض لانه ملكه بالظمان فظهوره ان كان متبرعا به واذا قضى القاضي
 للولد والوالدين وذوى الارحام بالنفقة فمضت مدة سقطت لان نفقة هو لا تجب كفاية للمحااجة حتى لا تجب مع
 اليسار وقد حصلت بمضى المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى بها القاضي لانها تجب مع يسارها فلا
 تسقط بحصول الاستغناء فيما مضى **قال** الا ان يأذن القاضي بالاستدانة عليه لان القاضي له ولاية عملة
 فصلاذنه كما للغائب فيصير ديناً في ذمته فلا يسقط بمضى المدة **فصل** وعلى المولى ان يتفق على امته وعبيده

له قوله اخصاً سابق ثلثة الخامس من البراث يكون لثلاث لاب وام والخمس لثلاث لاس
 والخمس لثلاث لام بالفرض والرد فذلك النفقة على هذا التفسير ١٢ غايه **له قوله** غير ان المعتبر المستندان من قولهم غير الولد معتبر على قدر الميراث ١٣ غايه **له قوله**
 البنية الارث تآكل الاكل والمراد بالبنية الارث ان لا يكون محرماً وقال الكافي وقيل الارث بعقول ان المعتبر اهلية الارث لا لولد لكن الميراث بان كان ثمة لغيره لا تجب النفقة ١٤ غايه
له قوله اذا المعسر لم يمتد من الكاح وبه التوالد والتاسل والعشرة وغير ذلك ١٢ غايه **له قوله** ولا يعمل في مثلها الا معسر فذلك قوله العسر غلبنا جارية
 حرجة نفقة الزوج به لانه قولهم السلام فمضى من مال ليه سفيان ما يكتفي ودل ذلك بالمعروف ١٢ غايه
له قوله بما يفضل الابن اذا كان لفضل على نفقة شريكه ليعال فان يجب عليه نفقة ذوة الرحم الميراث والا فلا ١٢ غايه **له قوله** والقنوى على الاول بين ان
 اليسار مقدراً بالنصاب ١٢ غايه **له قوله** حرمان المصرة من اى مال كان وجوبه عليك ما فضل عن حاجته الاصلية ما يبلغ ما تبقى ذمهم من له مال كان وهو الصحيح ١٢ غايه
له قوله وقد بينا الوجه فيه به ما تقدم من قوله ولا يقتضيه شفقتة في مال الغائب الا للولد الال قوله لهذا كان لهم ان يأخذوا وكان قضاء القاضي امانة لهم ١٢ غايه **له قوله**
 قوله وكذا التملك الخ من لثلاث لانه لا يملك الا ما يبيع للايون بل لعل في المصلحة والى ١٢ غايه **له قوله** من باب الحفظ اعترض عليه به كذا كمن
 الغرض ان يبيعه لثلاثة وانما يصح ميراثه لو كان قصده البيع للحفظ وحيث بان لا يجوز بيعه للحفظ حقيقة فيقصدهه الاتفاق لا يتغير تلك الحقيقة اذا تأخر للغرض في تفسير الحقيقة لا يقال عارض
 جهة الحفظ جهة الاتكاف بالاتفاق لا نقول الاتكاف بدو وجوب النفقة في الال تجب فلانها ١٢ غايه **له قوله** امر اشارة الة اما لكان لهم ان يأخذوا وكان قضاء القاضي امانة لهم ١٢ غايه
له قوله لانها تجب الابى لانها تجب في مقابلة الاحتباس لا يطبق الاحتباس ولذا تجب مع يسار ١٢ غايه **له قوله** الا ان ياذن الخ مستنداً من قوله فمضت
 مدة سقطت ومعناه الا اذا اذن القاضي بالاستدانة عليه لا يسقط نفقتهم ايضاً لثلاثة الاجابات وان مضت مدة فان القاضي له ولاية عامة فصار اذنه بالاستدانة عليه كما للغائب بهادولم
 الغائب بالاستدانة صادر بانه في ذمته لا يسقط بمضى المرة كذا اذا اذن القاضي بذلك ١٢ غايه **له قوله** فصل المزوج في هذا النسل بين نفقة الرق وغيره من الجوانات واخره
 من المزوج ١٢ غايه

لقوله عليه السلام في المالك انهم اخوانكم جعلهم الله تعالى تحت ايديكم اطعموهم مما تاكلون والبسوهم مما تلبسون ولا تعدوا عباد الله فان امتنع وكان لهما كسب اكتسبا وانفقالا فيه نظر الجانيين حتى يبقى المملوك حيا ويبقى فيه ملك المالك وان لم يكن لهما كسب بان كان عبدا زمانا او جارية لا يواجز مثلها اجبر المولى على بيعهما لانهما من اهل الاستحقاق وفي البيع ايفاء حقهما وابقاء حق المولى بالخلف بخلاف نفقة الزوجة لانها تصير دينافكان تأخيرا على ما ذكرنا ونفقة المملوك لا تصير دينافكان ابطلا وبخلاف سائر الحيوانات لانها ليست من اهل الاستحقاق فلا يجبر على نفقة الا انه يؤمر به فيما بينه وبين الله تعالى لانه عليه السلام صلى عن تعذيب الحيوان وفيه ذلك وتخي عن اضاعه المال وفيه اضاعته وعن ابي يوسف انه يجبر والاصح ما قلنا والله اعلم:

كتاب العتاق

الاعتاق تصرف مندوب اليه قال عليه السلام يا مسلم اعترق مؤمنا اعتق الله بكل عضو منه عضوانه من النار ولهذا استحبوا ان يعتق الرجل العبد والمرأة الامة ليتحقق مقابلة الاعضاء بالاعضاء قال العتق يصح من الحر البالغ العاقل في ملكه شرط الحرية لان العتق لا يصح الا في الملك ولا ملك المملوك والبلوغ لان الصبي ليس من اهله لكونه ضرا ظاهرا ولهذا لا يملكه المولى عليه والعقل لان المجنون ليس باهل للتصرف ولهذا قال البالغ اعتقت وانا صبي فليقول قوله وكذا وقال المعتق اعتقت وانا مجنون وجنونه كان ظاهرا لوجود الاستاد الى حالة منافقة وكذا وقال الصبي كل مملوك املكه فهو حر اذا احتلمت لا يصح لانه ليس باهل القول ملزم ولا يبدان يكون العبد في ملكه حتى لو اعتق عبدا غيره لا ينفذ عتقه لقوله عليه السلام لا اعتق فيما لا يملك ابن ادم واذا قال لعبد ا و امته انت حر او عتق

له قوله العتق مما تاكلون المملوك على الاستحباب فان استحب ان يطعم ما ياكل ويلبس ما يلبس وقيل ان هذا يخرج الخنزير الغالب فان طعمهم يتساوى لكذا كسوتهم يعني قوله بخلاف نفقة الزوج من نفقة الزوج والمملوك في ان المولى اذا اشغ عن الاتفاق وهو من لاسب لاجل بيع المملوك والزوج اذا اشغ عن الاتفاق على الزوج لا يجبر على الطلاق بان في الاجبار على البيع زوال ملك المولى الى الخلف وهو العتق وفي عدم فوات حق المملوك في النفقة لا الى الخلف لان نفقة المملوك لا تصير ديناف على المولى بحال من الاحوال واما في الشك في الاجار على التفريق فوات ملك الزوج بلا خلع وفي عدم فوات حق المرأة في المالى الخلف لغيره فنفقة بقضاء القاضي دينا على الزوج فكان تاريخه ١٣هـ قوله على ما ذكرنا اشارة الى قول بخلاف نفقة الزوج اذا اشغ به القاضي به القاضي لا يوجب مع ساربا فلا تسقط فكان العتق الاق بالزوج اشغ وكان بالذم اوله ١٢هـ قوله لا يثبت الجزاء بين القضاء ومن المتفق عليه والمجرب يسقط والمجونات لا تسقط ١٢هـ قوله نهي عن تعذيب الحيوان وقد تقدم عن قرض ماله ابوداود ولا تصدقوا على الله وغير ذلك في العتق من اشغ عن اتفاق المملوك تعذيب الحيوان استصاعدها من اضاة المال وهو راداه الاثاري عن النفقة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشغتم عبيكم اضاة المال وغيره اضاة اى في ترك الاتفاق على المجونات ١٢هـ قوله والا مع اقلنا نهي عن عدم الجزاء القاضي المولى على مملوك فزع قضاء وانقضاء لا يدر من مقتضى لو يبرهن اهل الاستحقاق وبه ابوداود في الرقيق كونه من اهل ان يستحق مفاضة المولى وعلى غيره في الجملة الا يرى انه لا يكفى به يستحق حقوقا على المولى وان كان مملوكا فانما غير الرقيق فلا يستحق على المولى مفاضا لا يصح ان يكون مفضيا لانا عدم شرط القضاء في عدم القضاء ١٢هـ قوله كتاب العتاق ذكر العتاق بعد الطلاق لتاسيسه لى اذا استقام على السريرة والزوج والطلاق وتفسيره في الفقه القوية يقال عتق الفرض اذا قوى وطار عن ذكره وفي الشريعة قوة ملكه يصير المرء بها اهل للشهادة والولاية القضاء ١٢هـ

له قوله مندوب اليه يقال نديه الامر فانتدب لراى دعاه فاجاب ١٢هـ قوله لا تغفل قول لانا استسدى الى مائة من ابله لا تغفل قول العتاق لان انكاره لا عتاق والقول قول النكر ١٢هـ قوله وجوز كان خابره قيل ان يجوز لولم يكن ظاهرا لا يصح كلامه ١٢هـ قوله لا ليس باهل الجزاء المسمى بوجوب الجزع من الاقوال ١٢هـ قوله لا ينفذ انا قال لا ينفذ ولم يقبل بالصح ولا يجوز لان عتاق ملك الجزع ونقضه باجادة الملك ولا ينفذ بغيرها ١٢هـ

الدراية في تخریج احاديث الهداية

قوله قال صلى الله عليه وسلم في المالك انهم اخوانكم جعلهم الله تحت ايديكم اطعموهم مما تاكلون والبسوهم مما تلبسون ولا تعدوا عباد الله متفق عليه من حديث ابي ذر كان بيبي ويين رجل من اخواني كلام وكانت امه عجيبة فغيرته بامه فشكاني الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي يا ابا ذر انك امر فيك جاهلية هم اخوانكم فذكر مثله الا قوله ولا تعدوا عباد الله واخرجه ابوداود بلفظ ومن لم يلائمكم منهم فبيعه ولا تعدوا خلق الله حديث فقه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تعذيب الحيوان لم اجده هكذا حديث فقه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اضاعه المال متفق عليه من حديث المغيرة بن شعبه في اشارة حديث وفي الباب عن ابي هريرة عند مسلم كتاب العتق حديث ايما مسلم اعتق مسلما اعتق الله بكل عضو منه عضوان من النار متفق عليه من حديث ابي هريرة واخرجه الأربعة وابوداود ومن حديث كعب بن مرة والترمذي من حديث ابي امامة ١٢هـ حديث لا اعتق فيما لا يملك ابن ادم ابوداود والترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وراذ والطلاق ولا نكح وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني وعن جابر عند ابي يعلى وابن مردويه ١٢هـ

او حررا وقد حررتك اوقدا اعتقتك فقد عتق نوى به العتق اولم يتولان هذه الالفاظ مريم فيه شرعا وعرفا فاغنى ذلك عن النية والوضع وان كان في الاختيار فقد جعل النشاء في التصرفات الشرعية للحاجة كما في الطلاق والبيع وغيرها ولوقال عتيت به الاختيار الباطل اوانه حرر من العمل صدق ديانة لانه يحتمله ولا يدين قضاء لانه خلاف الظاهر ولو قال له يا حري عتيت يعنى لانه بدأ بما هو مريم في العتق وهو لا يستحضار السنادى بالوصف المذكور هذا هو حقيقته فيقتضه تحقق الوصف وانه يثبت من جهته فيقتضه ثبوته تصديقا له فيما اخبر بنسقره من بعد ان شاء الله تعالى الا اذا سماه حررا ثم اداه بالحران مراد الاعتلاء باسم علمه وهو ما لقبه به ولو ناداه بالفارسية يا ازانو وقد لقبه بالحر قالوا يعنى وكذا عكسه لانه ليس بنداء باسم علمه فيعتبر اخبارا عن الوصف وكذا لو قال رأسك حررا ووجهك اوقبتك او يدتك اوقال لامته فرجك حر لان هذه الالفاظ يعبر بها عن جميع البدن وقد مر في الطلاق وان اضافة الى جزء شائع يقع في ذلك الجزء وسيائتكم الاختلاف فيه ان شاء الله تعالى وان اضافة الى جزء معين لا يعبر به عن الجملة كاليد والرجل لا يقع عندنا خلافا للشافعي والكلامي في الكلام في الطلاق وقد بيناه ولو قال املك لى عليك ونوى به الحرية عتق وان لم يتولم يعنى لانه يحتمل انه اراد املك لى عليك لاني بعثك ويحتمل لاني عتقتك فلا يتعين احدهما مراد الابالنية قال وكذا كنيات العتق وذلك مثل قوله خرجت من ملكي ولا سبيل لى عليك ولا رقى لى عليك وقد خليت سبيلك لانه يحتمل نفى السبيل والمخرج عن الملك وتخلية السبيل بالبيع او الكتابة كما يحتمل بالعتق فلا بد من النية وكذا قوله لامته قد اطلقتك لانه بمنزلة قوله خليت سبيلك وهو المروي عن ابي يوسف بخلاف قوله اطلقتك على ما نيين من بعد ان شاء الله تعالى ولو قال لاسطاني عليك ونوى العتق لم يعنى لان السلطان عبارة عن اليد وسمى السلطان به لقبا مريدا وقد يبقى الملك دون اليد كما في المكاتب بخلاف قوله لا سبيل لى عليك لان نفيه مطلقا بانتفاء الملك لان للمولى على المكاتب سبيلا فلهذا لا يحتمل العتق ولو قال هذا ابني وثبت على ذلك عتق ومعنى المسألة اذا كان يولد مثله لثله واذا كان لا يولد مثله لثله ذكره ابو هذا الثمان لم يكن للعبد نسب معروف وثبت نسبه منه لان ولاية الدعوة بالملك ثابتة والعبد محتاج الى النسب فيثبت نسبه منه واذا ثبت عتق لانه يستند النسب الى وقت العلوق وان كان له نسب معروف لا يثبت نسبه منه للتعدد ويعتق

له قوله كما في الطلاق فان قولناست طاق اخبار في الاصل ولكن جعل النشاء لمحاية الناس اليه كما يقع فان قول المايح بعست وقول المشري اشترت ابنيان في الاصل ولكن جعل النشاء وغيرهما من الالفاظ ونحوها ١٢ عني ١٤ قوله لانه يحتمل اي يحتمل ما عتده باعتبار وضع الاصل ١٢ عني ١٣ قوله اذا اداه اسماء حررا اشتاء من قوله ولو قال لى احر ١٢ عني ١٤ قوله وكذا علمك يحتمل بان ناداه ليعزل يا حر وقد لقبه ازانو ١٢ عني ١٥ قوله فيخرج الم قبل فيه نظر لانه اذا لم يكن حر على ان قوله يا حر اشتاء للحرية لا اخبارا عن الوصف واجيب بان اذا لم يكن علما كان السنادى في الحقيقة زمانا موصوفا بصفة الحرية والوصف في الحقيقة فخرج من الموصوف وكان النشاء اخبارا بان النشاء موصوف بهذه الصفة ١٢ عني ١٤ قوله يقع في ذلك الجزاء يقع النشاء في ذلك الجزاء ثم يسرى الى الجميع كما عتق جارية ١٢ عني ١٥ قوله وسيايتك الاختلاف برهيد به النسخة في تجزى الاعتان عندنا في حقيقة وصاحبه ١٢ عني ١٥ قوله وكذا كنيات العتق اي وكذا يقع بها الاعتان اذ وجدت الحرية والا فلا ١٢ عني ١٦ قوله لانه بمنزلة قوله غليت سبيلك لتسمية الارسال تسمية السبيل بخلاف قوله فطنتك فانها لا تقع لانه صادر عن النشاء في الطلاق عن السكاح فلا يثبت به العتق على ما سياتي بيان ١٢ عني ١٧ قوله عبارة عن اليد فيه تسامح بل هو عبارة عن صاحب اليد والسلطنة كذا قاله الكافي وقال المالك يقال فلان سلطنته براره القدرة ان يتز من حيث اليد والاسيلاء ١٢ عني ١٨ قوله عن اليد فان كان لا يولد لى عليك ولو قال ذلك ونوى به العتق لم يثبت لجواز ان يزول العبد ويبقى الملك ١٢ عني ١٩ قوله كما في المكاتب فان المولى للبر على المكاتب وكذا في باق ١٢ عني ٢٠ قوله سبيلا يقع من حيث المطالبة بعبد المكاتب حتى اذا امتنع عن ذلك بالبراة عز يفتق ١٢ عني ٢١ قوله فلهذا اي فلا جعل ان نفي السبيل مطلقا بانتفاء الملك يحتمل قوله لا سبيل لى عليك العتق ١٢ عني ٢٢ قوله ولو قال الامن قال لغيره لندسه يولد مثله لثله وليس له نسب موصوف به انما يثبت على ذلك ثبت النسب فتعنى عليه ومعنى قوله ثبت على ذلك لم يدع الكرامة والشفقة كذا في شرح القدرى لابي الفضل حتى لو اوى ذلك مدين وقيل النيات شرط النسب كون الرجوع عن جرحه وبيان العتق وقيل هو شرط اتفاقا ١٢ عني ٢٣

اعمالاً للفظ في مجازة عند تعذر اعماله بحقيقته ووجه المجاز تذكره من بعد انشاء الله تعالى ولو قال هذا مولاي او يا
 مولاي عتق اما الاول فلان اسم المولى وان كان ينتظم الناصر وابن العم الموالاة في الدين والاعلى والاسفل في العتاقة
 الا انه تعين الاسفل فصار كاسم خاص له وهذا لان المولى لا يستنصر بمملوكه عادة وللعبد نسب معروف فانتقل الاول
 والثاني والثالث نوع مجاز والكلام بحقيقته والاضافة الى العبد تناق كونه معتقاً فتعين المولى الاسفل فالتحقق بالصریح
 كذا اذا قال لامته هذه مولاتي لما بيننا ولو قال عتبت به المولى في الدين او الكذب يصدق فيما بينه وبين الله تعالى و
 لا يصدق في القضاء لمخالفته الظاهر واما الثاني فلانه لما تعين الاسفل مراد التحق بالصریح وبالنداء باللفظ الصریح يعقب
 بان قال يا حر يا عتيق فكذا النداء بهذا اللفظ وقال زفر لا يعقب في الثاني لانه يقصد به الاكرام بمنزلة قوله يا سيدي يا
 مالك قلنا الكلام بحقيقته وقد امكن العمل به بخلاف ما ذكره لانه ليس فيه ما يختص بالعتق فكان اكرام المحض او
 لو قال يا ابني او يا اخي لم يعقب لان النداء اعلام المنادى الا انه اذا كان بوصف يمكن اثباته من جهة كان لتحقيق
 ذلك الوصف في المنادى استحضاراً له يا لوصف المخصوص كما في قوله يا حر علي ما بيننا واذ اكل النداء بوصف
 لا يمكن اثباته من جهة كان للاعلام المجردون تحقيق الوصف فيه لتعذره والبنو لا يمكن اثباتها حالة النداء من جهة انه
 لو اخلق من ماء غيره لا يكون ابتغاه بهذا النداء فكان لمخ الاعلام ويروى عن ابي حنيفة شأداً انه يفتق فيها والاعتداع
 الظاهر ولو قال يا ابن لا يعقب لان امر كما اخبرناه ابن ابية وكذا اذا قال يا بئى او يا بنية لانه تصغير لابن والبنيت من
 غير اضافة والامر كما اخبر وان قال لغلام لا يولد مثله لهذا ابني عتق عند ابي حنيفة وقال لا يعقب وهو قول
 الشافعي لهم انه كلام محال بحقيقته فيرد ويلغو كقوله اعتقتك قبل ان اخلق او قبل ان تخلق وابي حنيفة انه
 كلام محال بحقيقته لكنه صحيح مجازة لانه اخبار عن حرية من حين ملكه وهذا لان البنو في المملوك سبب الخلق
 اما اجماعاً واصله للقرابة واطلاق السبب وارادة المسبب مستحارة في اللغة يجوز ان الحرية لازمة للبنوة في المملوك
 والمشابهة في وصف لازم من طرق المجاز على ما عرف فيجعل عليه ثخرا عن الالغاء بخلاف ما استشهد به لانه

له قوله نذكره يعني عند بيان الدليل لابي حنيفة في قوله وان قال نظام لا يولد مثله لهذا ابني عتق عند ابي حنيفة ١٢ عنى له قوله
 وان كان ينتظم الاشارة بهذا الى ان لفظ المولى مشترك بينى بمعنى ان امر قال الله تعالى وان الكافرين لا مولى لهم اي لا ناصر لهم وابن العم قال الله تعالى وانى خفت المولى من وراي
 اي ابن عمي بعد موتى كذا قال اهل التفسير ١٢ يعني له قوله والموالاة في الدين يقال للمولى الموالاة وهو الموالاة حرمان بل بلغ مسلم فيسقط لاصدم ليقول عز يقول لآخر
 انت مولاي ترث منى لوانت وتقتل اذا غيبت ويقول الآخر يقتل فيكون القائل مولى له ويرث من اذامات ويقول عز اذا جئى ١٢ عنى له قوله نوع مجاز لان المولى
 مشتق من المولى وهو القربى والمشرق والمغرب من حيث الحقيقة ولا من حيث النسب ولا من حيث المكان فثنتين القربى من حيث الدين ١٢ عن ابي
 له قوله فاقبح بالعرض يعنى بدلالة الال في الملح وهو كونه عبداً ١٢ عنى له قوله بخلاف ما ذكره يعنى قوله يا سيدي ما يمكنه ان لا يعنى انما يعنى انما
 ان معنى قوله يا مولاي انى منى عليه ولا العتاق حيث تعين الاسفل مراد يقتضيه بهذا القول ما يتحقق بالعتق وهو الولاد وهو يقتضيه سابقه العتق بخلاف قولنا سيدي
 يا مالك فان معناه انى منى لى السيادة والملك على ولم يفتى به شىء يتحقق بالعتق فبذلك هو الامام والتلفظ ١٢ عنى له قوله كما في قوله يا حر فان تادى على اثبات
 صفة الحرية فيه من جهة من الال ١٢ عن ابي له قوله على ما بيننا يعنى في قوله لا تدار يا مومنين وهو استغفار المنادى ١٢ عن ابي له قوله يعنى فيها اي في قوله يا ابني
 يائى والحاصل ان العتق يقع بالنداء بشرطه النفاذ في ظاهرواوية احرى عتيق يا مولاي وفي رواية الحسن بن الحسن الفاظاً بالاشارة المذكورة ويقول يا سيدي يا ابي ١٢ عن ابي له قوله
 على الظاهر لى على ظاهرواوية وهو الذى ذكره القدورى وهو المذكور فى نوادر النسبى ١٢ عن ابي له قوله يا ابن بالعم قطع الامتناع على صورة المنادى المعتبر ١٢ عنى
 له قوله سبب لحرية لانه لا توجد البنوة في المملوك الا قد وجد الحرية معها ١٢ عنى له قوله ادلة للقرابة يعنى ان البنوة موجبة للصلوة والعق صلوة تكون البنوة موجبة
 للعتق ١٢ عنى له قوله لا تادى لانه لا يوجد قولاً اعتقتك قبل ان اخلق ملوياً يقول انت حر من حين ملكك لان الاول يقتضيه عدم درود الملك عليه وانى يقتضيه درود البتة والشى
 لا يكون ملوياً لما بيننا والالام انفاك الملزم من الالزم وهو مال ١٢ عنى

لا وجه له في المجاز فتعين الالغاء وهذا بخلاف ما اذا قال لغيره قطعت يديك فاخرجهما صحمتين حيث لم يجعل مجازاً عن الاقرار بالمال والتزامه وان كان القطع سبباً لوجوب المال لان القطع خطأ سبب لوجوب مال مخصوص وهو الارش وانه يخالف مطلق المال في الوصف حتى وجب على العاقلة في سنتين ولا يمكن اثباته بدون القطع وما يمكن اثباته فالقطع ليس بسبب له اما الحرية لا تختلف ذاتاً وحكماً فامكن جعله مجازاً عنه ولو قال هذا ابني واتي مثله لا يولد لثله فهو على هذا الخلاف لها بيتاً ولو قال لصبي صغير هذا جدي قيل هو على الخلاف وقيل لا يعنى بالاجراء لان هذا الكلام لا موجب له في الملك الا بواسطة وهو الاب وهي غير ثابتة في كلامه فتعذر ان يجعل مجازاً عن الموجب بخلاف الابوة والبنوة لانها موجبة في الملك من غير واسطة ولو قال هذا ابني لا يعنى في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يعنى وجه الرويتين ما بيتناه ولو قال لبيد هذا ابنتي فقد قيل على الخلاف وقد قيل هو بالاجماع لان المشار اليه ليس من جنس المستحق فتعلق الحكم بالمستحق وهو معدوم فلا يعتبر وقد حققناه في النكاح وان قال لامته انت طالق او بائن او تحمري ونوى به العتق لم تعتق وقال الشافعي تعتق اذا نوى وكذا على هذا الخلاف سائر الالفاظ الصريحة والكناية على ما قال مشايخهم له انه نوى ما يحتمله لفظه لان بين المملكين موافقة اذ كل واحد منهما مملك العين امام ملك العين فظاهر وكذا ملك النكاح في حكم ملك العين حتى كان التابيد من شرطه والتاقت مبطلة وعمل اللفظين في اسقاط ما هو حقه وهو الملك ولهذا يصح التعليق فيه بالشرط اما الاحكام تثبت بسبب سابق وهو كونه مكلفاً ولهذا يصح لفظ العتق والتحريك كناية عن الطلاق فكذا عكسه ولنا انه نوى ما لا يحتمله لفظه لان الاعتناق لغة اثبات القوة والطلاق رفع القيود هذا لان العبد الحق بالجمادات وبالاعتناق يعنى فيقدر ولا كذلك المنكوحة فانها قادرة الا

له قوله وهذا بخلاف الجواب عما يقال لو كان ميرة ذكر اللزوم واردة الا لازم بمجزة للجمادان لم يكن الحكم مقصوراً على الارش في الصورة المذكورة لان القطع خطأ سبب لوجوب المال فيكون قوله قطعت يديك مجازاً عن قوله ك على خمسة اوقات درهم والالزام بالمثل فاللزوم مندر وتقرير جواب ان القطع خطأ ليس بسبب مال مطلق بل بالاعتناق في الوصف وهو الارش حتى وجب على العاقلة في سنتين وذلك المال الذي هو سبب عن القطع لا يمكن اثباته بدون القطع فا هو سبب لا يمكن اثباته وما يمكن اثباته ليس بسبب وما يمكن ان يثبت هذه الصورة فاعتقد في الحقيقة والمجاز قلنا انما الحقيقة فظاهر ولا المجاز فلان قطع اليد خطأ ملزم للارش الذي هو ملزم للعتق والالزام وهو القطع مختلف فاللزوم وهو الارش كذلك اعناه **له** قوله اما الحرية والامتنان ان الحرية التي جعلنا قوله هذا ابني مجازاً عنها وهي الحرية من عين الملك لا تختلف ذاتاً وبهودال ارق ولا حكماً وهو صلاحية للعتق والاشهاد والولايات كلها فامكن جعلها في قولنا هذا ابني مجازاً عنها او المذكور اعناه **له** قوله ما بيتناه لغيره من اليايين في قوله هذا ابني اعناه **له** قوله وهي غير ثابتة في الجواز المشير الى ان الواسطة لو كانت مذكورة مثل ان يقول هذا ابني البراني عتق وقد ذكره بعض الشارحين اعناه **له** قوله ما بيتناه اما جود روية العتق ما ذكره بقوله وهذا لان البنوة في الملوك سبب الحرية على آخرة فكذلك بيتنا الا حجة في الملك لوجوب العتق واما جود روية عدم العتق فنقول في مسألة البرهان هذا الكلام لا موجب له في الملك الا بواسطة وكذلك بيتنا الا حجة في الملوك لان الواسطة الاب والام لانها حارة عن العادة في مصلب ادرم وهذه الواسطة غير مذكورة ولا موجب لهذه العتق بدون هذه الواسطة اعناه **له** قوله ليس من جنس المستحق لان المذكور لا يثبت من جنس جنسان مختلفان واذا لم يكن المشار اليه من جنس المستحق فيكون الحكم بالاسم لا يتقدم في كتاب النكاح والاسم بيتنا معدوم فلا يكون مستحقاً ولا مجازاً عن الابن لعدم الملازمة بينها اعناه **له** قوله العتق والكناية مثل قوله لا انت مطلقه وطفلك وتعني وظيفه وورثه وجماعاً وما اشبه ذلك اعناه **له** قوله على امال مشايخهم اي مشايخ الشافعية وانما قال مشايخهم لان النصوص من الشافعي لفظ الطلاق فوجب اجماعه في سائر الالفاظ العتق والكناية اعناه **له** قوله وعمل العتقين الجواب عما يقال الاعتناق اثبات القوة والبنوة في الاحكام مثل الابوة والولايات والاشهاد فان يشبه الطلاق الذي هو اسقاط معنى وتقرير الجواب لان الاعتناق ايضا اسقاط بل يعلل صحة العتق بها واما الاحكام فليس لوردة لانها تامة بسبب سابق وهو كونه ذمياً معناه فيران الاعتناق ازال المانع فاستوى الاعتناق والطلاق اعناه **له** قوله يصح الجازي انما قال المراد من حرة ونوى به الطلاق مجازاً كذا عكس اي صلح لفظ الطلاق كناية عن لفظ العتق اعناه **له** قوله فكذا عكس لان معنى المجاز على النسيب والاشي لانها نسيب اشياء الاخرى نسيبها ع **له** قوله لان الاعتناق لغزائبات القوة ما خرد من قولهم عتق ابيرا اذ اقرى وطارد ذكره وفي الشرع ايضا كذلك لان العبد الا ربع العتق لانها نسيب اشياء الاخرى نسيبها ع **له** قوله والطلاق رفع القيود في السنة فانما يجوز من قولهم اطلقت البعير عن القيد والعتق وهو عبارة عن دفع المانع عن المطلق لانها كانت قوة الطلاق وكذلك في الشرع لان المنكوحة لم تزل مكنتها فاجازة الا ربع **له** قوله رفع القيود وليس بين اثبات القوة الشرعية في محل لم يكن وبين رفع المانع مثل القوة اثباتية في عملها سنة ١٢ اعناه

ان قيد النكاح مانع وبالإطلاق يرتفع المانع فيظهر القوة ولاخفاء ان الاول اقوى ولأن ملك اليمين فوق ملك النكاح فكان اسقاطه اقوى واللفظ يصلح مجازاً عما هو دون حقيقته لاعما هو فوقه فلهذا امتنع في المتنازع فيه وانسأخ في عكسه واذا قال لعبنة أنت مثل الحر لم يعتنق لان المثل يستعمل للمشاركة في بعض المعاني عراً فوقع الشك في الحرية ولو قال ما أنت الا حر عتقت لان الاستثناء من النفي اثبات على وجه التأكيد كما في كلمة الشهادة ولو قال رأسك رأس حُرِّ لا يعتنق لانه تشبيه بحذف حرفه ولو قال رأسك رأس حُرِّ عتقت لانه اثبات الحرية فيه اذ الرأس يعبر به عن جميع البدن **فصل** ومن ملك ذارح محرم منه عتق عليه وهذا اللفظ مروى عن النبي عليه السلام وقال عليه السلام من ملك ذارح محرم منه فهو حر واللفظ بعمومه ينتظم كل قرابة مؤيدة بالحرمية ولاذوا وغيره والشافعي يخالفنا في غيره له ان ثبوت العتق من غير مرضاة المالك ينفيه القياس ولا يقتضيه والاخوة وما يضاهاها نازلة عن قرابة الولا فامتنع الالحاق والاستدلال ولهذا امتنع التكاثر على المكاتب في غير الولا ولم يمتنع فيه ولنا ما رويناه ولانه ملك قريبه قرابة مؤثرة في الحرمية فيعتق عليه وهذا هو المؤثر في الاصل والولا دملغي لانها هي التي يفترض وصلها ويحرم قطعها حتى وجبت النفقة وحرم النكاح ولا فرق بينهما اذ اذ كان الملك مسلماً او كافراً في دار الاسلام لعوم العلة والمكاتب اذا اشترى اخاه ومن يجرى مجراه لا يتكاتب عليه لانه ليس له ملك تام يقدره

له قوله اقوى والادنى لا يصلح ان يكون مستدار الا على ١٢ عتايه **له قوله** ولان ملك اليمين الحرزى بين المكتسبين **له قوله** في الكتاب ان في الاولى منع المناسبة وانها راسخ بان الاثبات والاطلاق رفع فاني ثنا سبان وفي الثانية تسليم ان كل ما منها اسقاط لكن الاثبات اقوى هو يثاب في الاستمارة ١٢ عتايه **له قوله** فذك ملك النكاح لان ملك اليمين قد يستلم ملك المنة اذا صادت الجوارس الثانية مما عتق من الاستماع بمن واما ملك النكاح فلا يستلم ملك اليمين اصلاً ١٢ عتايه **له قوله** فلينداي اذا غربه البراء العلم بان اذ ملك اليمين اقوى فهو كجواز استعادة النفاذ السابق للطلاق دون عكس ١٢ عتايه **له قوله** انتع اي الجواز في المتنازع فيزي في قولنا انتع طاق لانه نؤى به العتق وانسأخ اي جاز الجواز في عكس اي في قولنا انتع حرة لشكوكه دون في الطلاق ١٢ عتايه **له قوله** فذبح الشك ان ينادوا لم يغزوا اذا نؤى الحرية فقد زال الشك فيعتق كذا في البسوا ١٣ **له قوله** يمزق حرزى حوت وبنواك لان اصله ارك كراس فصار كرتور على الحر ١٢ عتايه **له قوله** فضل ما ذكر العتق الاصل بالامتناع الانتداع الذي هو اصل ذكر في هذا الفصل مما سأل العتق الذي يحصل بغير اختيار كارت قرينه وخرج غير الحرى الياسلما اضرها ذكر اذا اقرضت ١٢ عتايه **له قوله** نفيها من دخل ما يقع القياس لا يلحق بشئ آخر بالقياس وكل ما هو لا يقتضيه لا يدخل فيه بالاستدلال بل لانه النص اذا كان المنق من كل وجه ليس كذلك لان قرابة الاخوة وما يضاهاها ١٢ عتايه **له قوله** انتع الحرزى اذ ملك المكاتب اباه او ابنته فهو مكاتب بخلات الاخ نازلة لا يتكاتب ١٢ عتايه **له قوله** ما يدعيه حره على الشطر وعلى اكدوس من ملك ذارح محرم من عتق عليه ١٢ عتايه **له قوله** ولانه الحرزى لا ملكه قرينه قرابة مؤثرة في الحرية وكل من نزل ذلك عتق عليه امانه ملك ذلك قبلا لجماع امانه كل من نزل ذلك عتق عليه بالقياس على الولا لان هذا العتق وهو ملك القربى الحرزى من العتق المؤثرة في الولا والولا دملغي لانها الحرزى ١٢ عتايه **له قوله** حتى وجبت الاحرمه النكاح قبلا لجماع واما وجوب النفقة فذهبنا لكان لا اثبت ذلك من قبل بريل فقل وهو قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك كان ثابتا اليه فاستدل به ١٢ عتايه

له قوله دار الاسلام قال في النهاية قوله في دار الاسلام في الكتاب متعلق بجموع ما ذكر قبله من قوله ولا فرق بين اذا كان المالك مسلماً او كافراً في دار الاسلام فان المسلم اذا عتق عبداً حربياً في دار الحرب لم يفتق عليه وكذا الحرزى لو ملك في دار الحرب ذارح محرم من عتق عليه فانه لو عتقه لم يفتق عليه فكذلك الاثبات على المالك ١٢ عتايه **له قوله** المكاتب الجواب عن قوله ولذا امتنع المكاتب في غير الولا وتقريره لا سلم اذ يتكاتب عليه بل قد روى عن ابى حنيفة ٢٠ ان يتكاتب على الاخ وايضا ولئن سلنا فانما لا يتكاتب عليه لان المكاتب ليس له ملك تام يقدره على الاثبات لانه غير ما يلحق عليه وهم واما التي باهالك فيما هو المقصود من الكتابة ومن لا قدرة له على الاثبات فقلنا يفتق عليه لان فرض المنال عنه القدرة ١٢ عتايه

الدراية في تخریج احاديث الهداية

حديث من ملك ذارح محرم منه عتق عليه النساء من حديث ابن عمر رفعه من ملك ذارح محرم عتق قال النساء منكرتفرد به صفة عن الثوري وقال الترمذي لم يتابع صفة وهو خطأ واخرجه الحاكم باللفظ الاقوى وقال البيهقي وهو فيه وانما اراد حديث نفي عن بيع الولا وعن هبة حديث من ملك ذارح محرم منه فهو حر صحاح السنن عن سمره قال الوداؤ لم يروه الاحماء وقد شك فيه مرة فقال عن سمرة فيما يجب وارسله شعبة فقال من فتاده عن الحسن وقال الترمذي في العطل الكبرى يروى عن الحسن عن عمر قوله وقال ابن الدني منكر واخرجه الطحاوي عن الاسود عن عمر وقوله واخرجه الوداؤ والنسائي عن فتاده عن عمر منقطعاً وفي الباب من ابن عباس جاء رجل باخيه فقال اني اريد ان اعتنق اني هذا فقال ان الله اعنته من ملكته واخرجه الدارقطني وفيه العزيمي والكلبي ١١٠١

توجب ثبوت المالكية في كلة وبقاء الملك في بعضه يمنعه فمئلنا بالدليلين بانزاله مكاتباً اذ هو مالك يدا الارقة و
السعاية كيدل الكتابة فله ان يستسعيه وله خياران يعتقه لان المكاتب قابل للاعتاق غير انه اذا عجز لا يرد الى الرق
لانه اسقاط الى احد فلا يقبل الفسخ بخلاف الكتابة المقصورة لانه عقد يقال ويفسخ وليس في الطلاق والعفوق
القصاص حالة متوسطة فاشتتاه في الكل ترجيحاً للمحرّم والاستيلاء متجيز عندنا حتى لو استولد نصيبه من مدبرة
يقصّر عليه وفي القنة لها ضمن نصيب صاحبه بالافساد ملكه بالضم ان فمئل الاستيلاء واذا كان العبد بين شريكين
فاعتق احدهما نصيبه عتق فان كان موسراً فيشريكه بالخيار ان شاء اعتق وان شاء ضمن شريكه قيمة نصيبه وان
شاء استسعى العبد فان ضمن رجع المعتق على العبد والولاء للمعتق وان اعتق او استسعى فالولاء بينهما وان كان للمعتق
معسر فالشريك بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى العبد والولاء بينهما في الوجهين وهذا عند ابي حنيفة وقالوا
ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد والولاء للمعتق وهذه المسألة تنبني
على حرفين احدهما تجزى الاعتاق وعدمه على ما بيناه والثاني ان يسار والمعتق لا يمنع سعاية العبد عنده وعندهما
لها في الثاني قوله عليه السلام في الرجل يعتق نصيبه ان كان غنيا ضمن وان كان فقيراً سعى في حصة الاخر قسم القسمة
تنافي الشركة وكه انه احتبست مآلية نصيبه عند العبد فله ان يضمه كما اذا هبت الريح بثوب انسان والقنة في صبغ غيره
حتى انصبغ به فعلى صاحب الثوب قيمة صبغ الاخر موسراً وان معسراً لم قلنا فكذا ههنا لان العبد فقير فيستسعيه ثم
المعتبر يسار التيسير وهو ان يملك من المال قدر قيمة نصيب الاخر ليسار الغناء لان به يعتدل النظر من الجانبين تحقيق
المعتق ١٢

له قوله توجب ثبوت المالكية في كل ما يبيع في العبد ما يوجب ثبوت المالكية في الكل باعتبار الرق لا بالتجزى وبقاء الملك
في بعضه يمنعه من ثبوت المالكية في الكل باعتبار الرق لا بالتجزى في العبد ما يوجب ثبوت المالكية في الكل والعمل بالدليلين بانزاله مكاتباً
فمئلنا بهما وجعلنا مكاتبان المكاتب ملوك رتبة كما تستحق فمئلنا بعض مالك يدا لعل السعاية ملوك رتبة كما كتبت ١٢ عن ابي حنيفة
المكاتب العادريتها اذا عجز اربابها بقره لانه لا يرد الا بالبرود فمئلنا اسقاط الادم والاسقاط الادم من المعاونين بها فما تحقق بين اثنين وادام يتحقق فيه المعاونية لا يقبل الفسخ بخلاف المكاتب
المشغورة فانها اسقاط من المولى الى المكاتب واقراره على تحميل بدل الكتابة فكان فيها معنى المعاونية فيقال ويصحح ١٢ عن ابي حنيفة
كالطلاق والعفوق النص من وجوبه اذا لم يشتر العتق في الملك لا مكان العمل بالدليلين لوجود ماله متوسطة بين الحرية والرق وهي الكتابة فيصاحبها وليس في الطلاق والعفوق ذلك فانزله
في ١٢ عن ابي حنيفة قوله فيمنعت من ان ولدت المانة المدبرة بين رجلين ولدانها ماها احداهما تصير نصف الحارية ام ولد ونصها مدبرة لشريكه على ان لو ماتا لم يبق نصف الشريك من
الثلث ونصف الآخر في المدة ١٢ عن ابي حنيفة وفي الفزة الخلية فان قيل لو كان الاستيلاء متجيزاً بالطرفة الفزة ايضاً اجاب بان لم تجز في الفزة لان المستولد لما ضمن
الجزء ١٢ عن ابي حنيفة قوله فالاولاد يبيتر له ان الالتفات في حصة السبب بان يكون اعتاق احد هما مال واعاق الاخر مدونة لا يبيتر في ثبوت الولاء بينهما جميعاً ١٢ عن ابي حنيفة
قوله وبه المسائل في رجوع المعتق على العبد وعدم الرجوع عند اقرار العتاق ١٢ عن ابي حنيفة قوله على ما بينناه في عند قوله اول الاب والامعان الخلق يتجزى عنه له
اخره ١٢ عن ابي حنيفة قوله قسم الاخرين على العبد وسعاية بين الاين اعني يسار المعتق واعساره والقنة تنال الشركة فلا يكون لشريك السك مساهرة العبد يسار المعتق ١٢ عن ابي حنيفة
قوله قوله لما قلنا به به قوله وانما احتبست مآلية نصيبه ١٢ عن ابي حنيفة قوله فكذا ههنا اي كلما انتفع ربا الثوب بالصبي فكذا ههنا ينتفع العبد بالعتق ١٢ عن ابي حنيفة قوله ثم لا يبيتر
يسار الجزاء ان الثابت في يسار المعتق الذي يجب عليه الضمان هو يسار التيسير ١٢ عن ابي حنيفة

الدرية في تخریج احاديث الهداية

باب العبد يعتق بعضه حد يفت قال صلى الله عليه وسلم في الرجل يعتق نصيبه ان كان غنيا ضمن وان كان فقيراً سعى العبد في حصة الاخر اخرجه السنة
من طريق قتادة عن بشير بن فيهد عن ابي هريرة وروى عن ابي حنيفة في عبد خلاه في مال داره ان كان له مال فان لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه وفي نفل فيسعي
في نصيبه الذي لم يعتق غيره مشقوق عليه قال ابو داود ورواه ٢٠ عن سعيد بن زكريا السعاية ورواه غيره عنه فذكرها ورواه جزي بن حازم وموسى بن خلف عن قتادة
فذكرها وقال الترمذي ان يذكرها شعبة وقال النسائي اتفق عليه شعبة وهشام عن غلات سعيد بن زكريا ما قال ويبلغ ان هما افضل السعاية فجعلها من قول قتادة وقد
روى عبد الرحمن بن مهدي عن حد يفت ههنا عن قتادة على غيره وقال كتيبه املاء وقال الدارقطني سمعت ابا بكر النيسابوري يقول الحسن ما رواه همام بن زيد وقال
الخطابي اضطر فيه سعيد وقد فضل همام وبيننا انتهى وقد ذكره الاستسعاء ايضاً ابان الطاروق وحجاج بن حجاج وموسى بن خلف وحجاج بن ارطاة
ويحيى بن صبيح وفي الباب عن جابر بن عبد الله وذكره الطبراني في مسند الشاميين وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جدته اخرجها ابن عدى ووجدوا لرواها
عن زيادة الاعرج عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجل اعتق عبداً وليس له مال يستسعى العبد في قيمته وعن علي بن غوث موقوف ١٢

١٢

لم تثبت لانكار الاخر والبراءة عن السعاية قد تثبت لاقرارها على نفسه وان كانا معسرين سعى لهما لان كل واحد منهما يدعى السعاية عليه صادقا كان وكاذبا على ما بيننا اذ المعتق معسر وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا سعى للموسر منهما لانه لا يدعى الضمان على صاحبه لا عساره وانما يدعى عليه السعاية ولا يتبرأ عنه ولا يسعى للمعسر منهما لانه يدعى الضمان على صاحبه ليساره فيكون مبريا للعبد عن السعاية والولاء موقوف في جميع ذلك عند هملان كل واحد منهما يحمله على صاحبه وهو يتبرأ عنه فيبقى موقوفا الى ان يتفقا على اعتاق احد هاملو

قال احد الشريكين ان لم يدخل فلان هذه الدار غدا فهو حر وقال الاخر ان يدخل فهو حر فمضى الغد ولا يدرى دخل ام لا اعتق النصف وسعى لهما في النصف وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد يسعى في جميع قيمته لان المقضى عليه بسقوط السعاية مجهول ولا يمكن القضاء على المجهول فصار كما اذا قال لغيرك على ائالف درهم فانه لا يقضى بشئ للجحالة كذا هذا ولم انا يتقنا بسقوط نصف السعاية لان احدهما حانت بيقين ومع التيقن بسقوط النصف كيف يقضى بوجوب الكل والجحالة ترتفع بالشيوع والتوزيع كما اذا اعتق احد عبدي لابعينه او بعينه ونسيه مات قبل التذكار والبيان ويتأق التفرع فيه على ان اليسار هل ينعم السعاية او لا ينعمها على الاختلاف الذي سبق ولو خلفا على عبدين كل واحد منهما لم يعتق واحد منهما لان المقضى عليه بالعتق مجهول وكذلك المقضى له فنفق حشت

الجحالة فامتنع القضاء وفي العبد الواحد المقضى به معلوم فغلب المعلوم المجهول واذا اشترى الرجلان ابن احدهما عتق نصيب الاب لانه ملك شقص قريبه وشراؤه اعتاق على ما مر ولا ضمان عليه علم الاخر انه ابن شريكه ولم يعلم كذلك اذ ورثاه والشريك بالخيار ان شاء اعتق نصيبه وان شاء استنسع العبد هناعند ابى حنيفة وقال ابي الشراء يضمن الاب نصف قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا سعى الابن في نصف قيمته لشريك ابيه وعلى هذا الخلاف اذا ملكه هبة او صدقة او وصية وعلى هذا اذا اشتراه رجلان واحدهما قد حلف بعثقه ان اشترى نصفه لهما انه باطل نصيب صاحبه بالاعتاق لان شراء القريب اعتاق وصار كما اذا كان العبد بين اجنبيين فاعتق احدهما

له قوله على ما بيناه بر يديه قولنا تاقنا نحن الاستعداد كما ذكرنا كان او صادقا كما في النهاية وقيل هو اشارة الى قوله لا ملكا تهر او ملكه ١٢ غنايه
 ١٣ قوله يسه في جميع قيمته بينهما نفعين ان كانا معسرين وان كانا موسرين لم يسع لاهد منها في شئ وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا في نصف قيمة الموسر منها لان المعسر يترفع عن السعاية والموسر يدعى بان يسار المعتق عنه ايضا يسع وجوب السعاية ووجه قول محمد ان كانا معسرين ان المقضى عليه ١٢ غنايه
 ١٤ قوله والجهالة ترتفع اليها جواب عن قول لان المقضى عليه مجهول وتقرره ان الجهالة ترتفع بالشيوع اى بشيوع النصف الذي ضمن والتوزيع اى ويجوز ليرلان بالتوزيع بعير المشتق على العريان ولا جهالة فيها
 ١٥ قوله والتوزيع فان قيل في التوزيع فساد وهو اسقاط السعاية عن غير المعتق وابجابه للمعتق وان ذلك مما عمل مزودة دفع العزير عن العبد وذلك لاننا لم نقل بالتوزيع وقتلنا بوجوب كل السعاية كما قال محمد ان يرا اطال حق العبد من كل وجه واما اذا قلنا بالتوزيع فقد كان فيه اطال حق غير المعتق من وجه فكان التوزيع اولى ١٢ غنايه
 ١٦ قوله لا يضمن بان قال لغيره ليرعا حرد لم يضمن او يضمن اى لو قال احدهما بر يديه ونسيه اى نسيه الذي يضمنه مات قبل التذكار والبيان فارتفع من كل واحد منهما نصفه ويضمن كل واحد منهما نصف العبد من كل وجه فقال احمد ان دخل فلان الدار فمضى فغيره الذي سبق وهو ان اليسار لا يسع السعاية عند ابي حنيفة وعند محمد يسع ١٢ غنايه
 ١٧ قوله وفي العبد الواحد بين اثنين المشتق عليه وكذا المشتق به وهو حق نصف العبد معلوم فغلب المعلوم المجهول لان المعلوم اكثر من المجهول ١٢ غنايه
 ١٨ قوله وكذلك اذا ورثاه المورث امرأة اشترت ابن زوجها فانت عن اخ وزوج كان النصف للازواج واليقين على امرأة باه زوج واب ولها فسلمت وهو لزوجها فانت المرأة صار لها ميراثا بين زوجها وامها ١٢ غنايه
 ١٩ قوله هبة اى بان دبر لها رجل او صدقة بان تعقد في شخص عليها او هبة بان اوصى في شخص لها ١٢ غنايه
 ٢٠ قوله ان اشترى نصفه اتاقيه بالنصف لانه اذ علمت بعقدهم اشتراه بغيره كذا الاخر لا يضمن عليه لان الشرط شرط على العبد ولم يوص ١٢ غنايه
 ٢١ قوله فاعتق احدهما فغيره فان الاتاق لا ينجزي عندنا فيضمن لصاحبه قيمة نصيبه ان كان موسرا والا فاعبده يسع ١٢ غنايه

ضمان معاوضة على اصلنا وامكن ذلك في التدبير لكونه قابلاً للنقل من ملك الى ملك وقت التدبير ولا يمكن ذلك والاعتنا
 لانه عند ذلك مكاتب احرز على اختلاف الاصليين ولا بد من رضاء المكاتب بنفسه حتى يقبل الانتقال فلهاذا يضمن المدبر
 ثم للمدبر ان يضمن المعتق ثلث قيمته مدبراً لانه افسد عليه نصيبه مدبراً والضمان يتقدّم بقيمة المتلف وقيمة المدبر ثلثا
 قيمته فتأعلى ما قالوا ولا يضمنه قيمة ما ملكه بالضمان من جهة الساكن لان ملكه ثبت مستندا وهذا ثابت من وجه
 دونه فلا يظهر في حق التضمين والولاء بين المعتق والمدبر اثلا ثالثا لانه لا بد من رضاء المكاتب بنفسه حتى يقبل الانتقال فلهاذا يضمن المدبر
 ملكه ما على هذا المقدر واذا لم يكن التدبير متجزياً عند ما صار كله مدبراً للمدبر وقد افسد نصيبه شريكه لما بيتا فيضمنه
 لا يختلف باليسار والاعسار لانه ضمان تملك فاشبه الاستيلاء بخلاف الاعتاق لانه ضمان جنابة والولاء عكس للمدبر وهذا ظاهر
 واذا كانت جارية بين رجلين زعم احد هما انها ام ولد لصاحبه وانكر ذلك الاخر ففي موقوفة يوماً ويوماً تمدد المنكر عند

لإحذية وقال ان شاء المنكر استسبح الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرقة لا يسيل عليها اللهم انه لما لم يصدق صاحبه
 انقلب اقرار المقر عليه كانه استولدها فصار كما اذا اقر المشتري على لبايع انه اعتق المبيع قبل البيع يجعل كانه اعتق كذا
 هذا فيمتنع الخدمة ونصيب المنكر على ملكه في الحكم فيخرج الى الاعتاق بالسعاية كما ولد النصراني اذا اسلمت ولا إحذية
 ان المقر لو صدق كانت الخدمة كلها للمنكر ولو كذب كان له نصف الخدمة فيثبت ما هو اليقين به وهو النصف والخدمة
 للشريك الشاهد ولا استسعاء لانه يتبرأ عن جميع ذلك بدعوى الاستيلاء والضمان والاقرار باهوية الولد يتضمن الاقرار
 بالنسب وهذا امر لا ريب ولا يرد بالرد ولا يمكن ان يجعل المقر كالستوليد وان كانت ام ولد بينهما فاعتقها احدها وهو موسر
 فلا ضمان عليه عند ابى حنيفة وقال ايضاً من نصف قيمتها لان مالية ام الولد غير متقومة عند متقومة عندها وعلى هذا

له قوله مكاتب احرز على اختلاف الاصليين يعني ان معتق بعض العبد مكاتب عدل اى حفيظة رده عندهما حريرين وقال الامام جلال الدين بن المصنف
 قوله مكاتب احرز على اختلاف الاصليين غير مستقيم وكذا قوله ولا بد من رضى المكاتب بقيمة لانه عند الاعتاق ليس بمكاتب ولا عدل اى حفيظة رده عند
 ابى حنيفة رده وان كان منزله المكاتب الا ان لا يرضى بالجزء ولا بالتمام وانما الصحيح ان يقال لانه عند ذلك مدبر ١٣ يعني **٤٤** قوله على ما قالوا الاشارة الى ان فيه اختلافنا
 قال بعضهم نصف قيمة العتق لان قبل التدبير كان له فيه نوع منعتة البيع وما شاكله ومنعتة الاجارة وما شاكلها وقد زال احداهما هو البيع وبقي الآخر وقال
 بعضهم قيمة العتق ينظر كما يستعمل بمرور عمره من حيث الحرز والظن والاحتجاج بما قاله في الكتاب لان منعتة الوطى والسماية باقية ومنعتة البيع زالت وقيل الفتوى على الاولى ١٢ عن ابي
٣٥ قوله ولا يضمن الجاني من المبر لانه اذا دس ضمان نصيب الساكن وهو ثلث قيمته ثلث ملك المدبر نصيب الساكن وانعتق من ملك المدبر ثلثا العبد وله ان يضمن ثلثه
 باقرار الضمان ١٣ عن ابي **٣٤** قوله على هذا المقدر فان قيل لو كان اقرار الضمان يثبت ملك نصيب الآخر كان للعتق ثلثا الولد اذ ادى الى المدبر ثلث قيمته بربا اوجب بان
 ضمان المعتق الى المدبر ضمان اطلاق الضمان معاوضة لما ذكرنا ان المدبر غير قابل للنقل من ملك الى ملك فلم يملك العتق شيئاً بمقابلته ضمن وانما المبر فقط ملك نصيب الساكن
 عند اقرار الضمان مستندا الى وقت التدبير على ما مر فصار كانه زبور غير تدبير ومن الابتداء فيثبت لثالث الولد والعتق الثلث لان نصيب الساكن بعد الانتقال الى المدبر لا يتقبل الى المعتق
٣٥ قوله لما بينا اراد به عند قوله فيضمنه منعتة العتق العبد الذي يرد لول مرة ويضمن ثلثي قيمة لشريكه موسراً لان ١٣ يعني **٤٤** قوله لانه ضمان ملك اى ضمان
 التدبير ضمان تملك لانه يملك كسبه وقد مره فلا يختلف باليسار والاعسار ١٣ عن ابي **٤٤** قوله فاشبه الاستيلاء بنافذة الضمان ضمان الاستيلاء بان كانت جارية بين
 اثنين فبار اولها نادمه احد ما يثبت ليه موديعين قيمتها لشريكه ١٣ يعني **٤٤** قوله جنى موقوفه لولا اى ترضع عنها الخدم ١٣ عن ابي **٤٤** قوله لها اذ انكره ان المقر واقر على
 نفسه بالاستيلاء صح فاذا انما اقر الى من يملك ولم يصدق ذلك انقلب اقراره عليه ١٣ عن ابي **٤٤** قوله فيض الخدم اذ انقلب اقراره على نفسه اقر الخدم لشركه ان المقر صار
 باقراره كالستوليد لها ولا يمكن لشركته ان يقر على نفسه بالاستيلاء وكان نصيب المنكر على ملكه في الحكم محتملاً من هذا انقلب اقراره على نفسه اقر الخدم لشركه ان المقر صار
 يخرج الى العتق بالسعاية ليعتد باقرارها في يد المولى وكله بعد اسبابها واهرامه على المقر ١٣ عن ابي **٤٤** قوله لانه ضمان ملك اى ضمان

٤٤ قوله بدعوى ابي اى اى من الخدم فيدعوى الاستيلاء وانما من الاستسعاء بدعوى الضمان فحق كالمعرف ونشر على ما روى ١٣ ع **٣٣** قوله والاقرار الجواب
 من قولها كذا استولد ما يعني ان اقر باهوية الولد تعين اقراره بالانقلاب والاقرار بالنسب والاقرار بالنسب امر لازم لا يرتد بالرد حتى ان الرجل اذا اقر بنسب من غير اهل وكذا به المقر ثم اقر المقر
 بنسب ذلك الصغير فنسب لم يبع لان النسب لا يرتد بالرد لا يمكن ان يجعل المقر كالستوليد ١٣ عن ابي

عند ابى حنيفة وقال يعتق لان الوطى لا يحل الا في الملك واحدا حره فكان بالوطى مستبقيا للملك في الموطوءة فتعنت
 الاخرى لزواله بالعتق كما في الطلاق وله ان الملك قائم في الموطوءة لان الايقاع في المنكوة وهي معينة فكان وطبها
 حلالا فلا يجعل بيانا ولهذا حل وطبها على مذهبه الا انه لا يفتي به ثم يقال العتق غير نازل قيل البيان لتعلقه به
 او يقال نازل في المنكوة فيظهر في حق حكمه تقبله والوطى يصادف معينة بخلاف الطلاق لان المقصود الاصل من
 النكاح الولد وقصد الولد بالوطى يدل على استبقاء الملك في الموطوءة صبابة للولد اما الامه فالمقصود من وطبها قضاء الشؤ
 دون الولد فلا يدل على الاستبقاء ومن قال لامته ان كل اول ولد تلد فيه غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية ولا يدك
 ايها ولد اول عتق نصف الام ونصف الجارية والغلام عبد لان كل واحدة منهما تعتق في حال وهو ما اذا ولدت الغلام اول مرة
 الام بالشرط والجارية لكونها تبعيا لها اذا امر حرة حين ولدتها وترق في حال وهو ما اذا ولدت الجارية او اعد الشرط فيعتق
 نصف كل واحدة منهما ويسعى في النصف اما الغلام يرق في الحالين فلماذا يكون عبدا وان ادعت الام ان الغلام هو المولود ولا
 وانكر المولى والجارية صغيرة فالقول قوله مع اليمين لا تكاره شرط العتق فان حلف لم يعتق واحدا منهم ان نكل عتقت الام
 والجارية لان دعوى امرحرة الصغيرة معتبرة لكونها نفعاً محضاً فاعتبر النكول في حق حريتها فعتقت ولو كانت الجارية
 كبيرة ولم تدفع شيئا والمسألة بحالها عتقت الام بنكول المولى خاصة دون الجارية لان دعوى الام غير معتبرة في حق
 الجارية الكبيرة وصحة النكول تبتنى على الدخول فظهر في حق الجارية ولو كانت الجارية الكبيرة هي المدعية لسبب ولادة
 الغلام والامسأكتة يشبث عتق الجارية بنكول المولى دون الام لما قلنا والتخليف على العلم فيما ذكرنا لانه استخلاف على فعل
 الغير وهذا القدر يعرف ما ذكرنا من الوجوه في كفاية المنتهى قال واذا شهد رجلان على رجل انه اعتق احد عبديه
 فالتشهاد باطلة عند ابى حنيفة لان يكون في وصية استعسنا اذكرة في العتاق وان شهد انه طلق احدى نسائه جازت

قوله واحد جارة للملك فيها نالوطى لا يصل فنادوا على ادها جعل مستبقيا للملك فيها يقع الوطى حلالا لاملالامه على الصلاح فاذا تعنتت نكح الملك تعنتت الاخرى الج ١٢ غايه
قوله كانه الطلاق بان قال لامرأته امرئكم لاني تم وطى احداهما كان بياناً ١٢ سنة **قوله** ان الملك قائم في الموطوءة اي في التي لو طأ من كل منها واذا كان
 الملك قائما كان وطبها حلالا لان الملك قائم في ايقاع العتق تامه في المنكوة وهي اي الموطوءة فيمنكوة بل هي مبيتة فلا يكون الايقاع فيها واذا لم يكن الايقاع فيها لا يكون الملك ولان الملك
 اذا كان قائما كان الوطى حلالا لظاهره لا يحتاج الى البيان واذا كان الوطى حلالا لم يكن بيانا لان كل واحدة منهما على نده احصه ولهذا على وطبها على نده وبهذا على غايه الردة ويوجب منها سببا
 التحقيق الا انه لا ينعى به لئلا يظن اليمينه بتزك الا بمسأله ١٢ فخص غايه وغيره
قوله ثم يقال الزمى فان قيل العتق الامان يكون نازل او غير نازل فان كان غير نازل كان ايها للفظ عن مدلوله وان كان نازلا لا يجوز لغيرها اباب على كل واحد من الشقين فقال
 على الشق الثاني ثم يقال العتق غير نازل بل البيان تسعة بر اى تعلق العتق بالبيان فكان كالتعلق بالحق بدخول الدار وهو غير نازل قبل الدخول فكذا هذا وقال على الشق الاول او يقال
 نازل في المنكوة اي العتق نازل في المنكوة فيظهر في حق من تعبه لا يسع فان المكرا يقبله ان يشتري احد العبد من على ان يشتري في الجارية فانه يصح والوطى لا يقبل المنكوة لا يصادف المعينة
 اذ هو امر على البيع الا في المصنوع في غير المصنوع فمنه ان يكون الوطى يانا في الاخرى فان قيل كيف وقع الوطى يانا في الطلاق اجاب بقول نخلات الطلاق الج ١٢ غايه **قوله**
 متى قال شمس الامر الشري ٧ في السوط وذكر محمد في الكيسانيات هذا الجواب الذي ذكره يوجب هذا الفصل بل في هذا الفصل لا يكمن عتق واحد منهم ولكن يعلق المولى بالشرط
 ما يظن انه دللت انظام الامان نكل عن اليمين فشكلوا كقاره وان حلفت فغير اقرار قال في المنايا وما ذكره في الكيسانيات هو الصحيح لا انه رجع في شرط العتق وهو ولادة الغلام
 اولاد الشرط لانه لم يثبت لوجوده القول فيه قول من ينكر وجوده ١٢ غايه **قوله** والمسألة بحالها اي ادعت الام ان الغلام هو المولود او لا وانكر المولى ١٢ غايه **قوله**
 لاقتنا اشار به في قوله ديمت النكول حتى على العروسه ١٣ غايه **قوله** وهذا القدر الذي اي بهذا القدر من البيان يعرف ما ذكرنا من الوجوه تفصيلا في كتاب كفاية المنتهى ١٢ غايه
قوله ما ذكرنا من الوجوه قيل هي سنة فصولها في شرح الجامع الصغير بعد ان يتصاوا انهم لا يدرين ايها له اولاد وهو المذكور في الكتاب اولاد ان في تدعى الام ان الغلام
 هو المولود او لا وانكر المولى ذلك والجارية مفيدة وهو المذكور في الكتاب بانها او قالت ان تدعى الام ان الغلام ولد لها والجارية كبيرة ولم تدع شيئا وهو المذكور في الكتاب ثانيا والراجح ان
 تدعى الجارية وهي كبيرة والام ساكنة ان الغلام ولد لها وهو المذكور في الكتاب رابعا والاسس ان تصادق الام الجارية هي التي ولدت اولادها لوجوب انه لا يثبت واحد منهم بشرط العتق والاسس
 ان يتصاوا في ان الغلام ولد له وان الجارية مفيدة وهو المذكور في الكتاب ثانيا والراجح ان تدعى الام ان الغلام ولد لها والجارية كبيرة ولم تدع شيئا وهو المذكور في الكتاب ثانيا والراجح ان
 مقتضاها بشرط يثبت الشرط فلا يمكن جعلها باسرها لغيره وحمل المنتفع لم يذكرها في الكتاب بظهوره ١٢ غايه **قوله** الا ان يجوز في وصية بان قال رجل في مرض من مرضه احد
 عبدي ان يموت الرجل ويترك در تتره فيكون فان شأته جازة ١٣ غايه **قوله** ذكره في العتاق اي ذكر الاستسنان في عتاق الامل وقال لوتال الشاهدان كان هذا عن الموت
 استسنان ان يثبت من كل واحد منهما نصف ١٣ غايه

تظيرة الهبة بشرط العوض ولو أدى البعض يجب على القبول الا انه لا يعتق ما لم يؤدي الكل لعدم الشرط كما اذا حط
 البعض وادى الباقي ثم لو أدى الفأ أكسبها قبل التعليق رجح المولى عليه وعتق الاستحقاق قها ولو كان أكسبها بعد
 لم يرجح المولى عليه لانه ما ذور من جهته بالاداء منه ثم الاداء في قوله ان اديت يقتصر على المجلس لانه تخيير و
 في قوله اذا اديت لا يقتصر لان اذا استعمل الوقت بمنزلة متى ومن قال لعبد انت حر بعد موتي على الف درهم فالقبول
 بعد المولاة لا يجب الي ما بعد التوفار كما اذا قال انت حر غدا على الف درهم بخلاف ما اذا قال انت مد بر على الف
 درهم حيث يكون القبول اليه في الحال لان ايجاب التدبير في الحال لانه لا يجب المال لقيام الرق قالوا لا يعتق عليه في
 مسألة الكتاب وان قيل بعد التوفار لا يعتق لانه لا يعتق ليس باهل الاعتاق وهذا صحيح قال ومن اعتق
 عبدا على خدمته اربع سنين فقبل العبد عتق ثم مات من ساعته فعليه قيمة نفسه في ماله عند ابى حنيفة وابى يوسف
 وقال محمد قيمة خدمته اربع سنين اما العتق فلا نه جعل الخدمة في مدة معلومة عوضا فتعلق العتق بالقبول وقد
 وجد لوفته خدمة اربع سنين لانه يصلح عوضا فصار كما اذا اعتقه على الف درهم ثم مات العبد فالخالية فيه
 بناء على خلافية اخرى وهي ان من باع نفسه العبد منه بجارية بعينها ثم استتقت الجارية او هلكت يرجح المولى على
 العبد بقيمة نفسه عند ها وبقيمة الجارية عند و هي معروفة ووجه البناء انه كما يتعدر تسليم الجارية بالمال والا استحقاق
 يتعدر الوصول الى الخدمة بموت العبد وكذا بموت المولى فصار نظيرها ومن قال لآخر اعتق امك على الف درهم على علي بن
 تزوجها ففعل فابت ان تزوجه فالعتق جائز ولا شئ على الامر لان من قال لغيره اعتق عبدك على الف درهم على
 ففعل لا يلزمه شئ ويقع المعتق عن الما مور بخلاف ما اذا قال لغيره طلق امرأتك على الف درهم على ففعل حيث يجب

اديت ال الف درهم فانت حر الحق في بعض الاحكام بعض التعليق وهي ما ذكرنا من مسائل القياس من تمكن من البيع وعزوه والحق في بعضها بالكتابة من جبره على القبول لانه لا كان باللفظ
 تعليقا نظر الى اللفظ ومعارضه نظر الى المقصود ومعارضه نظر الى التعليق في ماله الا يتراء ويشتر العارضة في ماله الاتهام كما في الهبة بشرط العوض فانها بمنزلة ايتراء حتى لم يتجزأ المشاع
 واشترط القبض على المجلس ويصح ايترا حتى لم يتمكن الواهب من الرجوع و جرت في البعض بين الاخط العار وورد بالعب ١٢ غنايه **٤٤** قوله كما اذا حط المولى بعض الالف
 فيا اذا قال ان اديت الف فانك حر ولو أدى الباقي اي باقى الالف لا يعتق العبد لعدم الشرط لان الشرط وجود المبيع فاذا لم يوجد لم يعتق كما ان مال الموهوب لم يبيع لانه لا يعتق بالبيع
 الشرط وكذلك هذا بخلاف الكتابة لان المال هناك واجب على المكاتب فتمتق ابراهه عن سواء ابراهه عن الكل ادا البعض ١٢ غنايه وعين **٤٥** قوله ربح الهما الرجوع عليه بالعت
 اخرى مثلها فان الالف التي اذا كانت مستحقة من جانب المولى فلا يحمل المقصود اداء لان مقصوده ان يترى على الاكساب يهودى من كسبه فيملك المولى ما لم يكن في ملكه قبل هذا
 ليس كذلك واما ما ذكره في شرط الحنت لان كون الالف مستحقة لا يمنع كونه شرط الحنت كما لو غصب مال انسان واداه ١٢ ع
٤٦ قوله لانه تخيير اي لغيره بين الاداء والامتناع من ذلك ان تخيير بغيره العبد اذا قال انت حران شئت فان قبل قد تقدم انه يبيعه اذ اذا في التجارة فكيف يكون الاداء مقصرا على
 المجلس اوجب لاساني بينها لوجازان يكون ما ذابا في التجارة ويقتصر الاداء على المجلس تخير فيه ويؤدي المال قبل الاضراق بالادان ١٢ غنايه **٤٥** قوله لقيام الرق اذ انه يبرر لوجوب حتى
 الحرية لا تقيتها فيكون الرق تاما وادى المولى لا يستوجب ويصا على عبده بخلاف ما لو اعتقه على مال لانه ثبت به حقيقة الحرية والمال يجب على المرد المولى قد يستوجب الما على معتق ١٢ غنايه
٤٦ قوله في مسألة الكتاب لس الجاهع العيزوي قولنا انت حر بموتى على الف درهم ١٢ ع **٤٦** قوله وهذا قولنا لا يعتق المالم بعتق الوارث صحيح بناء على ازانيا
 مصناف الى ما بعد الموت والبنية لوجوب شرطه عند اللجاب وقد قدمت بالوت بخلاف التدبير فانه ايجاب في الحال والالبية ثابتة والموت شرط والالبية ليست بشرط عبده كما
 لو قال ان دخلت الدار فانت حر فمرد الشرط هو بموت ١٢ **٤٦** قوله فالخالية لايها في المسألة الخالية في الاثاق على الحرية في الدرة المعلومه بمنية على خلافية اخرى ١٢ غنايه
٤٧ قوله وهي اي مسألة بغير نفس العبد من الجارية اذا استتقت معروفة في طريقة الخالقات ١٢ غنايه **٤٦** قوله وكذا الموت المولى يني ان موت المولى في هذه الصورت
 العبد ١٢ غنايه **٤٦** قوله فضاظر بها اي ما اراد الاثاق على الحرية اذا مات العبد والمولى نظير الخالية الاخرى ودير قول حرمان الحرية بدل ما ليس بال وهو العتق ولا تقيتها للمعتق وقد حصل
 الجهر عن تسليم الحرية لموت فوجب تسليم قيمتها ودير قولها ان الحرية بدل مال لا يشاير نفس العبد يمكن الهبل لما تعدر تسليمه ووجب تسليم الهبل وهو العبد يمكن لا يمكن تسليم لان العتق
 لا يقبل الفسخ فوجب تسليم قيمته لاسكان ذلك بذل العيني وما في العيني عليه فخر حرمان هذا بدل ما ليس بمال وهو المحتل لان بيع العبد من نفسه اثناق وقد عجز عن ايقاد ابدل
 وليس لهبل وهو العتق فوجب قيمته البدر ودير قولها ان الجارية بدل نفس العبد بالعتق فوجب تسليم قيمته كما اذا باعها عبدا بجمارية ثم مات العبد سحا العبد للم الجارية بقرنة ابيها

ان النبي عليه السلام لم يفتق امهات الاولاد وان لا يبعين في دين ولا يجعلن من الثلث ولان الحاجة الى الولد اصلية
 فتقدم على حق الورثة والدين كالتفنين بخلاف التبديل انه وصية بما هو من زوائد الحوائج ولا سعاية عليها في دين
 المولى للغرماء كما روينا ولانها ليست بمال متقوم حتى لا تضمن بالغصب عند ابحيفة فلا يتعلق بها حتى الغرماء
 كالفصاص بخلاف المدبر لانه مال متقوم اذا اسلمت ام ولد النصراني فعليها ان تسعى في قيمتها وهو بمنزلة المكاتبه
 لا تغتق حتى تؤدى السعاية وقال زفر تغتق في الحال السعاية دين عليها وهذا الخلاف فيما اذا عرض على المولى الاسلام
 فابي فان اسلم تبقى على حاله ان ازالة الذل عنها بعد اسلمت واجب وذلك بالبيع والاعتاق وقد تعدد البيوع فبعين
 الاعتاق ولان النظر من الجانبين في جعلها مكاتبه لانه يتدفع الذل عنها بصيرورتها حرة ويدا والضرر عن الدين لا يبعثها
 على الكسب نبلا لشرف الحرية فيصلى الذمى الى بدل ملكه اما لو اعتقت وهي مغلصة تتواني في الكسب ومالية ام الولد
 يعتقد هالذمى متقومة فيترك وما يعتقد ولا نهان لم يكن متقومة فهي محترمة وهذا يكفي لوجوب الضمان كما في
 القصاص المشترك اذا عفا احد الاولياء يجب المال للباقيين لو مات مولاها اعتقت بلا سعاية لانها ام ولد لو عتقت
 في حياتها لا ترد قنة لانها لو ردت قنة اعيدت مكاتبه لقيام الموجب من استولاه ممة غيره ينكح ثم ملكها صارت ام ولد
 له وقال الشافعي لا تصير ام ولده له ولو استولاه لم يملك يمين ثم استمقت ثم ملكها تصير ام ولد له عندنا وله فيه قولان
 هو ولد المغرور له انها عقلت برقيق فلا تكون ام ولده كما اذا عقلت من الزناء ثم ملكها الزاني وهذا لان امومية الولد باعتبارها

اصولة

المصطلح فانهم يفتقن بدل المالك ما تقدم وانما كره الدين نفيا لسعاية للغرماء والورثة ولا يجعلن من الثلث تاكفلا لانهم ذلك من قول وان لا يبعين في دين
 ١٣ فتاوى قوله اصلية لان الانسان يحتاج الى ابقار نسلكها الى ابقار نفس وكل ما كان عن الخواص اصلية تقدم على حق الورثة والغرماء كما تجوز ١٢ عن ١٣ قوله
 لارويانية مدبريت سعيد بن المسيب ووجه ذلك ان قال ولا يبعين في دين ولا يفتق المايزه واذا اعدمت ما اليها لم يبق عليها سعاية ١٢ عن ١٣ قوله حتى لا تضمن الخ
 له لوضعيها على ويات عنه لا يفتقها الغائب عند الخيضة لان ما اليها غير متقومة عنده ١٢ عن ١٣ قوله كالفصاص فان من لا القصاص اذ مات وهو يورث من لسان ابا ب
 اليربوع ان ياخذوا من عليه القصاص من يرضى ويتوفروا من يرضى بقا بل ما وجب عليه القصاص من مولى يورث لان القصاص ليس بمال متقوم حتى ياخذوا بقا بل ما لا متقوما ١٢ عن ١٣
 ١٤ قوله بخلاف المدبر فان اذ مات عند الغائب فهو من يبعثه لان المدبر متقوم بالاجماع ١٢ عن ١٣ قوله فليبا ان تسي الخ واستشكل القول بالسعاية عليها عند الخ
 ح ١٢ عن ١٣ قوله المدبر غير متقوم عنده فان القول بالسعاية قول بالتعوم اذا سعاية بدل ما ذهب من ماليتها وقوله وما ليزه ام الولد الخ جواب عن هذا الاشكال ١٢ عن ١٣ قوله
 ما ليزه الخ جواب عما يفتق يسه ام ولد النصراني والسعاية في القبره وذل التعوم وام الولد ليست بمقومة عند الخ هيضة ١٢ عن ١٣ قوله كافي القصاص المشترك كما اذا
 كان القصاص مشترك بين جماعة فعفا احدهم يجب المسال للباقيين وان لم يكن القصاص مالا متقوما لكنه حتى محترم فبازان يكون موجبا للضمان لامتناس نسيب الاخرين
 عنده بقوا مدم ١٢ عن ١٣ قوله ولما لا يفتق في قول من قول تصير ام ولد له في قول لا تصير ١٢ عن ١٣ قوله وهو ولد المغرور من يطأ امرأة متحررا على ملك يمين
 او نكاح قلده ثم تستم وله حرج الخيضة يوم القنونه ١٢ عن ١٣

الدراية في تخریج احاديث الهداية

قوله روى سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بعتق امهات الاولاد وان لا يبعين في دين ولا يجعلن من الثلث لمراده روى
 الدارقطني عن طريق مسلم بن يسار عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قال قال الله صلى الله عليه وسلم واسأده ضعيف روى
 اندلسي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع امهات الاولاد وقال لا يبعين ولا يورثن ويستتم بهاسد ما دام حيا
 فاذا مات فهي حرة واخرجه من وجه اخر من ابن عمر عن عمر قوله فصل فيما روي في بيع امهات الاولاد اخروج النساء من طريق زيد العمى عن ابى
 الصديق النخعي عن ابى سعيد في امهات الاولاد كذا يبعين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النسا في زيدا العمى ليس بالقولى ولا في داود والناسي
 عن جابر بن امهات الاولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واي بكر فلها كان عمر فنهنا قانتها وللنسا من وجه اخر كما يبيع امهات الاولاد
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكر ذلك علينا وقال عبد الرزاق اخبرنا معمر بن اروب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني سمعت عليا
 يقول اجتمع رأيي ورأي عمر في امهات الاولاد ان لا يبعين ثم رايت بعد ان يبعين استاده من اصح الاسانيد ١٢

علق الولد حراً لانه جزءه في تلك الحالة والجزء لا يخالف الكل ^{في قول العلق ١٣} لئان السبب هو الجزئية على ما ذكرنا من قبل الجزئية انما ثبتت بينهما بنسبة الولد الواحد الى كل واحد منهما كما وقد ثبتت النسب فيثبت الجزئية هذه الواسطة بخلاف الزنا لان النسب فيه للولد الى الزاني وانما يعتمق على الزاني اذ ملكه لانه جزءه حقيقة وبغير واسطة نظيره من اشترى اخصاه من الزنا لا يعتمق عليه لانه ينسب اليه بواسطة نسبه الى الوالد هي غير ثابتة واذا وطى جارية ابنة فجاءت بولد فادعاه

ثبت نسبه منه وصارت ام ولد له وعليه قيمتها وليس عليه عقرها ولا قيمة ولها وقد ذكرنا المسألة بدلها في كتاب النكاح من هذا الكتاب وانما لا يضمن قيمة الولد لانه انعلق حراً لاصل الاستناد الملك الى ما قبل الاستيلاء وان وطى اب الاب مع بقاء الاب امي ثبت النسب لانه لا ولاية للجد حال بقاء الاب ولو كان الاب ميتاً يثبت من الجد كما يثبت نسبه من الاب لظهور ولايته عند فقد الاب وكفر الاب ورقه بمنزلة موته لانه قاطع للولاية واذا كانت الجارية بين شريكين

فجاءت بولد فادعاه احدهما ثبت نسبه منه لانه لما ثبت النسب في نصفه لصادفته ملكة ثبتت في الباقي ضرورة ان لا يتجزأ لمان سببه لا يتجزأ هو العلق اذ الولد الواحد لا يتعلق من مائتين وصارت ام ولد له لان الاستيلاء لا يتجزأ عندهما وعند ابى حنيفة يصير نصيبه ام ولد له ثم يملك نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك ويضمن نصف عقرها لانه وطى جارية مشتركة اذ الملك يثبت حكماً للاستيلاء فيتعقبه الملك في نصيب صاحبه بخلاف الاب اذ استولد جارية ابنة لان

الملك هناك يثبت شرطاً للاستيلاء فيتقاه فصار وطئاً ملك نفسه ولا يغرم قيمة ولها لان النسب يثبت مستنداً الى وقت العلق فلم يتعلق شئ منه على ملك الشريك وان ادعى باعائه مع اثبتت نسبه منها معناه اذ اجمعت على ملكها و

قال الشافعي يرجع الى قول القافة لان اثبات النسب من شخصين مع علمتان الولد لا يخلق من مائتين متعذر

له قوله والجزء لا يخالف الجزء في صورة النزاع ليس كذلك لان الام رقبة مولها في تلك الحالة فلو يتبع الولد حراً كان الجزء من العتاق

الموطوءة ١٣ عناه **قوله** بخلاف قولنا اذا علققت بالزنا لانه لا نسب فيه للولد الى الزاني فلا يثبت الجزئية المعترضة في الباب وهو الجزئية الحكيمة فلا يثبت الجزئية المستقلة

بغير واسطة بخلاف امومية الولد فانها تثبت بواسطة نسبه الولد والنسب عن الزانية مقطوعتك انت امومية الولد بالزنا ونظيره من الجزئية عناه **قوله** انما لا يخفى ان النسب يثبت مستنداً الى وقت العلق فلم يتعلق شئ منه على ملك الشريك وان ادعى باعائه مع اثبتت نسبه منها معناه اذ اجمعت على ملكها و

قال الشافعي يرجع الى قول القافة لان اثبات النسب من شخصين مع علمتان الولد لا يخلق من مائتين متعذر

له قوله فينتقمه الملك حال ان الزاني العتق النصب وارجع الى الوطى الى الاستيلاء اذ يثبت الملك عقيب الوطى وهذا لان الملك لا يثبت عقيب الاستيلاء لانه يثبت مع وقت العلق والعلق بعد الوطى فيكون الملك بعد الوطى فيكون الوطى معناه الى نصيب شريكه ايضا ١٣ عناه **قوله** بخلاف الاب الجوزية المستقرقة بين الشريك والوالدين حيث ان ملك الشريك في النصف قائم وقت العلق وذلك للاستيلاء فيجعل ملك نصيب صاحبه حكماً للاستيلاء فيكون الوطى واقفاً في غير ملكه وذلك بوج

الحكم مقتضى شبهة الشريك نصيب العتق والاب فلم يكن للملك في الجارية دون استولدها فيجعل ملكها شرطاً للاستيلاء في ملكه لانه على اصلاح يكون الوطى في ملكه والوطى في الجارية العتق

عناه ١٣ **قوله** فلم يتعلق الجزء لا يخلق من مائتين متعذر لان النسب يثبت مستنداً الى وقت العلق فلم يتعلق شئ منه على ملك الشريك وان ادعى باعائه مع اثبتت نسبه منها معناه اذ اجمعت على ملكها و

قال الشافعي يرجع الى قول القافة لان اثبات النسب من شخصين مع علمتان الولد لا يخلق من مائتين متعذر

له قوله فينتقمه الملك حال ان الزاني العتق النصب وارجع الى الوطى الى الاستيلاء اذ يثبت الملك عقيب الوطى وهذا لان الملك لا يثبت عقيب الاستيلاء لانه يثبت مع وقت العلق والعلق بعد الوطى فيكون الملك بعد الوطى فيكون الوطى معناه الى نصيب شريكه ايضا ١٣ عناه **قوله** بخلاف الاب الجوزية المستقرقة بين الشريك والوالدين حيث ان ملك الشريك في النصف قائم وقت العلق وذلك للاستيلاء فيجعل ملك نصيب صاحبه حكماً للاستيلاء فيكون الوطى واقفاً في غير ملكه وذلك بوج

الحكم مقتضى شبهة الشريك نصيب العتق والاب فلم يكن للملك في الجارية دون استولدها فيجعل ملكها شرطاً للاستيلاء في ملكه لانه على اصلاح يكون الوطى في ملكه والوطى في الجارية العتق

عناه ١٣ **قوله** فلم يتعلق الجزء لا يخلق من مائتين متعذر لان النسب يثبت مستنداً الى وقت العلق فلم يتعلق شئ منه على ملك الشريك وان ادعى باعائه مع اثبتت نسبه منها معناه اذ اجمعت على ملكها و

قال الشافعي يرجع الى قول القافة لان اثبات النسب من شخصين مع علمتان الولد لا يخلق من مائتين متعذر

يكون يميناً لأن التبرى منها كفر **قال** والحلف بحرف القسم وحروف القسم والواو كقوله والله والباء كقوله بالله والتاء كقوله
 تالله لأن كل ذلك معهود في الايمان ومدكور في القرآن وقد يصغر الحرف فيكون حالفاً كقوله الله لا فعل كذلك لأن حذف الحرف
 من عادة العرب إيجازاً ثم قيل ينصب لتركب حرف خافض وقيل يخفض فتكون الكسرة دالة على المحذوفة وكذا إذا قال لله في
 المختار لأن الباء تبدل بها قال الله تعالى انتم له اى انتم به وقال ابو حنيفة اذا قال حق الله فليس بحالف هو قول محمد بن
 الروایتين عن ابي يوسف وعنه رواية أخرى انه يكون يميناً لأن الحق من صفات الله تعالى وهو حقيقته فصار كأنه قال الله الحق
 والحلف به متعارف ولما انه يرد به طاعة الله تعالى اذا اطاعت حقوقه فيكون حلفاً بغير الله قالوا لو قال الحق يكون يميناً ولو
 قال حقاً لا يكون يميناً لأن الحق من اسماء الله تعالى والمنكر يرد به تحقيق الوعد لو قال القسم واقسم بالله واحلفوا بالله واشهد
 واشهد بالله فهو حالف لأن هذه الالفاظ مستعملة في الحلف وهذه الصيغة للحال حقيقة وتستعمل للاستقبال لقريظة **فجعل**
 حالفاً في الحال والشهادة يمين قال الله تعالى قالوا انشهد انك لرسول الله ثم قال اتخذوا ايمانهم جنة والحق بالله هو المعهود
 المشهور وبغيره محذور فصرف اليه ولهذا قيل لا يميناً في اليمين وقيل لا يميناً في الاحتمال العدة واليمين بغير الله ولو قال انا قارى
 سوكتد مخجور مخجأى يكون يميناً لأنه الحال لو قال سوكتد خورم قيل لا يكون يميناً ولو قال بالفارسية سوكتد خورم بطرا
 زمر لا يكون يميناً لأنه التعارف قال وكذا قوله لعمر الله وايم الله لان عمر الله بقاء الله وايم الله معناه ايم الله وهو جمع يمين
 وقيل معناه والله وايم صله كالأو والحلف بالفظين متعارف وكذا قوله وعهدنا لله وميثاقه لان العهد يمين قال الله تعالى واوفوا
 بعهدنا لله والميثاق عبارة عن العهد وكذا اذا قال على نذرونا الله لقوله عليه السلام من نذرنا الله ولو لم يسم فاعية كفارة يمين
 وان قال ان فعلت كذا فهو يهودى او نصرانى واكفر يكون يميناً لأنه لما جعل الشرط علماً على الكفر فقد اعتقده واجباً لا يمتنع
 وقد امكن القول بوجوبه لغيره بمحله يميناً كما نقول في تحريم الخمر لو قال ذلك لشيء قد فعله فهو الغوس لا يكفر
 اعتباراً بالمستقبل قيل يكفر لانه تخيير معنى كما اذا قال هو يهودى الصحيح انه لا يكفر فيهما ان كان يعلم انه يمين فان كان
 لا يعلم انه يمين فليس عليه شيء

١٤ قوله لان التبرى منها اى من النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن كقول القائل ان يقول سلنا التبرى منها وكذا من كل كتاب سماوى لكن كونه كفر ليس يمين ولا يستلزمها
 للبرى انه لو قال بياك لاطعن كذا واعتقد ان البرى واجب كفر وليس يمين والنجاب سبجى عنه قوله ان فعل كذا فهو يهودى او نصرانى ١٣ عن ابي
١٥ قوله ومدكور في القرآن كقول تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأخذوا البيعة من الذين كفروا ولا تأخذوا منهم البيعة ولا تأخذوا منهم البيعة
 ١٢ عن ابي
١٦ قوله ان التبرى منها اى من النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن كقول القائل ان يقول سلنا التبرى منها وكذا من كل كتاب سماوى لكن كونه كفر ليس يمين ولا يستلزمها
 للبرى انه لو قال بياك لاطعن كذا واعتقد ان البرى واجب كفر وليس يمين والنجاب سبجى عنه قوله ان فعل كذا فهو يهودى او نصرانى ١٣ عن ابي
١٧ قوله وعهدنا لله وميثاقه لان العهد يمين قال الله تعالى واوفوا بعهدنا لله والميثاق عبارة عن العهد وكذا اذا قال على نذرونا الله لقوله عليه السلام من نذرنا الله ولو لم يسم فاعية كفارة يمين
 وان قال ان فعلت كذا فهو يهودى او نصرانى واكفر يكون يميناً لأنه لما جعل الشرط علماً على الكفر فقد اعتقده واجباً لا يمتنع وقد امكن القول بوجوبه لغيره بمحله يميناً كما نقول في تحريم الخمر لو قال ذلك لشيء قد فعله فهو الغوس لا يكفر
 اعتباراً بالمستقبل قيل يكفر لانه تخيير معنى كما اذا قال هو يهودى الصحيح انه لا يكفر فيهما ان كان يعلم انه يمين فان كان لا يعلم انه يمين فليس عليه شيء

١٨ قوله ولو قال ذلك اليمينى لولف بهذا اللفظ اى امر ما صان كان عنه انه صادق لئلا يشي عليه وان كان يعلم انه كاذب فهو الغوس ١٣ عن
 بالمستقبل يمين كما لو حلف به على امره بتبديل فانه في المستقبل كان يميناً لا يكفر بالعتك كذا اذا كان في الاممى ١٣ عن ابي
 موجود والتبنيق بالوجود تخيير كما قال هو يهودى ١٣ عن ابي
١٩ قوله وكذا قول الهذلي انك لو حلف على ذلك الفعل وعنده انه يكفر فصدق بكفر ١٣ عن

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث من نذرنا الله ولو لم يسم فعليه كفارة يمين ابوداؤد ابن ماجه عن ابن عباس دفعه بحد او الترمذى عن عبيدة بن عامر دفعه كفارة النذر اذا لم
 يسع كفارة يمين وقال حسن صحيح وهو عنده مسعود بن قوله ولو لم يسم ولذا رُفِعَ من مائة دفعه من جعل عليه نذراً فيما لو لم يسمه كفارة يمين وامساده
 داه جدا

ولان فيما قلناه تقويت البر الى جابر وهو الكفارة واجبا بر للمعصية في صفة **وإذا حلف الكافر ثم حنث في حال كفره أو بعد إسلامه فأحدث عليه لأنه ليس باهل اليمين لانها لتعقد لتعظيم الله تعالى ومع الكفر لا يكون معظماً ولا هو اهل الكفارة** لانها عبادية ومن حرم على نفسه شيئاً مما يملكه لم يصير محرماً وعليه ان استباحه كفارة يمين وقال الشافعي لا كفارة عليه لان تحريم الحلال قلب المشروع فلا يتعدى به تصرف مشروع وهو اليمين ولنا ان اللفظ ينبت عن اثبات الحرمة وقد امكن اعماله بثبوت الحرمة لغيره با ثبات موجب اليمين فيصالح اليه ثم اذا فعل مما حرمه قليلاً او كثيراً حنث وجبت الكفارة وهو المعنى من الاستباحة المذكورة لان التحريم اذا ثبت تناول كل جزء منه ولو قال كل حل على حرام فهو على الطعام الشراب الا ان ينوى غير ذلك والقياس ان يتحدث كما فرغ لانه باشر فعلاً مباحاً وهو التنفس نحو وهذا قول زفر وجه الاستحسان ان المقصود هو البر لا التحصيل مع اعتبار العموم واذا سقط اعتبار ينصرف الى الطعام والشراب للعرف فانه يستعمل فيما يتناول عادة ولا يتناول المرأة الا بالنية لا سقط اعتبار العموم واذا نواها كان ايلاء ولا تصف اليمين عن المأكول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية ومشائخنا قالوا يقع به الطلاق عن غير نية لغلبة الاستعمال عليه لفتوى وكذا ينبغي في قوله حلال بروى حرام للعرف واختلافوا في قوله هرجه بردست راست كايوم بروى حرام لانه هل تشترط النية والاظهاره يجعل طلاقاً من غير نية للعرف ومن نذر نداءً مطلقاً فعليه الوفاء لقوله عليه السلام من نذر وسمي فعليه الوفاء بما سمى وان علق النذر بشرط فوجد الشرط فعليه الوفاء بنفس النذر لاطلاق الحديث ولان المعلق بشرط كالمحرم عندوا عن ابي حنيفة انه رجح عنه وقال اذا قال ان فعلت كذا فعلت سجحة او صوم سنة او صدقة مال املكه اجزاه من ذلك كفارة يمين وهو قول محمد ويخرج عن العهدة بالوفاء بما سمى ايضاً وهذا اذا كان شرطاً لا يريد كونه لان فيه معنى اليمين وهو المنع وهو

له قوله ولان فيما قلناه اى في تحييت النفس او الكثير بعد ذلك تقويت البر الى جابر وهو الكفارة والغوات لى جابر كما فوات تكون المعصية الحاصلة بتقويت البر الى جابر وهو الكفارة والغوات المعصية قائمة لا مما لم يند انما يثبت نفس وكفر عن يمينه ١٢ عناه **٤٤ قوله** لا يكون معظماً اذا كفر بائناً واستخفاف بالفاق وهو نية في التكليم ١٣ عناه **٤٥ قوله** لانها عبادية بخلاف الاستحسان في العداوى والخفوات فان المقصود من تقييد الحق المدعى بالانكسار والاقتراد الكفر لا نية في ذلك ١٣ عناه **٤٦ قوله** من حرم على نفسه مثل ان يتناول حرام على نفسه ثوبى يذاهلها من هذا ١٣ عناه **٤٧ قوله** ان اللفظ ينبت عن اثبات الحرمة فاما ان يثبت به حرمة لعينها وهو بمنزلة قلب المشروع كما ذكره ابو يعربا با ثبات موجب اليمين وفيه اعمال اللفظ والميعر لى اعمال اللفظ عند الامكان واجب فيمار اليه ١٤ ع **٤٨ قوله** ان يحنث كما فرغ لان قوله يذاهلها من هذا يقال والشرا اهل فعلاً مللاً لا قد فعل فعلاً مللاً وهو التمسق فوج العينين يحنث ١٢ عناه **٤٩ قوله** لا يحصل مع اعتبار العموم الاستماع ان لا يتنفس ولا يتنفس العينين فعلم به لانه المال عدم ارادة العموم فيضار لى اخس الخفوس وهو الطعام والشراب للعرف فان العادة جارية باستعماله في المتادات ١٣ ع **٥٠ قوله** لان الابدان لا يثبت ان هذا الكلام يمين فيكون معناه والشرا لا يركب وهو صورة الابدان ١٣ عناه **٥١ قوله** وما شائنا ان نرجح كاني كبر الاسكان والى بكر بن ابي سعيد والفقير الى جعفر ١٣ عناه **٥٢ قوله** من نذر ان يذاهل حرمه عزيب واخرج البخارى ومسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما قال يارسول الله انى نذرت فى الجاهلية لى الله لى المسجد الحرام قال نذرت ١٣ عناه **٥٣ قوله** بشرط سواء كان شرطاً او لا يكونه ١٣ عناه **٥٤ قوله** لا طلاق الحديث فانه لم ينفس كون النذر مطلقاً او معلقاً بشرط ١٢ عناه **٥٥ قوله** لا يحنث عند وجوب الشرط لم تجز الكفارة فكذلكها ١٣ عناه **٥٦ قوله** ادرج حرامه عن تعيين الوفاء بنفس النذر لى القول بالتحريم بين كفارة اليمين وبين الوفاء بذلك ١٣ عناه

الدراية في تخریج احاديث الهدية

متعلقه ٢٤٩

بن سمرة فتمن من قد رخصت على الكفارة وضمه من الكفاة على لى حشره رواه مسلم بالوجهين من حديث عدى ابن حاتم واخرج ابن ابي شيبة عن ابن عمر وسلمان والى الدرود انهم كانوا يكفرون بيل الحنث ووقع عند مسلم من حديث ابي موسى وعدى بن حاتم وغير ذكر الكفارة ولا يذاهل من عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رخصه من حلفت بيمين فرأى غير ما خيرا منها فليدعها وليأنت الذى هو خير فان تركها كفارتها قال ابو داود الاحاد يثبت كالمها فيها وليكفر الاملا يعاينها قال البيهقى فى الباب عن ابى هريرة ولعيشة ١٢ :

الدراية في تخریج احاديث الهدية

حديث من نذر وسمى فعليه الوفاء بما سمى بعد اجده ولكن فى البخارى من حديث ابن عباس ان رجلاً قال يا رسول الله ان اخنى نذرت الحديث وقال ناقض الله وحقن عاتشة رخصته من نذر ان يعطى الله فليطعه الله فليطعه الحديث ولمسلم عن عمران بن حصين رخصه لا وفاء لنذر فى معصية وفى المتن عن ابن عمر قصة عمر واوت بنزرك

بظاهرة نذر في تخير وبعيل الى اي الجهتين شاء بخلاف ما اذا كان شرطاً يريد كونه كقولان شفى الله مريضى لان عدم معنى
 الميمن فيه وهو المنع وهذا التفضيل هو الصحيح **قال** ومن حلف على يمين وقال انشاء الله متصلاً يمينه فلا حثت عليه لقول
 عليه السلام من حلف على يمين وقال انشاء الله فقد برئ يمينه الا انه لا يدين من الاتصال لانه بعد الفراغ رجوع ولا رجوع فاليمين
 بآية اليمين في الدخول والسكنى

باب اليمين في الدخول والسكنى

ومن حلف لا يدخل بيتاً فدخل الكعبة والمسجد والمبعدة او الكيسة لم يحث لان البيت ما اعد البيوتية وهذا البقاع ما
 بنيت لها وكذا اذا دخل دهليز او مظلة باب الدار ما ذكرنا بالظلة ما تكون على السكة وقيل اذا كان الدهليز يحث ولو اغلق
 الباب يبقى داخل وهو مسقف يحث لانه يبات فيه عادة وان دخل صفة حث لانه يبني البيوتية في بعض الاوقات
 فصار كالستوى والصيفي وقيل هذا اذا كانت الصفة ذات حوائط اربعة وهكذا كانت صفاً لم يقبل الجواب محرمى على
 اطلاقه وهو الصحيح ومن حلف لا يدخل داراً فدخل اربعة لم يحث ولو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما
 انهدمت وصارت صحراء حدث لان الدار اسم العرصة عند العرب والعجم يقال دار عامرة ودار عامرة وقد شهدت اشعلت
 العرب بذلك فالباء وصف فيها غير ان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر ولو حلف لا يدخل هذه الدار فخرت ثم
 بنيت اخرى فدخلها يحث لما ذكرنا ان الاسم باق بعد الانتهاء وان جعلت مسجداً واحماً او بيستاناً او بيتاً فدخله لم
 يحث لانه لم يبق داراً الاعتراض اسم اخر عليه وكذا اذا دخله بعد اتمام الحمام واشباهه لانه لا يعطى اسم الدارية و
 ان حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعدما انهدم وصار صحراء لم يحث لزوال اسم البيت لانه لا يبات فيه حتى لو بقيت
 الحيطان وسقط السقف يحث لانه يبات فيه والسقف وصف فيه وكذا اذا بنى بيتاً اخر فدخله لم يحث لان الاسم

٢٤ قوله من حلف الإيذاء العريف بهذا اللفظ غريب ومعناه اهديت منها ما اخرجه النساء عن ابن عوفان من حلف فاستثنى
 فان شاء استثنى وان شاء ترك فخرت ١٢ عني **٢٥** قوله فقدرت يمينه مناه له لم يحث ايها العزم انقاد اليمين ١٢ عني **٢٦** قوله باب اليمين في الدخول والسكنى
 لما كان انقاد اليمين على فعل شئ او تركه لم يكن يدين من انواع الاعمال الواردة في اليمين فذكرها في الواب وقدم الدخول والسكنى على غيرها من الاكل والشرب ونحوها لان اول ما يحتاج
 اليه الانسان الذي يتحقق من اليمين بعد وجده حسن يدخل فيه ويسكن ثم يتوارد عليه سائر الاعمال من الاكل والشرب وغيرها **٢٧** قوله اذ نزلت باب الدار نظراً الى اقل
 فوق الباب خارج الدار واضح ذلك صاحب المعجم فقال النظر هي التي اهدت في جرحها على نهه المراد منها الاخر على ما نطق الجار بما قال في الضفرة اراد بالظلال اسباب ذلك
 يكون على باب الدار قال صاحب المعجم قول الضفره نظراً للدائر يردون بها السرة التي في باب ١٢ عني **٢٨** قوله فصار كالستوى والصيفي المشعور هو الذي يبني لان يبات
 فيه في الشتاء والصيفي هو الذي يبني لان يبات فيه في الصيف فالشعور له جدران اربعة من اهدتها باب والصيفي لثلاث جدران ليس الا وهو الصفة ١٢ عني .

٢٩ قوله كانت صفاتها اهل الكوفة في ليكون فرق بين البيت والصفة في حيث لا يريها فيها وفي عرفنا الصفة ذات حوائط ثلثة فلا يكون بيتاً فلا يحث ١٢ عني
٣٠ قوله وهو الصحيح دون الحث لان البيت اسم لمنه مسقف مدخل من جانب واحد بنيت البيوتية وبه المعنى موجود في الصفة الا ان مدخلها واسع فيقال لها اسم البيت فيحث
 ١٢ عني **٣١** قوله اسم للعرصة قال ابن اثير العرصة كل موضع واسع لا ياربنا ١٢ عني **٣٢** قوله وفي الغائب معتبر لما ذكر في الاصول ان المملوك عليه لا يرد وان يكون
 معلوماً فاذا كانت مشأاً اباها كان المملوك عليه معلوماً فلما ما في الالمعروف بمخلاف المتكافؤ لا يعرف لسوى الوصف فيكون محرم ١٢ عني **٣٣** قوله لا اعترض اسم آخر
 الزوال يدين اسمها لان ذلك بمنزلة تعديل اليمين ١٢ عني **٣٤** قوله عرفت لبقا الاسم قال الشافعي قال قلت لابي حنيفة بن عمار في بيت من بيتة السقوف ١٢ عني

الدراية في تخرج احاديث الهداية حدث من حلف على يمين وقال انشاء الله فقد برئ يمينه لمرآة هذه اللفظ ولا عيب السن وان
 حبان من اي سرور قد من حلف فاستثنى فان شاء عصى وان شاء ترك فغير حث لفظ النساء في رواية ابى داود فقال ان شاء الله فقد استثنى و
 للترمذي في فلا حث عليه وللشافعي من وجه اخر بلطف من حلف فقال انشاء الله فقد استثنى وفي الباب عن ابى هديره فذعه من حلف على
 يمين فقال ان شاء الله لم يحث اخرجته الترمذي والنسائي وابن ماجه قال الترمذي قال محمد اخطأ فيه عبد الرزاق فاختمه من قصة
 سليمان بن داود عليها الصلوة والسلام في الباب عند ابى داود وابن حبان من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والله لا اغزون قريظة ثلاثاً ثم سكت ساعة فقال انشاء الله رجع الائمة لرساله وروى الدارقطني من حديث ابن مرموق كل استثناء غير
 موصول فصاحبه حانث دروي البيهقي في العرفه من حديثه كل استثناء موصول فلا حثت على صاحبه تنبيهه استدلال على عدم اشتراط الايمان بما
 رواه مالك عن زيد بن اسلم عن جابر قال راى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً فقال غوب الله غنقه فسمعه الرجل فقال في سبيل الله يارسول
 الله فقتل الرجل وقصة العباس في قوله الا الاخره من هذا الواوي ١٢ .

باب اليمين في الخروج والالتيان والركوب وغير ذلك

قال ومن حلف لا يخرج من المسجد فامرانسانا فحمله فأخرجه حنث لان فعل المأمور مضاف الى الأمر فصا كما اذا ركب دابة فخرجه ولو أخرجه مكرها لم يحنث لان الفعل لم ينتقل اليه لعدم الأمر ولو حلف بربضه لا بامره لا يحنث في الصحيح لان الانتقال بالامر لا بمجرد الرضاء **قال** ولو حلف لا يخرج من داره الا الى جنازة فخرج اليها ثم رجع حنث لان الخروج خروج مستثنى والمضى بعد ذلك ليس بخروج ولو حلف لا يخرج الى مكة فخرج يريد هاتم رجع حنث لوجوه الخروج على قصد مكة وهو الشرط اذا خرج وهو الانفصال من الداخل الى الخارج ولو حلف لا يأتيها لم يحنث حتى يدخلها لانه عبارة عن الوصول **قال** الله تعالى فأتيا فرعون قولا له ولو حلف لا يذهب اليها قيل هو كالتيان وقيل كالتيان وهو الاصح لانه عبارة عن الزوال **قال** وان حلف ليا تين البصرة فلم يأتيها حتى مات حنث في اخرج جزء من اجزاء حياته لان البرقيل ذلك مرجو ولو حلف ليا تينه عدا ان استطاع فهذا على استطاعة الصحة دون القدرة **فيسر** في الجامع الصغير **وقال** اذا لم يمرض ولم يمنعه السلطان ولم ينج امرؤ لا يقدر على اتيانه فلم يأت حنث وان عني استطاعة القضاء دين فيما بينه وبين الله تعالى وهذا لان حقيقة الاستطاعة فيما يقارن الفعل يطلق الاسم على سلامة الالات وصحة الاسباب في المتعارف فعند الاطلاق ينصرف اليه ويصح نية الاول ديانة لانه توى حقيقة كلامه ثم قيل يصح قضاء ايضا لما بيننا وقيل لا يصح لان خلا الظاهر **قال** ومن حلف لا يخرج امرأته الا بانه فاذن لها مرة فخرجت ثم خرجت مرة اخرى بغير اذنه حنث ولا بد من الاذن في كل خروج لان المستثنى خروج مقرون بالاذن وما وراه داخل في الحظر العام لوني الاذن مرة يصدق ديانة لقضاء لانه محتمل كلامه لكنه خلاف الظاهر ولو قال الا ان اذن لك فاذن لها مرة واحدة فخرجت ثم خرجت بعدها بغير اذنه لم يحنث لان هذه كلمة غاية فينتهي اليمين به كما اذا قال حتى اذن لك ولو اذنت المرأة الخروج فقال لا يخرجت فانت طالق فجلست ثم خرجت لم يحنث وكذلك ان اراد رجل ضرب عبدا فقال له اخرجن ضربته فعبدي حرق فتركه ثم ضربه وهذا تسمي يدين فوراً وتفرد ابو حنيفة باظهاره وجهه ان مراد المتكلم الرد عن تلك الضربة والمخرجة عرفاً ومبنى الايمان عليه لو قال له رجل اجلس فتعدت عندى فقال ان تعديت فعبدي حرق فخرج فخرج الى منزله وتعدى لم يحنث

له قوله باب اليمين المذكور الخروج ههنا قال هو التسبب لان لما سببت العادة بالدخول والالتيان والركوب ما تحقق بعد الخروج فاستصحبها ذكر الخروج ١٢ عن ابيه **٢٤** قوله فخرجت اے فخرجت الدابة فان خروج الدابة ينسب اليه والاراء ١٢ عن ابيه **٢٥** قوله في الصحيح احزان عن رجل بعن المشاة فان قالوا لا يحنث ما ان كان يمكن ان الاستماع فلم ينتفع سراكا لا امر بالارواح ١٢ **٢٦** قوله ليس بخروج سبب ان الخروج عبارة عن الانتقال من الداخل الى الخارج ولم يوجد ١٢ عن ابيه **٢٧** قوله دون القدرة العلم ان الاستطاعة تطلق على معنيين احدهما صحة الاسباب والالات والثاني القدرة الحقيقية وجووع على عدة يترتب عليه الفعل عند اداءه جائزة بطلته ان تعالي عند الفعل لا يتلزم منها ١٢ عن ابيه **٢٨** قوله استطاعة القضاء الى القدرة التي تقارن الفعل وسبب استطاعة القضاء لان الفعل لو جرد بايجاد الشئ تعالى وقضاء وقدرته فاذا تحقق وجود الفعل اوجد القدرة معه ذلك الفعل واذا لم يوجد ذلك الفعل لم يوجد القدرة لانها خلقت لاحيل ذلك الفعل ١٢ يعني **٢٩** قوله لان خلافات الظاهر لما بيننا ان الاول هو التمام وفيه تخفيف على نفسه ١٢ عن ابيه **٣٠** قوله ومن علف اليمين ان حلف على نية باين طور كيجو يد بزن خود ك ان خرجت الا باذن في فانت طالق ١٢ ترجم **٣١** قوله كذا خلافات الظاهر كقولهم مما لقا لمقتضى البار ١٢ عن ابيه **٣٢** قوله كذا فاية لے تعبير لغوية لان الابن ليس موضوعا لابل لست سببنا و تعذر عمل طهر لان مصدر الكلام ليس من معنى الاذن من حيث يستلزم الاذن من جعل مجازا عن منتهى لئلا يمتنع منها وهو ان حكم ما قيل النافية يتناقض ما بعدها كما ان حكم ما قيل الاستثناء يتناقض ما بعدها ١٢ عن ابيه **٣٣** قوله يمين فرد هو الامل مصدر فارتت القدرة اذا عرفت فاستعير لعموم تسميت به الحالة التي لا يرتفع فيها ولا يثبت فقيل بظان وخرج من فوره لے من ساعة ١٢ عن ابيه **٣٤** قوله باظهاره اى باستظهاره وكان الناس قبل الامام يظنون اليمين لو بين مؤبدة ومؤقتة فقامت استنبط ابو حنيفة من هذا النوع الثالث وهو المؤبدة لفظا والمؤقتة معنى ١٢ عن ابيه

لان كلامه خرج مخزج الجواب فينطبق على السؤال فينصرف الى الغداء المدعوا اليه بخلاف ما اذا قال ان تغديت البولائه زاد على حرف الجواب فيجعل مبتدأ ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبدي ما ذون له مديون وغير مديون لم يحنث عند ابي حنيفة الا انه اذا كان عليه ين مستغرق لا يحنث وان نوى لانه لاملك المولى فيه عندا وان كان الدين غير مستغرق اولم يكن عليه دين لا يحنث ما لم ينكح لان الملك فيه المولى لكنه يضاف الى العبد عرفا وكذا شرعا قال عليه السلام من باع عبدا وله مال فهو للبائع الحديث فتختل الاضافة الى المولى فلا بد من النية وقال ابو يوسف في الوجوه كلها يحنث اذا نواه اختلال الاضافة وقال محمد بن يعقوب ^{١٢} وان لم ينو اعتبار حقيقة الملك اذا الدين لا يمنع وقوعه للسيد عندهما ^{١٣} اختلال الاضافة وقال ابو يوسف في الوجوه كلها ^{١٤} ما لم ينو اعتبار حقيقة الملك اذا الدين لا يمنع وقوعه للسيد عندهما

باب اليمين في الاكل والشرب

قال ومن حلف لا ياكل من هذه الخيلة فهو على ثمرها لانه اضاف اليمين الى المالا يوكول فينصرف الى ما يخرج منه وهو الثمر لانه سبب له فيصيح بجارعه لكن الشرط ان لا يتغير بصنعة جديدة حتى لا يحنث بالنسب والحل والدبس المطبوخ وان حلف لا ياكل من هذا البسر فصار رطبا فاكله لم يحنث وكذا اذا حلف لا ياكل من هذا الرطب ومن هذا اللبن فصار تمر او صار اللبن شيرا زال الح يحنث لان صفة البسوة والرطوبة داعية الى اليمين وكذا اكره لبنا فيتقيد به ولان اللبن ما كؤل فلا ينصرف اليمين الى ما يتخذ منه بخلاف ما اذا حلف لا يتكلم هذا الصبي وهذا الشاب فكله بعد ما شاخ لان هجران المسلم يمنع الكلام منه عنده فلا يعتبر الداعي داعيا في الشرع ولو حلف لا ياكل لحم هذا الحمل فاكل بعد ما صار كبشا حنث لان صفة الصغرى في هذا ليست بداعية الى اليمين فان الممتنع عنه اكثر امتناعا عن لحم الكرش قال

ومن حلف لا ياكل بسرا فاكل رطبا لم يحنث لانه ليس ببسر ومن حلف لا ياكل رطبا او بسرا فاكل رطبا ولا بسرا فاكل مذنيا حنث عند ابي حنيفة وقال لا يحنث في الرطب يعني بالبسر المذنب ولا في البسر بالرطب المذنب لان الرطب المذنب يسمى رطبا والبسر المذنب يسمى بسرا فصار كما اذا كان اليمين على الشراء وله ان الرطب المذنب ما يكون في ذنبه قليل بسر والبسر المذنب على عكسه فيكون اكله اكل البسر الرطب وكل واحد مقصوف في الاكل بخلاف الشراء لانه يصادف الجملة فيفتح القليل فيه الكثير ولو حلف لا يشترى رطبا فاشترى كبايسة بسرها لم يحنث لان الشراء يصادف الجملة والمغلوب تابع

له قوله لان زاد على حرف الجواب فينصرف كلامه الى الغداء المدعوا اليه فلا يتقيد بميزه بذلك فيجعل مبتدأ في الكلام محمرا عن الغداء الزيادة التي تكلم فيها ^{١٢} عنى ^{١٣} قوله لم يحنث بذال لم يثونا ما اذا نوى ركوب دابة العبد فحنث الا اذا كان ^{١٤} قوله لا ملك لمولى فيه اي ثما يملك العبد المديون عنده لانه عند ابي حنيفة حتى لو اعق عبده لا يفتق ^{١٥} قوله عرفنا حيث يقال دابة غير فلان ولا يقال دابة فلان ^{١٦} قوله في الوجوه كلها هي ما اذا لم يكن عليه دين او كان عليه دين غير مستغرق او دين مستغرق ^{١٧} قوله لا تختل الامتيازات يعني ان دين العبد وان كان لا يمنع وقوع اللك لمولى عنده الا اذا نواه يضاف الى العبد فيختل الامتيازات على المولى فلا يدخل تحت مطلق الامتيازات الا بالينة ^{١٨} قوله باب اليمين في الاكل والشرب قد ذكرنا ان اول ما يحتاج اليه الانسان السكن ثم الاكل والشرب وهذا الباب بيان اليمين عليها ^{١٩} قوله جعلوا ثمرها يعني اذا كانت باهرا وما اذا لم يكن فاليمين تقع على ثمنها ^{٢٠} قوله ان لا يتغير الجم لان ما يمنع من ذلك التمر ليس بمر ^{٢١} قوله والدريس المطبوخ انا يقيد الدريس بالمطبوخ احترازا عما اذا اطلق الدريس على ما يتسبل من الرطب وغيره ذكره في الذخيرة في الحمل الدريس عصارة الرطب ^{٢٢} قوله وان علف الجملة لا يغير لانه قاعدة وهي ان اليمين اذا انعقدت على عين يوصف بعد ذلك الوصف الى اليمين بتقيد اليمين بجملة ذلك الوصف فينزل منزلة الاسم فلذلك لا يحنث ^{٢٣} قوله شرا او هو اليمين يحمل في غرة ويقتدر سها ويقتق على وتد ومثاقط من الماء الذي فيه يجهده ويغير كما لقا لوزج ^{٢٤} عيني

له قوله بخلاف الزمان قيل نكح بذال اطلقت لا يتكلم بها الصبي اذ الشارب فكله ما شاخ يشغف ان لا يحنث لان الصبي مظنة للسفه والشباب شعبة من الجنون فكان وصفيين وعين الى اليمين وقد زالا عند الشؤفة فكان الواجب ان لا تحنث اجاب بقوله نكح الجوهج من القاعدة المذكورة تحنث ذلك كمن الشرع اسقط اعتبار بالاداعي من هجران المسلم يمنع الحكم اتمال على الله وعلى آله وسلم لم يهرم صغرا ولم يهرم كبريا الحديث والمهور مشرا كالمهور عادة فالنعقدت اليمين على الذوات وبه موجودة ما لا الشؤفة تحنث في يمينه ^{٢٥} عناه

ليه تشدبدا وان اكل من مرقه بحيث لها فيه من اجزاء اللحم لانه لسه طينغا ومن حلف لا ياكل اللرؤوس فيمينه على ما

يكبس في التناير ويباع في المصرو يقال يكبس في الجامع الصغير ولوحلف لا ياكل راسا فهو على رؤس البقر والغنم عند

ابي حنيفه وقال ابو يوسف ومحمد على الغنم خاصة وهذا اختلاف مصر وزمان كان العرف في وقتها وفي زمانها في الغنم

خاصة وفي زماننا يفتى على حسب العادة كما هو المذكور في المختصر قال وان حلف لا ياكل فاكهة فاكل عنباً ورمثاً وانا

طبا وقتاء وخيار الميحدث وان اكل تفاحاً او بيطخاً او مشمشاً حنث وهذا عند ابي حنيفه وقال ابو يوسف ومحمد حنث

في العنب والرطب والرومان ايضا والاصل ان الفاكهة اسم لها يتفكه به قبل الطعام وبعدها اي يتنعمز زيادة على المعتاد

والرطب واليابس فيه سقاء بعد ان يكون التفكه به معتاداً حتى لا يحنث بيايس البطيخ وهذا المعنى موجود في التفاح

واخوانه فيحنث بها وغير موجود في القثاء والخيار لانها من البقول يبعاً واكلاً فلا يحنث بهما واما العنب والرطب والرومان

فهيما يقولون ان معنى التفكه موجود فيها فانها عز الفواكه والتنعم بها يفوق التنعم بغيرها و ابو حنيفه يقول ان هذه الاشياء

مما يتغذى بها ويتداوى بها فوجب قصوا في معنى التفكه للاستعمال في حاجة البقاء ولهذا كان اليابس منها ممن التويل

او من الاقوات قال ولوحلف لا يأتمم فكل ثبتي اصطبغ به ادام والشواء ليس بادام والمسلح ادام وهذا عند ابي حنيفه

وابي يوسف وقال محمد كل ما يוכל مع الخبز عاليا فهو ادام وهو رواية عن ابي يوسف لان ادم من الموادمة وهي

الموافقة وكل ما يוכל مع الخبز موافق له كالحم والبيض ونحو ولهما ان ادم ما يוכל تبعاً والتبعية في الاختلاط حقيقة

ليكون قائماً به وفي ان لا يוכל على الافراد حكماً وتما الموافقة في الامتزاج ايضا والحل غيره من المائعات لا يוכל حراً

بل يشرب والملح لا يוכל بانقراده عادة ولا نه يذوب فيكون تبعاً بخلاف العجم ما يراهيه لانه يוכל حراً لان نوعيه

لما فيه من التشديد والعذب والبطيخ ليس بادام هو الصحيح واذا حلف لا يتغذى فالغذاء الاكل من طوع الفجراي الظهر

والعشاء من صلوة الظهر الى نصف الليل لان ما بعد الزوال يسمى عشاءً ولهذا يسمى الظهر احد صلاقي العشاء في الحديث

والسحور من نصف الليل الى طلوع الفجر لانه ما اخذ من السحور ويطلق على ما يقرب منه ثم الغداء والعشاء ما يقصده

الشعب عادة ويعتبر عادة اهل كل بلدة في حقه ويشترط ان يكون اكثر من نصف الشعب من قال ان لبست او اكلت

له قوله على ما ليس في التناير يعم السور يعني يدل فيه من كس الرعل رأسه في حجب تيممه اذا دخله في ١٣ عتايه

له قوله وبيعان في العرفان راس الجراد اس حقيقته وليس براد يعرض الى المماز التناير ١٣ عتايه

له قوله ويقال يكبس بالنون بدل الباء على حقيقته اليه للفاعل من كس الطير في الكاس او اذ حل فيه والاول هو الصحيح ١٣ عتايه

له قوله سوا من ان ما كان فاكهة لا في فيه غير رطب وياسر ويايس هذه الاشياء لا يعذبها في حنث ان يكون الرطب كذلك ١٣ عتايه

له قوله يبعها لا يبيعها الاكلانها يرضان على المواد حنث يوضع الفئاد والبصل ١٣ عتايه

له قوله ودينا على الامم لا يستعمل في بقاد الانسان كان اليه منها من التوايل كما سب الرمان حنثا يحنث الفئاد هو البصغ بالحنث في النمل ١٣ عتايه

له قوله كل ما يוכל الجناح على حنثه او جرمه يحنث به جهود ادم بالاتفاق والبطيخ والعنب والتمر ومانها مما يוכל ومده فالياس باوم بالاتفاق وفي اللحم والبيض والخبز اختلاف جعلها

حنثاً او اما خلافاً لها ١٣ عتايه

له قوله والخبز الابيض ان يخبز على حنثه في الاختلاط يكون تاماً به عليه وديان لا يוכל على الافراد والحلم لا يحنث فلا يكون تبعاً حقيقته و

يولك منفرداً ولا يكون تبعاً كما لا يكون لاداما ١٣ عتايه

له قوله حنثه بان يصير الحنثي واحد فيجده ويقوم به ١٣ عتايه

له قوله تمام الموافقة الجواب عن قول ان ادم من المواد حنثه

له قوله في الحديث اخرجه البخاري وسلم عن ابي هريرة قال من بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لمدى صلواتي الشفاء للظهر

والعشاء سلمني الركنين الحمد من ١٣ عتايه

له قوله في الحديث ان كان في العنزة اذ اعلنت على منكر الفداء فشرى باليمن لم يحنث والبهوي يختلف

فوقه يفرغ من الارز والتمر واليمن لم يحنث وان كان به ويا يحنث في التمر ١٣ عتايه

له قوله ويشترط ان ياكل حنثه او لثمتين يعم ان يقول ما تحنثت به وما تحنثت ١٣ عتايه

سقطت اليمين خلافاً لابي يوسف لان المتنوع عنه كلام ينتهي بالاذن والقدم ولم يبق بعد الموت متصور الوجود
فسقطت اليمين عند التصوليس بشرط فخذ سقوط الغاية يتأبدل يمين ومن حلف لا يكلم عبد فلان ولم يتوعدا
بعينه وامرأة فلان او صديق فلان فباع فلان عبداً او بانت منه امرأته او عادي صديقه فكلهم لم يحنث لانه عقد
يمينه على فعل واقع في عمل مضاف الى فلان اما اضافة ملك واضافة نسبة ولم يوجد فلا يحنث قال هذا وضفاً
الملك بالاتفاق وفي اضافة النسبة عند محذ يحنث كالمرأة والصديق قال في الزيادات لان هذه الاضافة للتعريف
لان المرأة والصديق مقصودان بالهجران فلا يشترط دوماها فيتعلق الحكم بعينه كما في الاشارة ووجه ما ذكره هنا
وهو واية الجامع الصغير انه يحتمل ان يكون غرضه هجرانه لاجل المضاف اليه ولهذا لم يعينه فلا يحنث بعد زوال
الاضافة بالشك وان كانت يمينه على عبد بعينه بان قال عبد فلان هذا امرأة فلان بعينه او صديق فلان بعينه فلا
يحنث في العبد وحنث في المرأة والصديق وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محذ يحنث في العبد ايضاً وهو قول
زفران حلف لا يدخل ارفلان هذه فباعها ثم دخلها فهو على هذا الاختلاف وجه قول محذ وفران الاضافة للتعريف
والاشارة ابغ منها لكونها قاطعة للشركة بخلاف الاضافة فاعتبرت الاشارة ولغت الاضافة وصار كالصديق والمرأة طهما
ان الداعي الى اليمين معنى في المضاف اليه لان هذه الاعيان لا تهجر ولا تعادي لذاتها وكذا العبد لسقوط منزلته بل المعنى
في ملاكها امتقيد اليمين بحال قيام الملك بخلاف ما اذا كانت الاضافة نسبة كالصديق والمرأة لانه يعادي لذاته فكانت
الاضافة للتعريف والداعي لمعنى في المضاف اليه غير ظاهر لعدم تعيين بخلاف ما تقدم قال وان حلف لا يكلم
صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حنث لان هذه الاضافة لا يحتمل التعريف لان الانسان لا يعادي لمعنى في
الطيلسان فصاركها اذا اشار اليه ومن حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمة وقد صار شيئاً حنث لان الحكم تعلق بالمشار اليه
اذ الصفة في الحاضر لغو وهذا الصفة ليست بداعية الى اليمين على ما مر من قبل **فصل** قال ومن حلف لا يكلم حيناً
او زماناً او حيناً والزمان فهو على ستة اشهر لان الحين قدر يرايه الزمان القليل وقدير يرايه اربعون سنة قال الله تعالى
هل اتى على الانبياء حين من الدهر وقد يراد به ستة اشهر قال الله تعالى توفى كلهم اهل حين وهذا هو الوسط فيمنع
اليه وهذا لان السير لا يقصد بالمنع لوجود الامتناع فيه عادة والمؤبد لا يقصد به غالباً لانه بمنزلة الابد لو سكت عنه

له قوله خلافاً لابي يوسف فان قال بينت اليمين مؤبدة ليد سقطت الغاية ١٢ يعني
له قوله فلا يشترط دوماها اي دوام اضافة المرأة الى الزوج واطافة الصديق الى فلان لان ما كان للتعريف لا يشترط دوامه واستقراره بعد التعريف ١٣ يعني **له قوله** كما في الاشارة
بان قال الاكلم حنث فلان هذا ووجه فلان به ١٣ عتار **له قوله** فهو على هذا الاختلاف لانه عند حنث في الدار المشار اليها اذا بيعت ثم ودخل الدار كما في العبد المشار اليه اذا بيع
ثم دخل وعندها لا يحنث ١٣ يعني **له قوله** كونها قاطعة للشركة كونها بمنزلة وضع اليد على ثياب فلان يكون فلان عتار ١٤ عتار **له قوله** ان الداعي الى اليمين
الذمقر بقره لا يحنث لان الاضافة للتعريف من لسان ان الداعي الى اليمين معنى في المضاف اليه ان اليمين ١٥ عتار **له قوله** لعدم تعيين المعنات اليه لجهن المعنات
ايضا كما لو سكت واذا كانت مستترت لم يشترط دوماها لما ذكرنا ١٦ عتار **له قوله** بخلاف ما تقدم كيف اضافة الملك لتعيين المعنات اليه لذلك ١٧ عتار **له قوله**
وبه الصفة الجواب مما يقال لو كانت الصفة في الحاضر لغو لحنث اذا عطف لا ياكل به الرب فاكل بعد ما صار ثم اقر بقره الصفة في الحاضر لغو اذا لم يكن داعية الى اليمين وبه ذلك
على ما مر من قبل يعني في اول باب اليمين في الاكل والشرب بخلاف الرب فان صفتها داعية الى اليمين ١٨ ع **له قوله** فعل لما كانت المسائل المذكورة في هذا
الفصل من نوع الكلام متعلقاً بالزمان سواء فصلها بالايام ١٩ عتار ٢٠
له قوله قدر يرايه ان قال الله تعالى سبحان الذين يحسون ويمين يحسون والمراد وقت الصلاة ٢١ عتار **له قوله** كل من ادى اليه ستة اشهر فن وقت الطلوع وقت الرب
سنة اشهر ون وقت الرب الا وقت الطلوع سنة اشهر ومناه لا يتبع بها كل وقت لا يتصل فنعها البرية ٢٢ عتار **له قوله** وهذا اي الاضراف الى ستة اشهر لان
العصر لا يقصد بالمنع لعدم الحامد الى اليمين في الاستماع عن الكلام في ساعة واحدة لا يوجد فيها عادة بلا يمين ولا بد لا يقصد غالباً بل لا بد بمنزلة الايدان من اراد ذلك بقول ابراهيم في العرف فلان مراده
ذلك لم يذكر الحين ولو سكت ما يد اليمين فيمنث ذكره بل من فائدة سوى المستفاد منه عدم ذكره الا لا يكون لذكره فائدة فقين الاوسط ٢٣ ع

كما اذا قال لاجنبية ان طلقتك فبعك حريصير التزوج مذكورا وان الملك يصير مذكورا ضرورة صحة التسري وهو شرط فيتقدر بقدره فلا يظهر في حق صحة الجزاء وهو الحرية وفي مسألة الطلاق انما يظهر في حق الشرط دون الجزاء حتى لو قال لها ان طلقتك فانت طالق ثلثا فتزوجها وطلقها لا تطلق ثلثا فهذه اوزان مسائلنا ومن قال كل مملوك لي حريعتق امهات اولاده ومدبره وعبدة لوجه الاضافة المطلقة في هؤلاء اذ الملك ثابت فيهم رقبة ويدا ولا يعتق

مكاتب الا ان ينويهم لان الملك غير ثابت يدا ولهذا لا يملك اصابه ولا يحل له وطى المكاتبه بخلاف ام الولد المذموم فاختلت الاضافة فلا بد من النية ومن قال لنسوة له هذا طالق وهذا طالق او هكذا طلقت الاخيرة وله الخيار في الاوليين لان كلمة الاضافة فلا بد من النية وقد ادخلها بين الاوليين ثم عطف الثالثة على المطلقة لان العطف للمشاركة في الحكم فيختص بمحل فصار كما اذا قال احدا كما طالق وهذه وكذا اذا قال لعبية هذا حراً وهذا وهذا اعتق

الاخير وله الخيار في الاوليين لما بيننا

باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

ومن حلف لا يبيع او لا يشتري او لا يواجر فوكل من فعل ذلك لم يحدث لان العقد وجد من العاقد حتى كانت الحقوق عليه ولهذا لو كان العاقد هو الحالف لم يحدث في يمينه فلم يوجد ما هو الشرط وهو العقد من الغير وانما الثابت له حكم العقد الان ينوي ذلك لان فيه تشديدا ويكون الحالف ذا سلطان لا يتولى العقد بنفسه لانه يمنعه نفسه عما يعتاده ومن حلف لا يتزوج او لا يطلق او لا يعتق فوكل بذلك حدث لان الوكيل في هذا سفير ومعبود ولهذا ايضا يفعله

الى نفسه بل الى الامر وحقوق العقد ترجع الى الامر اليه ولو قال عنيت ان لا تكلم به لم يدين في القضاء خاصة و سنشير الى المعنى في الفرق انشاء الله تعالى ولو حلف لا يضرب عبدا او لا يد بجر شاته فامر غيره ففعل يحدث في يمينه لان المالك له ولاية ضرب عبده و بجر شاته فيملك توليته غيره ثم منفعته راجعة الى الامر فيجعل هو مباحرا اذا لا حقوق له يرجع الى المامور ولو قال عنيت ان لا اولى ذلك بنفسى دين في القضاء بخلاف ما تقدم من الطلاق وغيرها

له قوله يعبر التزوج مذكورا لان الطلاق لا يصح بدون ما فيه النكاح فلا يقال ان تكلمك وطلقتك فبيد حراً عن **له قوله** ان الملك المنقر به سلطانا وذكر التسري ذكر الملك ولكن بطريق الاعتناء ضرورة صحة كون التسري شرطا ثابتا بالعودة يتقدر بقدرها ولا يظهر من صحة الجزاء وهو الحرية لا يهايمت من لوازم الملك الثابت باعتقاده ١٣ **له قوله** وفي مسألة الجراح من قوله ان قال لاجنبية وتقره ان ما ذكرت في المسئلة المذكورة فالامر فيه كذلك لا يثبت فيها ملك النكاح ضرورة صحة الشرط الذي هو الطلاق ولا يتعدى له صحة الجراح حتى لو قال ان طلقك فانت طالق ثلثا فتزوجها وطلقها لا تطلق ثلثا فهذه اوزان مسائلنا من حيث ان في كل منها ثبت شرط الشرط لصحة الشرط ولا يتعدى الى صحة الجراح ١٢ **له قوله** لوجود الاضافة المطلقة اليمين ان كل واحد من هؤلاء في الامانة الى نفسه قوله في كل ما ١٣ **له قوله** يختص بجمل ايقض العلق بمحل الحكم على الحكم المطلقة من امرى الاوليين فكان انما شرط طاقا لان الواو يقتضيه الاشتراك في الحكم والحكم هو الطلاق ١٣ **له قوله** باب اليمين الحامية لانما كانت المترقات في الايمان في هذه الاشياء التزوج بالانيسة واليمين في الحج والصلاة والصوم قدم هذا الباب على باب اليمين في الحج ١٣ **له قوله** وغير ذلك في الطلاق والعتاق والعرب كما اذا قال لا يطلق ولا يبيتن ولا يعرب فامر غيره بذلك ١٣ **له قوله** ان ينوي استنثار متصل بقوله فوكل من فعل ذلك لم يحدث له لان ينوي ان لا يامر غيره ايضا في يحدث ١٣ **له قوله** ويكون المالك ذا سلطان فاذا باشره الامور حدث لان مقصوده من اليمين منع نفسه عايباته وعتاده الامرا لغيره الامر غيره و فعل المامور حدث ومع ذلك لو فعل بنفسه حدث ايضا لوجود البيع من حقيقة ١٣ **له قوله** و حقوق العقد هي وجوب الهبة في التزوج و وقوع الطلاق و وقوع العتاق ١٣ **له قوله** ان لا تكلم به ١٣ **له قوله** ان لا يدين ١٣ **له قوله** ان لا يدين في القضاء في العتاق والظهور فيه بقوله فامتنع لا يصدق و يا نزل لاد نوسة شيئا يتحمل اللغو فصحت النية ١٣ **له قوله** له ولاية ضرب عبده يوح اسه ان لو حلف على ضرب حراً فامر غيره بذلك فغيره المامور لم يحدث لاد لاد لاد له عليه فلا يعتبر امره فيه ١٣ ع

ووجه الفرق ان الطلاق ليس الاتكلم بلام يقضى الى وقوع الطلاق عليها والامريدك مثل التكلم به والفظ ينظمها
 فاذا نوى التكلم به فقد نوى المخصوص في العام فيدلين ديانة لا قضاء اما الذبح والضرع فعل حسبي يعرف بآثار النسبة
 الى الامر بالتسبب مما اذا نوى الفعل بنفسه فقد نوى الحقيقة فيصدق ديانة وقضاء ومن حلف لا يضرب ولده
 فامرسانا فضره لم يحدث في يمينه لان منفعة ضرب الولد عائدة اليه وهو التاديب والتثقف فلم ينسب فعله الى
 الامر بخلاف الامر بضرب العبد لان منفعة الايتام بامرته فيضاف الفعل اليه ومن قال لغيره ان بعثك هذا التوفيل
 طالق فلبس المحلوف عليه ثوبه في ثياب الحالف فباعه ولم يعلم لم يحدث لان حرف الام دخل على البيع فيقتضى
 اختصاصه به وذلك بان يفعله بامرته اذ البيع يجري فيه النيابة ولم يوجد بخلاف ما اذا قال ان بعث ثوبك حيث
 يحدث اذا باع ثوبا مملوكه سواء كان بامرته او بغير امرته علم بذلك ولم يعلم لان حرف الام دخل على العين بقرب
 اليه فيقتضى اختصاص العين به وذلك بان يكون مملوكه ونظيره الصياغة والحياطة وكل ما يجري فيه النيابة بخلاف
 الاكل والشرب والغلام لانه لا يحتمل النيابة فلا يفترق الحكم فيه في الوجهين ومن قال هذا العبد حران بعته فباع
 على انه بالخيار عتق لوجوه الشرط وهو البيع والملك فيه قائم فينزل الجزاء وكذلك لو قال المشتري ان اشتريته فهو حر
 فاشتريه على انه بالخيار يعتق ايضا لان الشرط قد تحقق وهو الشراء والملك قائم فيه وهذا على اصلها ظاهر وكذا على اصله
 لان هذا العتق بتعليقه والمعلق كالمعتز ولو تجز العتق يثبت الملك سابقا عليه فكذا هذا ومن قال ان لم ير هذا العبد
 وهذه الامة فامرته طالق فاعتق او دبر طلقت امرته لان الشرط قد تحقق وهو عدم البيع لفوات عملية البيع واذا قالت المرأة
 لزوجها تزوجت على فقال كل امرأتى طالق ثلثا طلقت هذه التي حلفت في القضاء وعن ابى يوسف انها لا تطبق به اخرجها
 جوابا فينطبق عليه لان غرضه ارضاؤها وهو يطلق غيرها فيتقيد به وجه الظاهر عموما الكلام وقد ادعى حرف الجواب فيجعل مبتدئا و
 قد يكون غرضه ايمانها حين اعترضت عليه فيما احل الشرع ومع التردد ولا يصح مقبل وان نوى غيرها يصح ديانة لا قضاء لانه تخصيص العام
 بخاص وان كان الغرض ما زاد عليه

له قوله ووجه الفرق الجهو الفرق الموعود بقوله مستفردا ما صلا اذا لوى
 المحض في العموم يصعد ديانة لا قضاء لان خلاف الظاهر وفيه تخفيف عليه واذا نوى الحقيقة المستعملة صدق قضاء وديانة وان كان في ذلك تخفيف عليه لان الكلام يعرف الى حقيقة
 بغيره واذا وجدت النية كان العتق بها ولو ١٢ عنائه **له قوله** واللفظ ينظمها اي ينظم الحكم بذلك والامر بذلك لان الامور كالرسول ولسان الرسول كان المرسل
 بالاجماع فيكون العتق بلسان كالتعلق بغيره ١٣ عنينه

له قوله ومزب الخلام والربوا الخلام ١١ ابي بكر ذكره في الجامع الصغير لقائمين واما الولد ذكره في الغوايه القهريه ودينا هو العوايب لان مزب العبد يحتمل النيابة ولهذا لو حلف لا يعرض عبده فامر
 غيره بغير برحت لان المنفعة تعود اليه ١٢ عنائه **له قوله** لا يملك النيابة بل يحنث اذا خدسوا له ان بامرته او بغيره لان الفعل اذا لم يحتمل النيابة لم يكن انتقالا الى غيره فاعمل يكون الامر بغيره
 فتيقن ان يكون الام اختصاصا بعين هو الاملاك من الغنا ١٢ عنائه **له قوله** فلا يفرق الحكم الى يفرق حكم النعت فيها لا يفرق في النيابة كالاكل والشرب ومزب الخلام في الوجهين يعني
 اذا قل الام او غرابان قال ان اكلت ك طعاما او شربت ك شرابا او قال طعاما ك او شربا ك ١٣ عنينه **له قوله** والملك فيه تام لان خيارا بائع يبيع فخرج المبيع عن ملكه بالاتفاق
 ١٢ عنائه **له قوله** فان لم ير خيار المشتري لا يبيع فموت الملك لعنه ١٣ ع **له قوله** طلقت امرته وبذا في اعتاق العبد ظاهر واما في التدبير والامه فلا بد من بيان لان المذبح يجوز
 بعد اذا ضمن القاضي بجواز بيعه والامه يجوز ان يفتدى بعد العتاق بدرا الحرب وذلك ان يقال بيع المذبح لا يجوز فانظر ان المسلم لا يقدم عليه فان قالوا ان هذا من عتاق العبد فظاهر ان العتاق لا يقدم على القضاء بما لا يجوز
 في التعلق بغيره فالاصل عدم ما يحدث وكان عدم فوات الحمية بنا على جواز القضاء بغيره فاعلمنا ان المذبح من كل وجه فلا يكون مستورا او الامه فان من مشا ختمهم الله تعالى من قال لا تطلق امرته
 اي اخرج الكلام بجواب الكلام المرأة فيضيق الجواب عليها على السؤال كما قال كل امرأة في نكح تزوجتها طالق ثلثا فيكون الحلفه مشتقة من عموم العتقاد لانه فيصرف الطلاق الى غيرها ١٢ عنينه
له قوله قد زاد على حرف الجواب اي اصفاه لولاد الجواب المطابق يقال ان حلفت من طالق فلا ذكر لكل على ان مراده العموم فيجعل بعموم العتقاد دون خصوص السبب ١٢ عنائه
له قوله والتمرد يمين بين ان يكون غرضه ارضاؤها ودين ان يكون ارضاؤها لا يبيح عقيد الطلاق غيرها ١٢ ميق

باب اليمين في الحج والصلوة والصوم

قال ومن قال وهو في الكعبة او في غيرها على المشى الى بيت الله تعالى اولى الكعبة فعليه حجة او عمرة ماشيا وان شاء

ركب واهرق دما وفي القياس لا يلزمه شيء لانه التزم ما ليس بقربة واجبة ولا مقصودة في الاصل ومذموبا ما تورع عن على

ولان الناس تعارفوا ليجاب الحج والعمرة بهذا اللفظ فصار كما اذا قال على زيادة البيت ماشيا فيلزمه ماشيا وان شاء ركب

واهرق دما وقد ذكرناه في المناسك ولو قال على الخروج والذهاب الى بيت الله تعالى فلا شيء عليه لان التزام الحج والعمرة

بهذا اللفظ غير متعارف ولو قال على المشى الى الحرم والى الصفا والمروة فلا شيء عليه وهذا اعتد ابى حنيفة وقال ابو يوسف

عهد في قوله على المشى الى الحرم حجة او عمرة ولو قال الى المسجد الحرام فهو على هذا الاختلاف لهما ان الحرم شامل على البيت

بالا اتصال وكذا المسجد الحرام شامل على بيت فصار ذكره كذكره بخلاف الصفا والمروة لانهما منفصلان عنه وله ان

التزام الاجرام بهذه العبارة غير متعارف ولا يمكن ايجابه باعتبار حقيقة اللفظ فامتنع اصلا ومن قال عبدى حران لم ارجح

العام فقال حججت وشهدت نشاهد ان على انه ضحى العام بالكوفة لم يعقب عبداه وهذا اعتد ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد يعقب

لان هذه شهادة قامت على مر معلوم وهو التضيية ومن ضرورته انتفاء الحج فيتحقق الشرط ولها انها قامت على النفي لان المقصود

منها نفي الحج لا اثبات التضيية لانه لا مطالب لها فصار كما اذا شهد وانه لم يحج غاية الامر ان هذا النفي مما يحيط علم الشاهد

به ولكنه لا يميز بين نفي ونفي تيسيرا ومن حلف لا يصوم فتوى الصوم وصام ساعة ثم افطر من يومه حنت لوجه الشرط

اذ الصو هو الامساك عن المفطرات على قصد التقرب ولو حلف لا يصوم يوما او صوما فصام ساعة ثم افطر لا يحنت لان يراود

به الصوم التام المعتبر شرعا وذلك بانها تائه الى اخر اليوم واليوم صير في تقدير المدة به ولو حلف لا يصلي فقام وقرع وركع لم

يحنت وان سجد مع ذلك ثم قطع حنت والقياس ان يحنت بالافتتاح اعتبارا بالشرع وفي الصوم وجه الاستحسان ان

له قوله باب التعمير بما في الباب على باب البس وعمره فسلان

في اذ اذكر العبادات وذكر ما تقدم من غير اذانا ما في مقدمه كقوله وقدر ذلك ع ١٢ قوله فليد حجة او عمرة الزمان لم يكن يمكن فظاهر ان كان بها او شارعا لم يحرم من الحرم ودفع الى عتبات

ماشيا فان ركب لزم شاة وان اتنا العمرة خرج الى التعمير وحرم بالعمرة ولم يذكر محرمه انه يخرج الى التعمير ماشيا او ركبها قد اختلف المشاء فيقال بعضهم بان ركب وقت الراح الى

التعمير لان الراح ليس بمشي لى بيت الله تعالى وانما المشى اليه وقت الرجوع وقال بعضهم بمشي وقت الراح ايضا لان الراح لا يحرام وكان مشيا الى بيت الله تعالى ع ١٢

له قوله لانه التزم ما ليس بقرية واجبة على المشى امر صريح ولا مقصود في الاصل لانه المقصود من شيء آخر لان القياس ان يكون التعمير بالاطن تركاه بالآخر والعرف ١٢ ع ١٢

له قوله ما تورع من لمدى البيهقي في العمرة من طريق الشافعي عن الحسن بن على رضي الله عنه في رجل يحلف على حجة المشى الى بيت الله تعالى فان حرك ركب واهدى بدنه ودى عن عبد الرزاق في

مستفد عن من رضي الله عنه فبين نذر ان مشى الى البيت فاذا حرك ركب ويهدى بزورا ع ١٢ قوله تعارفوا ليجاب الحج والعمرة بهذه التزم بطريق المهازمين باب ذكر السبب

داراة المسبب وهذا لطريق بين ان يكون ان ذرى او في غيره ع ١٢ ع ١٢ قوله فهو على هذا الاختلاف في اللفظ المذكورين في عتيقة وهو ما جبه ع ١٢ ع ١٢ قوله ضار

ذكره كراهة له صادرا لكل واحد من الحرم او المسجد الحرام كذا البيت ع ١٢ ع ١٢ قوله باعتبار حقيقة اللفظ لانه اللفظ المشى لان اللفظ لم يوضع له والعرف على استنفذ ولما انتفت

الدلالة على اليجاب حقيقة وعرفنا فاشغ اليجاب اصلا فلا يلزم ع ١٢ ع ١٢ قوله غاية الامر الجواب من سوال وهو ان يقال انما لا يتقبل الشهادة على النفي اذ لم يكن الشاهد

مالا بالنفي اذ اذا كان مالا والنفي مما يتقبل ومما لا يتقبل النفي في اذ كان النفي ما يلزم ومما لا يتقبل في اذ كان النفي مما لا يتقبل ولا يحاط به لا يتقبل في كل النفي فيتمردوا للمرجع من الناس ع ١٢ ع ١٢

الدراية في تخریج احاديث الهداية

حديث على في الرجل يحلف عليه المشى الى بيت الله تعالى او الى الكعبة قال عليه حجة او عمرة ماشيا وان شاء ركب واهرق دما لم اجدا هكذا واخيرجه البيهقي من طريق الشافعي باسنادة عن الحسن بن على في الرجل يحلف عليه المشى قال يعنى فان عجز ركب واهدى بدنه واخذت عبد الرزاق من طريق ابراهيم بن على فيمن نذر ان يمشى الى البيت قال يعنى فاذا اعصى ركب ويهدى جذا ورا او كلاهما منقطع وعند عبد الرزاق نحوه عن ابن عمرو بن عباس وثق حديث عمران بن حصين عند الحاكم ما خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة الا امرنا يا الصدقة ونهانا عن المثلة قال ان المثلة ان يذم الرجل ان يحج ماشيا فمن نذر ان يحج ماشيا فليهدى هديا وليركب وثق حديث ابن عباس في قصة عتبة بن عامر ليركب وليهدى بدنه اخرجه ابو يعلى ع ١٢

طريقه المقاصة وقد تحققت بمجر البيع فكانه شرط القبض ليقتر به وان وهبها له يعنى الدين لم يتعد المقاصة لان
القضاء فعلة الهبة اسقاط من صاحب الدين ومن حلف لا يقبض يینه درهم بدون درهم قبضه لم يحث حتى يقبض
بجميعه متفرقا لان الشرط قبض الكل لكنه بوصف التفرق الا يرى انه اضاف القبض الى دين معترف مضاف اليه فينصرف الى
كله فلا يحث الابه فان قبض يینه في وزين ولم يتشاعل بينهما لا يعمل لوزن لم يحث وليس ذلك بتفريق لانه قد يتعد
قبض الكل فعة واحدة عادة فيصير هذا الفداء مستثنى عنه ومن قال ان كان الى المائة درهم فمأته طالق فلم يملك الا خمسين
درهما لم يحث لان المقصود منه عرفان ما زاد على المائة ولان استثناء المائة استثناء وها جميع اجزاها وكذلك لو قال غير
مائة او سوى مائة لان كل ذلك اداة الاستثناء مسائل متفرقة واذا حلف لا يفعل كذا تركه ابدلانه نفى الفعل مطلقا
فعم الامتناع ضرورة عموم النفي وان حلف لا يفعل كذا افعله مرة واحدة بتر في يمينه لان الملتزم فعل واحد غير عين اذ القفا
مقام الاثبات فيترى باي فعل فعله وانما يحث لوقوع الياس عنه وذلك بموته او بقوت محل الفعل واذا استعطف الواجب
للعلمت بكل اعرد دخل البلد فهذا على حال لا يتيه خاصة لان المقصود منه دفع شره او شر غيره بزجره فلا يقيد فائدته
بعد زوال سلطنته والزوال بالموت وكذا بالعزل في ظاهر الرواية ومن حلف ان يهب عبدا لفلان فوهبه ولم يقبل فقدر
في يمينه خلا لرفق فانه يعتبر به بالبيع لانه تمليك مثله ولنا انه عقد تبرع فيتم بالتبرع ولهذا يقال وهب ولم يقبل
ولان المقصود اظهار الساحة وذلك يتم به واما البيع فمعاوضة فاقبضه الفعل من الجانبين ومن حلف لا يشتم ريحانا
فشم ورد او ياسمينيا لا يحث لانه اسم لما اساق له ولها ساق ولو حلف لا يشترى بنفسها ولا نية له فهو على هته اعتبارا
للعرف ولهذا يسمى بأثعه بالثع بالنفسم والشراء يبتنى عليه وقيل في عرفنا تقع على الورق وان حلف على الورد
فاليمين على الورق لانه حقيقة فيه والعرف مقرر له وفي النفسم قاض عليه
^{١٣} ^{١٢} ^{١١} ^{١٠} ^٩ ^٨ ^٧ ^٦ ^٥ ^٤ ^٣ ^٢ ^١

طريقه المقاصة بيان ان ما يقبضه الدين يبيع مضمونا عليه لانه يقبضه لتسليمه وبيع التمليك ولرب الدين على المدون مثل ما عمل ما في زنة فيلتان قصاصا واما كان طريق قضاء الدين المقاصه
لان قضاء الدين حقيقة لا يتصور لان المقاصه بصادق العين ودق صاحب الدين وصفت في الزمة ولينذرا لوال الدين تعقبي با مثالا ١٢ عتار **قوله** وقد تحققت بمجر البيع لان ثمن العبد
آزالدين يكون قصاصا من الاول ١٢ مائة **قوله** فكان الجاز اشارة الى الجواب مما يقال لو تحققت المقاصة بمجر البيع لما قال محمد في الجامع الصغير ويقبضه ووجه ان اشتراط القبض
يكون بذم مثل الدين الذي للشيء عليه لان المدين عليه متعهدون العبد غير متعهد قبل القبض لانه على شرط السقوط بوجه فلا يقبضه مقرر مستقرا يكون مثله في تمامه ان ١٢ مائة **قوله**
لم يبرأ فقال لم يبرأ لان من الحنف فكله اشارة بذلك الى ان لم يبرأ لم يحث عندنا في حقيقتة زعمنا ووجه لغوات المحلوف عليه عندنا جهة في بطلان اليمين كما في مسئلة الكوز على ما تقدم ١٢ مائة
قوله الا بهى بالشرط المذكور هو ضمن اكل مستقرا ١٢ مائة
قوله مسائل مستتره قد جرت مادة الضعيف بان يذكر ما اشد من المسائل في كل كتاب في آدابها استدر كالا ١٢ مائة **قوله** بجزه ١٥ بجز الداعر يعنى لوزم الداعر بجز
بجزه ١٢ مائة **قوله** تاريخه ١٥ مائة فان زفيره عقد البية بالبيع لانه تمليك مثل خلايم الابا بقول ١٢ مائة **قوله** فيتم بالتبرع بالمال قول بذا وان كان موافقا لما ذكره المحس في
كتاب اليمين من قول قالوا الركن الاتباب المراد منه تبرع فيتم بالتبرع كالبية والصدقة التي تاتي بديل ايضا من ان البية تتم بالاتباب فقط كذا فيما عرفت ما ذكره في كتاب البية من قول
وتصح البية بايجاب وقبول وقبض الا بالاتباب والقبول فلا عقد يتحقق بالاتباب والقبول لانه ياتي بديل على ان البية لا تتم بالاتباب وحده وقد مضى شرح كتاب البية في
دفعه ووجه الخلف فنه من زعم انها بمنه على اختلاف الروايات فان شيخ الاسلام خواهر زاده ذهب في بسوط الى ان البية مجرد ايجاب وجعل صاحب التحفة القبول ايضا من اركانه ومنهم
من قال القبول من الاركان قياسا بهو قول زفر ليس بركن في الاستحسان والتحقيق يقال القبول من اركانها كما ذكره في كتاب البية يمكن في العرف ليس كذلك فان من ذهب شيئا يقال له
ازا هب وان لم يقبل الاخر يسمى الايمان على العرف فتعني قول المحس فيتم بالتبرع ١٥ مائة عتار كما يشتره قوله ولبيد الجوان لم يكن ذلك حقيقة فانه ضمت المنة بين ما يهبها ومن ما في كتاب
البية فانه من سوان الوقت ١٢ مائة عتار في قوله لا يشتم ريحانا الايمان في اللذة كل ما طلب ويسمى النيات وهذا يتناول الورد والياسمين كما هو مذهب احمد ومن
عند الفقهاء الريان ما ساقه كالبية كالورد كالايمان والورد والياسمين كالايمان في شرح الجامع الصغير يقولون لان الريان اسم لما
لا يقبل على ساق من البقول مما له رائحة طيبة وهو موموع وقلده العبد الشريف وصاحب الهداية قال ان الزادى دل فيه نظر لانه لا يثبت في قوانين اللغة الريان بهذا التفسير اصلا ١٢ مائة
قوله لانه لان الورد حقيقة في الورق والعرف مقرر ايضا لورق العقيقة ١٢ مائة

استطعت بخلاف سائر المحقق عند أبي حنيفة وتعديل السر والعلانية بينه في الشهادات ان شاء الله تعالى قال في اهل
 يجسه حتى يسأل عن الشهوة لا يتكلم بالجناية وقد حبس رسول الله عليه السلام رجلا بالتهمة بخلاف الديون حيث
 لا يحبس فيها قبل ظهور العدالة وسيأتيك الفرق ان شاء الله تعالى قال والاقرار ان يقر البالغ العاقل على نفسه بالزنا
 اربع مرات في اربع مجالس من مجالس المقر كلما اقر رده القاضي فاشترط البلوغ والعقل لان قول الصبي والمجنون
 غير معتبر او هو غير موجب الحد اشترط الاربع مذهبنا وعند الشافعي يكتفي بالاقرار مرة واحدة باعتبار بسائر المحقق
 وهذا لانه مظهر وتكرار الاقرار لا يفيد زيادة الظهور بخلاف زيادة العد في الشهادة ولنا حديث ما عرفت انه عليه السلام
 اخرا لا قامة الى ان تم الاقرار منه اربع مرات في اربع مجالس فلو ظهر ونها لما اخرها الثبوت الوجوب ولان الشهادة اختصت
 فيه بزيادة العدد فكذا الاقرار اعظاما لمر الزنا وتحقيقا لمعنى السترو لا بد من اختار له اربع مجالس لما روينا ولان لاتحاد
 المجلس اثر في جمع المتفرقات فعندنا يتحقق شبهة الاتحاد في الاقرار والاقرار قائم بالمقر فيعتبر اختلاف مجلسه دون
 مجلس القاضي فالاختلاف بان يرده القاضي كلما اقر فيذهب حيث لا يرد ثم يجمع فيقرر هو المروي عن أبي حنيفة لانه عليه

السلام طرما عزا في كل مرة حتى توارى بيمين المدينة قال فاذا تم اقراره اربع مرات سأل عن الزنا ما هو وكيف هو
 وابن زني وبمن زني فاذا بين ذلك لزمه الحد تامر بالحجة ومعنى السؤال عن هذه الاشياء بينا في الشهادة ولم يذكر السؤال فيه عن
 له قوله بحسب ما يحبس القاضي الشهود عليه بالزنا، ويروى في الشهود الاشياء المذكورة حتى يسأل عن الشهود ١٣ عني
 له قوله اعتبار بسائر المحقق بين في سائر العقود العدد معتبر في الشهادة دون الاقرار كذلك هنا ١٣ ع ١٣ له قوله بخلاف زيادة العدد المبلغني انها تفسيد زيادة في طهارة القلب
 وتكرار الكلام ليس كذلك ١٣ عناه ١٣ له قوله حديث ما عرفت انما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ارسلم فقال زينت فظهر في فاعرض عن جوار له الباب الاخر قال مثل
 ذلك فاعرض عن جوار له الباب الثالث وقال مثل ذلك فاعرض عن جوار الى الجانب الرابع وقال مثل ذلك فلما كان في المرة الرابعة قال النبي صلى الله عليه وسلم على ارسلم ان اقررت
 اربعاً فحين زينت قال بطلا فقال لعنك قلبها لعنك باخرتها فاني الى ان اقر بمرح الزنا فقال ابي حنون في رواية بعثت ابي اهل بل بكنون من عطفك شيئا فقالوا ان ال من اصانه
 فاعرض عن جوار ١٣ عناه ١٣ له قوله فلو ظهر ونها لمر الزنا في قولنا ان الاقرار مرة واحدة كالقيام بالزنا لان اقامة الحد عند ظهوره واجبة وتأخير الواجب لا يظن برسول الله صلى الله عليه وسلم
 وعلى ارسلم ١٣ عناه ١٣ له قوله ولان الشهادة الزنا دليل معتول يتبين الجواب من اعتباره من سائر المحقق وتقرر به ان سائر المحقق ليس تصاب الشهادة فيه اربع ونها بينا ذلك
 فلا كانت احدى البهتين مختصة بزيادة ليست في سائر العقود فكذلك في الجناحة الاخرى ١٣ عناه ١٣ له قوله لما روينا اشارة الى قولنا عليه السلام اخرا لا قامة الى ان تم الاقرار اربع
 مرات في اربع مجالس ١٣ عني

الدرية في تخرج احاديث الهداية

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم حبس ٢ جلا بالتهمة اخرجه الثلاثة والحاكم من
 رواية بهمن بن حكيم عن ابيه عن جده بلفظ في تهمة ثم دخل عنه وفي الباب عن ابي هريرة اخرجه الحاكم والبراء بلفظ حبس ٢ جلا في تهمة يوما
 وليلة استظها ارافيه ابراهيم بن عبيد بن وهب وهو ضعيف وعن انس كحديث بهذين حكيم وليس فيه وخلى عنه اخرجه ابن عدي وفيه ابراهيم بن
 تركيا وهو ضعيف وعن نبيشة مثله اخرجه الطبراني في الاوسط وعن النعمان بن بشير حبس ناسا في تهمة ثم خلاهم وقال ان شئتم ان
 اضربهم فان خرج متاعكم والا اخذت من ظهوركم مثله قالوا هاء احكمك قال هذا حكم الله ورسوله اخرجه ابوداؤد عن عراك بن مالك
 ان النبي صلى الله عليه وسلم حبس ٢ جلا من بنى غفارا ببعيرين اتهم بهما بعض بنى غطفان وبعض بنى غفارا فلم يك الا يسيرا حتى احضر
 الغفاري الاخر البعيرين فقال للبعيرين استغفري قال غفرا لله لك يا رسول الله قال ولاك وقتلك في سبيله قال فقتل باليامة ١٣-
 قوله ان في حديث ما عرفت ان النبي صلى الله عليه وسلم اخر اقامة الحد الى ان تم الاقرار اربع مرات هو في الصحيحين من حديث ابي هريرة
 بلفظ فلما شهد على نفسه اربع شهادات وعندهما من حديث جابر مثله وفي حديث جابر بن سمرة عند مسلم فشهد على نفسه اربع
 شهادات وله عن ابن عباس فردا حتى شهد اربع مرات وعنه ابي داود والنسائي فاعترف مرتين فردا ثم اعترف مرتين حتى اعترف اربعا
 فقال ارجعوا وعند مسلم من حديث بريدة انه اذ اقر اربع مرات في اربعة ايام وعنه ابي داود والنسائي من رواية يزيد بن عفيون بن
 هزال عن ابيه في قصة ما عرفت فاعرض عنه حتى اتاه الرابعة فقال انك قد قلتها اربع مرات وعنه احمد عن ابي ذر شوشني ثم ثلث ثم
 اربع وعنه اسحق وابن ابي شيبة عن ابي بكر الصديق اتي ما عرفت فذكر الحديث وفيه فقلت له ان اعترفت الرابعة فحسبك قال فاعترف
 الرابعة فحسبه ثم سأل عنه الحديث وعنه البراء عن عبد الرحمن بن ابي بكره عن ابيه في قصة الغامدية انها اقرت اربع مرات
 فقال اذهب حتى تلدي ولم يقع الا اربع في رواية مسلم من حديث بريدة في قصة الغامدية بل فيه انها قالت اتريد ان تردني كما رددت
 ما عرفت ولم يقع ترك اعتبار الا اربع الا في حديث العسيف فان فيه واغديا اتيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجعها حديث ان
 النبي صلى الله عليه وسلم طرما عزا في كل مرة حتى توارى بيمين المدينة لم اجدها لكن عند ابن حبان عن ابي هريرة جاء ما عرفت فقال
 ان اربعة زنا فامر به فطر د ثم اتاه الثانية فقال مثل ذلك فامر به فطر د ثم اتاه الثالثة ثم اتاه الرابعة فقال ادخلت واخرجت قال نعم
 الحديث ١٣-

الزمان وذكر في الشهادة لان تقادم العهد يمنع الشهادة دون الاقرار وقيل لوساله جاز لجواز انه زنا في صباه فان رجع المقر
 عن اقراره قبل قامة الحد او في وسطه قبل رجوعه وخلى سبيله وقال الشافعي هو قول ابن ابي ليلى يقيم عليه الحد لانه
 وجب الحد باقراره فلا يبطل برجوعه واثاره كما اذا وجب بالشهادة وصار كالقصاص وحل القذف ولنا ان الرجوع خير مما
 للصدق كالاقرار وليس احداً يكذب به فيه فيتحقق الشبهة في الاقرار بخلاف ما يفتح العبد وهو القصاص حد القذف لو
 من يكذب به ولا كذلك ما هو خاص حق الشرع ويستحب للامام ان يلحق المقر الرجوع فيقول له لعلك لم تست او قبلت
 لقوله عليه السلام لما عز لعلك لمستها واقبلتها وقال في الاصل وينبغي ان يقول له الامام لعلك تزوجتها ووطئتها
 بشبهة وهذا قريب من الاول في المعنى **فصل** في كيفية الحد واقامته واذا وجب الحد وكان الزاني محصناً رجمه بالحجارة
 حتى يموت لانه عليه السلام رجمه معاً وقد احصن وقال في الحديث المعروف وزناً بعد الاحصان وعلى هذا اجراء الصحابة
 قال ويخرجه الى ارض فضاء ويبتدى الشهود برجمه ثم الامام ثم الناس كذا روى عن علي ولان الشاهد قد يتعاسر على
 الاداء ثم يستعظم المباشرة فيرجع فكان في بدايته احتيال للدرء وقال الشافعي لا يشترط بلابته اعتباراً بالجلد قلنا كل
 احد لا يحسن الجلد فربما يقع مهلكاً والاهلاك غير مستحق ولا كذلك الرجم لانه اتلاف **قال** فان امتنع الشهود من الابتداء
 سقط الحد لانه دلالة الرجوع وكذا اذا ماتوا واعاوبوا في ظاهرها رواية لغوات الشروط وان كان مقرراً ابتداء الامام ثم الناس كذا
 اي لان هذا الاستماع اي سقط الحد

له قوله كما اذا وجب بالشهادة يعني ان الحد لا يبطل بانكار المشهود عليه بعد شهادة الشهود عليه وكذلك لا يبطل بانكاره بعد الاقرار لانها جتان فيه فيعتبر
 امره بها لا اخرى ١٢ عايد **قوله** وصار كالقصاص ومما انفرد لا يقبلان الرجوع بعد الثبوت بالاقرار ١٢ ع **قوله** فيتحقق الشبهة بالقرار يعني بالعارض الواقع بين
 الجزين المحكمين للصدق والكذب من غير مزعج لاحد ١٢ ع
قوله وبذا قرب الخاوي قوله لعلك تزوجتها ووطئتها بشبهة قريب من قوله لعلك مسرتها في المعنى من حيث ان كل واحد منهما ملحق بالرجوع لانه لو اتى في كل واحد منهما ثم سقط الحد لانه عايد
قوله فصل ذكره الفصل عقيب ذكره وجب اللعان اتمامه للحد بعد وجوبه وقوعاً فاخذه ذكرنا ١٢ عايد **قوله** فلما بعد الاحصان اخبره الزبيري والسائي وابن ماجة عن عثمان
 رضي الله عنه ان شرف عليهم يوم الدار فقال اشركم الشر اطلعن ان رسول الله صلى الله عليه وآله سلم قال لا يحد دم امرئ مسلم الا باهدي ثلث زنا بعد احصان وارتجلا بعد اسلام
 وتسل نفس بغير حق تالوا اللهم ثم الحديث ١٢ ع **قوله** قرئ كذا روى عن عمرو بن ابي شعبة في معنظر ان علياً رضي الله عنه كان اذا شهد عنده الشهود على الزنا امر الشهود ان يرحموا
 ثم يرم الناس فاذا كان باقرارهم فخرجهم ثم يرم الناس ١٢ ع

الدرية في تخریج احاديث الهدية

قوله قال صلى الله عليه وسلم لما عز لعلك مستهتماً وقبلتها الاحاكم من حديث ابن عباس في قصة ما عز قال لعلك قبلتها قال لا قال فقعلت
 بها كذا اوله **قال** نعم وهو في البخاري يلفظ قبلت او غمزت او نظرت قال لا قال افنكتها قال نعم وعند احمد لعلك قبلت او لمست او نظرت
 حديث انه صلى الله عليه وسلم رجم ما عز فقد احصن هو في الصحيحين عن ابى هريرة قال له هل احصنت قال نعم وكذا في البخاري عن
 جابر قوله قال صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف او زنا بعد احصان هو في حديث عثمان بلفظ لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى
 ثلث زنا بعد احصان وامر تاد بعد اسلام وقتل نفس بغير حق اخرجه احمد والاربعية الا ابا داود وصححه الحاكم واخرجه الترمذي من وجه اخر
 عن عثمان وفي الباب عن عائشة عند ابى داود بلفظ لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلث زنا بعد احصان فانه يرحم ورجل عجز
 محاصراً ورجل قتل نفساً وفي الباب عن ابى قلابة والله ما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم احداً قط الا في احدى ثلث حصول رجل قتل
 يحد يده نفسه فقتل او رجل زنا بعد احصان ورجل حارب الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم واقصه في المتفق من حديث ابن مسعود
 لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلث الحديث **قوله** وعلى ذلك اجماع الصحابة متفق عليه من حديث عمر في قصة طويلة فيها فالرجم حق
 على من زنى من الرجال والنساء والبخاري عن علي بن حنين رجم المرأة رجمتها بسنة متفق عليه من حديث عمر في قصة طويلة فيها فالرجم حق
 برجمه نحو الامام ثم الناس وان كان مقرراً ابتداء الامام ثم الناس كذا روى عن علي احمد من طريق الشعبي في قصة شرحة ولو كان شهد على
 هذا من احد لكان اول من يرمى الشاهد ثم يتبع شهادة حجة ولكنها اقرت فان اول من يرميها فارها بحجر ثم رمى الناس وانما فيهم ولا بين
 الى شبية من طريق عبد الرحمن بن ابى ليلى ان علياً كان اذا شهد عنده الشهود على الزنا امر الشهود ان يرحموا ثم رجمهم هو ثم رجم الناس اذا
 كان باقرارهم ابدأ هو فرجمهم ثم رجم الناس وله من وجه اخر عن علي بن الحسن ان يشهد الشهود فتكون الشهود اول من يرمى ثم الامام ثم الناس
 وزنا العلانية ان يظهر الرجل والاعتراف فيكون الامام اول من يرمى

روى عن علي رضي الله عنه عليه السلام الغامدية بمصاة مثل الحصاة وكانت قد اعترفت بالزنا ويسئل كيف يصط عليه لقوله عليه السلام لما عزا صنعوا به كما تصنعون بموتاكم ولانه قيل محق فلا يسقط الغسل كالمقتول قصاصاً و صلى النبي عليه السلام على الغامدية بعد ما حُجمت وان لم يكن محصباً وكان حراً فحداً مائة جلدة لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الا انه نسخت في حق المحسن فبقى في حق غيره معمولاً به يأمر الامام بضربه بسوط لا شربة له ضرباً متوسطاً لان علياً لما اراد ان يقيم الحد كسر ثمرته والمتوسط بين المبرح وغير المولم لفضاء الاول الى الهلاك وخلو الثاني عن المقصود وهو الانزجار وينزع عنه ثيابه معناه دون الازرار ان علياً كان يأمر بالتجريد في الحدود ولات التجريد ابغ في ايسال الالم اليه وهذا الحد مبناه على الشدة في الضرب وفي نزاع الازرار كشف العوة فليتوقاه ويفرق الضرب على اعضائه لان الجرم في عضو واحد قد يقضى الى التلف والحد زاجر لا متلف قال الازرأسه ووجهه وفرجه لقوله عليه السلام للذي امره بضرب الحدائق الوجه والمذاكير ولان الفرج مقلل الرأس مجمع الحواس كذا الوجه وهو مجمع المحاسن ايضاً فلا يؤمن فوات شئ منها بالضرب وذلك اهلاكم معنى فلا يشرع حدًا وقال ابو يوسف يضرب الرأس ايضاً لجمع اليه واما يضرب سوطاً لقول ابى بكر اضربوا الرأس فان فيه شيطاناً قلنا تاويله انه قال ذلك فيمن ابيع قتله ويقال انه ورد في حربي

له قوله الا ان تشع في حق المحسن بالذات الاخرى نسخت تلاوتها بقي مكها وهي الشج والشيبة اذا ذابا نازجوها البتة كالامن الله واثر عزيز حكيم ١٢ عن ابيه قوله لثورة تال في الصالح غرة السياط عقد الطرف اذ قيل المراد بالثورة ذنبه وطولها اذا كان كذلك نصير العزبة ضربتين وبدايح لادوي ان علياً رضي الله عنه جلد الوليد بسوط الطرفان وفي رواية لثان اربعين جلدة فكانت العزبة ضربتين والاول هو المشهور في الكتاب ١٢ عن ابيه قوله مينا على الشدة احتزبه عن حد القذف فان القاذف يعزب وعليه ثياب ولكن ينزع عنه العزوة ١٢ يعني قوله اتق الوجه هذا الحديث غريب مرفوعا ودوي موقفا عن علي رضي الله عنه رواه ابن ابي شيبة في مصنفه ١٢ يعني قوله والمدافع جمع الذكر الذي هو الضرب وجمع على خلاف القياس كما نهم فوايدك الجمع بين الذكر الذي هو الغنل وبين الذكر الذي هو العنودا نذكر بلفظ الجمع هنا مع افراد قرينه وهو الوجه لانه اراد به ذلك العنود المين وما جرد ١٢ عن ابيه قوله رجع اليه الى من ضرب الرأس كان يقول اولاً لا يعزب الرأس ثم رجع وقال لا يعزب الرأس ١٢ يعني

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث ١٣ رسول الله صلى الله عليه وسلم الغامدية بحصاة مثل الحصاة وكانت قد اعترفت بالزنا ابوداود والنسائي والبخاري من طريق عبد الرحمن بن ابي بكرة عن ابيه مطولا ومختصرا قوله روى عن ابي الله عليه وسلم قال في ما عزا صنعوا به كما تصنعون بموتاكم ابن ابي شيبة من حديث بريدة وزاد من الغسل والكفن والحنوط والصلوة عليه وفي استاذه ابو حنيفة والباقون من رجال الصحيح حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على الغامدية بعد ما حُجمت مسلمة والاربعة من حديث عمران بن حصين واختلفت على جابر في قصة ما عزا فقيل صلى عليه وقيل لم يصل عليه والاختلاف على الزهري عن ابي سلمة عن جابر وروى ابو حنيفة من حديث ابي امامة ابن سهل انه صلى عليه وروى ابوداود من حديث ابي بردة ومن حديث ابن عباس انه لم يصل عليه وجمع بينهما اما يحمل الصلوة على الدعاء في الاثبات وعلى صلوة الجنائزة في النفي واما يحملها في الاثبات على الامر وفي النفي على الفعل قوله روى ان علياً لما اراد ان يقيم الحد كسر ثمرته السوط لم اجده عنه وروى ابن ابي شيبة عن انس قال كان يامر بالسوط فتقطع ثمرته ثم يندق بين حجرين حتى يلين قيل له في من كان هذا قال في زمان عمرو بن عبد الله بن مسعود في قصة السكران ودايسوط ثم امر بثمرته فذقت بين حجرين وروى عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن ابي كثير ان رجلاً اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني اصبت حدا فدعا بسوط بين سوطين الحديث ولا بن ابي شيبة عن يزيد بن اسلم نحوه وآخراه مالك عن زيد بن اسلم ايضاً مرسل ١٣

حديث ان علياً كان يامر بالتجريد في الحدود لم اجده بل المنقول عنه خلافاً لآخره عبد الرزاق انه اتى برجل في حد فضربه وعليه كساء فسطاق فاعاد ارم من وجه اخر عن علي انه ضرب جارية فجرت وتحت ثيابها ٤٦٣ حديد وتعن للغيرة انه سئل عن المحدود اتزع عنه ثيابه قال لا الا ان يكون فروا وعن ابن مسعود قال لا يصل في هذه الامة التجريد ولا المد ولا الغل حديث قال صلى الله عليه وسلم والوجه والضرب الحدائق الوجه والمذاكير لم اجده وقد جاء مرفوعاً عن علي انه اتى بسكران فقال اضرب واعط كل عضو حقه واتق الوجه والمذاكير اخرجه ابن ابي شيبة وعبد الرزاق وآخره سعيد بن منصور من وجه اخر وقد ورد النهي عن ضرب الوجه اخرجه الشيخان من حديث ابي هريرة ولهما عن ابن عمر ان يضرب الصمورة ولا في داود عن ابي بكرة في قصة جمع المرأة امرها واتقوا الوجه حديث ابى بكر اضرب الرأس فان فيه شيطاناً ابن ابي شيبة من طريق القاسم ان ابابكر اتى برجل انتقى من ابيه فقال ابوبكر اضرب الرأس فان الشيطان في الرأس وروى الدارمي نحوه في قصة صبيغ مع عرق قال فيه فجعل عمر يضرب حتى رمى ساسه فقال حسبك قد ذهب الذي كنت اجده في ساسه

كان من دُعَاة الكفرة والاهلاك فاستحق ويضرب في الحد وكلها قائماً غير ممدد لقول علي ^{رضي الله عنه} يضرب الرجل في الحد دُقيماً و النساء قعوداً ولان مبنى اقامة الحد على التشهير والقيام ابلغ فيه ثم قوله غير ممدد فقد قيل المئتان يلقي على الارض و يمد كما يفعل في زماننا وقيل ان يمد السوط في رفعه الضارب فوق رأسه وقيل ان يمد بعد الضرب وذلك كله لا يفعل لانه زيادة على المستحق وان كان عبدًا جلدًا خمسين جلدًا لقوله تعالى فعليه نصف ما على الحصان من العذاب نزلت في الاماء ولان الرق منقوص النعمة فيكون منقصاً للعقوبة لان الجنائية عند توافر النعم فحشش فيكون ادعى الى التعليل و الرجل المرأة في ذلك سواء لان النصوص تشملها غير ان المرأة لا ينزع من ثيابها الا الفراء والحشولان في تجريدها ككشف العورة والفراء والحشويين وان وصول الامل الى المصروب والستر حاصل بدونهما فينزعان وتضرب جالسة لهما رويانا وانه استرلها قال وان حفر لها في الرجم جاز لانه عليه السلام حفر للغامدية الى ثديها وحفر على لشراحة الهملانية و ان ترك لا يضرب لانه عليه السلام لم يامر بذلك وهي مستورة بثيابها والحفر احسن لانه استر ويحفر الى الصدر لهما رويانا ولا يحفر للرجل لانه عليه السلام ما حفر لهما عز ولان مبنى الاقامة على التشهير في الرجال والربط والامساك غير مشروع ولا يقيم المولى الحد على عبدة الا باذن الامام وقال الشافعي له ان يقيه لان له ولاية مطلقة عليه كالامام بل اولى لانه يملك من التصرف فيه ما لا يملكه الامام فصار كالتعزير ولنا قوله عليه السلام اربع الى الولاية فذكر منها الحد و لان الحد حق الله تعالى لان المقصد منها اخلاء العالم عن الفساد ولهذا لا يسقط باسقاط العبد فيستوفيه من هونائب عن الشرع وهو الامام او نائبه بخلاف التعزير لانه حق العبد ولهذا يعز الصبي وحق الشرع موضوع عنه قال **احصان** الرجمان يكون حراً عاقلاً بالغاً مسلماً قد تزوج امرأة نكاحاً صحيحاً ودخل بها وهما على صفة الاحصان فالعقل البلوغ شرط لاهلية العقوبة اذا لخطاب دونها وما وراءها يشترط لتكامل الجنائية بواسطة تكامل النعمة اذ كفران النعمة بتغلظ عند

له قوله كان من دعة الكفرة الدعاة مع دار كالعقوبة مع تان اى كان يدعو الناس اليهم ١٢ عتايه ٢ قوله نزلت في الاماء و نزلت تحت حكمها العبيد و هو عتاف اليهود ولان اليهودان تدل النساء ما تحت حكم الرجال بطريق التبيهة فكان هذا السلوب والشا لم بناء على ان اسباب السراح فيهن ودعوتهم الى مخالفة كما في تعزيرهن في قوله تعالى الرانية والرائي ثم العذاب المذكور في الآية الجلد دون الرجم لانه لا يتصف ١٢ عتايه ٣ قوله انحس اسلوقه تملن يا سار البى من يات تكن بنا حشنة مبيزة بينا عفت لها العذاب ضعيف ١٢ عتايه ٤ قوله الحشو هو الثوب المحشو يا عفتلن نحوه ١٢ عتايه ٥ قوله جيز مشرورع بين في الرجم وذلك لان ما عزم لم يربط ولم يمسك ١٢ عتايه ٦ قوله فصار كالتعزير حيث يجوز للولى ان يعزره به بدون اذن الامام ١٢ عتايه ٧ قوله اربع الى الولاية باعتراف رددت الى ابن شيبه في مصنفه عن الحسن قال اربعة الى السلطان الصلوة والزكوة والهدود والقصاص وعن عطاء الخراساني قال لى السلطان الزكوة والهدود ١٢ عتايه ٨ قوله واحصان الرجم اعقاباً واحصان بالرجم احراز عن احصان القذف فانه غير بناء على ما يجزى انشاء الله تعالى ١٢ عتايه

الدرية في تخريج احاديث الهداية

حديث قال علي يضرب الرجال في الحدود قياً واماً والنساء قعوداً عبد الرزاق باسناد ضعيف يضرب الرجل قائماً والمرأة قاعداً في الحد ١٢ حديث انه حفر للغامدية الى ثديها ابوداؤد من حديث ابى بكره ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم امرأة حفر لها الى الثدي وقصمة الغامدية في مسلم من حديث بريدة وفيه وحفر لها الى صدرها والثدوة من الرجل الثدي من المرأة وقد اطلقت في الحديث على المرأة حديث ان عليا حفر لشراحة احمد من طريق الشعبي عن علي وفيه وحفر لها الى السرة قوله وان ترك الحفر لا يضرب لانه صلى الله عليه وسلم لم يامر بذلك كذا قال وقد قدم انه صلى الله عليه وسلم حفر للغامدية وهو في مسلم قوله روى انه صلى الله عليه وسلم ما حفر لهما عز مسلم من حديث ابى سعيد في قصة ما عزم فوالله ما اوثقتاه ولا حفر ناله ولكنه قام لنا قوله من حديث بريدة انه صلى الله عليه وسلم حفر له وكذا الاحمد من حديث ابى ذر حديث اربعة الى الولاية وذكر منها الحد و ذكره وذكره ابن ابى شيبه عن الحسن اربعة الى السلطان الصلوة والزكوة والحدود والقصاص وعن عبد الله بن محرز الجعبة والحدود والزكوة والقصاص والقصاص عن الحسن اربعة الخراساني مثله ولم يذكر القرفى ١٢

تكثرها وهذه الاشياء من جلائل النعم قد شرع الرجم بالزنا عند استجماعها فبتأطيه بخلاف الشر والعلو لان الشرع ما ورد باعتبارها ونصب الشرع بالراي متعذر ولان الحرية ممكنة من النكاح الصحيح النكاح الصحيح ممكن من الوطى الحلال والاصابة يشبع بالحلال والاسلام يمكنه من نكاح المسلمة ويؤكد اعتقاد الحرمة فيكون الكل مرجحة عن الزنا ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

تكثرها وهذه الاشياء من جلائل النعم قد شرع الرجم بالزنا عند استجماعها فبتأطيه بخلاف الشر والعلو لان الشرع ما ورد باعتبارها ونصب الشرع بالراي متعذر ولان الحرية ممكنة من النكاح الصحيح النكاح الصحيح ممكن من الوطى الحلال والاصابة يشبع بالحلال والاسلام يمكنه من نكاح المسلمة ويؤكد اعتقاد الحرمة فيكون الكل مرجحة عن الزنا الجناية بعد توفير الزواج غلط والشافعي يخالفنا في اشتراط الاسلام وكذا ابو يوسف في رواية لها ما روى ان النبي صم يهويين قد زنيا قلنا كان ذلك يحكم التوراة ثم نسخ بيوتة قوله عليه السلام من اشرك بالله فليس بمحصن المقبر في الدخول لا يلاحق في القبل على وجه يوجب الغسل وشرط صفة الاحصان فيها عند الدخول حتى لو دخل بالمتكوحة الكافرة او المملوكة او المجنونة او الصبية لا يكون محصنا وكذا اذا كان الزوج موصوفا باحدى هذه الصفات وهي حرة مسلمة عاقلة بالغلة لان النعمة بذلك تتكامل اذ الطبع ينفر عن صعبة المجنونة وقلما يرغب في الصبية لقلة رغبتها في المتكوحة المملوكة هذا راعى رفق الولد ولا يتلاف مع الاختلاف في الدين وابو يوسف يخالفنا في الكافرة والمجته عليه ما ذكرناه وقوله عليه السلام لا تحصن المسلم اليهودية ولا النصرانية ولا الحر الامة ولا الحرمة العبد قال لا يجمع في المحصن بين الزنا والمجلدانه عليه السلام لم يجمع لان الجلد يعرى عن المقصود مع الرجم لان زجر غيره يحصل بالزنا وهو في العقوبة اقصاها و زجره لا يحصل بعد هلاكه قال ولا يجمع في البكرين الجلد والتقى والشافعي يجمع بينهما حد القول عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ولان فيه حسام باب الزنا لقلة المعارف ولنا قوله تعالى فاجلدوا كل مجلد بالجلد بالبكر جلد مائة وتغريب عام

له قوله من جلائل النعم كفرها يكون سبباً لا فحش العقوبات وهو الزنا بالجمادات اذ الموت يكون ثبوت الحكم بقدر سببه
 ١٢ قوله وقد شرع الربيعي انما تحمض الشرائط على هذا الحد لان الرجم بالزنا قد شرع في ١٢ عايد ١٣ عايد ١٤ عايد ١٥ عايد ١٦ عايد ١٧ عايد ١٨ عايد ١٩ عايد ٢٠ عايد ٢١ عايد ٢٢ عايد ٢٣ عايد ٢٤ عايد ٢٥ عايد ٢٦ عايد ٢٧ عايد ٢٨ عايد ٢٩ عايد ٣٠ عايد ٣١ عايد ٣٢ عايد ٣٣ عايد ٣٤ عايد ٣٥ عايد ٣٦ عايد ٣٧ عايد ٣٨ عايد ٣٩ عايد ٤٠ عايد ٤١ عايد ٤٢ عايد ٤٣ عايد ٤٤ عايد ٤٥ عايد ٤٦ عايد ٤٧ عايد ٤٨ عايد ٤٩ عايد ٥٠ عايد ٥١ عايد ٥٢ عايد ٥٣ عايد ٥٤ عايد ٥٥ عايد ٥٦ عايد ٥٧ عايد ٥٨ عايد ٥٩ عايد ٦٠ عايد ٦١ عايد ٦٢ عايد ٦٣ عايد ٦٤ عايد ٦٥ عايد ٦٦ عايد ٦٧ عايد ٦٨ عايد ٦٩ عايد ٧٠ عايد ٧١ عايد ٧٢ عايد ٧٣ عايد ٧٤ عايد ٧٥ عايد ٧٦ عايد ٧٧ عايد ٧٨ عايد ٧٩ عايد ٨٠ عايد ٨١ عايد ٨٢ عايد ٨٣ عايد ٨٤ عايد ٨٥ عايد ٨٦ عايد ٨٧ عايد ٨٨ عايد ٨٩ عايد ٩٠ عايد ٩١ عايد ٩٢ عايد ٩٣ عايد ٩٤ عايد ٩٥ عايد ٩٦ عايد ٩٧ عايد ٩٨ عايد ٩٩ عايد ١٠٠

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين ذنبا متفق عليه من حديث ابن عمر مطولا وآبن حبان من حديثه رجم يهوديين قد احصنا حديث من اشرك بالله فليس بمحصن استحاق اخراينا عبد العزيز عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر بهذا قال استحق رفعه مرة ووقفه اخرى وقال الدارقطني لم يرفعه غير استحق ويقال انه رجع عنه والصلواب موقوف وكله من وجه اخر بلفظ لا محصن من اشرك بالله شيئا وقال وهم في رفعه عفيف بن سالم عن الثوري وقال ابن عدى هو منكر عن الثوري وقال داسر قطني في العلل حديث لا تحصن المسلم اليهودية ولا النصرانية ولا الحر الامة ولا الحر العبد لم اجده وروى ابن ابي شيبة وابوداؤد في المراسيل والطبراني والدارقطني وابن عدى من حديث كعب بن مالك انه اراد ان يتزوج يهودية فقال له لا تتزوجها فانها لا تحصنك واسنادها ضعيف وآبن حبان في رواية في قصته العسيف واعديا ينس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها في حديث ابن هريرة في قصة الثيب بالثيب جلد مائة والرجم ولا احمد في حديث علي في قصة شراحة جلدتها بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى ابوداؤد والنسائي من حديث جابر بن جلاص في فامرية النبي صلى الله عليه وسلم فجلد ثم اخبرانه كان قد احصن فامرية فرجم ورجم النسائي ووقفه حديث البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام مسلم من حديث عبادة بن يحيى من حديث زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر فممن زنا ولم يحصن بجلد مائة وتغريب عام وله عن ابن هريرة نحوه وله ما في قصة العسيف وجلد ابنت مائة وغتاما

لأنه فعل محذور والحرمه على الاطلاق عند التعري عن الملك وشبهته يؤيد ذلك قوله عليه السلام ادراءه والحد ود
 بالشبهات ثلث الشبهة نوعان شبهة في الفعل وتسمى شبهة اشتباه وشبهة في المحل وتسمى شبهة حكمية فالاولى تحقق
 في حق من اشتبه عليه لان معناه أن يظن غير الدليل دليلاً ولا يد من الظن لتحقيق الاشتباه والثانية تحقق لقيام
 الدليل الثاني للحرمه في ذاته ولا توقف على ظن المجاني واعتقاده والمحد يسقط بالنوعين لاطلاق الحديث والنسب
 يثبت في الثانية اذا ادعى الولد ولا يثبت في الاولى وان ادعاه لان الفعل تحض زنا في الاولى وانما يسقط الحد لامر
 راجع اليه وهو اشتباه الامر عليه ولم تحض في الثانية فنشبهه الفعل في ثمانية مواضع جارية بيه وامته وزوجته و
 المطلقة ثلاثا وهي في العدة وبأثنا بالطلاق على ما هي في العدة وامر ولد اعتقها مولاها وهي في العدة و جارية المولى في حق
 العبد والمجارية المرهونة في حق المرتهن في رواية كتاب الحد دفني هذه المواضع لاحدا ذاقا ظننت انها تحلى ولو قال
 علمت انها على حرام ووجب الحد والشبهة في المحل في ستة مواضع جارية بيه والمطلقة طلاقاً بائناً بالكنيات والمجارية
 المبيعة في حق البائع قبل التسليم والمهونة في حق الزوج قبل القبض والمشاركة بينه وبين غيره والمرهونة في حق
 المرتهن في رواية كتاب الرهن ففي هذه المواضع لا يجب الحد وان قال علمت انها على حرام ثم الشبهة عند ابى حنيفة
 تثبت بالعقد وان كان متيقفاً على تحريمه وهو عالم به وعند الباقرين لا تثبت اذا علم تحريمه ويظهر ذلك في نكاح الحرام

له قوله لانه ان هذا التعليل بيان اعتبارهم اعتباراً واحداً والشبهة
 في تحقق الزنا، وتقرير كلاً من انما وعبر وان يحون في غير شبهة الملك لا يدخل محذور وجب الحد فيتحريم فيه الكمال لان الناقص ثابت من وجه دون وجه فلا يوجب عقوبة كالمركب الكمال في الخطر
 عند التعري عن الملك وشبهة ١٣ **له قوله** عليه السلام اوروا ١١ هذا الحديث بهذا اللفظ غريب وانخرج ابن ابي شيبة في مسنده عن ابراهيم قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لان
 اعطى الحدود بالشبهات احب الي من ان يقبأ بالشبهات ١٣ **له قوله** وتسمى شبهة اشتباه اي شبهة في حق من اشتبه عليه وليست بشبهة في حق من لم يشبهه عليه حتى ان لو قال
 علمت انها حرم على ١٣ عناء **له قوله** وشبهة في المحل وتسمى شبهة ملك ايضا فانها لا توجب الحد وان قال علمت انها حرام على ١٣ عناء **له قوله** وتسمى شبهة حكمية
 باثبات المحل على حكم الملك في اسقاط الحدود وان لم يكن الملك ثابتاً حقيقة ١٣ **له قوله** ان يظن انك اذا ظن ان جارية امرأتك تحمل لبناء على ان الوطى نوع الاستحرام والاستحرام والاستحرام
 يزل فكذا الوطى يكون محتتمها بالنسبة الى الظان ١٣ عناء ٦

له قوله يسقط بالنوعين لكن في الاول عند الظن وفي الثانيه على تقدير ١٣ **له قوله** في ثمانية مواضع فاذا قال ظننت انها تحلى لا يجران الانسان يتنقح بمال
 به ولا حسب اشتباهه بمال نفسه فكان بهذا في موضع الاشتباه فيمنع الحد وان قال الرجل علمت انها حرام على وقالت الجارية ظننت ان رجل لا يحد و امر منها المرأة فله عوى الشبهة واما
 الرجل ظان الزنا فيقوم بها فاذا سقط الحد من المرأة سقط عن الرجل مكان الشركة على ما يجي ١٣ عناء **له قوله** وهي في العدة فالاشتباه بينا ليقار التفتة والسكنى وحرمه كواج
 الاخت وجرمت النسب ١٣ عناء **له قوله** وبأثنا بالطلاق على ما انما قيد المطلق البائن بالمال لان ذلك لم يكن على مال فوطيها في العدة فظاهر عليه وان قال علمت انها على حرام لم يجزى
 ١٣ عناء **له قوله** وامر ولد الشبهة بهن ما قلنا في المطلقة، ثلثا وهي في العدة من قيام انما الغرض كان الظن، في موضع الاشتباه ١٣ عناء **له قوله** ومجارية الخ الشبهة في جارية
 المولى يسلط يده العبد في مال سوله والجمادية من مال فجاز ان يقن مل الاثنا فيها بالوطى ١٣ عناء **له قوله** في رواية كتاب الحدود يعني اذا قال المرتبه ظننت انها تحلى لا يحد وعلى رواية
 كتاب الرهن لا يجب الحد لو ادعى الظن الوطى لا يحد لان وطى مجارية العتق لفيها سبب الملك فلا يجب عليه الحد او اشتبه عليه ولو لم يشبهه وانما قلنا العتق لفيها سبب الملك لان بالملك ليعبر
 مستوفيا حق من وقت الرهن وانما كان كذلك فقد انعقد لسبب الملك في الحال ويحصل حقيقة الملك عند الهلاك ووجه ما ذكره في كتاب الحدود هو ان عقد الرهن عقد له يبيده
 ملك المتنته بمال لقياسه بالوطى شبهة حكمية فان بهن انما يملك المرتبه ماله المهر من عند الهلاك وذلك المال بعد الهلاك لا يبيد ملك المتنته في حال من الاحوال ١٣ عناء **له قوله**
 مجارية ابنه لقيام المقتضى الملك وهو قوله على الشبهه على اوله وسلم انت وماك لا يملك ١٣ عناء **له قوله** والمطلقة طلاقاً بائناً بالكنيات للاختلاف العمية في الشر
 منهم في كونه رعية او بائناً ١٣ عناء **له قوله** والجمادية المبيعة في حق البائع قبل التسليم لان البائع كانت بهما مسلماً على الوطى باقره فصدت الشبهة في المحل ١٣ عناء **له قوله**
 ثم الشبهة الجذب ان الزمان من الشبهة هو ما كان راجعاً الى الفاعل والقائل ثم شبهة اخرى هي التي تثبت بالعقد ١٣ عناء **له قوله** وان كان الخ يمين سواك بالعقد طلاقاً او حراماً متيقفاً
 عليه او متيقفاً فيه وسواك ان الوطى ما لم يجره او جازها بهو سئل عنه وهو عالم به اي والحال ان ما لم يجره ١٣

الدراية في تخريج احاديث الهداية

الذي يوجب الحد، حديث ادراءه والحدود بالشبهات لم اجده مرفوعاً وانخرج ابن ابي شيبة عن الزهري قال ادفعوا الحدود بكل شبهة
 وكه عن معاذ وابن مسعود وعقبة ابن عامر اذا اشتبه عليك الحد فادع به واسناده ضعيف ومنقطع وللهيقي في الخلافيات عن علي نحوه و
 رواه الحارثي في مسنده اذ حنيفة عن ابن عباس ولا بن ابي شيبة عن ابراهيم قال علمت انها حرام على عتق الحدود والشبهات احب الي من ان يقبها
 بالشبهات وقد تقدم في اول الحدود ١٣

على ما يأتيك ان شاء الله تعالى اذا عرفنا هذا ومن طلق امرأته ثلاثاً وطبها في العدة وقال علمت انها على حرام لزوجها
 الملك المحلل من كل وجه فتكون الشبهة منتفية وقد نطق الكتاب بانقضاء الحل وعلى ذلك الاجماع ولا يعتبر قول المخالف
 فيه لانه خلاف لاختلاف ولو قال ظننت انها تحل لي لا يحد لان الظن في موضعه لان اثر الملك قائم في حق النسب والحبس
 والنفقة فاعتبر ظنه في اسقاط الحد وانه الولد اذا اعتقها مولاها والمخلعة والمطلقة على مال بمنزلة المطلقة الثلث لثبوت
 الحرمة بالاجماع وقيام بعض الآثار في العدة ولو قال لها انت خلية او برية او امرك بيدك فاخترت نفسها ثم وطبها في العدة
 وقال علمت انها على حرام لم يحد لاختلاف الصحابة فيها فمن مذهب عمر انها تطبق رجعية وكذا الجواب في سائر
 الكنايات وكذا اذا نوى ثلثاً لقيام الاختلاف مع ذلك واحداً على من وطى جارية ولدة وولد وولد وان قال علمت
 انها على حرام لان الشبهة حكيمية لانها نشأت عن دليل هو قوله عليه السلام انت وما لك الا بك والردية قائمة فحق
 لا يملكها من تحت النسب

١٤ قوله على ما يأتيك وذلك عند قول من تزوج امرأة لا يحل لها
 فوجب لا يحد عندنا في سنة ١٢٠٠ عني **٢** قوله اذا عرفنا هذا الذي ذكرناه من بيان نوى الشبهة نذكر ما يتحقق بهما من المسائل فنقول ومن طلق المرأة **٣** قوله
 ولا يعتبر قول المخالف فيه برية قول الزيدية واللامامية فان الزيدية يقولون اذا طلقها ثلثاً لم يقع الاواحدة واللامامية يقولون لا يقع الا ما يقع في الصلاة من علات السنن وزعمون انه قول على رضي الله عنه
 لانه خلاف لاختلاف والفرق بينهما في الاختلاف ان يكون الطریق متكلفاً والمقصود اصداً لثلاث ان يكون كلامها متكلفاً ١٢٠٠ عني **٤** قوله في حق النسب بين النسب باقتداء
 العلوي السابق على الطلاق لا النسب بهذا الوطى فانه لا يثبت ١٢٠٠ عني ٤
٥ قوله وقيام بعض الآثار اي بعض آثار الملك مثل وجوب النفقة ومنهنا من الزوج فان قال فنسبت انها عمل لي في هذه العود لا يحد للشبهة لان قيام اثر الملك من العدة ونحوها اوردت
 شبهة ١٢٠٠ عني **٦** قوله وكذا الجواب الام اي اباها نبتي من الكنايات ثم ما عهدا به يقول علمت انها على حرام فلا حد عليه ١٢٠٠ عني **٧** قوله وكذا الجواب كذلك الحكم اذا نوى
 من الفاظ الكتاب ثلثاً ثم وطبها في العدة لا يحد وان قال علمت انها حرام لانه لان اختلاف الصحابة رضي الله عنهم للبرقع يثبت الثلث فكانت الشبهة قائمة فلا يجب الحد ١٢٠٠ عني

الدراية في تخریج احاديث الهداية

قوله اختلفت الصحابة في قوله انت خلية او برية او امرك بيدك فمن مذهب عمر انها تطبق رجعية فعلى هذا لو وطبها في العدة لا
 يحد ولو قال علمت انها حرام ما مذهب عمر فعندنا في شيبية ومحمد بن الحسن عن ابراهيم قال عمرو بن مسعود في البرية والخلية وهي
 تطليقة وهو امك يرجعها وعن علي قال هي ثلث ولعبد الرزاق من طريق الشعبي قال عمرو بن مسعود ان اختارته نفسها فهي واحدة وله
 عليها الرجعة ومن طريق ابراهيم عن علقمة والاسود جاء رجل الى ابن مسعود فقال قلت لامرأتك جعلت امرك بيدك قالت اتا طلق ثلث
 وقال ابن مسعود اراها واحدة وانت احق بالرجعة وسال عمر فقال انما امرى ذلك ومن طريق مسروق عن ابن مسعود نحوه وتزاد فيه ولو
 مايت غير ذلك لم تصب واخرج الطبراني جميع ذلك عن عبد الرزاق ولعبد الرزاق من طريق ابراهيم ايضاً عن عمر في الخلية والبرية و
 البتة والباءة هي واحدة وهو احق بها وقال علي هي ثلث وقال شريح له النوى ومن طريق القاسم بن محمد عن يزيد بن ثابت في رجل جعل
 امر امرأته بيدها فطلقت نفسها ثلاثاً قال هي واحدة وهو عند مالك بنحو والشافعي عنه كذلك وروى محمد بن الحسن عن ابي حنيفة عن
 حماد عن ابراهيم ان يزيد بن ثابت كان يقول ان اختارته نفسها فهي ثلث وكان علي يقول هي واحدة وهذا بخلاف ما تقدم وقال عبد
 الرزاق عن ابن جريح اخبرني ابو الزبير انه سمع جابراً في الرجل يخير امرأته ففتحها نفسها قال هي واحدة وما روى مالك عن نافع عن ابن
 عمر في الخلية والبرية ثلث تطليقات وما رواه الشافعي عنه وعبد الرزاق من وجه اخر عن ابن عمر وزاد البتة وقال مالك انه بلغه ان ابن
 عمر قال امرأة كما قالت وقال مالك ايضاً عن نافع عن ابن عمر في الرجل اذا ملك امرأته امرها بيدها القضاء ما قضت الا ان يقول لم امرها
 واحدة فيحل على ذلك وما رواه الشافعي عنه وعبد الرزاق من وجه اخر ان نافع وعبد الرزاق ان ابن عباس قال في قوله انت برية
 انها واحدة وجاء في ذلك احاديث مرفوعة فروى الترمذي عن حماد بن زيد قلت لابيوب هل علمت احداً قال في امرك بيدك انها ثلث قال
 لا الا الحسن ثم قال اللهم اغفر الاما حدثنى قتادة عن كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة رفعه قال ثلث قال فلقيت كثيراً فسالته فلم يعرفه
 فسالت قتادة فقال نسى قال وقال محمد يعني البخاري انما هو عن ابي هريرة موقوف وروى الاربعة الالف في قصة امرأة ما اردت
 بها يعني البتة قال واحدة قال ابوداؤد وهو اصح من رواية من روى ان امرأته طلق امرأته ثلثاً قلت هو عندنا في الرواية يعل من وجه اخر
 وروى الدارقطني باسناد ضعيف جداً عن علي سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجل طلق البتة فغضب وقال انتخذون آيت الله هن والعباء
 من طلق البتة الزمناه ثلثاً حديث انت وما لك الا بيك آبن ماجه من حديث جابر ان رجلاً قال يا رسول الله ان لي مالا وولداً وان ابني
 يريد ان يجتاح مالي قال انت وما لك الا بيك رجلاً فقالت واخرجه الطبراني في الصغير من وجه اخر مطرول وفيه الشعرى وفي الباب عن
 عائشة اخرجه ابن جبان من رواية عبد الله بن كيسان عن عطاء عنها وعن سمرة اخرجه الزهرا والطبراني والقعقيل في ترجمة عبد الله بن
 اسماعيل وعن عمر اخرجه الزهرا وابن عدي في الكامل في ترجمة سعيد بن بشير وعن ابن مسعود في المعجمين الكبير والواسطو
 الكامل ايضاً وعن ابن عمر عند ابي يعلى والزهرا باسنادين مختلفين

الحد يثبت النسب منه وعليه قيمة الجارية وقد ذكرناه واذا وطى جارية ابيه او امه او زوجته وقال ظننت انها تحل لي فلاحده عليه ولا على قاذفه وان قال علمت انها على حرام حد وكذا العبد اذا وطى جارية مولاه لان بين هؤلاء انبساطا في الانتفاع فظنه في الاستمتاع محتمل فكانت شبهة اشتباه الا انه زنا حقيقة فلا يحد قاذفه وكذا اذا قالت الجارية ظننت انه يحل لي والي فعل لم يرد في الظاهر لان العبد في الظاهر وان وطى جارية اخيه او عمه وقال ظننت انها تحل لي حد لانه لا انبساط في المال فيما بينهما وكذا سائر المحارم سوى الولا لما بيننا ومن رُفِت اليه غير امرأته وقالت النساء انها زوجتك فوطيها احد عليه وعليه المهر قضي بذلك على وبالعبء لانه اعتد دليلا وهو الاخبار في موضع الاشتباه اذا الانسان لا يميز بين امرأته وبين غيرها في اول الوهلة فصار كالغرو وولا يحد قاذفه الا في رواية عن ابى يوسف لان الملك منع من حقيقة ومن وجد امرأة على فراشه فوطيها فعليه الحد لانه لا اشتباه بعد طول الصبغة فلم يكن الظن مستندا الى دليل هذا لانه قد يتام على فراشها غير هان من المحارم التي في بيتها وكذا اذا كان اعلى لانه يمكنه التمييز بالسؤال غيره الا اذا كان دعاهما فاجابته اجنبية وقالت نازوجتك فواقعها لان الاخبار دليل ومن تزوج امرأة لا يحل له نكاحها فوطيها لا يجب عليه الحد عند ابى حنيفة لكنه يوجب عقوبة اذا كان علم بذلك وقال ابو يوسف وعمل الشافعي عليه الحد اذا كان عالما بذلك لانه عقد لم يصادف محله فيلغوكما اذا اصيف الى الذكور وهذا لان محل التصرف ما يكون محل الحكمة وحكمة الحل وهي من المحرمات ولا في حنيفة ان العقد صادف محله لان محل التصرف ما يقبل مقصودة والا من بنات بنى ادم قابلة للتوالد هو المقصود فكان ينبغي ان ينعقد في حق جميع الاحكام لانه تقاعد عن افاة حقيقة الحل فيورث الشبهة لان الشبهة ما يشبهه الثابت لانفس الثابت لانه ارتكبت جريمة وليس فيها حدا مقدرا فيعز زمن وطى اجنبية فيما دون الفرج يعز لانه منكر ليس فيه شئ مقدور ومن اتى امرأة في الموضوع المكروه او عمل عمل قوم لوط فلاحده عليه عند ابى حنيفة ويعز وقال في الجامع الصغير ويودع في السجن قالوا كذا في حد وهو احد قولى الشافعي وقال

له قوله وقد ذكرناه في باب نكاح الرقيق عني **له قوله** انبساط في الانتفاع لان البن يتناول مال ابويه ويشق به الاكل والعرف وكذا الزوج في مال الزوجة وكذا العبد في مال مولاه ١٢ عني **له قوله** وكذا في معطوف من قوله وقال ظننت انها تحل لي ١٢ عني **له قوله** لان الفعل واحد لان فعلها واحد فاذا سقط عنها لم يسقط عن ١٢ عني **له قوله** لما بيننا عني قوله لانه لا انبساط في المال فيما بينهما ١٢ عني **له قوله** ومن زنت آثم يمان باب الشبهة في الملل لان الفعل صدر منه بناء على دليل اطلق الشرع لعل به وهو الاخبار بانها امرأة فيجعل الملك كالثابت ليدفع مزارا ١٣ عني **له قوله** فصار كالغرو وروى ابو داود في امرأة سقطت ملك بين اذ نكاح ثم استخفت فلما يجب عليه الحد لا يشبهه تلك الذي زنت البيهزارة بهذا اللفظ ١٢ عني **له قوله** الا في رواية عن ابى يوسف عني انه يقول فيها ان احصانه لم يسقط بهذا الفعل لانه من الحكم على الظاهر فقد كان هذا الوطى محلا في الظاهر فلا يسقط به احصانه ووجه الظاهر ان الملك منع من حقيقة فلم يحق الظاهر الا بشبهة وبعدها يسقط الحد ولا يقيم المرسله قاذفه ١٢ عني **له قوله** لانه قد يتام في البيع فمجرد الوطى على فراشها لا يوجب شيئا فان مقهر فوجب الحد ١٢ عني **له قوله** وقالت الجودا ما قال وقالت انا زوجتك لانه اذا ما بيت الفعل ولم يمتل ذلك فواقعها وجب الحد كما في الايضاح ١٢ عني **له قوله** فيما دون الفرج اي في غير السبيلين كالنعيم والطين ١٢ عني **له قوله** امرأة قيل بره به اجنبية لانه اذا اتى امرأة او مملوكة في الموضوع المكروه اي الدر لا يحد الزنا عند ما ايضا وان كان محرما عليه ويحرم في الزناوات لان من اتى من اتى من يتخذ لقوله تعالى على اذن اجم او ملكت ليمانهم من غير فصل بين عمل وملك ١٢ عني **له قوله** فيمده الزنا بلان كان غير محرم ووجان كان محسنا ١٢ عني

الدراية في تخریج احاديث الهداية

قوله ومن زنت اليه غير امرأته وقالت النساء انها زوجتك فوطيها فلاحده عليه وعليه المهر قضى بذلك على لم اجده عنه ١٢ -

عنه لان احصان الواطى قد سقط بهذا الوطى لانه زنا حقيقة اي ديانة ١٢ - رفيع الشرا علم -

في قول يقتلان بكل حال لقوله عليه السلام اقتلوا الفاعل والمفعول ويروى فارجوا الاعلى والاسفل ولهما انه في معنى الزنا
 لانه قضاء الشهوة في محل مشتبه على سبيل الكمال على وجه تمحص حراما لتقصده سفح الماء وله انه ليس بزنا لاختلاف
 الصحابة في موجهه من الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكليس من مكان مرتفع باتباع الا حجار وغير ذلك ولا هو في معنى
 الزنا لانه ليس فيه اضاعة الولد واشتباة الانساب وكذا هواندرو وقوعا لتعدم الداعي في احد الجانبين والداعي الى الزنا
 من الجانبين وما رواه محمود على السياسة وعلى المستعمل الا انه يعزز عندنا لما بيناه ومن وطى بهيمة فلا حد عليه لانه
 ليس في معنى الزنا في كونه جنائية وفي وجوه الداعي لان الطبع السليم ينفر عنه والحامل عليه نهاية السفه او فرط الشبق
 لهذا لا يجب ستره الا انه يعززا لما بينا والذي يروى انه تدبر بهيمة وتحرق فلذلك لقطع التحدث به وليس بواجب
 من زنى في دار الحرب او في دار البغي ثم خرج النبالا يقام عليه الحد وعند الشافعي يحد لانه الترم باسلامه احكامه ايما كان

له قوله اقتلوا الزواجر واودوا والترمذي وابن ماجه من حديث مكره
 من ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من دمعه قوم يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول ١٣ يعني **له قوله** ويروى فارجوا الزواجر هذا
 الحديث ابن ماجه من حديث ابن هبيرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الذي يعمل عمل قوم لوط فارجوا الاعلى والاسفل ١٣ يعني **له قوله** اذى كل واحد من العمل في
 الموضوع المذكور فعل الموالاة ١٣ عن ابن عباس **له قوله** لا تقتلوا الشهوة وهو ما لا يدرى في كتاب الردة في اخروية بنى سليم ودم الجدار قال النبي اهدوا اخراج هذا عن احمد بن
 الصعابي والتكليس من مكان مرتفع باتباع الامم لا يكون الا باليد باخره بالنار وهو القوي في كتاب الردة في اخروية بنى سليم ودم الجدار قال النبي اهدوا اخراج هذا عن احمد بن
 في اثنين الواضع من يونا مفض حتى وغيره **له قوله** ولا هو في معنى الزنا وادام المكن في معناه لا يفتن به ولا يفتن في القياس والقياس في مثل باطل ١٣ عن ابن عباس
له قوله الا انه يعززه منه استئذان من قوله لا هو في معنى الزنا لما بيناه من اذ انكسب جرمه وليس فيه حد مقدر قال في الزيادات والرأي الى الامام ان شاركت ان اعتاد ذلك وان
 شاء غيره وجسد ١٣ عن ابن عباس **له قوله** لا يحد في معنى الزنا في اذ ليس فيه تضييع الولد ولا افساد العرش ١٣ عن ابن عباس **له قوله** الشبق يفتح الشين المجرم وفتح الجاء الموحدة
 ببيان الشهوة كذا في حاشي الشهاب على تفسير البيضاوي ١٣ **له قوله** وله لا يجب ترمه اي سزج البهيمه وانما سزج البهيمه ان لم يستبق ذكر البهيمه يستزج وكان رجلا وكلمة الله **له قوله** لما بينا يعني
 قوله انكسب جرمه وليس فيها حد ١٣ عن ابن عباس **له قوله** والذي يروى انه الزنا بهذا اللفظ غريب نعم وروى الترمذي من حديث مكره من ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذ رسول من اتي بهيمة فاخته واقتلوا ١٣ يعني **له قوله** لقطع التحدث به كذا يعزرها الرجل اذا كانت البهيمه باقية ١٣ ع

الدراية في تخریج احاديث الهداية

حديث اقتلوا الفاعل والمفعول به الاربعة الا النسائي من حديث ابن عباس رفعه من وجد تموة يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل
 والمفعول به وقال ابن معين عمر وثقه ينكر عليه هذا الحديث وقال ابوداؤد ليس هو بالقوي وقال الترمذي وروى عاصم بن عمر عن سهيل
 عن ابيه عن ابن هبيرة مثله ووصله البزار وابن ماجه ولفظه فارجوا الاعلى والاسفل واخرجه الحاكم من وجه اخر عن سهيل **قوله**
 فارجوا الاعلى والاسفل هو لفظ ابن ماجه كما تقدم مرق في الباب عن عثمان انه جلد ١٣ جلا فير بغلام من قريش مائة وقال له على لودخل
 يا امرأته لحدل عليه الرجوع فقال ابو ايوب اشهد لسعد النبي صلى الله عليه وسلم يقول الذي ذكر وقال ابن ابي شيبة حدثنا وكيع عن
 ابن ابي ليلى عن القاسم بن وليد عن يزيد بن قيس ان عليا رجم لوطيا وروى البيهقي من طريق عطاء ابي ابن الزبير بسبعة في لوطاة اربعة منهم
 قد احصوا وثلاثة لم يحصوا فامر بالاربعة فوضحوا بالحجارة وامر بثلاثة فضرروا الحد وابن عمرو بن عباس في المسجد قوله ولا في حيفة
 انه ليس بزنا لاختلاف الصحابة في موجهه من الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكليس من مكان مرتفع اما الاحراق فروى ابن ابي الدنيا من
 طريق البيهقي ومن طريق ابن المنكدر ان خالد بن الوليد كتب الى ابي بكر انه وجد ١٣ جلا في بعض نواح العرب ينكح كما تنكح المرأة فيجوع ابويكر
 الصحابة فسألهم فكان اشدهم في ذلك قوله على فقال نرى انه نحره بالنار فاجتمع راي الصحابة على ذلك قلت وهو ضعيف جدا ولو صح
 لكان قاطعا للحجة وروى الواقدي في الردة من طريق عبد الله ابن بكر بن حزم قال كتب خالد بن الوليد الى ابي بكر اني اتيت برجل قامت عندي
 البينة يوطأ في دبره كما توطأ المرأة فذكر نحوه وفيه عمر اشارة بذلك ايضا قال فصرته خالد فقال الشاعر فمأرق الصديق جدى ولا
 ابي - اذ الله الهامة الخنا عن حلاله واما هدم الجدار فلم اجده واما التكليس فروى ابن ابي شيبة والبيهقي باسناد صحيح عن ابن عباس في
 حد اللوطي ينظر اعلانا في القرية فيرمي منه منكساشه يتبع بالحجارة -
قوله روى ان تدب بهيمة وتصرق لمر اجده هكذا وعند الاربعة من حديث ابن عباس رفعه من اتي بهيمة فاقتلوه واقتلوه معا
 واخرج ابوداؤد والترمذي والنسائي واحمد والحاكم من وجه اخر اقوى منه عن ابن عباس ليس لمن اتي بهيمة حد قال الترمذي وهذا
 اصح من الاول

الشهادة والعبد ليس باهل للتعلم والاداء فلم يثبت شبهة الزناء لان الزناء يثبت بالاداء وان شهدوا بذلك وهو فساق وظاهر
 انهم فساق لم يحدد وان الفاسق من اهل الاداء والتعلم وان كان في ادائه نوع قصو لتهمة الفسق ولهذا القاضى
 بشهادة فاسق ينفذ عدنا فيثبت بشهادة تهم شبهة الزناء وباعتبار قصور في الاداء لتهمة الفسق يثبت شبهة عدم الزناء
 فهذا المتمتع المحلن وسياق فيه خلاف الشافعي بناء على اصله ان الفاسق ليس من اهل الشهادة فهو كالعبد عدنا وان
 نقص عد المشهور عن اربعة حدوا وانهم قذفة اذ لخصبة عدنا نقصان الحد وخرج الشهادة عن القذف باعتبارها
 حرم القذف

وان شهد اربعة على رجل بالزناء فضرب بشهادتهم ثم وجد احدهم عبدا او محمدا في قذف فانهم محمدين لانهم قذفة
 اذا شهدوا ثلثة وليس عليهم ولا على بيت المال ارش الضرب وان رجم قديته على بيت المال وهذا عند ابي حنيفة و
 قالوا ارش الضرب ايضا على بيت المال قال العبد الضعيف عصمه الله معناه اذا كان بحرجه وعلى هذا الخلاف اذا مات من
 الضرب وعلى هذا اذا رجم الشهود لا يضمنون عدنا وعندنا يضمنون لهما ان الواجب بشهادتهم مطلق الضرب اذا احتراز
 عن المجرح خارج عن الوسع فينتظم الجارح وغيره فيضاف الى شهادتهم فيضمنون بالرجوع وعند عدم الرجوع يجب
 على بيت المال لانه ينتقل فعل الجارح الى القاضى وهو عامل للمسلمين فوجب الغرامة في ما لهم فصار كالرجم الفصحا
 ولا في حنيفة ان الواجب هو الجلد وهو ضرب مولد غير جارح ولا مهلك فلا يقع جارحا ظاهرا ولا لمعنى في الضارب وهو
 قلة هدايته فاقصر عليه الا انه لا يجب عليه الضمان في الصحيح كيلا يمتنع الناس عن اقامة عقوبة الغرامة وان شهد
 اربعة على شهادة اربعة على رجل بالزناء لم يجز لما فيها من زيادة الشبهة والضرورة الى تحملها فان جاء الاولون فشهدوا
 على المعاينة في ذلك المكان لم يجز ايضا معناه شهدوا على ذلك الزناء بعينه لان شهادتهم قد ردت من وجه برشادة
 الفروع في عين هذه الحادثة اذ هم قائلون مقامهم في الامر والتحميل ولا يجد الشهود لان عدتهم متكامل و
 امتناع الحد عن المشهور عليه لنوع شبهة وهي كافية لدرء الحد لا يجابه واذا شهد اربعة على رجل بالزناء فخرج فكلما
 رجع واحد حده الراجع وحده وغير ربع الدية اما الغرامة فلانه بقي من بقى بشهادة ثلثة ارباع الحق فيكون الفائت
 بشهادة الراجع ربع الحق وقال الشافعي يجب القتل دون المال بناء على اصله في شهود القصاص وسببته في الديات
 ان شاء الله تعالى واما الحد فمذهب علمائنا الثلثة وقال زفر لا يجد لانه ان كان الراجع قاذف حتى فقد بطل بالموت
 وان كان قاذف ميت فهو مرجوم يحكم القاضى فيورث ذلك شبهة ولنا ان الشهادة انما تنقلب قذفا بالرجوع لان بقية
 القذف

له قوله لان الزناء ثبت بالاداء اي يظهر عند الامام باءاداء الشهود والشهادة ولا اداء للعبد والعيان والمحمودين
 في القذف لا كالملا ولا قاصا فانكبت شهادتهم قذفا لانهم نسبوها الى الزناء ولكن شبهة الزناء شهادة كان قد قاموه ١٢ عتبه **له قوله** اذلا حنيفة الخ يعني ان الشاهد يخرجه من عيانتين على ما مر
 بهنا لوجود من حية السر وهو ظاهر ولا حية اولاد الشهادة ايضا نقصان مدد من فان الشهادة قال والذين يرون المحنات ثم لم يأتوا بادية شهادتهم بل مدد ثم شامتين حمله واذا لم يوجد الشهادة
 المنكوبة فخرج الشهادة عن القذف انما كان باختيار الحجة ١٢ حنا **له قوله** اذا مات من الضرب نجيب دية النفس في بيت المال عندنا اذا لم يرضع الشهود وعبد الو
 محمد وادى قذف اوله وعند ابي حنيفة وهو الشا لا يجب **له قوله** اثني عشر وهو الله **له قوله** اذا رجع الشهود اى بعد المرح بالجلد والموت بالجلد ١٢ عتبه رحمه الله تعالى
له قوله ضار كالمعنى اذا شهد الشهود فخرج الشهود عليه او قتل ثم رجوا يضمنون الدية ١٢ عتبه **له قوله** في الصحيح يعني في رواية تزك في رسول الله فخر الاسلام وتوكلنا تامل بسبب
 الضمان على الجلد فلو وجد لا يرضى بما مر بهنا الوجه لان ما يرضى بول الجارح ولا اسولا تاكن اذا وجد من الضرب على هذه الوجوه وقع خلافتها فوجب على الضمان ١٢ عتبه **له قوله**
 لما فيها المنفعة لما فيها من شبهة زادت على اصله لان الكفا اذا تاولت الا ان يكون فيه زيادة ونقصان ١٢ عتبه **له قوله** نوع شبهة الردي الا مولد ١٢ عتبه **له قوله**
 قوله في شهود القصاص يعني اذا رجوا بعد القصاص فقتلوا منه فكلما اذا رجوا بعد الرجم يقتلون ١٢ عتبه **له قوله** فهو مرجوم وذلك وان لم يسقط الا الحصان فلا اتل من امرات
 الشبهة والحد بطل بها ١٢ عتبه

في ثلاث سنين لانه وجب بنفس القتل وان رجم ثم وجباً عبيداً فالدية على بيت المال لانه امتثل امر الامام فقبل فعله
 اليه ولو باشره بنفسه يجب الدية في بيت المال لما ذكرنا كذا هذا بخلاف ما اذا ضرب عنقه لانه لم يأت بتم امره واذا شهدوا
 على رجل بالزنا وقالوا اتعبنا النظر قبلت شهادته لانه يباح النظر لهم ضرورة تحمل الشهادة فاشبهه الطبيب والقابلة واذا شهد
 اربعة على رجل بالزنا فانكر الاحصان وله امرأة قد ولدت منه فانه يبرجم معناه ان يتكر الدخول بعد وجوساكر الشرايط لان
 الحكم بنيات النسب منه حكم بالدخول عليه ولهذا يطلقها يعقب الرجعة والاحصان يتبث بشبهه فان لم تكن لدت منه
 وشهد عليه بالاحصان رجل امرأتان رجمه خلا فالزفر والشافعي قال شافعي موعلي اصله ان شهدا تهمين غير مقبولة في غير الاموال
 وفري يقول انه شرط في معنى العلة لان الجنابة تغلظ عنده فيضاف الحكم اليه فاشبهه حقيقة العلة فلا تقبل شهادة النساء فيه
 فصاركها اذا شهد ذميان على ذمي زنى عبداً المسلمانه اعتقه قبل الزنا فلا تقبل لما ذكرنا ولنا ان الاحصان عبارة عن الخصال
 الحميدة وانها مانعة من الزنا على ما ذكرنا فلا يكون في معنى العلة وصاركها اذا شهدوا به في غير هذه الحالة بخلاف ما
 ذكر لان العتق يثبت بشهادتهما وانما لا يثبت بسبق التاخير لانه ينكرة المسلما ويتضرره المسلم فان رجم شهيد الاحصان
 لا يضمنون عندنا خلا فالزفر وهو فرع من التاخير تقدم

باب حد الشرب

ومن شرب الخمر فأخذ ويحياها موجودة ^{الطهارة} واجبا عليه سكران فشهدا لشهده عليه بذلك فعليه الحد وكذلك اذا اقروا ويحياها موجودة
 لان جنابة الشرب قد ظهرت ولم يتقادم العهد والاصل فيه قوله عليه السلام ^{عليه} ومن شرب الخمر فاجلدوه فان عاد فاجلدوه فان

له قوله وان دهم ذلك الرجل المذكور المشهور عليه بالزنا بعد قضاء القاضي بالرمح ١٢ سنة **له قوله** لا ذكرنا من ان فعل الجمار ينقل الى القاضي وهو ما لم يمسلمين فيجب الفرامة في ما لم يمسلمين ١٢ عناه **له قوله** لما تم امره لاداره بالرمح دون جزاء الرقية فلم ينقل فعله الى ١٢ عناه **له قوله** فاشبهه الحياي اشبه نظر شهود الزنا الى فرج الزانية لعزوة في ذلك بنظر الطبيب والقابلة الى الفرع بذلك ان الطبيب يجوز ان ينظر في موضع العورة لعزوة المادة ١٢ سنة **له قوله** فصاركها اذا شهدا لم يمسلمين ان الزاني لو كان ملكا لزم وهو مسلم فشهد ذميان ان مولاه الذي اعتقه قبل الزنا لم يبرم مع شهادة اهل الذمة على الذي بالعتق مقبول لكن لما كان المقصود بهما تحصيل العتق به على المسلم لتقبل شهادة اهل الذمة فبما اشبه لما ذكرنا ينعى ان الاحصان شرط في معنى العلة ١٢ ع **له قوله** عن الخصال الحميدة بعضها ليس من صنع المرء كالحرية والعقل وبعضها فرض عليه كالاسلام وبعضها مندوب اليك كالحج والصوم والدخول بالمكوسر والحال اذا منع عن الزنا على ما ذكرنا قبل باب الوطئ الذي يوجب الحد فيكون الحكم مبرجة وكل ما كان مانعا من الزنا لا يكون مله للعقوبة الغليظة ١٢ عناه **له قوله** وصاركها اذا شهدا اي بالناكح في ضربه الحالة يعني وشهد رجل وامرأتان ان فلانا تزوج هذه المرأة ودخل بها في غير حال الزنا قبلت شهادتهم فكذلك هنا ١٢ عناه **له قوله** بخلاف ما ذكرنا من زمن شهادة الذميين على ذمي اذا شهد عليه قبل الزنا لان العتق يثبت ايضا بشهادتهما وانما لا يثبت بسبق التاريخ لانه تاريخ ينكرة المسلم او يتضرره المسلم من حيث اقرار العتق الكامل عليه وما سكره المسلم او يتضرره لا يثبت بشهادة اهل الذمة فلو قلنا بجواز هذه الشهادة كان ذلك قولنا بجواز شهادة الكافر على المسلم ١٢ ع **له قوله** غلانا لفران شهود الاحصان اذا رجوا بعد الازم يضمنون عنه لان شهود العلة يضمنون منها الرجوع بالاتفاق ١٢ عناه

له قوله باب حد الشرب قدم حد الزنا على الشرب لان دعاء الطبع الى الزنا اكثر من فطر المشق ولهذا مزه اشد من ضرب الشرب ١٢ ع **له قوله** او جازاه سكران الخ ظاهره يقتضيان ان لا يشترط الازم بعد ما شهد الشهود عليه بالسكن الزنوا من الولايات في الشرح مقيدة بوجود الازم في حق وجوب الحمل شارب الخمر في منزله منفردا في يوسف سوانة شرب وجوب الحد بالشبهة او بالقرائن ١٢ عناه **له قوله** ومن شرب الخمر الزدي اصحاب السنن الا التريدي عن ابن سلع عن ابن ابرهرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سكرنا فجلدوه ثم ان سكرنا فجلدوه فان ما دارا بغير فطره ورواه ابن جان في صحيحه وقال معناه اذا سكرنا لم يقبل التحريم واخرج الجماعة الا النسا عن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فجلدوه الحديث ١٢ ع

الدرية في تخرج احاديث الهدية

باب حد الشرب ، حديث من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد فاجلدوه الا مرة الا الترمذي واخرجه ابن حبان والحاكم من حديث ابن هبيرة وفي اخره فان عاد الرابعة فاقتلوه واخرجه النسائي وابن حبان والحاكم من حديث معاوية قال الترمذي عن البخاري ١٢ رواية لابي صالح عن معاوية في هذه الاصح من ١٢ رواية لابي صالح عن ابن هبيرة قلت واخرجه ابن حبان من طريق ابن صالح ايضا عن ابي سعيد واخرجه الحاكم واحمد من طريق شهر بن حريث واسحاق وعبد الرزاق والطبراني من طريق الحسن كلاهما عن عبد الله بن عمر نحوه وفي رواية الحسن قال عبد الله يتوبني برجل شرب الخمر ١٢ ع مرات فلنك على ان اضرب عنقه وفي الباب ان جرير عند الحاكم والطبراني وعن ابن مسعود عند الطبراني وعن شرحبيل بن اوس عندهما وعن عمرو بن الشريد عن ابيه اخرجه الحاكم وروى ابوداؤد من حديث ابن عمر نحوه قتال في الخامسة ان شربها فاقتلوه قال ابوداؤد وكذا حديث ابي غطيف قال في الخامسة قلت وحديث ابي غطيف ويقال غطيف اخرجه

السكران لاتبين منه امراته لان الكفر من باب الاعتقاد فلا تحقق مع السكر وهذا قول ابي حنيفة ^{وهي في ظاهر الرواية تكون ردغة}
باب حد القذف

واذ قذف الرجل رجلا محصنا وامرأة محصنة بصريح الزنا وطالب المقذوف بالحد حدة الحاكم ثمانين سوطان كان
حرا لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الى ان قال فاجلدوهم ثمانين جلدة الالية والمبرادرى بالزنا بالاجماع وفي
النص اشارة اليه وهو اشتراط اربعة من الشهاداء اذ هو مختص بالزنا ويشترط مطالبة المقذوف لان فيه حقه
من حيث دفع العار واحصان المقذوف لهما ^{تونا قال} ويفرق على اعضائه لهما ^{في حد الزنا ولا يجرد من ثيابه لان}
سببه غير مقطوع به فلا يقام على الشدة بخلاف حد الزنا غيرانه ينزع عنه الفرو والحشولان ذلك يمنح ايصال الالم
به وان كان القاذف عبدا جلد اربعين سوطا لكان الرق والاحصان ان يكون المقذوف حرا عاقلا بالغ المسمما عقيفا

عن فعل الزنا اما الحرية فلانه يطلق عليه اسم الاحصان قال الله تعالى فعليه نصف ما على المحصن من العذاب اى
الحرائر والعقل والبلوغ لان العار لا يلحق بالصبي والمجنون لعدم تحقق فعل الزنا منها والاسلام لقوله عليه السلام من
اشرك بالله فليس بحصن والعفة لان غير العفيف لا يلحقه العار وكذا القاذف صادق فيه ومن نفي نسب غيره وقال

لست لابيك فانه يحد وهذا اذا كانت امه حرة مسلمة لانه في الحقيقة قذف لاقمه لان النسب افعال نفي عن الزاني لمن
غيره ومن قال لغيرة في غضب لست با بن فلان ابيه الذي يدعى له يحد ولو قال في غير غضب لا يحد لان عند الغضب

يراد به حقيقة سباله وفي غيره يراد به المعاتبة بنفي مشابته اياه في اسباب المروءة ولو قال لست با بن فلان يعنى حدة
لم يحد لانه صادق في كلامه ولونسبه الى جدة لا يحد ايضا لانه قد ينسب اليه هجانا ولو قال له يا ابن الزانية واقمه ميتة

محصنة فطالب الابن بحد حد القاذف لانه قذف محصنة بعد موتها ولا يطالب بحد القذف للميت الا من يقع القذف
في نسبه بقذفه وهو الولد والولدان العار يلحق به لانه الجزئية فيكون القذف متناول له ومعنى وعدنا لشافعي ثبتت

حق المطالبة لكل ارث لان حد القذف يورث عنه اهل بيته وعنه اولى المطالبة ليس بطريق الارث بل لما ذكرنا ان هذا
يثبت عندنا المحرم عن الميراث بالقتل يثبت للولد بنت كما يثبت للولد الابن خلافا للمحدث يثبت للولد حال قيام الولد

خلافا لفرقوا اذا كان المقذوف محصنا جاز ابنته الكافر والعبدان يطالب بالحد خلافا لفرقوه يقول القذف بيتنا وله مغفر حو

له قوله باب حد القذف اخذ القذف عن حد الشرب لان جرمة الشارب شيقن بها
بخلاف جرمة القاذف فان القذف جرم قتل بين الصدق والكذب ولما كان ضرب ملاقاة اخف من ضرب حد الشرب لبعض في ثبوت القذف لئلا يكون
صادقا في نسبة الزنا فلا يكون قذفا والقذف في اللغة الرمي وفي الشرع نسبة من احسن الة الزنا مبرها او دلاله ١٣ عناه **له قوله** لامرني حد الزنا وهو قول لان الجمع
في معنوا هدير ليشفي الى التلغ ١٣ عناه **له قوله** غير مقطوع به لاشتمال ان يكون القاذف صادقا في نسبة الزنا وان كان عاجزا عن اقامة البينة لانها على الوصف
المشروط فيه لا كما تحصل ١٣ عناه **له قوله** بخلاف حد الزنا حيث يجرد عن ثيابه لان سببه ما بين بالبينة الا فراديهما بعد ثبوت القذف بالبينة وبالاقرار يتوقف
اقامة المدعى عنه اخذ بكونه في النسبة الى الزنا وهو شيقن ١٣ عناه ١

له قوله وهو الولد والولد يعني الوالد والجدان معا والولد وولد الولد وسفل ١٣ عناه **له قوله** فلانا محمد رحمه الله فان روى عن ابن حنبل لا يثبت للولد البنت لانه
منسوب الى ابيه لا الى امره فلا يلحقه الشين بزنا ابي امره في ظاهر الرواية النسب يثبت من الطرفين ويصير الولد كرم الطرفين ١٣ عناه **له قوله** فلانا لفرقة قال زفر بن لولولول
قيام الولدان بنحما لان الشين الذي يلحق الولد فرق ما بين ولد الولد لفرقة ولد الولد مع بقا الولد كالولد مع بقا ولد المقذوف ولكن نقول حق المحصنة باعتبار ما لحقه من الشين
نسبة اليه ذلك موجود في حق دلا الولد كوجوده في حق الولد فايها قائم بقا المدعى منصوص عن بخلاف المقذوف فان حق المحصنة باعتبار تناول القاذف من عرضة مقصودا وذلك لا
يوجد في حق دله ١٣ عناه

باب حد القذف حديث من اشرك بالله فليس بمحصن مقدم ١٢

يصار الى الاصل والولد ولثة في الوجهين لا قرارة به سابقا ولا حقا واللعان يصم بدن قطع النسب كما يصم بدن الولد ان قال
 ليس بابني ولا بانيك فالحمد واللعان لانه انكر الولادة وبه لا يصير قاذفا ومن قذف امرأة ومعها اولاد لا يعرف لهم اب او
 قذف الملاعة بولد والولد حي واخذفها بعد موت الولد فاحد عليه لقيام امانة الزناء متها وهي لادة ولد اباه ففانت
 العفة نظر اليها وهي شرط الاحصان ولو قذف امرأة لعنت بغير ولد فعليه الحد لعدم امانة الزناء قال ومن وطئ وطيا
 حراما في غير ملكه لم يحق قاذفه لعنات العفة وهي شرط الاحصان ولان القاذف صادق والاصل فيه ان من وطئ وطيا
 حراما لعينه لا يجب الحد بقذفه لان الزناء هو الوطئ المحرم لعينه وان كان محرما لغيره يحذر لانه ليس بزناء فالوطئ في غير الملك
 من كل جوارم وجه حرام لعينه وكذا الوطئ في الملك والحرمه مؤبدية فان كانت الحرمة مؤقتة فالحرمة لغيره وبوحيفة
 يشترط ان يكون الحرمة المؤبدية ثابتة بالاجماع او بالحدوث المشهور لتكون ثابتة من غير تردد بآنها ان من قذف رجلا ووطئ
 جارية مشتركة بينه وبين اخر فاحد عليه لاعلام الملك من وجهه وكذا اذا قذف امرأة زنت في نصرانيتها التحق بالزنا
 منها شرعا لاعلام الملك ولهذا وجب عليها الحد ولو قذف رجلا ووطئ امته وهي جوسية وامرأته وهي حائض او مكاتبته
 فعليه الحد لان الحرمة مع قيام الملك وهي مؤقتة فكانت الحرمة لغيره فلم يكن زنا وعن ابى يوسف ان ووطئ المكاتبه
 الاحصان وهو قول زفران الملك زائل في حق الوطئ ولهذا يلزمه العقرب بالوطئ ومخن نقول ملك الذات باق والحرمه
 لغيره اذ هي مؤقتة ولو قذف رجلا ووطئ امته وهي اخته من الرضاعة لا يحذر لان الحرمة مؤبدية وهذا هو الصحيح ولو
 قذف مكاتبه وامرأته وترك وفاء لاحد عليه لتمكن الشبهة في الحرية لمكان اختلاف الصحابة ولو قذف جوسيا تزوج بامه
 ثم اسلمه يحذر عند ابى حنيفة وقالوا لاحد عليه وهذا بناء على ان تزوج الجوسى بالمحرم له حكم الصحة فيما بينهم عند خلافا
 لها وقد مر في النكاح واذا دخل الحربي دارنا بآمان قذف مسلما احذر لان فيه حتى العبد قد التزم ابقاء حقوق العباد ولان
 طمع في ان لا يوذى فيكون ملتزما ان لا يوذى وموجب اذاه واذا احذر المسلم في قذف شهادة وان تاب وقال
 الشافعي تقبل اذا تاب وهي تعرف في الشهادات واذا احذر الكافر في قذف لم يجز شهادته على اهل الذمة لان له الشهادة على حسب
 اهل الذمة

له قوله واللعان مع الجواب سوال مقدر تقرره ان سبب اللعان هبنا كان نفي الولد فلم ينقض الولد يجب ان لا يجزى اللعان عنها لان في بطلان المتعصن بطلان المتعصن
 ١٣ نهاية قوله او قذف الملاعة بغير العين بكذا انظر صاحب النباه من شيزه ومخط ويزون يكون كسر العين معناه التي لا عنت لولد كرسف الكا في ١٣ عناه ٣ قوله
 وهي شرط الاحصان اي العفة شرط وجوب حد القذف على العاقدت وهي تامة فلا يجب المدخل ١٣ نهاية قوله لاعلام امانة الزناء فان قيل اللعان في ما بينها قائم مقام الزنا
 بالنسبة الى زوجها بالنسبة الى الغير ١٣ ما عساه ملا للبلاد ومنه الشره قوله لم يحذر قاذفا علم ان الرمز على وجهين احدهما حرام لعينه وذلك ينشأ من شيا بين احدهما الوطئ في غير
 الملك الامن كل وجه كوطئ المارية المشتركة بينه وبين الآخر وان في بوطئ المرأة التي هي حرام لغيره بسبب التامير وان كان في ملكه كوطئ امته وهي اخته من الرضاة فلا يجب
 حد قاذفها سواء هما من الوطئ فمن قيل ما هو حرام لغيره كوطئ امته الجوسية وبمثل لا يسقط الاحصان الى هذا اشار في المبسوط ١٣ نهاية قوله بالا جماع كوطئ الاب بعد ملك
 النكاح او ملك النبين اذا اشترى ابنة فوطئها ١٣ نهاية قوله او بالحد ينفى الشهر كرمته وولى المنكوبة ما شهروا فانها تامة بحديث النكاح الا بالشهود وهو مشهور ١٤
 ١٣ قوله يلزمه العقرب بالوطئ وجوب العقرب على ما عساه بالاعتبار ان الكتاب مكداد ملك اليد ايضا يعصن كما يعصن ملك الرقبة ولزوم العقر في المكاتبه لا يدل على سقوط الاحصان كما لا يدل اذا
 دخل المهر ونهت وهي بكر يلزم العقر ولا يسقط به الاحصان كما قيل ١٣ مولوي محمد علي نوراني مرته ١٤ قوله هذا هو الصحيح وذكر الكوفي انه لا يسقط به الاحصان لان الفعل حرم قسرا
 الملك البيع فلا يسقط به احصانه والبيع هو اللول الثبوت المتعاد بين الحمل والحرمه ١٣ كفاية ١٤ قوله لمكان اختلاف الصحابة يعني في اذ مات حوا وعده اسقط ما يجزى في كتاب المكاتب
 ان شاد الشر تعالى ١٣ عناه ١٤ قوله بعد هذا هو جواب ظاهر البراءة ومن ابى حنيفة رحمه الله لا يحذر ان الغالب يفرق الشر تعالى ١٣ عناه ١٤ قوله يكون ملتزما الى امر الزمان
 لا يوذى املا هو وان اذى يتحمل موجب الماذة وهو حد القذف ١٣ نهاية

الدرية في توحيد احاديث الهداية قوله لمكان اختلاف الصحابة في المكاتب ياتي هناك ١٣

لك اشتراط المضروب كما قال في الكتاب وهو ظاهر الرواية وهو الاصح رعايةً لكمال الجناية حتى لو سرق عشرة تبرأتمتها
انقص من عشرة مضروبة لا يجب القطع والمعتبر وزن سبعة مثاقيل لانه المتعارف في عامة البلاد وقوله او ما يبلغ قيمته
عشرة دراهم اشارة الى ان غير الدرهم يعتبر قيمته بها وان كان ذهباً ولا بد من حرز لا شبهة فيه لان الشبهة دار وسنينه
من بعد انشاء الله تعالى قال والعدو والحرف في القطع سواء لان النص لم يفصل لان التصنيف متعذر فيتكامل صيانة
لاهمال الناس ويجب القطع باقراره مرة واحدة وهذا عند ابي حنيفة وعنه وقال ابو يوسف لا يقطع الا بالقرار مرتين يروى
عنه اتمها في جلسين مختلفين لانه احدى المجتدين فتعتبر بالاخري وهي البينة كذلك اعتبرنا في الزنا ولم امان التفرق ظهر
بالاقرار مرة فيكتفى به كما في القصاص وحده القذف ولا اعتبار بالشهادة لان الزيادة تفيدها فيها تقليل قهمة الكذب ولا تقيده
في الاقرار شيئاً لانه لا قهمة وبأب الرجوع في حق الحد لا ينسد بال تكرار الرجوع في حق المال لا يصح اصلا لان صاحب المال
يكذبه واشتراط الزيادة في الزنا بخلاف القياس فيقتصر على مؤدب الشرع قال ويجب بشهادة شاهدين للتحقق الظهور
كما في سائر الحقوق وينبغي ان يسألها الامام عن كيفية السرقة وما هيتهما وزمانها ومكانها لزيادة الاحتياط كما مر في الحد
ويجسسه الى ان يسأل عن الشهوة للتهمة قال واذا اشترك جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم قطع وان
اصابه اقل لا يقطع لان الموجب للصلب ويجب على كل واحد منهم بجنايته فيعتبر كمال النصاب في حقه

له قوله وهو الاصح ان الزنا يرتب رواية الحسن بن ابي حنيفة ان العور يقطع بالزنا في كل ما ذكره في الجرح ١٣
صفة الكمال ولذا شرطنا الجدة حتى لو سرق منه بغيره لا يجب القطع ذكره في شرح الطحاوي لان نقصان الوصف يوجب نقصان المائة ١٢ بناه
الذهب مذكوب بقوله عليه الصلوة والسلام لا قطع الا في دينار او عشرة دراهم لانا نقول قد ورد في بعض الاخبار ذكر الدرهم ولم يشترط في شمع الاسلام ان يذكر العشرة يظهر المراد بالدينار المتقوم
بقيمة عشرة دراهم لا قيمة الوقت لان ما يشار الوقت قد يبلغ قيمة الدرهم ثمانين او اربعين فيصيرت في التقدير كما قال لا يقطع المراد في ثمانين او اربعين او عشرة دراهم ١٢ كافي به
قوله كما في القصاص ودر القذف فان الاقرار فيها يكفي مرة واحدة ١٣ بناه له قوله دباب الرجوع الاجواب عما يقال انما يشترط التكرار لقطع امتثال الرجوع عن اقراره
واستمال ان ثبت عليه فيكونه كقولنا بالكرار ١٣ بناه له قوله عن كيفية السرقة فيقول وكيف سرت لا احتمال ان تقب البيت وادخل يده واخرج التاع فانه لا يقطع فعنه
فردا في حنيفة ١٣ بناه له قوله وما يثبتها لوجازان يكون الماخوذ شيئاً تانها ظا لقطع ١٤ بناه له قوله وزمانها لا احتمال التعداد فان بالتعداد في المردود التي لصته لئلا تنال في بطل
الشهادة ١٣ بناه له قوله ومكانها لوجازان يكون من غير حرز لا يقيم عليه القطع ١٥ بناه له قوله قطع اشتمل بما اذا قبل ما عاينه مبرها وادعاه فان يقتل كل منهم وان لم يوجد
من كل واحد ما يقتل ولا يجب بان النصاب يتعلق باخراج الدرع وهو لا يتجزى فيغاث الى كل واحد منهم كما ١٦ بناه له قوله فيعتبر كمال النصاب في حقه اذا لم يكن بين الجماعة
ممن لو يجون او ذمهم ممن من ماب المال فان كان فلا قطع ١٧ بناه به

الدرارية في تخریج احاديث الهداية متعلقه ٥٢٤

متمصور عن عطاء ومجاهد عن ايمن بن أم ايمن سرقه لا تقطع اليد الا في ثمن المجن وثمنه يومئذ دينار واخرجه الطبراني عن علي بن عبد
العزيز عن يحيى الحماني عن شريك به واخرجه الطحاوي عن ابن ابي داود ثنا يحيى الحماني ثنا شريك فزاد في الاستناد عن ايمن ابن امر
ايمن عن امه أم ايمن ومزاد في المتن وقوم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم دينار او عشرة دراهم واخرجه الحاكم من طريق
سفيان عن متمصور عن مجاهد عن ايمن قال لم تقطع اليد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا في ثمن المجن وثمنه يومئذ
دينار واخرجه الطبراني من هذا الوجه بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادني ما يقطع فيه السارق ثمن المجن وكان يقوم دينارا
وهذا منقطع لان ايمن ان كان هو ايمن فلم يدرسكه عطاء ومجاهد لانه استشهدا يوم حنين وان كان والد عبد الواحد او ابن امرأة
كعب فهو تابعي وبالثاني جزم الشافعي وابو حاتم وغيرهما وامس رواية الطحاوي فنسب اليه يحيى الوهم فيها الى شريك وقد تبين من رواية
الطبراني ان الوهم ممن دونه وفي الباب عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل في مجن قيمته دينارا وعشرة دراهم
اخرجه ابوداؤد وهذا لفظه والنسائي والحاكم ولفظها كان ثمن المجن يقوم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم
واخرجه النسائي عن عطاء قوله ورجحه واخرجه هو وابن ابي شيبة من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جداه نحوه واخرجه احمد والدار
قطنى من هذا الوجه بلفظ لا يقطع السارق في اقل من عشرة دراهم واخرجه ابن ابي شيبة من هذا الوجه بهذا اللفظ ومن وجه اخر عن
عمرو بن شعيب عن سعيد ابن المسيب عن رجل من مزنية سرقه ما يبلغ ثمن المجن قطع يد صاحبه وكان ثمن المجن عشرة دراهم
وعن ابن مسعود سرقه لا قطع الا في عشرة دراهم اخرجه الطبراني في الاوسط من رواية ابي مطيع البلخي عن ابي حنيفة عن القاسم بن عبد
الرحمن عن ابيه عنه ومزاد عبد الرزاق عن طريق القاسم عن ابن مسعود قوله واخرجه الطبراني واشار اليه الترمذي ومزاد ابن ابي
شيبه من وجه اخر عن القاسم قال اتى عريجل سرق ثوبا فقتل لثغان قومه فقومه ثمانية دراهم فلم يقطعها ١٢

غير مرفوع وهو محمول على السياسة وان كان القبر في بيت مقفل فهو على الخلاف في الصحيح لما قلنا وكذا اذا سرق من

تايوت في القافلة وفيه الميت لما بيتا ولا يقطع السارق من بيت المال لانه مال العامة وهو منهم ولا من مال السارق

فيه شركة لما قلنا ومن له على اخرا درهم فسرق منه مثله لم يقطع لانه استيفاء لحقه الحال والموكل فيه سواء استحصل

لان التاجيل لتاخر المطالبة وكذا اذا سرق زيادة على حقه لانه بمقتل حقه يصير شريكا فيه وان سرق منه عروضا

قطع لانه ليس له ولاية الاستيفاء منه الا بيجابا بالتراضي وعن ابي يوسف انه لا يقطع لان له ان يأخذ عند بعض العلماء

قضاء من حقه ورهنا من حقه قلنا هذا قول لا يستند الى دليل ظاهر فلا يعتبر بدون اتصال الدعوى به حتى لو ادعى

ذلك دوى عنه الحد لانه ظن في موضع الخلاف ولو كان حقه درهم فسرق منه دنانير قيل يقطع لانه ليس له حوالاخذ

وقيل لا يقطع لان النقود جنس واحد ومن سرق عينا فقطع فيها فردتها ثم عاد فسرقها

وهي مجالها لقطع والقياس ان يقطع وهو رواية عن ابي يوسف وهو قول الشافعي لقوله عليه السلام فان عاد فاطعوا

من غير فصل ولان الثانية متكاملة كالاولى بل قيم لثقت الزجر صار كما اذا باعه المالك من السارق ثم اشتراه منه

ثم كانت السرقة ولان القطع واجب سقوط عصمة المحل على ما يعرف من بعد ان شاء الله تعالى وبالترالي المالك ان عادت

حقيقة العصمة بقيت شبهة السقوط نظر الى اتحاد الملك والمحل قيام الموجب هو القطع فيه بخلاف ما ذكر لان الملك قد

اختلف باختلاف سببه ولان تكرار الجناية منه نادر لتعمله مشقة الزجر فيعبرى الاقامة عن المقصود وهو تقليل الجناية

وصار كما اذا ذف المحل ذوقا للقد المقد والاول قال فان تغيرت عن حالها مثل ان يكون غزلا فسرقه وقطع فردة ثم نسج

فعاد فسرقه قطع لان العين قد تبدلت ولهذا يملكه الغاصب به وهذا هو علامة التبدل في كل محل اذا تبدل انتفت

الشبهة الناشئة من اتحاد المحل القطع فيه فوجب القطع ثانيا فصل في الحرز والاخذ منه ومن سرق من ابويه او ولده

او ذى رحم محرم منه لم يقطع فالاول هو الوراد للبسو في المال في الدخول في الحرز والثاني المعنى الثاني ولهذا باح الشرح

له قوله او بمحمول على السياسة لانه انما انفسه ولو

كان بطريق الضمان لما انما انفسه الى فخره بل انما انفسه الاول ١٢ بناه ١٢ قوله في بيت مقفل قال الا ان يقال انتقل الباب وتقل الابواب مثل المغلق وتفتح ذك في العمارة

١٣ بناه ١٢ قوله في البيع احتراز عما قيل ان يقطع وقال السرخسي في البيروا الا ان يقطع ١٢ بناه ١٢ قوله لما قلنا من الميراث المذكور الدليل العقول ١٢ ب.

١٤ قوله استسما تا وجود الشبهة ويقطع قياسا في الموكل من غير المطالبة وعند الشافعي ان كان الفرم مما ملأ لا يقطع ولا يقطع وقال احمد وماك ١٢ بناه ١٤ قوله

لان التاجيل من غير المطالبة يذ إشارة الى ان اعدا الذين الموكل قبل مولد الاجل استيفاء لعين التي ولكن اشار في الصلح الى ان ليس باستيفاء لعين محقق بل هو ما ذكره ١٢ بناه ١٤ قوله

لان ليس له الجنابة ليس الدائن الاستيفاء من الديون فليات مبس حقه الامن حيث البيع بالتراضي ولهذا اذا سلم الديون له ان يفتح من ذلك بخلاف تسليم العدم حيث يسبح ١٢ بناه ١٤

١٥ قوله عند بعض العلماء وهو ان يبيس الى يقطع لان فلول وان لم يخلت فيه كان له افوه قضاء لغيره لوجود الجانسة باختيار المالك ١٢ بناه ١٤ قوله لا يستند الدليل ظاهر

اذا القياس ان لا يافت جنس حقه في الدين المال لان حقه في الوصف بالتحقيقه ويأمن كما تركناه فيه لظنة التقاوت بينها ولا كذلك فليات مبس حقه تخفض التقاوت فلا يترك القياس

١٤ بناه ١٤ قوله لان من في موضع الخلاف لان فلول في موضع الاجتهاد ولا يفتك عن شبهة وان كان يوفقنا في التاويل عند الخيرية ١٢ بناه ١٤ قوله دليل لا يقطع وهو اختيار

شخص الائمة وهو البيع لان الفتوى في محس واحد ولهذا يملك اهداها بالاخو في باب الزكوة ١٢ كفايه ١٤ قوله كالاوله وجه التشبيه ان يرد المتاع على المسروق منه بدين العين

في حق السارق كين آخر في الثمن حتى لو ضمه الوضعية كان مائة فكذا في حكم القلم ١٢ بناه ١٤ قوله لتقدم الزاير فان الاقامه طياح سبق الاجراء فكذا كما ان يقطع ١٢ بناه ١٤

١٥ قوله على ما يعرف بغير اشارة الى ما يذكره لو ادق وقوله بالرد الى المالك فانما جاب بقوله وبالرد الى المالك الخ قوله والصلوة والسلام المزمع على السارق بعد ما قطعت يمينه وسقوط عصمة المحل لوجب انتفاء القطع فان قيل العصمة وان

استقطت بالقطع كنهها مادت بالرد الى المالك فانما جاب بقوله وبالرد الى المالك الخ قوله والصلوة والسلام المزمع على السارق بعد ما قطعت يمينه وسقوط عصمة المحل لوجب انتفاء القطع فان قيل العصمة وان

سارق وقوله المحل احتراز عما اذا تبدل المحل كما في صرة الفزل وقوله دوقا الموجب اي موجب سقوط العصمة وهو احتراز عما اذا تبدل القطع ١٢ بناه ١٤ قوله واذا تبدل الاجنحة لما

تبدل المحل بان كان غزلا انتفت شبهة سقوط العصمة الناشئة من اتحاد المحل وهو جازي في ذلك المحل ١٢ بناه ١٤ قوله فضل لما كانت السرقة في تحققها

محتاج الى نفس المالك المسروق الى الرخوخ في بيان الحرز ١٢ بناه ١٤ قوله فالاول الخ الاصل ان المانع من القطع في سرقة الولد من والده وبالعكس امران اعداها بالاشياط بينهم

في المال والاخر بالذخول في الحرز وهو القطع في السرقة من ذي رحم محرم لظنه اثنان وهو كذبيد محل في الحرز بدون الاذن ١٢ بناه ١٤

الدرية في تخريج احاديث الهداية قوله قال صلى الله عليه وسلم فان عاد فاطعوه الدار قطعي من حديث ابي هريرة وسياتي انشاء الله تعالى ١٢

النظر الى مواضع الزينة الظاهرة منها بخلاف الصديقين لانه عاداه بالسرقة وفي الثاني خلاف الشافعي لانه المحقق بالانقل^١
 البعيدة وقد بينا في العتاق ولو سرق من بيت ذي رحم وعرو متاع غيره ينبغي ان لا يقطع ولو سرق ماله من بيت غيره
 يقطع اعتبار الحرز وعدمه واسرق مزانه من الرضاعة قطع وعن ابي يوسف انه لا يقطع لانه يدخل عليها من غير
 استئذان وحشة بخلاف الاخت من الرضاعة لانعام هذا المعنى فيها عادة وجه الظاهر انه لا قرابة والمحرمية بدونها
 لا تحترم كما اذا ثبتت بالزنا والتقبيل عن شهوة واقرب من ذلك الاخت من الرضاعة وهذا لان الرضاعة قلما يشهر فلا
 بسو تحزر عن موقف التهمة بخلاف النسب واذا سرق احد الزوجين من الاخر او العبد من سيده او من امراته سيده او من زوج
 سيده لم يقطع لوجود الاذن وان سرق احد الزوجين من حرز^٢ او خراصة لا يسكنان فيه فذلك لك
 الجواب عندنا خلاف الشافعي بسو بينهما في الاموال عادة وان سرق احد الزوجين من حرز^٣ او خراصة لا يسكنان فيه فذلك لك
 لم يقطع عن له في اصابه حقا وكذلك السارق من المعتم لان له فيه نصيبا وهو ما ثور عن علي^٤ درر^٥ وتعليلا قال
 والحرز على نوعين حرز لمعنى فيه كالبيت والد وحرز بالحفاظ قال العبد الضعيف الحرز لا بد منه لان الاستسار لا يتحقق
 دونه ثم هو قد يكون بالمكان وهو المكان المعدل الاحراز المتعة كالدور والبيت والصدوق والحانوت وقد يكون بالحفاظ كما
 جلس في الطريق وفي المسجد عند متاعه فهو حرز به وقد قطع رسول الله عليه السلام من سرق رداء صفوان من تحت
 رأسه وهو نائم في المسجد في الحرز بالمكان لا يقبل الاحراز بالحفاظ وهو الصحيح لانه محرز به ونه وهو البيت وان لم يكن
 له باب او كان وهو مفتوح حتى يقطع السارق منه لان البناء لقصد الاحراز لانه لا يجب القطع الا بالخراج منه لقيام يده
 قبله بخلاف الحرز بالحفاظ حيث يجب القطع فيه كما اخذ لزال يد المالك مجرى الاخذ فيتم السرقة ولا فرق بين ان يكون
 الحافظ مستيقظا او نائما والمتاع تحته او عنده هو الصحيح لانه يعد النائم عند متاعه حافظا له في العادة على هذا ايضا من
 الاستسار لا يتحقق

له قوله الى مواضع الزينة وهي اليد والشعر
 والصدور والساق ١٢ بانه بخلاف الصديقين جواب سوال مقدر بان يقال الاذن بالدخول في المارم كما وجد في سائر المارم وعند الصديقين يتبادر مع هذا اذا سرق احداهما من
 الآخر فيقطع ما يجب بان الذي سرق من مديته عاداه بالسرقة فيقطع ١٢ بانه قوله بالقرابة العيبة كالتعم والامتنع بالانها بما لان القرابة العيبة يجوز فيها التماكح بخلاف
 قرابة ذي رحم ١٢ بانه قوله كما اذا ثبتت بالزنا فان اذ ان في من بنت بنت المرأة التي ذني بها لا يعد شبهة في قطع اليد وان كانت بنت المرأة الحرز حرما ١٢ بانه
 ه قوله واقرب من ذلك الاخت من الرضاعة يعني ان الام من الرضاعة اشبه الى الاخت من الرضاعة في ابيات الحرز من الحرمة الثانية باوانه ثم السرقة من بيت
 الاخت من الرضاعة موجبة لقطع بالامام فيجب ان يكون من بيت الامن الرضاعة كذلك وجه الاقرب ان الحاق الرضاعة بالرضاع اقرب ١٢ عناه ٥
 له قوله فلانا لاشافعي فان لغيره قوله ان في قول يقطع ويقال مالك واهلنا في لا يقطع كقولنا وقول احمد في رواية والثالث لقطع الزوج بسرقة مال زوجة ولا يقطع الزوج بسرقة
 مال الزوج ١٢ بانه قوله ودلالة وجوب عقد الرضاعة عنهما والعلل المبسوطة لانها بعد الكلاخ معاوان لمعنى الاب ١٢ ك ه قوله وهو نظير الخلاف في الشهادة
 فان شهادة اعدا الذين لا يثبت لآخر عندنا وعقل من احد قوله بل بنحو ١٢ عناه ه قوله حفلا لا يرخص بمولوك لمول فلا يتحقق السرقة ١٢ بانه قوله وكذلك السارق
 من المغنم الملق الرواية القدرى وقال الاثرى بسبب ان يكون المراد بالسارق من نصيب في المغنم كما ان الثمن واليتاسه او المالكين او المالكين السبل اما غيرهم فيقطع ١٢ بانه قوله
 وهو ما ثور عن مولى عبد الرزاق في مصنفه ان في سطر برجل سرق من المغنم فقال لغيره نصيب وهو ما في علم يقطع وكان قد سرق مغنم او رواه الدارقطني في كتاب التوفيق والمختلف
 ١٢ بانه قوله درر وتعليلا فالدرر من قول علي في الاثر المذكور ولم يقطع في التبديل من قوله لغيره نصيب ١٢ بانه قوله هو الصحيح وذكر في اليون ان سطر قول ابي حنيفة يقطع اذا كان
 ثم حافظ ١٢ ك ه قوله لا يحد بدهور ولو سرق من بيت ما دون له بالدخول فيمكن ما كلف يقطع لان المغنم هو الحرز بالمكان ١٢ بانه قوله ليعلم السرقة هذا ايضا يدك
 على ان الحرز بالمكان اقوى ١٢ عناه ه قوله هو الصحيح وقيل لا يكون حرزا به حال نوم الرضاع ان يقطع بكل حال فان ان لم يرد ان ثم حافظ ١٢ ك ه
الدررية في تخرج احاديث الهداية

قوله وهو ما ثور عن علي امي السارق من المعتم انه لا يقطع عبد الرزاق من طريق ابي عبيد ابن الابرض على برجل سرق من المعتم فقال
 له فيه نصيب وهو خاشق فلم يقطعه وفي الباب حديث مرفوع اخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس ان عبدا من رقيق الخمس سرق من
 الخمس فرقع الى النبي صلى الله عليه وسلم فله يقطعه وقال مال الله سرق بعضه بعضا واخرجه عبد الرزاق مرسل حديث ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قطع يده رجل سرق ١٢ اضعافه ان من تحت اسرته وهو نائم في المسجد ابو داود والنسائي والحاكم احمد وابن ماجه من
 حديث صفوان بن امية مطولا ١٢

المؤء والمستعير بمثله لانه ليس بتضييع بخلاف ما اختاره في الفتاوى **قال** ومن سرق شيئاً من حرزاً ومن غير حرزٍ و
صاحبُه عندَ يحفظه قطع لانه سرق مالا محرماً باحدا لحرزين ولا قطع على من سرق مالا من حصارا ومن بيت اذن
للتاس في دخوله فيه لوجوه الاذن عادة وحققة في الدخول فأختل الحرز ويدخل في ذلك حوا نيت التجار والمخانات الا اذا
سرق منها لايلا انها بنيت لحرز الاموال وانما الاذن ينحصر بالنهار ومن سرق من المسجد متاعاً وصاحبه عند قطع لانه محرز
بالحفاظ لان المسجد ما بني لحرز الاموال فلم يكن المال محرزاً بالمكان بخلاف الحمار البيت الذي اذن للتاس في دخوله
حيث لا يقطع لانه بني لحرز فكان المكان حرزاً فلا يعتبر لحرز بالحفاظ لا قطع على الصنف اذا سرق ممن اضافه لان
البيت لم يبق حرزاً في حقه لكونه ما دوناً في دخوله ولانه بمنزلة اهل الدار فيكون فعله خيابة لاسرقة ومن سرق سرقة فلم
يخرجها من الدار لم يقطع لان الدار كلها حرز واحد فلا بد من الاخراج منها ولان الدار وما فيها في يد صاحبها معني فيمكن
شبهة عدم الاخذ فان كانت دار فيها مقاصير فاخرجها من مقصورة الى ضمن الدار قطع لان كل مقصورة باعتبارها ساكنها
حرز على حد وان اغار انسان من اهل المقاصير على مقصورة فسرق منها قطع لها بيتنا واذا نقب اللص البيت فدخل اخذ المال و
ناوله اخرج خارج البيت فلا قطع عليه لان الاول لم يوجد منه الاخراج لا اعتراض يد معتبرة على المال قبل خروجه والثاني
لم يوجد منه هناك الحرز فلم يتم السرقة من كل واحد وعن ابي يوسف ان اخرج الداخل يده وتاولها الخارج فاقطع على الداخل
وان ادخل الخارج يده فتناء ولها من الداخل فعليها القطع وهي بناء على مسألة تأتي بعد هذا انشاء الله تعالى وان القاء والطريق
وخروج فاخذ قطع وقال زفر لا يقطع لان اللقاء غير موجب القطع كما لو خرج ولم يأخذ من السرقة كما لو اخذت غير
ولنان الرمي حيلة يعتادها السارق لتعد الخروج مع المتاع وليتفرغ لقتال صاحب الدار والفرار ولم يتعرض عليه يد
معتبرة فاعتبر الكل فعلا واحداً فاد اخرج ولم يأخذ فهو مضييع لاسارق **قال** وكذلك ان حمله على حمار فساقة اخرج
لان سيرها مضان اليه لسوءه واذا دخل الحرز جماعة فتولى بعضهم الاخذ قطعوا جميعاً **قال** العبد الضعيف هذا استحسان
والقياس ان يقطع الحامل وحده وهو قول زفر لان الاخراج وجد منه فتمت السرقة ولنا ان الاخراج من الكل مع المعادة

له قوله بمثليني

اذا نكح وودعه في الفتاوى الظهير انما لا يجب الضمان على الودع في ما اذا وضع الودعية بين يديه فيما اذا قام ما اذا قام مضطجاً فخطبه الضمان وهذا اذا كان في العزوا ما اذا كان في
السفر لثان عليه انما قاما او مضطجاً او غير ذلك **ب** **له** قوله بخلات ما حارها في الفتاوى يعني ذكر فيها انها بعضان في هذه الصورة ١١٢ .
له قوله ويدخل في ذلك وذلك لان التاجر يفتح باب حالته ويأذن الناس لخروله فينا اذا سرق رجل منهم فويل يقطع و مرع الحاكم في الكافي ١٣ **له** قوله بمنزلة اهل
الداري صاروا كاهن من اهل الدار جيش الكره وادناه فيكون مثل الضعيف فينا نزلنا سرقة ولا قطع على الخائن ١٣ **ب** **له** قوله ومن سرق سرقة اي ما لا اذ الشئ قد يسمى سرقة
بمجاز ومن قول محمد اذا كانت السرقة مسخفاً ١٢ عناه **له** قوله فيها مقاصير التجارات والبيوت فان المقصورة بلسان اهل الكوفة ١٣ **ب** **له** قوله وان اغارت
صاحب القرب باعنين لفظ نفس الائمة العلواني وما تغتد محمد فهو ان امان بالعين المهر والنون وهو المهر لان الاغارة تدل على المهر السرقة على الخفية وقال الكافي وان اغارني
السرقة اغتد ايقال انما الغرس والسلب اذا سرقت كذا في المغرب وقال الانزاري لغتاً فالردج بان يدخل اللص مباركة بالليل جرداً يخرج المال فانه يقطع انتهى قلت في ما يه فان
السرقة اغتد المال في خفته وحيلة وذلك كسعى السارق به لانه يسارق بين السرقة من الاغارة ليست كذلك **ب** **له** قوله ويمنى انما هي مسانة نقيب البيت وادخال
اليد في بيتية على مسانة تاتي بعد هي مسانة القادة في الطريق ١٣ **ب** **له** قوله وان القاه الجذول ووض الدخل المال عند النقيب ثم خرج واخذ لم يذكره محمد الصحيح انه لا
يقطع ١٢ **له** قوله وكذا الاخذ من السرقة يعني اخذ السارق المال من السرقة حيث لا يقطع عند زفر ١٣ **ب** .
له قوله وان اذن الاصل ان يده جثت عليه بالاندرم بالي الى الطريق لم يزل يده ملكا لعدم اعتراف يداخرى يده واذا قبضت يده ملكا وقد تقررت ذلك بلاغنا اني وجب
القطع عناه **ب** **له** قوله ولم تعرض عليه جواب عن قول زفر كما اخذته فيه فان هناك اعترفت يداخرى فادجب سقوط اليد الحكيمة لاسارق ٢٢ **ب** **له** قوله وادخل الخو
جاءنا وادخل السارق في دخول الجلسان ثم اذا اشتروا على فصل السرقة ودخل منهم البيت وادخل المتاع منهم فلم يزل يده على الباقين التزوير ١٤

ومن الزند لان الاسم يتناول اليد الى الوبط وهذا المفصل اعنى الرسغ متيقن به كيف وقد صرح ان النبي عليه السلام امر
 بقطع يده السارق من الزند والحكم لقوله عليه السلام **فاقطعوا واحسوه** ولانه لو لم يحسم يقضى الى التلف والحد زاجر
 لا متلف فان سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى فان سرق ثالثة يقطع ويخلد في السجن حتى يتوب وهذا الاستحسان ويعز ايضاً
 ذكوة المشائخ وقال الشافعي في الثالث يقطع يده اليسرى وفي الرابعة يقطع رجله اليمنى لقوله عليه السلام من سرق فاقطعوه
 فان عاد فاقطعوا فان عاد فاقطعوه ويروى مفسراً كما هو مذهبه ولان الثالثة مثل الاولى في كونها جنائية بل فوقها فتكون
 ادعى الى شرع الحد لتناول علي فيه ان لا يستحي من الله تعالى ان لا ادله يدا ياكل بها ويستنجي بها ورجلا يمشي عليها و
 بهذا حارج بقية الصحابة فحجهم فانعد اجماً ولانه اهلاك معى لما فيه من تقويت جنس النفعه والحد الحرج ولانه
في حديث الشفاء في كتاب التاويين الى سنه ١٣ في حديث الشفاء في حديث الشفاء

- ١٤** قوله لا تسلف وهذا لا يقطع في الحر الشديد ولا البر والشديد وعند شهة المرض ١٢ اسب
- ١٥** قوله رجل اليسرى من الكعب عند الكثر اهل العلم وفضل عمره كذلك وقال ابو ثور الراض يقطع من نصف القدم من مفصل الشراك ١٣ بناه **١٦** قوله حتى يوجب كذا
 قال صاحب المناقب وقال صاحب المناقب حتى يوجب اذ يقطع عليه سب اربع مائة ١٢ من الراجح في التام في الناسه يحبس عنده وعند بعض اصحاب الظواهر يقتل
 ١٣ بنه **١٧** قوله نزل في هذا الباب احدى كثيرة كلها متضيفة وبعضها قريب من الراجح كما لا يخفى على من طالع تاريخ الرطب ١٢ **١٨** قوله من سرق ناقطعوه انتم
 اخرج ابوداؤد بسنده عن ما برتال مجي سارق الى النبي صلى الله عليه وسلم على الروس فقال اتقوه فقالوا يا رسول الله انما سرق فقال اتقوه فقال
 انما سرق وكذا في الاثني والاربع ثم حتى في الناسه فقال اتقوه قال ما برتال فقال اتقوه ثم اجترانه فاقطعوا فقال اتقوه فقال اتقوه فقال اتقوه فقال
 بالسوى ١٢ **١٩** قوله ويروى مفسراً بما في حديث ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في المرة الاولى قطع اليد اليمنى وفي الثانية الرجل اليسرى وفي الثالثة
 اليد اليسرى وفي الرابعة الرجل اليمنى كذا في المسبو ١٢ بنه
- ٢٠** قوله وبه اجماع الاكث في النسخ قال سعيد بن منصور بسنده عن ابى سعيد الخدري قال حضرت علي بن ابي طالب واى برجل مقطوع اليد والرجل قد سرق فقال لاما به
 ما ترون فقالوا انظر فقال اتقوه وما عليه قتل باى شئ ياكل الطعام وباى شئ يتروا للصلاة وباى شئ ينقل من جرابه فزده الى السجن اياماً ثم اخرجها فاستشار اصحابه فقالوا مثل قولهم
 الاول فقال لهم مثل ما قال فجدد يداه ثم ارسله ١٢ **٢١** قوله تجهم اى غلب عليهم يقال ما جره اى ناظره باية فغلبه بها ١٢

الدرية في تخرج احاديث الهدية

قوله وقد صرح ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع يمين السارق من الزند الدار قطني من حديث صفوان بن امية في القصة المذكورة
 قبل واخرجه ابن عدى من حديث عبد الله ابن عمرو قال قطع النبي صلى الله عليه وسلم سارقاً من المفصل ولا ين الى شيبه من مرسل
 سراج ابن حمزة نحوه وعن عمرو على انها قطعاً من المفصل حديث اقطعوه واحسوه الحاكم والدار قطني من طريق محمد بن عبد الرحمن
 بن ثوبان عن ابى هريرة مرفوعاً في حديث واخرجه ابوداؤد في المراسيل من هذا الوجه لم يذكر اباه هريرة وكذا اخرجه عبد الرزاق و
 ابو يعقوب وابراهيم الخزازي والدار قطني عن علي انه قطع من المفصل وحسبها حديث من سرق فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه
 فاقطعوه ابوداؤد عن جابر قال اتى بسارق النبي صلى الله عليه وسلم فقال اتلوه فقالوا لا يصلوا لله على الله عليه وسلم انما سرق فقال اقطعوه فقطع
 ذكر ذلك اربع مرات قال تخرج به الخامسة فقال اتلوه قال جابر فانطلقنا به فقتلناه واخرجه الدار قطني من وجه اخر عن ابن التمدك
 عن جابر واخرجه النسائي والطبراني والحاكم من حديث الحارث بن حاطب نحوه وتقدم من حديث ابى هريرة قريباً وهو عند الدار قطني
 وفي تراجم اصحاب الصفة عن عبد الله بن زيد الجهني نحوه اخرجه ابو نعيم في الحلية **قوله** ويروى مفسراً الدار قطني والطبراني من حديث
 عصمة بن مالك قال سرق مملوك اربع مرات فعفى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ثم سرق فقطع يده ثم سرق فقطع سرجه ثم سرق فقطع
 يده ثم سرق فقطع سرجه وقال اربع مائة واخرج عبد الرزاق واسحق وابن ابى شيبة عن عبد الرحمن بن سابط نحوه مرسلًا وفي الباب
 قصة الرجل الذي جاء من اليمن فشكى ان عامل اليمن ظلمه فقطعه فتلز بابي بكر فكان يكثر الصلوة من الليل فقال ابوبكر وابي بكر ما لي بك
 بليل سارق تم فقدوا عقد الاسماء بنت عيسى امرأة ابى بكر فوجدوه عنده فقطع يده اليسرى القصة اخرجها مالك عن عبد الرحمن بن
 القاسم عن ابيه وهي منقطعة وقد روى موصولاً اخرجه عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة وفيه فشكى اليه ان يعلى
 ابن امية قطع يده وسرجه في سرقة وهذا على شرط الصحيح وفيه قال ابن جريح وكان اسمه جبلاً وجمار ١٢

قوله وروى عن علي انه قال اتى لا استحيى من الله ان لا ادله يدا ياكل بها ويستنجي
 بها ورجلا يمشي عليها عبد الرزاق اخبرنا معمر بن جابر عن الشعبي كان على لا يقطع الا اليد والرجل وان سرق بعد ذلك سجنه ويقول فذكرة
 ولم يذكر الرجل وهذا الاسناد ضعيف وروى محمد بن الحسن في الاثار عن ابى حنيفة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي فذكرة
 نحوه واتم منه وفيه ورجل يمشي عليها واخرجه الدار قطني من هذا الوجه وهو مثل من الذي قبله وروى ابن ابى شيبة من طريق ابى
 جعفر كان علياً لا يزيد على ان يقطع السارق يداً ورجلاً فاذا اتى به بعد قال اتى لا استحيى ان ادعه لا يقطعهم لصلاته ولكن احسوه وعن طريق عوف بن
 دينار ان نجدة كتب الى ابن عباس يساله عن السارق فكتب اليه بمثل قول علي وعن طريق سماك عن بعض اصحابه ان عمر استشار ههـ في
 سارق فاجمعوا على مثل قول علي وعن طريق مكحول عن عمر قال اذا سرق نحوه وعن طريق النخعي قال كانوا يقولون فذكرة ١٢ **قوله** وبهذا
 حارج على بقية الصحابة فحجهم سعيد بن منصور حدثنا ابوالاحوص عن سماك عن عبد الرحمن بن عاصد ان عمر باقطع اليد والرجل قد سرق
 فامر ان تقطع سرجه فقال علي انما جاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية فقد قطعته فلا ينبغي ان تقطع سرجه فتدعه ليس له قائمة يمشى

نادر الوجه والزجر في يغلب بخلاف القصاص لانه حق العبد فيستوفي ما يمكن جبراً للحققة والحديث طعن فيه الطحاوي
 واخمله على السياسة واذا كان السارق اشبل اليد السكارا وقطع او مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع لان فيه نفوت جنس
 المنفعة بطشاً او مشياً وكذا اذا كانت رجله اليمنى شلاء لما قلنا وكذا ان كان ابهامه اليسر مقطوعةً واشلاء الاصبعان
 منها سوى الابهام لان قوام البطش بالابهام فان كانت اصبع واحدة سوى الابهام مقطوعة واشلاء قطع لان فوت الواحدة
 لا يوجب حلاً ظاهرًا في البطش بخلاف فوت الاصبعين لانها يتنزلان منزلة الابهام في نقصان البطش قال اذا قال
 الحاكم للحداد قطع يميني لهذا في سرقة سرقها فقطع بيساره عبداً وخطأ فلا شئ عليه عند ابي حنيفة وقال الاشعري
 عليه في الخطأ ويضمن في العمد وقال زفر يضمن في الخطأ ايضاً وهو القياس والمراد
 بالخطأ هو الخطأ في الاجتهاد اما الخطأ في معرفة اليمين واليسار لا يجعل عقوا وقيل يجعل عذرا ايضاً لانه قطع يدا معصومة
 والخطأ في حق العباد غير موضوع فيضمنها قلنا انه اخطأ في اجتهاده اذ ليس في النص تعيين اليمين والخطأ في الاجتهاد
 موضوع ولها انه قطع طرفاً معصوماً بغير حق ولا تأويل لانه تعد الظلم فلا يعفى وان كان في المجتهدين وكان ينبغي ان يجب
 القصاص الا انه امتنع للشبهة ولا ي حنيفة انه اتلف واخلف من جنسه ما هو خير منه فلا يعلى تلافيا فممن شهد على غيره
 ببيع ماله بمثل قيمته ثم رجع وعلى هذا الوقعه غير الحداد لا يضمن ايضاً هو الصحيح ولو اخرج السارق يساره وقال هذا
 يميني لا يضمن بالاتفاق لانه قطع يدا معصومة ثم في العمد عندنا عليه اي السارق ضمان المال لانه لم يقطع حداً وفي الخطأ كذلك
 على هذه الطريقة وعلى طريقة الاجتهاد لا يضمن ولا يقطع السارق الا ان يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقة لان الخصومة
 مطلقاً ما بين اليمين واليسار

له قوله بخلات القصاص جواب

سؤال مقدر تقريره انه لو قطع رجل اربعة اطراف رجل يقتض من الاجماع وصح ما ذكرتم من المظنرات هناك موجودة تعبير الجواب ان القصاص من العبد حتى العبد راعى فيه المثل بالنس
 ١٢ ع **له قوله** عن زيد العلوي ان قال يميننا هذه النار فلنجعلها اسلماً وكذلك فغن فيها النساء وغيرهن من الثقات ١٢ ع **له قوله** عن ابي حنيفة بن ابي ايوب في ذلك الحديث
 من الاربعة في الاستدراج يجوز حمل من السياسة بالاجماع ١٢ ع **له قوله** فان كانت الصبي واحدة الجنان تابع الشريعة بين فزا وبين الكفاية فان العبد اذا كان كذلك وانقطع عن
 الكفاية تجزئه لان قطع الابهام املك من حدنا فقيم مقام الابهام من كل وجه اعتباراً للرد القطع اما الكفاية فلا يتحمل فيها ١٢ ع **له قوله** لو اخرج العبد اربعة اطراف العبد كذا في المغرب
 ١٢ نهاره **له قوله** يمين بغيره بمنزلة لو اقطع يده بغير قطع يساره لاشئ عليه اذ انقطع يمينه في قولنا في انقطع يمينه حيث في ان الكتاب
 مطلق من اليمين ١٢ ع **له قوله** لا يجعل عقول الجنان الجبل في موضع الاشتهار ليس يزدرد هذا موضع الاشتهار لان كل اليد يمين واليسار ١٢ ع **له قوله** يفرق ويطلب
 ان الشئ في السرقة في اليمين وهو ايضا لم يقطع يساره يكون ناقصاً ما ١٢ ع **له قوله** وان كان في الجتهاد لان الجتهاد لا يعنى فيما اخطأ اذا كان الدليل ظاهر كما الحكم بحرك
 القضية ما بدأ ١٢ ع **له قوله** للشبهة نظار قوله ان ناقصاً ايده فان ظاهره يوجب تناول اليمين فنصار شبهة في سقوط القصاص اذا القصاص لا يثبت بخلات ضمان المال
 ١٢ ع **له قوله** ولا ي حنيفة تقريره بالقول بالوجوب سلنا قطع طرفاً معصوماً بغير حق ولا تأويل كذا اخلف من منفسه ما هو خير منه ١٢ ع **له قوله** ما هو خير منه وهو اليمين
 فان قيل قطع يمين اليمن يقطع وقد اتلف واخلف ما هو خير منه وهو اليمين لانه لا يقطع ح لنا لا رادية فيمنع ولكن سلنا المقطوع ليس من ضمن اليقين ١٢ ع
 ١٢ ع **له قوله** بوليح استزاعاً ذكر في شرح العماد في فقال ان مقطوع اليد اليسرى لا يقطع يده اليمنى في السرقة وكانت سلامة اليمنى حاصله بسببه وهذا اذا قطع اليد او بالسرطان ولو قطع يده
 يده اليسرى نطف العمد القصاص وفي الخطأ اليدوية وسقطا القطع من اليمين ١٢ نهاره **له قوله** لانه اي اليد والقطع بالسرقة فلا يضمن كما لو قطع يده بغيره ما هو من غير ان يكون مستحقاً للقطع
 فهذا اول ١٢ نهاره **له قوله** عنده انما خص ابا حنيفة بالذكر ان كان هذا بالاتفاق لان شبهة عدم وجوب الضمان على السارق انما روي عنده لا يقول بعدم وجوب الضمان على الحلال
 ١٢ ع **له قوله** على هذه الطريقة اي طريق العمد ان القطع لم يقطع حلالا ان سقوط الضمان في ضمن وجود القطع هذا اذا لم يقطع الضمان ١٢ نهاره **له قوله** وعلى طريقة الاجتهاد لا يضمن لان
 ذلك لما وقع موضع المسقط الضمان ١٢ نهاره **له قوله** ان يحضر المسروق من لفضل الان يحضر المالك لان السارق عندنا يقطع بمضمونه المسترد والمسترد ١٢ نهاره

الدراية في تخريج احاديث الهداية متعلقاً ٣٣٥

عليها اما ان تصدراها وامان تودعه السجن ففعل واخرجه اليه حتى واسناده جيد وروى سعيد ايضاً من طريق ابي سعيد المقريري قال حضرت
 علي بن ابي طالب اتى برجل مقطوع قد سرق فقال لاصحابه ما ترون في هذا قالوا اقطعه يا امير المؤمنين قال قتلته اذا وما عليه القتل باي
 شئ ي اكل باي شئ ي يتوضأ باي شئ ي يقوم فردة الى السجن اياً ما ثم اخرجه فجعله جليلاً شديداً ثم امره سله واستاده هذا ضعيف ٣٣

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله والحديث طعن فيه الطحاوي لم آقف على كلامه

ولو اقربته مال مستهلك قطعت يده ولو كان العبد ما ذواله يقطع في الوجهين وقال زفر لا يقطع في الوجه كلها لان الاصل
 عنه ان اقرار العبد على نفسه بالحد والقصاص لا يصح لانه يدعى على نفسه وطرفه وكل ذلك مال المولى والاقرار بالغير
 غير مقبول الا ان الماذون له يؤخذ بالضمان والمال لصحة اقراره به لكونه مسلطاً عليه من جهته والمجوع عليه لا يصح اقراره
 بالمال ايضاً ونحن نقول يصح اقراره من حيث انه ادعى على المالىة فيصم من حيث انه مال ولانه لاقهبة وهذا
 الاقرار لما يتنمل عليه من الضرر ومثله مقبول على الغير لمحم في المجوع عليه ان اقراره بالمال باطل لهذا لا يصح منه الاقرار
 بالغصب فيبقى مال المولى ولا يقطع على العبد في سرقة مال المولى يؤيد ان المال اصل فيها والقطع تابع حتى تسبح
 الخصوة فيه يدون القطع ويتبث المال دونه وفي عكسه لا تسبح ولا تبث واذا بطل فيما هو الاصل بطل التابع بخلاف
 الماذون لان اقراره بالمال الذي في يده صحيح فيصم في حق القطع تبعاً ولا في يوسف انه اقربشيين بالقطع وهو على نفسه
 فيصم على ما ذكرناه وبالمال وهو على المولى فلا يصح في حقه وفيه والقطع يستحق بدونه كما اذا قال الحر الثوب الذي في يدي
 سرقة من عمر ووزيد يقول هو ثوبي يقطع يد المقر وان كان لا يصدق في تعيين الثوب حتى لا يؤخذ من زيد ولا في حنيفة ان
 الاقرار بالقطع قد صح منه لما بينا فيصم بالمال بناءً عليه لان الاقرار يلاق حالة البقاء والمال في حالة البقاء تابع للقطع حتى
 تسقط خصية المال باعتبارها ويستوفى القطع بعد استهلاكه بخلاف مسألة الحران القطع انما يجب بالسرق من المذموم اما لا يجب
 بسرة العبد مال المولى فاذا قاول لوصدقه المولى يقطع في الفصول كلها زال المانع قال واذا قطع السارق والعين قائمة
 في يده ردت الى صاحبها لبقائها على ملكه وان كانت مستهلكة لم يضمن هذا الاطلاق يشمل لهلاك والاستهلاك وهو

رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة وهو المشهور ووروى الحسن عنه انه يضمن بالاستهلاك وقال الشافعي يضمن فيهما لانهما
 حقان قد اختلف سببهما فلا يمتنعان فالقطع حق الشرع وسببه ترك الانتهاء عما تبي عنه والضمان حق العبد وسببه
 اخذ المال فصار كاستهلاك صيد مملوك في الحر ما وشرب خمر مملوكة للذمي ولنا قوله عليه السلام لا غرم على السارق بعد
 حقان قد اختلف سببهما فلا يمتنعان فالقطع حق الشرع وسببه ترك الانتهاء عما تبي عنه والضمان حق العبد وسببه

والاقرار على الغير غير مقبول الا ترى ان اقراره بالمال كان اقراره بالمال على نفسه لغزوة اذ اكرى ثوبه من اقراره الى المالىة ١٣
 قوله ولما اقر العبد على نفسه بالحد والقصاص لا يصح لانه يدعى على نفسه وطرفه وكل ذلك مال المولى والاقرار بالغير
 غير مقبول الا ان الماذون له يؤخذ بالضمان والمال لصحة اقراره به لكونه مسلطاً عليه من جهته والمجوع عليه لا يصح اقراره
 بالمال ايضاً ونحن نقول يصح اقراره من حيث انه ادعى على المالىة فيصم من حيث انه مال ولانه لاقهبة وهذا
 الاقرار لما يتنمل عليه من الضرر ومثله مقبول على الغير لمحم في المجوع عليه ان اقراره بالمال باطل لهذا لا يصح منه الاقرار
 بالغصب فيبقى مال المولى ولا يقطع على العبد في سرقة مال المولى يؤيد ان المال اصل فيها والقطع تابع حتى تسبح
 الخصوة فيه يدون القطع ويتبث المال دونه وفي عكسه لا تسبح ولا تبث واذا بطل فيما هو الاصل بطل التابع بخلاف
 الماذون لان اقراره بالمال الذي في يده صحيح فيصم في حق القطع تبعاً ولا في يوسف انه اقربشيين بالقطع وهو على نفسه
 فيصم على ما ذكرناه وبالمال وهو على المولى فلا يصح في حقه وفيه والقطع يستحق بدونه كما اذا قال الحر الثوب الذي في يدي
 سرقة من عمر ووزيد يقول هو ثوبي يقطع يد المقر وان كان لا يصدق في تعيين الثوب حتى لا يؤخذ من زيد ولا في حنيفة ان
 الاقرار بالقطع قد صح منه لما بينا فيصم بالمال بناءً عليه لان الاقرار يلاق حالة البقاء والمال في حالة البقاء تابع للقطع حتى
 تسقط خصية المال باعتبارها ويستوفى القطع بعد استهلاكه بخلاف مسألة الحران القطع انما يجب بالسرق من المذموم اما لا يجب
 بسرة العبد مال المولى فاذا قاول لوصدقه المولى يقطع في الفصول كلها زال المانع قال واذا قطع السارق والعين قائمة
 في يده ردت الى صاحبها لبقائها على ملكه وان كانت مستهلكة لم يضمن هذا الاطلاق يشمل لهلاك والاستهلاك وهو

الدرية في تخریج احاديث الهدية

حدايث لا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه لم اجده بهذه اللفظ والذمي في النسائي من طريق الموسوي بن ابراهيم عن عبد الرحمن
 ابن عوف ١٢ قلعه لا يغرم صاحب السرقة اذا اقيم عليه الحد وقال بعده هذا منقطع لا يثبت قرواوه الدارم قطعي وقال الموسوي لم يدرك
 عبد الرحمن وكذا قال البزار والطبراني في الاوسط وكذا نقل ابن ابي حاتم عن ابيه في العلال وقال منكر وقرره عليه البيهقي في المعرفة ١٢

ما قطعت يمينه ولان وجوب الضمان ينافى القطع لانه يتملكه باداء الضمان مستند الى وقت الاخذ فتبين انه ورد على ملكه فينتفى القطع للشبهة وما يؤدي الى انتفائه فهو المنتفى ولان المحل لا يبقى معصوماً حقاً للعبد اذ لو بقي لكان مباحاً في نفسه فينتفى القطع للشبهة فيصير محرماً ما حق للشرع كالميتة والضمن فيه الا ان العصمة لا يظهر سقوطها في حق الاستهلاك لانه فعل اخر غير السرقة ولا ضرورة في حقه وكذا الشبهة تغيب فيما هو السبب دون غيره ووجه المشهور ان الاستهلاك اتمام المقصود فيعتبر الشبهة فيه وكذا يظهر سقوط العصمة في حق الضمان لانه من ضرورات سقوطها في حق الهلاك انتفاء الماتلة لانه تاسر في يده الى ان يرضى جوارحه

قال ومن سرق سرقاً قطع في احدها فهو يجمعها ولا يضمن شيئاً عند ابي حنيفة وقال يضمن كلها الا التي قطع لها و معنى المسألة اذا حضر احدكم فان حضر واجمياً وقطعت يده لخصومه لم يضمن شيئاً بالاتفاق في السرقات كلها الهمان الحاضر ليس بتأعب عن الغائب ولا بد من الخصومة لتظهر السرقة فلم تظهر السرقة من الغائبين فلم يقع القطع لها بقيت اموالهم معصومة وله ان الواجب بالكل قطع واحد حقاً لله تعالى لان مبنى الحد على التلاخل والخصومة شرط الظهور عند القاطن والاصل المعصوم سنون الالماراد

ما الوجوب بالجنائية فاذا استوفى فالمستوفى في كل الواجب الاتري انه يرجع نفعه الى الكل فيقع عن الكل وعلى هذا الخلاف

اذا كانت النصب كلها لواحد فخاصم والبعض

باب ما يحدث السارق في السرقة

ومن سرق ثوباً فشق في الدار بنصفين ثم اخرجه وهو يساوي عشرة دراهم قطع وعن ابي يوسف انه لا يقطع لانه فيه سبب الملك وهو الخرق الفاحش فانه يوجب القيمة وتملك المضمون وصار كالمشتري اذ اسرق مبيعاً فيه خيار للمائع ولهمان الاخذ وضع سبب الضمان للملك وانما الملك يشبه ضرورة اداء الضمان كيلا يجتمع البدلان في ملك واحد ومثله

له قوله ما يوردي الى الحقة جزو المتنى يحق وجوب الضمان مستند للاتفا القطع وانتفاء القطع منتف فيحق الضمان بالضرورة لان انتفاء المالك يدل على انتفاء المملوك

له قوله اذ لو بقي كان سباعاً في نسائه عرفت بالاستقراء ان ما هو حرام حقاً للعبد فهو حرام في نفسه وكان المال لسارق حرماً من وجه دون وجه فينتفى القطع للشبهة اي بشبهة كونه سباعاً في نفسه واذا لم يقع معصوماً حقاً للعبد فيصير محرماً ما حق للشرع كالميتة والضمن في المرم حقاً للشرع

له قوله الا ان العصمة الجواب سوال مقدر تقريه ان العصمة لا انتقلت الى الله تعالى فصار المال المسروق كالميتة والحرجيب ان لا يجب الضمان عند الاستهلاك ايضا وقد ردوا الحسن عن ابي حنيفة وجوبه فيه

له قوله ولا ضرورة في حقه يعني ان سقوط العصمة انما كان بالضرورة تحقق القطع واثبت بالضرورة يعقر على حمله ولا يتعدى الى فعل اخر هو الاستهلاك لانه ليس بالقطع ولا من لوازمه

له قوله ودوم المشهور ووجوب الضمان في الاستهلاك لان يجعل السبب الوجوب للمخبر بوجوب احماله بالالدر والاستهلاك ليس بسبب فلا يثبت فيه الشبهة

له قوله وانما السبب الوجوب في الضمان في الاستهلاك كالهلاك

له قوله لانه انما سقطت العصمة في فصل الاستهلاك لانه من لوازم سقوطها في الهلاك اذ لو لم يكن كذلك كانت العصمة باقية في الاستهلاك ودون الهلاك ووجوبه في حق الضمان لانه انما سقطت العصمة في فصل الاستهلاك لان السروق ما معصوم في الاستهلاك دون الهلاك على هذا التقدير المعصوم به معصوم مطلقاً على كل حال وما لا مائة بين المعصوم في المالمين والمعصوم في مال الامة

له قوله انما تقريه ان الحاضر ليس بتأعب عن الغائب ومن ليس بتأعب عن الغائب ليس له خصومة في حق الغائب

له قوله لان بين العدم والاعتدال معنى التماثل الاكتفاء بعد اذ وجد القطع وقع عن الكل

له قوله شرط التجاور شرط تجاور السرقة من القاطن اي استيفاء القطع واذا لم يكن الضميمة شرطاً لكون السرقة موجبة للقطع اوجب كل واحد من السرقات قطعاً ولا يصير وجوب الكل واحداً فتنى ظهرت سرقة واحدة عند القاطن واسوقى القطع فقد استوفى قطعاً بوجوب كل السرقات فبانه لم يكن مالاً به ثم اذا ظهرت السرقات الاخر فبانه استوفاه كان موجبا لكل والقطع الذي بوجوب السرقة متى ترتب عليها انتفى الضمان

له قوله يقع عن اكل فان قبل الحكم التائب بطريق الضرورة لا تروى على الحكم التائب مراد من القطع يتضمن البرادة عن ضمان السرقة ولو ابراهه الواضع ضمان الكل مراد لا يبره كذلك يعني ان لا يبره اذا ثبت ضمانا قلت كمن شئ يثبت ضماناً واثبت قصداً لبيع الشرط ووقف المتول وهما لا ادخ القطع عن اكل بالامعاء بوجوب ما هو التائب في ضرره وهو سقوط الضمان

له قوله وطل هذا الثلاث الخ يعني لو سرق النصب من واحد رآه قطع لاجل نصاب واحد بان فاصمه فيه فعند ابي حنيفة النصب الباقية وعندهما يضمن

له قوله باب ما يحدث في السرقة وكيفية القطع ذكر في هذا الباب ما يسطر به القطع بسبب احداث العفة

له قوله ومن سرق ثوباً فشق للقيمة بقية من لانه اذا اخرجه مشتقاً وهو يساوي عشرة دراهم ثم شقته وانقصت قيمته باشتق عن العفة فانه يقطع قولاً واحداً ولو شق في الدار ونقصت قيمته عن عشرة لم اخرجه لم يقطع لان السرقة قد تمت على النصاب في الاول دون الثاني

له قوله فانما يوجب القيمة ويقتلنا المالك بدراً شق بالانباران شاماً المالك التائب بالانباران لان مقتضى ما وجب التريك

له قوله وصار كالمشتري اذ لو باع بينهما بوجوب السرقة لم يبين غير ذلك لدارق لكن رد عليه سبب المالك

له قوله ولها تقريه انما سلم ان له سبب الملك لان الاخذ المعهود ليس بموضوع لادانها هو موضوع سبب الضمان فكان لسبب الضمان اسبب الملك

لا يورث الشبهة فكسف الاخذ وكما اذا سرق البائع معيباً باعه بخلاف ما ذكر ان البيع موضوع لا فائدة للملك وهذا الخلاف فيما
 اذا اختار تضمين النقصان واخذ الثوب فان اختار تضمين القيمة وترك الثوب عليه لا يقطع بالاتفاق لانه ملكه مستنداً
 الى وقت الاخذ فصار كما اذا ملكه بالهبة فاوثر شبهة وهذا كله اذا كان النقصان فاحشاً فان كان يسيراً يقطع بالاتفاق
 لاتعدا مسبب الملك اذ ليس له اختياراً تضمين كل القيمة وان سرق شاة فذبحها ثم اخرجه لم يقطع لان السرقة
 تمت على اللحم لا قطع فيه ومن سرق ذهباً او فضة يجب فيه القطع فصنعه دراهم او دينار قطع فيه ويرد الداهم
 والدنانير الى المسرقة منه وهذا عند ابي حنيفة وقال الا سبيل للمسروق منه عليهما واصله في الغصب فهذه صنعة
 متقومة عندها خلافاً له ثم وجوب الحد لا يشك على قوله لانه لا يملكه وقيل على قولهما لا يبيع لانه ملكه قبل القطع
 وقيل يجب لانه صار بالصفة شيئاً اخر فلم يملكه عنده فان سرق ثوباً فصبغه احمر قطع ولم يوخذه منه الثوب ولم
 يضمن قيمة الثوب وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يوخذه منه الثوب ويعطى ما زاد الصبغ فيه اعتباراً بالغصب
 والجامع بينهما كون الثوب اصلاً قائماً وكون الصبغ تابعاً ولهما ان الصبغ قائم بصورة ومعنى حتى لو اراد اخذه مصبوغاً يضمن ما زاد
 الصبغ فيه وحق المالك في الثوب قائم بصورة لا معنى الا ترى انه غير مضمون على السارق بالهلاك فريحنا جانب السارق بخلاف
 الغصب لان حق كل واحد منهما قائم بصورة ومعنى فاستوي ما بين هذا الوجه فريحنا جانب المالك لما ذكرنا وان صبغته اسود
 اخذ منه في المذهبين يعني عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف وهذا الاول سواء لان السواد زيادة عند الحمر وعند محمد
 زيادة ايضا كالحمرة ولكنه لا يقطع حق المالك وعند ابي حنيفة السواد نقصان فلا يوجب انقطاع حق المالك
 لانه ان يقطع حق المالك يقطع حق المالك

له قوله كسفت الاخذ فانه مثل الشئ في انه يحتمل ان يجعل سبب الملك ومع هذا لم يوجب له حصة ١٣
 سبب الرد وهو العيب فكذلك بهنا يقطع وان انعقد سبب الضمان وهو الشئ ١٢ اعناه ١٣ قوله فيما اذا اختار الرجوع الاصل عنك ان القطع والعتان لا يجتمعان فاذا اختار تضمين النقصان
 يقطع لان ضمان النقصان وجب بهنا في اخرى قبل الاخراج وهي ما ماتت من العين والقطع لاخراج الباقي ١٣ اعناه ١٤ قوله ضار كما اذا ملك باهية فانه اذا ذهب له بعد تمام السرقة
 يسقط القطع فلان لا يجب قبل تمام السرقة لولي ١٢ اعناه ١٥ قوله وهذا كل اى هذا الخلفاء مع هذه التفصيلات اذا كان النقصان وهو الذي ينفوت به بعض العين وبعض المنفعة
 فان كان يسيراً وهو ما ينفوت به شئ من المنفعة على ما هو الصريح على ما ينحى تمام الكلام في تفسير الفاشش والبيير في كتاب الغصب يقطع اتفاقاً ١٢ اعناه ١٦ قوله عليها اى الدراهم والدنانير
 في نسخة اخرى عليها وهو من ١٢ اعناه ١٧ قوله واصل من الغصب اى اصل الخلفاء في الغصب فبذره الصفته لا يقطع بها حق المالك عنده في الغصب فلما نالها فكذلك في السرقة
 ١٢ ب قوله خلفا له لان هذا الصفته تبدل العين اسما وحكما ومقتودا وكل ما كان كذلك يقطع به حق المالك كما اذا كان المنصوب صفراً فغصبه فحقه وله ان يمين السروق
 باق والصفته الواحدة والاسم الحادث ليسا بلازمين فان اعدتها الى الحاله الاولى مكنته ١٢ اعناه ١٨ قوله فلم يملك يمينه اى يمين السروق وفي بعض النسخ عنها اى يمين الذهب
 والفضة وانما ملك شيئاً غيرهما فان الاعيان تبدل قبل الصفات اصله حديثه بمره ١٣ اعناه ١٩ قوله فبذره امر قال صاحب النهاية صورة المسال سرق ثوباً يقطع فيه
 ثم صبغته امران لفظ رواية الجامع الصغير عن محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في السارق يسرق الثوب يقطع به وقد صبغ الثوب امر قال ليس لصاحبه عليه سبيل وهذا كما ترى ليس في ما يدل على
 قوله لم يمينه لان الواو لا يملك ولا يملك على التعقيب ١٢ اعناه ٢٠ قوله اختياراً بالغصب ليعني ان يملك هذه المسألة على مسالة الغصب فانه لو غصب رجل ثوب انسان
 فصبغه احمر يوجب له الثوب ويعطى ما زاد الصبغ فيه العلة المشتركة بين المتين والمقيس عليه ان الثوب اصله والصبغ وصف قائم به تابع فلا ينفوت الاصل بالوصف ١٢ مولوي عبد الحى نور الشريعة ١٤
 له قوله حتى لو اراد يمين لو اراد المالك اخذ الثوب حال كونه مصبوغاً يضمن به ما زاد الصبغ ١٢ اعناه ٢١ قوله فريحنا جانب السارق لان سرامة ما هو قائم بصورة ومعنى اولى
 مراعاة ما هو قائم بصورة لا معنى فصار كما لو هو سرق له اذ صبغ الثوب احمر يقطع عن الواهب ١٢ ب قوله لان من قطع واحد منها قائم بصورة ومعنى فان الصبغ والثوب موجود ان
 صورة ومعنى ١٢ : .

باب قطع الطريق

قال واذا خرج جماعة متنعين او واحد يقدر على الامتناع فقصدا واطمطع الطريق فاخذوا قبل ان يأخذوا وما لا

يقتلوا نفساً حبسهم الامام حتى يجد ثأوتوبة وان اخذ مال مسلم او ذمي والمأخوذ اذا قسم على جماعتهم اصاب كل واحد

منهم عشرة دراهم فصاعداً وما يتبلغ قيمته ذلك قطع الامام ايدهم ارجلهم من خلاف وان قتلوا ولم يأخذوا وما لا يقتلهم

الامام حدا والاصل فيه قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية والمراد منه والله اعلم التوزيع على الاحوال

وهي اربعة هذه الثلاثة المذكورة والرابعة نذكرها ان شاء الله تعالى ولان الجنائيات تتفاوت على الاحوال فاللائق تغلظ

الحكم بتغلظها اما الحبس في الاولى فلا نه المراد بالنفي المذكور لانه نفي عن وجه الارض يدفع شرهم عن اهلها ويعزى

ايضاً لباشرتهم منكر الاخافة وشرط القُدرة على الامتناع لان المحاربة لا يتحقق الا بالمنعة والحالة الثانية كما بيناها لما تلونا

وشرط ان يكون المأخوذ مال مسلم وذمي ليكون العصمة مؤبدة ولهذا الوقطع الطريق على المستامن لا يجب القطع بشرط

كمال النصاب في حق كل واحد كيلا يستباح طرفه الا بتناوله ماله خطر والمراد قطع اليد اليمنى الرجل اليسرى كيلا يؤدي

الى تفويت جنس المنفعة والحالة الثالثة كما بيناها لما تلونا ويقتلون حدا حتى لو عفى الاولياء عنهم لا يلتفت الى عفوهم

لانه حق الشرع والرابعة اذا قتلوا واخذوا المال فالامام بالخيار ان شاء قطع ايدهم ارجلهم من خلاف وقتلهم او وصلبهم

وان شاء قتلهم ان شاء وصلبهم قال محمد يقتل او يصلب ولا يقطع لانه جنابة واحد فلا توجب حدين ولان ما

دون النفس يدخل في النفس في باب الحد كحد السرقة والرجم لهما ان هذه عقوبة واحدة تغلظت لتغلظ

سببها وهوتقويت الامن على التناهي بالقتل اخذ المال ولهذا كان قطع اليد الرجل معاقب الكبرى حدا واحدا وان

له قوله باب قطع الطريق قسم السرقة المغزى على الكبرى لان المغزى اكثر وقاما تسمية قطع الطريق سرقة فلان قاطع الطريق يأخذ المال خفية من امين الامام الذي على حفظ الطريق

داكود كبريت نغكون مزبايع ما من السمين ولان موجبه اغلظ واعلم ان قطع الطريق شرط الاول ان يكون لهم شركة وقوة بحيث لا يكون للامة القصادهم وطقو الطريق سواء كانت

بالسلاح او بالعضا الجبروا عن ادا ثأني ان يكون خارج المعرب بعد اعزوف شرح الطحاوي ان يكون ينز وبنهم سريرة مسفوا وان ات ان يكون في دار الاسلام والاراج ان يكون المأخوذ قد انصفا

و قال الشافعي و احمد قائل مالك و ابو ثور لا يشترط النصاب والانس ان يكون المصطاع كلهم اجانب في حق اصحاب الاموال حتى اذا كان فيهم ذمهم حرهم او موريا او مجنونا لا يجب عليهم المصطاع خلافا

لاي يوسفت والسواس ان يوفوا وقيل لا يشترط حتى اذا اخذوا بعد التور بسقط عنهم الحد **له** قوله واذا اخرج جماعة يتناول السلم والذمي والموال العبد **له** قوله

معيهم الامام او هو المراد بالنفي المذكور في قولنا انما جزاء الذين يحاربون الله وسوله ويسعون في الارض فسادا يقولوا ويصلوا لقطع ايدهم ورجلهم من خلاف او ينهوا عن الارض **له** قوله

عنايه **له** قوله هذه اشنة لعين قوله فاخذوا اقبل ان ياخذوا ما لا يقتلوا و قوله وان اخذوا مال مسلم او ذمي وقوله ان قتلوا او لم ياخذوا ما لا يقتلوا **له** قوله فالا لائق تغلظ الحكم

بتغلظها لا التجيير لانه مستلزم مخالفة الجنابة الخيلطة بالجزاء الخفيف او بالعكس وهو خلاف مقتضى الحكمة **له** قوله قلنا المراد بالقتل قد يطلق النفي على التقدمة

ايضا يمكن المراد بهما هو الحبس بقوله تعالى من الارض فان النفي من جنس الارض انما يتحقق اذا امتس لان في الترتيب نفي عن الارض المحبولة عن عبيته **له** قوله حكلا

فاخذ التعزير انما يجب في جنابة ليس فيها حد وجعل الحبس جزاء لا يوجب التعزير معه وما قال في الماشية من الحبس جزاء للمحاربة وهو من الشرع والى الترتيب جزاء الاخذ

خفية نظر لانهم اذا اخرجوا لم ياخذوا ما لا يقتلوا يقتلوا نفسا فليس الاخذة على ما نص عليه الامام فخر الاسلام لان يقال لما وجد بهما جناحان الخنزير مع قصه قطع الطريق والاخذة وشرع الحبس

جعلناه لانه ما وجدنا التعزير لانه البراد **له** قوله لا يتحقق الا بالمنعة لان اذا الم يكن منته وقوة على قطع الطريق لا يسعون قطع الطريق بل هم لصوص ولارون بترقيون الشفاعة

من الناس **له** قوله يكون العصة مؤبدة وليس تايد العصة التي مال المسلم والعصاة **له** قوله وبه اي يكون الشرط ان يكون المأخوذ من المسلم او الذمي **له** قوله

له قوله وشرط كمال النصاب الحد الحسن بين زيا والشرط ان يكون نسيب كل واحد عشر وبن درهمان ان التعزير بالعزة في موضع كان المستحق باخذها عضوا واعدل بهما

المستحق عضوان ولكن نقول تغلظ المراد بتغلظ خلبه ما يتبادر للمحاربة و قطع الطريق **له** قوله كيلا يؤدي الزكاد دليل على قطع من خلاف للتعين ايضاً بين والاصل اليسرى

فانما يدلى لانه ما لا يتبادر في الجمع بين العقوبتين بين قطع اليد والاربع مع القتل او الصلب وبين القتل او الصلب ايضاً من قطع اليد والاربع ولو كلف له الخيار عند

اختياره ترك قتل اليد والاربع بين القتل او الصلب وهذا قول ابن حنيفة وذكر في الكتاب قول ابو يوسف محدود في مائة الروايات قول ابو يوسف مع محمد **له** قوله

له قوله كحد السرقة والرجم فان السارق اذا نفي وهو محض رجم لا يغزر ان القتل يشتمل كل **له**

كان في الصغرى حدين والتلاخل في الحد دلالة في حد احدث ذكر في الكتاب التغيير بين الصلب وتركه وهو ظاهر الرواية
 وعن ابي يوسف انه لا يتركه لانه منصوص عليه والمقصود الشهير ليعتبر به غيره ونحن نقول اصل الشهير بالقتل و
 المبالغة في الصلب فيخبر فيه ثم قال و الصلب حيا ويبرح بطنه برمح الى ان يموت ومثله عن الكرخي وعن الطحاوي انه يقتل
 ثم يصلب توقيعاً عن المثلة وجه الاول وهو الاصح ان الصلب على هذا الوجه يبلغ في الردع وهو المقصود به قال ولا
 يصلب اكثر من ثلاثة ايام لانه تغترب بعد ما يفتادى الناس به وعن ابي يوسف انه يترك على خشبة حتى يتقطع و
 يسقط ليعتبر به غيره قلنا حصل الاعتبار بما ذكرناه والنهية غير مطلوبة قال واذا قتل القاطع فلا ضمان عليه في
 مال اخذها اعتباراً بالسنة الصغرى وقد بينا فان باشر القتل احدهما جرى الحد عليهم باجمعهم لانه جزء الحاربه
 وهي تحقق بان يكون البعض رذء لبعض حتى اذا نلت اقلهما فحازوا اليهم انما الشرط القتل من واحد منهم
 قد تحقق قال والقتل ان كان بعضاً ومجراً وبسيف فهو سواء لانه يقع قطعاً للطريق بقطع المارة وان لم يقتل
 القاطع ولم يأخذ الا وقد جرح اقتص منه فيما فيه القصاص اخذ الارش منه مما فيه الارش وذلك الى الاولياء لانه
 لاحد في هذه الجناية فظهر حرق العبد هو ما ذكرناه فيستوفيه الولي ان اخذ ما لا تخرج قطعت يده ورجله وبطلت
 الجراحات لانه لما وجب الحد حقا لله سقطت عصمة النفس حقا للعبد كما يسقط عصمة المالك ان اخذ ما لا تخرج
 وقد قتل عمداً فان شاء الاولياء قتله وان شاء واقفوا عنه لان الحد في هذه الجناية لا يقام بعد التوبة للاستثناء
 المذكور في النص ولان التوبة يتوقف على رد المال لا قطع في مثله فظهر حرق العبد في النفس المالك حتى يستوفى الولي

له قوله في مدواصل الا ترى ان الجملات في الزمان لا تتداخل فان قيل نيل باننا ملان
 الاما ان يقتل ويرد العظم على هذا التعليل ليس لولا ان ترك العظم كليس له دلالة في بعض الجملات قلنا ولا يترك العظم الا بطريق التام عمل بل لا يترك عليه مراعاة الترتيب في جزاء
 واحد وكان لان يبدأ بالقتل ثم اذا قتل فلاننا ثمة في استئثاره بالعلم بعده ١٣ **له** قوله لا منصوص على ان الية المذكورة ويؤيده الحديث ايضا وهو ما اخبره الشافعي في
 سننه الامام محمود بن جهم بن ابي عيسى ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ادع ابيرة بغير العلم ان لا يبينه ولا يبين عليه من غير اناس يريدون الاسلام فقطع عليهم اصحاب ابي بردة
 ولفظوا لو عدل فزل جبريل بالرسول من نكل واخذ المال صلب ومن نكل ولم يأخذ المال نكل ومن اخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله ومن اذات الطريق ولم يأخذ ولم يقتل نكل
 قال ما حيب نور الاول لكن ابا حنيفة حمل قوله من نكل واخذ صلب على اختصاص الصلب بهذه الحالة لا على اختصاص هذه الحالة بالصلب بل اثبت الامام الجبار في الاربعة لان
 الجناية يملك التامود القدر في كل الجنايات غير ان الله وان اذ ابله واستاذى نور الله مرده في قول القائل نور الاول لا يذب عليك ان شئبه الاتحاد قائم باعتبار القدر والافند
 الجنايات اقامه مع الشهية وذا لا يجوز لاقيل ان الحق بيننا هو يذب الصاحبين قتال ١٣ مولوي عبد الحفي نور الله مرده **له** قوله انما زواى الغنم اليهم والعير راجع الى الود
 لا يستوى فيه الذكر والامور والجمع ١٣ **له** قوله فهو سادى بينى باى شئ نكل قاطع الطريق لا حدلا تقاسم فلا يقتل السادة ولبذا يقتل غير السادة ١٣ **له** قوله
 ولم يأخذ ما لا يدرج في الجمل الامام القرضاوى حاله فاستمر من احوال قطاع الطريق والعصفت لم يذكره في الاجمال بل قال بى اربعة لان مراده الاحوال التي يدل عليها الاجزى المذكورة
 في النص حد ١٣ **له** قوله فيما فيه القصاص فلو قطعوا الذكر فاقصموا فيه في الظاهر فوقع منهم الارش فلا يبالى في حيفته في ما اذا قطع من الاصل وفي المشقة تقاسم اتفاقا لان موضع
 القطع معلوم الا اذا قطع بعض المشقة ولكن اذا لم يولوا العين او قطعوا با فاقصموا ١٣ :-
له قوله سقطت عصمة النفس بنا مل ان ما دون النفس يجزى بقدر الاموال فكان سقوط العصمة في حق المال سقوط العصمة في حق المرح ١٣ **له** قوله لا استثناء المذكور في
 النفس حقيقة انما لا قال بعد قوله ادنى من الارش ذلك لم تجزى في الدنيا وفي الآخرة غداً عليهم الا الذين تابوا من قبل ان تقدر عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم فالاستثناء راجع الى قوله
 انما جزاء الذين يفعلون ما صلوا ان جزا من ذك ما ذكر الامم اخذ ليرد التوبة فان لا جزاء عليه وعرض عليه بان الاستثناء اذا نقبب كلمات معطوفة بعضها على بعض فيصرف الى ما يليه على ما تقر
 في الامول فلما نظرنا فحلقت هذه الاستثناء بقوله وفي الآخرة غداً عليهم فلما نظرنا في الآخرة لا يراد في الدنيا والوجوب عن على ما نقلنا به البارد الجوفورى عن شئبه معز الدوله ان الجمل
 المذكورة في هذا النص في حكم جملة واحدة كما قال المارون يعا تجوز في الدنيا والآخرة الا الذين تابوا من قبل ان تقدر عليهم في الآخرة لا يراد في الدنيا والوجوب عن على ما نقلنا به البارد الجوفورى عن شئبه معز الدوله ان الجمل
 اعترض بان التوبة متوقفة على التوبوا لاننا كان الا في الاستقيم هذا التعليل وكان الا اول كان الوجرا شافى واختلف في الوجود الاول فلا يكون على مستقلة واجب بان بعض المشايخ ذكروا
 ان الاربعة نفس التوبه ودى التلاخل في المال والاعتجاب في المال ولم يعمروا التوبة بهذا المعنى موخره على رد المال وبهذه جهوا الى ان المال يسقط ما لم يراد المال فعملوا الامم تامة
 فالعصم بين قول المشايخ وبهذا الطريق ذكر الاختلاف فخر الاسلام في ميوصله ١٢ عناه **له** قوله ولا قطع في مثله من مال ما اذا رد المال لان الحصون منقطعهم برد المال
 اليه وى شرط وجوب العظم ١٣ هـ

القصاص او يعفو ويحب الضمان اذا اهلك في يده واستهلك وان كان من القَطَا ^{١٢} صبي او مجنون او ذورحوم من المقطوع عليه سقط الحد عن الباقيين فالمدكور في الصبي المجنون قول ابي حنيفة ^{١٣} وزفر ^{١٤} عن ابي يوسف انه لو باشر العقلاء بمجدد الباقيون وعلى هذا السرقة الصغرى له ان المباشرة اصل الردء تابع ولا خلل في مباشرة العاقل ولا اعتبارا للخلل في التبعض وفي عكسه يتعكس المعنى والحكم ولهما انه جناية واحدة قامت بالكل فاذا لم يقع فعل بعضهم موجبا كان فعل الباقيين بعض العلة وبه لا يثبت المحكم فصار كالحاطي مع العائد اما ذور الرحم المحرم فقد قيل تاويله اذا كان المال مشتركا بين المقطوع عليهم الاصح انه مطلق لان الجناية واحدة على ما ذكرناه فالامتناع في حق البعض يوجب الامتناع في حق الباقيين بخلاف ما اذا كان فيهم مستامن لان الامتناع في حقه لخلل في العصمة وهو يحميه اما هنا الامتناع لخلل في الحرز والقافلة حرز واحد واذا سقط الحد صار القتل الى الاولياء لظهور حق العبد على ما ذكرناه فان شاءوا قتلوا وان شاءوا عفاوا واذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد لان الحرز واحد قصارت القافلة كدار واحدة ومن قطع الطريق ليلا او نهارا في المصر او بين الكوفة والحيرة فليس بقاطع الطريق استحسانا وفي القياس يكون قاطع الطريق وهو قول الشافعي لوجوه حقيقة وعن ابي يوسف انه يجب الحد اذا كان خارج المصر ان كان بقربه لانه لا يلحقه الغوث وعندنا قاتلوا نهارا بالسلام اولياليه او بالخشيب فهم قطاع الطريق لان السلاح لا يلبث والغوث يبطل بالليالي ونحن نقول ان قطع الطريق لقطع المارة ولا يتحقق ذلك في المصر ويقرب منه لان الظاهر حقوق الغوث الا انهم يؤخذون برد المال يصلح للحق المستحق ويؤدّبون ويجسّدون ارتكابهم الجناية ولو قتلوا فالمرقية الى الاولياء ^{١٥}

له قوله ويجب الضمان اذا اهلك في يده واستهلك ^{١٦} عمن غير ابيه ان وجوب الضمان بسقوط الحد مستوطا بالثبوت يتوقف على رد المال كيف يصحور اهلاك والاشترط في يده واجب بانا لغرض المسئلة في ما اذا تاب ورد بعض المال وقل هذا التام اذا كانت التوبة متوقفة على رد المال في المصلحة العاقلين بذلك واما اذا كانت متوقفة على رد جميع المال فلا يجوز ان يقال هذا الوضع اما على قول البعض الاخر ^{١٧} عناه **٣٢** قوله وعن ابي يوسف قال الا تار في غاية البيان العجب من صاحب البساية ان قال وعن ابي يوسف بمان قال والمدكور قول ابي حنيفة ^{١٨} وقد قيل حمود قوله في ابي حنيفة صرح به الشيخ ابو منصور انه ثبتت عليه عيب لان القدر في ذلك يفرق للتحقق عند ابي يوسف وذكره البيهقي بلفظ عن ابي يوسف فيقول ان يكون قول ابي يوسف رواة عن ابي حنيفة ^{١٩} **٣٣** قوله وعلى ما بيننا ان في غير الخبيص والمجون قتلوا الصبي والمجون عند ابي يوسف ^{٢٠} **٣٤** قوله وفي غير الخبيص اذا ما شرب الخبثا ما بالثلث في الاصل وله الاعتبار فلا يجب المصلحة الكل ^{٢١} عناه **٣٥** قوله فصار يرضى كما اذاري سها الى انسان عمدا وراه اآخر خطأ واهاب السهان وامت منها لا يجب القصاص على العادلان الفعل واحد نيكون فعل الخليل يشبه في حق العادل ^{٢٢} **٣٦** قوله كما في حق العادل هذا التشبيه يشعربان كما من الخطأ والعامل بعضه لكن المصنف صرح بقبول باب جناية البهيرة ان كل جرامة مله للسكف بنفسها سفرت او كبرت الا ان مثلها ازمة اضعف الى الكل فبدا تصرع بان كل جرامة مله تارة ^{٢٣} **٣٧** قوله واما ذور الرحم المحرم المذكور الرازي ان المسئلة محمولة على ما اذا كان المال انا محرم مشتركا بين المقطوع عليهم وفي القطاع ذورم من احدهم فلا يجب الحد على الباقيين لان الماخوذ شئ واحد فاذا ستمت من احدهم بسبب القرابة امتنع من الباقيين واما اذا كان لكل واحد منهم مال منفرد فله الحد يجرى على الباقيين لان الاخذ من كل واحد منهم لا يفتقر لغيره بخلاف ما اذا اسرقوا من حرز الرم الحرم مالوا مال غيره فان الشبهة با متبادر الحرز والاجاب في الكل وادعاه ان جميع القافلة في حق قضاة الطريق كشئ واحد فانه قد تصدوا فخر ذلك فاذا امكنك الشبهة في حق بعد ذلك فقد كملت الشبهة في جميع ^{٢٤} **٣٨** قوله بخلاف ما اذا كان فيهم من سوا سوال مقدر سوال تعبيره ان يقال القلم على المستامن لا لوجوب الحد لقطع على الحرم ثم وجود هذا في العاقلة يسقط الحد فوجوب ان يسقط وجود المستامن ^{٢٥} **٣٩** قوله وهو يتحصر اهل الخليل يحمي المستامن فلا يصح شربه والشبهة اذا كانت في غير الحرز لا تؤثر في الذي لا يشبهة فيه ^{٢٦} **٤٠** قوله والقافلة حرز واحد لان القافلة بمنزلة بيت واحد وان هذا كان القريب سرق مال القريب ومال الابن من بيت القريب فانه لا يعطى بشبهة تمكنت في الحرز ^{٢٧} **٤١**

له قوله قصارت القافلة كدار واحدة كما لو سرق من دار سكن السارق فيها فاذا يجب القصاص ان تقتل عمدا او المال ان اغدوه وهو تام والضمان ان يهلك او اشتبك ^{٢٨} **٤٢** قوله والجرعة هي التي كان يسكنها الضمان المنزدي اول منازل الكوفة وقال تاج الشريعة الحيرة بكسر الحاء مدنية على راس ميل من الكوفة ^{٢٩} **٤٣** قوله وفي القياس الجزع التوضيح المقام ان القياس يقتضى وجوب الحد في صورة القلم بين الكوفة والحيرة وفي قطع الطريق في المصر ليل كان او نهارا لوجوده حقيقة وميل مناط وجوب الحد هو قول الشافعي ودروى من ابي يوسف انه لو قطع في المصر لا يجب الحد لان الظاهر لوقوع الغوث من الامام ومن الناس مقطوع عليه ودم ذلك تاورر فلا يوجد قطع الطريق من حيث الخبيص واما خارج المصر فيجب القلم وان كان يقرب المصر لا يلحقه الغوث في الغور لبعده عن المصر وعن في الرواية الاخرى ان لو قاتلوا بالسلاح نهارا او ليلا بالسلاح او بغيره في المصر يجب القلم لان السلاح لا يلبث فلا يحد منه ان يموت فيلحق الغوث وفي الليالي عدم لحوثة سريريا ظاهرا فوجوب قطع الطريق فيجب الحد والقافلة لوجوبه لا يتحقق قطع الطريق في المصر وكذا اذا كان يقرب سوار كان بالسلاح او بغيره ليل كان او نهارا لقوة احتمال لحوثة المدرونها استحسانا ^{٣٠} مولوي محمد عبد الله نواله مرتقه

لما بناؤهم خنق رجال حتى قتله فالدرية على عاقلته عند ابى حنيفة وهي مسئلة القتل بالثقل وسنين ويا ب
الديات انشاء الله تعالى وان خنق في المص غير مؤقت لان صارساعيا في الارض بالفساد فيدفع شره بالقتل والله اعلم

كتاب السير

السير جمع سيرة وهي الطريقة في الامور وفي الشرع تختص بسيرة النبي عليه السلام في مغازيه قال الجهاد فرض
على الكفاية اذا قام به فريق من الناس سقط عن الباقيين اما الفرضية فلقوله تعالى فاقتلوا المشركين كافة كما

يقاتلونكم كافة ولقوله عليه السلام الجهاد ما مضى الى يوم القيمة وادابيه فرضا باقيا وهو فرض على الكفاية لانه ما فرض
لعينه اذ هو افساد في نفسه وانما فرض لا عزازين الله ودفع الشر عن العباد فاذا حصل المقصود بالبعض سقط

عن الباقيين كصلوة الجنائز وورد السلام فان لم يقم به احدا ثم جمع الناس بتركه لان الوجوب على الكل لان اشتغال
الكل به قطع مادة الجهاد من الكراع والسلاح فيجب على الكفاية الا ان يكون النفير عاما في يصير من فروض الاعيان

لقوله تعالى ايقروا حافا وثقالا الآية وقال في الجامع الصغير الجهاد واجب الا ان المسلمين في سعة حتى يحتاج اليهم
فاول هذا الكلام اشارة الى الوجوب على الكفاية واخرة الى النفير العام وهذا ان المقصود عند ذلك لا يتحصل الا باقامة الكل

فيقتض على الكل وقتال الكفار واجب وان لم يبد العجم ولا يجب الجهاد على الصبي لان الصبي مظنة الرحمة
ولا عبء ولا امرأة لتقدم حق المولى والزوج ولا اعشى ولا متعبد ولا اقطع لعجزهم فان عجز العبد على بلد وجب على جميع

الناس الدفع ثم خرج المرأة بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن المولى لانه صا فرض عين وملك اليمين ورق النكاح لا

له قوله ومن خنق بالتحفيص من خنقة

اذا عمه حلقه ومصدره الخنق بضم الفون ولا يقال بالسكون كذا من الغار في ١٢ عتايه **له قوله** وان خنق في المصرا ان الزاري بالشديد سماه وحققا للكنية تلت الكنزة استبد
من قول غير مرة فلما جاء من التقدية ١٣ **له قوله** كتاب السيرة مع المدولان كان لها من غيرهم وذاك الفيترا يادى بغض الامور به وقدم المدولان المقصود من المدولان
العالم من الفساد من النقي والمقصود من الجهاد خنق الكفر وان في بعض المدوحات التي في بعض حق العبد والجهاد ليس الا حق التمتع والحق العبد مقدم ١٢ **له قوله**

وهي الطريقة وقد يقال السيرة فعل من السير يادى السير الذي يقطع المسافة وقد مر به السير في المعاملات وسميت الغزاة سير لان اول امرها السير الى العدو ١٣ **له قوله**
تلقول تعالى فانتكروا المشركين كان رسول الله عليه وعلى آله وسلم اول ما موروا بالسيف والارواح قال الله تعالى فاصم السيف الجليل وقال واعرض عن المشركين ثم امر بالموظلة والجلود
بالطريق الا ان يقول تعالى وجاهد بهما حتى ياتى احسن ثم امر بالقتال ان كانت البداية بينهم فقال الله تعالى فان تلوكم فاقولوا ثم امر بالبدية بالقتال فقال الله تعالى فاقولوا المشركين
حيث وجدتموه وقال فاقولوا المشركين كما قالوا ثم كاذبا وعلوان السبع الثمين ١٣ **له قوله** الجهاد ما مضى الى المديث اخرج ابو داود مطولا في سنة من احسن فرسا

الجهاد ما مضى سنة يعني الشدة ان يقال اخذت من الجهاد الاصل بقا قلوبهم لوجهين اهدى ان الحديث خبر واحد كيف يشئ به الفرضية وجوابه ان مؤيدي
بالنفس والارواح فيكون طعنا وتأييدا لا لا لا لا الاصل بقا الجهاد لا على فرضية وما ذكره المصنف من المراد لا لا لا للفظ عليه وجوابه ان قوله ما مضى سنة فلا بد من تقديره بوجوه
وقد ثبت بقوله تعالى انه فرض ليكون بوجوه التقدير فكان معناه فرض باق ١٤ الجهاد **له قوله** اذ هو افساد في نفسه لانه تعذيب عباده وتخزيب بلاده ١٣ **له**
قوله وانما فرض لا عزازين الا اشارة بقوله تعالى فاقولوا ثم كاذبا وتلقوا ثم كاذبا وتلقوا ثم كاذبا وتلقوا ثم كاذبا وتلقوا ثم كاذبا وتلقوا ثم كاذبا وتلقوا ثم كاذبا
الباقيين ١٢ **له قوله** اذ هو افساد في نفسه لانه تعذيب عباده وتخزيب بلاده ١٣ **له قوله** كصهوة الجنازة ورد السلام فان البعض اذا قام بها سقط من

له قوله لان يكون ١٤ استثناء من قوله فيجب على الكفاية اي يجب الجهاد كفاية الا اذا كان النفير عاما بان لا يندفع شر الكفار اذا اجتمعوا بعض المسلمين في بعض فرض الاميان
فيقتض على كل واحد فيقتل العبد بدون اذن سيده والمرأة بدون اذن الزوج لقوله تعالى انكروا افسانا وقتلوا اي كذبنا وشتمونا او جحدنا او افسادنا وقتل افساننا وقتلوا
١٣ **له قوله** نقول تعالى اعرض عن الذين كفروا فانهم يرجعون لئن كفروا الا ان يؤمنوا لنكوننهم اعداء لولا انهم كفروا لكانوا منكم فاقولوا ثم كاذبا وتلقوا ثم كاذبا وتلقوا ثم كاذبا وتلقوا ثم كاذبا
ابن الدية فعمل بذلك اختصاره بالنفير العام ١٢ عتايه **له قوله** فاول هذا الكلام اي قول محمد الجهاد واجب الا ان المسلمين في سعة اي لا يتكلم بالباقي بعد اذ كان مجموع المستثنى
والاستثناء اشارة الى الوجوب كفاية لان الشئ وفيه تلميح بان الاستثناء منها يتعلم بان الاستثناء منها يتعلم بان الاستثناء منها يتعلم بان الاستثناء منها يتعلم بان الاستثناء منها يتعلم بان

على الكل ذكر في الاخرة فان جهاد النفير انما يفرض بين من على من يقرب من العدو وهم يقتدون على الجهاد ولما من بعد من العدو فليسهم فرض كفاية حتى يسلم ترك اذ لم يمتح اليهم اذ اذ امتح اليهم
بان مجزى ان يقرب العدو وانك سواد لم يهد وانما يفرض من عليهم فرض عين وكذا ان يفرض على جميع اهل الاسلام شرعا وعرضا ١٢ **له قوله** مظنة الرحمة قال ابن الاثير المظنة
بكر الظاهر ووزنه سقط من الظن بمن العلم وكان القياس فتح الظاهر الا ان جهاد مسورا ١٣

الدرية في تنويع احاديث الهدية

كتاب السير، حديث الجهاد ما مضى الى يوم القيامة ابوداؤد من حديث الش ١٢ فقهه تلت من اصل الايمان الكف عن قتال
لا اله الا الله ولا تكفراه بذنب ولا تخرجه من الاسلام بعمل والجهاد ما مضى بعثني الله ان يقال انكرا ما مضى الدجال الحديث -

وامرأهم كما والنوا والمراد بالبدل القبول وكذا المراد بالاعطاء المذكور فيه في القرآن والله اعلم لا يخون ان يقا تل من لمتلفه
 الد عو الى الاسلام لا اتيه عو لقوله عليه السلام في وصية امرأه الاجناد فادعهم الى شهادة فان لا اله الا الله ولا تنهوا بالدعوة
 يعطون انا تقا تلهم على الدين لا على سلب الاموال وسبى الذراري فلعلهم يميون فكنفي معونة القتال لو قا تلهم قبل الدعوة
 انه للتعي ولا غرامة لعدم العاصم هو الدين والاحراز بالدار فصار كقتل النساء والصبيان ويستحب ان يدعو من بلقته
 الدعوة بما لغة في الا نذار ولا يجب ذلك لانه صرح النبي عليه السلام ارع على بنى المصطلق وهم غارون وعهد الى اسامة
 ان يغير على ابني صبا حاتم يحرق والغارة لا يكون يدعوقال فان ابوا ذلك استعنا بوا بالله عليهم حاربوهم لقوله عليه
 السلام في حديث سليمان بن بريدة فان ابوا ذلك فادعهم الى اعطاء الجزية الى ان قال فان ابوها فاستعن بالله عليهم
 وقا تلهم ولاته تعالى هو الناصر ولما نه والمدم على اعدائه فيستعان به في كل الامور ونصوا عليهم المجابيق كما نصبت سول
 الله عليه السلام على الطائف وحر قومه لانه عليه السلام احرق البويرة قال ارسلاوا عليهم الماء وقطعوا اشجارهم اسدا وا
 زروهم لان في جميع ذلك الحاق الكبت والغيط بهم وكسر شوكتهم تفريق جمعهم فيكون مشروعا ولا بأس برميهم ووات
 كان فيهم مسلما سيرا و انا جران في الرمي دفع الضرر العام بالذات عن بيضة الاسلام وقتل الاسير والتا جر ضرر خاص لانه
 قلما يخلوا حصن عن مسلم فلو امتنع باعبار لا تسد بابيه وان تترسوا بصيبي المسلمين او بالأسا ذى لم يكنوا عن ميمهم لما
 بينا ويقصد ان بالرعي الكفار لانه ان تعذر التميز فعلا فلقد امكن قصد الطاعة بحسب الطاقة وما اصابوا منهم لادية

له قوله في وصية امرأه الاجناد الختمت اخرهم الجماعة الا البخاري عن بريدة قال كان رسول الله صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم اذا مر على عبيث او سرير او ما به يتقوى الله الحديث فيه وادعهم الى الشهادة ان لا اله الا الله ١٣ **له قوله** قبل الدعوة بوجع الطام وبالكسر
 في النسب قاله الجوهري وقيل بالضم في الرب ١٣ **له قوله** للهي في حديث علي قال لرسول الله من ليزا ناقسا قوما سته دعوم اخرهم عبد الرزاق ١٣ **له قوله**
 فلا غرامة ومنه انما يخشى الله من عباده العظيم من عباده المتقين قاله ابن جرير في تفسيره في قوله لا اله الا الله ولا اله الا الله ولا اله الا الله
 وسلم عن ابن عون قال كتبت الى ابي ابي اسالة من الدعاء قبل القتال قال كان ذلك في اول الاسلام وقد عا د رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على بنى المصطلق وهم من اعدائهم
 وانما هم يشق على المدا وصاب واوشن جو برية وقال المنزري في حواشيه غادون بالار كذا بقده غير وامر وقال الغفاري ان غادون بالار الهل الهل المنقضة فان النار هو الذي يفرخه
 ولادجول بهناد هذا الذي قاله الغفاري في تكلف فقده قال الجوهري وغيره النار انقل والفرقة والقتل ١٣ **له قوله** المصطلق بضم الميم وسكون الصاد الهل وفتح الطاء
 الهل وكسر اللام وفي آخره قات بلن من خزاعة ١٣ **له قوله** وجهد الى اسامة الجزية الوداد وعنه وبنى بضم الهزة وسكون الياء الوحدة ليعر لاون والنف مقصورة موضع
 من فلسطين بين معظان والرد ١٣ **له قوله** في حديث سليمان بن بريدة فان قال في فادعهم الى الشهادة فان ابوا فدعهم الى الجزية الى ان قال فان ابوا فاستعن بالله
 عليهم وقا تلهم اخرهم الجماعة الا البخاري ١٣ **له قوله** البويرة بضم الباء على وزن ودرة موضع ١٣ عناه :-
له قوله الحاق الكبت اي الذل والهوان وقال البخاري يقال لبر الشاى بلكر والسنه الما نام ما ذكرناه ١٣ بناه **له قوله** وان كان فيهم مسلم رولما قال الحسن بن زياد اذا
 ملان فيهم مسلما واذ يتلف بهد الصنع لم يحل لذلك ١٣ عناه **له قوله** عن بيضة الاسلام اي بجمعة الشيرة المعنوية بيضا وبين بيضة النائرة وخبر لان البيضة بفتح الراء كذا في
 المغرب ١٢ كفايه **له قوله** واما ما يروا منهم اي ما اصاب المسلمون من ميمان المسلمين واسارا هم الذين تترس المسلمون بهم ١٣ بناه

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله قال صلى الله عليه وسلم في وصية امرأه الاجناد فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله هو في حديث بريدة المتقدم قبل قوله ولو
 قاتل قبل الدعوة اشم للهي كانه يشير الى الحديث فروة بن مسيك لا تقا تلهم حتى تدعوهم الى الاسلام وقد تقدم مع نظارة حديث
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اغار على بن مصطلق وهم غارون قال وقد صح متفق عليه من حديث ابن عمر مطولا **قوله** وقد صح
 ان النبي صلى الله عليه وسلم عهد الى اسامة ان يغير على ابني صبا حاتم يحرق والغارة لا يكون يدعوقال فان ابوا ذلك فادعهم الى اعطاء الجزية الى ان قال فان ابوها فاستعن بالله عليهم وقا تلهم
 قال صلى الله عليه وسلم في حديث سليمان بن بريدة فان ابوا ذلك فادعهم الى اعطاء الجزية الى ان قال فان ابوها فاستعن بالله عليهم وقا تلهم
 هو عند مسلم كما تقدم حديث انه صلى الله عليه وسلم نصب المجابيق على الطائف الترمذي من رواية ثور بن يزيد بهذا مرسلا
 واخرجه ابوداؤد في المرسل عن مكحول مرسلا وكذلك ابن سعد واخرجه العقيلي موصولا في ترجمة عبد الله بن خراش من حديث علي
 وذكر الواقدي في المغازي قصة سليمان في المنجنيق يوم الطائف حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم حرق البويرة متفق عليه من
 حديث ابن عمر قطع النبي صلى الله عليه وسلم نخل بنى النضير وحرق وهي البويرة الحديث ١٣ -

عليه^١ لا كفارة لان الجهاد فرض والغرامات لا تقرب بالفروض بخلاف حالة الخمصة لانه لا يمنع عفاة الضمان لما فيه^٢ من احياء نفسه اما الجهاد فبنتي على اتلاف النفس فيمتنع حذر الضمان قال ولا بأس باخراج النساء والمصاحف من المسلمين اذا كان عسكريا عظيما^٣ يومن عليه لان الغالب هو السلامة والغالب كما لمتحقق وكبيرة اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها لان فيه تعريضهن على الضياع والفضيحة وتعريض المصاحف على الاستخفاف فاتهم يستخفون بها مغاظة للمسلمين وهو التاويل الصحيح لقوله عليه السلام لا تسافر ارضا بالقران في ارض العدو ولو دخل مسلم اليهم بامان لا بأس بان يحمل معه المصحف اذا كانوا قوما يوفون بالعهد لان الظاهر عدم التعرض والعجايز يخرجون في العسكر العظيم لاقامة عمل يليق بهن كالطبخ والسقي والمداواة فاما الشواب فقرارهن في البيوت اذ دفع الفتنة ولا يباشرن القتال لانه يستدل به على ضعف المسلمين الاعتد الصرورة ولا يستحب اخراجهن للمباضعة والخدمة فان كانوا ابدن فحين فبالاماء دون الحرائر ولا تقاتل المرأة الا باذن زوجها ولا العبد الا باذن سيده لما بيناه الا ان هجم العدو على بلد للضرورة وينبغي للمسلمين ان لا يغدروا ولا يغلوا ولا يمشلوا لقوله عليه السلام لا تغدروا ولا تغدروا ولا تمشلوا والعقول السروقة من المغنم والغد الحياينة ونقض العهد والمثلة المروية في قصة العرنيين منسوخة بالنها المتأخر هو المنقول ولا يقتلوا المرأة ولا صبيا ولا شيخا فانيا ولا

١ قوله لا تقرب بالفروض لان الفرض ما موربه وسبب الغزاة مدوان معن وبينها سائفة انت **٢** قوله بخلاف حالة الخمصة جواب عما يقال قاس الحسن بن زياد هذه الصورة على صورة الخمصة وقال الخلق الرمة للضرورة اقامة الجهاد ولا تخفى الضمان كتنادول مال الجرمال الخمصة يطبق لكان الضرورة ويجب الضمان ١٢ بناه **٣** قوله لما فيه اي في كل مال الغريم من احياء نفسه وهو منسوخة عظيمة يحمل بسببها بدل الضمان ١٢ بناه **٤** قوله فيمنع على اتلاف النفس فلوجب الضمان بقائلهم لا تمنوا عن الجهاد الذي هو فرض وذلك لا يجوز كما لا يجوز ايجاب الدية والكفارة على الامام في ما اذا مات الا ان يكون الجهاد لا يمنع القاض من تعقل القضاء ١٢ بناه **٥** قوله في سرية يمدد دليل لبيرون بالليل وقال محمد بن سير الكبير اكل السرية تلتف وعن ابى حنيفة اقل السرية مائة وقال الحسن اقلها اربع مائة واقل الجيش اربعة الف ١٢ بناه **٦** قوله لا تسافر ارضا بالقران في ارض العدو لان في ذلك واخذ المالكية بالاطلاق قال القرطبي لان في الجيوش والسرايا عملا بالطلاق الناس واطمان المراد بالقران في الحديث المصحف وقرهه مفسرا في بعض الروايات واشاره الى البخاري بقوله باب السفر بالمصاحف الى ارض العدو ١٢ بناه **٧** قوله لا يقتلوا المرأة ولا العبد ولا يمشلوا لقوله عليه وعلى اكر وسلم قائلها فخر من فلان وفلان ١٢ بناه **٨** قوله الا ان هجم العدو استثناء من قوله ولا تقاتل المرأة ولا العبد عند الضرورة يقا تلان فان الجهاد فرض من ١٢ بناه **٩** انما يترا تاويل بالصح احراز امانات الحسن العتيق ان النبي كان في ابتداء الاسلام عند قتلة المصاحف وكذا روى عن الطحاوي ١٢ بناه **١٠** قوله ولا يقتلوا المرأة ولا صبيا ولا شيخا فانيا ولا

الدراية في تخریج احاديث الهداية

حديث لا تسافر ارضا بالقران الى ارض العدو ومتفق عليه من حديث ابن عمرو ورواية لمسلم كان ينهى وفي رواية فاني لا اؤمن ان يقال العدو ١٢
حديث لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمشلوا مسلم من حديث بريدة قول والمثلة المروية في قصة العرنيين منسوخة بالنها المتأخر اما حديث العرنيين فمتفق عليه من حديث اش وقيله فصر بقطع ايديهم وارجلهم وسماعيتهم وفي رواية فقال قتادة بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد ذلك يبحث على الصدقة وينهى عن المشاة وفي رواية قال قتادة تحدثني محمد بن سيرين ان ذلك قبل ان تنزل الحدود وصر في الحديث الذي قبله عن النبي صلى الله عليه وسلم كانت قصاصا

غير المال فكذا بالمال لكن هذا اذا كان بالمسلمين حاجة اما اذا لم يكن لا يجوز لها بيتان من قبل والمأخوذ من المال يضم مصار
 الجزية هذا اذا لم ينزلوا ساختمه بل ارسلوا رسولاً لانه في معنى الجزية اما اذا حاط الجيش بهم ثم اخذوا المال فهو غنيمة
 بخمسها وتقسيم الباقي بينهم لانه مأخوذ بالقهر معنى واما المرتد من قوادعهم الاما حتى ينظر وافي امرهم لان الاسلام
 مرجو منهم في تأخير قتالهم طمعاً في اسلامهم لا تأخذ واعليه لانه لا يجوز اخذ الجزية منهم لما تبين لو اخذت
 لم يرد لانه مال غير معصوم ولو حاصر العدو المسلمين وطلبوا المودعة على مال يدفعه المسلم اليهم فلا يفعل الا ما لم ياتيه
 من اعطاء الدية والحاق المذلة باهل لاسلامه الا اذا خاف الهلاك لان دفع الهلاك واجب باى طريق يمكن ولا ينبغي ان
 يباع السلاح من اهل الحرب ولا يجهز الهمم التي عليه السلام في بيع السلاح من اهل الحرب بحمله اليهم لان قية
 تقويتهم على قتال المسلمين فيمنع من ذلك وكذا الكراع لها بيتا وكذا الحد يد لانه اصل السلاح وكذا بعد المودعة لانها على
 شرف النقص او الانقضاء فكانوا علينا وهذا هو القياس في الطعام والثوب الا تاخر فانه بالنص فانه عليه السلام ثمانية
 ان يبيهاهل مكة وهم حرب عليه فصل اذا من رجل حراً وامرأة حرة كافراً وجماعة واهل حصن او مدينة ضم امانهم
 ولم يكن لاحد من المسلمين قتالهم الاصل فيه قوله عليه السلام المسلمون تنكح اعداءهم ويسعى بدمهم اذ تاهوا واقلهم
 اخبره واقتل وان ما

له قوله فهو غيرته بنسب اى يزوج النفس منها ثم يضم اليه من يمشى الجاهدين الثمانين ١٢ بنائه له قوله لا ما فوزه القمير لم يكن كالما فوزه لانه ليس بغيره ولا فوزه لغيره ثم بالفعال ١٢
 عناء له قوله فانه تافير فاهم قال ابو اليسر في شرح الجامع الصغير اذا غلب المرتدون على مدينة الاسلام ١٣ له قوله لا زمانا فيمنعهم لانهم الذين في المسلمين اذا ظفروا
 عليه بخلاف ما اذا اخذ من اهل الفتي حيث برده عليهم بعد ما بيعت الحرب اوزارها بالار ليس بغيره الا لا يبرده حال الحرب لاسلما يكون اعانتهم على العصية ١٣ له قوله الا
 اذا خاف الهلاك يمشى على نفسه وعلى نفوس سائر المسلمين فيمنعها لايأس يدفع المال ١٤ له قوله باى طريق يمكن هذا لا يبرى على عموم فان ليس دفع الهلاك عن نفسه في
 صورة الاكراه لا يتلفظ كونه الكفر فيمنع ان يجب ولا يجب بل يجوز عرض يركد او كره يقتل نفسه او قتل غيره فعمل المراد باى طريق سوى الصور التي هي للاعباء ١٣ له قوله
 قوله لان النبي مسلم بنى من بيع السلاح من اهل الحرب وحمل اليهم عزيب بهذه اللفظ ودوى البيعة والبراد الطبراني عن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السلاح بالفتنة وسنده
 ضعيف ١٤ له قوله وكذا العديدا المثلث ذكر ابو اليسر في شرح الجامع الصغير ان بيع الحديد منهم لا يكره لان نفسه ليس بالهبة والفتنة كالعصية وهو مثل ما قاله
 فخر الاسلام وهو يفتي ان ما هو الرادى بخلاف ذلك الا ترى الى ان من الحكم على تسوية الحديد بالسلاح وجبه المصنف ١٣ له قوله امر شامة بعن اثار الفتنة لم
 يتكلم احد من الشراخ بنه من الحديث وقد رواه البيهقي في دلائل النبوة في قصة ايمان ثمانية قال والشراخ ما صبوت ولكني اسلمت بين قال الكفا في مصبوت يا ثمانية وامم الذي نفس
 ثمانية بيده لا يتكلم به من الثامنة وانفردت الى بلده وفتح الجبل اليهم حتى كتب القرشي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يامر ثمانية ان يمشى فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 له قوله ان يبريقال ما راها لها الميرة وهو الطعام ١٣ مغرب له قوله وهم اى الكفار حرب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٣ له قوله
 ح ما بهم اى امان بما هم من الكفار اهل النفس والمصدر صفات الى مقول ودوى ذكر الفاعل ١٣ له قوله ولم يكن لاعدن المسلمين قتالهم سوار كان الرجل الذي منهم اعمى او شيخاً
 او مريضا ١٣ له قوله اى اهلهم اماناً من هذا احتراز عن تفسير محمد حيث هي فسره بالعبدا لانه في المسلمين فيعمل اللادى بهتاً من الدماء وجبل غيره من الدر ١٣ له

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم نعى عن بيع السلاح من اهل الحرب ثم اعادته وصاد وحمله اليهم لم اجده وعند الزبارة والطبراني
 وابن عدى واليعقوبى من حديث عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم نعى عن بيع السلاح في الفتنة وصوب ابن عدى ووقفه
 وعلقه البخارى حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم امر شامة ان يبيع اهل مكة وهم حرب عليه ابن اسحق في قصة اسلام
 شامة بن اثال من حديث ابى هريرة وفيه وانصرف ومنع الحمل الى مكة حتى جهدت قریش فكتبوا الى النبي صلى الله عليه وسلم
 يسألونه باس حاهم كتب الى شامة تغل اليهم حمل الطعام ففعل وذكره الواقدي مطولاً وفي اخره وكتب معه كتابا ان دخل بيت
 قریش وبين الميرة واصله في الصحيحين وفي اخره انه قال لقریش والله لا ياتيكم من اليمامة حبة حنطة حتى ياذن فيها رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولم يذكر يقينه حديث المسلمين تنكح اعداءهم ويسعى بدمهم اذ تاهوا متفق عليه من حديث على والبخارى بخوة
 عن انس وبتسلم عن ابى هريرة واولان داؤد وابنت ماجحة عن عمر بن شعيب عن جده والكداس قطنى من حديث عائشة وفي الباب عن امر
 هانى حديث اجرامن اجرت متفق عليه وصاد الا زمام في رواية وامنا من امننت واولان داؤد عن عائشة ان كانت المرأة لتجبر على المؤمنين
 فيجوز وللترمذى عن ابى هريرة ان المرأة لتاخذ للقوم وللطبراني عن انس بن زينب اجارمت ابا العاص وان أمم هانى اجارمت عقيلاً اخاها
 فاجاز ذلك النبي صلى الله عليه وسلم واخرج الطبراني من حديث أم سلمة قصة ابى العاص وزينب وفيها الا وانه يجبر على المسلمين
 اذناهم ١٢

وقيل الكراهة وهي كراهة تنزيه عند محمد بن قان قال علي قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يجوز القسمة في دار الحرب وعند علي الفضل ان يقسم في دار الاسلام ووجه الكراهة ان دليل الطلان راجح الا انه تقاعد عن سلب الجواز فلا يتقاعد عن ايات الكراهة

قال والردء والمقاتل في العسكر سواء لاستوائهم في السبب وهو الجواز وشبهه الواقعة على عرف وكذلك اذ الميرقات لمريض واوغيره لما ذكرنا واذ المحقق المهدوي في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمة الى دار الاسلام يشاركهم فيها خلافا للشافعي بعد انقضاء القتال وهو بناء على ما مهدنا من الاصل انما ينقطع حق المشاركة عندنا بالاحراز او بقسمة الا اهام في دار الحرب او ببيعها المغنم فيها لان بكل منها يتم الملك فينقطع حق شركة المدا **قال** ولا حتى لاهل سوق العسكر في الغنيمة الا ان يقاتلوا وقال الشافعي في احد قوليه يسلم لهم لقوله عليه السلام الغنيمة لمن شهد الواقعة ولانه وجد الجهاد معي

بتكثير السواد ولنا انه لم يوجد الجواز في قصد القتال فانعدم السبب الظاهر فيعتبر السبب الحقيقي وهو القتال فيفيد الاستحقاق على حسب حاله فارسا واهل عند القتال وما رواه موقوف على عمر او تاولبه ان يشهد هاعلى قصد القتال وان لم تكن للامام حصة تحمل عليها الغنائم قسمها بين الغنائمين قسمة ايباع ليعملوا هي اى دار الاسلام ثم يربحها منهم فيقسمها قال العبد الضعيف هكذا ذكر في المختصر ولم يشترط رضاهم هورواية السير الكبير والجملة في هذا ان الامام اذا وجد في المغنم حصة يحمل الغنائم عليها لان المحمولة والمحمول المأهمل كذا اذا كان في بيت المال فضل حصة لانه مال المسلمين ولو كان للغنائمين او لبعضهم لا يجبرهم في رواية السير الصغير لانه ابتداء جارة فصا كما اذا نفقت دابة ومفارة ومع رفيقه فضل حصة ويجبرهم في رواية السير الكبير لانه دفع الضرر العام بتحميل ضرر خاص لا يجوز بيع الغنائم قبل

في دار الحرب عندنا المأهمل الجواز لان في العسكر من قلم الشركة ولانه اذا قسم تعرفوا فيما يكون العدم على دراهم وهذا المرداد ما يبر العسكر فلا يمنع جوازها واختلف في الكراهة هل هي تنزيهية او تحريمية

قال فانه قال الاية النظر لانه يشترط ان يخلف محمد فيها في العسكرة في دار الحرب ليس يشهدوا فاذلا خلافت بينهم في ظاهر الرواية من اصحابنا وفي غير ظاهر الرواية الا الضليلة منقول عنها ايضا وقيل شره قول الاية يشترط ان يوستمع يدل على خلافت ما يدل عليه قوله قتل الكافر وبالجمل لا يخلو عن تحمل

قال اخره بجزء هو العون يقال رواه رواد اما في الرداء لغت مصدوره هو مبتدأ وقوله والمقاتل مطف عليه وقوله في العسكر طرف الاثنيين وقوله سواهم ان يقال سواهم ان كان يار في الاستعمال بالافراد ايضا

قال قوله الاوغره بان يبر الامام الى ما جرت ولم يحضر الواقعة

قال قوله يشاركهم اى شارك المدد العسكر في الغنيمة

قال قوله سلة ما مهدنا من الاصل وهو ان الملك يثبت بالافزعه عند وعندنا السبب هو القهر وتما القهر بالاحراز دار الاسلام فاذا شارك المدد الجيش في السبب الذي يتم به السبب شاركهم في تاكلا حتى يركلوا لحقوا بهم حاله القتال كذا في السبوط

قال قوله ينقطع حق شركة المدد بهذا القدر بان الملك يتم بقسمة الامام في دار الحرب

قال قوله موقوف فان قلت هذا لا يفيان قول الصحابي في حجة ايضا واجب بان هذا جواب عن تمسك الشافعي بنادى زعمه فانه لا يرى تعقيب الصحابي في حجة فان قلت قد ذكر المصنف الاستدلال بقول الصحابي من قبل الشافعي في كتاب الديارات وخبره واجب بان للشافعي في تعقيب الصحابي قولين في القدم بقلده في الحديث فاذا ذكره هذا الاثر عليه

قال قوله وجود رواية السير الكبير حيث قال في خبره هم على ذلك لكن باجادة لان في ذوق الضرر العام باقاس وان منغصة حاشية اليهم فلان يفعل ذلك فقيم

قال قوله لا يجبرهم لعدم حمل الانتفاع بمال الغير الا الطيبة نفس يكون هذا جبراً على الاجارة ابتداء هو بمن قول لا ابتداء اجارة واغترز به عن الاجارة في حاله ابتداء حيث يجبر عليه باسناد الروايات ممن آجر سفينة شهرا ففقت امة في وسط الجرفاء فتعقد عليها اجارة اخرى بغير رضى المالك باجر المثل ذكره في الحريط

قال قوله في رواية السير الكبير يستوى في ذلك ان يبر في اصحاب المملوكه اولاً اذا كان ممن عن من ملك المملوكه لانهم بهذا الاية تصدوا العتق

قال قوله ولا يجوز بيع الغنائم ومع هذا رواه قبل العسكر صح لانه تجديز ذكره في شرح العبادي فعمل بذلك ان المراد بقوله لا يجوز المأهمل لانه في ترتيب الاحكام والمأهمل ايضا في ما اذا كان بلا عاصفة الخزانة واذا باع له ما جازهم

يشنع ان لا نكره لان الضرورة تستباح المحذور

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث الغنيمة لمن شهد الواقعة والشهوه وقفه على عراما المرفوع فلم اجده واما الموقوف فاجراه ابن ابي شيبة والطبراني من حديث طارم بن ابي شيبة ان اهل البصرة غزوا نهاوند فامدهم اهل الكوفة القصة وفيها فكتب عمران الغنيمة لمن شهد الواقعة واخرجه البيهقي وقال هذا هو الصحيح من قول عمرو اخرجاه ابن عدي من قول علي ويعارضه حديث ابن هرييرة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث اباناً على سرية من المدينة قبل نجد فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير بعد ما افتتحها الى ان قال فلم يقم لهم وهو في البخاري وابي داود وثبت في الصحيحين عن ابى موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قسم لجعفر ولا شرييين قال ولم يسهم غيرنا

في لانه لما تمرد على مولاه خرج من يده فصار تبعاً لاهل داهم وما كان من ماله في يد حربي فهو في غصبا كان او ودعة
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

لان يده ليست محترمة وما كان غصبا في يد مسلم او ذمى فهو في غدا في حنيفه وقال عمر لا يكون فيا قال العبد الضعيف
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

رحمه الله كذا ذكر محمد الاختلاف في السير الكبير وذكر وافي شرح الجامع الصغير قول ابي يوسف مع قول عمر لهما
وكتب من ذكر في يوسف ١٢

ان المال تابع للنفس وقد صارت معصومة بالاسلام فيتبعها ماله فيها وله انه مال مباح فيملك بالاستيلاء والنفس
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

لم تصر معصومة بالاسلام الا ترى انها ليست بمتقومة الا انه محرم التعرض في الاصل بكونه مكلفا وايضا التعرض بعرض شره
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

وقد اذفع بالاسلام بخلاف المال لانه خلق عرضة للامتحان فكان حلالا للملك وليس في يده حكما فلم تثبت العصمة واذا
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

خرج المسلمون دار الحرب لم يجز ان يعاقبوا من الغنيمة ولا يؤامروا بالان الضرورة قد اتفقت والاباحة باعتبارها وان الحق قد
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

تأكد حتى يورث نصيبه ولا كذلك قبل الاجراء الى دار الاسلام ومن فضل معه علف او طعام ركة الى الغنيمة معناه اذ لم تقسم و
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

عن الشافعي مثل قولنا وعنه انه لا يد اعتبارا بالمتلصص لئان الاختصاص ضرورة الحاجة وقد زالت بخلاف المتلصص لانه
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

كان احق به قبل الحراز فكذلك بعدا وبعد القسمة تصدقوا به ان كانوا اغنياء وانتفوا به ان كانوا عا ولا يجر لانه صار في حكم
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

اللقطة لتعذر الرد على الغانمين وان كانوا انتفوا به بعد الحراز ترد قيمته الى المغنم ان كان لم يقسم وان قسمت الغنيمة
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

فالغني يتصدق بقيمته والفقير لا شيء عليه لقيام القيمة مقام الاصل فاخذ حكمه فصل في كيفية القسمة قال ويقسم
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

الاهام الغنيمة فيخرج خمسها لقوله تعالى فان لله خمسة وللرسول استينار الحسن يقسم اربعة الاخماس بين الغانمين لانه
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

قال محمد في بعض النسخ وقال لا يكون فيا كذا ذكره ابو جريس يصح لانه ليس بمذكور في السير الكبير بلطف قال ابل لابي يوسف في ذكره في بعضا و قد ذكر في قول ابي
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

حنيفة و هو ايضا ليس صحيح لان المذكور في شرح الجامع الصغير قوله مع قول محمد في بعضا و قد ذكر في قول ابي يوسف في كتابه الطبري لرواية السير الكبير في شرح
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

الجامع الصغير ٦١٣ قوله ان مال مباح يعني المال الذي غنمه المسلم والذي من الحرب الذي اسلم مال مباح وليس معصوما لعدم الاحراز اما مقتضى ظاهرها وما علم فلا بد ليس في يده تامة
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

كوز في يد الغائب وهو ليس بنائب بخلات المودع وكل مال مباح يملك بالاستيلاء ٦١٤
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

قوله والنسب الاثرية انا الاسلام النفس صارت معصومة بالاسلام الا ترى ان النفس ليس بمقتومة لان العصمة تقتضية لاثبت الابدان الاسلام ولينا اذا اقتد سلم عمد او خطأ
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

لا يجب التعصم والادوية عن زنا ما خلا النكاح وكثيرا معصومة بالعصمة اشارة لقوله الا انه وهو في الحقيقة جواب عما يقال لو لم يكن معصومة لما كان يحرم التعرض كما لم يكن كذلك
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

ب ١٣ قوله كونه مطلقا فيكون الذي مخلوقا للتكليف ولا يمكن من اتانته الا بقضاء ولا بقدره الا بالعصمة ١١٤
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

والحرب يغيران الامان فانها واثنا فيهم ولا يحسن لانه ليس بغيره اذ الغنيمة ما لو فقه قبل بان الامان بل هو مباح سقطت به يومه ١١٤
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

بما فضل من علف او طعام ليقسم الامان الغنيمة تصدقوا به ان كانوا اغنياء وانتفوا به ان كانوا عا ولا يجر لانه صار في حكم
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

جميع ما حوز كذا نقل ابن دريد عن الاممي ولم يذكر الماودع ولا يجمع مجموع ١١٤
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

قوله فان لا شيء قال الله تعالى والعلوم انما غنمتم من شيء فان لشركم وللرسول ولذو القربى واليتامى والمسكين وابن السبيل الآية ١٣
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

الحسن اي استثنى الله تعالى ان الغنم من ان يثبت حق الغانمين فيه واخره عنده فلا يستتاد بهما يعني الاخراج ليقال استثنيت الشيء اذ يرد لنفسه فلهذا يجمع الى قول الله
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

لاي شرة الامان بل النفس واغل في شرة اذ ما صل بين قسمتها ان يعطى نفسها لليتامى والمسكين وابن السبيل على ما في ١٣
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

والسنة والابحار ما اكتتاب فلان السنة تان قال والعلوم انما غنمتم من شيء فان لشركم امانات الغنيمة الى الغانمين وهم الغنمة ثم قال فان لشركم ان بيان ضرورة ان
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

يقسمه الامان بين الغانمين و قد عرفت ذلك في المول الفقير واما السنة فلان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قسما بين الغانمين لان اربعة اخماس للغانمين بالاجماع فيقسم
في نسخة اخرى في كتابه الطبري ١٢

الدرزية في تخرج احاديث الهداية

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قسمه اربعة اخماس الغنيمة بين الغانمين ابو عبيد في الاموال من طريق علي بن ابن طلحة عن ابن عباس كانت الغنيمة تقسم على خمسة اخماس فاربعة منها لمن قاتل وخمس يقسم على اربعة فربيع لله وللرسول ولذو القربى فما كان لله وللرسول فهو لقرابة النبي صلى الله عليه وسلم والثاني لليتامى والثالث للمسكين والرابع لابن السبيل وهو الصنف الفقير الذي ينزل بالمسلمين ورواه ابن مردويه والطبراني من وجه اخر عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث سرية فغنموا خمس الغنيمة فغزب ذلك الخمس في خمسة ثم قرا واعلموا انما غنمتم فجعل سهم الله وسهم رسوله واحدا ولذو القربى سهما وسهما لابن السبيل وسهما لليتامى وسهما للمسكين وجعل السهمين الاولين قوة في الخيل والسلام وجعل الاربعة اسهم الباقية للفرس سهما وللرجال سهما وروى الطبراني من طريق قتادة كانت الغنيمة تخمس خمسة اخماس فاربعة اخماس لمن قاتل عليها وخمس الباقي على خمسة فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم جعل ابو بكر وعمر سهم الله ورسوله وسهم قرابته فضلا عليه في سبيل الله تعالى صدقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

ففيه رايان والمشهور انه خمس لانه لما اذن لهم الامام فقد التزم نصرته بما لا يداد قصارا كالمصلحة فان دخلت جماعة لها منعة فآخذوا شيئا خمس ان لم ياذن لهم الامام لانه ما خذ قهرا وغلبة فكان غنمة ولانه يجب على الامام ان يصبر اذ لو خذ لهم كان فيه وهن المسلمين بخلاف الواحد الاثنين لانه لا يجب عليه نصرته **فصل في التنكيل قال الرازي**

بان ينقل الامام في حال القتال يحرص على القتال فيقول من قتل قتيلنا فله سله ويقول السيرة قد جعلت لكم الربيع بعد الخمس معناه بعد ما دفع الخمس لان التريض مندب اليه قال الله تعالى يا ايها النبي حرص المؤمنين على القتال هذا نوع تريض ثم

قد يكون التنكيل بما ذكر وقد يكون بغيره لانه لا ينبغي للامام ان ينقل بكل الماخولان فيه ابطل حق الكل فان فعله مع السيرة جاز لان التصرف اليه وقد تكون المصلحة فيه ولا ينقل بعدا حرازا الغنمة بالدار الاسلام لان حق الغير قد اكده فيه بالهداية **قال الامن الخمس لانه لاحق للغائبين في الخمس اذ الميجل السلب القاتل فهو من جملة الغنمة والقاتل وغيره في ذلك سواء قتل الشافعي السلب القاتل اذا كان من اهل ان يسهم له وقد قتله مقبلا لقوله عليه السلام من قتل قتيلنا فله سله والظاهر انه نصيب شرع لانه بعث له ولان القاتل مقبلا اكثر غناء فيختص بسلبه اظها للتفاوت بينه وبين غيره ولتأان ما خذ بقوة الجيش**

له قوله فيه روايات وجه الرواية الاخرى انه لا منته لهم فلا يكون الماخوذ قهرا وقلته ولان العدو ليس انما يهتدون لاكتساب المال لا اعزاز الدين كبحار العسكر اذ يكون من القسمة فانها مع ما تقدم ملك القسمة فانها يعطى به بلا ضابط لانه لا يرى التام بان ينقل قليلا او كثيرا او لا ينقل اطلاقا فلو كان من القسمة لولا ان يذبحها ويقال لشفة تنفيذا وتغلب بالتحقيق لغتان فيصحان ١٣ **له قوله** ولا يابس اي يستحب ان ينقل شخص عليه في السيرة وسيدك المعنى بالتحريض وهو مندوب اليه ويترك قول من قال لفظ الياس انما يقال لما تركه اولي على علم عمر ثم العلم ان التريض واجب لنفس المذكور لا يخفى في التنكيل بل يكون لغيره ايضا من المواظفة المستمرة والتريض كذا يحققه ابن الهمام في فتح القدير يظهر سخافة ما ذكره العيني بشا صاحب العناية من ان المرض من معصية من الوجوب الى الاستحباب لما رويته دليل قسمة الغنائم وجه السخافة ليس المراد بالتحريض خصوص التريض بالتنكيل حتى يحتاج المرض من الوجوب بل المراد به مطلق التريض وهو واجب بالشرع فلا حاجة الى العرف المذكور واوجب من ان في الكفاية من ان في تحريض المسلم بالتنكيل تحريض بغير الغنمة وتكون السلم حرام فذم الميكيل والتجمل واجبا العيب ان ما ذكره يدل على رزمة التنكيل لا على علم الوجوب فافهم فان التام مما زلت فيه الاقدام ١٣ مولوي عبد الجبار نور الله مرته **له قوله** في مال القتال انما يذبحه لان التنكيل انما يجوز مندبا تيل الامارة بسبب القتل واخره لانه لا يملك القاتل ولا يملكه بسبب القتل ولا يملكه لانه لا يملكه فان كان يذبحه فزاع الحرب في حين ١٣ **له قوله** معناه بعد ما دفع الخمس على التنكيل لانه اذا جاز مدار الاسلام وما بعده لا يخرج من الخمس وقال مالك والشافعي لا يخرج الا من الخمس ١٣ **له قوله** لان التريض مندوب اليه اقول قد عرفنا ان نفس التريض واجب بظواهر الامور والتنكيل بمحمود مكره لوما من مندوب اليه فالمراد بالتحريض التريض الاصم وهو التنكيل وتقريره ان التريض الذي عن بعد مندوب اليه لان الشراعي قال يا ايها النبي حرص المؤمنين على القتال فانما ذم في مطلق التريض وهذا التنكيل نوعان فيكون مندوبا اليه وليس المراد بالتحريض مطلق كما يتوهم من ظاهره والام حق ربط في الايام ١٣ مولوي محمد علي نور الله مرته

له قوله وقد تكون المصلحة فيه اي في تنكيله كذلك وذكر في السير الكبير اذا قال الامام بسكره صحيح ما اصبرتم فلنقل بما سوية لا يجوز ان المقصود من التريض وانما يحصل ذلك اذا خص البعض بالتنكيل وكذلك اذا قال ما اصبرتم فلنقل ١٣ **له قوله** لان لا خلاف للثنتين في الخمس فان قيل ان لم يكن فيه ابطال حق الثامين ففيه ابطال حق الاصناف الثلثة الباقية اجيب بان جوازها باعتبار ان المفضل لا يملك واصناف الثلثة فلم يكن فيه ابطال حقهم ١٣ **له قوله** اذا كان من اهل ان يهزم لويه قال احمد الاء قال اومن يرتجلك

١٣ **له قوله** وقد قيل مقبلا كتب يحيى الصلابة مال من المفعول اي حال كون الكافر مقبلا لاجل كونه مدبرا بالهزيمة وكذا قال تلج الشريفة في شرح الكفاية قوله مقبلا حال من المفعول لان الشريعة اي عند الشافعي كقولنا مقبلا حتى لو شئت منبرنا وانما اذ مشغولا بشئ لم يستحق السلب ١٣ **له قوله** والظاهر اختلاف في اذ عليه الصلوة والسلام قاله انما الكلام في ان يذم من نصيب شرع في عموم الاوقات والحوال او كان تحريضا بالتنكيل فتمتد بهونصب للشرع لانه عليه الصلوة والسلام بعث لانه عليه الصلوة والسلام قاله انما الكلام

١٣ **له قوله** مقبلا شرح الاثر الذي في الموضع باء على قوله مقبلا حال من القاتل وقد ذكرنا انه سهو من غاشي ايضا سهو ١٣ **له قوله** يذم ويمن غيره اي بين قاتل الكافر المقبل وبين قاتل الكافر المدبر ١٣

الدرادية في تخريج احاديث الهداية

حديث من قتل قتيلنا فله سله ممتنع عليه من حديث ابي قتادة بن ابي عتبة في قصة ولابي داود عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين من قتل كافرا فله سله فقتل ابن طلحة يومئذ عشرين رجلا واخذوا سلابهم وذكر قصة ابي قتادة وفيه ان عمر هو الذي قال والله لا يقبها الله على اسد من اسداه ويعطيها واتي الباب عن ابي سمرة بالحديث دون القصة اخرجه الحاكم والبيهقي ولا من مردويه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر من قتل قتيلنا فله سله واسناده واي والمحموظ ما اخرجه ابو داود من وجه اخر عن ابن عباس بلفظ قال من قتل قتيلنا فله سله وكذا وكذا في رواية الواقدي عن موسى بن سعد بن زيد بن ابي نضال قال من قتل قتيلنا فله سله يوم بدر من قتل قتيلنا فله سله وهذا ضعيف ومنقطع وقد قال مالك في الموطن لم يبلغني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك الا يوم حنين ولمسلم وابي داود من حديث عوف بن مالك انه قال لخالد لم تعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل قال بل الحديث وفيه قصة وحديث حبيب بن مسلمة في الذي بعده وكذا حديث عبد الرحمن بن عوف

فيكون غيمة فيقسم قسمة الغنائم كما نطق به النص وقال عليه السلام لجبیب بن ابی سلمة لیست لك من سلب قتيلك الا ما طابت به نفسى امامك وماروا به بحمل نصب الشرع ويحتمل التثقیل فحمله على الثاني لما رويناه وزيادة الغنائم لا يعتبر

في جنس واحد كما ذكرناه واليسك على المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه وكذا ما كان على مركبه من الترحيل والآلة وكذا ما معه على الدابة من ماله في حقيقته او على وسطه وما عدا ذلك فليس بسلب وما كان مع غلامه على دابة اخرى فليس بسلبه

ثم حكمه للتثقیل قطع حق الباقيين فاما الملك فانما ثبتت بعد الاحراز بدلا للاسلام لما مر من قبل حتى لو قال الامام من اصاب جارية فهي له فاصابها مسلم استبرأها لم يجعل له وطيبها وكذا لا يبيعهها وهذا عند ابى حنيفة وبنى يوسف وقال عمر بن لادن

له قوله وقال عليه الصلوة والسلام لجبیب بن سلمة قلت كذا نسخت البهية في صوابه بصيب بن سلمة والمحدث رواه

الطبراني في معجم الكبير بسنده عن صيب بن سلمة قال خرج صاحب قرحس يريد طريق آذربيجان ومعز مرويا قوت ولؤلؤ فخرها فخرج اليه ليقبض فقتله جاهد ما يعرفه فاداروا بويصة ان يحبس فقال له ابن سلمة لا تحرمي رقبا وذكيت الشراثة فان رسول الله جعل السلب القاتل فقال معاوية بصيب بن سلمة ان سمعت رسول الله يقول انما المرء ما طابت به نفس امره

له قوله وقال عليه السلام الخ في هذا الموضع فخرس من وجوه عديدة منها يرجح الى الكلام المصنف الادل ان ذكر صيب بن سلمة وليس في الصحاح الا صيب بن سلمة قال ابو

عمر بن عبد البر في باب الهمة صيب بن سلمة بن مالك الابن صيب بن ثعلبة بن وائل بن عمرو بن شيبان بن مزارب بن خنيز بن مالك القرظي القهري يكنى ابا عبد الرحمن يقال له صيب الروم لكثرة قوله الجهم بدلالة عمر بن الخطاب اعمال الفزيرة الا فخر منها عيان عن ثم وضع اليه الرينة واذر بجان ومات بارمينة سنة اثنى عشر واربعمائة في ان الحديث الذي اخرج به لاصحابنا ضعيف واثبت ان هذا الحديث ليس لصيب فانما سمع من رسول الله واما بولعاده بن جيل سمع من النبي عليه الصلوة والسلام ورد به على صيب حين اراد ان يخذل السلب الذي

الانزاري مسترلا لاصحابنا روى في السنن وشرح الاثار منذ ان اثاره من ان هذا الموضع ورواؤه بما لا يرضى به من لادان في الكلام في الحديث وجعلوا به في السلب على التام وكيف يكون حية عليه وذية ما ذكرنا وقال

الانزاري مسترلا لاصحابنا روى في السنن وشرح الاثار منذ ان اثاره من ان هذا الموضع ورواؤه بما لا يرضى به من لادان في الكلام في الحديث وجعلوا به في السلب على التام وكيف يكون حية عليه وذية ما ذكرنا وقال

الانزاري مسترلا لاصحابنا روى في السنن وشرح الاثار منذ ان اثاره من ان هذا الموضع ورواؤه بما لا يرضى به من لادان في الكلام في الحديث وجعلوا به في السلب على التام وكيف يكون حية عليه وذية ما ذكرنا وقال

الانزاري مسترلا لاصحابنا روى في السنن وشرح الاثار منذ ان اثاره من ان هذا الموضع ورواؤه بما لا يرضى به من لادان في الكلام في الحديث وجعلوا به في السلب على التام وكيف يكون حية عليه وذية ما ذكرنا وقال

الانزاري مسترلا لاصحابنا روى في السنن وشرح الاثار منذ ان اثاره من ان هذا الموضع ورواؤه بما لا يرضى به من لادان في الكلام في الحديث وجعلوا به في السلب على التام وكيف يكون حية عليه وذية ما ذكرنا وقال

الانزاري مسترلا لاصحابنا روى في السنن وشرح الاثار منذ ان اثاره من ان هذا الموضع ورواؤه بما لا يرضى به من لادان في الكلام في الحديث وجعلوا به في السلب على التام وكيف يكون حية عليه وذية ما ذكرنا وقال

الانزاري مسترلا لاصحابنا روى في السنن وشرح الاثار منذ ان اثاره من ان هذا الموضع ورواؤه بما لا يرضى به من لادان في الكلام في الحديث وجعلوا به في السلب على التام وكيف يكون حية عليه وذية ما ذكرنا وقال

الانزاري مسترلا لاصحابنا روى في السنن وشرح الاثار منذ ان اثاره من ان هذا الموضع ورواؤه بما لا يرضى به من لادان في الكلام في الحديث وجعلوا به في السلب على التام وكيف يكون حية عليه وذية ما ذكرنا وقال

الانزاري مسترلا لاصحابنا روى في السنن وشرح الاثار منذ ان اثاره من ان هذا الموضع ورواؤه بما لا يرضى به من لادان في الكلام في الحديث وجعلوا به في السلب على التام وكيف يكون حية عليه وذية ما ذكرنا وقال

الانزاري مسترلا لاصحابنا روى في السنن وشرح الاثار منذ ان اثاره من ان هذا الموضع ورواؤه بما لا يرضى به من لادان في الكلام في الحديث وجعلوا به في السلب على التام وكيف يكون حية عليه وذية ما ذكرنا وقال

الانزاري مسترلا لاصحابنا روى في السنن وشرح الاثار منذ ان اثاره من ان هذا الموضع ورواؤه بما لا يرضى به من لادان في الكلام في الحديث وجعلوا به في السلب على التام وكيف يكون حية عليه وذية ما ذكرنا وقال

الانزاري مسترلا لاصحابنا روى في السنن وشرح الاثار منذ ان اثاره من ان هذا الموضع ورواؤه بما لا يرضى به من لادان في الكلام في الحديث وجعلوا به في السلب على التام وكيف يكون حية عليه وذية ما ذكرنا وقال

الانزاري مسترلا لاصحابنا روى في السنن وشرح الاثار منذ ان اثاره من ان هذا الموضع ورواؤه بما لا يرضى به من لادان في الكلام في الحديث وجعلوا به في السلب على التام وكيف يكون حية عليه وذية ما ذكرنا وقال

الانزاري مسترلا لاصحابنا روى في السنن وشرح الاثار منذ ان اثاره من ان هذا الموضع ورواؤه بما لا يرضى به من لادان في الكلام في الحديث وجعلوا به في السلب على التام وكيف يكون حية عليه وذية ما ذكرنا وقال

الانزاري مسترلا لاصحابنا روى في السنن وشرح الاثار منذ ان اثاره من ان هذا الموضع ورواؤه بما لا يرضى به من لادان في الكلام في الحديث وجعلوا به في السلب على التام وكيف يكون حية عليه وذية ما ذكرنا وقال

الانزاري مسترلا لاصحابنا روى في السنن وشرح الاثار منذ ان اثاره من ان هذا الموضع ورواؤه بما لا يرضى به من لادان في الكلام في الحديث وجعلوا به في السلب على التام وكيف يكون حية عليه وذية ما ذكرنا وقال

الانزاري مسترلا لاصحابنا روى في السنن وشرح الاثار منذ ان اثاره من ان هذا الموضع ورواؤه بما لا يرضى به من لادان في الكلام في الحديث وجعلوا به في السلب على التام وكيف يكون حية عليه وذية ما ذكرنا وقال

الانزاري مسترلا لاصحابنا روى في السنن وشرح الاثار منذ ان اثاره من ان هذا الموضع ورواؤه بما لا يرضى به من لادان في الكلام في الحديث وجعلوا به في السلب على التام وكيف يكون حية عليه وذية ما ذكرنا وقال

الانزاري مسترلا لاصحابنا روى في السنن وشرح الاثار منذ ان اثاره من ان هذا الموضع ورواؤه بما لا يرضى به من لادان في الكلام في الحديث وجعلوا به في السلب على التام وكيف يكون حية عليه وذية ما ذكرنا وقال

الانزاري مسترلا لاصحابنا روى في السنن وشرح الاثار منذ ان اثاره من ان هذا الموضع ورواؤه بما لا يرضى به من لادان في الكلام في الحديث وجعلوا به في السلب على التام وكيف يكون حية عليه وذية ما ذكرنا وقال

الدرية في تخرج احاديث الهداية

الله عليه وسلم لجبیب بن ابی سلمة ليس لك من سلب قتيلك الا ما طابت به نفس امامك كذا افيه والصواب صيب بن ابى سلمة و الخطاب له من معاذ لا من النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخرجه اسحق وطبراني في الكبير واللاوسط من طريق جنادة بن ابى أمية قال كنا معسكرين بدابق فذكر لجبیب بن ابى سلمة القهري ان لبيد القرظي خرج بتجارة من البحر بين يريدها امسينية فخرج عليه فقتله فجار بسلبه يحمله على خمسة ابعال من الديات واليا قوت فاسرا حبيب ان ياخذة كله وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلاً فله سلبه فقال ابو عبدة خذ بعضه فانه لم يقل ذلك للابد فقال معاذ لجبیب فانما لك ما طابت به نفس امامك وحدتهم به معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم فاعطوه الخمس فباعه حبيب بالف دينار لفظ اسحق وأخرجه البيهقي في المعرفة في باب احياء الموات من هذا الوجه وقال هذا استاد لا يحتج به وفي الباب حديث عبد الرحمن بن عوف في قصة قتل ابى جهل وفيه فقال كلا كما قتله وفيه ثم قضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح وحديث سعد بن ابى وقاص لما كان يوم بدر قتل اخى عمير وقتلت سعيد بن العاص واخذت سيفه فقال لى النبي صلى الله عليه وسلم اذهب فاطرحه في القبض فمجاوزت الا يسيرا حتى نزلت سورة الانفال فقال لى اذهب فخذة اخي احمد واين ابى شيبه والحاكم وحديث خريم بن اوس في قصة الشيا بنت نفيلة وفيه ان خالد بن الوليد قتل هزبر بمباراة فكتب الى ابى بكر فقتله سلبه فبلغت قننصوته مائة الف اخرجه الطبراني والحاكم بطوله وأخرجه الطبراني من حديث جبرائه بامر فاسرنا فقتله فقومت منقطته بثلاثين الفا لقتب عمر ليس هذا من السلب الذي ينقل وجعله مغنا ١٣

م

يظاها ويبيعها ان التفتيل ثبت به الملك عند كفايته في دار الحرب وبالشرع من الجوري ووجوب الضمان بالاتلاف قد قيل على هذا الاختلاف:

باب استيلاء الكفار

وإذا غلب الترك على الروم فسبهم واخذوا أموالهم ملكوها لان الاستيلاء قد تحقق في مال مباح وهو السبب على ما بينه

ان شاء الله تعالى فان غلبنا على الترك حل لنا ما نحن من ذلك اعتبارا بسائر الاملاك لعلنا اذا غلبوا على اموالنا والعياد بالله واحرزوها

بداهرهم ملكوها وقال الشافعي لا يملكونها لان الاستيلاء محظور ابتداء وانتهاء المحظور لا ينقض سببا للملك على ما عرف

من قاعة المحصن لئان الاستيلاء عود على مال مباح فيعتقد سببا للملك دفعا لحاجة المكلف كاستيلاء ناعلى اموالهم

هذا لان العصمة تثبت على منافاة الدليل ضرورة تمكن المالك من الانتفاء فاذا زالت المكنة عاد مباحا كما كان غير ان الاستيلاء

لا يتحقق الا بالاحراز بالدلالة عبارة عن الاقتدار على المحل حال اموال المحظور لغيره اذا صلح سببا لكرامة تفوق الملك هو الثواب

الرجل فما ظنك بالملك العاجل فان ظهر عليها المسلم فوجدتها المالكون قبل القسمة فهي لهم بغير شيء وان وجدها بعد

القسمة اخذها بالقيمة ان احوال قوله عليه السلام فيه ان وحدته قبل القسمة فهو لك بغير شيء وان وجدته بعد القسمة فهو

له قوله ان يظاها لانه اختص بملكها بتفصيل الامام ضاردا لمخص باشراف في دار الحرب ولها ان سبب الملك في النقل ليس الا التحرك

في الغيبة فلا يثبت الا بالاحراز بدرا لا سلام بخلاف المشتركة لان سبب الملك انفق بالتراضي لا بالغير وقد تم ١٢ له قوله كما ثبتت بالقسمة في دار الحرب بذليس بمتفق

ان عمرا ذكره في الزيادات ان التفتيل سلب نقد الاموال من تمام القهر وكذا لم يعتبر ذلك الاختلاف لعدم شهرته ١٣ ع ٣ له قوله ودوجب الضمان الجواب شبهة ترد على قولها

الكفار لما ذكره استيلاء عليهم شرع في بيان حكم استيلاء بعضهم على بعض ويذكر في الغلات فورد عليها ان الثمن واجب تمام الملك فيبقى ان يحل الوصي عنها ايضا ١٤ ف ٣ له قوله باب استيلاء

المصاهرة بالانزال ان الرخص حرمه المصاهرة من نعم الشرع فلما غلبنا فاختصنا بالمرحوظ وكونك لا يبيحها الملك لانه لغة ذمى لا تاتل بال محظور ولما لا يجوز الرخص لاسيما المصاهرة ولا تثبت

للملك ضاردا كاستيلاء المسلم على المسلم دلنا قولنا في النقص ان المصاهرة التي اخرجوا من ابيهم وديارهم وسواهم الاية فتسمى الشتر كما في المهاجرين فقوله مع كونه ذمى ليس في ملكه وانما ذلك باستيلاء

الكفار عليهم وعلى اموالهم فعلم ان استيلاءهم دليل للملك واخرج الدررطين عن ابن عمر فرعا من وعيد ماله في القتي قبل ان ينضم فبوله ما ختم فلا حق له الا بالقيمة وفي الباب ما عرفت كثيرة

فان قلت روى الطحاوي عن عمران بن حصين ان الشترين اعادوا على المدينة فذموا بانما رسول الشتر وسواهم المرأة الرامي وكانوا اذا نزلوا منزلا يرسون اليهم في انقيتهم فلم كانت ذات ليلة

تأملت المرأة وركبت على تلك الناقة وتوجهت الى المدينة فاخذ رسول الشتر ناقة فذمه الرواية تدل على ان استيلاء الكفار لا يغير الملك والامانة انما تملك بذا كان قبل احرازهم

بدار الحرب في الطريق والملك ايهنا في ما بعد الاحراز كما في فتح القدير ١٢ مولى عبد الحلي فوالله شره ١٥ له قوله ولئان الاستيلاء ورد على مال مباح لان الاستيلاء ما عرفت

المتأخر على مطلقا في وجه يمكن من الانتفاع في الحال والانتفاع على هذه الصفة لا يكون الا بعد الاحراز كما في بعض الاحراز ثم انتفعت العصور فوردوا الاستيلاء على مال مباح لا على مال محظور وان

تلك الاموال لان المباح باس المقتضات جوبل لقولنا ان المباح لا يملك الا بالاحراز ما عرفت ١٦ له قوله مالا مالا ولا كلفا وما عرفت في دار الاسلام اتقروا على المصلح الا وانما لا يتصرفون عليه لا بالاحراز لهم ماداموا

في دارنا ثم يقبضون بالدار ولا استراد بالفترة تمس ١٧ ع ٣ له قوله والمحظور لغيره جواب عن قول النعمان ان الاستيلاء محظور لا يغيره ان يقال لئان المحظور على محظور لغيره مباح

في نفس فان المالك مباح لنفسه وانما المحظور لغيره وهو المالك والمحظور لغيره يعني لغيره اذا صلح سببا لكرامة تفوق الملك كالصلوة في الارض النصوص فانها تسلم سببا لا يستحق العمل العدم وهو

الثواب في الاية فلا يصلح سببا للملك في الدنيا اولي في الكفاي قول صاحب البراهية المحظور لغيره المشتمل لان العصمة لا تنحلها ان زالت بالاحراز بدراهم اولانا ان زالت لا يكون الاستيلاء

محظورا لانه على مال مباح وان لم يزل لم تصرفه كما اذا غلبنا على اموال اهل البقي واحرزنا بدرانا لانها بالان يقال العصمة الموقرة باقية لانها بالاسلام وان زالت الموقرة لانها بالدار ١٨ ع ٣ له قوله بغير شيء فان قلت هذا الصقن قيام ملك اوجب بالمتن فان الواجب لئان اخذ الوهب لم يبعد زوال ملكه شرعا ١٩

الدرادية في تخریج احاديث الهداية

باب استيلاء الكفار، حديث ان وجدته قبل القسمة فهو لك بغير شيء وان وجدته بعد القسمة فهو لك بالقيمة الدام قضي والبيهقي من حديث ابن عباس رفعه فيما احرزوا العدو واستنقذوا المسلمون منهم ان وجدنا صاحبه قبل ان يقسم فهو احق به وان وجدنا قد قسم فان شاء اخذنا بالثمن وفيه الحسن بن عمارة وهو واة وصوى ابوداؤد في المراسيل عن تميم بن طرفة وجد رجل من رجل من فاس ناقة له فاس تقعا الى النبي صلى الله عليه وسلم فاقام احدهما البيضة انها له والاخر انه اشتراها من العدو فقال ان شئت ان اتخذها بالثمن الذي اشتراها به فانت احق به والا فضل عنه ووصله الطبراني من وجه اخر عن تميم بن جابر بن سمرة وفي الباب عن ابن عمر نحوه اخرجه الدام قضي والطبراني وابن عدي من ثلاثة طرق ضعيفة جدا عن الزهري عن سالم عن ابيه والمحفوظ عن ابن عمر ما اخرجه البخاري من طريق نافع عنه قال ذهب له فرس فاخذوا العدو فظهم عليهم المسلمون فردة عليه في من من رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عدي له فلتحق بالزوم فظهم عليهم المسلمون فردة عليه خالدا بن الوليد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقد اختلفت في رفع هذه الحديث والاكثر على ترجيم الموقوف وصوى الدام قضي من طريق قبضة ان عمر قال ما اصاب المشركون من اموال المسلمين فظهم عليهم فراى رجل متاعه بعينه فهو احق به من غيره فاذا قسم فلا وهو احق به من غيره بالثمن واخرجه ابن ابي شيبة من حديث عن نحو ذلك موقفا وفي الباب عن يزيد بن ثابت ذكره البيهقي وفيه ابن لهيعة ١٢

لك بالقيمة ولان المالك القديم نال ملكه بغير رضاه فكان له حق الاخذ نظر لان في الاخذ بعد القسمة ضررا بالما عظمه باذلة
 دفعه ليقال فلو كان قد نال ملكه لولا انه بعد القسمة لربما كان قد نال ملكه
 ملكه الخاص في اخذ بالقيمة ليعتدل النظر من الجانبين الشركة قبل القسمة عامة فيقول الضرر في اخذه بغير قيمة وان دخل
 دار الحرب تاجر فاشترى ذلك واخرجه الى دار الاسلام فما لكة الاول بالخيار ان شاء اخذها بالثمن الذي اشتراه وان شاء تركه
 لانه يتضرر ياخذها انما التري انه قد دفع العوض بمقابلته فكان اعتدله النظر فيما قلناه ولو اشتراه بعرض ياخذ بقيمة العوض
 ولو هبوا لمسلم ياخذ بقيمتها لانه ثبت له ملك خاص فلا يزال الا بالقيمة ولو كان مغنما وهو متولى ياخذ قبل القسمة ولا
 ياخذ بعد هالان الاخذ بالمثل غير مفيد وكذا اذا كان موهوبا لا ياخذ لما بينا وكذا اذا كان مشترى بمثله قد اوصاف قال
 فان اسروا عبيدا فاشترى رجل واخرجه الى دار الاسلام ففقدت عينه واخذ اشهرها فان العولي ياخذ بالثمن الذي اخذ به من
 العدة اما الاخذ بالثمن فلما قلنا ولا ياخذ الارش لان الملك فيه صحيح فلو اخذها اخذ بمثله وهو لا يفيد الا لمحض شيء من الثمن لان
 الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن بخلاف الشفعة لان الصفقة لما تحولت الى الشفيع صار المشتري في يد المشتري بمثله للمشتري
 شراء فاسدا والوصاف تضمن فيه كما في الغصب ما لهنا الملك صحه فافترا وان اسرا عبيدا فاشترى رجل بالف درهم فاسروه
 ثمانية وادخلوه والحرب فاشترى رجل خرب الف درهم فليس للمولى الاول ان ياخذ من الثاني بالثمن لان الاسر ما ورد على ملكه
 للمشتري الاول ان ياخذ من الثاني بالثمن لان الاسر ورد على ملكه ثم ياخذ المالك القديم بالعين ان شاء لانه قام عليه بالثمنين
 في اخذها بهما وكذا اذا كان الماسور منه العيا غائب ليس الاول ان ياخذ اعتبارا بحال حضرته ولا يملك علينا اهل الحرب بالقبلة
 مدبرينا وامهات اولادنا ومكاتبنا واحرارنا ونملك عليهم جميع ذلك لان السبب انما يفيد الملك في حلة المحل المال المباح
 والمحرم معصوم بنفسه وكذا من سواه لانه تثبت الحرية فيه من وجه بخلاف رقابهم لان الشرع اسقط عصمتهم جزاء على
 جنائهم جعلهم رقاء واجناتية من هؤلاء واذ ابقى عبد مسلم لمسلم في دخل اليهم فاخذ له لم يملكو عند ابي حنيفة وقالوا
 يملكونه لان العصمة حتى المالك لتقيامه وقد زالت ولهذا واخذ من دار الاسلام ملكه وله ان ظهر يده على نفسه بالخروج
 او اسوله جارية من المغنم ثبت النسب لعدم الملك العموم الشركة بخلاف ما بعد القسمة حيث ياخذ بالقيمة ١٢ **قوله** ما بعد القسمة حيث ياخذ بالقيمة ١٢
 واخرجه من دار الحرب زمانا طويلا لان ياخذ بعد ذلك في ظاهرها وفي رواية ابن سنان من عمدا كاشفخ اذا لم يطلب الشفعة بعد علمه بالبيع والظاهر هو الاول ١٣
قوله ولو كان ما ياخذ الكفار من المسلمين مغنما ما ما خذوا بالقبول والقبول هو الشيء الذي لا يملكه كالمسك والنفقة والشفعة والشفعة بالقبول
 القديم ١٣ **قوله** وكذا اذا كان مشترى اى كذا بالباذلة المالك القديم ايضا اذا كان ماخذ الكفار من اهل الحرب والمغنم مشترى مثله قد اذنا لانه لا يعطى
 عشرة مثايل جارية ياخذ عشرين مثايل جارية او ما قال قد اذنا وصفا احترازهما لو اشتراه المسلم باقل قدر من الماد الجنب آخر وهو اذنا وصفا فان لان ياخذ بمثل المشتري ولا يكون ذلك
 ولو اذنا انما يتخلص ملك القديم لانه يشترى بثلثه ١٣ **قوله** لان الملك في جميع احتراز عن المشتري المسلم شره انما اذا كان فاسدا فان لا يعطى
قوله فلو كان المراد حاصل في ملكه ليس اعادة الى القديم ملكه حتى يكون المولى احق بالرقبة ١٣ **قوله** لا يملكها شيء من الثمن لانه لا يسقط شيء من الثمن ولانه لا يملك
 في البيع وصفه من ثوب يرد فضياه من العقد لم يكن للبايع ان يطلب شيئا واستشكل بهنا بالوصف انما لا يقابل شيء من الثمن اذا لم يعرض مقصودا بالتداول وان صار لفظه منكر او اشترى
 عبد افقتعت عده ثم باعها بغيره فان لم يخط من الثمن ولو جرت باءه ساوية لا يخط بل يراعى على كل شيء والشفعة وكذا في الشفعة اذا كان ثوب وصف الشفوع بقول قصدي قول بعض الثمن
 كما لو اشترى شخص بعض ثياب الدار الشفوعة وجيب بان الوصف انما يقابل بعض من الثمن عند صدوره مقصودا بالتداول في الشراء الفاسد موضع اجتناب الشبهة كما ذكرت في المراسم
 لانه يمتنع على المانة دون الغاية والشفعة حكم المقتضية والملك في الشفعة للمشتري كما فاسد من حيث وجوب تحولا ليراد في الشراء الفاسد الذي لا يرضى الفاسد فاشترى فيه لا يقابل
 الوصف بل الذات ١٣ **قوله** بان بعض اعرض من يملك بانالوا اشتراقتا المشتري الاول فقدر المالك لا يرضى ياخذها بالثمنين اوجب بان رعايه حتى من اشتراه اولاد اهل لان
 حتى يورث في الالف التي تقربا بلما عوض والمالك القديم بجملة العذر يعوض بقبول وهو العبد ١٣ عن ابيه **قوله** ورد على ملكه كما اذا هبب شيئا رجل فزبه الوجب لمن آخر
 ليس لاول ان يرضى عليه بل يرجع بوجهه على الثاني ١٣ **قوله** ولا يملك الا الاصل فيه ما ذكره الحادى ان كل ما يملك بالمراسم يملك بالاسر والاسترقاق والغلبة وكل ما يملك
 بالمراسم لا يملك بالاسر والاسترقاق والغلبة ١٣ **قوله** والوصف في العدم غنصه بغيره انما يملك على التكليف الا بواسطة العصمة وكان التعرض له
 حران ١٣ **قوله** بخلاف رقابهم اى وثاب الكفار من اهلهم ومدبرهم وامهات اولادهم ١٣ **قوله** من هؤلاء اى من هؤلاء اى مدبرينا وامهات اولادنا وكاتبينا
 واحرارنا ١٣ **قوله** واذا اذن في الماسور الماسور في بين الفقهاء العبد المسلم اذنى والابن اى دار الحرب فاخذها الكفلا لا يملكونه عند ابي حنيفة والعبد المرتد يملكوه
 والعبد اذا كان ذميا فغيره حران ١٣ **قوله** وقد زالت فصار كما اذا نعت الابداء اى شرحت وكما لو اخذ العبد الماسور من دارنا وغيره الا بئ اذا ارادته حيث يملكونه ١٣

من دارنا لان سقوط اعتبارها تحقق يد المولى عليه تمكينه من الاتقاء وقد زالت يد المولى فظهرت يده على نفسه صار معصوماً بنفسه فلم يبق محال للملك بخلاف المتردد لان يد المولى باقية لقيام يده بالار ففتح ظهوره واد العريشبت الملك لهم عند ابي حنيفة ياخذ المالك القديم بغير شئ وهو ناك او مشترى او مغنوق قبل القسمة وبعده القسمة يؤدى عوضه من بيت المال لانه لا يمكن اعادة القسمة لتفرق الفانين تعذر اجتماعهم ليس على المالك جعل الايق لانه على نفسه اذ في زعمه انه ملكه وان تد بعد الهمم فاخذه ملكوه لتحقيق الاستيلاء اذ لا يد العجماء لتظهر عند الخروج من دارنا بخلاف

العبد على ما ذكرنا وان اشتراه رجل ادخله دار الاسلام فصاح به ياخذ بالثمن ان شاء له ابنا فان ابق عبد الهمم ذهب معه بفرس ومتاع فاخذ المشركون ذلك كلة اشترى رجل ذلك كله واخرجه الى دار الاسلام فان المولى ياخذ العبد بغير شئ و

الفرس المتاع بالثمن وهذا عند ابي حنيفة وقالا ياخذ العبد ماعه بالثمن ان شاء اعتبار الحالة الاجتماع بحالة الافراد وقد بينا الحكم في كل فرد واذا دخل الحربي دارنا بامان واشترى عبدا مسلما واخرجه دار الحرب عتق عند ابي حنيفة وقالوا لا

يعتق لان الازالة كانت مستحقة بطريق معين وهو البعث وقا انقضت ولاية الجبر عليه فبقى في يده عبدا ولا يبي حنيفة ان تخليص المسلم عن ذل الكافر واجب في مقام الشرط وهو تبين الدارين مقام العلة وهو الاعتاق تخليصه كما يقام مضى

ثلث حيض مقام التفريق فيما اذا اسلم احد الزوجين في دار الحرب واذا اسلم عبد الحربي ثم خرج اليها وظهر على الدار فهو حر وكذلك اذا خرج عبدا هم الى عسكر المسلمين فهم احرار لما روى ابي عبد الله عن ابي عبد الله الطائفة اسلموا وخرجوا الى رسول الله عليه

له قوله وقد زالت يد المولى فان قيل لا سلم بنا زالت الالى من يتخلف فان يد الكفرة قد ضلقت يد المولى لان دار الحرب في ايديهم اجيب بان بين المرار من حدلا يكون في ايده وعند

ذلك تظهره العبد على نفسه ودان يد الماركية يد العبد حقيقة فلا تنزع بالحكمة واليد اشارة الى دار الاسلام اعنا **له قوله** تجلات التردواي تجلات التردوا اليه الذي يتردد في دار الاسلام لان يد المولى باقية حكما في مقدره ولذا لا يتردد اليه الا في دار الحرب فلا يكون في يده مولا كما **له قوله** وبدا القسمة بؤدى الجزا يؤدى العام عوضه من بيت المال لما خرد من لانه لا يكون له اعادة القسمة وبيت المال معد لتوايب المسلمين وهذا ايضا منها **له قوله** جعل الايق الجعل ما يجعل للعامل على عمله

خص في الاستعمال بما يعطى اليه به يستعين به على جهاده **له قوله** مغرب **له قوله** لانه لا يملك واحد من الغايزي والتاجر والمهوب لمعامل نفسه في زعمه اذ في زعمه ان ملكه اى العبد يكون ماعا لنفسه لا للمولى القدره **له قوله** وان نذى ذهب على وجهه يقال انه يند من باب ضرب يعزب **له قوله** للجارى البهيمة وانما سميت بها لانها لا يتكلم وكذلك من لم يعذر على الكلام فهو مستعم ويقال صلوة جبار صلوة النهار اذ لا قره فيها **له قوله** وبها عند ابي حنيفة لما ان عنده ثبتت الملك للغايزي في المال دون العبد اعرض عليه با على قول يبي ان ياخذ المالك المتاع ايضا بغير شئ لان ما لم يترت يد العبد من نفسه طرقت على المال ايضا لانقطاع يد المولى منها واجيب بان يد العبد طرقت على نفسه في بيت الله من غير شئ فظهره في حق المال كذا قال الاكل في العتابة وقية تامل لان استيلاء العبد على المال حقيقة وجد دور

مال سباح في بيت الله من غير شئ استيلاء الكفار **له قوله** اعتبار الخ بعين اذ ايق العبد وحده كان الحكم كذلك فكذلك الحكم اذا ايق ومنع فرس ومتاع **له قوله** وهو البيع فان اذا اشترى الكافر عبدا مسلما بغيره على اذخره من ملكه بالبيع فان فعله والباية القاضى ودفع ثمنه اليه **له قوله** يبقى في يده عبدا اعلا يتسقط عليه لان حكمه في دار الاسلام اذ احرزه بداهه **له قوله** ولا يبي حنيفة الجزا لان الحربي المستامن في دارنا يزال ملكه فاذا دخل دار الحرب انتهت الحرمة بانتهاه الامان وسقطت عصمة المال وقد عجز القاضى عن اعتاقه اذ لا ينفذ قضاءه على من في دار الحرب فقام شرط ذوال عصمة ما رد وهو جرح ولا الحرب مقام ملته وهو اعتاق القاضى **له قوله** مقام العتاق لان الشرط قد يقيم مقامها عند امان اعنا في الحكم اليه كما في حضره اليه من قاضه الطريق لا يقال الا حراز بما دار الحرب سبب لانها تملك في دارنا لانها ملكه اذ احرزه بداهه فيقتل ان يزدل ملكه لان الحراز لما كان الطريق لا يقال الا حراز بما دار الحرب سبب لانها تملك في دارنا لانها ملكه اذ احرزه

اللازم عليهم وانما يكون بالاحراز بملكها فانهم فيها هم ملكه بالشرع فاستحق الاذراء عليهم باقائه شرط الزوال مقام السبب لما ذكرنا **له قوله** كما يقام معنى ثلث حتى يتسقط للسائر في قيام الشرط مقام العتاق فان العتاق ثلث حتى شرط البيوتة في الطلاق الرجعي اتم مقام عتاق البيوتة في مرض القاضى الاسلام وتقرر بعد الاباء بغير القاضى عن حقيقة العتاق في ما اذا اسلم احد الزوجين بدار الحرب **له قوله** ما روى قلت اعرج البيهقي عن عبد الله بن كرم قال قال معاوية رسول الله الطائفة خرج اليهم من ربيهم اليه وكان عبد الحارث

والمتبعث ودروان فاسلو فقتلوا رسولهم ولينا ايضا الذين اتوا فقال لا ادلك عقدا الشراعتا **له قوله**

الدرية في تزويج احاديث الهداية

حدايث ان عبدا امن عبدا الطائفة اسلموا وخرجوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتضى النبي صلى الله عليه وسلم بعقدهم تقدم في العتق بقره **له قوله**

السلم ففضى بعقمتهم قالهم عقاء الله ولا نه أحرز نفسه بالخروج اليها ما غلبوا له وبالافتقار بمنعة المسلمين اذا ظهر
 على اللار واعتبار يديه اولى من اعتبار يدا المسلمين لانها اسبق ثبوتها لنفسها لحاجة في حقه للزيادة تؤكد في حقهم الى اثبات اليدين له فكانت
 على اللار واعتبار يديه اولى من اعتبار يدا المسلمين لانها اسبق ثبوتها لنفسها لحاجة في حقه للزيادة تؤكد في حقهم الى اثبات اليدين له فكانت
 على اللار واعتبار يديه اولى من اعتبار يدا المسلمين لانها اسبق ثبوتها لنفسها لحاجة في حقه للزيادة تؤكد في حقهم الى اثبات اليدين له فكانت

باب المستامن

واذا دخل المسلم دار الحرب تاجراً فلا يحل له ان يتعرض بشئ من اموالهم ولا من اهلهم لانه ضمن ان لا يتعرض لهم
 بالاسيما فان تعرض بعد ذلك يكون غداً والغد حرام الا اذا غدر بهم ملكهم فاخذوا اموالهم وحبسهم او قتل غيرة يعلم
 الملك ولم يمنعه لانهم هم الذين نقضوا العهد بخلاف الاسير لانه غير مستامن فيباح له التعرض وان اطلقه طوعاً قان غداً
 بهم اعنى التاجر فاخذ شيئاً وخرج به ملكه ملكاً محظوراً للورود الاستيلاء على مال مباح الا انه حصل بسبب الغد فاقرب
 ذلك خبثاً فيه فيؤمر بالتصدق به وهذا لان الحظر لغيرة لا يمنع انعقاد السبب على ما بيناه واذا دخل المسلم دار الحرب بامان فاذا نه

حربي او اذان هو حربي او غصبا حذوا صاحبها ثم خرج البنا واستامن الحربي لم يقص واحد منها على صاحبه بشئ اما الاذنة
 فلان القضاء بعتم الولاية ولا ولاية وقت الاذنة اصلاً ولا وقت القضاء على المستامن لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى من
 افعاله وانما التزم ذلك في المستقبل واما الغصب فلا نه صار ملكاً للذي غصبه واستولى عليه لمصادفته بالغير معصوم
 على ما بيناه وكذلك لو كان حربيين فعلا ذلك ثم خرجا مستامين لما قلنا ولو خرجا مسلمين قضى بالدين بينهما ولم
 يقص بالغصب اما المداينة فلانها وقعت صحيحة لو قوعها بالتراضى الولاية ثابتة حالة القضاء لا تزامها الاحكام بالاسلام

واما الغصب فلما بيناه انه ملكه ولا خيبت في ملك الحربي حتى يؤمر بالرد واذا دخل المسلم دار الحرب بامان فقصب حروباً ثم
 خرجا مسلمين امر برد الغصب ولم يقص عليه اما عدم القضاء فلما بيناه انه ملكه واما الاضرار بالرد ومرادة الفتوى به فانه فسد
 الملك لما يقارنه من المحرم وهو نقض العهد واذا دخل مسلمان دار الحرب بامان فقتل احدهما صابجه عدواً او خطا فاعلى القاتل

عليه نص الحاكم الشافعي في الكافي في باب
 وهو محتاج الى ان يجره فخره احراره استحق من احرارهم وكان اولى باب
 اموالهم وخرجالهم والاراسلام ولا منعة لهم فكل من اغتد شيئاً فقول
 فلان يقتل من قدر عليه سيره او يجره
 المشتري فاصدق ويحل المشتري منه لان الشئ هناك بثبوت حق البائع في الاسترداد ويحل المشتري النفع ذلك المحل وهبنا الحكم به للندروان في الكافي في باب
 الى قوله في اولى باب استيلاء الكفار المحظور لغیره اذا علم كراهية نفوذ الملك الا ان
 الانتقال الى قبل الدين والدين غير القرض اذ هو ذاك اسم لم يقص بعد القرض وهذا اسم لما يعبر في الذمة بالعدوك
 الحربي لم يقص على المسلم ايضاً لان الاحرام الزام حكم الشريعة بل لوجوب التسوية بين الضمير كذا في وفيه نظر المصادرة بين الضمير بينه وبين غيرهم لانه لا يقص على القصاص للاسباب
 على الامن ولا يقص على الامن عليه وكذا يقص بشهادة الالب اولا على الرجل لغيره ولا يقص على الغرة الا ان يقال ان عدم التسوية بين الضمير بينه وبين غيرهم اذا كان لغصبه ولا يقص على
 على احد الضمير كما في مساندة المستامن مع المسلم ولما اذ كان المعنى في احد الضمير من كمال ولاية القاضي كما في المسائل المذكورة فليس ذلك الهلاك
 يقص به ما يجب عليه في ما بينه وبين المشتري القصاص وقال ابو يوسف يقص على المسلم فخدم القصاص كما في البراءة قول ابن حنيفة وخبرها الشريعة
 مال الحربي استيلاء عليه والاستيلاء على مال حربي لو جيب الملك لمن استولى عليه مسلماً كان المستولى احرارياً فان اذ لم يبق على الشرك واخذوا اموالهم ملكوا ١٢ ما ظهروا بالبراد فقولوا :-

له قوله مرعاً مولاه يديه لانه لو خرج طامناً مولاه يباع وتمة الحربي
 له قوله لانها استحق ثبوتها لغيره لما اتفق بمنة المسلمين صادره كانه خرج الى دار الاسلام ولا يكون عبد الغزوة لانهم محتاجون الى ان يملكوه بالاحراز
 بخلاف الاسير ينجى القدر ليس محرام عليه فان الاسير اذا ملكوا من قبل اهل الحرب غلبته واخذوا
 في دارهم او استقوه لانه لم يستامن وتعمير لا عبودية لانه لم يملكه
 منتهى فاعترض المشتري منه لان الشئ هناك بثبوت حق البائع في الاسترداد ويحل المشتري النفع ذلك المحل وهبنا الحكم به للندروان في الكافي في باب
 فادارة الاذنة البيع بالدين والاستانارة الا يتباع بالدين وقولهم اذان يشتد بباب
 في غير القرض اذ هو ذاك اسم لم يقص بعد القرض وهذا اسم لما يعبر في الذمة بالعدوك
 بين الضمير كذا في وفيه نظر المصادرة بين الضمير بينه وبين غيرهم لانه لا يقص على القصاص للاسباب
 على الغرة الا ان يقال ان عدم التسوية بين الضمير بينه وبين غيرهم اذا كان لغصبه ولا يقص على
 في احد الضمير من كمال ولاية القاضي كما في المسائل المذكورة فليس ذلك الهلاك
 قول ابن حنيفة وخبرها الشريعة
 على ما بيناه وذلك لان غصب

له قوله مرعاً مولاه يديه لانه لو خرج طامناً مولاه يباع وتمة الحربي
 له قوله لانها استحق ثبوتها لغيره لما اتفق بمنة المسلمين صادره كانه خرج الى دار الاسلام ولا يكون عبد الغزوة لانهم محتاجون الى ان يملكوه بالاحراز
 بخلاف الاسير ينجى القدر ليس محرام عليه فان الاسير اذا ملكوا من قبل اهل الحرب غلبته واخذوا
 في دارهم او استقوه لانه لم يستامن وتعمير لا عبودية لانه لم يملكه
 منتهى فاعترض المشتري منه لان الشئ هناك بثبوت حق البائع في الاسترداد ويحل المشتري النفع ذلك المحل وهبنا الحكم به للندروان في الكافي في باب
 فادارة الاذنة البيع بالدين والاستانارة الا يتباع بالدين وقولهم اذان يشتد بباب
 في غير القرض اذ هو ذاك اسم لم يقص بعد القرض وهذا اسم لما يعبر في الذمة بالعدوك
 بين الضمير كذا في وفيه نظر المصادرة بين الضمير بينه وبين غيرهم لانه لا يقص على القصاص للاسباب
 على الغرة الا ان يقال ان عدم التسوية بين الضمير بينه وبين غيرهم اذا كان لغصبه ولا يقص على
 في احد الضمير من كمال ولاية القاضي كما في المسائل المذكورة فليس ذلك الهلاك
 قول ابن حنيفة وخبرها الشريعة
 على ما بيناه وذلك لان غصب

الدية في ماله وعليه الكفارة في الخطأ ما الكفارة فلا تطلق الكتاب الدية لان العصمة الثابتة بالاحراز بدار الاسلام لا تبطل
 بعرض الدخول بالامان وانما يجب القصاص لانه لا يمكن استيفاء الابينة ولا منعة بدن الامم وجماعة المسلمين
 ولم يوجد ذلك في دار الحرب وانما يجب الدية في ماله في العذر العاقل لا تعقل العمد في الخطأ لانه لا قدرة لهم على الصيانة
 مع تباين الدارين والوجوب عليهم على اعتبار تركها وان كانوا سيرين فقتل احدها صاحبه او قتل مسلحه تاجر اسيرا فلا
 شئ على القاتل الا الكفارة في الخطأ عند ابي حنيفة وقالا في الاسيرين الدية في الخطأ والعذر ان تبطل بعرض الاسير
 كما لا تبطل بعرض الاستيمان على ما بيناه وامتناع القصاص لعدم المنعة ويجب الدية في ماله لما قلنا واذي حنيفة
 ان بالاسير صار تبعاً لهم بصير ورته مقهوراً في ايديهم ولهذا يصير مقيماً باقاً متمم ومسافر يسفرهم فيبطل به الاحراز
 اصلاً وصار كالمسلم الذي لم يهاجر اليها وخص الخطأ بكفارة لانه لا كفارة في العمد عندنا **فصل قال** واذا دخل في
 اليان مستأمناً لم يمكن ان يقيم في دارنا سنة ويقول له الامان اتمت تمام السنة وضعت عليك الجزية والاصل والجزية
 لا يمكن من اقامة دائمة في دارنا الا بالاسترقاق والجزية لانه يصير عيناً لهم وعوناً علينا فليتحقق المصرة بالمسلمين ويمكن من
 الاقامة اليسيرة لان في معناها قطع الميرة والجلب سد باب التجارة ففصلنا بينهما بسنة بينهما مائة يجب فيها الجزية فيكون
 الاقامة لمصلحة الجزية ثمان رجب بعد مقالة الامم قبل تمام السنة الى وطنه فلا يسيل عليه واذا مكث ستة شهود في
 لانه لما قام سنة بعد تقدم الامم اليه صار ملتزماً بالجزية فيصير ذمياً ولا امان ان يؤقت في ذلك ما دون السنة كالشهر والشهرين
 واذا قامها بعد مقال الامم يصير ذمياً قلنا ثم لا يترك ان يرجع الى دار الحرب لان عقد الذمة لا ينقض كيف وان فيه قطع
 الجزية وجعل له حراً علينا وفيه مضرة بالمسلمين فان دخل الحربي دارنا بامان فاشترى ارض خراج فاذا وضع عليه الخراج
 بطريق التورود تناسل

له قوله في الخطأ التقييد لانه لا كفارة في العمدنا ١٢ ب **له قوله** فلا تطلق الكتاب وهو قوله تعالى ومن نكل مؤمناً فخره ردية مؤمنة الآية لم يقيد بدار
 الاسلام ١٢ ب **له قوله** لا تبطل لانه لا مكان من تصد الجوع كان كانه في دار الاسلام تقديره ١٢ ب **له قوله** لان العوائق الخ لاصل ان عدم وجوب الدية على الساكنة
 في العذر بزمان العاقل انما تعقل في الخطأ في العمد كما في موضع وما في الخطأ فلان وجوب الدية عليهم انما هو باعتبار انهم تركوا صيانة القاتل عن مثل به الفعل وهذا الامر مفقود في ما نحن فيه
 لتباين داري القاتل والعامل فان العاقلة في دار الاسلام والقاتل في دار الحرب فلا يوجد بينهما تقسيم حتى يجب الدية عليهم ١٣ ب **له قوله** لا قدرة قد
 يقال بها تعليل بقايله النص يعني قوله تعالى ومن نكل مؤمناً فخره ردية مؤمنة الآية ونحوه في قوله تعالى ومن نكل مؤمناً فخره ردية مؤمنة الآية
 ١٤ ب **له قوله** وقالوا في قياس ما نقلنا في ان يقولوا بوجوب القصاص في العمد في الاسيرين ١٤ ب **له قوله** فيبطل به الاحراز اصله فلم يثبت العصمة المتوعدة فلم
 يجب الدية بخلاف الكفارة فانها بناء على العصمة المتوعدة وبها بالاسلام ١٥ ب **له قوله** وصار كالسالم الذي لم يهاجر اليها لما منع كل واحد منها مقهوراً في ايديهم بخلاف المستامن
 لان يمكن له الخروج ١٦ ب **له قوله** عندنا احراز من قول الشافعي فانه يقول في العمد يجب الكفارة كما في الخطأ لان الشرائع اوجبنا في الخطأ حراجه حيث حال ومن نكل مؤمناً فخره
 ردية مؤمنة الآية وسلمنا الى ابيه الى ان قال من لم يمد فقيام شهرين متتابعين الآية ومن المعلوم ان قتل الخطأ ايجز من قتل العمد فان في الخطأ لا يكون قتل مقصودا والمقاتل بل يكون
 ذلك بغير عزيمة وفي العمد يقصد ذلك مرادة ولا لئلا يثبت محمد فانه دل على انه قد قتلها فوجب الكفارة في الخطأ وجبت في العمد بالطريق الاول وكان نوبت الكفارة في الخطأ
 بطريق عبارة النص وفي العمد بطريق دلالة النص ونظيره قوله تعالى فلا نقل بها انت من الشرائع الى ان يقول للوالدين انت كما وليس به الا ان يؤذيها ويأذيها نهاراً ومن العلوم ان الازالة في
 العزب والشتم فوق الازالة انت فيكون كل منهما واثماً لها ايها حراما بدلالة النص الالف ونحن نقول الكفارة ارادوا من العبادة والعقوبة فانها من حيث انها شرعت باركان الرب
 عند كائين الكاذب وتكفل خطأ ونحوها عقوبة ومن حيث انها تنادي بعبادته كالصوم والحام المسكين وقررت عقوبة عبادة فلا بد ان تكون شرعية في امر يكون وازا من العبادة والعقوبة
 يكون العقوبة مطابقة لما عوقب عليه ولذلك الاصل الخطأ فان من حيث انه فقد السهم الى العقوبة فقد عوقبه ومنه من حيث انه لم يقصد ذلك بل وقع ذلك مجانباً عما عوقب
 الكفارة التي هي دابة البر من امرين. فمخالفات تقبل العمد فادى عن منبها ما لها لا شوب فيه لا با حراما من طريق القصد ولا من طريق كراهة القتل فوجب ان لا تجيب فيه الكفارة التي هي ارادوا من
 امرين بل جزاءه جبراً كما في ما كنا في طوبى الامان توبى فيتوب الشرائع على هذا من باب التوضيح والتوسع وجزئها والتعجيل موضع آخر ١٧ ب **له قوله** ولما لم يبق الا ان تقدر التحول ليس
 البيرة سد باب التجارة ايضا ١٣ ب **له قوله** بعد تقدم الامم اليه يقال تقدم اليه لا يتركه في دارنا لانه اذا قام في دارنا ليعير ذمياً ما قام فانها من ذمها فانها من ذمها
 ملازم بل يجره الامان مثل من ذلك حسب ما باراه ما ذكرنا ان لم يقدر لمدة العجز والحوال في اقامته فاذا قام في دارنا ليعير ذمياً ما قام فانها من ذمها فانها من ذمها فانها من ذمها فانها من ذمها
 المعزوب كان عليه الخراج لانه لما نفي بصير ذمياً بمادة المدة المعزوبه فنجب التحول بورا صار ذمياً لان يكون شرط عليه ان اذما وزنت السنة فاخذ الخراج في اخره ١٨ ب **له قوله**
 لما قلنا اشارة الى قوله لانه لما قام سنة بعد تقدم الامم ما صار طار ١٣ ب **له قوله** فاذا وضع عليه الراد بوضع الخراج الارض بما حشره سببه وبجواز اذما وتكفيل جميعه يمكن
 منها جميعه ١٩ ب

فهو ذمى لان خراج الارض بمنزلة خراج الرأس اذا التزمه صار ملتزماً بالمقام في دارنا ما لم يجز الشراء لا يصير ذمياً لا قد يشترها للتجارة واذ الرمه خراج الارض فبعد ذلك تلزمه الجزية لسنة مستقبلة لانه يصير ذمياً بل يزوم الخراج فتعتبر المدة من وقت وجوبه وقوله في الكتاب فاذا اوضح عليه الخراج فهو ذمى تصریح بشرط الوضوح فيخرج عليه احكام حجة فلا يعقل عنه واذ دخلت حربية بامان فتزوجت ذمياً صارت ذمياً لانها التزمت المقام بتعال الزوج واذ دخل حربياً بامان فتزوج ذمياً لانه يمكن ان يطلقها فيرجع الى بلدة فلم يكن ملتزماً بالمقام ولو ان حربياً دخل دارنا بامان ثم عاد الى دار الحرب وترك وديعة عنده مسلم او ذمى او ديناً في ذمته فقد صار ذمياً مباحاً بالعلو لانه بطل امانه وما في دار الاسلام من ماله على خطر فان ايسر وظهر على اللاد فقتل سقطت ديونته وصارت الوديعة في امان الوديعة اقل لانها في يدها تقدير الا ان يد المودع كيد فيصير ذمياً تبعاً لنفسه واما الدين فلان اثبات اليد عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويد من عليه اسبق اليه من يد العامة فيختص به و ان قتل ولم يظهر على الدار فالقروض الوديعة لورثته وكذلك اذ مات لان نفسه لم تصر مغنومة فكذلك ماله وهذا لان حكم الامان باق في ماله فيرد عليه وعلى ورثته من بعده قال وما اوصف المسلمون عليه من اموال اهل الحرب بغير قتال يصف في مصالح المسلمين كما يصف الخراج قالوا هو مثل الاراضي التي اجلوا اهلها عنها والجزية ولا خمس في ذلك وقال الشافعي فيما الخمس اعتباراً بالغنمة ولنا ما روي انه عليه السلام اخذ الجزية وكذا عمر ومعاذ ووضع في بيت المال ولم يخمس لانه مال ما خذ بقتل المسلمين من غير قتال بخلاف الغنمة لانه مملوك بمباشرة الغنائين وبقوة المسلمين فاستحق الخمس بمعنى استحققه الغانمون بمعنى وفي هذا السبب واحد وهو ما ذكرناه فلامعنى لا يجاب الخمس اذا دخل المحرقي ارباباً بامان وله امرأة

له قول جنود في قال في النباهة وكذلك لو امرت في قياس قول محمد بن اشترى ارضاً عشرية لانها مجتمعة من مؤن الارض ١٢ **له قول** بمنزلة خراج الارض لان كلاهما من احكام دارنا وارضى بوجوب الخراج على رعي بان يكون من اهل دارنا ١٣ **له قول** اما مجرور الشراء بالهبة مخرج الكوفي في مختصره ومن المشايخ من قال يصير ذمياً بمجرد الشراء ذكره قاضيان ١٣ **له قول** يخرج ببيعة الجبل من التخرج وقال الاثرابي في غاية البيان في حصة البيعة للفاعل من باب القفل يقال خرجت من خراج عليه احكام جزية اي كرامة فلا يفضل ببيعة المتاجر الجبل عن ذمى عن شرط الوضوح لانه انما ثبت ملك الاحكام بعد وضع الخراج لا قبله ١٣ **له قول** احكام جزية من منع الخروج لدار الحرب وجزيان القصاص بمنزلة السلم وثمان السلم تبيده فخره وضميره اذا انقطع ودوجب كف الازمة عند تجريم غيبته كما يحرم غيبته المسلم فضلاً عما يفعل السفهاني شتر في الاسواق للسداد عدواناً ١٣ **له قول** فتزوجت ذمياً في تزوجها المسلم الو ١٣ **له قول** تبعاً للزوج فان في يده طلاقتها والفضى عنها بخلاتها فحين اقدمت عليه كانت ملتزمة ما ياتي عندهم عدم الطلاق ونسباً من الخروج من داره وتوضع الخراج عليه ١٣ .

له قول لان يد المودع كيد هذا متفق بيننا اذا السلم الحرقي في دار الاسلام ولو دعت عند مسلم في دار الحرب ثم ظهر على الدار فانها تكون في اقل من يد المودع كيد المودع اذ انما استحققت البيعة في صورة النفس فكذلك نكاح الدار الحرب ليست بدار الحرب ١٣ **له قول** فيمير ذمياً تبعاً لنفسه في موضع في بيت المال لعامة المسلمين في ظاهر الرواية وعند ابي يوسف انها تنسب به المودع كما ذكره المصنف في الدين والدارين فيسقط من ذمته لان ثبوت يده عليه منتف إذ قصار ملكا للمدعيون وانما هي ثابتة باعتبار الطلابة وقد سقطت واذما تحققت بذمته لم يكن ان احتساب المدعيون في ضروري لا يحتاج الى تعليل بان سبقت يده اليه ١٣ **له قول** وما ادخفت المسلمون عليه وجفت الفرس او البعير عداد جفا وادخعت صاحب ايماناً وادخعت المسلمون عليه اى عملوا عليهم وادخعت في حصول ١٣ **له قول** من تزيب العرب **له قول** في مصالح المسلمين من عارة القناطر والجمود وسد الثور وكري الشهادة العظام التي لا ملك لها فيها كجوز دار ذاق العنقاة والمعلمين والتمتعين وحفظ الطريق ١٣ **له قول** التي اهلها عنها يقال اجملاء المسلمين التزم وعلماهم بتدبيره بل اجملاء ارضهم ١٣ **له قول** ما روي ان الفزان عليه الصلوة والسلام اخذ الجزية من نصارى نجران وحبوس وجمود فرض الجزية على اهل اليمن من كل عالم ونياراد لم يشغل عنه في ذلك ان عمر بن لسان بن جاعة المسلمين ولو كان النقل ولو بطريق ضعيف على ما اقتضت به العادة وانما قلنا ما اقتضت به العادة بالطلبة بتدويره في خلافة وان كان فيه ضعف اخرجه البروداوي نسبة عن ابي اليكبين عن ابي الكندي ان عمر بن عبد العزيز كتب على من سأل من مواسع النبي ان ما حكم فيه عمر بن الخطاب بوانه فرض الاعطية وعقد لابل الاديان ذمة بما فرض عليهم لم يضر بنسب ولا نسب ١٣ **له قول** وفي هذا في ما ادخفت المسلمون عليه السبب وادعو به الواعب بقوة المسلمين لانه لم يوجب السبب ما ذكرناه اشارة الى قوله لانه مال ما خذ ما قلنا من لا يجاب الخمس ١٣

الدرادية في توحيد احاديث الهداية

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية ووضع في بيت المال ولم يخمس وكذا عمر ومعاذ اما المرفوع فلما رآه واما عمر فعند ابي داود عن عمر بن عبد العزيز انه كتب من سال عن مواضع النبي ان عمر بن الخطاب عقد لاهل الاديان ذمة بما فرض عليهم من الجزية ولم يضرب فيها بخمس ولا مغنم وفي اسناده انقطاع واما معاذ فلم اجده ١٢

ما بين العديب الى عقبه حُلوان ومن النخبة ويقال من العلت الى عيادان لان النبي عليه السلام والخلفاء الراشدين لم يأخذوا الخراج من ارضي العرب ولانه بمنزلة الفئ فلا تثبت في ارضهم كما لا تثبت في رقابهم هذا لان وضع الخراج من شرطه ان يُقَرَّ أهلها على الكفر كما في سواد العراق ومشرق العرب لا يقبل منه حال الاسلام والسيف وعمر حين فتح السواد وفتح الخراج عليها يحضر من الصحابة و وضع على مصر حين افتتحها عمر بن العاص وكذا اجتمعت الصحابة على وضع الخراج على الشام قال وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعها لها وتصرفهم فيها لان الامام اذا فتح ارضا عنوة وقهرها ان يقر اهلهما ويضع عليها وعلى رؤسهم الخراج فيبقى الاراضي مملوكة لاهلها وقد قدمنا من قبل قال وكل ارض اسلم اهلهما وفتحت عنوة وتسمت بين الغانمين فهي ارض عشر لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على المسلمة العشر الباقى به لما فيه من معنى العيادة وكذا هو اخف حيث يتعلق بنفس الخراج وكل ارض فتحت عنوة فاقراها عليها فهي ارض خراج كذا اذا صلحهم لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على الكافر والخراج الباقى به ومكة مخصوص من هذا فان رسول الله عليه السلام فتحها عنوة وتركها لاهلها ولم يوظف الخراج وفي الجاهلية الصغير كل ارض فتحت عنوة فوصل اليها ماء الانهار في ارضه خراج وما لم يصل اليها ماء الانهار واستخرج منها عين في ارض عشر لان العشر يتعلق بالارض النامية ونماؤها بما بها

له قوله الى عيادان جزيرة مشهورة تحت البصرة مقصورة للزيارة وكان قديما من تغر المسلمين وروى في خصالها ما عرفت في رواية كذا قال المازني في التوفيق والخلف والعديب منزل لجاج العراق قريب من الكوفة وهو ارض السواد ١٣ تهذيب السمار والنفات التلوي **له قوله** لم يأخذوا الخراج من ارضي العرب لانه لو فتحوا لفتحت العادة بتسلح ولو بطريق ضعيف فلما لم يتسلح ول فتحت العادة على ارضهم قال في ١٣ تهذيب وضع الخراج عليها قلت روى ابو بصير القاسم ابن سلام في كتاب الاموال عن ابراهيم قال لما افتتح المسلمون سواد العراق قالوا لاهلهم بيئنا فاننا عنوة فاقبل وقال ما من جاهدكم من المسلمين فاقبل اهل السواد في ارضهم وهرب عليهم الجزية وعلى ارضهم الخراج انتهى ١٣ تهذيب **له قوله** ودفع على معرفت رداه ابن سعد في الطبقات في ترجمة عمر ١٢ تهذيب **له قوله** والخراج الباقى لان فيه معنى العتوة لتعلق ما يمكن من الزراعة وان لم يزرع ١٣ تهذيب وفي الجامع قد علم من مادة اسم اذا وفتحت مخالفة بين القروري و الجامع الصغير بزيادة اقتصان بقول بدل لفظ القروري وفي الجامع الصغير والوجه الثاني لانه ظاهر ١٣ تهذيب **له قوله** فهي ارض خراج سواقت من الغنائم وان اقر اهلهما بدينه العانة ذكر لفظ الجامع ١٢ تهذيب

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله روى ان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لم يأخذوا الخراج من ارضي العرب قوله وعمر حين فتح السواد ووضع الخراج عليها يحضر من الصحابة ووضع على مصر حين افتتحها عمر بن العاص وكذا اجتمعت الصحابة على وجه الخراج على الشام اما عمر في السواد فروى ابو عبيدة في الاموال من طريق ابراهيم التيمي لما افتتح المسلمون السواد قالوا لاهلهم بيئنا فاننا فتحنا عنوة قال فابى وقال اقر اهلهما في ارضهم وضرب على رؤسهم الجزية وعلى ارضهم الخراج وهذا منقطع وروى عبد الرزاق وابن ابي شيبة من طريق ابى مجازان عن عمر بن مسعود وعثمان بن حنيف الى الكوفة الحديث وفيه فسح عثمان سواد الكوفة من ارض اهل الذمة فجعل على جريب النخل عشرة دراهم فذكر القصة وفيه فرغ الى عرفرضى به وهو منقطع ايضا ولا ابى شيبة من طريق ابى عون الثقفي قال وضع عمر على اهل السواد على كل جريب عشرة دراهم وعشرة اقفزة وعلى الاصطاب كل جريب خمسة واما مصر فروى ابن سعد عن الواقدي باسناد ينده ان عمر بن العاص افتتح مصر عنوة واستباح ما فيها ثم صالحهم بعد على الجزية في رقابهم ووضع الخراج على ارضهم وكتب بذلك الى عمرو في لفظ كان يعيثر بجزية اهل مصر وخراجها الى عمر بعد حسب ما يحتاج اليه واما وضع الخراج على الشام فنقدمت الاشارة اليه في قول عمر لولا ان اترك اخر المسلمين ١٣

قوله روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة عنوة وتركها لاهلها ولم يوظف الخراج اما فتح مكة عنوة فاقوى ما ورد فيه ما اخرجاه مسلم من طريق عبد الله بن سراج عن ابى هريرة قال اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دخل مكة فبعث الزبير على احد المجنبتين وبعث خالد اهل الاخرى وبعث ابا عبيدة على الحسرة فذكر الحديث وفيه انه صلى الله عليه وسلم قال لا تضاروا الا ترون الى اوباش قريش واتباعهم ثم قال بيديه يضرب احدهما على الاخرى فقال احصوا وهم حصدوا فجاء ابوسفيان فقال ابيدات خضه قرئت الحديث واخرجه ابن حبان وقال هذا الدليل عن مكة فتحت عنوة وفي الباب حديث ما هاني وقوله صلى الله عليه وسلم لها اجرنا من اجرت ادلوق فتحت صلحا لادخلا في الامان العام وحديث ابى هريرة انما احلت لي ساعة من نهار وكذا حديث ابى شريح وكلها متفق عليها

له هو من للمساحة يبيدون ١٣

فيعتبر المسقى بماء العشر وبماء الخراج قال ومن احيا ارضاً ما تافى عند ابي يوسف معتبرة ببحيرها فان كانت من حيز من الخراج ومعناه بقربه ففى خراجية وان كانت من حيز ارض العشر ففى عشرية والبصرة عند كلها عشرية باجماع الصحابة لان حيز الشئ يعطى له حكمه كنفاء الدار يعطى له حكم الدار حتى يجوز لصاحبها الانتفاع به وكذا اليمين اخذ ما قرب من العاين وكان القياس فى البصرة ان تكون خراجية لانها من حيز ارض الخراج الا ان الصحابة وظفوا عليها العشر فترك القياس لاجماعهم قال محمد بن ابيها ببيرحفرها وبعين استخرجها وماء ودمجلة والفترات والانهار العظام التى لا يملكها احد فى عشرية وكذا ان احياها بماء السماء وان احياها بماء الانهار التى اختفها الاعاجم مثل نهر الملك ونهر بزرج ففى خراجية لها ذكرنا من اعتبار الماء ذوه السبب للنماء ولانه لا يمكن توظيف الخراج ابتداء على المسلم كرها فيعتبر فى ذلك الماء لان السبق بماء الخراج دلالة التزامية **قال** والخراج الذى وضعه عمر على اهل السواد من كل جريب يبلغه الماء قفيزها شمس وهو الصاع ودرهم ومن جريب الرطبة خمسة دراهم ومن جريب الكرم المتصل والخيال المتصل عشرة دراهم وهذا هو المنقول عن عمر فانه بعث عثمان بن حنيف حتى يسم سواد العراق وجعل حذيفة مشرفاً فاقسم فبلغ ستاً وثلاثين الف الف جريب ووضع على ذلك ما قلنا وكان ذلك بحضور من الصحابة من غير نكير فكان اجماعاً منهم وان المؤمن

له قوله حتى يجوز لاهى حتى يجوز لصاحب الدار الانتفاع بفنائه وان لم يكن القضاء كماله لا لصاله بل كقدر ذكره في السوسد ان يقول المزار جلا جزار هذا فى ابي يوسف لى يرضى عن الفرض فانه يرضى ان اشان فالضمان على الاجراء مساوى للاسحان فالضمان لان كونه فناء لم يزل كونه مملوكاً لهم لا يطلق يده فى القوت فيه من الفاد الطين و المطلب ودر بطر الدواب وبنار الكان ١٢ **له قوله** وكذا يجوز اخذ ما قرب من العامر فى بعض النسخ احياء ما قرب من العامر لان لاهل العامر من الانتفاع فيما قرب من العامر **له قوله** او اوجدهت بهى معروف بالعراق بكر الدال وسكون الجيب ولايتها لاهل العلف والام مال الوب الخ الهدا فى يجوز ان يكون مشتقة من قولهم بصره بمل لى مطلق العطفان طلباً كثيراً وذلك على الرجال لانه مطلق باللفظ والعتاد ويجوز ان يكون مشتقة من معنى الكثرة والفرات بعض الفوائد بالامر المودودة فى الخط فى ما تلى الوصل والوقت وهو النهى المعروف بين الشام والجزيرة وربما قيل بين الشام والعراق قال المازنى فى الموترلف والتملف فى اسما الاماكن مطلع العزات من بلاد الروم ومنتقل فى اعمار البصرة ١٢ تهذيب الاسماء واللغات لنزدى **له قوله** مثل نهر الملك الرواى كسرى فوشير و ابن قبادان يجمع ملك سيبا دار يمين سبته و نهرو رود و رود جرد و رود طوك الخ وتصل فى ستة امدى وثلاثين فى خلافة عثمان ١٢٦ **له قوله** ولا يملك من المراء بموضع المسالة اعنى قولن اى على ارض موافا الجى المسلم ولا يبر من ذلك الا لو احياها ذى كانت خراجية سوار سقيا عند محمد بن السار ونحوه اولاد سواد كانت عند ابي يوسف من حيز ارض الخراج او العشر وظهر ايضا ان كون السلم لا يبر اهل الخراج كما ذكره محمد بن الزياتى هو فى ما اذا لم يكن له صنع يرضى عن ذلك هو السقى بما الخراج ١٢٦ **له قوله** من كل جريب هو من طولها ستون ذراعا بما ذراع الملك كسرى بزرى على ذراع العامر بقضته و هى ست قبضات و ذراع الملك سبب قبضات كذلك فى الغرب وذكر الترمذى ان طول الجريب ستون ذراعا من ستون ذراعا من ستون ذراعا **له قوله** وهو الصاع قال الانزاري فى نارة البيان اعلم ان القفيز الواجب فى الخراج مطلق من قيد الهاشمية والهاجمى فى الكثر نسيج الفضة كما كان فى الحكم الشهيرة والشامل و شروح الجراح العفيرة وقال الولاى بنى فى تناوه القفيز هو الهاجمى ثمانية ارطال وهو صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك قال فى خلاصة الفتاوى فاذا كان الهاجمى هو صاع رسول الله فكيف يعقده صاحب الهداية بالهاشمية وهو اثنتان وثلاثون ارطال قال محمد بن القفيز فى الجمان وهو ربح الهاشمى وهو مثل الصاع الذى كان فى مصر رسول الله ثمانية ارطال وقال الانزاري ايضا المراد من القفيز الواجب قفيز ما يزرع فيها كذا فى شرح الهادى وقال الامام غير الدين ان قفيز من غلة او شيرة والمراد من الدرهم درهم وزن سببه ١٢٦ **له قوله** ومن جريب الرطبة يوضع الراد والجمع مطاب وهو انتشار والبطيخ والذبان وما يجرى بمراه كذا فى الغرب ١٢٦ **له قوله** ومن جريب الكرم المتصل بالارتقال لها كانت مشرفة فى جراب الارض و دسها موزونة لاشئ فيها بل العفيرة بطنه عمر فى الزرع ولو كانت الامتار مقلقة بحيث لا يمكن زرع ارضها فكم ذكره فى العفيرة ١٢٦ **له قوله** ودفع على ذلك ما قلنا قال الشارح ان سهول يقال ودفع ذلك على ما قلنا اى دفع الخراج ولا يخفى ان مرع الاشارة الست وثلاثون العلف العلف اى وضع عليها المقادير التى ذكرنا باولا يقب قائل هذا الى السهو ١٢٦ **له قوله** ولان المؤمن بعلم الم دفع البصرة مع مؤتمن بفتح الميم وهم البصرة وفى المونة انقل وقال الجوهري المونة تهن ولا تهنر وهو من قول وقال العزاهى مقلع من الاوان وهو التيب والشدة ويقال من الاوان وهو المزوج والعدل لانه نقل على الانسان ١٢٦

الدراية فى تخريج احاديث الهداية

قوله ارضى ان الصحابة وضعوا العشر على ارض البصرة لم اجده هكذا وقد ذكر ابو عمر وغيره قلت قد اخرجاه عمر بن شيبه فى تاريخ البصرة ويوحى بن ادم فى كتاب الخراج مفسراً مبيناً **قوله** والخراج الذى وضعه عمر على اهل السواد من كل جريب يبلغه الماء قفيزها شمس وهو الصاع ودرهم ومن جريب الرطبة خمسة دراهم ومن جريب الكرم المتصل والخيال المتصل عشرة دراهم هذا هو المنقول عن عمر فانه بعث عثمان بن حنيف حتى يسم سواد العراق وجعل حذيفة عليه مشرفاً فاقسم فبلغ ستاً وثلاثين الف الف جريب ووضع على ذلك ما قلنا وكان ذلك بحضور من الصحابة من غير نكير فكان اجماعاً منهم هو فى الخراج لاني يوسف وليعنى ابن ادم وفى الاموال لاني عبيد وغيره ١٢٦

متفاوتة فالكرم اخف مونة والمزارع اكثرها مونة والرتاب بينهما والوظيفة تتفاوت بتفاوتها فجعل الواجب في الكرم اعلاها

وفي الزرع ادناها وفي الرطبة واسطها **قال** وما سوى ذلك من الاصناف كالزعفران والبستان وغيره يوضع عليها بحسب

الطاقة لانه ليس فيه توظيف غير وقد اعتبر الطاقة في ذلك فتعتبرها فيما لا توظيف فيه قالوا وهما في الطاقة ان يبلغ الواجب

نصف الخارج ليزاد عليه لان التصنيف عين الانصاف لها كان لنا ان نقسم الكل بين الغانمين والبستان كل ارض

يعوطها حائط وفيها نخيل متفرقة وشجار اخر وفي ديارنا وظفوا من الدراهم في الاراضي كلها وترك ذلك لان التقدير

يجب ان يكون بقدر الطاقة من اى شئ كان **قال** فان لم تطق ما وضع عليها نقصهم الامام والنقصا عند قلة الربيع

جائز بالاجماع الا ترى الى قول عمر لعلمكما حملتما الارض والاطيقتي فقالا لا بل حملناها ما تطيق ولو زناها لاطاقت و

هذا يدل على جواز النقصان واما الزيادة عند زيادة الربيع يجوز عند عهد اعتبارها بالنقصان وعند ابى يوسف لا يجوز لان عمر

لم يزد حين اُخبر بزيادة الطاقة وان غلب على ارض الخراج الماء او قطع الماء عنها واصطلم الزرع افة فلا يخرج عليه

لانه قات التمك من الزراعة وهو التماء التقديري المعتبر في الخراج وفيما اذا اصطلم الزرع افة قات التماء التقديري فبعض

الحول وكونه ناميا في جميع الحول شروط كما في مال الزكاة او يدار بالحكمة على الحقيقة عند خروج الخارج **قال** وان عطلها

صاحبها فعليه الخراج لان التمك كان ثابتا وهو الذي قوته قالوا من انتقل الى احسن الامرين من غير عذر فعليه الخراج

الاعلى لانه هو الذي صنيع الزيادة وهذا يعرف ولا يفتى به كيلا يتبرء الظلمة على اخذ الموال للناس من اهل الخراج اخذ

الخروج الزرع ١٢ ب

٤٥ **قوله** اكثر ما مونة لاحتياجهما الى الزراعة والقار البند ١٢ **٤٦** **قوله** والرتاب بينهما لا ياتي اعمالا لانه مودوم الكرم فكانت مونة حتى مونة الكرم دون

مونة الزرع ١٢ **٤٧** **قوله** بحسب الطاقة فينظر في ذلك كمال الغلة فان لم تبلغ سوى غلة الزرع لوقته قدر خراج غلة الزرع او الرطبة لوقته خراج الرطبة ادا الكرم لوقته خراج الكرم

١٢ **٤٨** **قوله** لا يزار عليه قال فخر الاسلام البرزوي الا ترى الى ان قال في كتاب العشر والخراج والمير الكبير في ارض لم يخرج من غلتها الا القدر فقيرين ودرهمين ودين جرمب ان

خارجا فقير ودرهم وهذا التام لا يظفرنا بهم وسننا ان نسترهم ونقسم اموالهم فاذا امتنا عليهم وقاطناهم على نصف الخراج كان التصيب هو الاضنا ١٢ **٤٩** **قوله** وفي ديارنا

اي ديار صاحب البهاريه ودين فرناة ويقال له الرغنا في والرغنا في وفرناة يفتح الغارة وسكون الراء وفرناة ١٢ **٥٠** **قوله** فان لم تطق اى بان لم تبلغ الخارج

نقص الامام كذا فاداه في النلاصة حيث قال فان كانت الاراضي لا تطيق ان يكون الخراج خمسة اشراي كان الخارج لا يبلغ عشرة بجنونا من يفتى من يبيع نصف الخراج والتمج وفي هذا الفرق

بين الاراضي التي دلف عليها معرفة واما آخر ثم نقص او شراها او مجموعا من اذ لا تجوز الزيادة على وظيفة معرفة في الاراضي التي دلف فيها الامام او شراها لوظيفة اذ اوردت التذكرة في الكافي

واما في بلد اداد الامان ابتدا فيها التوظيف فتشها لا يزر يد وقال محمد بن زيد به قول مالك واهم ورواية عن ابى يوسف ١٢ **٥١** **قوله** الا ترى الى قول عمر ان قلت اخبر ابنه ساري

في كتاب فغائل العمارة عن عمرو بن ميمون قال رأيت عمر بن عبد الله بن عباس بايام بالمرتبة وقف على حديقة وعثمان بن حنيف فقال كيف فعلنا تخافان ان تكونا مملتا الارض ما لا تطيق قال

مملنا يا اراي مطيعة لخال النظر ان تكونا مملتا مال تطيق قال لا الالريت بلولة ١٢ **٥٢** **قوله** حين اخبر بزيادة العاقرة قلت نعم في العريش الذي قبله روى عبد الله بن ابراهيم

قال جابر بن ابي ان مفضل الرض كذا وكذا تطيقون اكثر مما عليهم فقال عمر بن ميمون انهم يسئل ١٢ يخرج زديعي :-

٥٣ **قوله** اول اصطلم الاسلام والاصطلام القطع من الاصل اى استاصلت اذ ١٢ **٥٤** **قوله** فلا يخرج عليه قال الكافي قال مشائنا ما ذكر في الكتاب بان المشرع يسقط

بالاصطلام محمول على ما اذا لم يبق من السنة مقدر ما يمكن ان يزرع الارض نائبا عما اذا بقي لا يسقط الخراج ذك في شرح الطحاوي ١٢ **٥٥** **قوله** لانه نالت التمك وهذا بخلاف الاجر فانه

يجب بقدر ما كانت الارض مشغولة بالزرع لان الجر عوض النقصه فنقدر ما استوفى بحسب المخرج وجوب بقدر الراج فلا يمكن ارجا بعد ما اصطلم الزرع اذ ١٢ **٥٦** **قوله** كافي في مال الزكاة فان من اشترى جارية للخدمة فحضر عليها ستة اشهر ثم نواها للخدمة سقطت الزكاة ١٢ **٥٧** **قوله** او يدار الحكم الجرمي ان النما التقديري كان قائما مقام

المشقي فلا وجب الحقيقي تنق الحكم به كونه الاصل وقد بلك فيسلك مع الخراج ١٢ **٥٨** **قوله** وهو الذي فترت قال الترمذي ان هذا اذا كانت الارض مملتا ولامالك يمكن اما اذا

عجز الامالك لعدم قوتها اسبابه فلا مال ان يرضها الى اخره مزارته وبأخذ الخراج من نصيب المالك وان شاء اجرها وبأخذ الخراج من الاجرة فان لم يتمكن من ذلك ولم يوجد من يقبل

ذلك باعها واخذ الخراج من ثمنها وبأخذ الخراج ١٢ ب

الدراية في تخریج احاديث الهداية

قوله روى عن عمر انه قال لعلمكما حملتما الارض ما لا تطيق فقالا بل حملناها ما هي مطيعة اخرجه البخاري في الفضائل في باب البيعة لعثمان بعد قتل عمر مطولا والمخاطب بذلك حذيفة وعثمان ابن حنيف **قوله** روى ان عمر لم يزد حين اخبر بزيادة الطاقة هو مستمد من الذي قبله وروى عبد الرزاق عن طريق ابراهيم النخعي جاء رجل الى عمر فقال في ارض كذا وكذا لا يطيقون من الخراج اكثر مما عليهم فقال ليس اليهم سبيل ١٢

منه الخراج على حاله لان فيه معنى المؤنة فيعتبر مؤنة في حالة البقاء فامكن ابقاؤه على المسلم ويجوز ان يشتري المسلم
 ارض الخراج من الذي يؤخذ منه الخراج لم اقلنا وقد علم ان الصحابة اشتروا ارضي الخراج وكانوا يؤدون خراجها فدل
 على جواز الشراء واخذ الخراج وادائه للمسلم من غير كراهة ولا عسر في الخراج من ارض الخراج وقال الشافعي يجزئها
 لانها حقان مختلفان وجبا في محلين يستلزم مختلفين فلا يتنافیان ولنا قوله عليه السلام لا يجمع عشر خراج في
 ارض مسلم ولان احد من ائمة العدل والجور لم يجمع بينهما وكفى باجماعهم حجة ولان الخراج يجب في ارض فتحت
 عنوة وقهر والعشر في ارض اسلمها لها طوعاً والوصفان لا يجمعان في ارض واحدة وسبب الحقيقين واحد هو ارض التامة
 الا انه يعتبر في العشر تحقيقا وفي الخراج تقديراً ولهذا ايضا فن الى الارض وعلى هذا الخلاف الزكاة مع احدهما ولا يتكرر
 الخراج بتكرار الخراج فمستلزم لا يوظفه مكررا بخلاف العشر لانه لا يتحقق عشرا الا بوجوده في كل خارج
 قلت قد يراد بالارض التي تفتح في كل خارج على السواد فانه لا يتكرر في كل خارج

باب الجزية

وهي على ضربين جزية توضع بالتراضي والصلح فتتخذ بحسب ما يقع عليه الاتفاق كما صالح رسول الله عليه السلام
 وداهه ابوالولاد كمن في زمانه كذا في تاريخه

قوله فامكن ابقاؤه على المسلم لان ابقاؤه واجب لان انا اذا استغنينا ذلك اجتنابا الى ايجاب العشر فمقتلات
 خراج الراس فاننا لو استغنينا بعد اسلاسلنا لاحتاج الى مؤنة اخرى **قوله** وقد صرح قلت قال البيهقي في كتاب المعرفة قال ابو يوسف القول ما قال ابو حنيفة انه
 كان لابن مسعود وجبا بن اللات والحسين بن علي وشتر ارض الخراج حدثنا خالد بن عامر بن ميثبه بن فخر السلمي ان قال العزماني اشترى ارض بالسواد فقال عمران بن
 بزة صاحبنا **قوله** مختلفان يعني من حيث الذات فان احدهما مؤنة فيما معنى العبادة والاخر مؤنة فيما معنى العقوبة **قوله** بسببين مختلفين فان سبب
 العشر الارض التامة بمقتضى المذاهب وسبب الخراج الارض التامة باليمن **قوله** وكفى باجماعهم حجة مع ما يشتمل ابن عبد البر للمجمع عن عمر بن عبد العزيز **قوله**
 الزكاة مع احدهما حتى لو اشترى ارض عشرا وخارج للجماعة ففيها العشر والخراج دون زكاة التجارة عندنا لان الواجب من الله تعالى وهو يتعلق بالارض لا بالزكاة ثم العشر والخراج
 صادر وظيفته لئلا يرضى فلا يسطع ابراهم انما استعملت زكاة التجارة **قوله** لان عمر لم يوظف مكررا روى ابن ابي شيبة في اواخر الزكاة عن زياد قال استعمل عمر فكتبت
 عشر من اقبل ومن ادبر فخرج عليه رطل فالملء قلت ان الاء لا يشر الامرة واحدة يعني في السنة **قوله** مختلف الخراج فالخراج لاشدة من حيث تتعلق باليمن وحفة
 اقتبلت قد تفرقه في السنة ولوزع في ارضه والعشر لاشدة وهو مكرره بتكرار الخراج وحفة بتعلقه بيمين الخراج فاذا اطلبنا الى الحديث **قوله**
قوله باب الجزية لما فرغ من ذكر الراس اذ ارضي ذكر في هذا الباب خراج الروس وهو الجزية لان اقدم الاول لان العشر يشترك في سببه وفي العشر معنى القرية ديان القرية مقدم
 والجزية اسم للامروء من اهل الذمة وليس الجزية كما عرفت العجمي وانما سميت بها لانهما تجزى من الذي ان تنقص من القتل فاذا اوجبنا اسقطه من القتل **قوله** انما

الدرارية في تخرج احاديث الهداية

قوله وقد صرح ان الصحابة اشتروا ارضي الخراج وكانوا يؤدون خراجها ابو يوسف في كتاب الخراج حدثنا مجالد ابن سعيد عن عامر
 عن عتبة بن فرقد انه قال لعمر اشترى ارضها من ارض السواد فقال عمران بن ميثبه صاحبها وروى يحيى بن ادم في الخراج وعبد
 الرزاق وابن ابي شيبة من حديث طارق بن شهاب قال اسلمت امرأة من اهل نهر الملك فكتب عمران اختارت ارضها وادت ما
 على ارضها فخلوا بيها وابين ارضها وروى ابن ابي شيبة وعبد الرزاق من طريق الزبير بن عدي ان دهقانا اسلم على عهد عمر فقال على
 ان اقمت بارضك رفعنا الجزية عن ارضك واخذناها من ارضك وان تحولت فنحن احق بها ومن طريق محمد بن عبيد الله الثقفي
 عن عمرو بن قنينة قال اذا اسلمت ارض وضعنا عنها الجزية واخذنا خراجها حديثا لا يجمع عشر وخراج في ارض مسلم ابن عدي عن
 ابن مسعود **قوله** بل فقط لا يجمع على مسلم خراج وعشر وفيه يحيى بن عبيدة وهو واه وقال الدارمي قطني هو كذا اب وصح هذا الكلام عن
 الشعبي وعن عكرمة اخبرني ابن ابي شيبة وصح عن عمر بن عبد العزيز انه قال لمن قال انما على الخراج الخراج على الارض والعشر على
 الحب اخبرني البيهقي من طريق يحيى بن ادم في الخراج له وفيه عن الزهري لم يزل المسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وبعده يعاملون على الارض ويستكرونها ويؤدون الزكاة عما يخرج منها وفي الباب حديث ابن عمر فيما سقطت السماء العشر متفق عليه و
 يستدل بعمومه **قوله** ولان احدا من ائمة العدل والجور لم يجمع بينهما وكفى باجماعهم حجة كذا قال ولاجماع مع خلاف عمر بن
 عبد العزيز والزهري بل لم يثبت عن غيرهما التصريح بخلافهما **قوله** ولا يتكرر الخراج بتكرار الخراج لان عمر لم يوظفه مكررا ابن ابي
 شيبة من طريق زياد بن جندب واستعملني عمر على المتاجر فكتبت عشر من اقبل ومن ادبر فخرج اليه رطل فاعلمه فكتب الى لا تعشر
 الامرة واحدة ومن طريق ابراهيم ابن شيخنا نصرانيا قال لعمر عشر املاك في السنة مرتين فكتبت ان لا تعشر في السنة الامرة واحدة
 ومن طريق الزهري لم يبلغنا ان احدا من الائمة كانوا يتنون في الصدقة **قوله**

باب الجزية قوله روى ان النبي صلى الله عليه وسلم صالح بني نجران على الف ومائتي حلة ابوداؤد من طريق السدي عن ابن
 عباس به لكن قال الف حلة التصف في صفه والبقية في رجب الحديث ومرواته موثوقون الا ان في سماع السدي من ابن عباس نظر

اهل بخران الف وما تقي حلة ولان الموجب هو التراضي فلا يجوز التعدي الى غير ما وقع عليه الاتفاق وجزية بيتنا الامام ضحها
 اذا غلب الامام على الكفار واقرهم على املاكلهم فيضع على الغني الظاهر الغني في كل سنة ثمانية واربعين درهما يأخذ منهم
 في كل شهر اربعة دراهم على وسط الحال اربعة وعشرين درهما في كل شهر درهين على الفقير المعتدل اثني عشر درهما في كل
 شهر درهما وهذا عندنا وقال الشافعي يوضع على كل حال دينار او ما يعادل الدينار الغني الفقير في ذلك سوء لقوله عليه السلام
 لمعادخذ من كل حال حاملة دينارا وعده معاف من غير فصل لان الجزية انما وجبت بدلا عن القتل حتى لا يجب على
 من لا يجوز قتله بسبب الكفر كذري ربي السنون هذا المعنى ينتظم الفقير والغني ومنه هبتا منقول عن عمرو وعثمان على ولم
 يتكر عليهما احد من المهاجرين والانصار ولانه جب نصرته للمقاتلة فجب على التفاوت بمنزلة خراج الارض هذا لانه
 وجب بدلا عن النصره بالنفس والمال ذلك يتفاوت بكثرة الوفروقلته فلذا ما هو بديله وما رواه محمد بن علي انه كان في صلحا
 ولهد الامرة بالاخذ من الحاملة وان كانت لا يعخذ منها الجزية قال وتوض الجزية على اهل الكتب والمجوس لقوله تعالى
 سواها وان اهل العرب او اهل المجرم

المؤمن وسكون الجهم بلاد من اليمن واليهما نصارى والملة بضم الميم وازداد الامام اربعة اربعمائة الف دينار
 الرضا في الوجوب لوجوب الجزية فان موجبه في الاصل اختيارهم بالقبلى المعتبر بعد ان غلبوا عام ١٢٤٠ ع ٣٥ قوله الظاهر الغني بمواصبي المال الكثير الذي لا يحتاج الى العمل والتوسط الذي له
 مال لا يستغنى عن العمل والمختل من كسب اكثر من حاجته ولا مال له اكثر من ٣٥ قوله وعلى الفقير المعتدل انما شرط المعتدل لان الجزية عقوبة فانما تأخذ على من كان من اهل القتال حتى
 لا يلزم الامن منهم وان كان منظر في اليسار وكان الفقير لوجوه بقول ينظر الى مادة بلدان مقلقة الا ترى ان صاحب خمسين الفابح يبعد من المكثرين وفي زياد وبصرة
 لا يبدن المكثرين وفي بعض البلدان صاحب عشرة الاف يبعد من المكثرين ١٢٣ ب ٥٥ قوله وحالة قال عمر بن الخطاب فانه ليس على النساء شي في كثير من طريق كثيرة ورواها الهام
 وابن حبان وغيرهما يسجدوا للملئ وقال ابو عبيد بن جابر انما علم منسوخ اذا كان في اول الاسلام نساء المشركين ودلوا بهم يقولون مع رجالهم ثم نهي عن قتلهم يوم خيبر ١٢٤
 ٤٥ قوله او عدله معا فري فخذ مثل دينار براد من هذا الجنس يقال ثوب معا فمستوب الى معا فم من مرث ما ساء لبعثا الثوب وذكر في التواتر الظهير معا فم من معا فم من معا فم
 ينسب اليه هذا النوع من الثياب وعدل الشئ بالفتح مثلا اذا كان من غلات الجنس والكر من غيره ١٢٤ ع ١٢٣ ٤٥ قوله وذهبنا منقول الإذكار ما بنا في قبهم عن عبد الرحمن
 عن الحكم بن عمرو بن حذيفة وعثمان الى السواد فمسا ارفاء وضمنا عليها الفرج وجعلنا للناس ثلث طبقات فلما رجعا اخبراه بذلك ثم عمل عثمان وعلى كذلك ودوي ابن ابي سفيان عن
 ابن عون محمد بن عبيد الله الشقيق قال وضع عري الجزية على الغني ثمانية واربعين درهما وعلى الفقير اثني عشر درهما ويومرسل ورواه ابن زنجويه في كتاب الاموال
 ١٢٤ ع ١٢٣ ٥٥ قوله نفرة لمقاتلة اى نفرة وكنا نفرة المسلمين بالوفد من الذي ١٢٣ ب ٩٥ قوله عن النصره بالنفس والمال لان كل من كان من اهل الاسلام
 تجب عليه النفرة الدار بالنفس والمال واذا كان لم يصلح لقتال لير الى دار الحرب اعتقاد اقام الفرج الماؤخره المعروف الى الفزاة مقام النفرة بالنفس ١٢٤ ع ١٢٣ ٥٥ قوله وذلك
 يتعدت الى ان نفرة الغني لو كان مسلما فوق نفرة التوسط والفقير فان كان يضره ايا ويركب معرظا لم يتوسط واذا كان يضره ايا ويركب معرظا لم يتوسط واذا كان يضره ايا ويركب معرظا لم يتوسط
 ان لا تؤخذ منهم لو اتوا مع المسلمين بمرما واجيب بان الشارح جعل نفرتهم بالمال وليس للامام تغيير المشرع ١٢٤ ع ١٢٣ ٥٥ قوله وذهبنا منقول الإذكار ما بنا في قبهم عن عبد الرحمن
 ان ما لا يصلح لقتال يسترى فيه الرجال والشاة ويحتمى الفرج برى في المن من حيث قال ان مال وجب بالصلح والمراة من اهل وجوب مثل ١٢٤ ع ١٢٣ ٥٥ قوله على اهل الكتاب ويعدل
 فيهم السامرة فانهم يدينون بشريعة موسى اياهم بينما لقونهم ويدخل فيهم الفرج وذلك لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ولا يسلمون احرهم الله وسوله ولا يدعون
 دين الحق من الذين اولوا الكتاب حتى يسطروا الجزية عن يدهم صاغزون وانما العاصيون فعل المقاتل فمن قال ممن من نصارى اليهود فم من اهل الكتاب ومن قال يهود الكواكب
 فم من عبدة الالوثان ١٢٤ ع ١٢٣ ٥٥ قوله والمجوس ذمهم انهم قاتلون بالنزود والظلة ويدعون ان الجز من فعل النور والظلة واليهود والنصارى ١٢٤ ع ١٢٣

الدرية في تخرج احاديث الهدية

قال صلى الله عليه وسلم لمعادخذ من كل حال وحاملة دينارا او عدله معا فم اصحاب الستين وابن حبان والحاكم من طريق ابى وايل
 عن مسروق عن معاذ بهذا في حديث ولم يقل وحاملة وهي عند عبد الرزاق بلغف من كل حال وحاملة
 ورواه ايضا من طريق مسروق قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذا الى اليمن وامر ان ياخذ من كل حال وحاملة دينارا
 من اهل الذمة او قيمته معا فم قال وكان معرقول هذا غلط ليس على النساء شي واخرج ابوداؤد في المراسيل عن الحكم وقال
 كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى معاذ ايضا اخرج ابن عبيد في الاموال وعن معاوية بن قره مرسل ايضا قال كتب النبي صلى الله عليه
 من نجويه في الاموال وعن عروة مرسل ايضا اخرج ابن عبيد في الاموال وعن معاوية بن قره مرسل ايضا قال كتب النبي صلى الله عليه
 وسلم الى مجوس مخر ومن ابى فعليه الجزية على كل حال ١٢٤ ع ١٢٣ ٥٥ قوله ومنه هبتا منقول عن عمرو وعثمان وعلى ولم يتكر
 عليه احد من المهاجرين والانصار اما عمرو فمروى عن ابى شيبه عن طريق ابن عون الشقيق ان عمرو وضع في الجزية على رؤوس الرجال على الغني
 ثمانية واربعين على المتوسط اربعة وعشرين وعلى الفقير اثني عشر مرسل وقد وصله حبيد بن من نجويه عن ابن عون عن المغيرة و
 مروى ابن سعد عن ابى نضرة ان عمرو وضع الجزية على اهل الذمة فذكر نحوه مطولا مروى ابو عبيد من طريق حارثة بن مضرب عن
 عمرانه بعث عثمان بن حنيف فوضع عليه ذلك وما عثار وعلى

من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية الآية ووضّح رسول الله عليه السلام الجزية على المجوس **قال** وعبدة الاوثان من العجم فيه خلاف الشافعي هو يقول ان القتال واجب لقوله تعالى **وقاتلوهم الا ان اعفوا فاعفوا وتركه في حق اهل الكتاب** بالكتاب وفي حق المجوس بالخبر فبقي من وراءهم على الاصل لنا انه يجوز استرقاقهم فيجوز ضرب الجزية عليهم اذ كل واحد منهما يشتمل على سلب النفس منهم فانه يكتب يودى الى المسلمين فنقتله في كسبه وان ظهر عليهم قبل ذلك فهم نسأؤهم صبيبا نهم في لجواز استرقاقهم ولا توضع على عبدة الاوثان من العرب لا المرتدين لان كفرها قد تغلظا فامشركوا العرب فلان النبي عليه السلام نشأ بين اظهرهم والقران نزل بلغتهم فالعجزة في حقهم اظهرها اما المرتد فلانه كفر بربه بعد اهدى للاسلام ووقف على محاسنه فلا يقبل من الفريقين الا الاسلام والسيف زيادة في العقوبة وعند الشافعي رحمه الله يسترق مشركوا العرب وجوابه ما قلنا واذا ظهر عليهم فنسأؤهم صبيبا نهم في لان ابا بكر الصديق استرق نسوان بنى حنيف وصبيبا نهم لما ارتدوا وقسمهم بين الغانمين من لم يسلم من رجالهم قتل لما ذكرنا ولا جزية

له قوله وروى عن ابي عمار بن ابي عبيدة ان ابن عبيدة قال اتانا كتاب عمر قبل موته بسنة فروا بين كل ذي محرم من المجوس ولم يكن مراض من المجوس الجزية حتى شهد عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله اخذها من مجوس اجم ١٣ . **له قوله** على سلب النفس منهم اما الاسترقاق فلما هزل ان نفع الرقيق يعود اليها بجملة والما الجزية فلان الكافر يولد بها من كسبه والمال ان نقتله في كسبه وكان لو ادا كسبه الذي هو سبب حياته الى المسلمين ولو قض بان من اجاز استرقاقه لو اجاز ضرب الجزية عليه لارضى بها على النساء والعبيان والامم باطل وايتيب بان ذلك لمن آخروا من الجزية يدل النقرة ولا نقرة على المرأة والعبيان فكذلك يولد من الناس بل يفتن بل مقرروا العوالم ان يقول المثل شرطنا في الجزية ان يكون لهم كل من يجوز استرقاقهم فيجوز ضرب الجزية عليهم اذ كان المثل قايلا و المرأة والعبيان ليس كذلك اعني **له قوله** قبل ذلك اي قبل وضع الجزية عليهم فبهم باجم غيرة المسلمين كذا في الشرح ١٣ **له قوله** لان كفرها قد تغلظت و كل من تغلظت كفره لا يقبل من الاسلام او السيف اعني **له قوله** زيادة في العقوبة ولما قلنا ان يقول هذا منقوش باهل الكتاب فانه قد تغلظت كفرهم لانهم عرفوا رسول الله بعززة تامه وخرقوا من الكتب واجب بان القياس كان يقتضي ان لا تقبل منهم الجزية الا ان ترك بالكتاب ١٣ **له قوله** في الاثار ذراري المرتدين ونا منهم بجزيرة على الاسلام و ذراري عبدة الاوثان ونا منهم ١٣

الدرادية في تخرج احاديث الهداية

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم وضع الجزية على المجوس شهد عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله اخذها من مجوس اجم ١٣ . **له قوله** على سلب النفس منهم اما الاسترقاق فلما هزل ان نفع الرقيق يعود اليها بجملة والما الجزية فلان الكافر يولد بها من كسبه والمال ان نقتله في كسبه وكان لو ادا كسبه الذي هو سبب حياته الى المسلمين ولو قض بان من اجاز استرقاقه لو اجاز ضرب الجزية عليه لارضى بها على النساء والعبيان والامم باطل وايتيب بان ذلك لمن آخروا من الجزية يدل النقرة ولا نقرة على المرأة والعبيان فكذلك يولد من الناس بل يفتن بل مقرروا العوالم ان يقول المثل شرطنا في الجزية ان يكون لهم كل من يجوز استرقاقهم فيجوز ضرب الجزية عليهم اذ كان المثل قايلا و المرأة والعبيان ليس كذلك اعني **له قوله** قبل ذلك اي قبل وضع الجزية عليهم فبهم باجم غيرة المسلمين كذا في الشرح ١٣ **له قوله** لان كفرها قد تغلظت و كل من تغلظت كفره لا يقبل من الاسلام او السيف اعني **له قوله** زيادة في العقوبة ولما قلنا ان يقول هذا منقوش باهل الكتاب فانه قد تغلظت كفرهم لانهم عرفوا رسول الله بعززة تامه وخرقوا من الكتب واجب بان القياس كان يقتضي ان لا تقبل منهم الجزية الا ان ترك بالكتاب ١٣ **له قوله** في الاثار ذراري المرتدين ونا منهم بجزيرة على الاسلام و ذراري عبدة الاوثان ونا منهم ١٣

حدثنا ان النبي صلى الله عليه وسلم وضع الجزية على المجوس شهد عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله اخذها من مجوس اجم ١٣ . **له قوله** على سلب النفس منهم اما الاسترقاق فلما هزل ان نفع الرقيق يعود اليها بجملة والما الجزية فلان الكافر يولد بها من كسبه والمال ان نقتله في كسبه وكان لو ادا كسبه الذي هو سبب حياته الى المسلمين ولو قض بان من اجاز استرقاقه لو اجاز ضرب الجزية عليه لارضى بها على النساء والعبيان والامم باطل وايتيب بان ذلك لمن آخروا من الجزية يدل النقرة ولا نقرة على المرأة والعبيان فكذلك يولد من الناس بل يفتن بل مقرروا العوالم ان يقول المثل شرطنا في الجزية ان يكون لهم كل من يجوز استرقاقهم فيجوز ضرب الجزية عليهم اذ كان المثل قايلا و المرأة والعبيان ليس كذلك اعني **له قوله** قبل ذلك اي قبل وضع الجزية عليهم فبهم باجم غيرة المسلمين كذا في الشرح ١٣ **له قوله** لان كفرها قد تغلظت و كل من تغلظت كفره لا يقبل من الاسلام او السيف اعني **له قوله** زيادة في العقوبة ولما قلنا ان يقول هذا منقوش باهل الكتاب فانه قد تغلظت كفرهم لانهم عرفوا رسول الله بعززة تامه وخرقوا من الكتب واجب بان القياس كان يقتضي ان لا تقبل منهم الجزية الا ان ترك بالكتاب ١٣ **له قوله** في الاثار ذراري المرتدين ونا منهم بجزيرة على الاسلام و ذراري عبدة الاوثان ونا منهم ١٣

حدثنا ان النبي صلى الله عليه وسلم وضع الجزية على المجوس شهد عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله اخذها من مجوس اجم ١٣ . **له قوله** على سلب النفس منهم اما الاسترقاق فلما هزل ان نفع الرقيق يعود اليها بجملة والما الجزية فلان الكافر يولد بها من كسبه والمال ان نقتله في كسبه وكان لو ادا كسبه الذي هو سبب حياته الى المسلمين ولو قض بان من اجاز استرقاقه لو اجاز ضرب الجزية عليه لارضى بها على النساء والعبيان والامم باطل وايتيب بان ذلك لمن آخروا من الجزية يدل النقرة ولا نقرة على المرأة والعبيان فكذلك يولد من الناس بل يفتن بل مقرروا العوالم ان يقول المثل شرطنا في الجزية ان يكون لهم كل من يجوز استرقاقهم فيجوز ضرب الجزية عليهم اذ كان المثل قايلا و المرأة والعبيان ليس كذلك اعني **له قوله** قبل ذلك اي قبل وضع الجزية عليهم فبهم باجم غيرة المسلمين كذا في الشرح ١٣ **له قوله** لان كفرها قد تغلظت و كل من تغلظت كفره لا يقبل من الاسلام او السيف اعني **له قوله** زيادة في العقوبة ولما قلنا ان يقول هذا منقوش باهل الكتاب فانه قد تغلظت كفرهم لانهم عرفوا رسول الله بعززة تامه وخرقوا من الكتب واجب بان القياس كان يقتضي ان لا تقبل منهم الجزية الا ان ترك بالكتاب ١٣ **له قوله** في الاثار ذراري المرتدين ونا منهم بجزيرة على الاسلام و ذراري عبدة الاوثان ونا منهم ١٣

كفرته والكفر المقارن لا يمنعه فالطاري لا يرفع **قال** ولا ينقض العهد الا وان يلتحق بدار الحرب او يعطى على موضع ^{كما سرور في معنى السلم}

فيا ربونا لانهم صاروا حربا علينا فبعض عقد الذمة عن الفائدة وهو دفع شر الحروب واذا انقض الذمي العهد فهو بمنزلة المرتد ^{اي يجرى} معناه في الحكم بموته بالحاق لانه التعلق بالاموات وكذا في حكم حامله من ماله الا انه لو اسر سترق ^{استشار من اوله هو جزاء المرتد} يختلف المرتد ^{تلف رواه ابن ابي شيبة}

فصل ونصارى بنى تغلب يؤخذ من اموالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة لان عمر رضى الله عنه صالحهم على ذلك بمحض من الصحابة ^{بذ الصفة القرون} ويؤخذ من نساءهم ولا يؤخذ من صبيانهم لان الصلح وقع على الصدقة المضاعفة والصدقة تجب عليهم دون الصبيان فكذا المضاعف ^{اي كما لا يؤخذ من الصبيان} وقال زفر لا يؤخذ من نساءهم ايضا وهو قول الشافعي لان جزية في الحقيقة على ما قال عمر ^{تلف رواه البيهقي} هذه جزية فسموها ما شئتم ولهذا تصرف مصارف الجزية ولاجزية على النسوان ولنا انه مال واجب بالصلح والمرأة من اهل وجوب مثله عليها ^{اي تكون الصدقة المذكورة جزية حقيقة} والمصرف مصالحم المسلمين لانه مال بيت المال وذلك لا يختص بالجزية الا ترى انه لا يراعى فيه شرانها ويوضع على مولى التغلب الحراج اى الجزية وخراج الارض بمنزلة مولى القرشي ^{اي خراج الارض} قال زفر ايضا عاف لقوله عليه السلام ان مولى القوم منهم لا ترى ان مولى الهاشمي يلحق به في حق حرمة الصدقة ولنا ان هذا تخفيف والمولى لا يلحق بالاصل فيه ^{اي يخرج الارض من المعاصم} ولهذا توضع الجزية على مولى المسلم اذا كان نصريا ^{اي يخرج الارض} بخلاف حومة الصدق لان الحركات تثبت بالشبهات فالحق المولى بالهاشمي في حقه ولا يلزم مولى الغني حيث لا تحرم عليه الصدق لان الغني من اهلها وانما الغني مانع ولم يوجد في حق المولى ما الهاشمي فليس ياهل لهذا الصلة ^{اي في ما يهتق مولاه وهو مرتبة الصدقة} اصلا لانه صلب لشرفه وكرامته عن اوساخ الناس ^{اي الصدقة}

فالحق به مولاه قال وما جأه الامام من الحراج ومن اموال بنى تغلب وما اهداه اهل الحرب الى الامم الجزية ^{اي الصدقة} يصرف في مصالح المسلمين كسنة الثغور وبناء القناطر ^{اي الصدقة} والجحسور ^{اي الصدقة} ويعطى قضاة المسلمين وعما لهم علمانهم منه ^{اي الذي يشاء الامام} لكي يفهم يد فدمته

له قوله معناه في الحكم بوجوه الجزية في تركها ما يعين في تركه المرتد فان خلف امرأة ذميمة في دار الاسلام بانته من التباين ^{الدارين} **٢** قوله وكذلك حكم ما عد من ما ربيته ان الذي اذا انقض العهد والحق بدار الحرب وفيه يراه مال ثم ظهر على دار الحرب يكون نيا كما تراه الحق بدار الحرب ^{بالمثل ظهر على الدار} **٣** قوله بخلاف المرتد فانه لا يترق بل يقتل اذا امر على ارتداده ^{اعتابه}

٤ قوله فصل اي هذا فصل في بيان احكام نصارى بنى تغلب وذكره في فصل على مدة لان حكمهم مخالف لمكسائر النصارى وبنو تغلب بلغ الساء المشاة من فوق وسكون الغني الجزية وكسرا الام والبل بن فاسط بن ربيب بن اوصى بن يحيى بن حذيفة بن اسد بن ربيعة شمرقوا الى البلية فدعا بهم عمالي الجزية فابوا وقالوا نحن عرب خدمنا كما ياخذ بعضكم من بعض فقال لا اخذ الصدقة من مشرك فلعني بعضهم بالرواق فقال الغمان بن ذرعتا امير المؤمنين ان القوم لهم بأس شديد وهم عرب يا فتون الجزية فلا تسن عليك العودهم ^{وخذ منهم الصدقة باسم الجزية فيعت عن قلوبهم ويضعف عليهم واجمع الصارية على ذلك} **٥** قوله والمصرف الجواب عن قوله تصرف مصارف الجزية فقهره ان يقال لا سلم ان كونه يعرف مصرف الجزية يدل على انه جزية لان مصرف مصالحم المسلمين ويؤمل يتخص بالجزية بل لا يوضع فيه خراج الاضامن واما اهداه اهل العرب وغيرها ^ب

٦ قوله شرانها من وصف الصغار كعدم القول من يد النائب والاعطاء قائما والقبض قائما واخذ التلبس ^ع **٧** قوله بمنزلة مولى القرشي اى لا تؤخذ الجزية وخراج الارض من القرشي وتؤخذ من مقتله كذا يهنا ^ع **٨** قوله ان هذا يؤخذ مضاعف الزكاة تخفيف لعين ان ليس فيه وصف الصغار بخلاف الجزية ^ب

٩ قوله اذا كان نصريا ولم يلحق بمولاه في ترك الجزية وان كان الاسلام اعلى السباب التخفيف واولاها فان قيل حرمة الصدقة ليست بتعليق على من تخفيف بالتحصن عن الشرك بالانعام وقد اجمع مولى الهاشمي فيها بالهاشمي اجماعا عز بقوله بخلاف حرمة الصدقة ^ب **١٠** قوله ولا يلزم الجواب عما يقال مولى الغني لم يلحق به في حرمة الصدقات والعلية المذكورة وهي ان الحرمة تثبت بالشبهات موجودة ^ب **١١** قوله اى الهاشمي الخ لم يذكر المصنف جوابا عن حديث زفر وهو ان ود بخلاف القياس فانشر على مورد النفس وهو حرمة الصدقة فله يجوز التقدير اى من يتركها قال الغني في البناء اقول هذا زفر عن القلم كما لا يخفى والصواب في الجواب عن حديث زفر لعين مولى القوم منهم ان يقال انه يجرى جار على عموم فان مولى الهاشمي ليس كبقية الكفاة فوجب التأويل بل انه يحمل على التقاود والتساوي لانه لو اصره ولو اصره محمد بن لوراش مرتدة **١٢** قوله كسنة الثغور هو جمع لفتح الثغور واداء وسكون الغني الجزية وهو الطول المصالح ببلد المسلمين من بلاد الكفار والمراد بسنة الثغور الا اتفاق على الاجا ودخيم المؤمنين تخلفها ونحو ذلك ^ب **١٣** قوله والجحسور بالاصح ويريد فوق الجزية عليها بخلاف القطعة كمن يهاذ ولا ترفع ^ب

الدراية في تخرج احاديث الهداية

قوله ونصارى بنى تغلب يؤخذ من اموالهم ضعف ما يؤخذ من الزكاة لان عمر صالحهم على ذلك بمحض من الصحابة تقدم في الزكاة قوله قال عمر هذه جزية فسموها ما شئتم تقدم ايضا ^ب قوله مولى القوم منهم تقدم في الزكاة ^ب

أَرْزَاقُ الْمُقَاتِلَةِ وَذَلَّيْرِهِمْ لِأَنَّهُ مَالُ بَيْتِ الْمَالِ فَانَّهُ وَصَلَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ قِتَالٍ وَهُوَ مَعْدٌ لِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ هُوَ أَوْلَى عَمَلَتَهُمْ وَنَفَقَةُ الذَّلَّيْرِ عَلَى الْأَبْيَاءِ فَلَوْلَهُ يُعْطَوْنَ كِفَاتَهُمْ لِأَخْتِاجِهِمْ إِلَى الْأَكْتِسَابِ وَلَا يَفْرَعُونَ لِلْقِتَالِ وَمَنْ مَاتَ فِي نَفَقِ السَّنَةِ فَلَا شَيْءَ لَهُ مِنَ الْعَطَاءِ لِأَنَّهُ نَوْعٌ صَلَاةٌ وَلَيْسَ بِيَدَيْنِ وَلِهَذَا سُئِيَ عَطَاءٌ فَلَا يَمْلِكُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَيَسْقُطُ بِالْمَوْتِ وَاهْلُ الْعَطَاءِ فِي زَمَانِ مِثْلِ الْقَاضِي وَالْمُدْرَسِ وَالْمَقْتَى وَاللَّهِ أَعْلَمُ ١٢

السنة فلا شيء له من العطاء لانه نوع صلاة وليس يدين ولهذا سئى عطاء فلا يملك قبل القبض ويسقط بالموت واهل العطاء في زمان مثل القاضي والمدرس والمقتى والله اعلم ١٢

باب احكام المرتدين

قال واذا ارتد المسلم عن الاسلام والعياديا بالله عرض عليه الاسلام فان كانت له شبهة كشفت عنه لانه عساه اعترته شبهة فزاح وفيه دفع شره باحسن الامرين لان العرض على ما قالوا غير واجب لان الدعوى بلغت قال ويجس ثلثة ايام

فان اسلم والاقتل في الجامع الصغير المرتد يعرض عليه الاسلام حرا كان او عبدا فان ابى قتل وتاويل الاول انه يستعمل فيعمل ثلثة ايام لانها مقدمة ضربت لايلاء العذر وعن ابى حنيفة وابى يوسف انه يستحب ان يؤجل ثلثة ايام طلب ذلك اولم يطلب وعن الشافعي ان على الامام ان يؤجله ثلثة ايام ولا يحل له ان يقتله قبل ذلك لان ارتداد المسلم يكون عن شبهة

ظاهرا فلا بد من وثقة يمكنه التامل فقد ناه بالثلث ولنا قوله تعالى فاقتلوا المشركين من غير قيد الامهال كذا قوله عليه السلام من بدلح بينه فاقتلوا ولانه كافر حرى بلغته لادعوى فيقتل للحال من غير استمهال هذا لانه لا يجوز تاخير الواجب

لامر موهوم لا فرق بين الحر والعبد لاطلاق الدلائل كيفية توبته ان يتبرأ عن الاديان كلها سؤالا اسلام لانه لا دين له ولو تبرأ عما انتقل اليه كفاه لحصول المقصود قال فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام عليه كرهه ولا شئ على القاتل معنى الكراهة ههنا ترك المستحب انتفاء الضمان لان الكفر مبيح للقتل العرض بعد بلوغ الدعوى غير واجب واما المرتد فاقبل

وقال الشافعي تقتل لماروتيا ولان ردة الرجل مبيحة للقتل من حيث انه جنائية مغالطة فتناط بها عقوبة مغالطة

له قوله من غير قتال بخلاف ما يحصل لهم بالقتال فانه يقسم بين الثامن والاربع في بيت المال ١٢ ان قوله وهو مدارم وازاد المصنف في التجسس بجلاء السيد الى شجاع ارضى البيه للمعتدين واليهين ويهدى لطلبة العلم ١٢

٣ قوله شافعي لم من العطاء هو ما يكتب للفرقة في الدولان ولكن من تمام ما بين امور الدين كالقاضي والمفتي والدرس ١٢ قوله ويسقط بالموت ولو ادعت اولها ثم مات او عزل قبل مضيا قيل يجوز رد ما بقي وقيل على قياس تجليل المرأة النفقة لا يجب وقال محمد بن ابى بكر لم يعمل لها نفقة ليزوجهما فمات قبل التزوج لعدم حصول المقصود وعندها هو صلة من وجه فيقطع حتى الاستراد بالموت كما رجوع في البسة ذكره قاضيان والتراشي ١٢ قوله ويجس الربعة العبارة البيه من القدوى

لا يجب وجوب الانتظار ثلثة ايام على ما عرفت من الاخبار في مثل ذلك عبارة ايا مع الصغير فانه يفتيد انظاره ليس واجبا ولا مستحيا وانما تعين الثلثة لانها مدة هربت لابلاء العذار بدليل حديثه جبان بن مقدفة شرط النار في البر ثلثة ايام لرفع الثمن ١٢ قوله وتناول الاول اى قول القدوى ويجس ثلثة ايام ١٢ عبارة

٤ قوله فيعمل ثلثة ايام واما الاصل يطلب فالظاهر من حاله منعتت في ذلك فلا باس بقتل المرتد يستحب ان يستتاب ١٢ قوله وعن الشافعي ان المصحح من مذمبه ان كان تاب في المال فيها والاصل لم يثبت معاذم فرما من يدل دينه فاستكوه من غير تقديره بالانظار هو اقتدار من المنذر ١٢ قوله ولانه لا يجوز ان يباين

ان المرتد كما في الحال وليس يستتاب من لازم يطلب الامان ولا ذمى لانه لا يقبل الجزية منذ كان حريا ١٢ عن ابيه قوله لامر موهوم فان قلت قد مر ان اذا استعمل ثلثة ايام لم يهل ولا ابى حنيفة وابى يوسف انه يستعمل ثلثة ايام وان لم يطلب قلت بنادير القياس وفي القياس لا يجوز الاستمهال وما ذكره هناك استحسان ١٢ ما شية ملا الهل لادم

٥ قوله لا طلاق للدلائل بين قوله تعالى فاقتلوا المشركين وقوله عليه السلام من بدل دينه فاستكوه ١٢ قوله لا باين له يعني لو كان لردن كان اليهودية والفرقة لوجب طلاء ابن مبر عن ذلك ولكن ليس لردن دين فاجل بذكره عن الاديان كلها سوى الاسلام ١٢ قوله ترك المستحب فانكراهية ههنا تنزهية وعنده من يقول بوجوب العرض تحريره وفي شرح الطلوي اذ دخل ذلك اى القتل بغير اذن الامام ادب ١٢ قوله لماروتياه اشارة الى قوله عليه السلام من بدل دينه فاستكوه وكلمين تم الرجال والنساء كقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ١٢ كفاية

الدراية في تخرىج احاديث الهداية

باب احكام المرتدين، حديث من بدل دينه فاقتلوا البخامى عن ابن عباس في قصة وآسرهما ابن ابي شيبة وعبد الرزاق من حديثه مختصرا واستدراكه الحاكم فهو وفي الباب عن معاوية بن حيدة عند الطبراني الكبير وعن عائشة عنده في الاوسط ١٢

مال حربى لا مان له فيكون فيتا وآلهما ان ملكه في الكسبين بعد الردة باق على ما بيناه فينتقل بموته الى ورثته ويستند الى ما قبيل رده اذ الردة سبب الموت فيكون توريث المسلم من المسلم لا في حنيفة انه يمكن الاستناد في كسب الاسلام لوجوه قبل الردة ولا يمكن الاستناد في كسب الردة لعده قبلها ومن شرطه وجوه ثمرانها برته من كان وارثا له حالة الردة وبقي وارثا الى وقت موته في رواية عن ابي حنيفة اعتبار الاستناد وعنه انه يرثه من كان وارثا له عند الردة ولا يبطل استحقاقه بموته بل يخلفه وارثه لان الردة بمنزلة الموت وعنه انه يعتبر وجوه الوارث عند الموتان الحادث بعد انعقاد السبب قبل تمامه كالحادث قبل انعقاده بمنزلة الولد الحادث من المبيع قبل القبض ورثته امرأته المسلمة اذ مات او قتل على رده وهي في العدة لانه يصير فائدا وان كان صحيحا وقت الردة والمرثه كسبها لورثتها لانه لا حراب منها فلم يوجد سبب الفعي بخلاف المرتد عند ابي حنيفة ويرثها زوجها المسلم ان ردت وهي مريضة لقصدها ابطال حقه وان كانت صحيحة لا يرثها لانها لا تقتل فلم يتعلق حقه بما لها بالردة بخلاف المرتد قال وان لحق بالدار الحرب مرتدا او حكم الحاكم لمحاقة عتق مدبروه وامهات اولاده وحلت الديون التي عليه ونقل اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته من المسلمين وقال الشافعي يبقى ماله موقوفا كما كان لانه نوع عيبة فاشبه الغيبة في دار الاسلام ولنا انه صار مرتدا بالحق من اهل الحرب وهم موثوقين في حق احكام الاسلام لانقطاع ولاية الزام كما هي منقطعة عن الموثوق فصار كالموت الا انه لا يستقر لمحاقة الاقباض القاض الاحتمال العود اليها فلا بد من القضاء واذا تقدر موته ثبت الاحكام المتعلقة وهي ما ذكرناها كما في الموت الحقيقي ثم يعتبر كونه وارثا عند لمحاقة في قول محمد لان الحاق هو السبب القضاء لتقرر الاحتمال قال ابو يوسف وقت القضاء لا يصير موتا بالقضاء والمرثه اذ المحقق بدل الحرب فهي على هذا الخلاف وتقتضي الديون التي لزمته في حال الاسلام ما اكتسب

له قوله فيكون فيما بين موضع في بيت المال يكون للمسلمين باختياره مال مناع ١٢ غنائه **له قوله** على ما بيناه اشارة الى قوله لانه مكلف متناع الى آخره ١٢ غنائه **له قوله** اذ الردة سبب الموت فحبل متناعا فكان اخرج من اجزاء الاسلام اخرج من اجزائه حتى تورث المسلم من المسلم بهذه الهيئة ١٢ **له قوله** فيكون توريث الخلفي نعم ينتقل الى ورثته ولكن اذا كانت له ورثة وقت الموت والقول باستناد التوريث الى قبيل الردة ان كان يمكن في ما اكتسبه في الاسلام فلا يمكن في ما اكتسبه في رده لان ملك المورث فيه متمسك على حال الاكتساب فاستحال ان يستند ملك المورث فيه الى ما قبل سبب الموت فلا يكون توريث المسلم من المسلم ١٢ الهباد

له قوله من كان وارثا لدار الحارة بان كان حرا مسلما وتبع كذلك الى وقت موته ولو لما قارن الاستدلال بان ثبت ادانته يستند فحجب ان يعاد عنه بغيره من بوجوه استحقاق الارث وهو المسلم الحرة كما عند استناده حتى الاسلام بعض اقرانه او ولد من علقو حادث بعد الردة لا يرثه على هذه الرواية ١٣ **له قوله** ولا يبطل استحقاق المرتد قبل موت الوارثان الردة بمنزلة الموت في حكم التوريث ومن مات من الورثة بعد موت مورث قبل قسمه الميراث لا يبطل استحقاقه ويخلفه وارثه ١٣ **له قوله** عند الموت سوا كان موجودا وقت الردة اوجدت بعده ١٣ غنائه **له قوله** كالارث قبل انتقاده فلا جرم تشبه زمان الموت لان السبب يتم حتى يرثه الولد الحادث بعد الردة ١٣ **له قوله** بمنزلة الولد الحرة ان يعبر بحقوقه بل يقض ويكون له حصته من الشئ قال في النهاية المصل ان على رواية الحسن بشرط الوصفان كونه وارثا وقت الردة وكونه بائنا كذلك الى وقت الموت او القتل على رواية ابي يوسف يتر الوصف الاول دعه رواية محمد بن عبد الوصف الثاني ١٣ **له قوله** لا يغيره فلا يورثه الا ان كان بائنا كذلك الى وقت الموت او القتل وان كان مقتضية العدة لها كانت وارثه عند الردة به قال ابو يوسف وهو يفرغ على رواية الاكتساب لا تتفق بصفة الوارث حال الردة فقط وما في الكتاب فهو على رواية الحسن ١٣

له قوله لا يرثها لانها لا تقتل فلم يتعلق حقه بما لها بالردة بخلاف المرتد قال وان لحق بالدار الحرب مرتدا او حكم الحاكم لمحاقة عتق مدبروه وامهات اولاده وحلت الديون التي عليه ونقل اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته من المسلمين وقال الشافعي يبقى ماله موقوفا كما كان لانه نوع عيبة فاشبه الغيبة في دار الاسلام ولنا انه صار مرتدا بالحق من اهل الحرب وهم موثوقين في حق احكام الاسلام لانقطاع ولاية الزام كما هي منقطعة عن الموثوق فصار كالموت الا انه لا يستقر لمحاقة الاقباض القاض الاحتمال العود اليها فلا بد من القضاء واذا تقدر موته ثبت الاحكام المتعلقة وهي ما ذكرناها كما في الموت الحقيقي ثم يعتبر كونه وارثا عند لمحاقة في قول محمد لان الحاق هو السبب القضاء لتقرر الاحتمال قال ابو يوسف وقت القضاء لا يصير موتا بالقضاء والمرثه اذ المحقق بدل الحرب فهي على هذا الخلاف وتقتضي الديون التي لزمته في حال الاسلام ما اكتسب

له قوله لا يرثها لانها لا تقتل فلم يتعلق حقه بما لها بالردة بخلاف المرتد قال وان لحق بالدار الحرب مرتدا او حكم الحاكم لمحاقة عتق مدبروه وامهات اولاده وحلت الديون التي عليه ونقل اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته من المسلمين وقال الشافعي يبقى ماله موقوفا كما كان لانه نوع عيبة فاشبه الغيبة في دار الاسلام ولنا انه صار مرتدا بالحق من اهل الحرب وهم موثوقين في حق احكام الاسلام لانقطاع ولاية الزام كما هي منقطعة عن الموثوق فصار كالموت الا انه لا يستقر لمحاقة الاقباض القاض الاحتمال العود اليها فلا بد من القضاء واذا تقدر موته ثبت الاحكام المتعلقة وهي ما ذكرناها كما في الموت الحقيقي ثم يعتبر كونه وارثا عند لمحاقة في قول محمد لان الحاق هو السبب القضاء لتقرر الاحتمال قال ابو يوسف وقت القضاء لا يصير موتا بالقضاء والمرثه اذ المحقق بدل الحرب فهي على هذا الخلاف وتقتضي الديون التي لزمته في حال الاسلام ما اكتسب

له قوله لا يرثها لانها لا تقتل فلم يتعلق حقه بما لها بالردة بخلاف المرتد قال وان لحق بالدار الحرب مرتدا او حكم الحاكم لمحاقة عتق مدبروه وامهات اولاده وحلت الديون التي عليه ونقل اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته من المسلمين وقال الشافعي يبقى ماله موقوفا كما كان لانه نوع عيبة فاشبه الغيبة في دار الاسلام ولنا انه صار مرتدا بالحق من اهل الحرب وهم موثوقين في حق احكام الاسلام لانقطاع ولاية الزام كما هي منقطعة عن الموثوق فصار كالموت الا انه لا يستقر لمحاقة الاقباض القاض الاحتمال العود اليها فلا بد من القضاء واذا تقدر موته ثبت الاحكام المتعلقة وهي ما ذكرناها كما في الموت الحقيقي ثم يعتبر كونه وارثا عند لمحاقة في قول محمد لان الحاق هو السبب القضاء لتقرر الاحتمال قال ابو يوسف وقت القضاء لا يصير موتا بالقضاء والمرثه اذ المحقق بدل الحرب فهي على هذا الخلاف وتقتضي الديون التي لزمته في حال الاسلام ما اكتسب

له قوله لا يرثها لانها لا تقتل فلم يتعلق حقه بما لها بالردة بخلاف المرتد قال وان لحق بالدار الحرب مرتدا او حكم الحاكم لمحاقة عتق مدبروه وامهات اولاده وحلت الديون التي عليه ونقل اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته من المسلمين وقال الشافعي يبقى ماله موقوفا كما كان لانه نوع عيبة فاشبه الغيبة في دار الاسلام ولنا انه صار مرتدا بالحق من اهل الحرب وهم موثوقين في حق احكام الاسلام لانقطاع ولاية الزام كما هي منقطعة عن الموثوق فصار كالموت الا انه لا يستقر لمحاقة الاقباض القاض الاحتمال العود اليها فلا بد من القضاء واذا تقدر موته ثبت الاحكام المتعلقة وهي ما ذكرناها كما في الموت الحقيقي ثم يعتبر كونه وارثا عند لمحاقة في قول محمد لان الحاق هو السبب القضاء لتقرر الاحتمال قال ابو يوسف وقت القضاء لا يصير موتا بالقضاء والمرثه اذ المحقق بدل الحرب فهي على هذا الخلاف وتقتضي الديون التي لزمته في حال الاسلام ما اكتسب

في حال الاسلام والزمته في حال رده من الديون تقضى مما اكتسبه في حال دته قال العبد الضعيف عصمه الله هذه
 رواية عن ابي حنيفة وعنه انه يبدأ بكسب الاسلام وان لم يرف بذلك يقض من كسب الردة وعنه على عكسه وجه الاول
 ان المستحق بالسببين مختلف حصول كل واحد من الكسبين باعتبار السبب الذي وجب له الدين فيقضى كل من
 الكسب المكتسب الذي في تلك الحالة ليكون الغرم بالغرم وجه الثالث ان كسب الاسلام ملكه حتى يخلفه الوارث فيه ومن شرط
 هذه الخلافة الفراغ عن حق المورث فيقدم الدين عليه اما كسب الردة فليس بمملوك له لبطان اهلية الملك بالردة عنده
 فلا يقضى حينه منه الا اذا تعدت قضاءه من محل آخر فحينئذ يقضى منه كالذي اذامات ولا وارث له يكون ماله لجماعة المسلمين
 ولو كان عليه دين يقض منه كذلك ههنا وجه الثالث ان كسب الاسلام حق الوارثة وكسب الردة خالص حقه فكان قضاء
 الدين منه اولى الا اذا تعدى بان لم يرف به في حينئذ يقض من كسب الاسلام تقديما لمحقه وقال ابو يوسف وعنه تقضى ديونه
 من الكسبين لانهما جميعا ملكه حتى يجري الارث فيهما والله اعلم قال وما باعه واشتره واعتقه او هبها ورهنه او تصرف
 فيه من امواله في حال دته فهو موقوف فان اسلم صحته عقوبة وان مات او قتل والحق بالارث بطلت وهذا عند ابي
 وقال ابو يوسف وعنه يجوز ما صنع في الوحيين اعلان تصرفات المرد على اقسامه نافذة بالاتفاق والاستيلاء والطلاق لانه لا يفتقر الى
 حقيقة الملك وتماه الولاية وباطل بالاتفاق كالنكاح والذبيحة لانه يعتمد الملة والله له وموقوف بالاتفاق كالمفاوضة
 لانها تعتمد المساواة والسابقة للمرد لم يسلمه فختلف في توقفه وهو ما عدناه لهما ان الصحة تعتمد الاهلية والنفاذ يعتمد
 الملك والاختفاء في وجود الاهلية لكونه محاطا وكذا الملك لقيامه قبل موته على ما قررناه من قبل لهذا لو ولد له ثلث بعد الردة
 لستة اشهر من امرأة مسلمة يرثه ولو مات ولده بعد الردة قبل التولي بترته فيصير تصرفاته قبل الموت الا ان عند ابي يوسف تصح
 وقوله في الاموال ١٢ اى لو ولد له الردة ١٢

له قوله على كل مرد وهو ان يبدأ في قضاء الدين بكسب الردة ١٢ عناية **له قوله** وجرا الاول المتيقن ان المثل على الكسب هو السبب الموجب للدين لان قضاء
 الدين اهم فالظاهر ان كسبه ليرى بالدين الذي لم يكن الكسب من ارباح الدرارية وقتا ثم من ربح الشئ فليغيره ومنه قوله عليه الصلوة والسلام انتم بائعون بغيره من غزاة الميراث لانه
 تعب يلقه من قبله البدار **له قوله** يكون الغرم بالغرم بعين البعير والنعق والنعق من الضان اجوف النصفه فمن لم يغم عليه الغرم لم يفتب
 شيئا واستيلاء قضاء الغرم عليه ١٢ اى القارن لولا ان لم يفتب شيئا ولو كان جرمه لولا ان لم يفتب شيئا ولو كان جرمه لولا ان لم يفتب شيئا ولو كان جرمه لولا ان لم يفتب شيئا
 لرب جماعة المسلمين اجاب عن فقال لا بد في ذلك فان الذي اذامات ولا وارث له يكون بالجماعة المسلمين ومع ذلك ان كان عليه دين يقضه من قبله كذا ما بينا ١٣ **له قوله**
 وما انما استيفت الجزية بحسب لوجه اللد ما قيل انما تقضى قوله وما كسب الردة فليس بمملوك لرد الثاني ان كون كسب الاسلام حق الوارثة ممنوع فان حقهم انما يتعلق بالترك بعد الفراغ عن حق
 المورث وانما استيفت الدين من خالص حقه وادب ومن حق من يفتق فلا ويرثه لاولى واجيب عن الاول بان منة خلوص الحق بهبنا ان لا يتصل حق الجزية به كما ثبت المتعلق في مال الميراث ولا يترك
 من كونه خالص حقه كملكه لا لارثه ان كسب المكاتب خالص حقه وليس بمالك لرد من الثاني ان الذي اذامات لا يملك الميراث من قبله وكسب الاسلام قد قتل وانتهى بالردة
 الى الوارثة وكسب الردة هو مال عند الموت يتعلق الدين به وعن الثالث بان كسب الاسلام بجزية ان يصير خالص حقه بالتموية وكان احدها خالص حقه والآخر بجزية ان يصير خالص حقه وما اشك
 ان قضاء الدين من الاول لى ١٢ **له قوله** وبما عند ابي حنيفة انما قال كذلك لان المسألة من مسائل القدرى وليس الخلفاء مذكورا في هذا الموضع ١٢ عناية **له قوله**
 في الوحيين يريد باعدهما الاسلام والى في الموت والقتل والحلم ١٢ **له قوله** وانطلاق فان قلت كيف يمكن طلاق المرد ويجوز الردة بحيمين المرأة تملك هذا الميراث
 بمنوع الا ترى ان المسلم اذا بان زوجة ثم طلقها في العدة بازويك ان يقع البيونته بالردة كما اذا اراد الزوج ان يراجعها ١٣ **له قوله** لانه لا يقضى له حقيقة الملك راجع الى قوله
 كالاستيلاء لان الاستيلاء لا يفتقر الى حقيقة الملك بدليل اى في جارية الا ب ١٣ **له قوله** وتام الاول راجع الى الطلاق اى لان الطلاق لا يفتقر الى تمام الولاية الا ترى
 ان العبد يبيع طلاقه مع اذلالته لردن في القسم الثالث تسليم الشفعة وقبول البتة والجرم عليه الماذن ١٢ **له قوله** ولا تملك له حاصلا من غير طهر الدين في ثوابه ان المراد
 بالملك اى يمتد بملك النكاح والوارث والانتقال والمرد لا يتحقق في نكاحه ذلك لانه يفرج ١٢ **له قوله** كما لو اذامته معناه ان الميراثان خالصا من مسلمة توقفت
 فان اسلم لغزمت المغاضة وان مات او قتل او قضى بطلاقه بدار الحرب بطل المغاضة بالاتفاق ١٢ عناية **له قوله** لانها تعتمد المساواة علم ان المغاضة تعضن وكالز و
 كذا وان يتساوى بالاولاد ونفقة فليصير بين زوجة وصبي وبالغ وسلم وكذا ١٢
له قوله وهو ما عدناه من بيده وشراؤه وقدره ومنه انك تدينه والجاره والوجهية ١٢ **له قوله** كونه من ابي الا ترى ان القتل يجب عليه بارتداده
 ولو كانت البيعة موهبة وانقصه لم يجب عليه ١٢ **له قوله** من امرأة مسلمة انما يقيد به لان اذا كانت نصرانية كان الردة بترتها اجمالا لانه لا يقرب الى الاسلام من نصرانية
 لانه يتعبر على الاسلام والمرد تبارك احدنا لانه لا ولد له ولا وارث له واذا كانت مسلمة صار الولد مسلما تبها ١٢ **له قوله** لانه لو لم يكن ملكا تا بعد الردة ليرثه هذا الولد لان
 جادته ردة الاب واذا ثبت وجود الولاية والملك يبع نفسه ١٢

كما تعصم من الصحيح لان الظاهر عوّه الى الاسلام اذ الشبهة تراحم فلا يقتل صار كالمرتد وتعود عند عهده تصح كصحة المريض
 لان من انتقل الى نحلة لاسيما معرضاً عما نشأ عليه قلماً بتركه فيفضى الى القتل ظاهراً وبخلاف المرتد لانها لا تقتل لابي حنيفة
 انه حربي مقهور تحت ايدينا على ما قررناه في توفف الملك وتوقف التصرفات بناءً عليه صار كالحربي يدخل اربابها وان فيوجد
 ويقهر يتوقف تصرفاته لتوقف حاله وكذا المرتد واستحقاقه القتل لبطان سبب العصمة في الفصلين فاوجب خلافه لانه
 بخلاف الزاني وقاتل العمدان الاستحقاق في ذلك جزاء على الجناية وبخلاف المرأة لانها ليست حربية ولهذا لا تقتل
 فان عاد المرتد بعد الحكم لمحاقة بلدار الحرب الى دار الاسلام مسلماً فما وجد في يده ورثته من ماله بعينه اخذ لان الوارث
 انما يخلفه فيه لاستغنائها واذا عاد مسلماً احتاج اليه فيقدم عليه بخلاف ما اذا زال الوارث عن ملكة بخلاف امهات اولاد
 ومدبريه لان القضاء قد صح بدليل صحيح فلا يتقض لوجاء مسلماً قبل ان يقضى القاضي بذلك فانه لم يزل مسلماً لما
 ذكرنا واذا وطئ المرتد جارية نصرانية كانت له في حالة الاسلام فجات بولد اكثر من ستة اشهر هذا ارتداد عاه ففى امر
 ولدله والولد حر وهو ابنة ولا يرثه وان كانت الجارية مسلمة ورثه الابن ان مات على الردة وحتى بدار الحرب اما صحة
 الاستيلاء فلما قلنا واما الارث فلان الراه اذا كانت نصرانية والولد تبع له لقربه الى الاسلام للمهر عليه فيصارع في حكم
 المرتد المرتد لا يرث المرتد اما اذا كانت مسلمة فالولد مسلم تبعها لانها خيرها ديناً والمسلم يرث المرتد واذا الحق المرتد
 بماله بدار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فهو في الحق ثم رجع واخذ ماله والمحقة بدار الحرب فظهر على ذلك المال فوجدته
 الوارثة قبل القسمة رُد عليهم لان الاول لم يحرفه الارث والثاني انتقل الى الوارثة بقضاء القاضي لمحاقة كان الوارث ملكاً
 قديماً واذا الحق المرتد بدار الحرب وله عبد فقضى به لابنه وكاتبه الابن ثم جاء المرتد مسلماً فالمكتبة جائزة والكتابة
 والولاء للمرتد الذي اسلم لانه لا وجه له بطلان الكتابة لنفوذها بدليل منقذ فحلنا الوارث الذي هو يكون خلفه كالوكيل
 من جهته وحقوق العقد فيه يرجع الى الموكل والولاء لمن يقف العتق عنه واذا قتل المرتد رجلاً خطأ ثم لحق بدار الحرب
 او قتل على رده فالدية في مال اكتسبه في حال الاسلام خاصة عند ابي حنيفة وقلال الدية فيما اكتسبه في الاسلام والردة

له قوله لان من انتحل الى نحلة اي من اثبت على وعى في ديوان الادب يقال انتحل فلان قوله اذا
 ادماه لغز او نغمة بكسر النون وسكون الهمزة الدعوى ١٢ **٢٤ قوله** على ما قررناه في توفف الملك اشارة الى تعميل الى مقبرة لقول ولدا في جوف مقبرته تحت ايدنا من قوله
 ويزول ملك المرتد ١٢ **٢٥ قوله** لم تقف حاله اعترض عليه بان الحربي الذي دخل دارنا لا يرمان يكون مالياً كيف يتوقف تصرفاته والاعتزاز بجواز الميراث لغيره
 عن ١٢ **٢٦ قوله** واستحقاقه الجواب عما يقال المرتد يجب ان يكون هو كالمعتق عليه بالعصم والرجوع من مقبرته تحت ايدنا القتل بينا خصوصاً فان لا يمكن له حاله سوى
 القتل بخلاف المرتد ان غير ما فعل لاجتماع الاسلام ذلك لا يزول ملك واحد منها عن ماله وتصرفاتها ناذة فاجاب بالعرف بان استحقاق القتل في الفضلين لبطان العصمة
 لبطان سببها وهو الاسلام بخلاف الزاني والقاتل عمداً **٢٧ قوله** احتاج الى القاتل شمس الائمة المولود وكان يزايعر مومته بمقتضى بان احياء الشدا ماله لى الزنا
 كان الحكم فيه كذلك الا ان خلاف العادة فكذلك بن ١٢ **٢٨ قوله** بخلاف ما اذا زال الوارث عن ملكه سواء كان بسبب يقيل الفسخ كما يسببها لانه لا يقبل بالعتق والدمير
 والاسيلاء ١٢ **٢٩ قوله** لم يزل مسلماً فانها مات اولاده ودمير برده على ما علم لا يعقون بقضاء القاضي وما كان عليه من الريون فهو له اجمل ١٢ **٣٠ قوله**
 لما ذكرنا يعني من قوله انه لا يستقر الا بقضاء القضاة ١٢

٣١ قوله فلما قلنا من اوصت الاستيلاء لا تقتل الى حقيقة الملك حتى صح استيلاء الوارث من ابيه المازون بارية من تيمار ذكره الفقير ابو الليث في شرح الجامع الصغير ١٢
٣٢ قوله رد عليهم جواب الكتاب اي الجامع الصغير وهو الجواب لاي فضل بين ان يكون عمده واغنه المال بعد القضاء بلما قد قيل انما اذا كان بعد القضاء فلما ردوا بالملك
 لورثته ثم استولى عليه الكافر واهزمه بدار الحرب واما اذا مات قبل ظان عمده واغنه فلما قد ثانياً يرد جانب عدم العود ولو ذكره في مقبرته وما استجيب الى القضاء بالحاق بصيرته ميراث الراجح
 عدم عوده فكان رجوعه واغنه فلما قد ثانياً بمنزلة القضاء في بعض روايات الراجح فلما لان يرد الحاق بالغير المال على الورثة والوجه في الرواية ١٢ **٣٣ قوله** وكان الوارث
 ملكاً مقرباً والمالك القديم اذا وجد ماله في الغنيمه قبل القسمة افترقه بها ١٢ **٣٤ قوله** كالوكيل من جهة فان لم يبق بدار الحرب مارا كان سلباً اية على ماله وجعل خلفاً عن القسمة
 فلما وجد تحت حكم الاجبار ويطلق حكم الموت ١٢ **٣٥ قوله** لمن يفتق العتق عن العتق انما يحصل فيه ابدال اهل اكثر بخلاف ما اذا كان مسلماً لا يبدل الا الذي كان له من حقه مما كان له

جميعاً لان العاقل لا تعقل المرتد لانعدام التصرف فيكون في ماله وعندهما الكسبان جميعاً ماله لتفوق تصرفه في الحالين لهذا يجري الارث فيهما عندهما وعند ماله المكتسب في الاسلام لبقاء تصرفه فيه دون الكسب في الرقة لتوقف تصرفه ولهذا كان الاوامر اياً في السير
 عندة والى في أئمة واذ أقطع يداً للمسلم عمداً قارن بالعبادة بالله ثم مات على رده من ذلك ولحق بالدار الحرب ثم جاء مسلماً

فمات من ذلك فعلى القاطع نصف الدية في ماله لو تزوج ما اذ اول فلان السراية حلت محلها غير معصوم فأهدت بخلاف ما اذا قطع يداً للمرتد ثم اسلم فمات من ذلك لان اهدار رايه لا يقطع الاعتبار اماً للمعتبر فقد هدى بالبراءة فكذلك بالردة واما الثاني وهو اذا الحق ومعناه اذا قضى بلياقته لانه صار ميتاً تقديراً واليه يقطع السراية واسلامه حينئذ حادثة في التقدير فلا يجوز حكم الجنان اولى فاذا لم يقض القاضي بلياقته فهو على الخلاف الذي نبينه ان شاء الله تعالى قال فان لم يلحق واسلم ثم مات فعليه

الدية كاملة وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزفر في جميع ذلك نصف الدية لان اعتراض الردة اهدى السراية فلا ينقلب بالاسلام الى الضمان كما اذا قطع يداً مرتداً فاسلم لهما ان الجنابة وردت على عمل معصوم وتمت فيه فيجب ضمان النفس كما اذا لم يتخلل الردة وهذا لانه لم يعتبر بقيام العصمة وحال بقاء الجنابة وانما الاعتبار بقيامها في حال انعقاد السب وفي حال ثبوت الحكم بحالة البقاء بمنعزل من ذلك كله وصار كقيام الملك في حال بقاء اليمين واذا ارتد المكاتب ولحق بالدار الحرب

واكتسب مالا فآخذ بماله ابي ان يسلم فقتل فانه يوقى مولاه مكاتبته وما بقي فلورثته وهذا ظاهر على اصلها لان كسب الردة ملكه اذا كان حراً فكذلك اذا كان مكاتباً واما عند ابي حنيفة فلان المكاتب انما يملك كسبه بالكتابة والكتابة لا يتوقف بالردة فكذلك كسبه الا ترى انه لا يتوقف تصرفه بالاقوى وهو الرق فكذلك بالادنى بطريق الاولى واذا ارتد الرجل امرأته والعبادة بانكحاً

بدار الحرب فحبلت المرأة في دار الحرب وولدت ولداً وولد لولدها ولد فظهر عليهم جميعاً فالولدان في لان المرتدة تسترق في تبعها ولداها ويجوز الولد الاول على الاسلام ولا يجوز ولد الولد روى الحسن عن ابي حنيفة انه يجز تبعاً للجن اصله التبعية في الاسلام

له قوله لان العاقل لا يعقل المرتد لانعدام التصرف فيكون في ماله وعندهما الكسبان جميعاً ماله لتفوق تصرفه في الحالين لهذا يجري الارث فيهما عندهما وعند ماله المكتسب في الاسلام لبقاء تصرفه فيه دون الكسب في الرقة لتوقف تصرفه ولهذا كان الاوامر اياً في السير
له قوله عندة والى في أئمة واذ أقطع يداً للمسلم عمداً قارن بالعبادة بالله ثم مات على رده من ذلك ولحق بالدار الحرب ثم جاء مسلماً فمات من ذلك فعلى القاطع نصف الدية في ماله لو تزوج ما اذ اول فلان السراية حلت محلها غير معصوم فأهدت بخلاف ما اذا قطع يداً للمرتد ثم اسلم فمات من ذلك لان اهدار رايه لا يقطع الاعتبار اماً للمعتبر فقد هدى بالبراءة فكذلك بالردة واما الثاني وهو اذا الحق ومعناه اذا قضى بلياقته لانه صار ميتاً تقديراً واليه يقطع السراية واسلامه حينئذ حادثة في التقدير فلا يجوز حكم الجنان اولى فاذا لم يقض القاضي بلياقته فهو على الخلاف الذي نبينه ان شاء الله تعالى قال فان لم يلحق واسلم ثم مات فعليه الدية كاملة وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزفر في جميع ذلك نصف الدية لان اعتراض الردة اهدى السراية فلا ينقلب بالاسلام الى الضمان كما اذا قطع يداً مرتداً فاسلم لهما ان الجنابة وردت على عمل معصوم وتمت فيه فيجب ضمان النفس كما اذا لم يتخلل الردة وهذا لانه لم يعتبر بقيام العصمة وحال بقاء الجنابة وانما الاعتبار بقيامها في حال انعقاد السب وفي حال ثبوت الحكم بحالة البقاء بمنعزل من ذلك كله وصار كقيام الملك في حال بقاء اليمين واذا ارتد المكاتب ولحق بالدار الحرب واكتسب مالا فآخذ بماله ابي ان يسلم فقتل فانه يوقى مولاه مكاتبته وما بقي فلورثته وهذا ظاهر على اصلها لان كسب الردة ملكه اذا كان حراً فكذلك اذا كان مكاتباً واما عند ابي حنيفة فلان المكاتب انما يملك كسبه بالكتابة والكتابة لا يتوقف بالردة فكذلك كسبه الا ترى انه لا يتوقف تصرفه بالاقوى وهو الرق فكذلك بالادنى بطريق الاولى واذا ارتد الرجل امرأته والعبادة بانكحاً بدار الحرب فحبلت المرأة في دار الحرب وولدت ولداً وولد لولدها ولد فظهر عليهم جميعاً فالولدان في لان المرتدة تسترق في تبعها ولداها ويجوز الولد الاول على الاسلام ولا يجوز ولد الولد روى الحسن عن ابي حنيفة انه يجز تبعاً للجن اصله التبعية في الاسلام

في الاسير تاويله اذ الم يكن لهم فنة فان كانت يقتل الامام الاسير وان شاء جسده لما ذكرنا ولا نهم مسلمون والاسلام يعصم النفس المبال لا باس بن يقا تلوا بسلاحهم احتاج المسلمون اليه قال الشافعي لا يجوز الكراع على هذا الخلاف له انه مال مسلم فلا يجوز الانتفاع به الا برضاة ولنا ان عليا قسم السلاح فيما بين اصحابه بالبيعة وكانت قسمته للحاجة لا التملك ولان للامام ان يفعل ذلك في مل العادل عند الحاجة فحق مال الباغي اولى والمعنى فيه الحاق الضمير الادي في دفع الادي على الجبس الامام امر الهم لا يردوا عليهم لا تقسمها حتى يتولوا قيودها عليهم ما عدم القسمة فلما بيناه واما الجبس فلدفع شرهم بكسر شوكتهم ولهذا يحبسها عنهم ان كان لا يحتاج اليها الا انه يبيع الكراع لان جبس الثمن انظر لياسر واما الورد بعد التوبة فلان في الضرورة ولا استغنام فيما قال وما جابه اهل البغي من البلاد التي غلبوا عليها من الخراج والعشر لم ياخذ الامام ثانيا لان ولاية الاخذ له باعتبار الحماية ولم يعمهم فان كانوا في حقه اجزي من اخذ منه لوصول الحق الى مستحقته ان لم يكونوا في حقه فعلى اهلها فيما بينهم بين الله تعالى ان يعيد ذلك لانه لم يصل الى مستحقه قال العبد الضعيف قالوا لاعادة عليهم في الخراج لانهم مقاتلة فكانوا مصارف وان كانوا اغنياء وفي العشرين كانوا فقراء فكذلك لانه حق الفقراء وقد بيناه في الزكوة وفي المستقبل ياخذ الامام لانه يجهم فيه لظهور ولايته ومن قتل رجلا وهما من عسكر اهل البغي ثم ظهر عليهم فليس عليهم شيء لان ولاية الامام للعدل حين القتل فلم ينعتد مورجا كالقتل في دار الحرب وان غلبوا على مصر فقتل رجل من اهل مصر جلاهم من اهل مصر عددا ثم ظهر على مصر فانه يقتص منه وتأويله اذ الم يجوز على اهلها احكامهم اذ محروا قبل ذلك وفي ذلك لم تنقطع ولاية الامام فيجب القصاص اذ اقتبل رجل من اهل العدل باغيا فانه يثبته فان قتله الباغي وقال قد نبت على حق وانا الان على حق ورثته وان قال قتلته وانا اعلم اني على الباطل لم يرثه وهذا عند ابى حنيفة ومحمد قل ابو يوسف لا يرث الباغي في الوجهين وهو قول الشافعي واصله ان العادل اذا تلف نفس الباغي او ماله لا يضمن لا ياتم لانه ما لم يقتلهم دفنك شره للباغي اذ قتل العادل لا يجب الضمان عدنا ويا ثم قال الشافعي في القديم انه يجب على هذا الخلاف اذ اب المرتد وقد اتلف نفسا او مالا لانه اتلف مالا معصوا وقتل نفسا معصو فيجب الضمان اعتبارا بما قبل المنعة ولنا اجماع الصحابة رواه

١٥ قوله انظر والمرسلان البقاء يحتاج الى الفتنة والحزمة **١٦** قوله ولا استغنام فيها اي في الموال اهل البغي لعصبيتها فلا تقسم بين اهل العدل **١٧** قوله في ما بينهم وبين الشران سقوط المطالبة قضاء لا يوجب سقوطها ديانة **١٨** قوله وتأويله انما قال المالك لان المسألة التي ذكرها من مسائل الجراح الصغير ولم يذكرها بنوا انا ذكره البرودي في شرح الجراح الصغير **١٩** قوله وفي ذلك اي في ما اذا لم يجر احكامهم **٢٠** قوله فان يرثه بالانفاق لانه ما مور يقتل فلا يرث الميراث **٢١** قوله في الوجهين اي في الوجه الذي قال انما على الحق وفي الوجه الذي قال انما على الباطل **٢٢** عن ابنه **٢٣** قوله ان يجب اي الضمان لانه النفس وما لم يصحبه فيمنع بالانكاف فلا وعد وانا اذ **٢٤** قوله وعلى هذا الخلاف فلا يجب الضمان عدنا وعلى قول الشافعي في القديم يجب **٢٥** قوله اجماع الصحابة يعني على ان لا يضمن الباغي اذا قتل العادل قلت روى ابن ابي شيبة في مصنفه في اواخر النعمان ان ابنه من الزهري ان سليمان بن ابي شام كتب اليه يري ان امرأة خرجت من منزله وجها وشهدت على قومها بالشرك ولحققت بالمردية فزوجت ثم رجعت الى الجلبان فزوجت اليه الزهري ان ابنه من الفتنه الاولة ثارت والمسلم رسول الله من شهيد بديرا كثير فانتقم رايهم على ان لا يتجاوزوا على امره في فرج استحوه بتاويل القرآن ولا تقصاص في دم استحوه بتاويل القرآن ان لو يجرش بينه فيرو على صاحبه واني ارى ان ترد على زوجها وان تمدن اخرى عليها **٢٦** قوله وهو روى ان عليا قسم

الدراية في تخريج احاديث الهداية قوله وهو روى ان عليا قسم السلاح فيما بين اصحابه بالبيعة وكانت قسمته للحاجة لا التملك ان في شيبة وابن سعد من طريق ابن الحنفية بان عليا قسم يوم الجمل في العسكر ما اجافوا عليه من كراع و سلاح وفي رواية ابن سعد ان عليا قال لا تجهنوا على جزيه ولا تتبعوا مدبرا وقسم فيهم بينهم ما قوتل به من سلاح وكراع ولا بين ابى شيبة من طريق ابى البختري قال علي يوم الجمل لا تطلبوا من كان تخارجا من العسكر وما كان من دابة او سلاح فهو لكم وليس لكم ام ولد ومن قتل زوجها فلتعتد فقالوا كيف تحل لنا دماؤهم ولا تحل لنا نسائهم فقالوا فقتلوا فقتلوا وعا على عائشة فهي اس الامر قال فصرخوا ما قال واستغفر والله تعالى **١٢**

قوله لا يضمن الباغي اذ قتل العادل روى الزهري اجماع الصحابة فيه عبد الرزاق من طريق الزهري انه كتب الى سليمان بن هشام ان الفتنة ثارت واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن شهد بدرا اكثر فاجتمعت رايهم على ان لا تقموا على احد حدا في فرج استحلوه بتاويل ولا تقصاص في دم ولا مال الا ان يوجد شئ بعينه فيرد على صاحبه **١٢**

الزهرى ولانه اُتلف عن تاويل فاسد والقاسد منه ملحق بالصحيح اذا ضمت اليه المنفعة في حق الدفع كما في منعة اهل الحرب وتأويلهم هذا لان الاحكام لا بد فيها من الالتزام والالتزام لا الاعتقاد الاباحة عن تاويله لانه لا يلزم لعدم الولاية لوجود المنفعة والولاية بأقية قبل المنعة وعند عدم التأويل ثبت الالتزام باعتقاد بخلاف الالتزام لانه لا منعة في حق الشارح اذ ثبت هذا فنقول قتل العادل الباطني قتل بائع فلا يستحق الارث ولا يبيح في قتل الباغي العادل ان التأويل الفاسد لنا يُعتبر في حق الدفع والحاجة ههنا الى استحقاق الارث فلا يكون التأويل معتبرا في حق الارث ولها فيه ان الحاجة الى دفع الحرمان ايضا ذل القاية بسبب الارث فيعتبر الفاسد فيه لان من شرطه بقاؤه على ديانته فاذا قال كنت على الباطل لم يوجد الدافع فوجب الضمان قال ويكره بيع السلاح من اهل الفتنة وفي عساكرهم اعادة على المعصية وليس ببيعه بالكوفة من اهل الكوفة ومن لم يعرف من اهل الفتنة باس لان الغلبة في الامصار لاهل السلاح وانما يكره بيع نفس السلاح لا بيع ما لا يقا تل به الا بصنعة الاتري انه يكره بيع المعازف ولا يكره بيع الخشب وعلى هذا الخبر مع العنب

كتاب اللقيط

اللقيط سم به باعتبار رماله انه يُلقط والالتقاط مندوب اليه لما فيه من احبائه وان عكَب على ظنه ضياعه فوجب قال اللقيط حر لان الاصل في بني ادم انها هو الحرية وكذا الدار والاحرار ولان الحكم للغالب ونفقة في بيت المبال هو المروي عن عمرو وعلي لانه مسلم عاجز عن التكسب ولا مال له ولا قرابة فاشبهه بالمعقل الذي لا مال له ولان ميراثه لبيت المبال و

١٤٠ قوله عن تاويل فاسد مائة ان الخواص يستولون دم المسلمين بالمعصية صغيرة كانت او كبيرة بقوله تعالى ومن يعص الشدور سور فان لربنا هم فالرغبة وتاويلهم هذا وان كان فاسدا لم يكن اعتبار في دفع الضمان ما روي عن الزهري انفا ١٣ بـ
١٤١ قوله وهذا اشارة الى قوله والباغي اذا اعلن العادل للربيب الضمان وباتم ١٢ بـ **١٤٢** قوله لا اعتقاد للباغي ان الباغي اعتقاد اباحة اموال العادل بان العادل عصى الشدور وسور ولم يعمل بموجب الكتاب ١٢ بـ **١٤٣** قوله والولاية الى الجواب عن قولها اعتبارا بما قبل المنفعة ١٣ بـ **١٤٤** قوله بطلان التام حيث ثبت سواء كانت لهم منعة او لا ١٢ بـ **١٤٥** قوله فلا يبيح الارث لان حرمان الارث جزاء من فعل محظور يعطى بياح ١٢ بـ **١٤٦** قوله ان التأويل الجامل ان التأويل الفاسد انما يبيح في حق دفع الضمان لاني حق استحقاق الميراث فخرج الارث لانه قتل بغير حق ١٢ بـ **١٤٧** قوله الا ان من شرط الارث ان يكون مصلح ودخوه فاذا رجع فقد بطلت ديانته قبل استيفاء حقه فبطل وان قال كنت على الباطل اشبهه بالباغي وتاويل الفاسد فيجب الضمان فيخرج عن الميراث ١٢ بـ **١٤٨** قوله لانه اعانة على المعصية وقال الشد تسمى وتداول على البرو السقوى ولما تداولوا على التام والعددان ١٣ بـ **١٤٩** قوله بالكونه باعتبار ان البغاة خرجوا عنها اولادها لانه في غير ما ذكره ١٣ بـ **١٥٠** قوله الامهنة يريد به الحد يد لانها غير مملو على فعل غيره فلا ينسب اليه ١٣ بـ **١٥١** قوله يكره بيع المعازف جمع معزف بكسر الميم وهو مزرب من الطائفة يتخذها اهل اليمن ١٢ بـ **١٥٢** قوله وعلى هذا لا يجوز بيع الحر المحرم ببيع العنب ثم الفرق لاني متيقفة بين هذه المسائل وهي كراهة بيع السلاح من اهل الفتنة وعدم كراهة بيع العصير ممن يتخذ من المعصية سببا كالمعصية بين العصير وبين ما يقع لعين السلاح ويميل الفرق الصحيح ان الضرر سببا كالمعصية وهي ان التامة كذا في القواعد الظهيرية ١٢ بـ **١٥٣** قوله كتاب اللقيط اعقب اللقيط واللقطة الجاهل فيه من كون النفوس والاموال عمنه اللقطة وقدم اللقيط على اللقطة لتعلق النفس والتعلق به مقدم على التعلق بالمال وهو لقطة ما يلحقه ربح من الارض فيصير معنى منقول سمي الولد المذموم فخر من البيلة او تهمته الزيادة باعتبار ما له ١٢ بـ **١٥٤** قوله اللقيط حرى ولو كان اللقيط عبدا لم يحد فاذا ولد الجارية عليه كالجارية على الحر والحر ولا يحد فاذا ولد امرأته لا تعلم حرتها ١٢ بـ **١٥٥** قوله الحرية لا تهم من اولاد ادم ودماء ودماء حوران والرق انما هو بوارض الكفر على ما تقدم والاصل عدم البوارض ١٢ بـ **١٥٦** قوله دار الاحرار من كان فيها يكون حرا باعتبار ان الظاهر ١٣ بـ **١٥٧** قوله هو المروي عن عمرو على قلت الاربعة من عمرنا فخره ما لك في الوطأ والشاغي في منعه واليه يفتي في المعزف وعبء الرزاق في منصفه وابن سعد في الطبقات والاربعة عن عمره فراه عبد الرزاق ١٢ بـ **١٥٨** قوله فاشبهه بالمعقل وهو المجمع بينها الاسلام والعجز عن اكتساب وعدم المال وعدم من يجب عليه نفقة ١٢ بـ

الدرية في تزويج احاديث الهداية

كتاب اللقيط واللقطة ، قوله ١٧٠ ان عمر وعليا قال نفقة اللقيط في بيت المال اما عمر فرواه مالك عن الزهري عن ابي جميلة انه وجد منبوا في عهد عمر فحتمت به فقال ما حملك على اخذ هذه الذمعة قال وجدتها ضائعة فاحذتها فقال عمر عريفه انه رجل صالح قال اذهب به فهو حر وعلينا نفقته واخرجه الشافعي عنه ورواه عبد الرزاق عن مسدد فقال في اخره هو حر واولاده لك ونفقته من بيت المال واخرجه الطبراني وروى ابن سعد بسند فيه الواقدي عن سعيد بن المسيب قال قال عمر اذا اتى باللقيط فريض له ما يصلحه ثم اذا اخذته وليه كل شهر ويوصى به خيرا ويبيع بضعه في بيت المال ودفعته واما على فاخرجه عبد الرزاق من طريقه بن عثمن بن اوس عن تميم انه وجد لقيطا فاتي به الى علي فالحقه على عثمان ١٢ -

لأنه مال ضائع ولقاضي ولاية صرف مثله اليه وقيل يصرفه بغير امر القاصي لأن اللقطة ظاهر اوله ولاية الاتفاق وشراء ماله
 يداله منه كالطعام والكسوة لانه من الاتفاق له ولا يجوز تزويج الملتقط لانعدام سبب الولاية من القرابة والمالك السلطنة
 قال ولا تصرفه في مال الملتقط اعتبارا بالامر وهذا لان ولاية التصرف لتغير المال ذلك يتحقق بالرأى الكامل الشفقة الوافرة
 والموجبي في كل احد منها **قال** ويجوز ان يقبض له الهبة لانه نفع محض ولهذا يملكه الصغير بنفسه اذا كان عاقل و
 تملكه الامر وصيها **قال** ويسلعه في صناعة لانه من باب تثقيفه وحفظ حاله **قال** يواجزه قال العبد الضيف وهذا رواية
 القدرى في مختصره وفي الجامع الصغير لا يجوز ان يواجزه ذكره في الكراهية وهو الاصح وجه الاول انه يرجع الى تثقيفه وجه
 الثاني انه لا يملك اتلاف منافعه فاشبه العمر بخلاف الامر لانها تملكه على ما ذكره في الكراهية انشاء الله تعالى
 ان في آخر كتاب الميراث من المسائل المتفرقة

كتاب اللقطة

قال اللقطة امانة اذا اشهد الملتقط انه يأخذها يحفظها ويردها على صاحبها لان الاخذ على هذا الوجه ما دون فيه
 شيء كالمال هو الا فضل عند عامة العلماء وهو الواجب اذا خاف الضياع على ما قاله الواو اذا كان كذلك لا تكون مضمونة عليه و
 كذلك اذا تصاد قاته اخذها للمالك لان تصادقها حجة في حقها **نص** ان كالبينة ولو اقرته اخذت لنفسه **يضمن بالاجماع**
 لانه اخذ مال غيره بغير اذنه وبغير اذن الشرع وان لم يشهد الشهود عليه **قال** الاخذ اخذته للمالك وكذا به المالك يضمن
 عند ابي حنيفة **وقال** ابو يوسف لا يضمن القول لانه الظاهر شاهد له لاختياره المحسنة ومن المعصية ولها ما انه اقر
 بسبب الضمان هو اخذ مال الغير ادعى ما يبرئته وهو الاخذ لها لانه في وقع الشك فلا يبرأ وما ذكر من الظاهر بعرضه مثله
 لان الظاهر ان يكون المتصرف املا لنفسه ويفقيه في الاشهاد ان يقول من سمعتني ينشد لقطة فدوة على واحدة كانت
 اللقطة او اكثر لانه اسم جنس **قال** فان كانت اقل من عشرة دراهم عرفها اياها وان كانت عشرة فصاعدا عرفها حولا **قال**
 العبد الضيف هذه رواية عن ابي حنيفة وقوله اياها معناه على حسب يري الامام قده محمد في الاصل بالحول عن غير تفصيل
 ان في اللقطة

١ **له** قوله لان مال يلقى بمعنى لا ما حفظ له ولا ما كره ان كان معرظا قدرة له على الحفظ ولقاصي ولاية صرف منظر الـ **١٢** **له** قوله لانعدام سبب الولاية وان
 قيل تصاحبه بالانقطاع والتزويج فوجب لان ثبت له الولاية بالاتفاق الذي هو احوالها كما اتفقت اليقين في مفة المالك باك والمتفق يحدث فيه هذا الوصف واللقطة كان حيا حقيقة
 فالملتقط لا يكون مبيعا له **١٣** **له** قوله اعتبارا بالانها لا يجوز لها ذلك مع انها تملك من السرقات ما يملك الملتقط كالزوجه عن غير مضموم العينة لعدم ملكه لذلك
 او لانه **١٤** **له** قوله احد مالان للملتقط رايها كاملا ولا شفقة لولا ان شفقة كماله ولا راي لها **١٥** **له** قوله لانه من باب تنقيح الشفقة فتقوم العون
 بالشفقة وهو ما يسوي بالامح واستيعاب للتاديب والتهديب **١٦** **له** قوله كتاب الاقطة اللقطة فله يستعمل الفادوخ العين ودفعت مالته للفاعل كبره وطرة
 وشكركه كثير البهوه ويكسوها ليعملوا فيكدهم ونزوة للذي يبرهنه اذ انما قيل للمال لقطه ليعلم العين لان طابع النوس غالبا يتداوله القطاط فصار المال باختياره اذ اعلى افذه كانه
 الكثير الملتقط مما اذا ما عن الامس واين الاعرابي اذ انتج الشافق ايضا اسم لمال تجول على هذا **١٧** **له** قوله شرعا لتول عليه الصلوة والسلام من اصحاب لقطه ليشهد
 ذوا عدل رواه السنن بن راهويه في مسنده **١٨** **له** قوله بل هو افضل استرا عن قول من يقول ان اخذ مال الغير بغير اذن صاحبه وذلك حرام شرعا وعن قول من قال
 افذه جائز ولكن تركه افضل **١٩** **له** قوله فشارك بالبينة بمعنى ان البينة اذا وجدت عند اخذها ليجب ضمانها فكذا اذا وجد التسادق **٢٠** **له** قوله بالاجماع انما يقيد به اشترازا عن الضمان الذي
 يلزم من عدم الاضداد عند ابي حنيفة فان في خلاف ابي يوسف **٢١** **له** قوله والقول قوله لان صاحبها يدعي عليه سبب الضمان ودوجب البينة في ذمته وهو يتكبره
 والقول قول المكرم يمينه لا يوجب الضم **٢٢** **له** قوله لاختياره الحجة لان دخل المسلم تجمل على ما قبل شرعا وهو افذه لرد اللقطة **٢٣** **له** قوله
 دلها **٢٤** **له** قوله في ما اذا اختلفت في ما اذا امكنه ان يشهد او لا ان يشهد او ما اذا لم يجد احد يشهد عند الرخ اوقات انه لو شاهد عند الرخ افذه من الظالم لا يكون ظالم لما ترك الاشياء **٢٥** **له** قوله
 في ذمته وقع الشك وهو ان يمثل ان افذه لنفسه فيضمن ويكفل ان افذه لانتفذه فلا يضمن وقوع الشك فلا يبرهن عن الضمان **٢٦** **له** قوله واحدة كانت الخبيث
 سواء كانت اللقطة من ميسر واهل او من جناس من جنسه كالذهب والفضة والثوب لان اللقطة اسم جنس يتناول الكل **٢٧** **له** قوله هذه رواية عن ابي حنيفة يشترط
 انها ليست ظاهر الرواية فان الظاهر ان مال اللقطة لقطه بغيرها سنة سواء كان الشيء نفسيا او حسييا في ظاهر الرواية **٢٨** **له** قوله مناه الخبزي عن ابي حنيفة انها
 ان كانت ما سوي مدم فضا عدل بغيرها حولا وان كانت عشرة فضا عدل بغيرها شهر وان كانت ثلثة فضا عدل بغيرها عشرة ايام وان كانت درهما فضا عدل بغيرها ثلثة ايام وان كانت
 وانما فضا عدل بغيرها لولا وان كانت دون ذلك يظهر منه دبره ثم يصدق في كلف فيقول قال شمس الائمة الرخص شي من هذا ليس يتقدمه لزام بل يعرف القليل بقدر ما يوجب
 على ثلثة ان صاحبها لا يظلمها بعد ذلك **٢٩**

لم يشدها ولنا قوله عليه السلام اعرف عفاصها وكاءها ثم عرفها سنة من غير فصل لانها لقطة وفي التصديق بعد مدة التعريف ابقاء ملك المالك من وجه فملكه كما في سائرهما وتاويل روي انه لا يحل الالتقاط الا للتعريف والتخصيص بالحرم لبيان انه لا يسقط التعريف فيه لكان انه للغرباء ظاهرا واذا حضر رجل فدعى اللقطة لم تدفع اليه حتى يقيم البيعة فان اعطى علامتها حل للملتقط ان يدفعها اليه لا يجبر على ذلك في القضاء وقال لك والشاقي يجبر والعلامة مثل ان يسمى وزن الداهم عداها وكاءها وعانها الهان صاحب اليد يتارعه في اليد ولا يتارعه في الملك فيشترط الوصف لوجود المنازعة من وجه ولا تشترط اقامة البيعة لعدم المنازعة من وجه ولتان اليد حق مقصود كملكك فالسحق اللحجة وهو البيعة اعتبارا بالملك الا انه تحل له الدفع عند اصابة العلامة لقوله عليه السلام فان جاء صاحبها وعرف عفاصها وعدّها فادفعها اليه وهذا الاياحة عملا بالمشهور وهو قوله عليه السلام البيعة على المدعى الحديث وياخذ منه كفيلا اذا كان يدفعها اليه استيثاقا وهذا بلا خلاف لانه ياخذ الكفيل لنفسه بخلاف التكفيل لورث غائب عند واذا صدقة قيل لا يجبر على الدفع كالوكيل بقبض الوديعة اذا صدقه وقيل يجبر لان المالك همتا غير ظاهر الموع مالك ظاهرا ولا يتصدق باللقطة على غنى لان المأمور به هو التصديق لقوله عليه السلام فان لم يأت يعنى صاحبها فليتصدق به والصدقة لا يكون على غنى فاشبه الصدقة المفروضة وان كان الملتقط غنيا لم يجز له ان يتتبعها وقال الشافعي يجوز لقوله عليه السلام في حديث ابى فان جاء صاحبها فادفعها اليه والا فانتفع بها وكل من المياسير ولانه انما يباح

له قوله اعرف عفاصها وكاءها العفاص بالسكر الوعاء الذي يتخون فيه النخعة من جلد او خرقة او غيره ذلك والوكاء بالسكر هو الرباط تشديه ١٢ اب ١٠
 ١٢ قوله التعريف وليناذرك في رواية اخرى ولا يقطع لفظ الامن عرفها ١٢ اب ١٣ قوله والتخصيص الجواب عما يقال ما وجه تخصيص الحرم في هذا المعنى ١٢ اب
 ١٣ قوله لكان ان لا يضر بالتمرد لان ملكه مكان الغزاة لان الناس ياتون اليه من كل فج عتيم ثم يتفرقون فالغالب ان اللقطة لغريب لا يدري عودها فلان فائدة اذا سئل التعريف فينبغي ان يسقط التعريف لعدم الفائدة فانزال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ذلك اليوم بقوله لا تحمل لقطتنا المنتهية ١٢ اب ١٤ قوله لهما لهما لهما ان اللقطة لا تزول في الملك لان لا يدري الملك وانما زاعر في اليد فكان زاعرا من وجه دون وجه فاشترط بيان السلامة دون اقامة البيعة ١٢ اب ١٥ قوله كالملك بدليل وجوب الضمان في نهب المديرة باختيار الابدان غير قابل للنقل ملكا ١٢ اب ١٦ قوله وبذا اى الامرنة بلا تحريف فادفعها ووجب حملها باحة لاجل العمل بالحدس المشهور فان لم يعلم على الاياحة دخل على الوجوب لزم التعارض المستلزم لذلك ١٢ اب ١٧ قوله استيثاقا اى لاجل الاستيثاق لنفسه حتى اذا اهل الامر بخلاف امن الرجوع على الكفيل هذا اذا دفعها بالتحية ١٢ اب ١٨ قوله بخلاف التكفيل لورث غائب صورتها ميراث قسم بين العزراء او بين الورثة لا يوزع من الغريم والورث كفيل وعندهما يوزع ١٢ اب ١٩ قوله غير ظاهر يعنى فجاز ان يكون المالك هو الذي حضر فلما اقر الملتقط لذلك كان اقراره ملما بالدفع اليه ١٢ اب ٢٠ قوله والمودع مالك ظاهرا فانزاهه في ملك الغير يلزم ثم في الوديعة اذا دفع اليه بعد صدقة وملك في يده ثم حضر المودع وانكر الوكلاء ضمن المودع ليس ان يرجع على الوكيل بشئ وبها يرجع ١٢ اب ٢١ قوله في حديث ابى المنذر انه روى في رواية ليس فيها ان الغلاب لابي بن كعب فانها ما في صحيح مسلم عنه ان رسول الله قال في الملتقط عرفها سنة فان جاء احد الى ان قال والاهي كسبل مالك وظهره اذ يحكي قوله لسائل يسأل عنه وما زكركم فغيره ١٢ اب ٢٢ قوله وكان من المياسير لولم ان الخطاب كان لابي لا يخرج عن تصايب الاحتمال اذا مال لا يلزم ان يكون نصا با وكونه خاليا عن الدين مالك فتم جعل لهما ١٢ اب ٢٣ قوله وكان من المياسير ويمكن الجمع بانها كان من الفقهاء قبل قصة ابى طلحة ثم حصل له المياسير بعد ذلك ١٢ اب

الدرية في تخرج احاديث الهداية

حديث فان جاء صاحبها وعرف عفاصها وعددها فادفعها اليه اخرجه ابوداؤد في حديث يزيد بن خالد وقال نراه حماد بن سلمة قلت ولم يتقدم بها بل بين مسلم ان الثوري وزيد بن ابى انيسة ايضا رواها ولمسلم في رواية فان جاء صاحبها تعرف عفاصها وعددها وكائها فاعطاها اياه ولا بن حبان فان جاء احد بخيرك بعدتها وكائها وعانها فاعطه اياه ومثله للنسائي حديث البيعة على المدعى ياتي انشاء الله تعالى في الدعوى حديث فان لم يات صاحبها فليتصدق بها تقدم من حديث ابى هريرة قوله قال صلى الله عليه وسلم في حديث ابى فان جاء صاحبها فادومها اليه والدها فانتمعت بها وكان من المياسير اما حديث ابى نفي الصحيح بلفظ فان جاء صاحبها والا فاستتمت بها واما قوله وكان من المياسير فليس من الحديث بل هو مذهبهم من كلام بعض الفقهاء ويرده ما في الصحيحين عن ابى طلحة انه صلى الله عليه وسلم قال له في بيعها اجملها في فقراء قرابتك فجعلها في ابى وحسان وقدمت الطحاوي في الردصلي من قال ان ابى ابن كعب كان من المياسير ويمكن الجمع بانها كان من الفقهاء قبل قصة ابى طلحة ثم حصل له المياسير بعد ذلك ١٢ اب

اقل مدة السفر قال وان كانت قيمته اقل من اربعين يقضى له بقيمته الا درهم قال وهذا قول محمد وقال ابو يوسف اربعون
 درهم لان التقدير بها ثبت بالنقص فلا ينقص عنها ولهذا لا يجوز الصلح على الزيادة بخلاف الصلح على الاقل لانه حط منه لمحمد
 ان المقصود حمل الغير على الرد يعني مال المالك فينقص وهم ليس لهم له شيء تحقيقاً للقائفة واما الولد المدبر في هذا بمنزلة القن
 اذا كان الرد في حيوة المولى لما فيه من احياء ملكة لورده بعد ما تلاه جعل فيها لا ينقص لانها لا يعتق بالموء بخلاف القن ولو كان الرد بالمولى
 واوبنه وهو في عياله او احد الزوجين على الاخر فلا جعل لان هؤلاء يتبرعون بالرد عادة ولا يتناولهم اطلاق الكتاب قال
 وان ابق من الذي رده فلا شئ عليه لانه امانة في يده لكن هذا اذا شهد وقد ذكرناه في القطة قال وذكر في بعض النسخ
 انه لا شئ له وهو صحيح ايضاً لانه في معنى البائع من المالك ولهذا كان له ان يجبس الايق حتى يستوفي بالجعل بمنزلة البائع
 يجبس البهيح لاستيقا الثمن وكذلك اذا مات في يده لا شئ عليه لما قلنا قال ولو اعقته المولى كما يقبض صا قابضاً بالاختاق
 كما في عبد المشتري وكذا اذا باعه من الراد لسلامة البديل له والرد وان كان له حكم البيع لكنه بيع من وجه فلا يدخل تحت النهي
 الوارد عن بيع ما لم يقبض فجار قال وينبغي اذا اخذ ان يشهد انه ياخذ ليرده فلا شهادة حتم فيه عليه على قول ابي حنيفة ومحمد
 حتى لو رده من لم يشهد وقت الاختار جعل له عند هاتين ان ترك الشهادة امانة انه اخذ لنفسه صا كما اذا اشتراه من اخذ
 او اقبه او ورثه فردة على مولاه لا جعل له لانه رده لنفسه الا اذا شهد انه اشتراه ليرده فيكون له الجعل هو متبرع في اداء
 الثمن فان كان الايق رهناً فالجعل على المرتهن لانه احيى ماليته بالرذ وهي حقه اذا الاستيقاء منها والجعل بمقابلة احياء
 المالية فيكون عليه والرذ في حيوة الراهن وبعده سواء لان الرهن لا يبطل بالموء وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين او اقل منه
 فان كانت اكثر فبقيد الدين عليه الباقي على الراهن لان حقه بالقد المضمون فصار كمن الداء وتخليصه عن الجناية بالفداء
 وان كان مديوناً فعلى المولى ان اختار قضاء الدين وان بيع يدي بالجعل الباقي للغوا لانه مؤنة الملك والملك فيه
 كالموقوف فيجب على من يستقر له ان كان حانياً فعلى المولى ان اختار الفداء لعل المنفعة اليه وعلى الاولياء ان اختار الدفع
ان يكون المولى المالك مع الاموال اكثر من اربعين لا يجوز الصلح لتعنين الاربعين بالنسب بخلاف الصالح على الاقل ١٣ ب ٤
 القن لانها ملوكة للمولى وهو يتكسبها بمنزلة القن وتحويل المصنف بقوله لما فيه من احياء ملكه اولى من تعويل غيره بقوله ما فيه من احياء الما لانه ام الولد المالية فيها عند ابي
 حنيفة ١٣ ع ٣ قوله لانها يستعان بالموت فيقبح ودعوا مملوك على ما له وبذا في ام الولد ظاهر وكذا الدرر ان كان يخرج من الثلث اتفاقاً وان كان لا يخرج من ثلث
 فذلك عندهما وعند ابي حنيفة لا يصير كما كتب لانه يسه في قيمته ليعتق ولا جعل في رد المالك لان المولى لا يستفيد برده ملكا بل استفاد بدل الكتابة فكان كدخرم لو برد
 عزم لا يجب الجعل ١٣ ف قوله وهو في عياله هذا الثمنان دفع الى ابن ابي حنيفة ان يتقيد نفق الجعل بما اذا كان في عياله وليس كذلك فان الابن لا يتقيد
 الجعل سواء كان في عياله او لا وجعله الحال ان الراد ان كان ولم المالك او احد الزوجين على الآخر او لوصي الجعل مطلقاً واما الاب وغيرهم من الاقارب فان كانوا في
 عيال المالك لا يجب والاب ١٣ ف قوله لانه في عياله لا ينعى لانه زالت عاقبة المانع بالابق وانما يستفيد المولى بالرذ بهال يجب عليه والبائع اذا باع البيع
 في يده سقط الثمن فكذلك ١٣ ع ٤ قوله ولو اعقته المولى بشارة الما لورده لايكون قابضاً لان الاعاقق اطلاق لتمام والردية ليس بانكاف ١٣ ب ٤ قوله
 والرد الجواب سؤال يرد على قوله لانه في معنى البيع وهو ان يقال ما كان الرد في معنى البيع كان المالك في حكم المشتري فيشفي عن الما ليجوز بيعه من الرد قبل القبض ولو رد النبي عنه ١٣ ب
 ٤ قوله على قول ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف والامة الثالثة الشهادة ليس لواجب ١٣ ب ٤ قوله وصار كما اذا اشتراه من الاخذ افرده على مولاه
 فانما لا جعل لراد النبي لانه قبل بيته بان ويب الاخر من ذم الوهبوب لعله على مولاه او ورثه ورثه الا بق من الاخذ فرده الوارث عن مولاه ففي هذه الصور كلها لا جعل لانه
 لم ياخذ لرهه بل اخذه لنفسه ١٣ ب ٤
 ٤ قوله بمقابلة احياء الما لانه نظر ان يرد من الراد ارام المولى ليس ثم احياء الما لانه عدا في حنيفة واجيب بان لا المالية فيها ما يتار الرقبة ولها مالية باعتبار كسبها لانه احق بكسبها ١٣ ع
 ٤ قوله فصار كمن الدوا حيث يجب على المرتهن بقدر دينه الباقي على الراهن ١٣ ب ٤ قوله وتخليصه الخ ان الفداء يجب على المرتهن بقدر دينه
 والباقي على الراهن فكذلك الجعل ١٣ ب ٤ قوله وان كان مديوناً لعله ان كان العبد الايق مديوناً بان كان مازد توافق في التجارة دين او اقلعت
 مال الفوا حنيفة به المولى ١٣ ف قوله كالموقوف يعني من يستقر على المولى حتى اختار قضاء الدين ودين ان ليس للغير الفداء اذا اختار البيع ١٣ ب ٤ قوله
 فيجب على من يستقر لانه مؤنة الملك فان اختار المولى قضاء الدين فالجعل على المالك المستقر لانه اختار بيعه في الدين كان الجعل في الدين يرد به ١٣ ف قوله
 وان كان جائزاً اي ممن خطاً لم يرد مولاه ولم يده حتى ابق ١٣ ف

لعدوها الهم وان كان موهوباً فعلى الموهوب له وان رجع الواهب فهبته بعد الرد لان المنفعة للواهب حصلت بالزبل بترك الموهوب له
 التصرف فيه بعد الرد وان كان لصبي فليجعل في ماله لانه مؤنة ملكه وان رده وصبيته فلا جعل لانه هوالذي يتولى الرد فيه
كتاب المفقود

اذا غاب الرجل فلم يعرف له موصو ولا يعلم احواله او اميت نصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويستوفي حقه لان
 القاضي نصب ناظر لكل عاجز عن النظر لنفسه والمفقود بهذه الصفة وصار كالصبي المجنون وفي نصب الناظر لماله القائم
 عليه نظره وقوله يستوفي حقه لان خفاءه انه يقبض غلاته والدين الذي اقربه غريم من غوائمه لانه من باب الحفظ و
 يتخاصم في دين وجب بعقده لانه اصيلاً في حقوقه ولا يتخاصم في الذي تولاه المفقود ولا في نصيب له في عقار او عرض
 في يدرجل لانه ليس بمالك ولا نائب عنه انها هو وكيل بالقبض من جهة القاضي ولانه ليسك الخصومة بلا خلافاً لها الخلاف في
 الوكيل بالقبض من جهة المالك في الدين واذا كان كذلك يتضمن الحكم به قضاء على الغائب وانه لا يجوز الا اذارة القاضي
 قضي به لانه لم يجتهد فيه ثم ما كان يُخاف عليه الفساد يبيعه القاضي لانه تعذر عليه حفظ صوته فينظر المفضل المعنى ايسر
 مالا يخاف عليه الفساد في نفقة ولا غيرها لانه لا ولاية له على الغائب الا في حفظ ماله فلا يسوغ له ترك حفظ الصوت وهو ممكن
 قال وينفق على زوجته واولاده من ماله وليس هذا الحكم مقصوراً على الاولاد بل يعم جميع قرابة الولاد والاصل من كل من
 يستحق النفقة في ماله حال حضرته بغير قضاء القاضي ينفق عليه من ماله عند غيبته لان القضاء حينئذ يكون اعانة وكل
 من لا يستحقها في حضرته الا بالقضاء لا ينفق عليه من ماله في غيبته لان النفقة حينئذ تجب بالقضاء والقضاء على الغائب
 محتج فمن الاولاد الصغار والاناث من الكبار والزمنى من الذكور الكبار ومن الثاني الامه والاخذ والحال الخالة وقوله
 من ماله مراده الذاهم والذاهب لان حقهم في المطعم والملبوس فاذا لم يكن ذلك في ماله يجتاز الى القضاء بالقيمة وهي
 النقدان والتبرؤين لهما في هذا الحكم لانه يصلح قيمة كالمضروب وهذا اذا كانت في يد القاضي فان كانت ودعية او ديناً ينفق
 عليهم منها اذا كان الموع والمديون مقرين بالدين والودعية والنكاح والنسب وهذا اذا لم يكن اظهري عن القاضي فان
 النسب جمل الرين والوديعه شيئاً واحداً والنكاح والنسب كذلك وذكرهما بلفظ التبرؤين ١٢٤

له قوله وان رجع المانذره بان الوصيلة له رفع شبهة ترد على قولنا بقا نجاب على من يستمر الملك له
 وعلى قولنا قطع المولى ان اختار القدر فعل كما التقدر من كان ينفق ان يجعل الجبل على المولى لوجوده بين الغيبين في حقه وما حصل الردع ان المنفعة للواهب ما حصلت بروا لا بين بل
 بترك الموهوب له الموقوف فيه بعد ارضان الهبة والبيع وغيرهما للزمن مع الواهب من الرجوع فان قيل المنفعة حصلت بالموحود وهو ترك الموهوب له الموقوف ورد الفعل ورد الواجب
 بان المالك لم يكن ممن ترك الموهوب له الموقوف لا فعل آخر مما وجوداً فيضاف الحكم اليه ١٢٤ **له قوله** كتاب المفقود يقال فعدمه على غاب فقود نقداً وهو من المفقود وقال
 لغدت الشئ اي طليته وكل الغيبين موجودي المفقود فاذا قتل عن المرد الناس في طليته ١٢٤ **له قوله** كالمسحوق فان القاضى ان يفعل في حقه ما ذكرنا في كتابه ١٢٤
 قوله بقصد الذي نصبه القاضي ناظر المفقود ١٢٤ **له قوله** ولا يتخاصم في الذي تولاه المفقود قائمته ان لا يقبل البيعة عليه لانه ليس من باب النظر وانه تقاضى على الغائب ١٢٤
له قوله انما الخلفات في الوكيل انما يملك النفقة عندنا في حقيقته لا عندنا ١٢٤
له قوله وتضيء اي يبارى وانما جازالنا في فصل بجهته فان القاضي يجوز القضاء على الغائب ١٢٤ **له قوله** لانه مجتهد فيه فان قيل ينبغي ان لا ينفق قضاءه ما لم يرض
 تراض آخر لان نفس القضاء مجتهد فيه كما لو كان القاضي محدوداً في قدرته فان لا ينفق قضاءه ما لم يرض آخر اجيب يخبر ان ذلك بل الجته فيه سببه وهو ان البيعة بل تكون جهة للقضاء من خصم
 ما سزا لانما اقتضى بها نفعها كمنه بتهادة المحدود وفي القامة الفتوى على هذا ١٢٤ **له قوله** يتبع قرابة الاولاد لا اجدادهم ولا اولادهم ولا اولادهم ولا اولادهم ولا اولادهم
له قوله يكون اما ان يملكها الشئ من المفقود لانه لا يملكها الا بالحق والنفقة من ذلك ظلم المفقود في حقها من ذلك اذا لزم ما ثبت قبل القضاء ١٢٤ **له قوله** الاولاد الصغار
 والاناث من الكبار اي اذ لم يكن لهم مال وكذا الاب والجد فكل من لم يملكها لا يملكها الا بالحق والنفقة من ذلك ظلم المفقود في حقها من ذلك اذا لزم ما ثبت قبل القضاء ١٢٤
له قوله ومن الثاني انما ان لا يملكها الا بالحق والنفقة من ذلك ظلم المفقود في حقها من ذلك اذا لزم ما ثبت قبل القضاء ١٢٤ **له قوله** الاولاد الصغار
 والاناث من الكبار اي اذ لم يكن لهم مال وكذا الاب والجد فكل من لم يملكها لا يملكها الا بالحق والنفقة من ذلك ظلم المفقود في حقها من ذلك اذا لزم ما ثبت قبل القضاء ١٢٤
له قوله وهذا الذي كبرنا من اناث القاضي عليهم من الدرهم والدنانير ١٢٤ **له قوله** اذا لم يكن االه من الدين والوديعه والنكاح
 والنسب جمل الرين والوديعه شيئاً واحداً والنكاح والنسب كذلك وذكرهما بلفظ التبرؤين ١٢٤

حقها بالغيبة فيفارق القاضى بينهما بعد ما مضى مدة اعتبار ايا لا يلاء والعنة ويعد هذا الاعتبار اخذ المقدار منهما الاربع من الارباب
 السنين من العنة عملاً للشبهين ولنا قوله صلى الله عليه واله وسلم في امرأة المفقود انها امرأته حتى ياتيها البيان وقول
 على فيها هي امرأة ابتليت فلتصبر حتى يستبين موتها وطلاق خرج بيانا للبيان المذكور في المرفوع ولان النكاح عرف
 ثبوته والغيبة لا تجب الفرقة والموت في حيز الاحتمال فلا يزال النكاح بالشك وعمد رجوع الى قول علي ولا يعتبر ايا لا يلاء
 لانه كان طلاقاً معجلاً فاعتبر في الشرع موجلاً فكان موجباً للفرقة ولا بالعنة لان الغيبة تعقب الروية والعنة وقلما تخل بعد
 استمرارها سنة قال واذا تم له مائة وعشرون سنة من يوم ولد حكماً بموتها وهذا رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي ظاهره
 المذهب يُقدر بموت الاقران وفي المروى عن ابي يوسف لمائة سنة وقدرة بعضهم بتسعين والاقيس لان الاقرب بشيء و
 الارفق ان يقدر بتسعين واذا حكم بموته اعتدت امرأته عدة الوفاة من ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته الموجودين
 في ذلك الوقت كانه مات في ذلك الوقت معانية اذ الحكى معتبر بالحقيقي من مات قبل ذلك لم يرث منه لانه لم
 يحكم بموته فيها فصاركما اذا كانت حياته معلومة ولا يرث المفقود احد مات في حال فقدان بقراءة حيا في ذلك الوقت
 باستصحاب الحال وهو لا يصلح حجة في الاستحاق وكذلك لو اوصى للمفقود مات الموصى ثم لا يصل انه لو كان مع المفقود
 وارث لا يُحجب به ولكنه ينتقص حقه به يعطى اقل النصيبين ويوقف الباقي وان كان معه وارث يُحجب به لا يعطى اصلاً

١٤ قوله اعتباراً بالايلاء
 والعنة لما صح بينهما مع الزوج حتى المرأة قد دونه العز عنها فان العنين يفارق بينه وبين امرأته بعد مضي سنة لدفع العز عنها ومن الموت والى امرأته بعد اربعة اشهر لدفع العز ومن عذر المفقود العهر
 من عذر الولي والعنين فيخرج في حقه مائة من الترابين بان يجعل السنون مكان الشهور ويترتب على سنين عملاً بالشهين ١٢ من ايار **١٥ قوله** وان قولك في الشك عليه وعلى آله وسلم
 الخ الاصل ان المسألة تختلف في ما بين العارضة فذهب عن علي ما تقدم وذهب على انها امرأته حتى ياتيها البيان والشان في الرجوع والحدِيث الضعيف يصلح مرجحاً ودوس عبد الرزاق
 عن ابن بزرغ قال بلغنا ان ابن مسعود وافق علياً على ان المرأة المفقودة تنتظر اربعمائة يوم ثم يزوجها من غيرها او يزوجها من غيرها من غير اربعة اشهر او يزوجها من غيرها من غير اربعة اشهر
 تنزوج حتى يستبين موتها ١٣ :-

١٦ قوله خرج بياننا ان البيان في قول رسول الشامل وقول علي في خروج بيان ذلك المذهب ١٣ ع **١٧ قوله** وعرض على قول علي وهو ما ذكره عبد الرحمن بن ابي بسل
 ثلث قضايا رجع فيها عن علي قول المرأة المفقودة لم اكن في كنف وامرأة التي تزوجت وقولنا في الاشارة قول علي ان المرأة المفقودة قد عرفت منه المرأة ان كانت في كنف فلحقها
 وارجعها ولم يلحقها حتى ناب ثم قدم فخرجها باذنت زوجت فاقى عمر بن الخطاب في ذلك فنفق عليه العتمة فقال ان لم يكن اثراً في دخلها فانتزعتها بان كان دخلها ينفق عليه كسبيل للحدوث الذي خرج عن علي قول
 علي ان راجعته اياها صحح وبى سكونه دخل بها الثاني اولها والمرأة التي تزوجت في عتمة فالمرأة التي زوجها زوجت وكان من مذهبها ان اذا اتي زوجها حيا في نكحة بين من ترد عليه
 دين لم يجرى جرمه في قولك ان لا يفرق بينه وبينها وانها لا يفرق بينهما الا بالاطلاق **١٨ قوله** فلما تفرق في الشرع موجلاً يختلف المفقود فان لم يظهر منه طلاق لا مؤجلاً ولا معجلاً ١٤ ع **١٩ قوله**
 لان الغيبة تقدره ان الغيبة بعد ما استمرت سنة كانت طبيعة والطبيعة لا تخل ففات حقها على ان يمد فيحرق بينها بعد سنة وفيها للفرق اختلاف امرأة المفقود فان رجوعها رجوع قبل سنة اربع سنين
 وبعده ١٢ من ايار **٢٠ قوله** وهذه رواية الحسن بن ابي حنيفة وهو هذه الرواية ان الاعمار قل تزيد على مائة وعشرين سنة بل ليس اكثر من ذلك فيقدر رجوعها دامما لا تخل ان يزوجها ال
 قول بل الطابع فانهم يقولون لا يجوز ان يفتن احد اكثر من ذلك وقولهم باطل بانصوص كزوج على نيتا وعليه الصلوة والسلام فما لا يفتن ان يصفي اليد ويذكر توجيها للمذهب من مذهب
 الفقهاء كيف وهم اعرف ما دلست عليه النصوص والروايات بالا معارضا يفرق للبشر بل لا يعمل لاهدان يحكم على المرأة المسلمة انهم اعتمدوا في قولهم على امرهم بغير فون بطلانها ولو يجوزون
 عدم اعتبارها ١٢ ع **٢١ قوله** بموت الاقران فان الاعمار تختلف طولاً وقصرها بحسب الاقطار بحسب اجزاء تعالى العادة ١٣ ع **٢٢ قوله** والاقيس ان لا تخلقات
 ما جاد من اختلاف الارساء في ان الغالب يذا في الطول فلذا قال شمس الامنة السرخسي الذي بطريق الفخران لا يقدره لان نصب المقادير بالاراء لا يكون والارفق بان س ان
 يقدرها بتسعين وعندي الحسن سبعون لقول علي الشك عليه وسلم اعمارهم ما بين السنين الى السنين والى السنين والى السنين **٢٣ قوله** من جازى ما جازى **٢٤ قوله** من جازى ما جازى
 حقيقة تقدير امرأته قسم لها بين ورثة نكده في الموت الحكمي ١٣ ع **٢٥ قوله** استحباب المال جويعاً عن ابقاد ما كان على ما كان عدم الدليل المرئى وهو يصلح من نتاجه
 للدخ لا لاستحقاق فلهذا اعتبر المفقود حيا في مال غيره حتى لا يرث منه احد ولا يرث المفقود وعن اهل بل يوقف نصيبه من مال موثرة فان مضت المدة او لم موثرة يرد الموتوق
 لاجل الة وارث موثرة الذي ورث من مال ١٤ ع :-

الدراية في تخرج احاديث الهداية

المفقود هي امرأته حتى ياتيها البيان الدار قطني من حديث المغيرة بن شعبة وسئل ابو حاتم عنه فقال منكر وفي استادة سواها من
 مصعب عن محمد بن شجاعيل وهما ما روكان **قوله** وقد رجح اقول على قال هي امرأته فلتصبر حتى يستبين موتها وطلاق - اما
 على فاخرج عبد الرزاق من طريق الحكم بن عتيبة ان علياً قال في امرأة المفقود هي امرأة ابتليت فلتصبر حتى ياتيها موتها وطلاق - اما
 رجوع عمر لم يرد لکن قال عبد الرزاق اخبرنا ابن جريح بلغني ان ابن مسعود وافق علياً على انها تنتظر اربعة اشهر ١٣ :-

بيانه رجلات عن ابنتين وابن مفقود وابن وبنت ابن والمال في يد الاجنبي تصادقوا على فقد الابن طلبت الابنتان الميراث
 تعطيان النصف لانه متيقن به ويوقف النصف الاخر ولا يعطى لدا الابن لانهم محبوا بالمفقود ولو كان حيا فلا يستحقون الميراث
 بالشك ولا ينزع من يد الاجنبي لاذ ظهرت منه خيانة ونظر هذا الحمل لانه توقف له ميراث ابن واحد على ما عليه الفتوى لو
 كان معه وارث اخر ان كان لا يسقط بحال ولا يتغير بالحمل يعطى كل نصيبه وان كان ممن نسقط بالحمل لا يعطى
 ان كان ممن يتغير به يعطى الاقل للتيقن به كما في المفقود وقد شرحناه في كفاية المنتهى باتمه من هذا:

كتاب الشركة

بكون الاراضوت ١٢

الشركة جائزة لانه صلى الله عليه وسلم بعث والناس يتعاملون بها فقررهم عليه قال الشركة ضربان شركة املاك وشركة
 عقود فشركة الاملاك العين يرثها رجلان ويشترىاتها فلا يجوز لهما ان يتصرف في نصيب الاخر الا باذنه وكل احد منهما في
 نصيب صاحبه كالاجنبي هذه الشركة يتحقق في غير المذكور في الكتاب كما اذا تهب رجلان عينا او ملكاها بالاستيلاء او
 اختلط مالهما من غير صنع احدهما وبخلطها كخطاب منحه التميز راسا والوجع ويخو بيع احدها نصيبه من شريكه في جميع
 الصور وغير شريكه بغير اذنه الا في صورة الخطط والاختلاط فانه لا يجوز الا باذنه وقد بينا الفرق في كفاية المنتهى الضرب
 الثاني شركة العقود وركنها الاجباب والقبول هوان يقول احدهما شراكتك في كذا او كذا ويقول الاخر قبلت وشروطه
 ان يكون التصرف المعقود عليه عقد الشركة قابلا للوكالة لكون ما يستفاد بالتصرف مشتركا بينهما فيتحقق حكمه المطلوب

له قوله وتصادقوا على فقد الابن الجنازة به لان الاجنبي الذي في يده المال اذا قال تمات المعقود قبل ابيها فانه يجبر على دفع الثلثين الى البنتين لان اقرضى اليرثي ما في يده
 معتبر وقد اقر بان ثلثي ما في يده لها فغير على تسليم ذلك اليها وقول اولاد الابن الوفا مفقود لا يخ اقرضى اليرثي لانه لا يرثون لانفسهم شيئا بهذا القول ويوقف الباقي على يدي اليرثي
 اذا قرمن في يده المال الموقوف وان يكون المال في يده فاقامت البنتان البنتان اياهم مات وترك المال ميراثا لهما ولا يجيبها المعقود فان كان حيا فهو الوارث معها وان كان ميتا قوله
 الوارث معها فانه يدعى الى البنتين النصف ويوقف الباقي على يديهم وانما قيد بقوله المال في يديهم لانه اذا كان في يد البنتين والسنة بها بانان القاضي لليرثي لانه يحول المال
 من موقوف لا يوقف شيئا بالمفقود ١٢ منار **له قوله** يتيقن به لانه لا يوقفنا المعقودا لان نصيبها الثلثين ولوقدرناه حيا كان نصيبها النصف فالنصف متيقن ويوقف النصف
 الاخر ان لا يظهر حال المعقود ١٢ منار **له قوله** الا اذا ظهرت الخفايزك مال الزين في يدنا من ويضع على يديهم لانه ان يظهر المنتهى ١٢ منار **له قوله** على ما عليه الفتوى
 اقر به من مارد عن ابن حنبل في المعقود ليرثه اربع بنين مالقات شريك رايت ما كونه لابن السليل اربع بنين من بطن واحد ومن محمد ميراث ثلثة بنين وفي رواية ليرث يوسف
 رواية ابن ابي عمير **له قوله** وان كان الخا ان كان الوارث مما يتغير نصيبه بالحمل ولكن سقطت الام والادوية ونحوها ١٢ منار **له قوله** كتاب الشركة اوردده عقيب
 المعقود لو جين كون مال احداهما في يده الاخر ان كان مال المعقود امانة في يدها فهو لكون الاشتراك قد يتحقق في مال المعقود كومات مورث وله وارث اخوه منه مناسية خاصته
 والداره مائة فبها في الاثني والقطر والقطر وشريعتها ما الكتاب والسنة والمعتول اما الكتاب فقوله تعالى فم شركا في الثلث وهذا خاص بشركة العيين واما السنة فما في
 سنن ابى داود وابن ماجة والما من السائب انه قال كان رسول الله شريك في الجاهلية في سنن ابى داود والحكم من ابى هريرة مرفوعا قال الشرا ثا ثالث الشريكين مالم يجن احدهما
 صاحبها فاذا خان خرجت ولا شك ان كون الشركة مشروعة ظهر بثبوتها من هذه الاحاديث اذا تورست والتعامل من لدن رسول الله وظهر متصل لا يحتاج فيه الى اثبات حديث
 بعينه ولهذا لم يرد المصنف على اراما التقرير ١٢ منار **له قوله** من غير صنع احدهما كما اذا اشتق اليك ما فاطل ما لها ١٢ منار **له قوله** وقد بينا الفرق في كفاية
 المنتهى الذي اشار اليه في الفوائد العلية هوان الشركة اذا كانت بينهما من اشر باحظته او رتاها كانت كل حية مشتركة بينهما فيبيع كل منهما نصيبا فخر شاعا ويجوز من الشريك
 والا اجنبي بخلات ما اذا كانت بالخط والخطاط لا على كل حية ملكة يبيع اجزاها لاهد هائس الاخر فيها شركة فاذا باع من غير الشريك لا يقدر على تسليم الامنوطا بنصب الشريك فيتوقف
 على اذنه بخلات اذ من الشريك لوجود القدرة على التسليم والتسليم ١٢ منار **له قوله** فتح القدير ١٢ منار **له قوله** قابلا للوكالة اعراضا عن الشركة في الاخطاب والامتناش والامطيا دفان
 الملك في بده الصور يقع لمن باشر فاعته على وجه الاشتراك ١٢ منار :-

الدرارية في تخريج احاديث الهداية

كتاب الشركة قوله بعث النبي صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون بها فقررهم عليه ولم يتهمه كانه ما حوذ من حديث
 السائب بن ابى السائب انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم كنت شريك في الجاهلية فكنت خير شريك لا تدا اسي ولا تماري اخرجه
 احمد وابوداود وابن ماجة وصححه الحاكم واخرجه احمد من وجه اخر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للسائب مرحبا ياخي
 وشريكى الحديث وفي الباب عن ابى هريرة مرفوعة قال الله تعالى اننا ثالث الشريكين مالم يجن احدهما صاحبها الحديث اخرجه ابوداود
 وصححه الحاكم ومنهم من اعله بالارسال ١٢ -

لان الربح كما يستحق للمال يستحق بالعمل كما في المضاربة وقد يكون احدهما احدثا^{١٢} واهدى او اكثر عملا واولى فلا يرضى بالمساواة
فمست الحاجة الى التفاضل بخلاف اشتراط جميع الربح لاحدهما لانه يخرج العقد به من الشركة ومن المضاربة ايضا الى قرض
باشتراطه للعامل والى ايضا عتقوا باشرطه لرب المال وهذا العقد يشبه المضاربة من حيث انه يعمل في مال الشريك ويشبهه
الشركة اسمًا وعملاً فانها يعملان فعملنا بشبه المضاربة وقلنا يصح اشتراط الربح من غير ضمان ويشبه الشركة حتى لا يبطل
باشتراط العمل عليهما قال يجوز ان يعقد هاهنا كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض لان المساواة في المال ليس بشرط فيه

اذ اللفظ لا يقتضيه ولا يصح الالباب اثبتان المفاوضة تصح به الوجه الذي ذكرناه ويجوز ان يشتركا ومن جهة احدهما دائر
ومن الاخر دهرهما كذا من احدهما درهمين من الاخر سوا وقال فيرو الشافعي لا يجوز وهذا بناء على اشتراط الخط وعدمه
فان عندهما شرط ولا يتحقق ذلك في مختلف الجنس سببينه من بعد ان شاء الله تعالى قال ما اشتراط كل واحد منهما الشركة طلب
بثمنه دون الاخر لما بينا انه يتضمن الوكالة دون الكفالة والوكيل هو الاصل في الحقوق قال ثم يرجع على شريكه بحصته منه
معناه اذ ادى من مال نفسه لانه وكيل من جهته فاذا نقد من مال نفسه رجع عليه فان كان لا يعرف ذلك الا
بقوله فعليه الحجة لانه يدعي وجوب المال في ذمة الاخر وهو يتكبر والقول المنكر مع بينه قال اذا هلك مال الشركة او احد

المالين قبل ان يشتريا شيئا بطلت الشركة لان المعقود عليه في عقد الشركة المال فانه يتعين فيه كما في الهبة والوصية و
بهلاك المعقود عليه يبطل العقد كما في البيع بخلاف المضاربة والوكالة المفردة لانه لا يتعين الثمنان فيهما بالتعيين وانما
يتعيينان بالقبض على ما عرف وهذا ظاهر فاما اذا هلك المالان وكذا اذا هلك احدهما لانه ما رضى بشركة صاحبه في ماله
الا يشركه في ماله فاذا فات ذلك لم يكن راضيا بشركته فيبطل العقد لعدم تأكدته وبها هلك من مال صاحبه ان هلك في
يد فظاهر وكذا اذا كان هلك في يد الاخر لانه امانة في يده بخلاف ما بعد الخط حيث هلك على الشركة لانه لا يتم من فعل
المالك من المالين ان اشتري احدهما بماله وهلك مال الاخر قبل الشراء فالمشترى بينهما على ما شرط لان الملك حين وقع
وقع مشتركتينهما لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك مال الاخر بعد ذلك ثم الشركة عقد عند عمل خلاف الحسن
بن زياد حتى ان ايها باء جاز بيعه لان الشركة قدمت في المشتري فلا ينقص بهلاك المال بعد تمامها قال يرجع على

له قوله كما في المضاربة ان قيل في المضاربة لو شرط المحصل
على رب المال يفسد العقود وهبنا لا يفسد وكيف جواز الاتيان بالمضاربة تملك المضاربة امانة وتما الامانة موقوف على التولية فاذا شرط على رب المال تقويت التولية اما هبنا فكل واحد كما لا يخفى في
مال الاخر شرط على رب المال لا يبطل العقد بـ **له قوله** خلافت الجواب عما يقال ان شرط جميع الرزق لا يوجب اذا شرطوا الفاضل وهو الجواب ان شرط جميع
الرزق يخرج العقد من الشركة والمضاربة الى قرض او يفتا فانه ان شرط الجميع للعامل صار قرضا وان شرط لرب المال صار مضاربة وهذا العقد لا يجوز ان يخرج بها ١٢ مثابة .
له قوله وهذا العقد لا يجوز ان يخرج بها ١٢ مثابة .
المضاربة من حيث الامان لكل واحد من الغان والمفاوضة بسمي شركة ومن حيث العمل فانها يعملان في نصيب ما حجب بـ **له قوله** من غير ضمان فان اشترط زيادة الرزق بوجوه
في المضاربة وهو جازها لاجماع اعيان **له قوله** دون البعض بان يكون مال اخر ما يجوز عليه الشركة سوى المال الذي اشتركا فيه بـ **له قوله** الا بما بين ان المفاوضة
تصح به اس عند قوله ولا يفتد الشركة الا بالدرهم والدنانير والفضوس النافعة ولا يبيع بالعرض الوجه الذي ذكرناه لئلا يفتى ما ذكره في اول هذا الفصل ان يوزى الـ ربح بالم يضمن ١٢
له قوله لا يبرهن بان قال اشترى بنت عمدا فقوتت الشئ من مال و مات العبد فبذلت الا بقره ١٣ **له قوله** بطلت الشركة وكذا اذا هلك مال احدهما قبل
التفان فاما بعد فانه يشترط ان يملك منها احد المتبرزين **له قوله** والوكالة المفردة اذ تزود من الوكالة اثنا بنية في ضمن عقد الشركة وفي ضمن عقد الرهن لان العقود ضمن فيها ١٣
بـ **له قوله** على ما عرف حتى لو اشترى الوكيل بثل ذلك المال في ذمة كان مشريا ولو لم يكن كذلك المال بعد الشراء يرجع عليه بثل ما لو هلك قبل الشراء فانما يبطل العقد لان الوكيل
لم يرض بكون الشئ دينية في ذمة ١٣ **له قوله** خلافا لفسن ابن زياد انها شركة ملك عنده سعة لا يفتنضج احدهما الـ نصيبه وهو ان شركة العقد بطلت بهلاك
المال فسادا ولو بطلت قبل الشراء ولم يبق الا حكم الشراء في ذمة الشراء والله لدمه لو جاز زيادة عليه ١٣

التوكيل بالبيع والشراء من تواج التجارة والشركة انعقدت للتجارة بخلاف الوكيل بالشراء حيث لا يملك ان يوكل غيره
 لانه عقد خاص طلب منه تحصيل العين فلا يستتبع مثله **قال** وبيع في المال يدامانة لانه قبض المال باذن المالك
 لا على وجه البدل الوثيقة فصار كالوديعة **قال** واما شركة الصنائع ويسمى شركة التقبل كالحياطين والصباغين يشتركون
 على ان تقبل الاعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك وهذا عندنا وقال قزويني والشافعي لا يجوز ان هذه شركة لا يفيد مقصودها
 وهو التمييز لانه لا بد من رأس المال وهذا لان الشركة في الربح بتتني على الشركة في المال على ما قرنته ولاننا
 المقصود منه التحصيل هو ممكن بالتوكيل لانه لما كان وكيل في النصف اصيلا في النصف تحققت الشركة في المال المستفاد
 ولا يشترط فيه اتحاد العمل والمكان خلافا للمالك وزفرية لان المعنى المحول للشركة وهو ما ذكرنا لا يتفاوت ولو شرط العمل نصفيين
 والمال اثلاثا جاز وفي القياس لا يجوز ان الضمان بقدر العمل فالزيادة عليه ودم مالم يضمن فلم يجز العقد لتأديته اليه **وقال**
 كشركة الوجوه لكانا نقول ما ياخذ لا ياخذ ربحا لان الربح عند اتحاد الجنس قد اختلف لان رأس المال عمل الربح مال فكان
 يدل على العمل يتقوم بالتقويم فيتقد ربحا وقوم به فلا يجوز بخلاف شركة الوجوه لان جنس المال متفق والربح
 يتحقق في الجنس المتفق وبيع مالم يضمن لا يجوز الا في المضاربة **قال** ما يتقبله كل واحد منها من العمل يلزمه ويلزمه شركة
 حتى ان كل واحد منها يطالب بالعمل يطالب بالاجر ويبرأ الدافع بالدفع اليه وهذا ظاهر في المفاوضة وفي غيرها استحسننا
 والقياس خلاف ذلك لان الشركة وقعت مطلقة والكفالة مقضت المفاوضة وجه الاستحسان هذه الشركة مقضية
 للضمان الا ترى ان ما تقبله كل واحد منها من العمل مضمون على الاخر ولهذا يستحق الاجر بسبب نقاد تقبله عليه فجزى
 بجزى المفاوضة في ضمان العمل اقتضاء البدل **قال** اما شركة الوجوه فالرجلان يشتركون لاهل لها على ان يشتر باوجوهها
 وان يصرح بقضاء المفاوضة

له قوله لا على وجه البدل بخلاف المقبوض على سبب الشرائف فقبض
 على وجه اعطاء البدل فيكون مضمونا ١٢ **قوله** والوثيقة بخلاف الرهن فانه مضمون التوثيق بدنه فيضمن بذلك الرهن ١٢ **قوله** لا على وجه
 البدل فيكون مضمونا ١٢ **قوله** في المال المستفاد اي من عقد الشركة فاذا عمل كل واحد منهم بوجهه فله العمل اعمه كان العامل مينا شريك في مال الراس يبيع ١٢ **قوله** ولا يشترط فيه
 الخ حتى لو كان احدهما مقصدا والاخر نخبيا لوقدر ان كانين جازعنا فلان لا فرق في العمل بخلافه كان كل واحد منهما جازعا تقبل الاخر ذلك ليس من صفته ١٢
قوله وزفرورد ميرزا قدم في اشتراط اللط ان من شرط عدم جواز شركة التقبل وهو ان في اشتراط العمل واتحاد العمل والمكان الجيب عن زفران في جواز شركة التقبل رواه ابن
 في البسوط فزعم رواية الشيخ على شرطه لطل المال وذكر هنا شرط في تجوزها ١٢ **قوله** وهو ما ذكرناه من ان المقصود التحصيل ١٢ **قوله** القصد به العمل بظاهره بلان
 القصد بشرط الزيادة والوجه ان تبطل الزيادة فقط ويستحق مثل الاجراء نص بهذا في شركة الوجوه التي شبه بها في شرح الحمادى ١٢ **قوله** ودار شركة الوجوه في ان القصد
 فيها في الزرع لا يجوز ان كان المشتري يبيعها على السواد ما اذا شرط القاعدات في ملك المشتري فيجوز القاعدات في الزرع في شركة الوجوه ايضا ١٢ **قوله** لان الزرع عند اتحاد
 الجنس اي الزرع لا يكون الا عند اتحاد الجنس ولذا قالوا اذا شرطوا لغيره وادام ثم اجر با تجوز يساوي خمسة عشر حاز لان الزرع لا يتحقق عند اختلاف الجنس ١٢ **قوله** فلا يجر
 خصوصا اذا كان احداهما اصديق في العمل ولذلك قال بعض المشايخ في ما لو شرطت الزيادة لاكثرهما مصلح ١٢ **قوله** مستحق وهو انتم الواجب في ذمتها هو با كانت
 او دائره ١٢ **قوله** ودرج مالم يضمن المقصود به ايجاد اشتراط زيادة الزرع كان ربح مالم يضمن وذلك لا يجوز الا في المفاوضة وانما جازها لوقوعه بمقابلة العمل في جانب
 المفاوضه وبمقابلة المال في جانب ربح المال وليس واحد منها في شركة الوجوه ولا ضمانا بمقابلة الزرع موجودا فيلزم في ربح مالم يضمن ١٢ **قوله** ودرج الا ربع بالربح الكافي يجوز ان
 لعاصب الثوب ان ياخذ شريكه لعله والشريك الذي لم يقبل العمل ان يطالب ربح الثوب خلافا لاجرة ١٢ **قوله** ودرج الا ربع بالربح الكافي يجوز ان
 يراد بالربح دفع الاجرة وخبره اليه كل واحد منهما وهو الظاهر ويجوز ان يراد بالربح كل منهما فجزى اليه اي المصاحب الثوب معنى لو اذ الثوب احداهما فصحيح ثم دفعه اليه صاحب غير الذي اذته
 من ربح الضمان ١٢ **قوله** وبذلك نرى في المفاوضة اي ان كانت شركة التقبل مفاوضة بان اشتراط ان يكون قبول الاعمال منها والعمل منها والربح جهاد الوصية بينهما على
 التساوي وهي شركة المفاوضة لوجود معناها في ارضي شأها واذا اختلفت في شيء ما ذكرنا فهي شركة عنان حتى يراعي فيها شرط العنان ١٢ **قوله** والكفالة يقتضى المفاوضة ولا يشترط
 معها مالم يضمن من مقتضاها بدون التفرغ ١٢ **قوله** في ضمان العمل واقتضاء البدل انما يقدر به ان يجره المفاوضة بهذين الشقين لان في ماد ذلك لا يجره القصد بجملة
 قالوا الاخرها بما يدين من ثمن اشتغاف اوصايون او ائتمار اجرة وجره تمت لمدة مستعد لم يصدق على صاحب البيت ويلزمه فاضن لان التفصيل على المفاوضه لم يوجد ونقذ الاخر لوجوب
 المفاوضة ١٢ **قوله** واما شركة الوجوه فلهما انما سميت بهذه الشركة لانه لا يضمن لهما مال ولا عمل لجلس كل واحد منهما ينظره صاحب ١٢

وبيعا فقصم الشركة على هذا سميت به لانه لا يشتري بالنسيئة الامن كان له وجهه عند الناس انما تصم مفاوضة لانه
يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في الايدان اذ اطلقت تكون عنانا لان مطلقه ينصرف اليه وهي جائزة عندنا خلافا للشافعي لوجه
من الجابيين ما قدمناه في شركة التعيل قال كل واحد منهما وكيل لأخر فيما يشتريه لان التصرف على الغير لا يجوز ابوكالاته او

بولاية ولا ولاية فتعين الوكالة فان شرطان المشتري بينهما نصفان والربح كذلك يجوز ولا يجوز ان يتفاضل فيه ان شرطا
ان يكون المشتري بينهما اثلاثا فالربح كذلك وهذا لان الربح لا يستحق الا بالمال والعمل وبالضمان فربح المال يستحقه بالمال

والمضارب يستحقه بالعمل الاستاذ الذي يلقى العمل على التلميذ بالنصف بالضمان ولا يستحق بما سواها الا ترى ان من قال غيره
تصرف في مالك على ان يربحه لم يجز لعدم هذا المعاني واستحقاق الربح في شركة الوجبة بالضمان على ما بيننا والضمان على قدر الملك

في المشتري وكان الربح الزائد عليه ربحا لم يصم اشتراطه الا في المضاربة والوجبة ليست في معناها بخلاف العنان لان
في معناها من حيث ان كل واحد منهما يعمل في مال صاحبه فيلحق بها والله اعلم **فصل في الشركة الفاسدة ولا يجوز الشركة**

في الاحتطاب الاصطاد وما اصطده كل واحد منهما واحتطبه فهو له دون صاحبه على هذا الاشتراك في اخذ كل شئ يباح
لان الشركة متضمنة معنى الوكالة والتوكيل في اخذ المال المباح باطل لان امر الموكل به غير محميم والوكيل يملكه بدن امره
فلا يصلح نأب عنه وانما ثبتت الملك لهما لا لاخذ واحراز المباح فان اخذاه معا فهو بينهما نصفان لا استوائهما في سبب الاستحقاق

وان اخذاه احدهما ولم يعمل الاخر شيئا فهو العامل ان عمل احدهما واعان الاخر في عمله بان قلعه احدهما وجعل الاخر قلعه لجمعه
وحمله الاخر للمعين اجر المثل بالغاما بلغ عند محمد وعند ابى يوسف لا يجاوز به نصف ثمن ذلك وقد عرف في موضعنا
قال اذا اشتراك واحد با بخل للاخر او بئته يستحق عليهم الماء فكسب بينهما لم تصم الشركة والكسب كله للذي استحق عليه

اجر مثل الواوية ان كان العامل صاحب البخل ان كان صاحب الراوية فعليه اجر مثل البخل ما فاسد الشركة فلا تقادها على
احراز المباح وهو الماء وما وجوب الاجر فلان المباح اذا صار ملكا للمحرز وهو المستحق فقد استوفى منافع ملك الغير وهو البخل

له قوله لا يمكن ان يكون مفاوضة بان يكون اسهل الكفالة والمشتري بينهما نصفيين وعلى كل منها نصف ثمه وتساويا فالزح وتبلغنا بلفظه المفاوضة اذ يذكر استحقاقها كما
سلف وان فات شئ من ذلك كانت عنانا لان مطلق هذه الشركة يتبادر اليه لتبادره وزيادة تقادف عملا **له قوله** ما قدمناه في شركة التعيل وهو ان الزرع منه فزع المال
فاذا لم يوجد المال لا ينفذ الشركة ولكن ان الشركة في الزرع مستندة الى العقد **له قوله** ولا يجوز ان يتفاضل في الزرع فان شرط لاهد بها الغنفل يبطل الشرط

والزح بينهما على قدرهما **له قوله** وهذا الشارة التي تتم المساواة في الزرع **له قوله** الا بالمال الخ اراد ان استحقاق الزرع يكون باعد الامور اثنته
ثم اوضنا بقوله فرب المال **له قوله** ولا يستحق باسوا بان قيل لا يجوز ان يستحق الزيادة بزيادة ابتداء ومساواة او يرد ثمره في الامور المتماثلة
بان اشتراط زيادة العمل انما يجوز اذا كان في مال معلوم كما في العنان والمساواة ولم يوجد بها **له قوله** كما عرفت في ما بيننا فيلحس مواشاة الى ما ذكره في
شركة التعيل بقوله لان العنان بقدر العمل فالزيادة طرز بالم بعض من المال في الزرع والتملكات شركة الوجوه الخ **له قوله** والوجه ليست
في معناها لان المال فيها مضمون على كل واحد من الشركيين والمال في المنابر فليس يفتنون على المضارب ولا العمل على رب المال **له قوله** في الاحتطاب الخ

وكذا الاحتشاش والكدي وسوال الناس **له قوله** كل شئ مباح كاخذ الكلاود النارسن الجبال كالجوز والتمين والنسقي وكذا في نقل الثمن وبيع من ارض مباحة او لخص
او على او الشئ لو اكل او الكوز الجارية **له قوله** لان امر الموكل به الخ وانما على المطلوب تعزير الاول ان التوكيل في اخذ المباح باطل لان يقصده امر الموكل باوكل به واداره
غير صحيح لان مادت يترجم ولا يترقب الثاني ان التوكيل باخذ المباح باطل لان الموكل يملك بدون امره ومن يملك شيئا بدون امره لا يبيع ان يكون تابعا **له قوله** الخ
وانما ثبتت الخ لما فرغ من ذكر ان الشركة لا تقع في الاشياء المذكورة شرعا في بيان ان الملك في هذه الاشياء باذ اثبتت **له قوله** بان ما يبيع لانه استوفى من مفاوضة محكم
عقد فاسد فلا يجره على المال **له قوله** عند محمد قيل تقدم قول محمد على قول ابى يوسف في الكتاب وقد عرفت دليل محمد على دليل ابى يوسف في المتوسط ودليل
على انهم اختاروا قول محمد **له قوله** لا يجوز ان يرد وجه ارضي بنصف المجموع وان كان جوهولا في المال الا ان يعلم في المال **له قوله** في موضعنا في باب الامارة الفاسدة وقال الانزاري
اي في كتاب الشركة من المتوسط **له قوله** ولا يتزاد به في الاصل الجمل الذي يحمل عليه المارحى به لانه يرد في ثم استعمل في الزيادة وهي الجوز اثنته الموسوعة لنقل الماد **له قوله**

على انهم اختاروا قول محمد **له قوله** لا يجوز ان يرد وجه ارضي بنصف المجموع وان كان جوهولا في المال الا ان يعلم في المال **له قوله** في موضعنا في باب الامارة الفاسدة وقال الانزاري
اي في كتاب الشركة من المتوسط **له قوله** ولا يتزاد به في الاصل الجمل الذي يحمل عليه المارحى به لانه يرد في ثم استعمل في الزيادة وهي الجوز اثنته الموسوعة لنقل الماد **له قوله**

على انهم اختاروا قول محمد **له قوله** لا يجوز ان يرد وجه ارضي بنصف المجموع وان كان جوهولا في المال الا ان يعلم في المال **له قوله** في موضعنا في باب الامارة الفاسدة وقال الانزاري
اي في كتاب الشركة من المتوسط **له قوله** ولا يتزاد به في الاصل الجمل الذي يحمل عليه المارحى به لانه يرد في ثم استعمل في الزيادة وهي الجوز اثنته الموسوعة لنقل الماد **له قوله**

على انهم اختاروا قول محمد **له قوله** لا يجوز ان يرد وجه ارضي بنصف المجموع وان كان جوهولا في المال الا ان يعلم في المال **له قوله** في موضعنا في باب الامارة الفاسدة وقال الانزاري
اي في كتاب الشركة من المتوسط **له قوله** ولا يتزاد به في الاصل الجمل الذي يحمل عليه المارحى به لانه يرد في ثم استعمل في الزيادة وهي الجوز اثنته الموسوعة لنقل الماد **له قوله**

على انهم اختاروا قول محمد **له قوله** لا يجوز ان يرد وجه ارضي بنصف المجموع وان كان جوهولا في المال الا ان يعلم في المال **له قوله** في موضعنا في باب الامارة الفاسدة وقال الانزاري
اي في كتاب الشركة من المتوسط **له قوله** ولا يتزاد به في الاصل الجمل الذي يحمل عليه المارحى به لانه يرد في ثم استعمل في الزيادة وهي الجوز اثنته الموسوعة لنقل الماد **له قوله**

على انهم اختاروا قول محمد **له قوله** لا يجوز ان يرد وجه ارضي بنصف المجموع وان كان جوهولا في المال الا ان يعلم في المال **له قوله** في موضعنا في باب الامارة الفاسدة وقال الانزاري
اي في كتاب الشركة من المتوسط **له قوله** ولا يتزاد به في الاصل الجمل الذي يحمل عليه المارحى به لانه يرد في ثم استعمل في الزيادة وهي الجوز اثنته الموسوعة لنقل الماد **له قوله**

على انهم اختاروا قول محمد **له قوله** لا يجوز ان يرد وجه ارضي بنصف المجموع وان كان جوهولا في المال الا ان يعلم في المال **له قوله** في موضعنا في باب الامارة الفاسدة وقال الانزاري
اي في كتاب الشركة من المتوسط **له قوله** ولا يتزاد به في الاصل الجمل الذي يحمل عليه المارحى به لانه يرد في ثم استعمل في الزيادة وهي الجوز اثنته الموسوعة لنقل الماد **له قوله**

على انهم اختاروا قول محمد **له قوله** لا يجوز ان يرد وجه ارضي بنصف المجموع وان كان جوهولا في المال الا ان يعلم في المال **له قوله** في موضعنا في باب الامارة الفاسدة وقال الانزاري
اي في كتاب الشركة من المتوسط **له قوله** ولا يتزاد به في الاصل الجمل الذي يحمل عليه المارحى به لانه يرد في ثم استعمل في الزيادة وهي الجوز اثنته الموسوعة لنقل الماد **له قوله**

على انهم اختاروا قول محمد **له قوله** لا يجوز ان يرد وجه ارضي بنصف المجموع وان كان جوهولا في المال الا ان يعلم في المال **له قوله** في موضعنا في باب الامارة الفاسدة وقال الانزاري
اي في كتاب الشركة من المتوسط **له قوله** ولا يتزاد به في الاصل الجمل الذي يحمل عليه المارحى به لانه يرد في ثم استعمل في الزيادة وهي الجوز اثنته الموسوعة لنقل الماد **له قوله**

على انهم اختاروا قول محمد **له قوله** لا يجوز ان يرد وجه ارضي بنصف المجموع وان كان جوهولا في المال الا ان يعلم في المال **له قوله** في موضعنا في باب الامارة الفاسدة وقال الانزاري
اي في كتاب الشركة من المتوسط **له قوله** ولا يتزاد به في الاصل الجمل الذي يحمل عليه المارحى به لانه يرد في ثم استعمل في الزيادة وهي الجوز اثنته الموسوعة لنقل الماد **له قوله**

على انهم اختاروا قول محمد **له قوله** لا يجوز ان يرد وجه ارضي بنصف المجموع وان كان جوهولا في المال الا ان يعلم في المال **له قوله** في موضعنا في باب الامارة الفاسدة وقال الانزاري
اي في كتاب الشركة من المتوسط **له قوله** ولا يتزاد به في الاصل الجمل الذي يحمل عليه المارحى به لانه يرد في ثم استعمل في الزيادة وهي الجوز اثنته الموسوعة لنقل الماد **له قوله**

على انهم اختاروا قول محمد **له قوله** لا يجوز ان يرد وجه ارضي بنصف المجموع وان كان جوهولا في المال الا ان يعلم في المال **له قوله** في موضعنا في باب الامارة الفاسدة وقال الانزاري
اي في كتاب الشركة من المتوسط **له قوله** ولا يتزاد به في الاصل الجمل الذي يحمل عليه المارحى به لانه يرد في ثم استعمل في الزيادة وهي الجوز اثنته الموسوعة لنقل الماد **له قوله**

على انهم اختاروا قول محمد **له قوله** لا يجوز ان يرد وجه ارضي بنصف المجموع وان كان جوهولا في المال الا ان يعلم في المال **له قوله** في موضعنا في باب الامارة الفاسدة وقال الانزاري
اي في كتاب الشركة من المتوسط **له قوله** ولا يتزاد به في الاصل الجمل الذي يحمل عليه المارحى به لانه يرد في ثم استعمل في الزيادة وهي الجوز اثنته الموسوعة لنقل الماد **له قوله**

على انهم اختاروا قول محمد **له قوله** لا يجوز ان يرد وجه ارضي بنصف المجموع وان كان جوهولا في المال الا ان يعلم في المال **له قوله** في موضعنا في باب الامارة الفاسدة وقال الانزاري
اي في كتاب الشركة من المتوسط **له قوله** ولا يتزاد به في الاصل الجمل الذي يحمل عليه المارحى به لانه يرد في ثم استعمل في الزيادة وهي الجوز اثنته الموسوعة لنقل الماد **له قوله**

والرأوية بعقد فاسد فيلزمه اجرة وكل شركة فاسدة فالربح فيها على قدر المال يبطل شرط التفاضل لان الربح فيها تابع للمال ^{بإذن من صاحب المثلين} ^{والرأوية} ^{بإلفاظ العزوي} ^{١٢} فاسدة بقدر ما استحققت بالتمسكية وقد فسدت بغير الاستحقاق على قدر رأس المال ^{بإلفاظ العزوي} ^{١٣} اذا مات احد الشريكين او ارتد لحق بدار الحرب بطلت الشركة لانها تتضمن الوكالة ولا بد منها ليتحقق الشركة على ما هو الوكالة تبطل بالموت وكذا بالالتحاق مرتدا اذا قضى القاضى للحاقه لانه بمنزلة الموتى على ما بيناه من قبل ولا فرق بينهما اذا علم الشريك بموت صاحبه ولم يعلم لانه عزل حكى فاذا بطلت الوكالة بطلت الشركة بخلاف ما اذا فسح احد الشريكين الشركة حيث يتوقف على علم الاخر لانه عزل قصدي والله اعلم ^{بإلفاظ العزوي} ^{١٤} فصل ليس لاحد الشريكين ان يؤدي زكاة مال

الا يادنه لانه ليس من جنس التجارة فان اذن كل واحد منهما لصاحبه ان يؤدي زكاة فادى كل واحد منهما فالثاني ضامن علم باداء الاول ولم يعلم هذا اعتد ابي حنيفة وقال لا يضمن اذا لم يعلم هذا اذا ديا على التعاقب اما اذا ديا معا ضمن كل واحد منهما نصيبا ^{بإلفاظ العزوي} ^{١٥} وعلى هذا الاختلاف المأمور باداء الزكاة اذا تصدق على الفقير بعد ما دى الامر بنفسه لهما انه مأمور بالتملك من الفقير وقد اتى به فلا يضمن للموكل هذا لان في وسعه التملك لا وقوعه زكاة لتعلقه بنية الموكل وانما يطلب منه ما في وسعه صبارا للمأمور به بما لا يحصر اذا اذبح بعد ما زال الاحصار ورجح الامر لم يضمن للمأمور علم اولاد ابي حنيفة انه مأمور باداء الزكاة والمؤدى لم يقبض زكاة فصار مخالفا وهذا لان المقصود من الامر اخراجه نفسه عن عهدة الواجب لان الظاهر انه لا يلائم الضرر لان دفع الضرر وهذا المقصود حصل باداءه وعزى اداء المأمور عنه فصار معز ولا علم ولم يعلم لانه عزل حكى اما دم الاحصار فقد قيل هو على هذا الاختلاف وقيل بينهما فرق ووجهه ان الدم ليس بواجب عليه فانه يمكنه ان يصبر حتى يزول الاحصار وفي مسألتنا اداء واجب فاعتبار الاسقاط مقصود فيه دون دم الاحصار ^{بإلفاظ العزوي} ^{١٦}

قال اذا اذن احد المتفاهين لصاحبه ان يشتري جارية فيطأها ففعل فيله غير شئى عند ابي حنيفة وقال لا يرجع عليه بنصف الثمن لانه ادى ديناً عليه خاصة من مال مشترك فيرجع عليه صاحبه بنصيبه كما في شراء الطعاقم والكسوة وهذا ^{بإلفاظ العزوي} ^{١٧}

له قوله على قدر المال كالعتق لهما مع الثمن فانزعت منها اثلاث وان كانا شرطوا الربح بينهما تسعين بطل ذلك ^{بإلفاظ العزوي} ^{١٨} قوله تابع للمال في نظر لان الربح عندنا فرع العقد كما ركوز تابع للمال انا هو من سب الشافعي كما لو باع لثوب العقد اذا كان العقد موجودا وبيعنا ففسد العقد فيكون تابع للمال ^{بإلفاظ العزوي} ^{١٩} قوله على ما بيناه من قبل اشارة الى ما ذكره في باب احكام المرتدين في قوله وان تم بدلا للربح مرتدا حكم بما ذكره في قوله وانما بالحق صار من اهل الحرب وهم اموات في حق احكام الاسلام ^{بإلفاظ العزوي} ^{٢٠} قوله لانه عزل على الاتساع ان الوكيل يعزل بموت الموكل وان لم يعلم ^{بإلفاظ العزوي} ^{٢١} قوله بخلاف الجاهل بخلاف ما اذا فسح احد الشريكين الشركة وبالرد وهم اودنا ثم يتوقف على علم الاخر لانه عزل قصدي فيشترط عليه دعوا للضرر وعنه وتقيده بما اذا كان مال الشركة وراهم اودنا لانه لو كان عرضا فلا رواية في ذلك عن اسمائنا وانا الرواية في المضاربة وهي ان رب المال اذا جن المضاربة عن الشفوت فان كان مال المضارب يرد اهم اودنا نرجع نصيبه من ارضه بالدم والباقي لغيره فان كان المال عرضا لم يرجع نصيبه فيقول المظالم او الشريك في المضاربة فقال لا يفسخ وقال بعض المشافعية لا يفسخ وان كان المال عرضا وهو المضارب ^{بإلفاظ العزوي} ^{٢٢} قوله فضل لما كان احكام هذا الفصل ليه عن مسأل الشركة انما ليست من امور التجارة والاسترباح الغرور بفضل واخره ^{بإلفاظ العزوي} ^{٢٣} قوله اذا لم يعلم والما اعلم ضمن كذا ذكر في كتاب الزكاة وفي الريايات للثاني لا يضمن وان علم عند ما هو الصحيح عنهما ^{بإلفاظ العزوي} ^{٢٤}

له قوله وانا يطلب من ماني وسعوا لينة الودع الى رجل يقبض بهاديا عليه مادي الراجح الدين لا يضمن اذا دفع علم بذلك اولم يعلم ^{بإلفاظ العزوي} ^{٢٥} قوله ان لا يلزم العزوي ان يفسخ ما لم يفسخ يد الوكيل الراجح العزوي هو بقا الواجب على منة ^{بإلفاظ العزوي} ^{٢٦} قوله لانه عزل حكى وهو لا يتوقف على العلم كما فعل بالموت ^{بإلفاظ العزوي} ^{٢٧} قوله وقيل بينها فرق بزاوج بطريق التسليم بين لثمن لثمنه لا يضمن بالاتفاق لكن بينها فرق ^{بإلفاظ العزوي} ^{٢٨} قوله حتى يزول الاحصار فان رجح بالطلب بالدم فلم يكن مقصودا ولم يكن ان يقال ان المقصود حصل بفعل المحض بل فعل المأمور به ففعل المأمور به من المقصود فبطلت اذ كان واجب فكان اسقاط الواجب امر مقصودا وحصل هذا المقصود باذنا المأمور به ففعل المأمور به من المقصود ^{بإلفاظ العزوي} ^{٢٩} قوله كما في شراء الطعام بتحقيق ذلك ان الحاجة الى المولى من الجوارح الاصلية انا ليست بلازمة للطعام فلم يكن مستثناة من عقد الشركة بلا شرط بخلاف الحاجة الى الطعام فانها لازمة وكانت مستثناة بلا شرط ثم بالشرع على الوطى التحق بحاجة الطعام فوقع شراء الجارية للشرى خاصة ^{بإلفاظ العزوي} ^{٣٠}

لان الملك واقعه خاصة والتمن بمقابلة الملك وله ان الجارية دخلت في الشركة على البتات جرياً على مقتضى الشركة اذ هما
 لا يملكان تغييره كحل عدم الاذن غير ان الاذن يتضمن هبة نصيبه منه لان الوطى لا يحل الا بالملك ولا وجهه الى
 اثباته بالبيع لها بيتاً نه مخالف مقتضى الشركة فاثبتناه بالهبة الثابتة في ضمن الاذن بخلاف الطعام الكسوة والذو مستثنى
 عنها للضرورة فيقع الملك له خاصة بنفس العقد كان مغدياً ديناً عليه من مال الشركة وفي مسألتنا قطع ديناً عليها للمبيتنا
 والبايعان يأخذ بالتمن ايها شاء بالاتفاق لانه دين وجب بسبب التجارة والمفاوضة تضمنت الكفالة فصارت كالطعام الكسوة

كتاب الوقف

قال ابو حنيفة لا يزول ملك الواقف عن الوقف الا ان يحكم به الحاكم او يعلقه بموته فيقول اذا مات فقدت دارى
 على كذا وقال ابو يوسف يزول ملكه بمجرد القول قال محمد لا يزول حتى يجعل للوقف وليا ويسلمه اليه قال الوقف لغة هو
 الجبس يقول وقتت الاديبة ووقفتها بمعنى وهو في الشرع عند ابى حنيفة حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة
 بمنزلة العارية ترمقيل المنفعة معدومة فالتمسك بالمعنى فلا يصح فلا يجوز الوقف اصلاً عندنا وهو الملقوف في الاصل الاصم
 انه جائز عندنا الا انه غير لازم بمنزلة العارية وعندنا حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الواقف عنه الى الله
 تعالى على وجه تعومفنته الى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث واللفظ ينظمها والترجيح بالدليل لهما قول النبي لعين
 حين اراد ان يتصدق يا رضى له ثمنى ثم تصدق باصلها لا يباع ولا يورث ولا يوهب ولان الحاجة ماسة الى ان يلزم الوقف
 منه ليصل ثوابه اليه على الدوام وقد امكن فح حاجته باسقاط الملك وجعله لله تعالى اذ له نظير في الشرع وهو المسجد

١٤ قوله دخلت في الشركة وكل ما دخل في الشركة وادى المشتري ثمن مال الشركة فانه لا يرجع عليه ما بشرى كما اشترى الاذن وادى ثمنها من مال الشركة ١٢ ع -
١٥ قوله لا يمكن تغييره الا ترى انها لو شرطت الشاؤت بينها في ملك المشتري لم يجز لم يتبرع بقار الشركة ١٢ ع **١٦** قوله جاز ان الاستشار من قولنا اشترى مال عدم الاذن
 ان اشترى شيها ١٢ ع **١٧** قوله في ضمن الاذن كما ان قال اشترى جارية بيننا وقد هبت نصي منها ١٢ ع **١٨** قوله كتاب الوقف مناسبه بالشركة ان كلاً منها
 يراد به اشتقاق الاصل مع الاستفاعة بالزيادة على الاصل في الشركة مستحب في ملك الانسان وفي الوقف فخرج عن عندنا اكثر مما سخره طارئة وهي الانتفاع بالباقي وفيه اذمة العمل
 الصالح وفيه لفة الجبس مصدر وقتت يعقود ولا يتعدى لم يشترى المصدر في الوقف فتقبل هذه البراءة فخرج عن عندنا ما سخره طارئة وهي الانتفاع بالباقي وفيه اذمة العمل
 منقبة الى من احب وعندهما سبها على ملك احد الطرفين وقد انتظم بهما من ملكه وما شرطت فما بشرى في سائر التبرعات من كونه قائماً بالناظر او ان لا يكون معلقاً لطلاق ان تقدم دلوى فذاري مائة
 موقوفة لم يجوزوا السلام ليس بشرى لظروفه الذي على ولده وتسلسل جاز ومن شرطه ان لا يكون مجموعاً عليه حتى لو جهر عليه القاضى لسفد نحوه لا يجوز وقفه بشرط التام لم يجوز عن الملك
 عند ابى حنيفة ١٢ ع الا انما يملكه او ان يملكه على لغيره فاما ان يكون له في الوقف ارضي هذه مائة موقوفة مؤبدية على المساكين ونحو ذلك ١٢ ع **١٩** قوله
 لا يزول الا بذه جارية القدرى بخلاف المصنف ذكر ابى حنيفة ١٢ ع ١٣ ع

٢٠ قوله وهو الملقوف في الاصل الى المبسوط حيث قال كان ابو حنيفة لا يجزى ذلك وقال قاضي خان بظاهر هذا اللفظ اذ بعضهم فقال عند ابى حنيفة لا يجوز الوقف وليس كذلك بل
 يجوز في ذلك لكل بالاصح والجماع العمارة الا ان عند ابى حنيفة ومحمدا يلزم ١٣ ع **٢١** قوله بمنزلة العارية في ما كان كذلك تعرف المنفعة الى جهة الوقف ويتبقى العين على ملك الواقف
 فذان يربح ويجوز له بيعه ١٣ ع **٢٢** قوله واللفظ الخالى لفظ الوقف يصدق مع كل من زوال الملك ودمر ما ليس من مقتضيات لفظ وقتت وادى خروجها عن الملك
 او مدمر فترجى الزرع ودمر باليد ١٣ ع **٢٣** قوله تدعى بفتح الشار الشارته بعد اسم ساكنة ثم عين حمزة ذكر الشيخ حافظ الدين ان ابناء توحىر للعلية والتابيفت وذكر في غاية البيان
 انها في كتب غريب الحديث المحمدي عند القافة منوا وفيه من قال محمد بن الحسن في المبسوط اخبرنا محمد بن جويرية عن نافع بن عمر ان كانت لارض تدعى كان فيها نخل نفيس فتال
 لرسول الله اني استغفرتك ما لا يوجد في نفيس ان تصدق به فقال لا تصدق به لانه لا يورث ولا يورث ولكن تنفق ثمرته تصدق به عن في سبيل الله وفي القاب وللصيف و
 المساكين وابن السبيل ولدى القرى ومدينته عن ابى حنيفة ١٣ ع **٢٤** قوله وقد امكن ان يباعها لغيره اذا لم يتبين لذلك سقوط الملك لم يقابل بل يتحقق بالحكم بلزوم
 فلم يلزم زوال الملك من هذا المنظر فيلزم انما قال ١٣ ع **٢٥** قوله اول نظير في الشرع جواب عما يقال كيف يخرج الوقف عن ملك الواقف ولا يدخل في ملك احد طرفيه
 ان هذا نظير وجوب المسجد انما لا يباع بالاتفاق وهو اخبر عن ملكه بنظره يدخل في ملك احدوكنا تفسيره مجموعاً لثمة الوقف فانه كذلك في الوقف ١٣ ع

الدرية في تخرىج احاديث الهداية

كتاب الوقف ، حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعرج بن اسراء ان يتصدق بارضى له تدعى ثم تصدق باصلها
 لا يتاع ولا توهب ولا تورث متفق عليه وهذه اللفظ البيخاسرى في طريق وضاد في اخره ولكن يتفق ثمره واخرها جاة بلفظ اخر قال ان
 شئت حبست اصلها قال فتصدق بها عمران له لا يباع اصلها ولا يوهب ولا يورث الحديث

الزكاة والصدقة **قال** اذا صح الوقف على اختلافهم في بعض النسخ واذا استحق مكان قوله واذا صح خروج من ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه لانه لو دخل في ملك الموقوف عليه لا يتوقف عليه بل ينفذ بيعة كسائر املاكه لانه لو ملكه لما انتقل عنه بشرط المالك الاول كسائر املاكه **قال** قوله خروج عن ملك الواقف يجب ان يكون قولها على الوجه الذي سبق ذكره **قال** ووقف المشاع جائز عند ابي يوسف لان القسمة من تمام القبض عند ليس بشرط فكذا تمته **قال** محمد لا يجوز لان اصل القبض عند شرط فكذا ما يتم به وهذا فيما يحتمل القسمة فاما فيما لا يحتمل القسمة فيجوز مع الشيوع عند محمد ايضا لانه يعتبره بالهبة والصدقة المنقذة الا في المسجد المقبرة فانه لا يتم مع الشيوع فيما لا يحتمل ايضا عند ابي يوسف لان بقاء الشركة يمنع الخلو لله تعالى ولان المهاياة فيها في غاية القبح بان يقرب فيه الموقف سنة ويؤرد سنة ويصل في وقت ويتخذ اصطبل في وقت بخلاف الوقف لا يمكن الاستغلال وقسمة الغلّة ولو وقف الكل ثم استحق جزء منه بطل في الباقي عند محمد لان الشيوع مقارن كما في الهبة بخلاف ما اذا رجح الواهب في البعض او رجح الوارث في الثلثين بعد موت المريض وقد هب او وقف في مرضه وفي المال ضيق لان الشيوع في ذلك طارئ ولو استحق جزء مميّز بعينه لم يبطل في الباقي لعدم الشيوع ولهذا جاز في الابتداء وعلى هذا الهبة والصدقة المملوكة

قال ولا يتم الوقف عند ابي حنيفة وعنده حتى يجعل اخره بجهة لا ينقطع ابدا **قال** ابو يوسف اذا سمي فيه جهة تنقطع جاز وصار بعدها للفقراء وان لم يسمهم لهما ان موجب الوقف زال الملك بدون التملك وانه يتأبد كالعتق فاذا كانت الجهة يتوهم انقطاعها لا يتوفر عليه مقتضاها فلماذا كان التوقيت مبطلاله كالتوقيت في البيع ولا يبي يوسف ان القصور هو التقرب الى الله تعالى وهو موقوف عليه لان التقرب تارة يكون في الصرف الى جهة تنقطع مرة بالصر الى جهة تتأبد فيصح في الوجهين وقيل ان التأبيد شرط بالاجماع الا ان عند ابي يوسف لا يشترط ذكر التأبيد لان لفظه الوقف والصدقة مبنية عنه لما بينا انه ازالة الملك بدون التملك كالعتق ولهذا قال في الكتاب في بيان قوله وصار بعدها للفقراء وان لم يسمهم هذا هو الصحيح عند محمد ذكر التأبيد شرط لان هذا صفة بالمنفعة او بالغلّة وذلك قد يكون موقفاً وقد يكون مؤبداً فمطلقه لا

له قوله على اختلافهم اي اذا صح الوقف على ما اختلف فيه المشايخ من ان يسمع عند هدا ولا يصح عند ابي حنيفة ١٢ عن ابيه **له قوله** يجب ان يكون قولها لان السمعة في اللزوم والقدوري لا يقبل اذا لم يكون قول الكل بل قال انا صح ومرة العتق لا تستلزم اللزوم ١٢ **له قوله** عند ابي يوسف معنى الثلوات اشتراط تسليم الوقف فلا يشترط حال لعدم صحة وقف المشاع لان القسمة من تمام القبض ولا بد من فرجة القسمة وعنده في يوسف لا يشترط تسليم المتولى فلا يشترط ما يجوز من تمام من ان يقول ابي يوسف وهم مشايخ لم اقدر لقر في هذا البيان ان اخرج من المشايخ بخلافه يقول هبنا ايضا ١٢ **له قوله** وقال محمد لا يجوز اي فيما يملكه وطا في مالنا لا يجوز غيره ايضا ١٢ **له قوله** لا يلزم لان محرم ايجز الوقف المشاع فيما لا يحتمل القسمة بجواز البيع والصدقة المنقذة وهي التي سلت ابي الفقيه وجعلت مملوكة لولا الشيوع فيها لا يمنع ١٢ **له قوله** في مال لا يحتمل بان كان الموضوع الذي تقدمه صغير الا يصح ما اراده الواقف ١٢ **له قوله** في غاية العجى اي جواز وقف المشاع في مال لا يحتمل القسمة يحتاج فيه الى التباين والتباين لا يوجب روى الى المرتبة ١٢

له قوله لان الشيوع مقارن لان حق السمتن كان ثابتا في الموقوف حال الوقف فلم يتم القبض وهو شرط اخره كما في الهبة المشاعة المقارنة للشيوع ١٢ **له قوله** وعلى هذا الهبة والصدقة المملوكة فاذا لم يستحق منها جزاء لم يطل ١٢ فتح القدر **له قوله** بجمله لا تنقطع مثل ان يقول على كذا كذا ثم على فقرا المسلمين حيثما وجدوا مثل ١٢ عن ابيه **له قوله** بدون التملك قيل في كلام المصنف نظرا لذكر في اول كتاب الوقف ان الوقف عنده حبس العين على ملك الواقف فكان موجودا من اول الواقف وقال هبنا موجودا زال الملك وانجب بان يذوق محمد وهو رواية عن ابي حنيفة والمذكور في اول الكتاب هو قوله في رواية اخرى وقيل لولا هبنا ما حكم المالك بعمه الوقف ولا يصح في الوقف من ملك الواهب فتمت اتمامه **له قوله** ان الوقف مطلقا كما ان الوقف اذ عثر به من **له قوله** في الوقف على من يذوقه انما انقضت الهبة والوقف الى ملكه ان كان جارا الى ملكه ورثة ان كان يتأبد فمقتضى ان لا يقبل هذا التباين في ما ذكر من ابي يوسف لان قال وصار بعدها للفقراء وان لم يسمهم وذلك يدل على ان التباين شرط والجواب ان المروي عن ابي يوسف امر ان امرها لا يشترط التباين املا وانما في لا يشترط ذكره والمعلم اشار الى الاول في الدليل والى الثاني في الذنب ١٢

ينصر الى التأييد فلا بد من التخصيص **قال** يجوز وقف العقار لان جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم قفوا ولا يجوز وقف ما ينقل **يقول** **قال** وهذا على الارسال **قول** ابي حنيفة **وقال** ابو يوسف اذا وقف ضيعة ببقرها واكرتها وهم عبدة اجاز وكذا سائر آلات الحراثة لانه تبع الارض في تحصيلها هو المقصود وقد ثبتت من الحكم تبعا ما لا يثبت مقصودا كالشرب في البيع والبناء في الوقف **وعنه** معه فيه لانه لما جاز افراد بعض المنقول بالوقف عندة فلان يجوز الوقف فيه تبعا الى **وقال** محمد بن يعقوب حبس الكراع والسلام معناه وقفه في سبيل الله وابو يوسف معه فيه على ما قالوا وهو استحسان والقياس ان لا يجوز لما يمان من قبل وجه الاستحسان الآثار المشهورة فيه منها قوله عليه السلام واما خالد فقد حبس اذ دعا واخراساله في سبيل الله تعالى وطلحة حبس روعه في سبيل الله تعالى ويروى واكرعه والكراع الخيل يدخل في حكمه لا لبل لان العتيق اهدن عليها وكذا السلام يحمل عليها وعن محمد انه يجوز وقفها فيه تعامل من المنقولات كالقاس والمر والقدم والمنشار والحنازة وثيابها والقدر والمراجل والمصاحف وعند ابي يوسف لا يجوز لان القياس انما يترك بالنص رد في الكراع والسلام فيقتصر عليه **ومحمد** يقول القياس قد يترك بالتعامل كما في الاستصناع وقد وجد التعامل في هبة الاشياء وعن نصير بن يحيى انه وقف كتبه المحافل بالمصحف وهذا صحيح لان كل واحد يمسك للدين تعليما وتعلما وقرآنة واكثر فقهاء الامم

له قوله وقوة تدرمان عمره ووقف الرضايي **قوله** وهذا اي قول التدروري على الاطلاق تصدق او تبعا كما اذا جوزه تاملوا في ١٢ **قوله** واكثر الاكراهة فتمت الخرافون كذا قال ابن الهام ١٢ **قوله** فبما انى بوزن وقف المنقول تبعا ١٢ **قوله** افر من المنقول اي في ما تعارف الناس وقفة كالمنشار والقاس والمصحف والقدر وما يتعارف الناس وقفة لا يجوز وقف الثياب وغيره من الامتعة ١٢ **قوله** الكراع بالضم بجره كوسند وكذا وان ينزله وظيفت است مراب وشتر راجع اكرع بفتح الاول وضم الراء وكذا ١٢ **قوله** لما يمان قبل من ان المنقول لا يمتنع التبريد لعدم بقاء ١٢ **قوله** واما خالد الخيل في الصحيحين عن ابي هريرة بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصدقات فتبع ابن تميم وفالدين الوليد والعباس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كان فقيرا فاغناه الله واما خالد فانك تظلمونه وقد حبس اذ دعا واخراساله في سبيل الله واما العباس فصدقه على الادراع جمع درع والاعتد امامه الرجل من السلاح وغيره وما ذكره الله من رواية ميس طرفة فزيب لا اصل له ورواية الكراع غير صحيحة بل هو من اهدم اهدم اهدم عن احد من الرواة والآخر من جهة اللفظ وهو ان كراع على وزن فعال ولم يسمع جمع على وزن افعال ١٢ **قوله** ادومادما العبد باكره زهه اهن مونت وجمود دروع وادرع ١٢ **قوله** منتهى الارب **قوله** كالفاس ناس بالفتح بترجموا من كفس والمرنفع الميم وتشديد الراء الملهام من وكلمة كرا في منتهى الارب وقال النبي هو الاله الاله بحال بنيان الطين والقدرم بالفتح كصورتين جمع قدام وقدم ككتب والشارب الكسرة والبناء بكسر الميم السمرالسنه على عليه الميت ونحوه وبالفتح الميت المحمول وقيل بالفتح والقدرم جمع القدرم بالفتح **قوله** فير التلم وكراجل بالفتح جمع رجل بالسرور وكسجين كرسنة منتهى الارب وقال النبي الفرق بين القدرة والمرجل ان المرجل لا يكون الا من ناس والقدرة قد تعين من الطين وفي النيات تدرك بالسرور كخواه كويك بالشد يا كمان ١٢ **قوله** وهذا صحيح قال قاضي خان انتقلت المشايخ في وقف الكتب وجوزه الواليتش وعليه الفتوى ١٢

الدرية في تخريج احاديث الهداية

قوله ويجوز وقف العقار لان جماعة من الصحابة وقفة له وقوة قلت فمفهم الامر قم بن ابي الامر فخر اخرج الحاكم من طريق عثمان بن الامر قم قال اسلم ابن سابع سبعة وكانت داره على الصفا وهي الدار التي دعا النبي صلى الله عليه وسلم فيها الى الاسلام فاسلم فيها خلق كثير منهم عمر وتصديق بها الامر قم على ولده فرايت نسخة صدقته هذا ما قضى الامر قم في ربيعة في الصفا انها صدقة بكانها من من الحرم لا يتابع ولا تورث شهد هشام بن العاص وهلال مولى هشام ومتهم الزبير بن العوام علقه البخاري ووصله ابراهيم الحاربي من طريق هشام بن عمرو عنة عن ابيه ان الزبير وقف داره على المردودة من بناته ومتهم عثمان بن ابي الطيراني من طريق بشير الاسلمي ان عثمان اشترى رومة من رجل من بني غفار بخمسة وثلاثين الف درهم ثم جاز الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال وقد اشتريتها وجعلتها للمسلمين وفي الحديث قصة واخرج البيهقي في الخلافيات من طريق الحميدي قال تصدق ابو بكر بداره بمكة على ولده فمضى الى اليوم وتصديق عمر بربيعه عند المروة وبالبقية على ولده فمضى الى اليوم وتصديق علي بارضه وداره ببصره باسواله بالمدينة على ولده فذلل الى اليوم وتصديق سعد بن ابي وقاص بداره بالمدينة وبيداره ببصره على ولده الى اليوم وتصديق عمر وبن العاص يا الوهط من الطائف وبيداره بمكة وبالمدينة على ولده فذلل الى اليوم قال ومن لا يحضره في كثير ١٢

حديث واما خالد فقد حبس ادرع في سبيل الله تعالى متفق عليه من حديث ابي هريرة في قصة وروى الطبراني من طريق ابي وائل قال لما حضرت خالد الوفاة قال فذكر الحديث وفيه اذا انا مت فانظروا واسلحي وفرسي فاجعلوه عدة في سبيل الله تعالى **قوله** وطلحة حبس دروعه ويروى اكرعه لم اجده ١٢

على قول محمد ^{عليه السلام} ولا تعامل فيه لا يجوز عندنا وقفه وقال الشافعي كل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء اصله ويجزى بيعه نحو وقفه
 لانه يمكن الانتفاع به فاشبهه العقار والكرام والسلاح ولان الوقف فيه لا يتأبد منه على ما بيناه فصار كالعقار الذي لا يتأبد
 بخلاف العقار والعارض من حيث السمع ولا من حيث التعامل فبقى على اصل القياس لهذا لان العقار يتأبد والمجاهد
 ستم الدين فكان معنى القرية فيها أقوى فلا يكون غيرها في معناها **قال** اذا صح الوقف لم يجز بيعه ولا تسليمه لان ان يكون

مشاعاً عند ابي يوسف فيطلب الشريك القسمة فيصم مقاسمته اما امتناع التمليك فلما بينا واما جواز القسمة فلانها تنبزو
 افران غاية الامران الغالب في غير المكيل الموزون ^{معنى المبادلة} الا ان في الوقف جعلنا الغالب معنى الا فرار نظر للوقف فلم يكن
 بيعاً وتمليكاً ثمران وقف نصيبه من عقار مشترك فهو الذي يقاسم شريكه لان الولاية الى الواقف وبعد الموتى وصية ان
 وقف نصف عقار خاص له فالذي يقاسمه القاسمى او يبيع نصيبه الباقي من رجل ثم يقاسمه المشتري ثم يشتري ذلك
 منه لان الواحد لا يجوز ان يكون مقاسماً ومقاسماً ولو كان في القسمة فضل راهم ان أعطى الواقف لا يجوز امتناع بيع الوقف وان

عطى الواقف جائز يكون بقدر الدرهم شراء **قال** الواجب ان يبتدى من ارتفاع الوقف بعمرته شرط ذلك الواقف ولم
 يشترط لان قصد الواقف من الغلة مؤبد ولا يبقى ائمة الا بالعمارة فيثبت شرط العمارة اقتضاء ولان الخراج بالضمن صار كنفقة
 العبد الموصى بخدمته فانها على الموصى له بها ثمران كان الوقف على الفقراء ولا يظفر لهم اقرب اموالهم هذه الغلة فيجب
 فيها ولو كان الوقف على رجل بعينه واخره للفقراء فهو في ماله اى ماله شاء في حال حياته ولا يبوخذ من الغلة لانه معين يمكن
 مطالبته وانما يستحق العمارة عليه بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة التي وقفه وان عرّب يبني على ذلك الوصف لانها بصفتها

صارت غلته مضافة الى الموقوف عليه فاما الزيادة على ذلك فليست بمستحقة عليه والغلة مستحقة له فلا يجوز فيها الى
 شيء اخر الا برضاة ولو كان الوقف على الفقراء فكذلك عند البعض عند الاخرين يجوز ذلك والاول اصح لان الضم الى العمارة
 ضرورة بقاء الوقف ولا ضرورة في الزيادة **قال** فان وقف دار على سكنى ولاة فالعمارة على من له السكنى لان الخراج بالضمن على
 ما مر فصار كنفقة العبد الموصى بخدمته فان امتنع على ذلك وكان فقيراً اجرها الى كتم عمرها باجرتها واذا عثرها ردها الى من له السكنى

قوله وما لا تعامل فيه اى من المتقولات كالنشاب والحيوانات وغيره **اب** **له** قوله ولما عارض من حيث السمع جواب عن قوله فاشبهه الكرامك ووجهه ان الاصل
 ان لا يجوز وقفه ايضاً كالدرهم الا ان اتركناه بعارض من حيث السمع **اب** **له** قوله ولان من حيث التعامل جواب عما يقال المعارض من حيث السمع ليس في صورة المر
 والعدوم فشكل هذه الصورة مقيسة على ذلك ووجه ذلك ان لها عارض من حيث التعامل وليس بوجوده في صورة النزاع **اب** **له** قوله وانه لا يستقار على ان السارق
 غير العقار والكرام بهما غيرا **اب** **له** قوله معنى المبادلة التمتع الحق اى تميز كل ما يتولى صاحبه اشيائه واسقاطه ويقتضيه معنى الافراز والمبادلة ما اجتمع لكل كان بعقد ولو بعرض لصاحبه فيما يتبادر الاول
 افراز وانما في مبادلة الان احداهما راجح في بعض المواضع التمييز الحق في المكيل والموزون والحدود المتقارب لعدم التقادرات بين العاين وغلب المبادلة في غير النكاح من العقار والحيوانات
 المتبادلة **اب** **له** قوله خاص لمنفعة عقار اى لو كان لمقام متزراع وبها خاص لا لا يشركه غيره فيه فوقف من متعدين ذموا ما يجب ان يكون القائم بوجوه الوقت
 لتلازم ان النصف الواجد مطا اوطا لبا فان مقام النصف الذي هو الوقت مطالب من ما ك النصف الذي هو غيره واقف وما ك النصف يطالب وهو الواقف
 نفسه القاسم نصف الوقت فكان مطا لبا مطا لبا **اب** **له** قوله فضل دراهم بان كان احد النصفيين اموالهم فوقفه العزوة الى ادخال الدرهم في القسمة او ترافضها
 فان ادخل الدرهم في القسمة لا يجوز الا بالترضاة والعزوة على ما سبق في كتاب القسمة تلامخها وان يكون الواقف يافخ الدرهم او يعطيا فان كان الاول لم يجوز له ان يخطى بقا بل
 الدرهم شيئاً من الوقت ويح الوقف لا يجوز ان كان في ما زاد من غير شيئا **بقا** بله الدرهم وبقية وهو جواز **اب** **له** قوله ولان الخراج بالضمن بالتملك
 الاكل في العنازة هذا لفظ الحديث وهو من جوامع الحكم لا اراهه صان في جزمه محرم المشل واستعمل في كل معزرة بمقابلة منصفه ومنه ان غلته الوقف لما كانت للموقوف عليهم كانت
 العمارة ايض عليهم ومنهم الاكل اصل الحديث فنقول اخرجه ابو عبيد في كتاب غريب الحديث من حديث عائشة وعروة **اب** **له** قوله ولا يوقف من الغلته على من لا
 قال فيوقفه ما روي به الغلته ايضاً ما نزلوا عليه بذلك سناخص آخر كلامه **اب** **له** قوله فكذلك عند البعض لانه لا يجوز الزيادة على البناء على من وقفه الوقت
 عليها **اب** **له** **له**

لان في ذلك رعاية المحقين حق الوقف وحق صاحب السكنى لانه لو لم يعبرها تقوت السكنى اصلا والاول والى ولا يجبر المتع
 على العبارة لما فيه من اتلاف ماله فاشبه امتناع صاحب البذر في المزارعة فلا يكون امتناعه رضامته بطلان حقه لانه
 في حيز التردد ولا يصح اجارة من له السكنى لانه غير مالك **قال** وما اهدم من بناء الوقف والنه صرفه الحاكم في عبارة الوقف
 ان احتاج اليه وان استغنى عنه امسكه حتى يحتاج الى عمارته فيصرفه فيها لانه لا بد من العبارة ليبقى على التأييد فيحصل مقصود
 الوقف فان مست الحاجة اليه في الحال صرفها فيها ولا امسكها **قال** حتى لا يتعد عليه ذلك وان الحاجة في بطل
 المقصود وان تعذر إعادة عينه الى موضعه بيع وصرف ثمنه الى المرمومة صرفا للبذل الى مضر المبدل **قال** ان يقسمه يعنى
 النقص بين مستحق الوقف لانه جزء من العين والحق للموقوف عليهم فيه وانا حقهم في المنافع والعين حق الله تعالى فلا
 يصرف اليهم غير حقهم **قال** اذا جعل الوقف غلة الوقف لنفسه وجعل الولاية اليه جاز عند ابي يوسف قال ذكر فصلين
 شرط الغلة لنفسه جعل الولاية اليه اما الاول فهو جاز عند ابي يوسف ولا يجوز على قياس قول محمد وهو قول هلال
 الرازي وبه قال الشافعي وقيل ان الاختلاف بينهما بناء على الاختلاف في اشتراط القبض للافراز وقيل هي مسألة مبتدأة
 والخلاف فيما اذا شرط البعض لنفسه في حياته وبعده موته للفقراء وفيما اذا شرط الكل لنفسه في حياته وبعده موته للفقراء سواء
 ولو وقف وشروط البعض والكل لامهات اولاده ومدبريه ماداموا احياء فاذا ماتوا فهو للفقراء والمساكين فقد قيل يجوز الاتفاق
 وقد قيل هو على الخلاف ايضا وهو الصحيح لان اشتراطه لهم في حياته كاشتراطه لنفسه وجه قول محمد ان الوقف تبرع على
 وجه التملك بالطريق الذي قد مناه فاشتراط البعض والكل لنفسه يبطله لان التملك من نفسه لا يتحقق قصارا كالتصدق
 المنفذ وشروط بعض بقعة المسجد لنفسه ولا يي يوسف ما روى ان النبي عليه السلام كان يأكل من صدقة والمراد منها
 صدقة الموقوفة ولا يحل الاكل منها الا بشرط فدل على صحته ولان الوقف ازالة الملك الى الله تعالى على وجه القرية على ما
 فان بدون الشرط لا يملك بالاجماع **اب**

له قوله والاول اولى اى اجارة الحاكم وعمارته لولى من الثاني وهو عدم عمارتها المدلول عليه بقوله ولو لم يعبر بالان الجمع بين المستلذين اولى من البطل اهدم **اب** **له قوله**
 فاشبه امتناع صاحب البذر فانه اذا عقد المزارعة على احد هما البذر فاشترط من عليه البذر من العمل لا يجبر عليه لذلك **اب** **له قوله** في ميزان التردد ياذن الاستماع بمثل ان
 يكون بطلان حقه ويمثل ان يكون نقصان مالته الحال ولو جاز اصلاح القاضي وعمارته شره **اب** **له قوله** لا يضر مالك لان الاجارة تملك النافع بومن والتملك انا
 يتحقق من المالك وبهنا من لا السكنى ليس بملك وانما اجبت له منفعة السكنى وتوقف على الماستاجر فان لم يجر الدار وليس بملكها واجب بان ملك المنفعة واقبقت مقام العين في بطل
 العقيد **اب** **له قوله** واكثر بمثل ان يكون معلونا محروما على البناء يعنى ما اهدم من اكله الوقف بان على نخب الوقف وفسد بمثل ان يكون معلونا على ما هو معلوم بالمستعمل
 عن النجاشي لانه لا يقبل اهدم الا **اب** **له قوله** وان تعد إعادة عينه بان خرج عن الصلاية لذلك المنفعة وقوله **اب** **له قوله** الى المصلحة الى ال اصلاح يقال دم
 يرم وما دم مره اذا اسلم **اب** **له قوله** يعنى النقص بوجع النون البناء النقصون والجمع تعوض وعن الجوهري النقص بالكر لا يخرق في الغرب **اب** **له قوله** عند ابي يوسف
 قال الولا يني فتاواه مشايع **اب** **له قوله** اهدم بقوله والصدور الشهيد كان يعنى **اب** **له قوله** وهو قول هلال الرازي هو هلال بن يحيى بن مسلم العمري الرازي وانساب اسه الرازي
 لانه كان على مذهب الكوفيين ودايمهم ودفع في المسوط والذخيرة الرازي وفي الغرب هو تعييف بل هو الرازي لانه من اهل الرازي **اب** **له قوله** في اشتراط القبض والافراز يعنى
 عند ابي يوسف لا يشترط ذلك خلفا لعمد ظاهرا لم يوسف شرح شرط الغلة لانه لا يشترط القبض والافراز ومجوز لم يحسب الا يشترط **اب** **له قوله** بالاتفاق وجود رواية
 المسوط والذخيرة وفتاوى قاضيان وهو ظاهر قول ابي يوسف ودفن في المسبوط عند محمد بن اشتراط الغلة لانه لا يشترط لانه لا يوجد بين اشتراط لامهات اولاده حيث يجوز مع ان شرطه
 لمن دله بره كشرطه لانه بان حريتهم يثبت بغيره فيكون الوقت عليهم كالتوقف على الاجانب فيكون ثبوتها لهما لحياته فيما لا بد موته **اب** **له قوله**
 فصار كالتصدق المنفعة فان لا يجوز ان يسلم بقران بال الفقير على وجه الصدقة بشرط ان يكون بعضه لشرطه ببعضه المسموع به بالمرطف على قوله كالتصدق وهو لا يجوز لانه جعل
 بعضه لغيره لانه **اب** **له قوله** كان ياكل من صدقة قلت خرب وفي مصنف ابن ابي شيبة في باب الاحاديث التي امرض بها على اى حيفة مدتها ابن عيينة عن ابن عباس
 عن ابي الزنجر عن ابن عمر في صدقة رسول الله ياكل منها اهلها بالمعروف غير النكر **اب** **له قوله** على ما بيناه اشارة الى ما ذكره قوله ولا يتم الوقف عند ابي حنيفة ومحمد بالجملة
 لانه من وجب الوقف زوال الملك بدون التملك **اب**

الدرية في تخرج احاديث الهداية

حاديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ياكل من صدقته والمراد وقفه لم اجده قلت ويمكن ان يكون المراد انه صلى الله عليه وسلم كان ياكل من الاراضى التي قال فيها ما تركت بعدى فهو صدقة

بيناه فاذا شرط البعض او الكل لنفسه فقد جعل اوصاءه ولو كان الله تعالى لنفسه لان يجعل ملك نفسه لنفسه وهذا جائز كما
 اذا بنى خاناً او سقاية او جعل ارضه مقبرة وشرطان ينزلهما ويشرب منه او يدفن فيه ولان مقصود القربة وفي النصف
 الى نفسه ذلك قال عليه السلام نفقة الرجل على نفسه صدق ولو شرط الواقف ان يستبدل به ارضاً اخرى اذا شاء ذلك فهو
 جائز عند ابي يوسف وعند محمد بن الوقف جائز والشرط باطل ولو شرط الخيار لنفسه في الوقف ثلثة ايام جاز والوقف والشروط عند
 ابي يوسف وعند محمد بن الوقف باطل هذا بناء على ما ذكرنا وما فصل الولاية فقد نص فيه على قول ابي يوسف وهو قول هلال
 ايضا وهو ظاهر المذهب وذكر هلال في وقفه وقال قوام ان شرط الواقف الولاية لنفسه كانت له وان لم يشترط لم تكن
 له ولاية قال مشائخنا المشبه ان يكون هذا قول محمد بن الوقف لان من اصله ان التسليم الى القيم شرط لصحة الوقف فاذا سلم لم يتقبله
 ولاية فيه ولتأان المتولى انما يستفيد الولاية من جهة بشرطه فيستعمل ان لا يكون له الولاية وغيره يستفيد الولاية
 منه ولانه اقرب الناس الى هذا الوقف فيكون اولى لولايته كما من اخذ مسجداً يكون اولى بعمارة ونصب المؤذن فيه
 وكمن اعتق عبداً كان الولاء له لانه اقرب الناس اليه ولو ان الواقف شرط ولايته لنفسه كان الواقف غيراً ما هو على الوقف
 فلما قضى ان ينزعها من يده نظر الفقهاء كما له ان يخرج الوصي نظراً للصغار وكذا اذا شرط ان ليس لسلطان الا لقا من
 يخرجها من يده ويوليها غيره لانه شرط مخالف لحكم الشرع فبطل **فصل** اذا بنى مسجداً الميزل ملكه عنه حتى يفرزه
 عن ملكه بطريقه ويأذن للناس بالصلوة فيه فاذا صلى فيه واحد زال عند ابي حنيفة عن ملكه ما الا فراز فلانه لا يخلص
 لله تعالى الابيه واما الصلوة فيه فلانه لا يد من التسليم عند ابي حنيفة ومحمد بن الوقف ويشترط تسليم نوعه ذلك في المسجد بالصلوة
 فيه ولانه لما تعذر القبض بقاء تحقق المقصود مقامه ثم يكفي بصلوة الواحد فيه في رواية عن ابي حنيفة وكذا عن محمد بن
 الوقف فان عجزه القبض بشرطه لا ينافي

له قوله والشرط باطل ان نه الشرط لا يؤثر في المنع من زواله والوقف يتم بدون ذلك ولا ينعقد به منى التامير
 من اية قوله جاز الوقت والشرط انما يتبدل بقوله ثلثة ايام تكون مدة النيا معلومة حتى لو كانت مجهولة لا يجوز الوقت على قول ابي يوسف ١٣ **له قوله** على ما ذكرنا
 اشارة الى ان جعل غلة الوقت لنفسه جائز عند ابي يوسف فانما جاز ان يستعمله الواقف غلة الوقت لنفسه ما دام الواقف حياً فكذلك يجوز اشتراط الخيار لعملاً بما ذكرنا ١٤ **له قوله**
 ان من اصله الجواز على ما ذكرنا في السرا وقت غيبته واخرجها له القيم لا يكون له الولاية بعد ذلك لان بشرط الولاية لنفسه قال قاضيان هذه المسألة بناء على ان من شرط التسليم
 الى المتولى شرط الصحة الوقت فلا يبقى له ولاية بعد التسليم واما على قول ابي يوسف فالمتولى ليس بشرط فكأن الولاية للواقف وان لم يشترط ١٥ **له قوله** ان المتولى الخ
 فاعلى ان ينع استعادة الولاية من شرطه تكون التسليم شرطاً لانه بالتسليم يخرج عن ملكه نصيباً بنسبة ١٦ **له قوله** يكون اولى بعمارة الخ انما العمارة فلا خلاف فيه انه اولى به
 واما نسب المؤذن والامام فتال الوافر هو اهل الحرم وليس الباني اولى منهم وقال ابو بكر الاسكاف الباني اولى بصيبتها قال ابو الليث وبنواخذة لان يريدها اماما
 ومؤذناً والقوم يرون الاصح ١٧ **له قوله** فصل لما كان هذا افضل غير الاحكام التي تجل في ذلك بضم على مدة ١٨

الدرية في تخرج احاديث الهدية

حديث نفقة الرجل على نفسه صدقة التساى وابن ماجه
 باسناد جيد من حديث المقدم بن معد يركب رفاعه ما من كسب الرجل كسب الطيب من عمل يديه وما انفق الرجل على نفسه
 واهله وولده وخادمه فوهله صدقة لفظ ابن ماجه وفي الباب عن ابي سعيد رفاعه ايما رجل كسب مالا من حلال فاطعم نفسه
 وكساها من دونه من خلق الله تعالى فان له به ثمرة اخرجه ابن حبان والحاكم وعن جابر رفاعه كل معروف صدقة وما انفق الرجل
 على نفسه واهله فهو صدقة وما وقى به عرضه فهو صدقة اخرجه الدار قطنى والحاكم وعن ابي امامة رفاعه من انفق على اهله و
 امرأته وولده ونفسه نفقة فهي له صدقة اخرجه الطبراني وابن عدى وقد تقدم من النفقات حديث ابي هريرة فقال رجل عندى
 دينار قال تصدق به على نفسك الحديث واخرج مسلم من حديث ابي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل ابدأ
 بنفسك فتصدق عليها الحديث ١٩

لأن فعل الجئس متعذر في شرط أدناه وعن محمد أنه يشترط الصلوة بالجماعة لان المسجد بنى لذلك في الغالب وقال
 ابو يوسف يزول ملكه بقوله جعلته مسجد لان التسليم عنه ليس بشرط لانه اسقط ملك العبد في صير خالصا
 لله تعالى بسقوط حق العبد صار كالاتاق وقد بيناه من قبل قال ^{في اسقاط الملك} ^{اي محمد بن ابي اسحاق} ومن جعل مسجد اتخته سرداب او فوقه بيت
 وجعل باب المسجد الى الطريق وعزله عن ملكه فله ان يبيعه وان مات يورثه لانه لم يخلص لله تعالى لبقاء حق العبد
 متعلقا به ولو كان السرداب لصلح المسجد جاز كما في مسجد بيت المقدس ورواه الحسن ^{عن ابن ابي عمير} انه قال اذا جعل السفلى مسجدا وعلى
 ظهره مسكن فهو مسجد لان المسجد ما يتأيد ذلك يتحقق في السفلى والعلو عن حجر على عكس لان المسجد معظمه اذا كان
 فوقه مسكن او مستغل يتعدا تعظيمه عن ابي يوسف انه جوزه في الوجهين حين قدم بغداد ورأى ضيق المنازل فكانه اعتبر
 الضرورة وعن محمد انه حين دخل الرمي اجاز ذلك كله لما قلنا قال ^{من الضرورة} كذلك ان اتخذ وسط داره مسجدا واذن للناس بالدخول
 فيه يعنى له ان يبيعه يورثه لان المسجد لا يكون لاحد فيه حق المنع واذا كان ملكه عيضا لمجونه كان له حق المنع فلم يصير مسجدا
 لانه ابقى الطريق لنفسه فلم يخلص لله تعالى وعن محمد انه لا يباع ولا يورث ولا يوهب اعدية مسجدا وهكذا عن ابي يوسف انه
 يصير مسجدا لانه لما رضي بكونه مسجدا ولا يصير مسجدا الا بالطريق دخل فيه الطريق وصار مستحقا كما يدخل في الهجاة
 من غير ذكر قال من اتخذ ارضه مسجدا لم يكن له ان يرجع فيه ولا يبيعه ولا يورثه لانه يخرج عن حق العباد وصار خالصا
 لله تعالى وهذا لان الاشياء كلها لله تعالى واذا سقط العبد ما ثبت من الحق لجمع الى اصله فانقطع تصرفه كما في الحنك لو خرب
 ما حول المسجد استغنى عنه يبقى مسجدا عند ابي يوسف لانه اسقط امره فلا يعزى الى ملكه وعند محمد الى ملك الباني والى وارثه
 بعد موته لانه عينه لثوبه وقد انقطعت فصار كصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنه لان ابا يوسف يقول في الحصيد الحشيش
 انه ينقل الى مسجد اخر قال من بنى سقاية للمسلمين واخاها بسكنه بنو السبيل وراكها وجعل ارضه مقبرة لم يزل ملكه عن
 ذلك حتى يحكم به الحاكم عند ابي حنيفة لانه لم ينقطع عن حق العباد التي ان له ان ينتفع به فيسكن في الخان وينزل في
 الرباط ويتشرب من السقاية ويؤفن في المقبرة فيشترط حكم الحاكم والاضافة الى ما بعد الموت كما في الوقف على الفقراء بخلاف
 المسجد لانه لم يبق له حق الانتفاع به فخلص لله تعالى من غير حكم الحاكم عند ابي يوسف يزول ملكه بالقول كما هو اصله لاذ

له قوله لان فعل الجئس متعذر فلهذا لا يكتفى بصلوة الفرد واختلوا في صلوة الوقت بنفسه والصحيح ان لا يكتفى لان الصلوة انما يشترط لاجل القبض العارضة وقبض من نفسه لا يكتفى ^{١٣} انت **له قوله** بشرط الصلوة بالجماعة لانها المقصود بالمسجد لا بالصلوة
 الصلوة لانها تحقق في غيره ايضا كان تحقق المقصود بصلوة الجماعة ولهذا يشترط كونها باذان واقامة عندهما ولو جعل لموزنا او ما فاذا نوا قام وحده صار مسجدا بالاتفاق
 لان اداء الصلوة على هذا الوجه كما يجرى في بعض بلادنا لا يبره بعد صلوة المؤذن بده ان تمام الجماعة لمن ياتي بعده عن البعض ^{١٢} انت **له قوله** وقد بيناه من قبل اشارة الى ما قال عند قولنا لا يتم
 الوقت مند ابى حنيفة لم يقول لهما ان موجب الوقت زوال الملك بدون التكب وان يتا بدك التكب ^{١٢} عن ابي **له قوله** او مستقل الربا مستقل ان يؤمر شي لاجل عارضة الربا
له قوله ودساره بسكون السنين لانه اسمهم للاصل من اللغات من ^{١٢} عن ابي **له قوله** فلم يخلص حتى لو جعل ابار الى الطريق الا اعظم صار مسجدا ^{١٢} انت **له قوله**
 لم يكن لراي العلم ان وقف المسجد يخالف سائر الاوقاف في عدم اشتراط التسليم الى المتولى فيه عند محمد في منع الضيوع عند ابي يوسف وفي خرد من ملك الاوقاف عند
 الامام وان لم يكن به حاكم كانه المدرو وغيره ^{١٣} الرد المنار **له قوله** واستغنى عند ابي حنيفة اهل الجماعة او القرية عن الصلوة فيه بان كان في قرية فخرت ودخلت مزارع ^{١٣} انت
له قوله عادل ملك الباني قال في النهاية في الحقيقة نه اجمعي على ما بيناه فان ابا يوسف لا يشترط لانه لا يبره اقامة الصلوة فيه بصير مسجد فكذلك في الاثناء وان ترك الناس
 الصلوة فيه وسكن ان محمد بن عمر بن زيد قال هذا المسجد لو يوسف يبريدان لم يبرداه ملك الناس بصير بركة عند اهلوا ان اس والدة دم ابو يوسف باصطبل فقال هذا المسجد محمد بن زيد قال
 يعود ملكا فربما يجعل الملك اصطلا ^{١٢} انت **له قوله** فصار كصير المسجد وحشيشه وعنده ابي يوسف ينقل به الى مسجد اخر فلو اقتصر ^{١٢} انت **له قوله** سقاية كسرتين لو جد
 العت يا حنيفة يته بينا ^{١٢} انت **له قوله** وهاهنا ^{١٢} انت **له قوله** فصار كصير المسجد وحشيشه وعنده ابي يوسف ينقل به الى مسجد اخر فلو اقتصر ^{١٢} انت **له قوله** سقاية كسرتين لو جد
 انه دور باكل ما فتحه اخذ فانه ^{١٢} انت **له قوله** فصار كصير المسجد وحشيشه وعنده ابي يوسف ينقل به الى مسجد اخر فلو اقتصر ^{١٢} انت **له قوله** سقاية كسرتين لو جد

التسليم عندئذ ليس بشرط والوقف لازم وعند محمد إذا استنفق الناس من السقاية وسكتوا الخان الرباط ودفنوا في المقبر زال الملك
 لان التسليم عندئذ بشرط والنشر تسليم نوعه وذلك بما ذكرناه يكفينا بالواحد لتعد فعل المحسن كله وعلى هذا البر الموقوتة والمحوص ولو
 سلم الى المتولى صم التسليم في هذه الوجوه كلها انه نائب عن الموقوف عليه فعل النائب كفعل المتوحيه واما في المسجد فقد قيل
 لا يكون تسليمه لانه لا تدبير للمتولى فيه وقيل يكون تسليمه لانه يحتاج الى من يكسبه ويعلق بابه فاذا سلم اليه صم التسليم المقبر
 في هذا بمنزلة المسجد على قيل لانه لا متولى له عرفا وقيل هي بمنزلة السقاية والخان فيصم التسليم الى المتولى لانه لو نصب
 المتولى يصم وان كان بخلاف العادة ولو جعل داره بمكة سكنه لحاج بيت الله والمعتمرين او جعل ارضه في غير مكة سكناً
 للمساكين او جعلها في ثغر من الثغور سكنه للغزاة والمرابطين او جعل غلة ارضه للغزاة في سبيل الله تعالى ودفن ذلك الى والى
 يقوم عليه فهو جائز ولا رجوع فيه لمأبينا لان في الغلة يجعل للفقراء والاعنياء فيها سواه من سكنى الخان الاستقاء من البيوت السقائية وغير
 ذلك يستوفيه المغني الفقير الفارق هو العرفي الفصلين فان اهل الغري يريدون بذلك في الغلة الفقراء في غيرها التوسيع بينهم بين الاعنياء
 ولان الحاجة تشمل المغني الفقير في الشرب والنزول والغنى لا يحتاج الى صرف هذه الغلة لغناه والله اعلم بالصواب

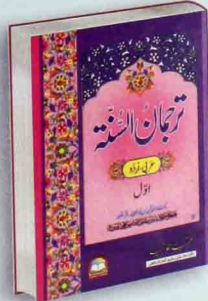
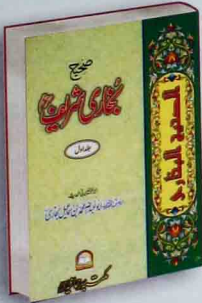
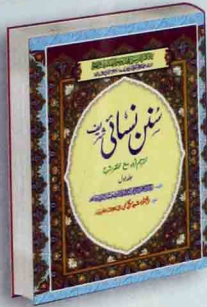
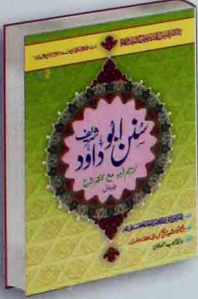
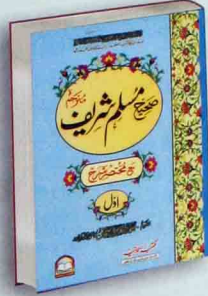
له قوله وذلك بما ذكرناه اى التسليم هنا يحصل بالاستقرار والسكون والنزول والرفق اب ١٢ قوله لتغذي نخل المحسن كل حين بقدر استنقار جمع الناس من السقاية
 وسكنى الجمع في الخان والرباط وكذا في الجمع في المقبرة اب ١٣ قوله لما ج بيت الله الحاج اسمع بمنى الخان كاستمراره على السار اب ١٤ قوله ثم يخرج اوله ويكون
 بين حجر سورميان ملك كغزوا السلام اب ١٥ قوله لا يبيننا اشارة بذلك الى قوله بهلان الاستسحا كما لشد تماسك فاذا اسقط العبد ما ثبت لمن الهوى رجع الهل اصله
 فانقطع تردء كما في الاتقان اب ١٦ به التهم اغفر لكاتبه ومن سعى فيه ووالد جهنم جمع من امين ثم امين :-

خاتمة الطبع

الهداية منه واليه وكل امر يرجع اليه والصلوة على حبيبه واله المنتخبين لديه وبعده فان الهداية شرح البداية كتاب يتوجه
 اليه النبلاء ويستند برواياته الكملاء الا ان معانيه تحت صنوعها راته مستوية ولطائفه تحت حجب الاستامه متهورة فتوجه الى توضيح
 ما في المجلدين الاولين من المشكلات بالحواشي المفيدة ومال الى توشيح ما في عباراتهم من المغلفات بالفوائد السديدة الاستاذ الاعظم
 ما دراك والاستاذ الاعظم ما اساتذة العصر را سل جلة الدهر تكل اللسان عن تبیین خصائصه الجليلة ويحجز الانسان عن تدوين
 شمائله الجميلة كيف لا وقد كان اول مراتب فضله اخر معارج الاعلام واخر مناصب فكره خارجا عن مدارج الافهام هل يدرك
 الواصف للطرى خصائصه واوران يك سابقا في كل ما وصفنا به لكنى اذكره هنا بنذا من احواله الشريفة واخلاقه الطييفة تذكره لمن
 لم يعرفه من الرجال ليد عوله بحسن المرجح والمال فاقول كان هو بحجز اثار اغنيته ممدرا ما لك ازمة التحقيق حامل رايات التفتيح
 اكل ممن جمع الكمالات الملكية وفاق افضل ممن نشر الفضائل الانسية في الافاق شمسا من ضياءها الكاملة يقتبسون
 قمر من نوره المهرة يقتضون روضة العلوم مشد اليها الرجال من كل فج عبيق مدينة للفهوضرت لها الاكباد من كل مكان
 سميت منبعا للفيوض والبركات اعنى البحر المعظم مورثا الحافظ الحاج محمد عبدالرحمن الملكى باي المحسنات تغمد الله بروضانه
 واسكنه بحجوجاته وكان ولادته في السادس عشر من ذي القعدة يوم الثلاثاء سنة اربع وستين بعد الاف المائتين من الهجرة
 النبوية على صاحبها افضل الصلوة والتحية في بلدة بانة باصين عن الاعلاء واشتغل بحفظ القرآن من حين كان عمره نحو خمس سنين

وفرغ عنه حين كان عمره عشرين سنة في اثناء ذلك قرأ بعض الكتب الفارسية وتعلم رسم الكتيبة النقوش الكتابية ثم اشتغل
 لتحصيل العلوم العربية بنهاية الشوق وغاية الذوق ولدى حضرة والده الماحل المحرر المقتدما التحريد الطمطم مولانا محمد عبد الحليم
 ادخله الله دار النعيم فقرأ عليه جميع الكتب الدسية من كتب المعقول المنقول مع كمال التحقيق في الفروع والاصول ففرغ من التحصيل
 وعمره سبع عشرة سنة مع انه وقعت في اثناءه الفترة مرة بعد مرة ولم يقرأ على غيره والده الماحد شيئاً من الكتب العلمية الا ابتداء من
 الكتيبة الرياضية فانه بعد فاته قرأه على خاله استاذ مولانا محمد نعمت الله المرحوم صاحب اليد الطولى والرياضية من العلوم
 ثم جلس مجلس الافادة الكاملة واستفاد منه كثير من الفرق الطالبة حتى تغلغت الافاق بصيت علمه وجلالة امثلة الاقطار
 بفضله كماله وكان متملياً بالاخلاق الجيدة ومتصفاً بالاروصاف الحميدة منها اشتغال قلبه اثناء الليل اطراف النهار يذكر الله مع
 مصروفية جسمه بما ينهيه فكان من الذين لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ولهذا غاية عبد تيمناه منها المحم حتى مكن
 في حقه كالعقارب يحسن اليه كالأحباب الاجانب منها التسوية بين اعزته وبين طلبته في الافهام التعليم فيقوم كلهم بالفاظ
 ميسرة غير متنفرة مهما يستفهم عن التفهيم منها الرؤيا الصادقة التي هي جزء من اجزاء النبوة رزق بها كونه ائمة السلي المرسلين
 عليه اكل صلوات رب العالمين لم يزل مشغولاً بالتدريس التأليف مصروفاً في المواظفة والتصنيف حتى اتمى مدة قريبة من السنة بالمرض
 الوبيل فضرب عليه في اثناء هذا الحادثة طبل الريحيل فيا حستأه وامصيبته لقد سترت الشمس عن ابصارنا وارتفعت اظلمت
 الدنيا يا عيننا وخربت والله لقد كفرن العلم بكافانه ودفن الفضل باننا فانه صبت على مصائب لوانها صبت على ايام موت
 لياليا اللهم كما وهبت له في النشأة الاولى علماً لا ينبغي لاحد من بعدك انتك انت الجواد الوهاب كذلك ازرقه في النشأة الاخرى
 الدرجة القصوى وحسن ما ب افك على كل شئ قدير وبالاجابة جديروقت تلك الحادثة في اخر ايلول يوم الاثنين من سلم
 ربيع الاول من شهر السنة الرابعة بعد ثلاث مائة والف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل صلوة وازكى تحية وله تصانيف في
 اكثر الفنون كثيرنا فاعة وتعليقات على اكثر الكتب يسيرة رائقة فمن اراد الاطلاع على تعدادها واساميتها فليرجع الى بعض مصنفات
 التي ذكرها فيها والكتب التي استعمل منها في التحشية من الحواشي الشروح النهائية ورمزه ان والكفاية ورمزه ك والعناية ورمزه
 ع والبنائية لبد الدين العيني ورمزه ب وكثير ما كتب عيني وفتح القديرورمزه ف وتصيب الارية تخريج احاديث الهداية للزليخ
 روزه ت وحاشية مولانا الهدا المونفوري ورمزه د وحاشية مختصرة منسوبة الى عبد الغفور ورمزه احميد ومن كتب الفقه
 الاخر معجم الا نهر ورمزه هـ والدر المختار والرد المختار وجامع الرموز وشرح النقاية للبرجندي وحواشي الحلبي على شرح الوقاية
 والجو الرائق وتصاب الاحتساب وشرح الوقاية وحواشيه مولانا عبد الحليم نور الله مرقد ومنه الغفار وجامع الضمير
 والقول المنشور في هلال خير الشهر ووزجر باب الريان عن شرب الدخان وغاية المقال فيما يتعلق بالنعال ورفع الستر
 عن كيفية ادخال الميت في القبر والقول الاشرف في الفقه عن المصنف التحقيق العجيب في مسألة التثويب وشرح شرح
 الوقاية المسمر بالسعاية في كشف ما في شرح الوقاية وهو شرح مبسوط جامع الدلائل لهذا اذهب الاربعة ومسائلها حواشيل لطائف
 الاشارات وغوامضها مملو من الانصاف متجنب عن الاعتساف لكنه لم يتيسر ختامه ولم يتفق اتمامه هذه التصانيف
 السبعة كلها ما منصفها العلامة المحشى طاب الله ثراه ومن كتب اصول الفقه نور الانوار وقمر الاقمار والتلويم وغيرها ومن
 كتب اللغات المغرب وجمعه البحار وهديب الاسماء واللغات للتووي والنهائية في غريب الحديث وعلقا موس منتخب
 اللغات ورمزه هـ والغيث ورمزه عث ومنتهى الارب ورمزه من وغيرها ومن كتب التفسير معالم التنزيل الجلالين

ہماری دیگر مطبوعات



مکتبہ رحمانیہ

اقر استر عرف سٹریٹ، اردو بازار، لاہور
فون: 042-372242283-7221395